



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

حاشية الواني على الدرر والغرر لمنلا خسرو

المؤلف

محمد بن مصطفى الواني (الكوراني)

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٩٢٦

٦٦١٧

في صفر الحرام ١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠

فصل في

قد تم هذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب
الحرم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله الذي هدانا لهذا

من نعم الله على عبده
الوجه الكريم
عبد الله
محمد بن

كتاب الطهارة

فصل في

باب التيمم

باب المسح على الخفين

باب دماء الجنين

باب تطهير الانجاس

فصل في الاستنجا

كتاب
الصلوة

باب الاذان وشروط
الصلوة

باب صفة الصلاة

فصل في الامام يجزيه في النحر

باب الحديث في الصلاة

باب ما يفسد الصلاة

باب الوتر والنوافل

باب ادراك الغرض وقضاء
الغوايت وصلوة المريض

باب المسافر والجمعة

باب الصديق

والصلوة على الدابة والصلوة
في السفينة

باب سجود السهو

باب سجود التلاوة

باب صلوة الاستسقاء وصلوة
الخوف والصلوة في الكعبة

باب الشكر

باب صدقة السوائم

باب الجنائز

كتاب الزكاة

باب صدقة السوائم

باب زكاة الاموال
والعاشر

باب الركاك والعشر
والمصارف والفقير

كتاب الصوم

باب موجب
الافساد

فصل حامل او مريض
خاف على ولدها

باب الاعتكاف

كتاب الحج

باب التمتع
والاقامة

باب الجنائز وباب
محرم احصر

كتاب الاضحية

كتاب الصدقة

كتاب الذبايح

كتاب الجهاد

باب المغنم وقسمته
واستيلاء الكفار

باب المستامن
والوظائف

فصل في الجزية
والمرتد

باب البغاة

كتاب احياء الموات

فصل في الماء نوعان

كتاب الكراهية
والاستحسان

فصل فرض الاكل بقدر دفع الهلاك ولا يلبس رجل حريرا
فصل نظر الرجل الى الرجل الا العورة ومن ملك المسلم بها كافرا والفاظ يصير بها الكافر مسلما

كتاب النكاح باب الولي والكفو باب المهر باب نكاح الرقيق والكافر

باب القسم **كتاب الرضاع** **كتاب الطلاق** باب ايقاع الطلاق

باب التفويض باب التعليق باب طلاق الغار والرجعة باب الايلاء

باب الخلع باب الظهار باب اللعان باب العنين باب العدة

فصل في الاحداد وثبوت النسب باب الحضانه باب النفقة **كتاب العتاق**

باب عتق البعض باب الخلف بالعتق باب العتق على جعل باب التدبير

باب الاستيلاء **كتاب المكاتب** فصل في تصرفات المكاتب **كتاب الولا**

باب حلف القول باب حلف الشرب وخذ القذف فصل في التعذير

كتاب الاشربة **كتاب الجنابات** باب ما يوجب القود

باب الشهادة في القتل **كتاب الديان** فصل ضرب بطن امرأه حرة

باب ما كثر في الطريق باب ضربه بطن امرأه حرة

باب جنابة البهيمة والجنابة عليها باب جنابة الرقيق ودية عبد أو أمة

باب القسامة **كتاب المعاقلة** **كتاب المفقور** **كتاب اللقيط** **كتاب اللقطة**

كتاب الوقف فصل يتبع شرط الواقف وفيما يتعلق بوقف الأولاد

فصل اعلم ان هاهنا اصولا **كتاب البيع الفاسد** باب الاقالة باب المراجعة والتولية

باب الربا باب الاتحاق باب السلم مسائل باب الصرف

كتاب الشفعة باب ما يكون هي ابي الشفعة

فصل وهب امة الاعملها **كتاب الارجاء** باب ارجاء الفداء

باب فسخ الارجاء مسائل شقي **كتاب العارية** **كتاب الوريعة**

باب الرهن باب ما يصح رهنه والرهن به اولى ورهن بوضع عند

فصل رهن عصير **كتاب الغصب** فصل غيب ما غصبه **كتاب الاكراه**

كتاب الحجر فصل بلوغ الغلام بالاعتلام **كتاب المأذون** **كتاب الوكالة**

باب الوكالة بالبيع والشرا **باب الوكالة بالتصميم** **باب القبض**

باب عزل الوكيل **كتاب الكفالة** ١٥٤
 فصل لهما دين على **كتاب الحوالة** ١٥٤
 اضر فكل واحد منهما ١٥٤
كتاب المضارب ١٦١
 باب ضارب بلا اذن **كتاب الزكاة** ١٦١
كتاب المساقاة ١٦٥
 باب الدعوي **كتاب الدعوي** ١٦٥
 باب الدعوي الرجعي ١٦٥
كتاب الشهادات ١٧٤
 باب القبول وعدمه ١٧٤
 باب الرجوع عنها **كتاب الصلح** ١٧٨
 في الشهادة ١٧٨
كتاب القسمة ١٨٦
 باب القسمة ١٨٦
كتاب الوصايا ١٨٨
 باب الوصية في المرض ١٨٨
 باب الوصية للاقارب ١٨٨
 وغيرهم ١٨٨
 فصل في وصايا **الباب الثاني في الارضا** ١٩١
 الذمى ١٩١
 تم في هذه **كتاب الوهاب** ١٩١

كروية في قبال تدبير حكيم قوت ادوية واثارها بحسب سواد

نقد الدرر للوافي

فوقها بيان مراد الشارح في اضطراب واكثر من علمها على كلمة نفق وهو عندى العجا
 فالان المص كرم ما يحل من الراى الصحيح وللقى الصريح ولعل انكم شهاب قيس
 وانوار حيرات القلوب ينور مقتبس فعليكم بالعمل النظر اذ ليس الحيا كالخبر ثم
 لكم الخيار في الرد والاختيار ١٢

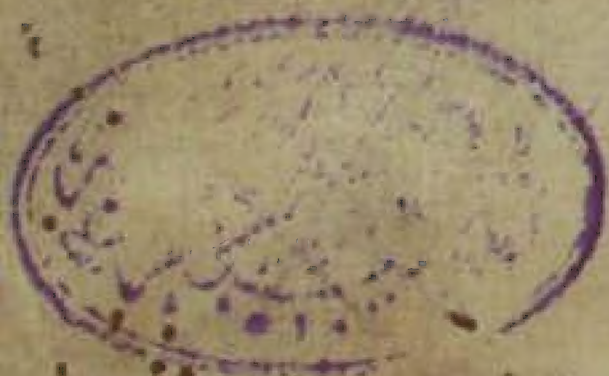
وحكى عن فتيا غورس انه عرس بنفسه الى عالم العلوى فسمع بصفاة جوهر وودكا
 قلبه نفحات الافلاك واصوات حركات الكواكب ثم رجع الى استعمال القوى البدنية
 ورتب عليها اللسان والنفحات فتحل علم الموسيقى من شرح الناصد

قال رجل لعائشة رضي الله عنها متى اكون محبنا قالت اذا علمت مسني قال
 متى اكون مسينا قال اذا علمت انك محسن صدقت والله
 قولهم حيدر زبخت نعل باض لا يتصرف واصلة حبيب على ما قاله الفراء وذا فاعله واهوهم
 منهم من اسماء الاشارة جعلنا شيئا واحدا فصار غيرة له اعم يرفع ما بعده وفي موضعه
 رفع بالاجداء وزيد خبره ولا يجوز ان بدلا من ذلك نقول حيدر المرأة ولو كان بدلا
 الفلت حيدر المرأة قال الشاعر وحيد الخفات من يمانية صحاح جوهري

اي اعلام للاعلام الاناسي وهي من باب اسامية بدليل محبة اطلاقها كناية عن كل علم
 وذلك لان الاعلام الاناسي حقيقة حقيقة الاسد وقدر وضع العلم لتلك الحقيقة فيوضع
 لهذه الحقيقة ايضا والدليل على علميتها ووجوبها ان احد ما منع صرف فلانة لان تاء التانيث
 غير مؤثرة الا عند العلمية واذ ثبت العلمية في فلانة وجب تقديره حافي فلان لان نسبتها
 الى التوث كنسبة فلان فلان لان نسبتها الى المؤنث الى المذكور تانيثا انهم اقنعوا عن
 ادخال التانيث واللام وهذا آية العلمية من الفصل وشرحه

١٥٤
١٦١
١٦٥

٢٩٢٩
١٦٦١٠٧
حنفي





الحلولية والصلاة على نبيه وآله ومحبيه اجمعين اما بعد فلما قرأ على الولد الماعز اعني به موهبة
 الله من لطف الرباني بغير محزون محمد الواني كتاب الدرر والفرور در مسافر سا حررت
 ملاح تعلبي وجمال في ظلكي شيا فشيئا من دفع الشبهات وبيان المبهات مع
 الاشارة الى ما فيه من زلال الشراح وخلل النامع وقيل انما تعلق الى بياض الاوراق
 انقل المرجوم الى رحمة الملك المطلق فالما مولدكم من نظرية ان يستغفره ولو الدبر وجميع
 المؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات انه مجيب الدعوات قال صاحب الدرر
 في صدر كتابه اول كتابه والظرف لغوا الى اخره الموهوم من الكشاف وفيه ان يكون تعلق الباء
 على كلا المعنيين بمعلق واحد وهو ابتداء او ما يقوم مقام جعل الظرف على تقدير الملازمة
 مستر او على تقدير الاستعانة لغوا محل كلام وقد فرق بانه على تقدير الاستعانة يكون ما بعد الباء
 موقوف عليه لما قبلها فيكون بمنزلة الصلة والتمتع بخلاف ما اذا كان للملازمة واما تقدير
 في الملازمة ابتداء فيعتبر كاسم الله فلا يعربان الابتداء على وجه التبرك لان الباء تتعلق
 بالتبرك على ما خرج به التفسير الجرجاني في حاشية الكشاف **قوله** واضافة اسم الله تعالى ان كانت
 للاختصاص وضعت على اي اضافة الاسم الى ما بعده ان اراد بها اعادة اختصاص الاسم بزمان
 كما انصرف بالصفا لليل بحسب الوضع تعين لها القطة الله لكونه مختصا للذات وضعا بخلاف
 سائر الاسماء فانها اما بغير خصصة به كما او مختصة ولكن لا بحسب الوضع كالرحمن مثلا بزمانه ووجه
 في النسخ المتداولة ورايت في نسخة بخط المؤلف بعد شرح هذا المحل ولفظة اسم الله تعالى ان كانت
 للاختصاص في الجمل تشمل الاسماء كلها وان كانت للاختصاص وضعا لانه تعالى له فعلية هذه
 النسخة يفتح الملام ويندفع شبهة بعض الاوهام **قوله** فلا يدل على اتحادها كانه الى قولهم صفات الله
 ليست عين ذات ولا غيره ولكن هذا في موهوم الصفات دون لفظها او اما عينية لفظ الاسم
 للمسمى فيخرج عن طور العقل **قوله** لانه يقتضي جواز استعماله في غيره كما بحسب الوضع فيه منع
 ظاهر فان العلية بالنظر الى نفس الوضع دون الاستعمال لا ترى ان لفظ الله تعالى من الاسماء الغائبة

اشارة

تعالى

مع ان الجواز استعماله في غيره قال في الكشاف وهو ان الرحمن من الصفات الغائبة يستعمل في
 غير الله تعالى كما ان الله من الاسماء الغائبة انتهى **قوله** جريا على قضية الامر في كل امر ذي حال المراد من الامر
 الامر المستنبط من الحديث المذكور احد الامور الواقعة على صيغة لا غير فان الجواز على الوجوب لتلايلهم
 بخلاف عما افتره **قوله** فان لا يتبدل بغيره العرف عند اذا لا يتبدل لطبيعي لا يمكن فيه اجتماع الشيتين **قوله**
 ولهذا يتغير الفعل المحذوف في اوائل التصانيف ابتداء بمعنى البتة العرفي حتى يصح ترتيب قوله
 لهذا على قبله واما قوله لان فيه امثالا لافعل تخصيص لفظ الابتداء بالتقدير قد مر **قوله** بحسب
 المورد وهو الكاف والجوايح والقلب **قوله** بحسب التعلق وهو النعمة **قوله** في مقابلة النعمة بالعباد
 كليان ان كان في مقابلة نعمة القدرة على التصنيف **قوله** والتخصيص يستفاد من حمل لام الحمد على
 الاستغراق فيه انه لا يلزم منه مجرد الاستحقاق لجميع انحصار الجميع فيه الا ترى ان كون زيد مستحقا لجميع
 الولايات في نفسه لا يوجب انحصار جميع الولايات فيه بخلاف ما اذا كان جميع الولايات مختصة له
 فانه يوجب الاخصار فتقاربا ما وقع في معنى اللبب فهو ترجيح لام الاختصاص على لام الاستحقاق
 والتفكيك لانه اخصر لهذه الكفاية قال وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الاخرين
 ويميل الى امثلة المذكورة او كونهما ويزعم ان فيه تقبلا للاشارة الى انه وان ثبت فرجع الى بحث الامر
 منه **قوله** صلتوية بالفتحين تشبها للملاء بمعنى جاني مثبت الزينة في الواس وغيره **قوله** استقرت
 المقارن بكسر الميم وسكون الصاد المعجم بمعنى المبدان وفيه ان الحاجة الى جعل استعارة فان معناه للمعنى
 ايضا بناسب المقام بتشبيه العالمين المتقين بالافراس المجتمعة للسباق بان يضاف اليهم كما يضاف
 المشبة في قولهم ليس الملك **قوله** حلية العالمين للحلية بكسر الهمزة والياء المشاة بمعنى الزينة لكن كان
 حلية الكلام لان منتهى من البين واضيفت للحلية التي هي بالياء للوحدة اليهم كما وقع في بيانها التوضيح
 على ما لا يخفى على المتأمل **قوله** وهي تهذيب الظاهر بالاعمال الى الحلية بالياء المشاة **قوله** وطهره من نيمه
 الضمير المنسوب كما استمر في طهره وفيه من الاستعارة بالكناية ما لا يخفى بان يشبه المؤمن القاصد
 لوجه اسمها بالعباد الساجدة فيكون ذكر التطهير والتهذيب تحميلا واثبات مسح الانس على الارض المذكور
 ترشيحا **قوله** اضافة الانس اليه لادنى ملازمة وفيه ان يحمل ان يكون الالتفات الى استعارة بالكناية
 عن المراد المتدلل واثبات الانس له استعارة تحيلية وللجميع ترشيحا لما قبله قد مر **قوله** على بعض الدلالة

وهي القوة والجلالة والملك لله تعالى

المشبه بالافراس

متعلق بمسح ان مسح انما بالتيال واللبين واضعاهما على ارض المذلة **قوله** من انجاس الى اضافة الثاني الى الخامس من قبل طين الماء وهو من قبيل اضافة الخاص الى العام بان يكون المراد بالانجاس بالطلاء الصنات الذميمة مطلقا وبالانجاس بالماء الصفا المهملة وهو الموافق لكلام الشارع **قوله** اي العائين من الغتوق يكون قول الخارجين من كاشفة للعائين **قوله** والوجدانيات المشهورة الاحكام الشرعية نوعان اعتمادية وعملية وما عداها من فروضها **قوله** من العبارة والاشارة والدلالة والافتضاء والامتناع ان التقييد من موهبة المنظوم بان يكون مسوقا له والامتناع لال بعبارة النص والآفاق لم توفق على النص عليه فهو بالاشارة وان توقف فبالافتضاء وان التقييد المفهوم للغوي بان يكون الحكم المنه من موجودا في الشيء الآخر هو الدلالة **قوله** ما لم يظهر منهم الضمير المحرر وراجع الى الصحابة ان حتى قد يرد والمستنبطون على تخرج ما لم يصد من الصحابة روايته **قوله** الى انواع العبادات الخمس التي هي الصلاة على ما في الصلوة والصوم والزكاة والحج والجهاد **قوله** تعامل من النداء اي على تقدير تخفيف اللام بخفض حرف العلة من آخره كالتفاد بالسر على ما هو المناسب للخوانة وآما ما ترى يوم التاديب شديد اللام فهو من الندوة بمعنى التوقير وقوله يوم التاديب ظرف ليل المراد **قوله** لطايفه العبر لعلم النقد **قوله** وهو من قبيل السناد المجازي اي السناد السحق الى الزمان وكذا السناد الرمي اليه فان ايقنا والرامي هو الله تعالى وما ربيت اذ ربيت ولكن الله رمي **قوله** هما المعارف من قبل طين الماء شيئا للحركة الفكرية بحركة الاينية **قوله** سمي به الصمات لانه لا ان المغاير من ملك غالبا **قوله** الموهبة حقيقة للبقية وصفيها بان يكون اعطية من الله تعالى بعد ذلك المرض المملك وفي التعبير بالجلال نوع اشارة اليه ايضا **قوله** الشريعة الطبيعية من قبل الله والنشر الى المربب منها فان الشرف مناسب للعبود ككونه منبئا عن معنى الارتقاء والالجلال واللطافة مناسبة لكثارت كونها مشوقة للخلق **قوله** محتوياتها وما قبل وما بعده من بعد صفة لقول متنا وكجمل ان يكون لحوالها امتدادا او مندا **قوله** ملات من اللام بمعنى الشئ **قوله** موثقا من الانفاق بمعنى الانجاب **قوله** ولا ينبغي لطف توصيفه الى فان العفاحة السليقة المقرونة بعلم البرية والفتاوية الجماعية لكل العقل والنقل والمنطق مرغوبة مستحسنة بلائية **قوله** والبسني من خزائن رافعة حلة السلامة لا ينبغي وجه تسمية السلامة بالجلالة لانهما سبب للشرف والوجاهة وكلمة من يحمل الابداء والبعيض وفي آك اشعار بكثرة خزائن الرافعة

مضى الخرج

من الندوة

الفكرية

قوله

قوله ورأيت ما ذكرت اي قصدت رعاية ما ذكرت فان هذا مصدر منه حيث الشروع بالتقصير على ما يدل عليه السباق **قوله** بغير الاحكام الغفر في الاصل جمع غفرة وهي البياض الذي في جبهة الزم فوق الدرهم شبه الاحكام بها في وضوحها **قوله** مني لما اي منصرفا حال من فاعل شربت **قوله** البزخ البياض المحسن وكسر هاء اللحن **قوله** بكثرة المشاهدة يقع الميم موضع الحيرة من شدة الرجل اذا وحش **قوله** وتفاقم الموانع بالناء قبل العلق اي عظم الموانع يقال تفاقم الامر اذا عظم **قوله** من تلك الموانع اي موانع التقصير وعواقب الوباء وامثالها **قوله** بسجال زلال لطف السجى بكسر السين المهملة جمع سجى وهو اللؤلؤ التي في الماء قل وكثرة ولا يقال له سجى وهي فارتبه **قوله** اللوعة الاحراق بزيادة **قوله** رجاء المؤملين التاميل للرجاء **قوله** اي جدير اي حقيق وفي تقديم الظرف عليه من التخصيص ما لا ينبغي والله اعلم **قوله** مولانا الهمام صاحب درر الحكم بعرف من شئ ديباجة الكتاب يسمى بغير الاحكام ونوطة نحو الشروع في المرام **كتاب الطهارة** قيل اضافة من قبل اضافة خاتم فضة ويجعل ان يكون بمعنى اللام اخر من عليه بان كونها من قبل خاتم فضة في جاز فانه يلزم ان يكون المضاف من جنس المضاف اليه وهذا لا يتصور في هذا فنحن اما لاميته او بمعنى في انتهى ويمكن ان يقال ما ذكره انبب بالنظر الى المعنى المقصود من بيان احكام الطهارة للبيان ذاتها وافراد ما على ما هو المتبادر من اضافة الى نفس الطهارة الا انه لما كان المضاف اليه قابلا لما كان المضاف قال اضافة الكتاب الى الطهارة ولم يقل الى احكام الطهارة ومثل هذا شائع في كلامهم واما ما قيل من ان المراد من الكتاب الملاحظ ومنه الطهارة المعنى فلا بد ان يكون اضافة لامية فغير بعيد فان اللائق بالاجبار في قولنا هذا كتاب الطهارة المسائل دون الملاحظات وقدم مباحث الطهارة دون غيرها لانها شرط افضل الاعمال واشرفها وهو الصلوة وخصها بالتشريع من بين شروطها الكثرة مباحثها مع ما ورد في النص من كونها مفتاح الصلوة بخلاف النية وسائر الشروط ثم انه قال في الصحاح الطهارة مصدر و الطهر بضم الطاء اسم قال صاحب المصادر انه ايضا مصدر يقال طهر طهارة وطهر **قوله** وحظها الدرس قبل كل من الاحسن ان يقول خلافا العذرة فان الدرس لا يخالف الطهارة فان الشيء يكون طاهرا مع ما فيه من الدرس انتهى وفيه نظر لان الكلام في المعنى اللغوي وهو التظافة ولا يقال للذي فيه دنس طاهر لانه لا يخالط في الاصل

المقصود من المولى المصوم خيال ان يدعى

ش

خيال ان يدعى

مصدر يومهم ان لا يكون الطهارة بحسب مجاز الاصطلاح ايضا مصدر او ليس كذلك فكان
 الظاهر ان يقول لانها مصدر والاصل فيه ان يتناول التعليل والكثير **قوله** ومن جعلها مصدر التعليل
 به اشارة الى ان الافراد وان كان فيه ايضا دلالة عليه لكنها غير صحيحة ثم ان مصدر الشريعة قال
 اتفق بها بلغة الواحد مع كثرة الطهارات لان الاصل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع كونه اسم جنس
 يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع انتهى فاضطرر كلام الشارحين في قوله كونه
 اسم جنس فقال بعضهم انه اسم علم لقوله اتفق بعد تقييده بالتعريف الاول وبعضهم انه علم لقوله لا
 يثنى ولا يجمع وأول صيغة كونه اشارة راجع الى المصدر كونه عبارة عن الطهارة في كل منى فانظر انا في
 الاول فان مقتضى مقام الاستدلال ان يكون قوله كونه اشارة بيانا للمقدمة القائمة ان الاصل ان
 المصدر لا يثنى ولا يجمع لانها تحتاج الى قبيل ياتيها جعله ليل اخر للاصل المدعى بكل جذا واما في
 الثاني فان المراد بالمصدر هنا المصدر المطلق فاراد الفهم العلة باعتبار كونه عبارة عن الطهارة غير
 مناسب فالاولى ان يقال انه علم للمقدمة المذكورة والفهم راجع الى المصدر يتناول الصيغة فان الافراد
 والتثنية والجمع من احوال الصيغ وارتكاب التأويل لمجرد المعنى غير تركه مع قطعنا عما حصل
 ان الطهارة مصدر والاصل فيه ان لا يثنى ولا يجمع لان المصدر في قول اسم الجنس الدال على ماهية
 الشئ وكل ما حال كذلك لا يثنى ولا يجمع ثم ان اسم الجنس على نوعين ما وضع للتعريف مثل الماء والذئب
 وما وضع للافراد مثل الرجل والفرس والمراد بهما الاول فلا توجه المنع على قوله كونه اسم جنس
 بان مجرد كون الشئ اسم جنس لا يقتضي ان لا يثنى ولا يجمع فان الرجل مثلا اسم جنس مع جواز جعله تثنية
 وجمع فلا سداد لجعل قوله كونه اسم جنس تعليلا لقوله لا يثنى ولا يجمع مع انه على تقدير صحة هذا المنع
 لا يجوز تعليقه بقوله اتفق ايضا الى اخره فانه يكون المحذور رتبة باقيا على حاله ثم قال بعض المحققين
 لان الاصل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع كلام بليغ العلماء بالقول وهو شعر بان المصدر يقع على الاثنين
 كما يقع على الجمع وهو بظاهره في قولهم ان المصدر اسم جنس واسم الجنس في الواقع على العدد الحقيق والظول
 البحث واجاب بالآخرة بان يمكن ان يقال في التوفيق ان المصدر انما لا يقع على العدد الحقيق اذا لم يثنى
 بشئ من ادوات العموم واما اذا اقرن به فجوز وقوعه في تثنية وانت خبير بان هذا السؤال والجواب كلامه
 نه في الدرس فانما يلزم من القول يجوز تغيير المصدر الى التثنية والجمع بارادة التناول المختلفة منه القول

سواء رتبة جذا او تثنية جذا

فان التثنية في قوله فلا حاجة الى لفظ الجمع لان المصدر لا يجمع

جواز ارادة معنى التثنية منه والجمع بارادة التناول المختلفة بدون ذلك التفسير والارادة حتى يوجه
 المحذور ويحتاج الى الجواب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** ففرض الوضوء فرض
 بمعنى المفروض قبل هذه الاضافة بيانية اذ الفرض قد يكون بمعنى غيره وفيه كلام فان المحل غسل الوجه ثم
 غسل اليدين على الترتيب فيكون الاضافة للمية الى مفروض الوضوء غسل الوجه ثم غسل ذلك المحل فلا خلاف
 لان يكون الاضافة بيانية لعدم صحة هذا المحل اذ المفروض في جزء الوضوء لا عينه واما اعتبار جميع الاعضاء
 في المحل حتى يكون المفروض عين الوضوء فلا يخفى عن تكلف **قوله** الوضوء لغة النفاضة الى اخره قيل
 الوضوء بفتح الواو واسم المصدر كالغسل وليس بمصدر لان فعله من التثنية لم يسمع فانه يقال توضأ وتوضأ
 ولا يقال وتوضأ وتوضأ كذا نقل عن بدر الدين مالك وفيه ان اسماء المصادر كثيرة فيما يحكي فعله ثانيا
 ايضا كما ذكره هذا القائل من قوله كالغسل فانه يقال غسله فيسئل مع كونه اسما للمصدر فقوله لان فعله من
 التثنية لم يسمع ليس بآثارهم انهم كثيرا ما يقولون في احد الشئيين من التثنية ان مصدره في الآخر
 انه اسم بمعنى المصدر فيوجه عليهم ان المصادر التثنية في غير محصورة فمن أين يلزم الجمع بمصدرية هذا
 ذاك وكل السهم التثنية في الفعل بان يعامل باحد مما معاملة المصدر كرفع فاعله ونصب مفعوله
 مثلاً دون الآخر فتدبر **قوله** والمراد بهما المعنى الاول او رده عليه بان المراد المعنى الثاني واللامح
 عند مسخ ريع الراس والحدود للحلقية من فرض الوضوء كما فعله المص اذ لا يكفر في شئ منها بالاحد غلطا
 عبارة الهداية حيث قال ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الراس انتهى وانت خبير بان فرضه
 الوضوء ثابته بالدلائل القطعية حتى صدروا كتبهم بالآية التامة بوضوئه فوجدوا اصطلاح بعض امورهم
 به لا يناسب جعله ثابتا بدليل يقطع بالاولى ان محل قوله فرض الوضوء على عموم اي ما يطلق عليه لفظ الوضوء
 حتى يندرج فيه كلامه عن الفرض ولا يلزم الخطا بثبوت الوضوء بغير رتبة وبهذا ظهر انه لا يحتاج في الجواب
 الى ان يقال الما قول غير لما صدر فلما يلزم من كون رتبة بآويل مع ان غير الما قول ان انكره وقال بعدم
 فرضية الجمع من حيث انه لا يكون ايضا لان التثنية بالربيل القطع ليس ذلك الجمع وهو ظاهر **قوله**
 ثبوت بالآخرة ان ثبوت كون الوضوء فرضا بدليل لا شبهة فيه وهو الآية والسند والجماع **قوله** آية
 الوضوء مدنية قبل المراد بالمدني انزل بعد الهجرة سوانزل بمدنية او لا بالملك ما نزل قبل الهجرة سوانزل
 بملكه او لا **قوله** قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة فقوله لم يزل على ان الوضوء ثابت قبل نزول

الاجابة

الاجابة

ثم انه اورد العذر من رابع انه بعض
الاشياء فوق المسئلة منها ما لا يمتنع
الاحتياط في ذلك وهو وجوب الغسل في العذر
والتمسح في الحجة منه بغير
الاحتياط في ذلك وهو وجوب الغسل في العذر
والتمسح في الحجة منه بغير

آية الوضوء وان لم يدل على عدم جواز الصلوة بلا وضوء في الشريعة السابقة **قوله** يجوز ان يثبت الوضوء
بالوحي الغير المكتوب الاصل لترتيب هذا الكلام على ما قبله بالغاء يوم ان يكون الامتناع عن الاعمال
كلها الى ان يظهر للصلوة من الشريعة السابقة وفيه منع لا يخفى **قوله** اذا ثبت فرضية الوضوء بهذا الطريق
فما فائدة نزول الآية وفيه ان لم ينزل الآية فمن اين يثبت فرضية الوضوء في الشريعة السابقة ومن اين
يلزم تقريرها وما قولنا عليه السلام هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي فانت خير بانه لا يدل على تلك
الفرضية والاعلى تقدير ما قد يرد **قوله** يخرج الزرعين يفتح النون والراء في الحجة **قوله** لان المراد بمنبت الشعر
حل نباته غالبا لا يقال هذا يقتضي ان يكون قيد غالبا في قوله ما بين منبت الشعر غالبا كذا لاننا نقول
مراده بمنبت الشعر المنبت الواقع في تحديد الوجه من قولهم الوجه من منبت الشعر الى الفخذ الذقن لا المنبت
الواقع في كلام المصنف حتى يتوجه ما ذكره ونحن سلم في قوله فيل التمسح بما علمنا **قوله** ويتم تحييد الوجه بحسب
الطول والعرض من ارجح في ان مراده بالتحديد بيان الحد لا التحديد المصطلح كما توهم خلافا لابي جعفر
هو يقول ان البشرة التي تحت الشعر في العذر اذا لم يجب غسلها او لم يمسح بها فمأذون وهو البياض او الى ان
لا يجب وهو يقولون بسقوط ما تحته لعذر الشعر ولا ضرورة كما توهم **قوله** بل يتصل حكم ما تحته
وهو وجوب الغسل اليه سواء كان ما تحته مرئيا او غير مرئي وقيل يجب الغسل اذا كان مرئيا ونقل عن شمس
الائمة للطوائف قول اخوه وان يلبس باصبعان في غسلة كلفة ومشقة انتهى ولا يخفى ان سبلان قطرة
او قطرتين اذا كانا في الغسل كافيا على ما نقل عن صاحب الذخيرة لا يكون فيه كلفة **قوله** الى طافي
البشرة المغموم من هذا ان يجب غسل العذر بايصال الماء الى خلالة دون ما تحته من البشرة ويجب
غسل ظاهر الحجة دون خلالاتها وما تحته من البشرة **قوله** ثم قال اي صاحب المصطلح **قوله** بخلاف محل
العذر اي لا يجب غسل محل العذر بالاتفاق **قوله** فاردى جمع فرد على غير قياس كان جمع فردان كذا في الصحاح
ثم ان ايراد ما يمتنع من النسبة على وجوب الاحتياط في اداء الفروض فلا يرد ان مقام ذكره ليس بهذا
المحل بل اثناء السن والآداب **قوله** ويظهر فساد ما قيل في الافاد في كلام هذا العالم فان يقول
لا حاجة الى صلب البياض من خارج بل يكفي بغيرها بعض العضو على بعض والمعرض ايضا فان هذا
المعنى على ما سبق من قوله ثم يرسل المعنى في الأثناء ويعمل البيرة فان المراد بالغسل اسالة ما يغير
مستور وعلامات العضو الظاهر ليكون الماء مستحلا او ما نقل من ناسج الشريعة من عدم جوازها نقل

فان قيل قوله في قوله ما بين منبت الشعر غالبا كذا لاننا نقول مراده بمنبت الشعر المنبت الواقع في تحديد الوجه من قولهم الوجه من منبت الشعر الى الفخذ الذقن لا المنبت الواقع في كلام المصنف حتى يتوجه ما ذكره ونحن سلم في قوله فيل التمسح بما علمنا

البينة

ثم انه اورد العذر من رابع انه بعض
الاشياء فوق المسئلة منها ما لا يمتنع
الاحتياط في ذلك وهو وجوب الغسل في العذر
والتمسح في الحجة منه بغير

البينة وان لم يدل على عدم جواز الصلوة بلا وضوء في الشريعة السابقة **قوله** لا يمتنع ان يكون رواته
فان الكعب على هذه الرواية في كل رجل واحد لما نقول بحتم ان يكون رواته هشام في موضع آخر كما قال
ان روايته في قطع الخفين من اسفل اللعابين في الاحرام لان روايته في تفسير هذه الآية حتى يلزم
الاباء فيكون قول الشارحين لا يمتنع لقطع الوضوء لارده هشام ويحتمل ان يكون اعتبار الكعبين
بالنسبة الى جنب الرجل من كل شخص لكن اختيار صيغة الجمع في المراتب يقتضي ان التوجيه **قوله** غسل
يد الرجل ويكن ان يقال المراد بانعام الى اجاد الى الاحاد المتكاثرة ان الخطاب سواء كان
واحد حقيقة او اعتباريا كما ان وحدة اليد في قوله تعالى يوحى اليك في اولادكم غير مراد بالنظر الى الكل
خطاب بل المراد الولد لما حصل له سواء كان واحدا او اثنين او ثلثة كذلك وحدة اليد هنا غير مرادة بل
اليدان في حق كل موقوف في حكم الواحدة كما هو الثابت في الاحتجاج الطهرية وعدم رجحان احدهما على الاخر
فيه وكان بهذا الذي ذكرناه مراد من قال الشارع اوجب على جميع الخطاطين جميع الوجوه والايدي
والارجل وعند توزيع الجمع بالجمع يتقسم الى الاحاد في الوجوه والمنش في اليدين والارجل ولا يتوجه عليه ان
المرجع في جانب الخطاطين الا افراد وفي جانب الوجوه والايدي والارجل لا يكونون مقابلة لافراد
بالاجزاء ولم يسمع غسل ذلك قط على ان هذا لا يفرق من مخالطة محضة كحسنة صرفة فان المراد بالافراد
افراد صيغة الجمع واليد في كل شخص فرد من افراد لفظ اليد والايدي ما كونهما جزءا ينظر الى مخالطة **قوله**
تجوز ان يثبت غسل الاخرى بدلالة الفقه قبل الوضوء غير مقبول المعنى والحكم بالدلالة انما يكون اذا عرف
المعنى المقصود في الحكم للمفوض عليه ورد بانه غير لازم في الدلالة فان الجمع تاسيسا للحق بالاكل كذلك في
عدم الافطار بدلالة النص مع كونه غير مقبول المعنى وتحتية ان المعنى المقصود في كل من الصورتين
وغسل اليد الاخرى والافطار بالاجماع يعلم من صيغة النظم لا توقف على الاجتهاد وهو المراد من دلالة
النص لما في الاول فلا ستواء اليدين في الاحتياج الى التطهير واما في الثاني فلا ستواء الاساك عن
الاكل والوقوع في الركبة يقي بها شئ وهو ان الشهور في الدلالة النص ان يكون المذكور فيه امر
معنانيا في نفسه وما يدل عليه ثمانية اربعة وهي ما ليس كذلك فتدبر **قوله** او فعل الرسول عليه الصلوة
والسلام قبل مواظبة على ذلك الغسل انما يشترط وجوب ذلك الغسل ان لم يترك احبانا فلما يكون دليل على
فرضية فكيف يثبت الفرضية في غسل اليد الاخرى والرجل الاخرى انتهى وانت خير ان المقصود الشك

قاضي راد

خبر

الى الخطاطين

قاضي راد

خبر

ليس اثبات فرضية غسل اليد الاخرى بحج فعل النبي عليه السلام بل مراده ان الآية مجزلة وفعل النبي الحق
 بياناً لفرضية الغرضية بالآية دون فعل الرسول عليه الصلوة والسلام كما قالوا في مسج مقدار التا
 مع ان ثبوت بجزء الواحد وثبوت ما نحن فيه بالتواتر **قوله** لان من قال بالمسح لم يجعل معيار الكعبين
 اقوالهم من ان يفرض قوله تعالى الكعبين من ظاهره **قوله** فيكون الجواب على من شهاب الدين
 انه خصص الجواب للجواب بالبعث وقد جاء في التاكيد قليلا في ضرورة الشرع واما في غيرهما فغير مسج
 فلا ينبغي ان يخرج كلام الله تعالى عليه وفي معنى اللب لب الذي عليه المنصوص ان خفض الجواب يكون في
 الغت قليلا كما مثلنا وفي التاكيد نادرا ولا يكون في النسخ لان المعاطف يمنع من التجاور **قوله**
 والونيم الوهم بفتح الواو وكسر النون على ان باب كذا في الصحاح **قوله** اي لونه في الصحاح الى ذكر
 لون النماء كلام اذ الجرم له اصل في لونه على الشبهة كالسوداد بالشمس والاصفر ارجح المرض بخلاف
 اللون والونيم **قوله** مسج عطف على قال الامام الحسن في محيط الغرض من قدر ثلث اصابع في
 ظاه الرواية بفتح الراء غير مقدرا بالتأنيص المعلوم من هذه الرواية ان يكون رجع الراء من مقدار النما
 لان مقتضى العطف التأييد والمفهوم من عبارة الهداية وهي ان المفروض في مسج رجع الراء مقدار
 النما صية وهو رجع الراء ان يكون عينة ويمكن دفعه بان المعنى في الرواية نقل العبارة بعينها فاذا
 فالمعبرة في التفسير كناية في العطف ولا يحتاج الى المعاصرة في المعنى **قوله** او قدر ثلث اصابع اليد
 وفي بعض نسخ الهداية ثلث اصابع بالهاء وكحل وجهه فان الاصابع يذكر ويؤثر على ما خرج به في الصحاح
 ثم ان وجبا اعتبار ثلث اصابع لانها اكثر ما هو الاصل في آلة المسح وهي الاصابع لان المردى في مسج
 الحظ المحفوظ وذلك انما يكون بالاصابع ولان الاصل في اليد الاصابع اذ لو قطعها بلاك فيجب
 نصف الدية كما لو قطعها مع الكف ولم يجب حكومة العدل في الكف كما يجب في الساعد اذ اقطع بعض
 معها لاقال لا يلزم من الاصل في البرية الا معاله في المسح لان الآلة الاصلية في المسح اليد فاذا
 كانت الاصابع اصلا في اليد يلزم ان يكون اصلا في المسح فتدبر **قوله** كونه الظاهر انما على صيغة
 الاثر تدبرية لحيوها من قوله في الفرضية وكيفية تدبرية فقه فيما بعد كونه السواك كونه غسل التيمم
 فان صيغة المسح بالهاء هذه التقديرات والعطف في الآية فتدبر **قوله** البعد بالنية لم يعل كونه النية كما
 وقع في سائر الكتب ليعلم ان الغيرة النية الواقعة في لو ان الشرع لما وقع في أثناء الوضوء مع ما فيه

بسم الله الرحمن الرحيم
 أي قول العلم الغرضية

يقول بشارته

في الشبهة

منه الاشارة الى ان الاصل في تقديم ذكر النية على ذكر سائر السنن وان كان ما في الهداية والوقاية
 خلاف ذلك **قوله** اي قصد القصد الغلب بالوضوء تنبيه للمفيد المقيد معا في قوله البعد بالنية
 فلا يرد ان قوله اي قصد الغلب تفسير للنية فلا يلزم ان يذكر قوله في ابتداء الوضوء فيه **قوله** وان كان في
 الهداية والاصح انها مستحبة ووجهها ان السنة ما فعله النبي عليه السلام على واطبة والمواظبة فيها
 لم تشه الا بترى ان عثمان وعلي رضي الله عنهما حكيتا وضوء رسول الله ولم يشعلا عنهما التسمية وما روي
 ان النبي عليه السلام كان يسمي في الظاهر ان تسمية النبي عليه السلام لا تملكه مخصوصة بالوضوء بل لانه
 فعل في الافعال كذا قيل **قوله** اختار القدر في كل وفيما نقل من الاولان من المتقدمين والثالث
 من المتأخرين لانه من مقدمات الوضوء اي عادة فلا وجه لما قيل هذا في غير مسلم فانه في ظاهر البدن
 وهو شرطه كمثل الصلوة كالوضوء انتهى فان كونه شرطه مستقلا لا ينافي كونه مقدمة له سادة وانما
 قال كذلك ليظهر وجه ذكره في ابتداء ذكر احكام الوضوء **قوله** ويعني المصدر يقال ساكنة بالعود يوك
 سواك اذ اعالج به التطهير كذا وجد مكتوبا في كلية بعض النسخ من هذا الكتاب ولكن لم يوجد في الكتب
 المعبرة بحجة على المعنى المصدرى وكذلك ذهب عامة شراح الهداية من ان النية مضاف **قوله**
 او الاية طولها في كلام فان البدن لا يرس في الافعال الشريعة في متعارف والظاهر ان احتمال
 السواك منها يؤيده تعيينه اليد المعنى في قوله يميناه قال في الخلاصة ويبدأ بالعليا من الجانب الايمن
 ثم بالسفلى من جانبها ثم بالعليا من اليسرى ثم بالسفلى من جانبها ثم بالسفلى من الجانب الايمن ثم بالسفلى من الجانب الايمن
 جانبها وقال المرداوي وسيد في السواك من الجانب الايمن نعم في حتم الغزوي مثل ما ذكره الشافعي
 ثم ان قوله يميناه لبيان كيفية السواك خارج عن معنى النية بقرينة قوله سياتي في مستحبة التيامن
قوله غسل النعم لم يقل المفضضة تنبيه على ان المقصود الاصل التطهير ويؤيد ما قيل من ان اذ اشرب
 للجنب الماء لا على وجه السنة يحصل فرض المفضضة ولكن المذكور في حكاية وضوء رسول الله عليه السلام
 المفضضة والاشتياق في الصريح بهما التبرك بالرواية المأثورة والعمل بالكيفية المنقولة **قوله** الى المارن
 المارن فالان من اللغز المرون بمعنى النية **قوله** في الاصل متعلق بمجموع البدن اللهم فتدبر **قوله**
 لا يكون الا بهذا الطريق الظاهر ان عند التطهر اضافي فانه بالعكس ايضا يمكن الاتباع على ما نقل
 عن الصغار **قوله** وايضا اتفقوا ان الماء مادام في العوض لم يكن مستقلا لانه ان يقول فلا يحتاج

كيفية كائنا في قسم تخصيصها بالوضوء
 في الازان
 في كل من كان في السواك
 في كل من كان في السواك

الى الطريق الذي ذكره الشارح اذ يجوز المسح بيد واحدة ايضا فان قيل فيه اهتمام في امر التطهير
واظهار الكمال للمنتال فقلنا في الجاني الكف ايضا ذلك **مع** والترتيب المنصوص عليه في الواقع
في نظم النص وانما فسرنا بذلك لئلا يتوهم منه كونه بابتا بالنقص **مع** بسببته قيل هكذا في النسخ
المشورة ولكن الادب ان يقال بسبب احية وفيه ان مع كون استعمال السبابة في هذا المعنى
غير متعارف لا يستلزم ترك الادب لانه لفظة الاسمية لا يلاحظ فيه الوصفية على ان السب قد
يكون طوق مع ان عبارة السبابة وردت في الاحاديث النبوية فكيف يكون ترك ادب القبول
له ان هذا القائل نقل برواية ابن عباس حديثا بعد سطر وفيه لفظ السبابة **مع** وهو غسل
الاعضاء نقل عن صاحب البدائع والمحيط وغيرهما في تفسيره لانه لا يستعمل المتوضوء بغسل يديه
فمن التفسير عموم وخصوص منه وجه فالاحتياط في رعاية المعنيين **مع** وادخال خنجره **مع**
اذنه الصالح بالفارسية مورخ كوش فلا يكون في ذكره بعد قوله مسح الاذنين داخل في سببته
من التناقض على ما توهم **مع** وذلك يعرف بالسيلان عن موضع اى في غير ما يخرج من السيلين
وبقر الخرج بالسيلان لظهور معنى الاشتغال بالسيلان لان الخرج قد يستعمل في البدن
انه قال بعض الافاضل والفرق بين المسفوح وبين المسفوح اى السائل وغير السائل مبنى
على حكم عامفة وهي ان غير المسفوح دم انفصل في الجاسات وحصل بضم اخر في الاعضاء
وصار مستعدا لان يصير عضوا فاخذ طبيعة واعطى الشريعة حكمه بخلاف دم العروق فانه
اذا سال عن رأس الخرج علم انه دم انتقل الآن وهو الدم الجسدي اما اذا لم يعلم انه دم العضو انتهى
حاصل ان الشريعة ادر حكم الطهارة والنجاسة على السيلان وعدمه فكانا سال حكم نجاسته بسبب اتصال
عن العروق وكلما لم يسل حكم بطهارة بسبب اتخاذه طبيعة العضو سواء كان رأس الخرج واسعا
او لا فلا وجه لما اورد عليه بانه يزور السيلان وعدمه على الخرج وضيقه وكله عليه كلما سال
نعين انه دم انتقل الان عن العروق وكلما لم يسل يعنى انه دم العضو تكلف ظاهر انتهى لان سعة
الخرج وعدمها لا يكون باعثا للسيلان وعدمه الا يرى ان جرمه اذا انتزع عنه الدم اذا عظم
بخرجه شئ منه فهذا دليل على ان السيلان يلزم به بالقرعة المتعارفة بالقوة السائلة اذا قلنا او عظم
لابسقة الخرج على انه باذكرة هذا البعض يرفع الاشكال الوارد عليهم فانهم يعتبرون السيلان

في السيلان ما يخرج من السيلان

في السيلان ما يخرج من السيلان

او مصل

في الدم

في الدم بل الاشتغال في الجاسات كلها مع ان الوجه ان يوجه الاشتغال بالظهور فقط سواء وجد
الاشتغال معه او لم يوجد فان علمهم فيه ان لا يجمع الطهارة مع نقيضها وهذا المعنى يوجد بالظهور بلا
توقف على اعتبار السيلان والاشتغال غير ان هذا الظهور لا يتحقق في الدم الا بالسيلان لان
الدم لا تعلم الا به واقوله الوضوء من كل دم سائل فلتقدير امرين احدهما تحقق منه النجاسة والآخر
معنى الظهور فان الدم ما لم يسل لا يتحقق ظهور النجاسة وهذا يعلم ان قوله الفقهاء في تحقيق الخرج فيما
يخرج من احد السيلين ان الاشتغال قد وجد من الباطن الى الظاهر كلام مستغنى عنه مع ان
التحتم على اصحاب الحكم له في الباطن فاعتبار الاشتغال الباطني غير مناسب لاصحاب هذا المنصب
ان يحمل الخرج في قوله صلى الله عليه وسلم الحديث ما يخرج من احد السيلين على الظهور دون
الاشتغال والله اعلم بحقيقة **مع** ومنه يعلم ان الخرج في غير السيلين عين السيلان ويظهر منه
ما قال صدر الشريعة الى اخيه قيل هذا الامر اقص ما خود من كلام ابن الملك حيث قال ردا على من
الفرق بينهما حتى فان الخرج الى موضع والسيلان اليه واحد واشبات احدهما دون الآخر حكم بقر
ما ذكره صاحب المحيط من ان الخرج الاشتغال من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف بالسيلان فغير الخرج
من غير السيلين بالسيلان واجاب عنه بعض المحققين بان الفرق بينهما ظاهري لا يقال خرج ماء
البز الى وجه الارض وسال ماء البز الى وجه الارض والانكار مكابرة انتهى والتحقيق ان الخرج قد
يستعمل في معنى الظهور يقال خرجت الشمس من السحاب اى انكشف وقد يستعمل في معنى الاشتغال
يقال خرجت من البقرة الى الكوفة فالمعنى الذي اختاره صدر الشريعة هو الاول في الاضمار في
ظهور الدم عند خروجه الى بطنه في صورة النقص التي ذكرها وان لم يوجد السيلان اليه فما ذكره
ذلك البعض من الفرق بين خرج ماء البز الى وجه الارض وبين سيلانه اليه ايا يكون بهذا الار
نعم الفرق واضح بين خرج اليه وسال عنه **مع** لان ما معناه النجس حدث وان قل بغيره من ان
لا يكون نفس الدودة نجسة كما خرج به في الفتاوى البرازية حيث قال الدودة المتولدة من
النجاسة طاهرة حتى اذا وقعت في الماء بعد سلكها الى نجس الماء الذي وقعت فيه وسال مع بقية
عقلا يخالن ما ذكره للردى في في شئ القدرى من ان الدودة التي خرجت من السيلين
نجسة لانها متولدة من النجاسة والخارجة من الخرج طاهرة لانها متولدة من الطهر **مع** ولذا اقبل

يعقوب بن مسعود

واشبار السيلان ما يخرج من السيلان

واشبار السيلان ما يخرج من السيلان

يلزم ان يقضى بها الوضوء سواء كان في حق اوله الصلوة او في حق من لم يصح له الصلوة كما في بيان
 النواقض لا يقال من ليست كسائر النواقض فانها محالة للقياس فيقتصر على موردها ومورد
 الصلوة لانا نقول انصارها على موردها في انصارها بالنافية فانها لا يكون نافذة اذا وقعت
 في الصلوة واما اقتصار نقضها على الصلوة بان يكون الوضوء المقام بها مستوفيا في حق اوله
 الصلوة غير مستوفى في حق غيره فاجيد جدا **قوله** فيكون الاثر من وضوء في حق الفصل لقول
 قاضيان التهمة عاذا كان او ناسيا ينعقد الوضوء ولا ينعقد طهارة الفصل واضطراب
 كلام القضاة فيه فقال بعضهم ان التهمة في الصلوة تنقض الوضوء الذي في حق الفصل كما
 قال المحدثون اذا غسل المنيب وصل ووضوءه لا يبطل الفصل وانما يبطل طهارة اعضاء الوضوء
 حتى لا يجوز له ان يصل بعدة من غير تدبير الوضوء فقال بعضهم لا ينعقد كما قال الشارع فيرد
 عليهم ان التهمة في حق الوضوء الذي في حق الفصل وهو قالوا بانها تنقض التيمم تنقضها في
 ذلك الوضوء او لا يقال بهذا علم ثبت بخلاف القياس فيقتصر على التيمم وانما تنقض التيمم ليس
 اصالة بل كونه خلفا لانا نقول خلفية التيمم غير مطلق الوضوء في وقت من وقت عن وضوء الفصل ايضا
 وانقضاء الخلف دون الاصل بعيد جدا على ان كيفية وضوء من خلف رجليه في ذلك اليوم
 غير معلومة حتى يقتصر عليه **قوله** اي ذات ركوع وجودان في الصلوة وان لم يركع ولم يسجد
 لغرض **قوله** وسجدة التلاوة تنوع على الاحتمار بقيد كالم لكن لا يخفى انها تخرج بقيد يصل
 اذا يقال سجدة صلوة هكذا قيل ويمكن دفعه بان يقال صليت بعض الصلوة والسجدة
 بعض منها وان لم يطلق عليها الصلوة مستقلة على ان قوله وسجدة التلاوة مع ما عطف هو عليه
 معطوف على قوله يقتصر على اي على الصلوة المطلقة وجعل تعريفا على ما سبق من الاثر ان يقتصر
 خارج عن است السداد واسم الهادي الى سبل الرشاد **قوله** فشرقت نقطة تقع النون و
 تكون الفاء والطاء المقامات يقال بالفارسية **قوله** لان المس محرم وهو اسم للباشرة
 لم يقل لان الحرم المس وهو المعنى المناسب للمقام **قوله** ولا ترد العين بتحريف البدالها
 لا يجوز حيايتها بالعين فلا يسحبها من النظر الى الصلوة وانما لم يقل ولا تعمل العين كمناسبة
 بين الورد والعين يقال ورد الله وهو خلاف المصدر منه على ما خرج به في الصلوة ثم انه

الاصح

لوقيل

لوقيل ولا ترد العين ولهذا حمل طهرها الى مصحف الاخرى لكان اظهر وكان تبعية حجارة
 الكحل اوجبت ما اوردته **قوله** غسل السرة والشارب والحاجب للون ترك الفصل وعطف
 السرة على التامة لكان احسن لانح من من وجوب غسل داخل الشارب والحاجب والحية
 مرجحا ويندفع شبهة التكرار المتعمد من قوله وسائر البدن **قوله** وهذا التعميد الى تعبير التوضي
 بالاحتفال احسن فانه يقع الفصل فرج بخلاف ما قلنا صدر الشريعة ان يغسل اعضاء الوضوء
 مسحرا بالارجلية ولك ان تقول بل انه ايضا ان يقول ان يغسل اعضاء الوضوء
 مسحرا بالارجلية لانه ترك ذكر المسح لطهوره واختاره على اختياره اشارة الى
 الاصل في الاستبراء ان يكون متصلا بالانصال كما كان اذا شرب يكون احسن **قوله** لا يدخل
 القروطية لا يخلط كان الظاهر ان قوله لا يدخل الماء فيه لا يخلط يدل لا يدخل القوط
 حتى يكون انسب لسوق الكلام ولا يحتاج الى ان يقال المراد بعدم دخول القوط لا يخلط
 بيان خفة الانقضاء وعدم وصول الماء اليه بسهولة **قوله** لا تنقض صغيرة اي حكم صغيرة
 الرجل ليس كصغيرة المرأة لوجوب الامساك في صغيرة **قوله** كيف لها اي بلائها **قوله**
 وليس له معنى لانها جزان اخيران في التطهير فلا معنى لما يتبادر بها لا حقيقة ولا اضافة
 مع ان في تعبير الاستلزام من ايمان الى غير الوضع في غسل الرجلين **قوله** وهو كذلك اي ذلك
 اكمل للفرض الذي هو الفصل متعلق بقدر ما فيه مساهمة فان من مقطوعا حاله في
 قدره ولا يجوز تعلق الحال المجزوء بها فان المعنى او قدر المشقة حال كون ذلك
 القدر بعضا من العضو المحظوظ للشفقة **قوله** على حكمها اي مكان الايديين المذكورين فاما
 احدهما بطريق التام عليه والآخر بطريق المعنوية **قوله** لانه تكرر الى التذكر المذكور تكرر **قوله**
 كما في البعثة اي حكما لوجوبه في البعثة اللذة بلا انزال عند التفكير لا يجب الفصل كذلك التيمم فلا
 يرد ما قيل في البعثة بلا انزال لا يوجب اللذة فلا يوجب قياس احدهما لهما في على الاخرى
 انه من **قوله** او وري الوردى فيجوز الورد ويكون الدال الماهية ما يخرج بعد البول هكذا
 الوردى بكسر الدال وشدة الياء **قوله** ويتقنه انه وري الى المكان المقام مقام ما يوجب
 الفصل فكان تذكرا للاحتلام ادخل في هذا المعنى قدومه وذكر عدم ايجاب يتقنه الوردى

قوله لا يدخل القوط
 اي لا يخلط
 اي لا يمتزج

صدر الشريعة

في ضمة واخر احوال عدم ذكر الاحتلام وذكر انما يتحقق العودي ظاهرا لانه اذا كان الحكم
 عند تحقق العودي مع ذكر الاحتلام عدم وجوب الفصل في عدم التذكر او في عدم الاحتلام فينبغي
 بالودي عند ذكر الاحتلام ووجود التماس اقوى من التيقن بعدم ذكره فتدبر **حول**
 كذا في المنع التيقن بالبناء الموصدة والعين المعجزة اسم كتاب وما وقع بالنون والقاف فخرج
 كذا نقل عن ابن ابي حجاج **قوله** انما هم كونه كونه لصلوة العبد وانما في الداعي من ان الفصل
 للعبد من غير ان يسلح لانه المعنى فيه واحد وهو حصول الاجتماع فكان الفصل فيهما معا
 للتدبر بالراجحة انتهى فان المتبادر منه الاجتماع للصلوة **قوله** خمس عشرة كان القياس ان يقال
 خمس عشرة لانه فيهما الا انها لما كروا اجتماع علامتي التائيد فيهما هو كذا في واحدة او دروا علامة التذكير
 في احد جريته **قوله** اخلف في وجوبه من الاستسقاء اذ في موضعها باب النقة **قوله** لا يجوز
 لها الطواف اي للجنب والايض وهو حاصل هذا الدليل كون حرم البيت مانعة من الطواف كما حرم
 المساجد ما جده مانعة من الدخول فيها فيكون قوله ولان المسجد الحرام امر عارض دليلا آخر مسطورا
 على قوله لانه في المسجد لانه قوله للتأيد هو انما لما جاز لا يقال بل الدليل هو هذا لان حرمه سائر المساجد
 بالاسناد اليها شرعا الله فلا معنى لان يقال حرم الطواف لكونه في المسجد لانا نقول انتهى عن
 دخول المسجد بغير النض واليتم من اسنادها الى الرواية فلو كانا في المسجدين لكانا فيهما ايضا شريف
 من جهة اخرى **قوله** وحمل على الاشارة الى ان الفرق بين الحب والحديث فان للحدث من خلاف
 المصحف سواء كان مشرزا او غير مشرزا في الرواية العرفية منقضا على ما اختاره صاحب الهداية
حول او الوسادة على الارض قبل كذا جميع ما رتبنا من النسخ وهو غلط وصوابه انما كانت الصحيفة
 او اللوح على الوسادة او الارض ويمكن توجيهه بان عادة بعض الكتاب ان يضع اللوح على الارض
 الصغيرة فان وضعها على فمها فمكروه وان وضعها على الارض فلا كراهة فيه **قوله** وكبره لفراة
 التورية لان ما يتردده من بعض غير معين وما لم يدل غالب وهو واجب العظم واذا اجتمع
 الحرم والنجس عليه **قوله** وضع المصحف للمصلي كبره استطراد العزم الابدائي وان لم يكن المصلي ممن
 يتصف بالحياتية **قوله** في بيان ما يحصل به لا يقال كبره بالعموم واليتم ايضا مما يحصل ان يرفع
 انه غير مذکور في هذا البحث لانا نقول كبره في فصل على عدة طرق للمصلي على ان يتجمل ان يكون

في الجاهلية

ما لا

ما لا بد له من القصر **قوله** والكتب انقلب الى طبيعة اخرى اي الى طبيعة غير طائفة للمائية وهي طبيعة الحية فيكون
 حاشية بعد الذوبان كما في الذهب والفضة بخلاف الماء والنجس اذا انقلب ماء فانه ما يلبس طبيعة الماء
 على ما لا يخفى فلا يتوجه على مراد الشارع ما قيل من انه لا نسلم ان انقلب الى طبيعة اخرى ولو كان كذلك لم
 عليه اطلاق الماء ولو مضى كما ان الماء اذا انقلب الى طبيعة النجس لم يطلق عليه اسم الماء **قوله** كذا في
 بعض الزاوي **قوله** واليق يقال بالقائمة ينشئ سر كذا في الباب ما يقال له مكس **قوله** والاورد كذا في
 وقع ان لا يتبدل الزاوي المعجزة ما يقال له بالقائمة ينشئ سر كذا في الباب ما يقال له مكس **قوله** والاورد كذا في
 الطعم الطعم بالفتح ما يؤدبه الذوق يقال طعمه من الطعم بالفتح الطعام **قوله** حتى قال اذا غير الوصفين
 قال الحدادي مثل لعبد بن ابراهيم المديني عن الماء الذي تغير لونه بكثرة وقوع الأوراق فيه حتى يظهر لون
 الورق في الكف اذا قرره من يجوز التوضي به قال لا لانه لما صار مغلوبا كان مقبدا ولكن يجوز
 شربه وغسل الاشياء به لانه ظاهر انتهى فالمنع من هذه الرواية ان يكون المغسوة من جهة اللوح
 مانعة التوضي مع بقاء طبيعة الماء وهي الرقة فان غسل الاشياء لا يفسد الرقة **قوله** في عشر
 في عشر وعالم ليس يرجع ولكن مساحة تعادل مساحة عشر في عشر وفي حكم عشر في عشر وبالمجمل
 مساحته عشر في عشر فانه ذراع لانه لما اصل من مائة عشرة في عشرة فان بلغ مساحة اللوح بغير
 جانبته الاطول في جانبته الاقصى ذراع بجوز التوضي منه والاقطافان قبل ان يلمس منه ان يكون
 الماء الذي عرفه ذراعان وطوله خسون ذراعا في حكم عشر في عشر مع انه ليس كذلك على الوجه الثاني
 اقول لعل اعتبار عشر في عشر ناش من قياسهم القدير اي اللوح الكبير على البحر فيما لا يطلق عليه اسم القدير
 ولا يكون في طوله ومعرضه كما في البحر لانه يكون محال فيه **قوله** اللوح الدور يعتبر فيه ثلثون
 ذراعا لان القاعدة فيها ان يجرب نصف القطر في نصف الدور فما يحصل يكون مجموع مساحة الدائرة
 فاذا كان دورا ستة وثلثون ذراعا يكون قطره احد عشر ذراعا وخمس ذراع فمنها يكون خمسة
 نصفوا عشر افافا طرته في نصف ثلثين وهو ثمانية عشر ذراعا واربعة اقسام ذراع
 كذا في الحدادي **قوله** كثراب الرياس الدياس ثبت له سابق فمخ حاض جدا ثبت في الجبال ينشئ من كل
 وانما اطلق على الشجر لانه سابقا فكل ثبات له سابق فهو شجر وما لم يكن له سابق فهو من غير عمد
 ما قال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وهو السيلان والارواء والنبات لا يقال كان المناسب

انفة البوصلة والجمع بين
 سبيلين

ان يتم على السيلان فان الارواء والابيات لو كان كل منهما مقبلا فما خولا في طبع الماء ليعلم
 ان كل ماء البحر خالصا عن طبعه لعدم الارواء والابيات لان في طبعه ابيات الا ان عدم ابياته لعرض
 كالماء الجاري **قوله** او غلبة غيره لو ان في الماء بركة الزوال بالطحين لا يتعالم بان يقول لو غلبة غيره
 اما بالطحين او بالملح لكان احسن لان الزوال بالطحين ايضا لا يتعالم غلبة غيره على الاصح **قوله** اي
 بحال الماء او غلبة المتخرج من الماء المتخرج فان كماله في القوة او رفع حدث بزوال اطلاق الماء
 المطلق مع انه خارج منها تدبير **قوله** يعبر فيه الغلبة بالاجزاء لغير قوله فالاول بالتقطير وفي بعض النسخ
 بالتصغير والاول او لا يتعالم معني ما لفظا فان التصغير لم يوجد في كتب اللغة من باب التصغير واما ان
 فلان الكلام في عدم الخاتمة لونا وطهرا وراية وذلك في التقطير **قوله** او بما استعمل في القوة ليعلم
 على قولنا ليطبع في الاكبر الوضوء بما زال طبعه واستعمل في القوة ليعلم في قوله فمن غفل عن هذا قال لفظ
 او لا يثبت منها فالاحسن ان يقال ولا يثبت **قوله** لكون المقام للامانة لوقال لان عدم
 الدلالة فيه بالذات وفي الادي بالوضوء لكان في كون المقام للامانة لا يثبت قوله واما ان
قوله وما في جملته اشارة الى ما هو موصوفه **قوله** لزم التشكيك قلنا لان تدبير الكلام ما يظهر جملته
 يظهر جملته بالركوة فرجع الضمير الى ما جئنا من الاول حتى يثبت التشكيك لئلا يقع التشكيك عند لزوم
 اللبس لعدم ظهور المراد وذكر اللفظ هنا فترتبه معنيته وانه اعلم **قوله** فان الحيوة لا تحلها فان قيل
 قلنا مستعمل فيها الذي اشتهر اقل مرة على حيوة العظام قلنا المراد باحيائها ردّها الى حالتها
 الاولى بان يجعلها عصبية طرية تصلح للعودة الى البدن كما في الكلى **قوله** وباقية المسك طاهرة للوحدة
 للجنة والقارة بخس وان كان ذلك لان جملته لا تحلها بل باق وبقيت الحية طاهرة كذا في المراد
فصل في **قوله** الاية الاية كبيرة السمينة وفتح الباء جمع اية ثم ان المراد برؤس الاية الاية لان
 الحادة منها فان قول محمد اذا استخ على الانسان مثل رؤس الاية دليل على قلة الجباب الاخرى الاية
 لا يعني وانه استخرج من قال مما سواه للرجح والمشد ثم ان هذا اذا كان للاستخراج على الشيا
 والابيات اما اذا استخ في الماء فله نجاسة ولا يعني عنه لان طهارة الماء كذا في المراد في قوله
 لزم منه ان يكون رؤس الاية مخصوصة بالجباب الحادة منها عفا لا يظهر كون قول محمد دليل الا
 بنعم في آخر كلامه من قوله اما استخ الحادة لا تعلى كذا فاسئل عما ذكرنا يظهر فائدة قول المصنف وتعاظم

ان يكون في قوله
 الاية الاية كبيرة السمينة
 الاية الاية كبيرة السمينة
 الاية الاية كبيرة السمينة

قوله
 الاية الاية كبيرة السمينة
 الاية الاية كبيرة السمينة

فصل في بيان

بول كروس الاية والاية عليه ما قيل منه ان لا يتخضع البريل مع الثوب والبدن ولهذا ذكره صاحب
 الهداية ومجته في باب تطهير النجاس نعم ان قوله وان غفر جرم وعصفور لم يوجب كون جرم
 يوكل في حذاته نجاسة مع ان جرمه لا يوكل طهرا لانه لا يملكه راحة مستطرفة الدجاج والبط فانه نجس
 نجاسة غليظة كذا في فتاوى قاضيان **قوله** لان حكمه في الاستخراج بطريق الاولى ان الاستخراج
 لا يتخلو عن الاستخراج غالبا الا انه لما كان في النسخ اصطلاح الرطوبات النجسة ذكر في كتب القوم
 مع الاية في النسخ وجوب مبالغة التطهير فوق الاستخراج بعد نزح جميع ما يشاء ثم ان المراد
 بالحيوان النسخ الحيوان الدوي فان غيره لا نجس المكسوء استخ او نسخ **قوله** دلوا وسطا اي
 الظاهر ان تفاوت مقدار الدلاء بالنسبة الى كل بلد فلهذا لم يبين الشارع وتعل عن صاحب
 الضاية ان الصاع كبير وما دونه قليل وقال صاحب غاية البيان ان ما فوق الصاع كبير وما دونه
 صغير والاعنى ان التفسير اولى في الاول لعدم تعيين الوسط فيه بخلاف الثاني فانه فهم منه ان الوسط
 ما ياتي بالصاع **قوله** وما جاوز الوسط احتسب به ولو قال في خالف الوسط احتسب به
 يشتمل صورة النقصان ايضا فان المتبادر من الجواز الزيادة فقط **قوله** هل اذا كانوا غسلا للثياب
 بها لم يلزم الاصلها قال المرادى يعني اذا كانوا غسلا لثيابهم من نجاسة اما اذا توضؤوا منها
 وهم متوضئون او غسلا لثيابهم من نجاسة فانهم لا يعيدون اجماعا لان الماء صار مشكوكا
 في طهارته ونجاسته فاذا كانوا محدثين يعني لم ينزل حدثهم ماء مشكوك فيه واذا كانوا متوضئين
 لا يبطل صلوته بمسكوك في نجاسته لان التبعين لا يقع بالشك **قوله** فظهر ان عبارة الوفاية
 كما ينبغي ويمكن ان يقال ما روي بين الاستخراج والنسخ فيما يحل في التوبة التي هي مبالغة الاستخ
 لا شتر كلها في معنى النسخ واما اقتضاء النسخ مرة اكثر فظاهر من تبدل الاحوال والازمان
 يجوز ان يكون نسخ بعض الحيوان في بعض الازمان اسرع ويجوز ان ينسخ في الخارج ثم يقع في
 البر واما انهم لما احتاجوا في ضرب المدة قرب العهد وبعده الى حد واعتبروا في كل منهما بالآكل
 وكان اقرب العهد يوما وليلة وبعد العهد ثلثة ايام وليا لهما وكان حكم الاستخراج والنسخ
 في معنى العهد ولما اتوا بالاستخ **قوله** بل غسل ما اصابه ماء ما قد علم المعنى في هذه المسئلة
 بما تعلق في المرادى انتفا **قوله** ولا يثبت لا نجس بالاي في اكله او غيره من سائر اعضائه حتى

قيل ان الانسان ان كان غير مستحي او مستحيًا بحجر يلزم تخرج الماء كله **قوله** وسور المادي السور
 مهور العين بنية ما يشبه الحيوان ثم تم فاسفل في الطعام ايضا لا يبغي ان يكون سور الجنب
 نجس سقوط الفرض به لاننا نقول في اصح الرواية عن الحقيقة ان الفرض لا يسقط به وفي رواية
 سقط لكن لا يغير الماء مستعلا **قوله** فورا كل الفارة بهم منه ان الحكم في كل حيوان ظاهر السور
 فيه نجس في ان شرب على الفور يكون الحكم فيه ايضا كذلك **قوله** وهذا يشير الى الشبهة اي عدم التحاق
 عن النجاسة **قوله** والاول اي حرمة اللحم ولما قلنا ان يقول بغير ان يكون الام بالعكس فظننا ان وجوب
 النجاسة كما في الترابين يكون كراهة السور منها اشد لا يقال للحرمة قد تكون لغتها في الغذاء وقد تكون
 لخاصة فانه قيل في الاول والاسباب في قيل اننا نقول ان كان الانسان يجعل العلة من سائر
 اللحم على ان يحتاج ح الى بيان الفرق بين الحزير وسائر السباع حيث مر قوله نجاسة العين في الاول
 وعندها في الثاني وهو ان الحيوان النجس على قسمين ما يكون ظاهره وباطنه نجسا فهو نجس
 العين كالحزير والكلب على رواية ومنه ما يكون ظاهره وباطنه نجسا كالحبوات المخلوقة للانس والحيوان
 البغال والحمير وسائر السباع فيكون نجس العين وفيه تأمل **قوله** وشار بطر اورد ما اعتداهما وان
 علم حكما بالحق **قوله** وسور الدجاجة خرج الدال في الفصح كسر ما الواحدة دجاجة ذكر ان كان
 او اثنى عليها بالادوية وريضة **قوله** اي بانها من الحيوان **قوله** والوزن في قوله والوزن والوزن
 المحجة ما يقال لها بالنار كبراس **قوله** او التردد في الضرورة فان الحار يربط في الدور والافنية
 فكان فيه الضرورة لكنه ما دون ضرورة التهمة والفارة لدخولها المضائق دون الحار فلو لم يكن
 ضرورة اصلا كان كالسباع في الحكم بالنجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة كفر ورزها كان حكمها
 في سقوط النجاسة وحيث ثبت الضرورة من وجه كالتوى والطهارة تسقطا للعارض وجوب
 المضيق الى الماصل وهو شيان الطهارة في جانب الماء والنجاسة في جانب اللعاب وليس اصدى
 اولى من الآخر فمضى الامر مشكلا كما انما نقل عنه وفي بحث من وجهين الاول ان قوله وحيث ثبت
 الضرورة من وجه الى آخر كلامه كلام لا يحتاج اليه في اثبات التردد في الضرورة فانه قد علم من اول
 الكلام وانما ان قوله ليس احد مما اول من الآخر ممنوع فان جانب الحكم به مرجح **قوله** وقيل في طهورية
 وهو الصحيح لان من توفى ما قد روي على استعمال الماء المطلق لا يجب غسل راسه منه ونظيره به ولو كان

مشكوكا

مشكوكا في طهارته لوجوب ذلك واعتراض عليه ابن الهمام بان الموجب للغسل وانما التيمم البدن ما كان
 نجاستين لاما كان طهارته ونجاسته مشكوكا فيهما قال السروجي في النهاية مراد المستدل
 منه توفى بالسور المشكوك اذا احدث فقد جعل الحديث بالرس ايضا فاذا توفى بعده بالماء
 انطلق مسح راسه يكون بقاء الماء المطلق على راسه مشكوكا ايضا لا صابته اياه فلا يبرح الحديث
 المستدل لانه مشكوكه والشك لا يرفع اليقين فيجب غسل راسه لهذا المعنى فلم لا يجب غسل راسه في الشكل
 في طهورية لاني طهارته انتهى وفيه ان مراد المستدل لو كان هذا يلزم ان لا يكون الشكل في طهورية
 ايضا فان هذا الدليل يجري فيه ايضا بان يقال فاذا توفى بعده بالماء المطلق ومسح راسه به
 بقاء الماء المطلق على راسه مشكوكا في طهورية فلا يرفع الحديث المستدل الى ان قوله لانه مشكوك والشك
 لا يرفع اليقين ان تم يلزم ان يلغوا التوفى به في كل موضع فالاحسن ان يقال لانه مشكوك والشك
 لا يرفع الحديث اليقين عند وجود ما هو اتم منه **قوله** وقد روي الكتاب نجاسة اذ يبع طعن بعض
 الناس على ان حقيقته وقال لا يستعمل الراي في المقايير ومشا يخافوا لو اقتصوا خرج في مكان علم كل
 اهل الذكر ان قدر خمسة اذ يبع منع التعدي فلا يكون عللا بالراي كذا في المحيط **قوله** مخدرا في المصادر
 المعتبرة برهنة برهنة فثبت **قوله** والشك في الفعل النبوة اي فعل ما يصحها فلا يبرهان النبوة لميت
 منها قيل الاجسام حتى يبع ايضا فيما بالشك ولا يحتاج الى اللواب بان نقلنا ثبت بالحديث فان معنى
 الحديث ايضا ما ذكرنا ومثله **باب التيمم** سمي به لورود النص عليه وهو قوله فيتموا صعيدا
 مع كونه منبسطا حتى لا يرم صو القصد والنية **قوله** يستعمل الصعيد بقصد التطهير اي استعمال الصعيد
 في تطهير مواضع الصلوة فلا يبرهان النص باستعمال الصعيد لتطهير الخلق قبل قال الزيلعي وفي الشرح
 عن استعمال جزء الارض في أعضاء مخصوصة على قصد التطهير وفيه بحث وهو انه لا يشترط استعمال
 الجزء في الاعضاء حتى لا يجوز ما لم يمس انتهى واللواب ان قوله على قصد التطهير بيان لوجه الاستعمال
 فهو في معنى ان يقال استعمال جزء الارض في تطهير أعضاء مخصوصة ولا يخفى ان الجزء الامس جزء من
 الارض يستعمل في تطهير ما على ان المقصود في تعريف القيد التيمم في الجملة وله ما جوزه التعريف بالام
قوله ثلث الفريضة اربعة آلاف خطوة فيكون الفريضة اثني عشر الف خطوة بالمشي المعتاد **قوله**
 او برؤوس الى الهالك او المرض يشير الى ان يجوز للحديث ايضا حيث لم يشترط ان يكون جنبا وهو

والشك لا يرفع اليقين في الشكل

قول الشيخ والعلم ان لا يجوز في التيمم كذا ذكره الربيعي ثم ان جواز التيمم في الممر الخوف عن البر قول
 الى حنفية وقالوا لا يجوز لان تحقق هذه الحالة فادري الممر كما يقع به في الهداية والشرح وقصر
 في الجمع وغيره بان التيمم في الممر لعدم الماء وان كان هذا نادرا في الممر جازنا بالاتفاق ففرق ما بين
 الميسلين من كماله كما قيل فيمكن الفرق بين التيممين بانقطاع ماء الممر لقرب احتمال الابل
 الى فعل الرديفة او امره خصوصا في مواضع المعادة الانكشاف **قوله** فوت الجنابة
 مفعول خاف في اذا خاف وقوله جازله التيمم جواز اذا **قوله** بضرئين متعلق ايضا
 بجاز الا ان الباء هنا كالتعانة وفي بنية الصلوة للملابسة فلا يلزم تعلق الحرفين بمعنى واحد
 بمتعلق واحد كما قالوا في قوله اكلت من بيتنا كمن في البيت من الاولى للابتداء والثانية
 للتعويض ويمكن ان يقال على تقدير ان يكون الباء للملابسة فيها بضرئين متعلق بجاز الممر
 بملابسة النية كما ان نية متعلق بحرف داعي هذا المعنى فلا يلزم اتحاد المتعلق واحدا ما قيل ضمان
 تعلق بنية من حيث الملابس السببية وتعلق بضرئين من حيث الملابس الزمنية فبيان اللان
 منه ان يكون الباء للملابسة على كل من التقديرين والاختلاف في نوع الملابس لا يوجب تعاقب
 معنى الباء حتى يندفع المخبر وقوله والمراو اليان المخبر بيان انما قال كذلك لان الاستيعاب
 صدق اليدين لا الفردين **قوله** حتى لو بقي شيء قليل لا يجزئ تعلق بالخبر الذي للمام المصرك انه
 شئ نعم عن تيمم ولم يصح جميع وجهه قال سمعت الحسن بن زياد يذكر عن ابي حنيفة واني يسر
 وزفرهم الله كما هم قالوا اذا تيمم فسهج الاكثر منه وجهه والاكثر منه ذراعية اجزءه وكذا ذكره
 فتاوى ماوراء النهر عن الفقيه ابي ابراهيم قال وكذلك في كل ما يرجع الى باب المسح فاصاب
 الاكثر من ذلك جاز وفي الممر عن ابي جاز اذا مسح اكثر الكف والزاوية يجوز كما في مسح الرأس
 ولحق فعلى هذه الرواية الفرع استيعاب اكثر المحل لان الاستيعاب في جميع المسوح لا يجوز
 الا بخرج قال شمس الائمة الحلواني يفتي ان يغض هذه الرواية لكثرة البلوى فيه يمكنه نقل
 ولكن قال قاضيان في فتاواه استيعاب العضوين شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح
 ما بين الحاجبين والعينين ولم يحول الحاتم ان كان صبيحا وكذا المرأة السوار لم يحز
 اليد للمروية على الارض ان لم يكن فان قيل ما فائدة تخصيص الاستيعاب باليد المغموسة

اذا لم يكن

اذا لم يكن بما يقع قلنا التيمم لازم لان الله تعالى قال فمهما اصابكم طيبا فلا تفصل بين
 ما عليه الغبار وبين غيره كذا في الكفاية **قوله** ثم اذا لم يضر الغبار بين اصابه فعليه ان يخل
 لعل هذا بناء على ما روي عن ابي يوسف وغيره من ان التيمم لا يجوز الا ان يكون عليه تراب
 متدبر ما بين الغبار على يده مع ان مقتضى قولهم ان التراب في التيمم خلف عن الماء هذه
 الرواية فلا بد على صدر الشريعة ما اوردناه الشارح **قوله** المالح المائي لانه ليس من جنس
 الارض اذ ارض من الخلق الرابي الذي يكون في الجبل من التراب فانه يجوز به التيمم كما ذكره في الله
 البراءة قال شيخنا واختلقوا في الجبل والعصم هو الجواز **قوله** وعن ابي يوسف انه اذا كان
 الماء لم يكن محل تيمم هذه الرواية بعد قولها حتى ليعده ميطا ان الشارح تبع صدر الشريعة في
 غير ادائها اشار بان ذهب القائلون وغيره ما عن وجهه لكان سببا لعمدة التيمم كان سببا
 لعدم الماء وجوب الطلب فيكون معنى قوله جازله التيمم جازله التيمم لما طلب ومن غفل عن هذه
 الحقيقة ظن ان كلام صدر الشريعة من غير تأمل **قوله** فلو صلى بالتيمم لم يخلو على كون التيمم مندوبا
 فان المندوبية تقتضي عدم ما يعادل **قوله** في يصل الرجل مسكنا وما يستحب من الاثاث وانما
 قال في يصل لانه لو كان في اياه على ظهره بعد انشاق **قوله** او اعطاه باكثر من ثمن الشئ المراد من ثمن
 الشئ انما حيا او ثمنه وتبر من فلابد عليه ان كان الصواب ان يقول او اعطاه بالعين
 القاض لان الاكثر من ثمن الشئ يتناول العين اليسيرة ايضا **قوله** ولم يجب التيمم على ارض تحت
 قيل الفرق بين التيمم به وبين الصلوة عليه بان الجفاف خلل الاستصحاب وقليلها يمنع
 التيمم دون الصلوة لان التيمم يدل عن الماء والماء لا يجوز استعماله مع عدم النجاسة والصلوة
 يجوز مع يسيرة النجاسة على ان في آية التيمم من الجافة ما لا يقع حيث قال الله تعالى فمهما اصابكم
 طيبا اذا الطيب ما تصف كمال الطهارة وكما قال الطهارة بان لا يكون فيها اثر النجاسة **قوله**
 والقدرة على الماء كذا في الطهارة وانما ان ملحة النجاسة من ماء زمزم للعطية يمنع جواز التيمم وما يذكره
 الحديث ان يصب الى رقيقه ثم يودعه فليس بشئ لقدرة عليه الرجوع ويمكن انما الطيب ما تصف النجاسة
 ثم قيل نقلنا من المتفق لو تيمم للبر ثم زال البر واستغنى ثم وان لم يجد الماء فالاولى ان يقول فيغضه
 زواله اياها التيمم ليس بشئ جميع الصور انتهى ولعل ان يقول ان الاصل في خلفية التراب

تفرع مع

عدم القدرة على الماء لقوله لم يجد ماء فعد استوار هذا لعدم كيف يؤثر زوال الماء او يتبدل
 بعض المانع الى بعض في استغناء **قوله** ينقض نية بالنوم هذا بناء على ان السائم لعدم شهوره بالماء
 كمن يصل بالتم ويترى ما ولا يعلم به فلا ينقض نية بالماء بل بالنوم ولكن استغناء نية بالنوم
 ايضا ليس على الإطلاق بل بالنوم والمستحج بشرط التقضي وهذا اذا كان نية لم يحدث اما اذا
 كان للجنابة فلا ينقض بالنوم ايضا هذا رواية من الخفيفة لعم وعلى رواية اخرى تنقض لفظة
 نوم المسافر على وجه لا يخلل بعبادة مشقة بالماء **قوله** وجوز اكثره اي اكثر ما قصد تظهيره من اغتسال
 الوضوء او جميع البدن واختلف في هذا لكثرة فهم من اقبل من حيث عدد الاعضاء ومنهم من اعتبر
 الكثرة في غرض كل عضو وقيل ان هذا الاختلاف في اغتسال الوضوء دون الغسل فان الظاهر ان
 المقبر في الغسل اكثر البدن من حيث المساحة **قوله** ويبيد بالحق هذا في اطلاق قوله في حق ظلو
 صلى بالتم في اول الوقت ثم وجد الماء الوقت باق لا يعيد بافان بعد ذكر الموانع كلها يشترط
 وجوب الاعادة سواء كان الموانع من قبل العبد او غيره فذهب **باب المسح على الخفين** اورده
 عقيب التيم لا تحادها في كونها رخصة وكونها موقفة وكونها سحا وكونها بدل عن الغسل واخره كونه
 ثابتا بالسنة بخلاف التيم فانه ثابت بالكتاب ولان هذا بدل عن المصح وذاك من البعض **قوله** حتى
 اذا تحلف وغسل جليل من غير نية التيم ولا زوم التيم لا يرد من وجه كونه ذكره ويمكن ان يقال من
 جانب صاحب الكافي ان الغسل لا يكون مشروعا ما دام تحققت ايملا للرخصة فكما ان غسل اكثر
 رجل يبيد في معنى نية التحلف فاذا وجد التحلف حقيقة او معنى يكون الغسل مشروعا على ان الغسل تحملا
 فيترسخ شي عالا لا يخلو من فقه المروءة كالمشي في فعل واحد والكلام في الشرح والتحقيق وكان مراد
 ان مع بقوله اذا تحلف وغسل جليل من غير نية التيم هذا المعنى **قوله** ولو كان المسح امرأة لعل وجه التحرف
 للمرأة وقع لما يتوهم من كون النقص مقصورا على موده لكونه مخالفا للقياس فيكون مخصوصا بالذكورة
قوله لان دليل جواز لم يفرق بينهما لكثرة الكفا في الاحتياج الى الرخصة بل هو كذا احتياجا لا لضعف
 بينهن **قوله** ثم يجب من اجنب الرجل اذا صار جنبا **قوله** لان المقصود بهما الاشارة الى قبل كونه
 يفرق بينهما العبارة ان للشافعي او لاحد من الاثمة خلافا والاشارة الى ما لا يفهم من العبارة بوجه
 من الوجوه الثلاثة لا تنفع بل المقصود من تنوع القاعدة وجعلها على فقه المذهب لعل من ذهب لضم

حقه

ويمكن دفعه بان الاشارة الى الماء المعنى في الذهن الذي يراى طريق كان ولا يشترط فيه احد الدلائل
 الوضعية والكلام مع العالم بالمسئلة ولا يخفى ان من علم مذهب الخصم في هذه المسئلة ومع هذه العبارة
 شغل منها الى الخالف **قوله** لو غسل رجل فليس خفيه فام الوضوء لو قال كونه خافا على الترتيب فقل احدي
 عليه فليس احد خفيه ثم غسل الاخرى فليس الاخرى ككان امن ووافق بذهبه لان الترتيب ليد
 فرض فلا يمكن غسل الرجلين او لا يتم اتمام الوضوء عنده وقيل قيد الطهر بالنام اخر از غيرة الطهر الثاني
 كونه المحدث اذا لم يكن الحنف ثم خرج الوقت لا يجوز المسح عليه **قوله** والمقيد للبقاء والتم اراى
 هو الاسم هذا في الصفة المشبهة وفي اشائها صحيح مسلم واما في غيرهما من اسم الفاعل على شبيهه
 فلا يدل هذا على ما عليه فربهم لم التامل بما سبق من فعل لمن قام به بمعنى المدح وقوله لم يطرء تحويل
 الصفة المشبهة الى فاعل كما سبق وضابق عند قصد النص على المدح وفي الظاهر ان لم الفاعل
 المعقول من قرن واحد لا شتر اكهما في دخول لام الموصول على ما في غيره من الامور المعقولة
 للدلالة على الخوض **قوله** لجواز توصية عبارة القوم بان يجعل على طهر الحرام هذا كلام غريب فان حاله
 على طهر معين ان لا يجوز كونه صفة للمسلم لان الطهر عرض لا يتناسب اعتبار وقوعه على الجسد وكذا انما
 قوله عند المدح بتولية تام معين اذا اتفقت بقوله ليس بها اي عند المعنى اذا ليس بالحدث حال الطهر
 التام لا يمكن ان يحدث عند الحدث فلا وجه لجعله من قبيل التوصية لان الحل الصحيح للعبارة هو
 هذا دون غيره **قوله** او يكون الظاهر من اقل الى الحنف ما يستر الكعب او ما يكون نقصانه اقل من اقل
 الحرق المانع فعلى هذا يكون معنى قصصا ما لو ظهر قدرها فلا يجوز اما ما ظهر منه قدرها فلا يقال
 اخفى **قوله** او جوبير الخفين وفي الحدادى قال بولت وتحد كور المسح على الجورين اذا كانا
 خفين لا يشخان اي لا يرى ما تحتها من البشرة الرجل في خلاهما من قولهم شفت التوب اي
 رقى حتى يرى ما وراءه فعلى هذه الرواية يكون شرط صحة المسح على الجورين خفين فان لم يكن
 الختان وهو التام كك بلا شدة عدم روية ما تحتها غير ظاهر **قوله** او المنفلين المنفرد من بعض كتب
 اللغة مجتهد من افعال التخصيل على ما ثبت رايه الشرح **قوله** المنفلين وضع الجليل على الشدة كان فعل منه
 اشكال فان الجورب المنفل ان كان خفيا لا يكون في ذكره فائدة ظاهرة وان كان غير خفيتين لم يفهم
 ان يكون شرطه تستر الكعب في الحنف بل من غيرهم لايه بما يستر الكعب على ما ذكره الشافعي في قبيل هذا القول

مسألة المسح

المشقة

مسألة المسح

قوله كما اذا قاموا اجراء الماء مقام الغسل لما لنا لوجود تجديد الماء ثلث مرات مع زيادة **قوله**
 كما انما في نظير البساط **قوله** بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة اي ما لم يبق ازالها لان الحج **قوله**
 فلا يلزم حكم الخفيف لما لنا للعصر **قوله** ان يقع الخط في الماء الظاهر لا يقال لو جفت اولاً ثم وقع
 في الماء كان اقوى في الشرب لانا نقول في الخفيف او الاحتمال شدة تأثير النجاسة ايضا **قوله**
 ان ظهرت رأس الشفة وفي بعض الكتب ليس الذكر ولا يخفى ان كلامنا قيد انما في والماء ملاقات
 المتنجس المحل الجسد فندبر **قوله** حتى انه لم يكن ظاهراً لم يكف الوكعة فان قيل ما الغاية في طهارته ويجزى
 المتنجس بجري البول فيجب علاقات اياه لا محالة قلنا كانهم لم يقرب النجاسة الباطنة لما روى عن
 ابي حنيفة انان مات شاة فخرج عن ضرعها لبن يملأ كلاً وشربه ولا ينجس نجاسة الوعاء كذا في الحديث
قوله ويظهر الخفيف عن هذه اي نجس في جرم قال في الكافي فان لذيق به تراب او رطل وجف
 صار كالذي له جرم كذا روى عن ابي حنيفة وابي يوسف **قوله** ويظهر المصقول قال في الدرر
 اذا ما اب السكين بول لا يدبره غسل ثلثا **قوله** ما غلظ متعلق بقدر الدرر اي بيان له حال
 منه **قوله** دفع لتوهم ان بول صغير لا يدل على ان الصغير مطلقا لا يكون سبباً للطهارة و
 لو قال في التمس ولو من صغير لم يؤكل كان الظاهر في ادائه هذا المعنى **قوله** وروث وخشخاش
 جفف الروث وسكو الواد والفرس من النجاسة والحش بكسر الحاء ماء للبقرة وفتح الحاء مصدر كذا في
 الصحاح وان كان صاحب المذهب لم يفرق بينهما حيث اني لظني في الماء المفتوح لرجوع
 البقرة وكذا في الماء المكسورة لهذا المعنى ايضا **قوله** الذي يربس بكسر الدال المهملة وسكون الحاء
 الحية والعداد المهملة بالفارسية ترز جامد **قوله** فان بول ما يؤكل يختلف فيه فان عند محمد
 فيكون ما استخرج منه عفواً ولى **قوله** كالميتة اذا صارت طماً ولو استن بالآخرين كان لوجه فندبر
قوله ولما خلا اذا صارت خلا **قوله** فحسب اي وقع النسيان اشارة الى انه من قبيل تنزيل التعدي
 منزلة اللانم **قوله** في اجازة الاجانة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ما يقال له بالفارسية كرسان
 بعد غسله ان غسل الاجانة **قوله** اي عند ملاقات الماء اياه يعني التوب المحس في اول اللأفة
 يستحق الغسل ثلثا وفي اخرها يستحق الغسل مرتين وعلى هذا بناء الفتاوى في الغسلات
 بين الرواية الظاهر وغير الظاهر لكن يلزم على الظاهر ان يكون الماء الواحد بالنظر الى المحل طام

ان يكون

وبالنظر الى ثواب آخر غير طام شامل **قوله** بالاراقة اي بالاراقة الكاملة وهي بانقطاع القطر
 بالتمسح او الخفيف **فصل قوله** قوله الاستنجاء قبل الوضوء لانه كان الاستنجاء تركه مكرها
 اجيب بان القياس كان كذلك الا انه تركه بحيث ابي حنيفة فانه قال فلاحج ونفي الحج يدل
 على صحة الكراهة **قوله** والاستنجاء طلب الفراغ عنه لوفيل طلب الفراغ عنه كان اوفى بمقتضى
 باب الاتصال على ما وقع في عبارة صاحب المذهب حيث قال اصله من الجوة للكان للرفع
 لانه يسهل وقت قضاء الحاجة وقيل من غير الجبل اذا قره **قوله** كذا في التارخانة انما
 ايد كلامه به دعا على صاحب الوقاية فانه قال والاستنجاء في كل حدث غير النوم والرجف
 المتبادر منه كلامه الاطلاع مع انه مخصوص بما خرج من البطن **قوله** ويديره ثلثا صينيا
 قيل وكذلك عبارة الوقاية الا انه سهو منها فان يدير في المرتبة الثالثة ليس بالبناء الموصوف
 بالباين من الادارة يدل بعبارة فتاوى المنصورية حيث قال كيفية استنجاء البول
 ان يدير البول الاول ويقبل بالثاني ويدير الثالث بلا ادخال كلمة البناء في الثالث وفي
 الفتاوى الظاهرية ايضا بدون حرف البناء قال ابو جعفر كيف يستنجى بالاجار الى قوله
 وان كان في الصيف يدير بالاول ويقبل بالثاني ويدير الثالث **قوله** لا يقال يحتمل
 ان يكون يدير في عبارتها ايضا بالباين ويكون البناء صلة او زائدة لانا نقول بمخفف
 قوله فيما بعد ويدير بالثاني والثالث ثلثا **قوله** وبفعل موضع اي موضع الاستنجاء
 عسى تقع اصعب مما يمكن في نسخ راينا ما لكن ترك كلمة ان سهو من النسخ اذ عسى استعمل
 عسى ان يكون بان يقال انه لا يجوز حذف ان من محمول عسى شمس اليه بكاد لانا نقول نعم
 يجوز فيما قدم اسم المرفوع على خبره المصدر بان مثل عسى زيد ان يخرج وامام في مثل عسى
 ان يخرج زيد فلا يجوز وما نحن فيه من قبيل الصورة الثانية **قوله** والعلم عليها اي بكرة
 الحكم حال كون المستنجى عليها **قوله** على انقطاع القوداي انقطاع التقاطع **قوله** ومع طهارة
 المفضول يظهر اليد اي اذا طهر الشيء المفضول طهر اليد معه ولا يحتاج الى غسل جدير **كتاب**
الصلوة قوله اي صبي ملح اشارة الى ان الاصل في لادني ملازمة **قوله** نجاسة بالتحسن
 بتال بمن عجن مجونا ونجاسة من الباب الاول اذ لم يبال ما صنفه **قوله** خلافا للثنا فحس

ثانيا

فمنه يدرى

منه يدرى

وبالنظر

فان عنده لا يحكم باسلامه قياسا على الصوم والجمعة **قوله** لانها مخصوصة بهذه الامة لوطا
 بدله لما قوله في صلواتنا الى قوله في الكوفة ايضا لانهم وجه تخصيص الحكم بالصلوة مع
 جماعة وخلا الكلام عن التكرار **قوله** باخره الظاهر ان المراد بالآخر ما يقال الاول فيتناول
 اثناء الوقت وانتهاه قال الزبيدي بسبب الوجوب آخر الوقت ان لم يؤد قبله والآخر
 المتصل بالاداء **قوله** او الى الواجبات قال الهادي سمي الظاهر لانه اول وقت ظهر في
 الظلام **قوله** وهو مبني على خروج الوقت اي الخلاف في اول وقت العصر مبني على الخلق
 في آخر وقت الظهر **قوله** وفي البسوط قولها اوقع وقوله واصوط قال شافع للجمع فيما
 نقل عنه قولها اوسع في العلم لان في الوقت انتهى ذلك ان تقول معنى قولها اوقع انتهى
 للناس وارتق فان آخر وقت المغرب اذا كان غروب للمرة يكون اول وقت العشاء
 اربع في الصيف والشتاء ولا يخفى انهم لم يفرقوا في الاول زمان النوم والعطلة والى
 زمان البرد والشتاء ومعنى قولها اصوط لوجود معنى الشفيعين **قوله** على اختلافهم اي
 اختلاف الامة في معنى الشفق **قوله** في بيان الاوقات المستحبة اي مع ما قبلها من الاوقات
 المكروهة **قوله** تاخير ظهر الصيف لا يبرأ لقوله عليه السلام ابرءوا فان قيل الا يبرأ لم يلى الا ان
 غير فصيح على ما نص عليه الجوهري حيث يقال ابرء الشئ وبردته انما هو مبرء وبردته ما
 ولا يقال ابرءته الا في لغة ردية فكيف يحمل عليه قول سيد الانام قلنا مراده عدم تحيئة متعديا
 من باب الافعال لا مطلقا على ما يدل عليه سياق كلامه وفي الحديث هو فصل لانهم كان الهبة
 فيه للدخول والباء للتقدير والمعنى ادخلوا الظاهر في البرد **قوله** ويرى فوق بين قول القيد
 فيكون قوله بالنظر الى ابتداء العشاء وقول الحسن بالنظر الى انتهاءها **قوله** اما ذهب
 النصارى اكثر كلمة ما موصولة مبتداه جزا اكثر **قوله** اذا وجوب بالحضور فيه نظر لان موجب
 الحضور الوجوب المطلق لا وجوب الاداء في الوقت المحرم وكذا الفضيلة الاداء وكذا
 التاخير معتدان لعدم المنع على انها لا تعاد ان لم تامة الوقت فتدبر **قوله** وكراه بعد طلوع
 الفجر لوجود النهي عن التسفل فيه طلق ركعتي الفجر حتى يكون كالمشغول بها لان الوقت
 متعين لها حتى لو نوى نطقا كان عن ثمة الفجر من غير تعيين منه كذا في الزبيدي **قوله** فانها

هذا الكلام في بيان الوقت المستحب في الصلاة
 وهو ما بين طلوع الفجر حتى يكون كالمشغول بها لان الوقت
 متعين لها حتى لو نوى نطقا كان عن ثمة الفجر من غير تعيين منه كذا في الزبيدي

للتكره كيف وكراهية التكرار لاجل ما على ما تقدم **قوله** وكراهية ما سوى الغاية عنه خروج الامام وفيما
 قبله من هذا التقدير احسن من قول صاحب الوقاية وكراهية التكرار اذا خرج الامام طهية للجمعة لانه
 اقتصر على التسليم وحصل الطهية بالجمعة ويمكن دفعه بان من باب الاستقاء قال الله تعالى لا تسبقوا
 والبر على ان داب المس تقدم قول الجعفي به واختاره في هذا الماطلاق خروج الفة لانه
 فانه اذا اطلق الطهية يتناول الاستقاء ايضا مع انه لا خطية فيها عنده وفيه تامل **قوله**
 خلافا لما ذكره في وقت من الاحاديث الدالة على الجمع نحو قول علي بن ابي طالب
 لا يجمع في الوقت وطلع في العمل ان يؤدى الظاهر مثلا في آخر وقت والعصر في اول وقت فيؤدى بان على
 الاول **باب الاذان** لانه ليس بركعة اصلية اي ليست من سنن المشروعة لان الا **قوله** في بيته
 الاذان حصول الامام ووضع الاصبع للجبهة فيه فاذا وجد الامام يكون الوضع غير لازم
قوله اذا كان المذنب بكسر الهمزة **قوله** من الكوفة بفتح الكاف وتشديد الواو نصب البيت
 والكوفة بضم الكاف لغة فيه **قوله** ويكون يجر الدر بالياء والدال المرحلتين على وزن النمر
 يقال حدر في قرأه وفي اذانه اي السمع قال الزبيدي يروي عن ابراهيم النخعي انه قال يظن ان يجر فان كانا
 لا يربونها الاذان والاقامة يجمع على الوقف كمن في الاذان حقيقة وفي الاقامة وفي الاقامة
 ينوي الوقف فان قيل ما الحاجة الى الوقف والموقوف في حق على الصلوة الهاء دون التاء قلنا
 كان مراده بالوقف قطع النفس لم يوجد المحدثا فيه ولا منافاة في الجمع بين علامة الوقف
 والوصل كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وما أدركك حاجة لله ربك للسكر وقد اختلف
 مع الوصل في الكلام في ان الوقف والجر من الامور اللغوية فاذا لم يوجد في القامدة في بيته
 مع ان النبي صلى الله عليه وسلم والسلام جهوتا في قرن واحد بقوله الاذان فزم والاقامة فزم **قوله**
 ان يؤدى في قاعدته مع عدم الاحتياج اليه لظهوره في شعاره ان الاستقاء منه فقط
 وتوطئة له **قوله** مراعاة السنة الاذان اي انما يؤذن نفسه فاعدا مراعاة السنة الاذان
 وعدم الاحتياج الى القيام **قوله** واقامة المحدث وانما كراهية اقامة المحدث دون اذانه مع انها
 ذكران مطلقان يجب عليهما لان باقامة المحدث يلزم الفصل بين الاقامة والشرع في الصلاة
 الصلوة بالتوضي **قوله** وانت خبير بان المنع من تكرار امة ترك كل واحد منهما للمسافر

هذا الكلام في بيان الوقت المستحب في الصلاة
 وهو ما بين طلوع الفجر حتى يكون كالمشغول بها لان الوقت
 متعين لها حتى لو نوى نطقا كان عن ثمة الفجر من غير تعيين منه كذا في الزبيدي

هذا الكلام في بيان الوقت المستحب في الصلاة
 وهو ما بين طلوع الفجر حتى يكون كالمشغول بها لان الوقت
 متعين لها حتى لو نوى نطقا كان عن ثمة الفجر من غير تعيين منه كذا في الزبيدي

والصلى الى اخره لو قال المنيوم منه كراهية ترك المسافر الاذان وهو ليس بركوة في حقه كما
 اظهر في اوله مراده **قوله** لانه اجاب بالخصر اى اجاب المخذون حكما بخصره الى المسجد او المراء
 من الجواب للجانية وقد وجد بخصره ومنه يعلم ان يكون المأمور الى مستثنى من قولهم كلام ولا
 كلام عند الاذان بان يجوز له ذلك بلا بأس **باب شروط الصلوة** لان من قال في جملتهم صاحب
 الهداية **قوله** صفة كاشفة اى بيينة طال الموصوف لاخصصه له وفيه مع ذلك اشارة الى
 وجه تقدمه على مايرى الابواب ومنه من جعل صفة مخصوصة بان يقول بجواز الصلوة شرط لا يشترط
 كالقدمة الاخرى فانها شرط المخرج من الصلوة وكالتحريم فانها شرط الدخول في الصلوة و
 ليست بركن وكثيرا يركع على التواتر والوجود على الركوع فان رعايته شرط جواز الصلوة وكذا
 مراعاة المقام مع الامام انتهى وفيه ان يحال قولهم الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء اولا فيحل
 فيه على ذكره الشارح الا ان يقال هذه الصورة غير داخل ايضا في ماهية الصلوة وهي الاضلاع
 المخصوصة والتحقق ان الشرط قد يكون شرطا للتأبداء وقد يكون شرطا للتمام والبقاء والفساد
 من شروط الصلوة والاول ولذا كمل الصفة الكاشفة واما من نظر الى عمومها من شرط
 جعلها صفة مخصوصة **قوله** اذ ليس من الشروط ما لا يكون متوقفا على المشروط من حيث ان شرط
 سوا كان شرطا للتأبداء او شرطا للتمام **قوله** هذه العبارة احسن من عبارة الكثرة والوقاية قل
 فاسئل عنه في اكثر من موضع من المصلي من حدث وجب وثوب ومكانه وقال في الوقاية هي عبارة
 من حدث وجب وثوب ومكانه ووجه الاحتمال ان قولها ان ثوب ومكانه معطوف على البدن
 فظاهره يقتضي ان يكون التقدير بمكانه اى اية ثوب ومكانه من حدث وجب فانه لا يخفى ان
 وانت خير بان وجه انقاعه ايضا اظهر من ان يخفى فان القرآن الخالية معنية للمراد كافيته في دفع
 الف دفعه صافيا يكون الاضمار معتبرا او لا يجازى اياها **قوله** عادم ثوب في ثوب ثوب
 اشارة الى ان شرط الصلوة عاريا انعدام الثوب مطلقا سواء كان من غير او من غير كذا في شرح
 القدوري **قوله** يكون اسر الطاهر ان المراد من السرة السوداء العليقة متى يكون القصد بلام
 رجلب الى القبلة استسرها القصد على الوجه المتبادر في الصلوة تامل لا تخفى **قوله** وواجب ما كان بحسن
 حال الخادى وله لم يجد الا جله ميتة غير يرضى لا يجوز ان يستسرها ولم يجر صلوة فيه بخلاف الثوب

منه من جعل صفة مخصوصة بان يقول بجواز الصلوة شرط لا يشترط كالقدمة الاخرى فانها شرط المخرج من الصلوة وكالتحريم فانها شرط الدخول في الصلوة و ليست بركن وكثيرا يركع على التواتر والوجود على الركوع فان رعايته شرط جواز الصلوة وكذا مراعاة المقام مع الامام انتهى وفيه ان يحال قولهم الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء اولا فيحل فيه على ذكره الشارح الا ان يقال هذه الصورة غير داخل ايضا في ماهية الصلوة وهي الاضلاع المخصوصة والتحقق ان الشرط قد يكون شرطا للتأبداء وقد يكون شرطا للتمام والبقاء والفساد من شروط الصلوة والاول ولذا كمل الصفة الكاشفة واما من نظر الى عمومها من شرط جعلها صفة مخصوصة قوله اذ ليس من الشروط ما لا يكون متوقفا على المشروط من حيث ان شرط سوا كان شرطا للتأبداء او شرطا للتمام قوله هذه العبارة احسن من عبارة الكثرة والوقاية قل فاسئل عنه في اكثر من موضع من المصلي من حدث وجب وثوب ومكانه وقال في الوقاية هي عبارة من حدث وجب وثوب ومكانه ووجه الاحتمال ان قولها ان ثوب ومكانه معطوف على البدن فظاهره يقتضي ان يكون التقدير بمكانه اى اية ثوب ومكانه من حدث وجب فانه لا يخفى ان وانت خير بان وجه انقاعه ايضا اظهر من ان يخفى فان القرآن الخالية معنية للمراد كافيته في دفع الف دفعه صافيا يكون الاضمار معتبرا او لا يجازى اياها قوله عادم ثوب في ثوب ثوب اشارة الى ان شرط الصلوة عاريا انعدام الثوب مطلقا سواء كان من غير او من غير كذا في شرح القدوري قوله يكون اسر الطاهر ان المراد من السرة السوداء العليقة متى يكون القصد بلام رجلب الى القبلة استسرها القصد على الوجه المتبادر في الصلوة تامل لا تخفى قوله وواجب ما كان بحسن حال الخادى وله لم يجد الا جله ميتة غير يرضى لا يجوز ان يستسرها ولم يجر صلوة فيه بخلاف الثوب

الجنس بالبول والدم وغير ذلك لان نجاسة البول تنزول بالماء ونجاسة جلد الميتة لا ينزله بالماء
 فكان اغتسل انتهى ثم ان قوله ولم يجر صلوة فيه عطف تفسير لما قبله اذ ستر العورة خارج الصلوة
 فرض باى طريق كان **قوله** بدب صلوة فيه وقال محمد لا ينجس الصلوة الا فيه لان غطائه
 ساقط عند عدم الماء فيكون قليل النجاسة وكثيرا سواء قال في السراة وقول محمد احسن كذا في الدرر
قوله وفي كثره بزيادة ضرورة بخلاف ظهره فذلك كانت عورة **قوله** ومن الحاجة معطوف على قوله
 من مزاوله الاشياء **قوله** وتضطر عطف على لا يجزى **قوله** وظهور قدميه انكشافهما معطوف على قوله
 الى الشئ **قوله** ذكر الصورتين اى العليقة والطينة قال في الخادى وان حلت في ثوبه تحرق وي
 تقدر على الثوب للبدن فانكشف من شئ ما شئ ومنه فذا شئ ومنه ساقها شئ ولو جمع ذلك يبلغ
 ربع الساق لا يجوز صلواتها **قوله** احتراز عن الناحض بكذا في عامة النسخ ولكن رواية الفقهاء
 في هذه المسئلة بالدال بدل الصاد فان الهند واليهود والفارسيستان ارجاى به حلق
قوله قالوا فائدة الخلاف تظهر من كلامه فان الطاهر ان من قال بشرط استقبال القبلة
 مراده ايضا اشتراط نية الاستقبال الى عينها كما هو مقتضى تعليلهم اذ ليس التكليف الا بحسب الوضوء
 فان الوضوء في نية عين الكعبة ظاهر مع وجود كمال التعبد في ما يقول بعدم اشتراطها والا
 عجزوا عن الاستقبال بالجهة بما لا يلقى قطعا فالاولى ان يقال فائدة الخلاف تظهر في اشتراط المبالغة
 في التحري وعدمه فمن يشترط التوجه الى عين الكعبة يشترط عنده المبالغة في التحري بالمراجعة
 الى اهل الخبرة والسؤال من يعرف سمت القبلة وعند من يشترط الاستقبال الى جهة الكعبة يمكن
 نية عين الكعبة مع التحري في جهته كيتاج اليه ثم ان قوله بحث يحصل فائتان على طلاقه من كل
 فن لفظ للفروض من جبين المصلي الواصل الى الخط المار بالكعبة ان شرط طلاقه على الكعبة
 بان يشترط عين الكعبة ولم يشترط يلزم ان يكون المجتب منها متوجها اليها مثل هذه الصورة
 خطية فالاولى ما قل من التقاربان من مقصده ساقى الثلث واما ما جرت من الوجه وقع
 الكعبة في جانب الوجه على ما قل من الظاهرية غير بعيدا ايضا كما يظهر من بصل عند الكعبة متوجها الى
 جهة اخرى واحدى متجهين وجها الى الكعبة فاعدم جوازها مما لا شك فيه احد وبالجملة ان اريد
 بالقيام والسياسة والى احدى متجهين الوجه عين الكعبة بطريق المقابلة يكون عين التوجه الى

كشفت من الطاهر ان السرة السوداء العليقة متى يكون القصد بلام رجلب الى القبلة استسرها القصد على الوجه المتبادر في الصلوة تامل لا تخفى قوله وواجب ما كان بحسن حال الخادى وله لم يجد الا جله ميتة غير يرضى لا يجوز ان يستسرها ولم يجر صلوة فيه بخلاف الثوب

منه من جعل صفة مخصوصة بان يقول بجواز الصلوة شرط لا يشترط كالقدمة الاخرى فانها شرط المخرج من الصلوة وكالتحريم فانها شرط الدخول في الصلوة و ليست بركن وكثيرا يركع على التواتر والوجود على الركوع فان رعايته شرط جواز الصلوة وكذا مراعاة المقام مع الامام انتهى وفيه ان يحال قولهم الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء اولا فيحل فيه على ذكره الشارح الا ان يقال هذه الصورة غير داخل ايضا في ماهية الصلوة وهي الاضلاع المخصوصة والتحقق ان الشرط قد يكون شرطا للتأبداء وقد يكون شرطا للتمام والبقاء والفساد من شروط الصلوة والاول ولذا كمل الصفة الكاشفة واما من نظر الى عمومها من شرط جعلها صفة مخصوصة قوله اذ ليس من الشروط ما لا يكون متوقفا على المشروط من حيث ان شرط سوا كان شرطا للتأبداء او شرطا للتمام قوله هذه العبارة احسن من عبارة الكثرة والوقاية قل فاسئل عنه في اكثر من موضع من المصلي من حدث وجب وثوب ومكانه وقال في الوقاية هي عبارة من حدث وجب وثوب ومكانه ووجه الاحتمال ان قولها ان ثوب ومكانه معطوف على البدن فظاهره يقتضي ان يكون التقدير بمكانه اى اية ثوب ومكانه من حدث وجب فانه لا يخفى ان وانت خير بان وجه انقاعه ايضا اظهر من ان يخفى فان القرآن الخالية معنية للمراد كافيته في دفع الف دفعه صافيا يكون الاضمار معتبرا او لا يجازى اياها قوله عادم ثوب في ثوب ثوب اشارة الى ان شرط الصلوة عاريا انعدام الثوب مطلقا سواء كان من غير او من غير كذا في شرح القدوري قوله يكون اسر الطاهر ان المراد من السرة السوداء العليقة متى يكون القصد بلام رجلب الى القبلة استسرها القصد على الوجه المتبادر في الصلوة تامل لا تخفى قوله وواجب ما كان بحسن حال الخادى وله لم يجد الا جله ميتة غير يرضى لا يجوز ان يستسرها ولم يجر صلوة فيه بخلاف الثوب

الى ذات الكعبة وان اردتها الولي بطريق الجانية لا يوجد الاستقبال فالامام يمكن للافاقي التنية
 الى عينها والتوجه الى سمتها بقدر التوجه **قوله** او نظام الغمام وقع في النسخ بالظا المجهول والظاهر
 انه من تديل النتائج الضاد المجهول بالظا كذلك **قوله** كالسبي الى الجعة فانه اذا وجد له الجعة لا يحتاج
 الى السبي **قوله** والظاهر ان مراد صاحب الوقاية بقوله وعم خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع انهم
 هذا حق لكن يلزم قصر الكلام على بعض صور الملامح لزوم خلاف المفروض من كون كل منهم متوجها
 الى جهة فان الخلقة انما تحقق اذا كان حرجبه المأموم الى ظهر الامام وهذا يقتضي الحاجة للجهة فيه
 الا ان يلو يكونهم خلفه ان لا يتقدم الامام مطلقا لكن يقول الى ما قاله صدر الشريعة لا يقال على
 تقدير كون المراد ذلك بل لا يبعد ان السائل في عبارة صاحب الوقاية ايضا لكونه غير ظاهر من
 عبارة لاننا نقول لان السائل ان لا يعلم المفروض من الكلام ويحتاج في فهمه الى تدبر بعضه
 وفتحنا عنه فيه لا يحتاج الى ذلك بعد ملاحظة السباق والسباق **قوله** نعم في قوله لا نحن علمنا بالية
 سائل لئلا نقول ان السائل من جهة ايضا فان المفروض في اهل المسئلة هو قوله وان تحرى
 كل جهة ان يكون تحرى كل من المصلين الى جهة فيلزم ان يكون كل مخالف للصاحبه وكذا العامة
 ايضا فان من المصلين ايضا فاذا علم حال الامام يلزم منه العلم بالحق الذي للامام بل امره **قوله**
 لاننا غير العلم وغير حيث فانه لا يقول العلم بالصلوة مطلعا بنية لها حتى يلزم ما ذكره وجه الشبهة
 بعلم الفكر علم الامام بل يقول اذا علم المصلي في اوان شروعه في الصلوة لنية الصلوة يصلي في
 نية ولا يخفى ان الشروع والتوجه اليها لا يخفى من ارادة وعلم لازم له في هذا الجواب نية اذا عرفت هذا فقد
 عرفت حاق الاقراض التي وجوبه بعده **قوله** واقرض غير بيان هذا تنوع الى تفسير النية بالعلم هذا
 الاقرض عند ترجيح صاحب الهداية بان النية ارادة والعلم بالغلب شرط خارج عنها ضعيف جدا
قوله فيمن كل من الاقرض والى الوفاق فيمن كل من الاقرض وجوابه انه لا يقول
 والشروط ان يعلم كان الظاهر فان توجه هذا السؤال الى الصاحبه الى الجواب انما يتأخر عن
 الفصل من هذا ما عده من قوله ان الصلوة يعلم الى ان الصلوة شرع فيها الا ان على كل من العلم بالنية
 في الحاشية المستندة **قوله** ولا يفصل بينهما ان النية لا يقال مراده ان لا يفصل بين النية بالذكر
 وبين التوجه والافاقي الى السجدة والتوجه الى القبلة والشروع في الصلوة لا يتفك عن النية بالغلب

فليدرك فصله شي اخر لانا نقول هذه الامور تستلزم ارادة مطلق الصلوة واما خصوصية
 فرضيتها فتحتل ان يذهل عن ما عند الشروع في الصلوة **قوله** نويت آخر ظهر ادر كنت وقتها ولم
 اصلها بعد فان قلت فالعابرة في قوله آخر ظهر قلنا فائدية ان يقع ما يصلي بعد صلوة الجمعة عن
 فرض الظاهر اما عن فرض الاداء او فرض القضاء فيصير ان وقع صلوة الجمعة عن فرض الوقت فماذا
 بعد ما يكون عن فائدية قبل او الاقضى فرض الوقت مثلا اذا كثرت الفوائت من الظاهر بشكل
 نيتها في النية فليس طريقه الا بان يوى اما باول ظهر فائت عن او باخر ظهر فائت عن فاذا اقرض
 هذا الاخر فالظاهر الذي قيل هذا الاخر يقع اخر ظهر فائت عن ثم وثم الى ان يقتضي الفوائت وغيره
 بهذا التعبير باخر الوقت ليشغل الاداء الذي لم يعلم بغيره فدارك وقته فان قيل هذا الاسلوب
 ممكن في نية يوم الشك ايضا بان يقال اقرضوم وجب على ولم اعه بعد فلم يجعلوا النية
 فيه كذلك قلنا لقوله عليه الصلوة والسلام لا يصام الذي يشك فيه انه من رمضان الا
 تطوعا بهذا كله فمن كان بلوغه او اسلامه قدما اما اذا بلغ او اسلم في ذلك اليوم فالظاهر
 ان النية في حقه لا يكون كذلك **قوله** ولو نواه الى الاقضاء **قوله** حين وقف الامام اي برة
 شروعه في الصلوة **قوله** وينصرف الى صلوة الامام ان ينصرف الاقضاء بلا يقين الظهور
 بهو الطريقة الاولى اما الثانية فيجوز ان يحتاج الى ذلك للحصول التعريف والتعيين بالامام
 في قوله في صلوة الامام ثم انه لا يخفى ما في هذه الشبهة فان قوله الاقرض ان جوابه لو وقوله وينصرف
 الى صلوة الامام داخل في جيز لطوب فيكون التقدير ولو نوى الشروع في صلوة الامام ينصرف
 الى صلوة الامام ولا يخفى ما عده من الركعة **قوله** وثاني ان الافضل ان على قول العلم واما في
 قوله فاما افضل ان يكبر القوم بعد تكبير الامام بحيث يحصل منه انه اكبر من كلامهم بل اكبر من كلام
 على ان يشار اليه في المنطومة فيجوز ان يكون قول الزيلعي ساء على قولها **باب منه الصلوة**
 قال في الحدادي اللام في الصلوة للهداي الصلوة للفرقة لان القيام في التناظر ليس بفرض
 اشئ وحملها المص على اليسر وخص قوله فيا قومها القيام بقوله في المفروض وهو احسن للهداي
 في العموم زيادة الاقادة ثم قال في الحدادي هذا من قبل اضافة لغيره في الكل ان كل صفة من هذه الصفات
 جو الصلوة ان هذه الاوصاف او صاف ذاتية لما ان عند تمام مدة الوصاف يتم الصلوة

معنى هذه الصلوة ما عده الصلوة
 منه هو اساء

ثم قال بعد السطر ومعنى صفة الصلوة ما هي الصلوة ولا ينبغي ان قوله هذا في قوله ان
 لا ينحل بتدوير الصفة عبارة عن الماحية لا يكون من قبل اضافة بل الى الكل **قوله** لان في فعله
 فعل رفع اليدين **قوله** وانتي مقدم اي في كلمة التوحيد التي هي اصل التكبير والتثنية **قوله** بل ينشئ
 اي مبسوطة **قوله** يجوز ان يتبدل اي التركة بما يدل على خفض التعظيم ولا يتحقق الرفع **قوله** حقيقة
 المشتركة في التسمية حال في المصطفى والمقارنة على قوله مقارنة حركة اللام والاصبع فان قيل
 كيف يكون هذا الحركة للام والاصبع ولا بد من اجتماع المقدي صوت اللام في ابدل التثنية حتى
 يعتدي اياه فيلزم ان يكون ابتداء اللام قبل ابتداء المقدي فكيف معنى الاحكام والتسمية
 للتقريب للحقيقة **قوله** شرط عندنا قال في الحدادى التركة شرط عندنا وخرج عند محمد فيكون هذا
 محالنا في الكتاب لا يقال لليل من التسمية التركة حتى يكون في الفاعل لاننا نقول هذا لا يرفع اللام
 لا طلاق قوله شرط عندنا فان التبادر منه ان يكون شرط عندنا ايضا فان قيل كيف لا يلزم التركة
 والفرق في داخل والفرق ان الفعل قد يكون بين الاجزاء على وجه الشرط لا على وجه شرطية كمن
 تقدم القراءة على الركوع وتقدم الركوع على السجود وشمل هذا ما يكون ركنا **قوله** القيام في الفرض
 وبعد القيام ان يكون بحيث اذا تدبره لا يقال ركبة كذا في الحدادى **قوله** اي لا يضر الى الشاء
 قوله اني وجهت الى افعال هذا في قوله فان عنده اذا وقع من التكبير فان مقتضى الاول انتم
 انشاء على قوله اني وجهت وجهي ومقتضى الثاني تأخير ولا نأقول قد يكون الاضام بالمقدم بان
 يترك المضموم قبل المضموم اليه وان كان السماع المتبادر ما يكون بالتأخير **قوله** لانه اني حال اقتداء
 هذا في حال عدم جهر الامام ظاهر لما لو كان اقتداء المسبوق في حال جهر الامام فالظاهر منه
 ان باق ياتى اقام الى قضاء ما سبق على ما ذكره فاجتهدان حيث قال اذا ادرك الامام في القراءة
 التي جهر فيها لا ياتي الا باثناء اقام القضاء ما سبق ياتي بالشاء ويتعوز للقراءة **قوله**
 والزيادة عليه غير الواحد لم يجر المثال هل هو جهر شي وركعة العامة بالقول فجوز الزيادة
 بمثله لانا نقول على تقدير التكليم انما يجوز الزيادة اذا كان محليا اما اذا كان محظا فلا بد من محظ
 لان مثله يذكر ويؤتى لتسليط الصلوة لا يعلو ويرد ذكر تسليط الصلوة من قبل لا صلوة طار
 السجدة الا في السجود ولا صلوة الا في سجود **قوله** حتى يؤمر بالامانة بتركها دون السجدة

في الحدادى

وفي الحدادى لقوله في الركعة الاولى والثانية الفاتحة وسما عن السورة فتذكر ذلك في الركوع واوبد
 رفعه من قبل ان يسجد فانه يعود بقوله السورة ثم ركع وعليه السجود وكذا اذا قرأ السورة وسما
 الفاتحة فانه يعود بقوله الفاتحة ويعيد السورة ويعيد الركوع وعليه السجود ولو تذكر في الاخيرين
 انه سجد في الفاتحة في الاولين فانه لا يقتضيها في الاخيرين لان الاخيرين على الفاتحة فاذا قرأها
 كانت عن نفسه ولا يكون قضاء عنه الاولين ولا يؤمر بتركها مرتين لان قراءتها مرتين غير
 مشروع ولو تذكر في الاخيرين انه سجد عن السورة في الاولين فعليه ان يقتضيها في الاخيرين
 لان الاخيرين ليس على قراءة السورة انتهى وما ذكره يعلم ما في قوله اني في الفاتحة فتدبر
 طوال الفصل الطوال بكسر الطاء جمع طويل والمفصل بفتح الصاد السبع السبع سمي بكتبة
 قصيرا ويؤمن سورة محمد عليه السلام وقيل في سورة الفتح وقيل في سورة ف الى اخر القرآن كذا في
 الكافي فقوله الشايع في الخواتم طوال الفصل ما يتقدم المضاف الى اخر الخواتم فيكون اول
 الطوال سورة ف او بالنظر الى رواية صاحب الكافي وكذا الكلام فيما ذكره صاحب الوقاية
قوله وكل الواجب منه وكل السنة ادب كذا في الحدادى **قوله** الا عند رفع راسه من الركوع
 فانه كان يسمع او يكرعه **قوله** ورفع ما بين يديه اي ما بين يديه وما بين يديه الساق
قوله ويد به هذا اذ يقول ويد به هذا اذ يقول ويد به هذا اذ يقول ويد به هذا اذ يقول
 قبل مرة فلو كان منسوباً معطوفا على وجه بغير تكرار او كانه تبع في ذلك فقط الحديث للقول
 من وابل **قوله** قدم الالف على الهمزة لقربها من الارض ويحتمل ان يكون التقديم للاهتمام
 لان في جواز السجدة بالالف خفاء بالنسبة الى الجواز بل هي لان المتعارف في السجود
 وضع يديه على الارض كما يدل عليه الاختلاف الذي **قوله** يقول صاحب الكفر وكذا في
 منظورية لكن تعليل صاحب الايضاح كراهة السجدة بالالف وحده بقوله الكراهة لم تكن
 الاضوط في امر العباد بعم الطرفين **قوله** في القوم من الاطال **قوله** وقيل انما لا يثبت جملة
 الارض جواب هذا الشرط قوله جاز عن السجدين ولكن لا ينبغي ما فيه من التسامح فان مجرد
 النزول عن الارض لا يحصل السجدة بل لا بد من الوضع ثانيا **قوله** وقيل الاول اشارة اخرى
 جعل الامر الاول في آخر سورة اقرأ السجدة الاولى والامر الثاني وهو اقرأ السجدة الثانية **قوله**

كل من اخطأ في الركعة الاولى
 على سبيل التعليل فلو لم يذكر
 في الركعة الاولى فلو لم يذكر

وهو قول عليه السلام ان السجود وضع
 يديه خذ منكبيه معه

كما ذهب اليه الشافعي مستدلا بفعل الرسول وتناحيت الى حرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتم في الصلوة على صدره وما رواه محمول على حاله الكبر والآن هذه فقرة استراحة والصلوة ما وضعت لها الايقال لو كان الاستراحة خارجة عن موضع الصلوة لما جاء اشغالها وما كانت الركعات متروكة في التراخي لاننا نقول فرقين ما وضع الصلوة عليه وبين ما وضع على الصلوة خارجها والكلام في الاول **قوله** ترك السجدة الثانية للفقهاء الثانية اتفاقية لان الحكم في ترك السجدة الاولى ايضا كذلك قال في البراري ترك سجدة من ركعات الاربع ولا يعلم منها الا علم سجدة واحدة وبعد التشهد قوله ويشهد عقب السجدة فيلزم ترك السجدة تشهد مرفوع وتشهد بعد قضاء سجدة وتشهد بعد سجدة السهو **قوله** فيسجد السهو لما في الركعة عن محل **قوله** كان له حجة ان دعاء ومع بما لكينة ملك **قوله** وقيل الاربعه تخفيف الياء فيكون الوجه الاول وهو كونها بمعنى الرحمة بالنظر الى اسمها وهذا بالنظر الى الجاء **قوله** وما سون وضع الرجلين اي في السجدة وكان المناسب ان يوضح وضع الرجلين عن قوله وتبين الاولين الا انه قد مر لاحتمال الفرضية فيه على ما في **قوله** والقومة والركوع بعد الركوع والسجود **قوله** وقيل حرف معطوف على قوله قدر ما يؤدي فيه ركن فهو بمنزلة ان يقال قدر ما يؤدي فيه ركن او قدر ما يقرأ فيه حرف فيكون من قبيل قولهم عطفنا بتنا وما ياردا **قوله** والتمام لا يكون الا بالانعام اي في الافعال الاختيارية وكذا قوله وهذا انما يعلم ببيان الشارع اي الانعام في الافعال الشرعية انما يعلم ببيان ولو قال ولان القعود تمام الصلوة لفرضية ببيان الشارع وتمام الفرض يكون فرضا كان اعم **قوله** اما اذا بين التحلل به اي ثبوت فرضية القعود انما هو بالاباء التارة في فرضية الصلوة كقولنا اقموا الصلوة والصلوة محتاجة الى البيان فيتنجز الخبر الواحد **قوله** كما مر اي ثبوت تكرار السجدة مع ان الامر في اركعوا وسجدوا لا يدل على التكرار **قوله** وهذا اولى ما قيل ودعي لغيره لعل اياه ايضا الدعاء لغيره على وجه السنة وهو الدعاء بطبع المسلمين **قوله** منه ان يقول لم يقل مثل ان يقول كما قال في اخيه كذلك لعلنا نعلم انه ليس عن المروك **قوله** ان كل ما يستعمل سواه حتى لو قال اللهم ارزقني من بقلها وقتائها وفومها

القول

وعندنا ولا يصحها الا بعد ولو قال اللهم ارزقني بقلها وقتائها وفومها وعدسا ولا يصحها كذا في الهداي **قوله** اذا لم يتعد اي قبل صدور المفرد **قوله** ولكن للمراة تنورك اشارة الى ان قوله والمرأة عطف على صيغة لكنه كذا انما نقل عنه والاولى ان يجعل المراة مرفوعة على الابدلية لان في عطفا على اسم لكن ركعتين احدها ان عطفا عليه بوجه مقابله السور تلك الزيادة فاذا قيل الركن من القوم لكن زيدا ضربين وعمر اشقني بيا در كنهه عدم صدور تنزيهه عن عمر والثانية ان كان في قوله وهي كالاولى ولكن لا يستدل في معنى التشبيه فهو يقتضي ان يكون ما في خبره لكن غير موجود في العدة السابقة فيقتضي قوله فيها اي القدرين قد بد **قوله** ووجدت في الاخرين تحت الصلوة فيكون الواجب جزءا موديا لامع صوري مخصوص **قوله** وعلى هذا المثال وهو قوله حتى لو ركع قبل القيام **قوله** مع ان الاول اعلى رتبة من الثانية وفيه انه كان المناسب ان يقول مع ان الثاني اعلى رتبة من الاول فان المراد بالنقص نقص القرآن منها واما جعل الاول في قوله مع ان الاول في الاولوية في الاصل بيان يكون الجرد واصلا في ثبوت السجدة وفعل الرسول فرعا عما يتا بالنسبة اليه فثبت لا يخفى **قوله** بما ذكرنا من قوله لان الشرح لم يعين محلا **قوله** مخالف لما مر به شرح الهداية فان قبل شرح صدر الشريعة بمسا بالرد على شرح الهداية فان الاحتياج عليه بانه مخالف لما مر به شرح الهداية غير مناسب قلنا مراده انه مخالف لهم وللقوم على ما عرفت كما سبق اقول مستعينا بما مر من ان كلام صدر الشريعة لم يرد ثلثة اقول قول الفقهاء في باب السجود وجب له بعد سلام واحد سجدة وان اذا قدم ركعتا او اكثر فان ظاهره يدل على ان موجب تقديم الركن مطلقا بسجود الفتن والثاني قول صاحب الهداية في هذا الباب فافق الصلوة ثلثة التوحيد والقيام والقراءة والركوع والسجود والعدة في آخر الصلوة وما سوى ذلك فمكونة اطلاق السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة وضمة السورة اليها ودم اعاءة الترتيب فيما شرع مكررا من الا والعدة الاولى وقراءة التشهد في القعدة الاخيرة والفتوت في الوتر وتكبيرات الصلوات والجمعة فيها سجدة والخاتمة فيها عافت فيه وهذا يجب سجدة السهو وتركها وسجدة

قضى

فقال

سنة في الكتاب لما ان وجوبها ثبت بالسنة انما هي في حركات من ينظر الى انساب كل
 حكم بان مراده بما شاع فكراما كان بكرر في سجود الصلوة لا في ركعة واحدة والثالث تغيير
 عما تكرر فان مراده لو كان ما تكرر في ركعة واحدة والتكرير في مخصوص بالسجدة
 لغير واعنا باسمها المخرج وقال صاحب الهداية في بيانها من السجدة ولم يقل والتكرير في
 مخصوص من الافعال حيث قال فما شاع بكرر من الافعال ثم ان صاحب الكافي قال
 بهما اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود ففرض لان الصلوة لا توجد
 الا بذلك وقال في باب سجود السهو لا يجب الا بترك الواجب وعندهم تقديم الركوع
 بان ركع قبل ان يقرأ وسجد قبل ان يركع فلا بد من التوضيح بين كلاميهما اما بحمله على الركوع
 او بحمله على السجود السهو على العود الى ترتيب الركوع بعد تغيير التقديم والتأخير فانه
 اذا ركع قبل ان يقرأ او سجد قبل ان يركع فعاد الى القراءة ثم ركع او اعاد الركوع ثم سجد
 لا بعد صلوة بل يجب سجدة السهو **قوله** في صورة مخصوصها الى بين الركوع والقراءة
قوله وتكرير الافتتاح قد مر انه ليس بركن قد عرفت قبل هذا القول ان صاحب
 الهداية خرج بغيره من ما وعدهما مع سائر الاركان **قوله** ليست بركن ودليله في قال
 بعدكم كتبها ان الصلوة شرعت للتقيد والتدليل وذلك في القيام والركوع والسجود
 دون القعود وقد عرفت فيجب ان من تمام الصلوة بما روي عن ابن مسعود ولا شك
 ان تمام الشيء جزء منه ذلك الشيء **قوله** ولا يقبل في الترتيب الخ فم ان يقول يقبل ذلك الشيء
 فانه اذا اكبر بعد الركوع ونوى انه تكبيرة الافتتاح او قد قبل السجدة ونوى انه التقيد
 بالخبرة بوجوبه في ترتيبها الى حال **قوله** الصلوات الخمس بالفتاوى لاف دون الشف
 بالفتوى والدين المملة المحبة وكذا بالجموع **قوله** المخرج من الصلوة بصنعه في الحدادي
 وذكر في تحفة لواقته انما ان بعد قول السلام قبل قوله عليكم لا يغيره داخل وهو
 قول عامة الشايع في المخرج من الصلوة الا بالسلامين **قوله** وفي رواية عنه بعد
 السلام والوقوف بين يديه ان في مقارنته التسليم سعة الى المخرج من الصلوة في
 حرمة الصلوة او في المخرج **قوله** لا يتوسل الى التوسل الى التوسل ان ترك الصلوة

هذه هي الصلوة
 التي هي في
 الكتاب

في

والفراغ منها كما ذكره لا يناسب ان يكون من فرائض تلك الصلوة والقياس على الترخي
 ليس بناسب نعم لو كان ان يكون فرائض الصلوة كان من فرائض الصلوة لانه لا
 الموقوف عليه وان لم يقل الحمد لانا قول المخرج من الصلوة خروج عن عهدنا كما ان اداء الدين
 والمخرج عن عهدنا يكون من واجبات الدين كذلك المخرج عن الصلوة يكون من واجبات الصلوة
قوله فيقول السلام عليكم ورحمة الله وفي الحدادي والباقي وبكره كذا في المحيط والسنة ان يكون
 الثانية اخفض من الاولى فان قال السلام عليكم ولم يزد لغيره وان قال سلام عليكم ولم يكن
 آيا بالسنة وكذا لو قال عليكم السلام وبكره ذلك وفيه ايضا ان من احرمت بالصلوة فكانت
 عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند الفروع كان رجوع اليهم **قوله** اي بالتسليمين والمراد فقط
 على ما مر فيما سبق من قوله ناوي الخطاب السلام عليكم قال الحكم السعيد يفي بالتسليمين
 جميع المؤمنين والمؤمنات ومن شاركه والاول الاصح لان الخطاب خطاب لخاص من وله
 ان يقول الماصلي في الدعاء التعميم للحديث المشهور فالحمل على التسليمين او الاحضار في القلب
 اولى **قوله** اذ ليس مع سواء اي ليس معه في الصلوة فلا بد من كان حاضرا ولا يكون شريكا
 له في الصلوة لانه بمنزلة الغائب عن ذلك المجلس ثم انه لا يفي من الحفظه عددا معينا للاختلاف
 في عيدهم قال ابن عباس رضي الله عنهما مع كل مؤمن خمسة من الحفظه واحد عن يمينه
 يكتب الحسنة واخر عن يساره يكتب السيئة واخر عن امامه يلقي الخيرات واخر عن
 قائده يرفع عن الكفارة واخر عن ذنا ميتة يكتب على النبي عليه السلام وقيل تكون مكانا
 وقيل اكثر كذا في الحدادي **قوله** والى حجره في موهبه الخ في طلاء المملة وكسرها وسكون الملم و
 الرأ المملة بالفتاوى كذا مررد وفي بعض النسخ بالزلى الحجر بمعنى مقعد الازار والاطراف
قوله بعد ما يجوز من الصلوة لواقته اي بما دونه فانه لو استمر يارون الآية في موضع لم
 اوجه موضع الامر بالانزاع ترك الواجب **قوله** لانه مع كونه ليس في افعال الصلوة لواقته
 على قوله لانه لو كان بغير عز من غير ما يجتنبه ما امكن او قال لانه اعم كونه في افعال الصلوة
 لو كان بغير عز من غير ما كان احسن فصل فيما يجهر اللام وما لا يجهر **قوله** لافي قنونه لانه
 كذلك اي لانه ايضا ما شور متواتر من جهة الخافه فيه **قوله** ويغير المنفرد في الصلوة لغيره

فصل الامام يجهر
 في الخبر

اي في الفجر واول الغنائين فان ما عداها لا يجوز للمنفرد الا التراويح فانها وان جازت للمنفرد
 الا ان الافضل فيها ايضا ان يؤدي مع الجماعة **قوله** ففضلا ما بعد طلوع الشمس ولم يقل بعد طلوع
 الفجر وان كانت الغشاء غائية في الوقتين اشعار بان الاعتبار لوقت الاداء لا لوقت القضاء
 بل لغيره لا يجب بعد طلوع الفجر لان الامر يشبهه على الناس على هي صلوة الفجر او غير ما ذكرنا في هذا
 الجامع الصغير **قوله** لان الحكم انما يقتضي اذا كان الاجتماع على جمع السببية في المذكورين للجمع ان يكون
 كلامنا مبني على الاستقراء ولم يظهر بحسب الاستقراء الا في مبدئين للموصفين وذا غلبت له
 الاجتماع على الجمع واذ هو المحول عن مثل هذا الاستقراء غير بعيد **قوله** على ما بينهم من الحديث وهو
 كون صلوة على هذه الهيئة مستديمة لصلوة صفوف الملائكة **قوله** فينبغي ان يكون لهم في هذا
 المنع لغيره ايضا افضل بدلالة الحديث وفيه انه على هذا التقدير ليكون في الطاق احصايج قدس
قوله لانه يقرأ فاتحة في الاخيرين للصلوة ولوقيل للقرآن فاتحة في الاخر تقوم مقامها لانهما
 غير واجبة فيها فاما يقرأ بقية عن الوجبة لكان اظهر **قوله** نطال او في الجهر في الاطاعة وفي بعض
 النسخ نطال والعصم الاول **قوله** واطالة الثانية على الاولى بكرة اي في الترابيع واما في السن
 والنوافل فلا يكره كذا في الغنائين عندنا كما ان كان باقيا واما اذا كان منفردا فقرأه
 ما شاء لو كرر رتبة في التطوع لا يكره وفي الترابيع بكرة كذا في الحدادي **قوله** سوى الفاتحة بهذا
 الاستثناء المذكور في الكافي **قوله** على سبيل ويستحب لا يقال الاستماع والانصات للتدبير
 وهو انما يحصل في صلوة الجهر واما في الخفاة فلا فائدة في الاستماع لانا نقول الانصات
 القراءة لان قراءة الامام جعلت كقراءة الاجل الاستماع بمكرا قبل فيكون نكر الاستماع لبيان
 فائدة الانصات في بعض المواضع لا يكون مقصودا بالذات قدس **قوله** وان قرأه الامام
 اية ترغيب لاما اذا كان المصل منفردا ان كان في التطوع فيجس له الركعة حذيفة قال صليت خلف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل فامر بآية فيها ذكر الجنة لا اوقف وبالله تعالى
 الجنة واما ترغيبه فيها ذكر النار الا اوقف ونعوذ من النار **قوله** لانه يقتضي ان الانصات واجبا
 واجبا قبل الخطبة بل يقتضي ان يكون الانصات قبل الخطبة اشد وجوبا على ما هو مقتضى ان الوجبة
 هذا اذا كان خطبة معطوفة على قراءة لاما اذا كان معطوفة على محل وان قرأه ايمان يكون في

هذا هو الوجه في قوله
 في قوله لا يجوز للمنفرد
 في قوله لا يكره

يكون

تأمل

تكون الحال عما قبله على ما يشاء ما دخل عليه الوصلية على معنى لا يقرأ الموتر بل يستمع حال كون امامه
 قاريا بآية ترغيب او حال كونه خطيبا او مصليا وكان الذي اشار اليه هذا المعنى بقوله ان ظاهر قوله
 او خطيب معطوف للمحل فلا يلزم ذلك السؤال ولا يحتاج في دفعه الى ما ذكره الشارح من التقدير نعم لم يتم
 الترتيب الى من شاء ان يقرأ الى من هو في حكم الموتر فان سامع الخطبة وان لم يكن مؤتمرا بفعل الالة
 بمنزلة المؤتم لقيام الخطبة مقام الركعتين منه الظاهر **قوله** ولا يكره الجماعة في مسجد محله طلاقا للشك
 له ان الفرق الثاني يجادلون بالجماعة كالفرق الاول ولنا ما روي انه عليه السلام خرج ليصلح بين
 قوم فعاد الى منزله فجمع اهل فصيلهم ولويوا ذلك لما اخذوا النبي عليه السلام الصلوة في بيته على
 الجماعة في المسجد فمكافاة صلى على غير اهل المسجد لان حقهم لا يبطل بعقل غيرهم **قوله** صالح فذكرها
 اي بالاتفاق **قوله** جاز ان بالاتفاق ايضا **قوله** الا علم وانما قدم الاثر في الحديث وهو قوله يؤم القوم
 يؤمهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة لانهم كانوا يتعلمون القرآن في
 ذلك الوقت باحكامه لما روي ابن عمر انه حفظ سورة البقرة في اثني عشرة سنة فالأقرء فيهم يكون
قوله فالاحسن وجهها اي اكثرهم صلوة بالليل فان الطاهر ان يصغر قوله الاحسن وجهها بصياحة
 الوجه على ما هو اللائق بسباق الكلام فلان احسنه للخلق والكبرية السن اذا كانتا محجتين فالأقرء
 ان يكون وجهها الوجه ايضا محجة فان حسن الخلق دليل حسن حظه على ما قالوا يؤتية ما في
 البرازية من انه اذا استوبان في السيرة فاصبحهم وجهها وما في شرح آكل الدين من ان المستحب في التقية
 ان يكون افضل التوم قرلة وطا وصلا حادسا وحلتا وعلق على ان اكثر صلوة في الليل يكون
 دخلنا في الاورع فلا يحتاج الى ذكره ان كان المراد بالورع الصلاح والتقوى على ما هو المشهور
قوله وان استودعك فان الوقت امر مشروع وطريق مسنون **قوله** على استيعاب الموضوع اي على
 استيعاب انشاء الموضوع **قوله** جماعتا واحدة وحدهن وفي النهاية ان في صلوة الجماعة لا يكره لمن
 الجماعة ويقوم الامام وطلهن والفرق ان في الاول يلزم ترك السنة وفي الثانية ترك النقص والاول
 امون وفيه ان اللزم من هذا التعليل عدم جواز صلوة الجماعة منفردة وفيه تأمل **قوله** قيام الامام وكه
 الصف بالمكان السنين لانه لان كل موضع محل فيه بين فهو وسط بالسكون وكل موضع لا يصلح فيه
 بين فهو وسط غير كمال السنين كذا في الحدادي **قوله** وهو مكره لانه لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم

في قوله لا يجوز
 في قوله لا يكره

الاصلوتها ولا يفيد صلوة من كان بها العدم الاشتراك في الصلوة **قوله** وتختتم
 قدامهم ناء او طريقا آخر ناء او طريقا بحيث اذا فرض خط مستقيم في موضع قد
 المصلي الجانب الاصل يكون تلك الناء او الطريق قد ام ذلك الخط **قوله** بالنسبة
 على رفوف المسجد الرفوف جمع رف وهو الرءاء المرفوع **قوله** تجري فيه الجملتين
 ما يقال لها بالفارسية كرم **قوله** وقد يكون الاصطاف اي لا يمنع الاقضاء قد راسع
 فيه في الصلوة **قوله** فضاء واتسعا اي فضاء واسع وفي بعض النسخ فضاء او شارب
 وفي فضاء فاصفحان هو الامل **قوله** لا يمنع اقضاء بالسجدة اي اقضاءه بامام في المسجد
 فهو حقه قبل ذكر الحلال واردة للحال **قوله** لو الثالثة بعد الثالثة اي بان اذكر في الركعة الرابعة
قوله لا بالحاجة اي لا يفيد صلوة المسبوق إذا ذاع المارة لعدم الاشتراك في الصلوة
قوله حتى يؤتم ان اتم كالتأذين الا انه في كتب اللغة في التفعيل لم يوجد بهذا المعنى
باب في الصلوة يخرج من البناء في النهاية انما يجوز له البناء في اللغات الخارجية من
 بدنه الموصلة للوضوء دون الفصل **قوله** كما يظهر به حقيقة بقوله وما منع اي مانع البناء
 حدث العمل **قوله** يستحلف جبر لقوله امام وكيفية الاحتقاق ان تجزئوا الى الجانب
 فان كانت الخليفة لم يعلمكم صلى الليام فان الامام يشير باصبع اذا كان قد بقي ركعة او احيى
 اذا كان الباقي ركعتين وسجدة الطلوة يضع اصبعه على جبهته ولأنه وسجدة السجود على يديه
 وقيل قول راسه يمينا وشمالا كذا في بعض حواش الردية ولكن الظاهر ان في سجدة
 يشير الى جهته ايضا بعد اشارة الى قلبه **قوله** حتى لو احدث الامام فان كان معه رجل
 واحد كان اماما نون الامامة اولم يتوقام مكان الامام اولم يقيم قدر الامام اولم يقدم على
 كبحي **قوله** تعد صلوة القوم دون الامام **قوله** كذا في الكافي فذكر في آخر الباب كذا في
 عنه **قوله** يتأخر محدود بالاصدياب بالفارسية كون شدن **قوله** بوجهه انه رافع الراف
 الدم يخرج من اللان يقال رافع من باب رفع **قوله** فيقطع عنه الظنون ان يظنون
 ترك الادب **قوله** من السجدة اي اذا كان في المسجد **قوله** وبني فاقب على مضي اي بين
 ما بقي ما اذن **قوله** او يعود الى مكانه فان قلت متى عاد الى السجدة ينبغي ان يعد صلوة تامة

ينبغي

مشي من غير ضرورة قلت المشي وان وجد حقيقة الا انه لم يوجد حكما لان حرمة الصلوة بل
 الامان مكان واحد بل ان من صلى على الدابة وتلا آية السجدة مرارا والدابة تسير بكفة سجدة
 واجدة **قوله** فختار اياها فان قلت المعتدي في حكم اللاحق واللاحق فيما يقضي كالذي
 خلف الامام واذا كان بينه وبين امامه ما يمنع الاقضاء في طريق او حائل لا يجوز صلوة
 اللاحق فيبقى ان لا يجوز للباقي ان يصلي في موضع وضوءه قلت هو كالملاحق ولكن الامام
 قد خرج من حرمة الصلوة فلا يري ح تقرب المقام بينه وبين امام قد خرج من الصلوة **قوله**
 والا اي لو ان لم يقع امامه عاده ولو صلى في موضع وضوءه فسدت صلوة الا ان يكون
 موضع وضوءه فاجوز فيه الاقضاء به ثم اذا عارضا في الزمان الامام فانه ينبغي له ان يستقل
 بقضاء كنيته الامام في حال شغله بالوضوء بغير قراءة لانه للاحق ولو لم يستقل وتاخر لا ثم
 قضى بكنيته بعد تسليم الامام جازت لان الترتيب بين افعال الصلوة ليس شرط عند
قوله وان لم يسبقه معطوف على قوله يسبقه حدث **قوله** فانه منه بضم الميم فماتناه اي ثم
 لانساف الى قوله ولكنه يقطع في اوانه وهو بعد التشهد **قوله** والكلام في قضاء اي في معنى
 السلام **قوله** وكذا المخرج اي كالكلام المخرج من المسجد **قوله** بان تام في صلوة نوما لا يقض
 الوضوء لا يقال هذا فيمنه الحاجة اليه فانه اذا نام نوما يقض الوضوء لا يبطل البناء وهو
 الاحتلام ايضا لان النوم يظهر عند لا يكون مبطلا للبناء مطلقا لانا نقول نعم الا انه اذا قام
 بنوم يتحقق الوضوء يوم ان يبطل ليس الاحتلام فقط بل عبارة هذا النوم فليس هذا قال
 نوما لا يقض الوضوء حتى لا يتقلا في الابطال **قوله** اصابة بول كثر هذا اذا لم يكن له ثوب اخر
 وان كان الثوب واستر عورتها بالثوب الاخر ومعنى على صلوة كذا في الحدادي
قوله وسيلان الشجرة وانما كان سيلان الشجرة ما فان دون سيلان الرعاف لان سيلان
 الشجرة يندر بخلاف الرعاف فلما يكون في معنى ما ورد به النص ومنه يعلم عليه ككواه واما
 التهمة فلانها في معنى الكلام بل هي الحشنة الكلام عند المناجات ولها هذا يقض الوضوء
قوله ارضي ركن مع الحديث اي مع الحديث والمشى الا انه تركه لظهوره في الشئ الآتي
 قيده لظهوره في الصلوة لمخ ولوقال قيدهما لظهوره في الطلب والشرع بالسكلم

نظر

ارضي النوم ما يقض الوضوء
 رتبة ارضي وهو قسوم

وسكن ثم خطوة وسكن للاندوان كان متابا **قوله** لانظره عطف على قوله وفرد ان
 في هذه الخطوات اما العطف على العطف عليه الاول لكونه املا واما العطف على اخرها والماضي
 ان العطف عليه الاول بما قوله عليه السلام عدا او الاقرب قوله وكل مثل كثير فاعلم **قوله** موضع صلوة
 في الهواء قيد قوله في الهواء لان حكم المسجد **قوله** وعنه اي لعبه والمعبك كل منهما باب طلب
 الا ان السؤل في النسخ المصنوعان في العشب وكسرة العين في اللب **قوله** على عامة الهاء تحذف الهم
 بعض الركن **قوله** ليتلبد التلبدان بجمع الشعر ويتصلق بعضه ببعض **قوله** لان فيه ترك سنة التقعود
 ويصح ان يقع على كراهة الاقراء ايضا قوله لا عذر يحتل ان يكون فيه الجوع وان يكون قيد القول
 وترد لقرينة وقوم **قوله** الرخصة في المرة فيه ونشر على الترتيب **قوله** يا ابا ذر مرة او ذر فمذا
 الحديث في الكتب المشهورة له نقلان احدهما يا ابا ذر مرة او ذر والثاني مرة يا ابا ذر والآخر وما
 هذا الكتاب مخالف للحنين الثقلين فكان ما ذكره الشيخ حاصل من تدليل الثقلين الا ان الناء في
 قوله او ذر يحتاج الى توجيها فندبر **قوله** لاقيام في الخارج كجوده فيه اي لا يكره هذا الجوع **قوله**
 وكذا عكسه في الاصح وفي الشاوي ولطانية يكره ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى المجلس
 لا يكره كذا في النوار وعليه عامة الشايخ **قوله** ولان فيه ازدياد بالامام الازدراء افعال بعض الاحتياط
قوله حاشا راسه للحسرة بالهاء المهملة المكثف **قوله** او الخ منصوب عطوف على الاثنين **قوله** في ثياب
 البذلة البذلة بكسر الباء ما عجزت من الثياب قبل هذا اذا كان له ثوب آخر وان لم يكن فلا يكره واقرض
 عليه بان لا يركن له ثوب آخر لا يكون ثوبه ثياب البذلة فلا يحتاج الى ذكره انتهى وانت تعلم بان ما ذكره
 بناء على تعريف ثياب البذلة ما يليس في البيت للعلم والاعتناء بالاكابر الى ما يليق ان يذهب به فان
 هذا المذهب ان يكون له ثوب آخر او لم يكن **قوله** ويصلح مضاف على قوله امر مكره **قوله** لانه احازة وتكون للصلوة
 وفي الهداية انه يكره ان كان خلفه ايضا وقبل لا يكره الصلوة ولكن يكره كونه في البيت ولان تنزيه
 مكان الصلوة لما يتبع دخول الملائكة مستحب وانت خبير بان هذا المعنى يشمل ما يكون تحت القدم ايضا
 فيكره من حيث كونه في البيت ايضا وكذلك اذا كان في ترك هذا الاحتياط كراهة يلزم منه كراهة الصلوة
 في بيت فيه صورة مطلق لان الصلوة في بيت يجوز دخول الملائكة فيه اولى واوجب منه غيره بل
 لان لا يكره ترتيب المحضر من الناس فيه كرهه لان مسجد النبي عليه السلام كان مقفلا من غير العمل

في قوله عدا او الاقرب

في قوله عدا او الاقرب

جردت عن كل ما كان في البيت
 من كل ما كان في البيت

وكان يكف منه المطر حتى كان النبي عليه السلام يسجد في ماء وطين واما عندنا فلا بأس بذلك لان
 العباس رضي الله عنه اول من زين المسجد الحرام وعمر رضي الله عنه زاد في مسجد رسول الله وفيه في
 خلافة ولان في ترتيبه رغبة للناس في الجلوس فيه للنظر في الصلوة كذا في الحديث **قوله** اما العلامة
 فان امكنه الشريط مع جرأته وهو قوله فستر الرأس للجواب اما **قوله** معقودة حال من منبرها
قوله لا تخویر يا فارسي دنا بچیدن **قوله** لا يسهل الشفة بضم الشين وتشديد الشاف بالفاء
 بنين **قوله** الوتر والنواقل وقدم الفقه على في اول كتاب الطهارة **قوله** وجب القراءة
 في الجميع احتياطا لان فيه احتمال الثقلية والقراءة فرض في كل ركعة من النفل فوجب فيه احتياطا **قوله**
 وفي الثالثة قل هو الله احد لا يقال فيه وبين قوله يجهل باليفضل بين الركعتين سورة لوريث
 تدافع لانا نقول هو بالنظر الى الشفتين او هو مخصوص بالفرائض القطعية والوتر ليس منها على
 ما ذكره في الكتاب **قوله** ونحشع لك المشوع بالحاء المعجمة والعين المهملة للتشويخ والذل كذا في
 الصحاح **قوله** وعنه بالحاء والذال المهملتين بمعنى السعة وباب ضرب **قوله** والكسر صحيح فيكون المقصود
 للصبر ورة مثل اجنب **قوله** وقيل رب اغفر وارحم او رد لفظ قل مع الخطابات السابقة مع احتياط
 للنظم الشريف **قوله** الى ان فارق الدنيا الى ان شغل منها **قوله** والخرج بقدر الراوي فان ابن سعد
 اتفق من انس رضي الله عنهما **قوله** فانه حافظ بالحاء المهملة والظاء المعجمة التبع وهو من نسخ تلاوة
 قنوت **قوله** ترك الداعي اي ترك كل الذي يقرأ الدعاء **قوله** من تركها فساد الصلوة اي ترك
 التسامح **قوله** شريح في بيان احوال النوافل فان القاضي الامام ابو زيد النفل شريح بغير نقصان
 يمكن في الغرض لان العبد وان عثرت رتبة لا يخرج عن تعصم حتى ان احد الوقدان يصل الغرض
 من غير تقصير لا يلام على ترك السنن **قوله** سن سنة مؤكدة قدم سنة لانه اقرب منه الواجب حتى لو
 قيل خشى على جاحدها الكفر وقال النبي عليه في ركعتي الفجر خيرا من الدنيا وما فيها وما يدل على قوة
 قدرها ما روى عن عائشة رضي الله عنها وعن ابنها ان الصلوة فرضت في الاصل ركعتين فلما قدم
 النبي عليه السلام المدينة ضم الى كل صلوة مثلها غير المغرب فانها وتر النهار لان هذا الحديث يدل على
 ان ركعتي الفجر نازلان منزلة الشفع الاخير من الغرض الرباعي فتدبر ونحن اني جعفر انه قال اذا
 عشي ان يتوزن الركعتان من الغرض ان صلى ركعتي السنة فانه يصليهما ان ادرك الامام في

في قوله عدا او الاقرب

عند الجحيفة واني يوسف ولا يتركها كذا في الحدادي وبالعكس يخرج وهذا يدل على ان التوجه
 في الاربع بسلسلة واحدة اكثر فصيل على ما هو المختار عند الجحيفة لانها تكبيرها على كبرك النغمة
 والاستفهام معا طول القيام اولى منه كثرة السجود ان الركعتان بطول القيام افضل من اربع
 ركعات بلا طول ومن جهة المسجد هذا اذا كان نائيا عن المسجد اما اذا كان جارا للمسجد
 لا يعملها كما لا يستلزم الاصل بركة طواف القدوم وقال بعضهم السنن بخبرها كذا في الحدادي
 واداء الركن فيها في نيابة الفرض من جهة المسجد مطلقا فيه كلام فان ما ورد في الحديث
 ما اذا اقيمت الصلوة حين الدخول فانه عليه السلام قال اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة
 ولا ينبغي ان يحصل التهمة الصلوة المفروضة انما يتصور اذا اقيمت حين الدخول فان في سائر الاوقات
 ما يعمل عقب الدخول السنن غالبا لا يعمل للشد في الحدادي ايضا كذلك فان ثبت فراجع
 وايضا في الاولين خبر بعد خبر لقوله يعني ان التواتر فيجب القضاء بالالف وتفرغ على قوله
 لزم النقل الى يجب القضاء بالالف سؤالا فسد بمفله او بغيره كالشتم في النار واما ما شهد وكلامه
 اذا اقتصت في التطوع بغير القضاء بخلاف الفرض وقضى ركعات معطوف على قوله قضى
 ركعتين لو تفضل كما ينبغي بحقيقة في باب سجود السهو وهو ان التذوق كما في ركعتين شرع
 اربع ايضا فاذا ترك القعدة وقام الى الشفع الثاني امكننا ان يجعل كل صلوة واحدة وفي الواجب
 من ذوات الاربع لم يرض الا القعدة الاخيرة ويتفق قاعدة قال في النهاية والسنن
 الروايت نوافل يعني يجوز ان يعملها قاصدا مع القدرة على القيام واختلافوا في كيفية القعود
 بقدر كبر سنه والفتاوان يتقدم كما في التشهد ويتفق ابا وفي الحديث اذا صلى على قوم
 لا يسير لا يجوز ولو صلى على رجل قائم لا يسير جاز ولا يشبه للميوان العبدان وفي الوجوه الاصل
 الفرض في شق رجل على الدابة وركن تحت الحمل خشية حتى صار قرا لرجل على فانه يجوز
 والمندوز ما شرع في الصلاة ولو نذر صلوة ولم يتل قايما او قاعدا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 هو باختيار وقال بعضهم يلزم قايما لانها كد من غيرها كد من غير الهمزة افضل في التاكيد
 اكمل مما اوجب عليه من صور حال من يقول في وجوب جاز احدى التفصيلين
 بالحداد والاولى بالحداد يعني في ان التواتر يتفرق لاداء اللام

في الخبرين في الحداد الا ان على من الملائكة **قوله** للجامع ان لا انعقاد للاجماع عليه **قوله** الا قيام
 رمضان ان التراجع **قوله** على سبيل التداوي وهو بالفارس بايكديكر دعوت كردن والمراد هنا
 الكثرة **قوله** **باب ركن** **قوله** في الجحيفة وللصلوة بالمائة ذرية الواو الحال وهو معطوف على قوله ان النفس
 للامال كما انه ايضا معطوف على قوله ان الاصل **قوله** فاعلم ان من شرع هذا لبيان مفهوم الكمال
 فيه واشارة الى ان اللام الداخل على اسم الفاعل بمعنى الوصول **قوله** لانها على القطع من الاخلال
 اي السجدة مانعة للقطع كما بين للاكمال **قوله** ان لم يسجد للركعة الاولى لو قال قطع او ان يسجد
 للركعة الاولى في غير الرابع يعني ان بعد السجدة فتم اليها ركعة اخرى كان اخرها ويسمى **قوله** وان قضا
 عنه الركعة الاولى وعن ابي جعفر انه اذا خشى ان يغتصب الركعتان من الفرض ويترك التمام في
 التشهد انه يصلي السنة عند الجحيفة واني يوسف على ما مر **قوله** غداة ليلة القدر يسجد التوريس
 انشروا في آخر الليل **قوله** فينبغي ما وراه اي ما وراء قضاء الفجر على الاصل وهو عدم القضاء
قوله وروى عن ابي يوسف ان اللاحق ايضا لا يحث لان مع المقارنة ولم يوجد **قوله** الا
 اذا ضاق الوقت الظاهر ان الحال مع الجماعة ايضا كذلك اي تسلك السنة اذا ضاق الوقت **قوله**
 فانه الركعة وفي خلاف لفرقة لا يقول الركوع قيام حكمي ولما يروى في الامتناع مع القيام الحقيقي
 بالقيام حكمي **قوله** **باب قضاء الغوايب** ولا ترتيب بين الفروض من جهة دليل الاماين قول ظاهر
 فسدت الحجة فيكون الفروض التي وليتة احدها الغاية الاولى والبقوات الخمس التي صلها
 بعدها لان الخامسة من تلك الخمسة لما كانت في وقتها الى ان يصير الغوايب التي يجب قضاؤها
 خمسة والاحقة التي في وقتها ان يجبر اعادة الاقضاء فاذا صلى السادسة بقيت تلك الخامسة ايضا
 قضاء قصير الغوايب ستا فلا يراد ان اقوله ان ادنى سادس ليس في محل فانه بملاحظة
 الغاية الخمس بعد ما يكون سادسا او يقول السادسة باعتبار الوجود والاداء
 للباقي باعتبار ما عليه من الوجوب والقضاء **قوله** في كل حال لا تجب عليه الاعادة وفي ذكر في المحيط
 ان عدم وجوب الاعادة عنده اذا لم يعلم من فاته وجوب الترتيب وفي صلوة بدونه لما
 اذا علم عليه اعادة الكل اتفاقا لان العبد يختلف بما عنده **قوله** ولا يقضى معطوف على قوله ان
 يؤدي لان هذا **قوله** ويتقى قليلا معطوف على ان يقضى لم يصح بل هو جواب فلما احتل

ضم

قوله الواجب منها انفسها اي من بين الصلوات الخمس **قوله** وبين اخبارها اي من الوصيات
 الاخر **قوله** وعبد الله بن عباس اكثر من يوم وليلة يكثرا في بعض النسخ وفي بعض آخر وعبد
 بن عمر الصحيح هو الثاني على ما يحكى في اجاز باب صلوة المبرين وكذا في حواشي الرسالة ايضا **قوله**
 لان الترتيب على احوال صلوة مستقلة يعني لو لم يكن صلوة مستقلة لما فرض الترتيب بينهما **قوله** يقتضى
 الوتر ايضا لو قال بعد الوتر كان اظهر لان الكلام في عدم خروج الوقت **قوله** وهو انك للنظر لان
 الكلام في عدم وجوب قضاءه او جازا به بدل عليه ما ذكر في الحدادى من ان جواز العشاء يجوز
 على كل من كان له من جازا به لئلا يصلاها وعنده من لم يبق عليه فاية فصار كالناس **قوله** لانه
 يجزى فيه لان الشافعى لا يبين الترتيب **قوله** نونا اول ظهر عليه كانه في باب شروط الصلوة في
 في نية آخر النظر **قوله** يسقط القضاء اي لا يحتاج الى الماعادة **بأصلوة المبرين** **قوله**
 لان الايام قايما مقامها اي مقام الركوع والسجود **قوله** او يومى ان لم يقدر اى
 على الركوع والسجود او سلقيا ان لم يقدر اى على القعود **قوله** فدل على ان التكرار
 معبر اى تكرر وقت الاستئذان للثقة **قوله** على ما رواه ابو سليمان الجرجاني تلميذ الامام
 محمد بن حسن **قوله** لا تغار اهل الجحيم فان عندى بوقت توجد الزيادة بجزء من
 الساعة الجحيمية ولو اعتبر ما تغار اهل الجحيم لم توجد الزيادة الا بجزء من اربعة وخمسين
 جزء من يوم وليلة **باب الصلوة على الميت** **قوله** هو خارج عن مقامه العمان بضم العين جمع
 عام مضاف الى ما بعده والفقير في مقامه راجع الى المسافر **قوله** وفي القنية اذا سيرة ما ركبها
 لا يجره الفرض لا التطوع فمن هنا ثلث احوال الوقوف في السير والتسريع الاول والثاني
 يكون اذا لم يقدر على الايقاف وفي الثالث لا يجوز لكنه يخالف ما تقدمنا من المتفق من
 انه اذا صلى على غير قائم يجوز ولو صلى على قائل لا يسير جاز ولا يشبه الحيوان العبدان
 فعليك بالتمام والوقوف **قوله** او دابة لم يجرح يجرح في الجملة والماء الملهط يقال له بالنارسي
 ريب سر كش **قوله** وعندها لا كالسنن اى لا يترك كما لا ينزل السنن **باب الصلوة**
 في بيئته **قوله** عند الافتتاح وفي الصلوة كل من الطرفين متعلق بيمينه **قوله** لى
 وتشرية تأمل فان مقتضى اللف والشركون كل جزء من الشرع مخصوصا بكل من اللف

٢٣
 ٢٩
 فيها نحن فيه ليس كذلك فان فيها مشقة كبرها **قوله** لان الغالب الجوز ولوداد العين
 اى الدوران ولوداد العين بهذا المعنى غير ظاهرا اذ لم يوجد في اصول اللغة كذلك **قوله**
باب المسافر **قوله** فاجتمع الشبوت اذ لو لم يمت ايامه بيت لا يكون مسافرا الا يقال في هذا التعليل نظر
 فان المسافر اذا جاوز ثلثة بيوت من مدينته يمتح ان يقال قد جاوز بيوت مدينته فلا بد
 من قرينة التفران غير صيغة الجمع حتى يحصل المعنى المراد لانا نقول الخط للجمع من الفاظ العموم فان
 اذا قال عبيدى الحرار جميعهم فمنها ايضا يمتح جميع بيوت مقامه الكلام وكفى المرام **قوله**
 وللجبل ما يليق به الخ فان قيل في الجبل ايضا المعبر سيرة الايل وسيرة الراجل فاية الامر ان في الجبل يكون
 السيرة بطا في السهل في كل من السهل والجبل السيرة ما يليق بها فلم خصصه بقلنا لان في
 الجبل موضع ضيق يحتاج الى الثاني والوقوف وهذا بعد كل من السيرة بخلاف السهل فتأمل **قوله**
 وتكون الليالي من اوقات الاستراحة تركها في كون الليالي في بعض الاستراحة تأمل فان اللات
 والاكنة مختلفة قد يحتاج في بعض الزمان الى السيرة بالليل خصوصا في الجار والمقار والمارة فذكر
 ذكرها وعندها للحض الاستراحة في سيرة وسيرة كلامه فيما نقل عنه من ان قال في الثانية انما
 ذكر الايام والليالي لان المسافر لا يترك في كل يوم وليلة البقرة يسير بالايام ويستريح بالليالي
 وبعد مكنت ما في الشرح طلعت على هذا الشئ فليس بذلك فان مقصوده ان سيرة المسافر غالب
 في كل يوم وليلة يكون مرة يسير بالايام ويستريح بالليالي او بالعكس وبالجملة قد مر هذا القول
 بيان استراحة المسافر ما ليلا او نهارا لا تخصيص الاستراحة بالليل **قوله** فانها وتر النهار
 اى صلوة المغرب في النهار بمنزلة العتمة في الليل فكما ان الوتر في اول ليل الليل كذلك المغرب في ليل
 النهار ثم ان ما في هذا الحديث من الدلالة على ان كل من سيرة الجوز لا يجرى اذ هو يشعر بان ركعتي العتمة
 الشفع الاخير من الفرض الرباعي على ما تقدم **قوله** ثم زيدت في الفضا فورت في السفر اى قررت في السفر على
 اصل مشروعيته وفي بعض النسخ واقصرت في السفر **قوله** فان لم يسير ثلثة ايام يصح اى عدم
 صحة نية الإقامة في المقار وعند سيرة ثلثة ايام واذا سار اقل منها يصح **قوله** عطف على غير قصر
 وجاز لوجود الفصل **قوله** منه وبر او صوف الوبر بالخبز باللباب والصوف بالثاء **قوله**
 الرعاية بضم الراء جمع الراعى **قوله** اذا كانوا في رحال الرحال فتح التاء تفعالا في الرحال

قوله فانا قوم نفتح السنين وسكون الفاء جمع ساو كصاحب في صحب **قوله** حتى لو دخل في
طن اقامة اخذه وطنا بعد الاول الظاهر ان الظرف متعلق بالدخول اي حتى لو دخل في الوطن
الثاني بعد دخوله في الوطن الاول لا يصير بالدخول في الوطن الاول مقبلا لكن لو قال حتى لو
الوطن الاول بعد اخذه وطنا اخر لا يصير مقبلا كان اظهر **باب الجمعة** اي صلوة الجمعة **قوله**
والامر بالسعي الى الشيء خاليا عن الصلوات وقال والامر بالشئ خاليا عن الصلوات لا يكون
الا لا حاجة به لكان اتم وان **قوله** لاسكان السكان جمع ساكن وهو يوم الجمعة وغيره **قوله**
يخرج الجميع وهو في الاصل الحضور للجمعة والمراعاة اقامة الصلوة **قوله** سعي بانهم جعلوا
لأنفسهم علامة يعرفون بها جمع هذه الفهار باعتبار المعنى لان المراد الجنس ثم الغير كخروجي سعي
راجع الى صاحب الشرط والمفهوم من السجود ان الشرط بغير الشئ وفتح الميم طائفة
مخصوصة سموا لانهم لأنفسهم علامة يعرفون بها الواحدة شرط وشرطي بغير الشئ وسكون
الراي هو ما عايناه من انهم لما دخلوا في الصلاة وسكون الميم فيها وعاد كبريها ما فيها من
نحو انهم الشئ وهم الميم واللام الى التمام بالفتحة لم يجر جدا بمعنى العلامة ولا يعني في العلامة
قوله لاسم الميم هو المستعمل في الصلاة **قوله** وشرط الصلوة ان الظاهر ان يقال وشرطها ان يكون
حسابا للمقدرات السابقة واللاحقة **قوله** ونظم الابداء بالنظر الى ان يمكن اعادة الجملة في وقتها
قوله حتى لو اخلق باب قعره لو كان بدل القاف ميم لكان انبى بالسابق على ما لا يخفى لمن له
الذائق وكان موافقا لما نقل في الامم الترمذي حيث قال لو اخلق الوالي باب القصر وجعل فيه مجلسه
ولما كان الناس بالدخول لم يفرقوا على كذا يكون قوله وان في باب قعره مسئلة مستأداة **قوله**
ظنه معذرة بالرفع قائم مقام ما ذكره **قوله** متعلق بقوله ظهر فيه مسأحة لا يخفى **قوله** لكن انما يجوز
اذا كان ذلك الخرج للخطبة في المأذون اذ لو سبقت للحدث بعد الشروع في الصلوة تقدم بعلامتي
قد شهد للخطبة او لم يشهد جاز وان تكلم هذا المقدم بعد ما دخل في الصلوة فانه يستقبل بجمعة
سواء كان ذلك شهد للخطبة او شهد ولو ان الخطيب سبق للحدث قبل الشروع في الصلوة قائم
بعلامتي بانه كان المأمور شهد للخطبة جاز وان لم يشهد لم يجر بخلاف الاول والفرق ان في
الاول قد انقضت الصلوة فلا يحتاج الى الخطبة في حاله بانه ما هو من ان يفتقد فصار كالما

منه فمما في خطبة وهذا التفصيل يعلم قوله انما يجوز اذا كان ذلك الغير مع الخطبة ليس على
اطلاقه بل مخصوص بما اذا سبق للحدث قبل الشروع في الصلوة **قوله** يحدث على ملكه اي ملكها
ملكه لان الاعادة عليك المتأخر من غير عوض **قوله** وان فعل جازي ان فعله يكتفي حدث
جاز ان كان لك خلاف اذن من قبل السلطان على ما فهم من قوله لكن مقتضى قوله لان بلوغ الخطبة
كشي واحد عدم الجواز لم يحدث له عذر قوي **باب العبد بن قوله** ويقدم على صلوة الجمعة
اي يقدم صلوة العبد على صلوة الجمعة **قوله** اغتواهم عن المسئلة اي لا يجوزهم الى السؤال
وذلك يستلزم الاتجار في الاعطاء **قوله** فلا يصح للمسيان قبيل التسليم في منزله ان يقول
شتموش على الاكثي **قوله** ولا تنزل عليها اهل البيت **قوله** بلا فصل يمنع البناء اي بناء
الصلوة على ما ذكر في باب الحدث في الصلوة من قوله وما نعت للحدث العبد **قوله** او امر ادة
او من اهل القرى اي مشردة او امام جماعة النساء او امام من اهل القرى او مشردة ومنهم
بقية ما قبله من قوله وعلى مقدمه ساو او قروي او امر ادة لكن بعض من خرجت عنه من قوله
جماعة مستحبة من غير ان كان التبرع بقوله فلا يجب على جميع العبيد من قوله جماعة مستحبة
وقوله على امام ميم يكون قوله خرج به جهل الناس مستدرك فتأمل **قوله** ومنه يعلم حال
اللاحق وهو الذي ادرك الامام قام في الركعة الاولى ثم نام لا على ما في **باب الصلوة المأذون**
بلا اذن ولا اقامة بمنزلة التفسير لقوله كالميل **قوله** وعند الشافعي يركع حين يسكن كالحديث
عائشة وابن عباس رضي الله عنهما ورواها ابو التوفيق بينه وبين ما نقلنا من
حديث نعمان بن بشير وعبد الله بن عمر انه يحتمل ان يكون النبي عليه الصلوة والسلام اطال
الركوع على قدر سائر الصلوة فرفع اهل الصف الاول ركعتهم انما عليه الصلوة والسلام
رفع ركعتهم فرفعوا فلما اذن اهل الصف الاول ان النبي عليه الصلوة والسلام ركع
لم يرفع رأسه عادوا الى الركوع وعائشة كانت في صف النساء وابن عباس في صف النساء
فنتقلا على ما وقع عندهما **قوله** كالمسوف ليس في مسوف التفرقة لانه لا دليل عليه في ذلك
لو طوى الفضة **باب الصلوة المأذون** **قوله** لا يجمع فيه اي عند الخفيف او ما عند ما فيه الصلوة المأذون
باناس ركعتين ويحرم فيها **قوله** فان صلواته ادى جاز ولا يكره ثم اذا صلى عند الخفيف

منه فمما في خطبة وهذا التفصيل يعلم قوله انما يجوز اذا كان ذلك الغير مع الخطبة ليس على
اطلاقه بل مخصوص بما اذا سبق للحدث قبل الشروع في الصلوة **قوله** يحدث على ملكه اي ملكها
ملكه لان الاعادة عليك المتأخر من غير عوض **قوله** وان فعل جازي ان فعله يكتفي حدث
جاز ان كان لك خلاف اذن من قبل السلطان على ما فهم من قوله لكن مقتضى قوله لان بلوغ الخطبة
كشي واحد عدم الجواز لم يحدث له عذر قوي **باب العبد بن قوله** ويقدم على صلوة الجمعة
اي يقدم صلوة العبد على صلوة الجمعة **قوله** اغتواهم عن المسئلة اي لا يجوزهم الى السؤال
وذلك يستلزم الاتجار في الاعطاء **قوله** فلا يصح للمسيان قبيل التسليم في منزله ان يقول
شتموش على الاكثي **قوله** ولا تنزل عليها اهل البيت **قوله** بلا فصل يمنع البناء اي بناء
الصلوة على ما ذكر في باب الحدث في الصلوة من قوله وما نعت للحدث العبد **قوله** او امر ادة
او من اهل القرى اي مشردة او امام جماعة النساء او امام من اهل القرى او مشردة ومنهم
بقية ما قبله من قوله وعلى مقدمه ساو او قروي او امر ادة لكن بعض من خرجت عنه من قوله
جماعة مستحبة من غير ان كان التبرع بقوله فلا يجب على جميع العبيد من قوله جماعة مستحبة
وقوله على امام ميم يكون قوله خرج به جهل الناس مستدرك فتأمل **قوله** ومنه يعلم حال
اللاحق وهو الذي ادرك الامام قام في الركعة الاولى ثم نام لا على ما في **باب الصلوة المأذون**
بلا اذن ولا اقامة بمنزلة التفسير لقوله كالميل **قوله** وعند الشافعي يركع حين يسكن كالحديث
عائشة وابن عباس رضي الله عنهما ورواها ابو التوفيق بينه وبين ما نقلنا من
حديث نعمان بن بشير وعبد الله بن عمر انه يحتمل ان يكون النبي عليه الصلوة والسلام اطال
الركوع على قدر سائر الصلوة فرفع اهل الصف الاول ركعتهم انما عليه الصلوة والسلام
رفع ركعتهم فرفعوا فلما اذن اهل الصف الاول ان النبي عليه الصلوة والسلام ركع
لم يرفع رأسه عادوا الى الركوع وعائشة كانت في صف النساء وابن عباس في صف النساء
فنتقلا على ما وقع عندهما **قوله** كالمسوف ليس في مسوف التفرقة لانه لا دليل عليه في ذلك
لو طوى الفضة **باب الصلوة المأذون** **قوله** لا يجمع فيه اي عند الخفيف او ما عند ما فيه الصلوة المأذون
باناس ركعتين ويحرم فيها **قوله** فان صلواته ادى جاز ولا يكره ثم اذا صلى عند الخفيف

فان قوله لا الصلوة المأذون
على ان لا يجمع فيه اي عند الخفيف
او ما عند ما فيه الصلوة المأذون

رج فانه بعد الصلوة وعند الخطبة ثم الدعاء كذا في الحدادي **قوله** اي جهة وهي التي لا شوق
 في صدره ليس بها القرب خالفنا فحصل الايمن منها اليسر بان يجعلوا في جانب الظهر في
 جانب الصدر وما في جانب الصدر في جانب الظهر **قوله** لا يلباء الا عند ارباب البلاء
 الموحدة الاقضاء **قوله** في ثياب خلق الخلق بالماء المعجزة والفتحين بالفارسي كمنه **قوله**
 او رقة المرقع بالفارسي جامد يوند بسمه **قوله** ما كسي رؤسهم يقال نكس الشئ فانكس
 انقلب على راسه ولم يرد منه خفض الرأس من المشوع **قوله** لم يجرى الى
 صلوة الخوف مع الحاجة على الوضع المخصوص قوله وسبب الخوف وعنده السبب هذا
 مع امر از الفضيلة على ما **قوله** اذا كان العدة بقرب منهم بالياء بمعنى في وفي بعض النسخ
 بالياء على صيغة الفعل الاول الصحيح بقرينة مقابلة وهو قوله وان كانوا بعد منهم فان الظاهر
 ان يرجع ضمير كانوا الى العدة **قوله** هكذا قال اي قال في غير الثاني ولم يقل في الرابع **قوله**
 وركعة في الثاني ولو قال في غير الرابع بدل في الثاني شمل الثاني ايضا **قوله** الصلوة
الكعبة **قوله** مع فيها التل وفاقا والوص خلافا للشافعي هذا مذهب مالك واما الشافعي
 فبرى جواز الصلوة في الكعبة فرضا ونظرا فكان لفظ الشافعي بدل اكل وقع سهوا
 في المحاكاة في الاصل **قوله** متفردا بجماعة وان اختلفت وجوههم فالعقل الاقارب
 رد على تاج الشريعة في قوله لا لمن ظهره الى وجهه لا لمن تقدم عليه قال صاحب البدائع سواء
 كان ظهره الى وجهه او كان يجنبه الا اذا قرب من الامام الى الحايطة الذي توجهوا اليه انتهى
 اقوال جاحل ان كان الاول ان يقول لا لمن تقدم عليه ليشمل صورتي التقدم احدها كونه
 ظهره الى وجه الامام وان كان كونه اقرب من الامام الى الحايطة الذي توجهوا اليه فان صاحب
 البدائع قال يجوز صلوة من كان وجهه الى ظهر الامام وصلوة من كان يجنب الامام فلا صلوة
 من كان اقرب الى الحايطة من الامام فان قيل فليكن تلك الصورة الاخرى وهي كون ظهره الى
 وجه الامام قلنا كونه من ومانه قوله الا اذا كان اقرب الى الحايطة فان كان ظهره الى
 وجه الامام كونه اقرب الى الحايطة الذي توجهوا اليه بلامه وبما قرنا يعلم بان قيل المنقول
 المذكور فكل نظر واما ارجاع ضمير ظهره الامام ووجهه الى قوله جيد اذا ظاهرا تفصيل القول

فب

قوله في ثياب خلق الخلق بالماء المعجزة والفتحين بالفارسي كمنه
 قوله او رقة المرقع بالفارسي جامد يوند بسمه
 قوله هكذا قال اي قال في غير الثاني ولم يقل في الرابع
 قوله الصلوة في الثانية شمل الثاني ايضا

قوله في ثياب خلق الخلق بالماء المعجزة والفتحين بالفارسي كمنه
 قوله او رقة المرقع بالفارسي جامد يوند بسمه
 قوله هكذا قال اي قال في غير الثاني ولم يقل في الرابع
 قوله الصلوة في الثانية شمل الثاني ايضا

لا نحن تقدم عليه بحصول العموم ونظيره وجه الرد على تاج الشريعة وتفسير قول الخ لوجه الاستثناء المذكور
 ولو لم يكن كلمة الا في الكلام لكان في غاية الانظام ما ونباه استجمامه كما لا يخفى على ذوي الافهام
 انتهى فانه فاسد من وجهين اولهما ان التفصيل المذكور يحصل بما بعد الاستثناء على ما بين في قوله
 توطئة لذلك الاستثناء فقط واما ثانيا فلان قوله لو لم يكن كلمة الا في الكلام لا يخفى على ذوي الافهام
 الناسخ كون الجميع تفصيلا لما تقوم نعم في قوله الا اذا قرب من الامام الى الحايطة نوع خرافة
 كلمة من الا تمنع ان يكون صلة لقرب كونه صلة في قوله تعالى ان رجلا منكم فريسته الحسين
 لا تفصيلية لاختصاصها بالبدن بل بالاجزاء بافضل التفصيل فكان الا حسن ان يقول انا كان اقرب
 من الامام الى الحايطة كما وقع في عبارة بافضل العبارة اقم من عبارة البلاء وهي قوله واما صلوة
 من كان متقدما على الامام بان كان ظهره الى وجه الامام وصلوة من كان متقدما لوجه الامام
 وهو اقرب الى الحايطة فلا يجوز فان ذكرنا كذا يعني عن الاول على ما ترى في محاشي وهو ان تقدم
 شئ على شئ اما ان يكون احدها اقرب الى الشئ بان يكون ظهره الا الى وجهه او يكون احدهما
 اقرب الى الشئ الثالث من الآخر وهذا ان الحسيان متصوران في خارج الكعبة واما في داخلها
 فلا يتصور الا الاول فان القربة بالنسبة الى الشئ انما يكون بعد الانفصال منه واما الحايطة
 فليس يتعين للقبلة حتى يكون من تقرب اليه متقدما على ما يوجب وكان وجهه اقتصار
 تاج الشريعة على قوله لا لمن ظهره الى وجهه هذا تقديره واسد اعلم **قوله** كذا لو تقدموا هذه المسئلة
 استطارية لان الصلوة تكون في خارج الكعبة وعنوان الباب في الصلوة فيها **قوله**
 كوقوفه في الخراب جبران هذا كله ظاهر لكن من الكلام في انه اذا كان متفردا في البيت الشريف
 هل يكون ممكن قام في الخراب وجهه او لا على ما مر في باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها
قوله لانه لا ينافي في تعظيمها اي اداء الصلوة فوقها ينافي تعظيمها اعلم ان قيل لا ينافي مع انه
 هو الظاهر لان المتأني للتعظيم اداء الصلوة وفعل الانس الصلوة واما ارادة المعنى
 المصدر من الصلوة فيقره بآراء **قوله** سجود التسوية **قوله** كجب اي سجود السهو ووجهه
 ان هذا يشعر بان يكون فاعل يجب ضمير مستتر ارجعا الى السجود وقوله فيما ساقى سجدة
 فاعل يجب يشعر بان فاعله اسم ظاهر فكان فعله في ابتداء تحريره فاعل يجب ويمكن

وقد علمت طريق التفصيل ووجه
 الرد من اول الكلام
 فلا ينبغي

قوله في ثياب خلق الخلق بالماء المعجزة والفتحين بالفارسي كمنه
 قوله او رقة المرقع بالفارسي جامد يوند بسمه
 قوله هكذا قال اي قال في غير الثاني ولم يقل في الرابع
 قوله الصلوة في الثانية شمل الثاني ايضا

قوله في ثياب خلق الخلق بالماء المعجزة والفتحين بالفارسي كمنه
 قوله او رقة المرقع بالفارسي جامد يوند بسمه
 قوله هكذا قال اي قال في غير الثاني ولم يقل في الرابع
 قوله الصلوة في الثانية شمل الثاني ايضا

ان يقال بادر الى تضييق الترخيع من الاول الامر محل الخلاف فهو قوة ان يقال الخوض
 في هذا السجود على هو واجب الترخيع وليس محل النظر بيان فاعل الفعل حتى يلزم محذور
قوله وما وجدته في كتاب الاما نقله صاحب معراج الدراية في بيان ما وجدت ما ذكره صاحب
 الجمع في كتاب الاتي معراج الدراية وقد صدره هو ايضا بصيغة الترخيع وهو كذا قيل **قوله**
 وعلى كونها ان بناء على كون هاتين الروايتين قولاً بالحقيقة يناسب ما قيل فالظن متعلق
 بقوله يناسب باعتبار ان متعلقه ووجه المناسبة ارتفاع الشاقصين من كلامه **قوله**
 ركوع قبل القراءة فان تقديم الركوع واجب لا فرض فيجب فان شراح الهداية مروي
 لو قدم الركوع على القراءة لا يجوز ترك شرط جواز الصلوة وفي الحدادي ايضا في باب شروط
 الصلوة ان تقديم الركوع على القراءة يفيد الصلوة وقد قالوا ان سجود السهو ليس برفع
 الصلوة بل بغير نقصانها حين ما قالوا وبين ما ذكره الشارح تدافع لا يخفى **قوله** ويعلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم في تشهد الكسائي في تشهد سجود السهو **قوله** والاحوط التمسك
 فيها اي في تشهد القعود الاخيرة وتشهد قعود سجود السهو **قوله** وفيما فات عنه اي في
 لم يصل مع الامام **قوله** ولو لم يذركم اشهر بين الكتاب وان كان مقتضى القاعدة
 سهيا بالالف **قوله** لان ما دون الركعة ليس محل فرض اضطرت بهما وانفتحت كلهما في
 وجود كلتيه ليس ولكن الظاهر من الهداية والحكا في غيرها ان يكون الصار واما كون
 الركعة محل لرفض اي في معرض الزوال لا يلزم ترك الصلوة حتى يخل لا يعمل لا يلزم
 كانت بما دون الركعة وتتمام هذا المعنى زيد في بعض النسخ وقيل لان ما دون الركعة ليس
 محل رفض الفرض وهذا ايضا غير سديد فان فيه رفض الغيام ورفض القراءة مع انها فرضية
قوله لا يفهم رابعة بل مجلس التشهد وسلم عندها لكن يلزم منه التفتت ثلث ركعات والتفت
 شرع شفعاً الاوتر او اما عند محمد فيكون صلوة باطلا فلا يحتاج الى الخروج منها لان ترك
 القعدة على الرأس الركعتين في التطوع مفترضة **قوله** والذي في التفتت بعد العصر يتناول
 المقصود فلا يكره بدونه لا يخفى ان هذا تمسك في صورة الفجر ايضا مع انه هناك قطع بعدم الضم
 على عام اتفاقا وفي الحدادي في باب الاوقات المكرهة ويكره ان يفعل بعد صلوة الفجر حتى

هذا هو الوجه في ترك الركعة
 في تشهد سجود السهو

هذا هو الوجه في ترك الركعة
 في تشهد سجود السهو

فصل

تفتت الشمس وبعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس يعني قصد احتياطي اوقاف في العصر بعد الاربع حركات
 او في البحر لا يكره ويتم لما ذكره في غير قصد والظاهر ان ما قيل في البحر كما بعد ما كان دليل كراهية ما قيل في البحر
 قولهم انه عليه لم يرد عليه اي على من في الفرج مع ضرورة على الصلوة ودليل كراهية ما بعد ما قيل في البحر
 والسلام لا صلوة بعد صلوة الصبح حتى تشرق الشمس ولا بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس
 بل الدلالة على النقص في الدليل الاول اظهر من الثاني **قوله** بتركها الضمير للقعود يتناول القعدة **قوله**
 ولكن ما فرضت للحنم لو قال فرض لانها اشترت حكم المفروض وما شرطت حكم المفروض يكون فرضا
 لكان احسن **قوله** فلم يفرضا كما في الفرض ان كان المراد من الفرض الفرض الرباعي يكون
 قيدا للشي وان كان كذلك يكون قيدا للشي قد مر **قوله** وهو ذكر السجدة للبعث اذا ترك السجدة
 التي هي ركن الصلوة وقعد للتشهد وسلم ذكر الملك السجدة فقد صلوة بخلاف سجود السهو
 فانه اذا سلم منه القطع ذكر اليا لا يقطع صلوة فضلا عن ان تعد **قوله** قل ان الظاهر ان
 فرضه فشره مع ان المراد بالظهور فيما قيل ايضا من قوله يصل الظاهر سلم على الركعتين ايضا فرض الظاهر
 لان ثبوت صلوة الظهر في السنة والفرض عند سلم يكن قريب العهد من الاسلام بعيد جدا بخلاف
 من هو قريب العهد فانه يجوز ان يكون ثمة الرابعة ركعتين ايضا فاجتنب الى التمييز والتفصيل
 لا يسجد السهو في الجمعة والعديد من تلايشوش حال الحاجة الكثير هذا اذا حصر مع كثير وجع غير
 اما اذا لم يحضر فالظاهر السهو ولعدم الداعي الى الترك **قوله** لانه لم يثبت من السهو قبلا سيما
 يسهون من باب عدايد **قوله** لان الفكر الطويل مما يؤخر الاركان فان قيل التكرار بالتقدم وما
 يكون بالتقدم والحد لا يوجب سجود السهو قلت نعم الا ان موجب هذا الفكر وهو انك لم تسجد
 فبذلك الاعتبار وجب سجود باب سجود التلاوة **قوله** فيها تسبى سجود تعرض يعني ذلك علم
 بتعرض في سجدة السهو لان سجدة السهو متصلة بالصلوة فيعلم حالها من الصلوة بخلاف
 هذه السجدة فانما كثر تقع خارجا فيسوق ان حالها مخالف حال سجود الصلوة **قوله** يلزم
 الصلوة اي بفرض عليه الصلوة **قوله** وان لم يقصد اي السماع والظاهر ان القصد في التلاوة
 ايضا ليس شرط حتى اذا راو قراءة سورة الاخلاص فخرى عليها انه آية السجدة يجب عليه بدليل
 ما ذكره صاحب الهداية في اثناء التلاوة لا يتوالت السجدة على من سها وهي كذا للحاج وهو

ف

وه

غير مقيد بالتصور وبقرينة ما قال في المرداني اذا احسن من محضون بحسب عليه السجود وكذا في التاميم
الاصح الوجه ايضا وحصل بحسب على التاميم فيه روايتان ويخرج به الشارح تعظيما من قناري قنا
وبهذا يعلم ان المراد بمن ذكر من ذكر في صورة النبي والاشياء الى قوله او تفكروا في حجة عليه الشارح ايضا
قوله والصدى الصدى ما يحسب كل مثل صوت في الجبال وغيره ما هو في تامل فان الصوت المنعكس
من الجبال صريح ايضا في التاميم كما ان الضياء المنعكس من المرآة على جدار البيت ضياء منعكس
من الشمس الا ان يراد بالصدى غير ذلك من الصوت لما صرح بطريق بلا تعلق المتألف والمخبر
بعده **قوله** وهو الذي يكون من ذلك لكنه قد يؤول ولك ان تقول المحضون على ثلث مراتب
محضون سداد افعاله واقواله غالب وهو الذي يتألف من القوة ومحضون سداد افعاله واقواله
منسوب وهو الذي ذكره قاصحان ومحضون ليس في اقواله وافعاله سداد افعاله بل يكون بمنزلة
الحيوانات وهو الذي ذكره صاحب التخصيص الاول في الاعتبار هذا الاقله لا امتداد وكرهه
كما ذكره الشارح **قوله** بركوع ويجوز ان يكون بركوع المحض التلاوة ويجوز ان يكون بركوع الصلوة فقول
غير بركوع الصلوة ويجوز ما تفسر له **قوله** يعني لو تلاها بعد اتمها لقوله بركوع الصلوة على الفور
قوله اي لا في الصلوة ولا بعد خلافا لما ذكره فان عنده يجب ان افرغوا لان السبب قد تقور
ولا مانع من احوال على كذا في عقيب من قوله بخلاف الخارج من الصلوة اذا سمع من المؤتم فان التمام
لو كان محض راعى القواعد من جميع الوجوه فكان قرينة بمنزلة اصوات الطيور ولم يجب على جميع
منه من الخارج شيء وما قوله لان الجرح ثبت في حق المصلين ولا بعدد حقيقته تامل لا يخفى **قوله** وهو
تأمل في السبب لا في المبدأ بل عليه ان لو سجد في مكان تلاوة آية ثم تلاها في ذلك المكان مرارا
عليه حجة اخرى على حكم خلاف الزنا فان اذا زني في مكان فحدث زني في ذلك المكان يستحق
حد آخر اما لو زني في مكانة مختلفة وازمنة متغايرة لا يستحق الحد او احدا **قوله** ولولا
الثوب السدي يجمع السبع والدال ضد اللحية تقول منه اسدى الثوب اذا غل سدا **قوله** مشي
الخطوة او خطوتين للخطوة بضم الجاء ما بين القدمين والخطوة بفتحها المرة الواحدة وكذا
محضان محضان الا ان الاول اظهر بالنظر الى التواتر الآتية **قوله** فاعبر مكان الارض اي جعل
مكانه في اعتبار الشرح لا في الظاهر الدابة **قوله** ان جازاته لا يضاف اليه فذكر منه ان العجب

فجان الاطلاق على ارباب السفينة **قوله** لانه يؤدى الى التنباه الامر لانهم لم يسموا منه آية السجدة حتى
يتبينوا وسموا السجود **قوله** ولان لا يورثه كل اى السقوط في القيام اتم **باب الثاني**
المنارة بانفتح الميت على السرير وبالكسر السرير ومن قبل الاعلى الاعلى والاسفل الاسفل **قوله** لان
اشرف عليه اي قرب منه **قوله** لان الاولى اي شهادة ان لا اله الا الله لا تقبل بدون شهادته
شهادة ان محمدا رسول الله وفيه تحسية وفيما نقل عنه المراد بالتحسين ازالة القباضة
فلما في ماسيات لا يقبل ظرو ولا يستج شعره لانه للزينة وقد استغنى عن انتهى وختم
ان يقول فيها ايضا ازالة القباضة **قوله** يسد وشر في السد كسر السين المهملة حجة ثبت
بالبادية يقال لها بالفارسي درخت كونا ورواها ورواها ورواها بالحاء المهملة الضاء
المجتمعة معروف **قوله** ما يلى تحت الماء المجتمعة **قوله** وغسله لا بعد فان قيل لم يصح قبل الغسل
حتى لا يحتاج الى الاعتدال بانه عرف بالنفس قلنا كان بالنفس بالماء الخارج يحصل الاتساع في
الاعضاء فيكون خروج ما يخرج اليسر **قوله** ثم يشف ثوب لئلا يشل الكنان اي يؤخذ
الماء الذي على جده بالثوب الذي يشف وانما فسر ذلك لان الشف فعل الثوب يقال
تشف الثوب العرق وللوضوء الماء اذا شرب فلا يناسب ان يجعل له فيه **قوله** ولا يسترح
شعره المسترح بالفارسي شانه زدن **قوله** وحسب بالخطوط بالحاء المهملة والهاء كذلك ما
يقال له بالفارسي بوى مرد كان **قوله** من المنكبين المنكبين بفتح الميم وكسر الكاف ما يقال له
بالفارسي دوش قوله الى القدمين لم يقل الى القدم قال فقامت رعاية للمناسبة بين المبدأ
والنتهى ثم ان الغاية فيها داخل في حكم المصيا على ما لا يخفى **قوله** وهو بلاد خارجي والجب
الذي خارجي جمع دخر يعني كسر الدال وسكون الجاء المجتمعة والصاد المهملة وهو ما يقال له بالفارسي
تريز جامة للجب ما يقال له بالفارسي كريان **قوله** ولا يكن اطرافه كما هو المعتاد في قبص
الاشياء **قوله** وهو يلبس الدرع من الالباس وهو يتعدى الى الفضولين يقال البسنة الثوب
قوله صغيرتين الصغيرة بفتح الصاد المجتمعة وكسر الفاء ما يقال لها بالفارسي بوى نافذة ورواها
بافنة المراد منها جعله فنتين **قوله** فاحيه على الكلام لا يفتي شكلة الكلام بالحياة ومناسبة
الايان بالموت فان الكلام يكون بالاعمال المكلفة وذلك لا يكون الا في الحياة ومحمد بن

والايمان مداه الاعتقاد وذلك هو المعبر عنه الموت **قوله** لانه نسخ فانه عليه السلام
 كبر في آخر صلوة صلاها فسخى ما قبلها **قوله** لا يستغفر المصل في التكبير الثالث لصبي
 ويحزون لما لا لا يستغفر لها خاصة مثل اللهم ان كان محنا فز في اوت وان كان محنا
 فتي وزعته فلا يلزم الشاقف بينه وبين قوله بل يقول بعد الدعاء للبا العن على كماله
 الا ان الدعاء للبا العن في صلوة الصبي لم يوجد في الكتب المشهورة فلهذا قيل بعد الدعاء
 للبا العن ولكن لا يحتاج اليه فانه لم يوجد للصبي استغفار فاتي مانع يمنع الدعاء لعاف
 وليس فيه دعاء مخصوص حتى يلزم المخالفة **قوله** اجر تقيته فانه تفسير بالمحصل والافعال
 بالتحسين من سبق المسكون ليس في علم الخواص في منزل **قوله** الى الشناعة لا يمانه الى الشناعة
 بالصلوة لكونه من اهل الايمان **قوله** وان اراد الجمع بالي ان اراد الامام ان يجمع الامور
 في صلوة واحدة جعلها صلا لا على القبلة اعلم ان الجمع ليس مخصوصا بهذه الصورة
 وان قال في الكافي ولو اجتمعت جنايز يصل على صلوة واحدة فلو كان شاذوا
 جعلوا صلا وان شاذوا جعلوا واحدة خلف واحدة لان الشرط ان يكون الجماعة امام
 الامام وقد وجد ذلك كيف وصفوا قول حيث يكون عند كل قدام الامام وان لم يوجد
 الجماعة في موضعهم بان يكون في حدودهم تفاوت كالصبي الصغير مع الرجل الكبير **قوله** والصبي
 لم يقدّم على العبد وفيه ان هذه الصبيان مؤخر عن الرجال مطلق سواء كان احرار او عبيد
 وهم قالوا ان حال التبايز في الصلوة معتبرة بحالة الصفوف في المسجد ويؤيد ما قلنا ما وقع
 في الدادى من ان اذ كان حرو عبد وكيف وضعت اجزاك لانهما لا يختلفان في المقام في حال
 الحيوة فلهذا بعد الموت **قوله** لان المقصود حاصل وهو الصلوة عليهم ولك ان تقول
 وتصعدوا **قوله** ايضا حال القرب من الامام والبعده منه **قوله** قدم عشرين العاص اي قدم
 الحسين عشرين العاص فالي سعيد ان يتقدم فقال لولا السنة لما قدرتك **قوله** اذا
 بقيت الحرية بقاء السلام وعدم الخروج عن الصلوة **قوله** اولان المسجد المكتوب بالام
 للنازة هذا اذا لم يكن صلوة للنازة في المسجد المعتادة في البلاد ما اذا كانت معتادة
 وعلم من المسجد هذا المعنى عندنا اياه فالظاهر عدم الكراهة فان قيل مراد المستدل

ذلك

الوضع

الوضع المساجد المكتوب بصلوة للنازة يكون فيها سواد نون الواقف فلك لولم يزلنا
 يلزم منه ان يكون سائر العبارات ايضا مكروحة في ما ليس كذلك **قوله** لما روي انه قومه
 صلى الله عليه وسلم من بلغ الجبارة الحديث **قوله** ولان الجمع في الانعاطة بالانعاطة
 من الوضوء **قوله** ان وضوءك طيبين يعني وضوءك في القبر بسم الله ولعلك اليه على طه
 اسم صلى الله عليه وسلم **قوله** مات حامل ولد حتى يشق بطنه اطلق الكلام ولم يبيده
 بيشن الولد قبل الفرج بان يجب فيه المراجعة الى اهل البيرة عن القوابل على عيش **باب**
التشديد **قوله** زلوتهم بعلومهم ودراتهم الشريفة بالزاد المجرى بالفارسي درجامة مجيدون
 والعلوم جمع كل وهو المخرج **قوله** والقصور هنا تعريف تشديد هو بمن شدد له احد بعضهم
 يسمي هذا التشديد تشديدا حكيا لثبوت حكم التشديد عليه وبغيره تشديدا حكيا صقيا لكونه
 شديدا في الحقيقة والمعنى وان كان المتبادر بحسب العرف من الحقيقة الاكمل ومن الحكم ما دونه
قوله دفع رأسه في البحر الدرع بالعين يشق الرأس بحيث يصل الى الدماغ المتشوق في الأصل
 مصدر بمعنى المشوق وهو ما يقال له بالفارسي كنده **قوله** ليعلم الكفن على الكفن معا **قوله**
 اكراما وتعظيما جواب عن الشافعي فانه يقول السيف محاذ فلا يصل الى العن تقول ايضا
 الدعاء قد يكون لرفع الدرجة وازدياد الرحمة وهو لا يمنع كون السيف محاذ لا يري ان النبي
 والصبي يصل عليهما مع طهارتهما عن الذنب **قوله** اقول كانه لم يامل في عبارة الهداية
 ولم يتطر في شروحه اقول كان هذا التشديد نظرا الى الاستثناء في قوله الا اذا علم انه قتل بحربة
 ظلما فان الاستثناء لا يكون الا بعد تمام الحكم والحكم لا يتم الا بعد قتل فلهذا مقتضى قوله
 لان الواجب فيه القصاص كونه موجودا غير معلوم فيكون تقدير الكلام ثم وجه قيل في
 الامر ولم يامل قائله في جميع الازمان الا في زمان علم انه قتل بحربة ظلما فيكون من غير غسل
 ويكون القصاص السابق وهو عدم العلم معتبرا فيه ايضا على ما لا يخفى لمن له درية في اساليب كلامهم
قوله وفي الكتاب اشارة اليه لانه انما كان ظلما اذا كان القاتل معلوما في هذا الموضع منع
 ظاهرا فانه يجوز ان يعلم كونه القاتل ظاهرا مع عدم العلم بالقاتل فيكون القاتل ظاهرا مثلاً
قوله لانهم من الدليل وهو قوله لان الواجب فيه **قوله** لانهم من الدليل وهو قوله لان الواجب

ما

فيه التصا من فيه وقد عرفت ان وجوب التصا من فيه محل على النظر الى نفس الشيء لا الى مملو
 القابل لان سوق كلام صاحب الهداية ياباه **قوله** او ارث الارث ان يحمل في محل الحارة
 وبه يقتضيه الحيوة **قوله** او اواه فيه الا بقاء بالتقارن جان ساختن **قوله** لا يكون من ثباته
 الثبات الارثا على ما انما **قوله** لانه بذلك يصير خلفا هو يعق الملة المحيية وسكون الملام انما
قوله وينال شيئا من مرفق الدنيا الظاهر ان الوال للعطف فلو عكس في ترتيب الكلام وقال
 لانه بذلك ينال شيئا من مرفق الحيوة ويصير خلفا في حكم الشهادة كان اظهر **قوله** خوفا من
 نقصان الشهادة ملة لقوله ما نوا عطايا والخطا من كسر العين جمع عطشان **قوله** عطف
 على قوله ويفعل فيه مسافة فان الظاهر ان يقال عطف على فعل مع ان المعطوف عليه في
 النسخ فيل بالفاء تفرعا على الحكم المفهوم من التعريف السابق للابا والوكالات
 اقول هذا التعريف يتناول المحل يمكن دفع هذا الاعتراض والاعتراض الذي لورده الزيلعي
 الجار من قوله غير ما شئ عدم جواز التمسك به على ما هو المعروف عند اهل هذا الفن فيكون محال
 التعريف بملك المال بحيث لا يجوز للمالك ان يملك **قوله** صلت جزا لئلا يرد للميراث عليه النقص
 بصدقة الفطر فان التمسك فيه شرط مع انه مال عينه الشارح فلو اقرض على قوله بملك معقول
 عينه الشارح لكن باعتبار قيد الشبهة على ما هو المتعارف في التعريفات فلا يرد النقص بالكلية
 ولا بصدقة الفطر فان تعينه بالمال حيث لا يصدق المال فان الواجب في الكفارة ليس
 بمعنا معينا بالنظر الى النصاب او الى مجموع المال وكذا في صدقة الفطر بخلاف الزكاة
 لما عرفت ما وجب فيه الزكاة اربع عشرة قدير **قوله** حتى لو قتل شيئا في الصحاح الكفا الذي
 يكتفى انما يقول ومنه قوله تعالى وكفتم ما كرم **قوله** ولا مولا اي معتق لاراد ان مولى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يملك الى صدقة قال لانت مولانا **قوله** لا
 لزكاة عبادة فلا يرد لوقال اقرضه عما يعطى من مال الزكاة في مقابلته شئ من مال او منفعة
 فانه لا يكون زكاة وانما قال الله تعالى ولم يزل لا عوض اشعار بانها عبادة فلا يرد لكان
قوله لا يملك حتى يتولى لملك وان كان عدم الملك كافي في عدم وجوب الزكاة لكون
 ما عرفت في تعريف الزكاة **قوله** وان عده في الكثرة شرط لوجوبها ويمكن التوفيق بينهما بان

فيه

فيه

ص

ما ذكره الاصوليون وعده سببا للزكاة المال وما عده صاحب الكثرة شرط لكون المال نفعا
 ومكلا تاما فانه قال شرط وجوبها العقل والبلوغ والتمام والحرية وملك نصاب حولي قابض
 عن الدين ويؤيد ملكه في الحداد في سبب وجوبها المال لانها تنضاف اليه فيقال زكاة
 المال والواجب يضاف الى اسبابها مثل صوم شهر رمضان وحصوله الفجر واما شرطها
 فثمانية خمسة في المالك وهو ان يكون حرا عاقلا بالغا مسلما وان لا يكون مديونا
 وثلاثة في المملوك وهو ان يكون نصابا كاملا وهو لو كان مالا وكون المال اتماما او
 للتجارة انتهى **قوله** فان عمن الدين يمكن ان يخرج به مال الكاتب بلا احتياج الى اقرار
 الملك التام واغرض عليه بانه مخالف لما ذكر في باب الكفا لانه لا يجوز الكفا في الزكاة
 لانه ليست بين طالب بل الواجب منها فعل في دوو عبارة والمال محل لادب ولله الاخذ
 منه تركه بعد حصة الابوية انتهى وقول ظاهر فان للزكاة جهتان حصة كونه حصة كونه
 حقا للفقراء اما الاول فظاهر واما الثاني فانه لو لم يكن فيه حق الفقراء لما نصب العاشر لما عرفت
 على الدفع فبا اعتبار كونه حصة كونه لا يجوز الكفا له بانواع اعتبار كونه حقا للفقراء بطالب من
 جانب الامام **قوله** وهم المالك اي اصحاب المال مكانهم ثبوت من قبل الامام في الزكاة كونه من
 مالهم ومنهم الى معرفة المالك بالاموال الباطنة الاموال المستورة بالذهب والفضة وما
 ذلك وبالاموال الظاهرة ما يملكها كالسوايم وما يخرج من الارض **قوله** بان يكون في يده او في
 يائيه كان الاولى ان يقول بان يكون ثمنه تام خفي وان لم يوجد فيه حصة حقيقة او يكون
 بنية التجارة فانه اذا ملكه فالاولى في التجارة وحال عليه الحول وجب النماء تقديره وان لم يوجد
 تحقيقا **قوله** او مديون للمديون العبدية العباة او اقرض عن مولى الله **قوله** فانه اذا كان
 له الصبر فانه للمديون ويحتمل ان يكون للشان **قوله** والواصل من مال الفهار الفهار
 المحيية بالابحرج من الدين والوعد وكل ما لا يكون منه على كذا في الصحاح ولله اذ وقع في عبارة
 الفهار بطريق التوضيح وفي بعض بطريق الاضمار كعلم الفقه **قوله** تخرج على قوله تام ولو تعدل
 يحتمل ان يكون الواصل من الفهار تفرعا على قوله الملك التام فان فيه الملك بقية دون بدل المالك
 هذا فان اعتبار النماء بعد وجود الملك يداورقة واما المال الذي على المعسر او المفلس

مولانا سيد علي

هذا

فانما كبر الذي يبين **قوله** فان هذه الاموال اذا وصلت الى وجوب الزكاة في العلم قول
 ايحييه واما على قول محمدا فلا يجب فيه الزكاة في السنين الماضية وهذا مبني على اختلافهما في ^{التقليد}
 وعندهما **قوله** قال في الزكاة لا يملك من ثمنه فيكون ان يقال مراد صاحب الهدية من اهل الكتب
 ملاكها وهذا اصناف الامل الى الكتب دون العلم حيث لم يقل وكتب العلم لاهل العلم ولم يقل في معنى
 وكتب اهل العلم لانهم يقررون قولهم واللات المحرفين وانما لم يقل لاهل العلم كما قال الشرح لان سوق كلامه
 فيها يستعمل الحاجة الاصلية ولا يكون فيه غناء فانه قال وليس في دار السكينة وشباب البدن واثاث
 المنازل واداب الركوب وعيب المظنة وسلاح المقتل زكاة لانها مشغولة بالحاجة الاصلية
 وليست بما فيه وعلى كتب العلم لاهلها واللات المحرفين انتهى **قوله** وسبب وجوب ادائها
 توجه الخطاب لا يقال هذا مخالف لما في الكافي والحدادي وغيرهما من ان سبب وجوبها المار
 لما ذهب اليه عامة الفقهاء في نظاير ما من ان سبب وجوب الوضوء ارادة الصلوة مع الحدث
 وسبب وجوب الصلوة المكتوبة اوقاتها وسبب وجوب الصوم شهر رمضان الى غير ذلك
 حيث لم يقولوا في شيء منها السبب توجه الخطاب فكيف يقولون ذلك وهم قالوا في توجيه
 السبب بعبارة عما يكون طريقا للوصول الى الحكم في مؤثر فيه والخطاب مؤثر لنا تقول
 ما قالوا في سبب الوجوب وقال الشرح في سبب وجوب الاداء والفرق واضح كيف وقفا
 الشارح في تحقيقه وسبب وجوب الملك التام واما مؤثره فتفلا في معنى السببية
 لان العلاقة تكون في معنى السببية ما عرف في موضع نعم تخصيص بالذكر يحتاج الى دمج فان
 للخطاب في سائر العبادات كذلك مع انه لم يفرض له **قوله** اي كونها مؤداة فتسري البيان
 ان المضافة من اضافة المصدر الى المفعول ويصح عطف على قوله او تصدق كل على ما قبله فان
 تصدق الكل شرط كونها مؤداة وساقط عن الذمة لا شرط ادائها فان الاداء عمل يحتاج الى
 مقارنته **قوله** بعد ان يربط اي التاخير البالغ وهو في الاصل بمعنى الترك تعالى لا يفرط على
 يعني لا يسرك كذا في الصحاح ان كان درهم او دينار او حال عليه اللول وان كان عروضا و
 نوى التهمة عند اخذها الملك فالظاهر وجوب الزكاة ايضا على ما يشع به قوله لعدم انفصال
 التهمة بالعمل في كثره نوع قصور لا انفصال تركه في الوضو اعنادا على المسئلة الآية لا يقول

حال الدراهم والديناير ايضا **قوله** لعدم متعلق بقوله لم يكن للبخارة **قوله** لان المورث يبيع
 المراد بعض الشيء لان المورث لا زكاة في المال والحواله لعدم غيبها خلقه فلا يوجد التمام
 التقدير **باب صدقة العوام** بالكلية الكلام وبالفتح المصدر والاول السبب **قوله** في كتب
 اهل العلم على ما عليه وسلم اي كتابه **قوله** بعت فخاص الخاص بضم الميم والطاء والاضاءة المحمدين
 لخواص من النوق لا واحدة لها من لفظها فقول الشارح لان اهلها تكون خاصة بالانتماء
 تامل على حق التعبير يقال لان اهلها تدخل بين الخاص او يكون ذات خاص فان الخاص
 بغير مصدر بمعنى وجع الولالة **قوله** او الغراب بكسر الصاد اي جماعة الفخا اياها **قوله** سميت
 بها اي بهذا الاسم وهي المنقبة بالفتحين بمعنى في سنانها يعرف ارباب الابل وقال ابو الليث في
 مسوط انما هي الخيل لانها تنطقت لسانها التي تثل الشبهة وقيل سمي به لانه يستوفى ما يطلب
 الا بغير تكلف وحين يقال خذت الناقة اذا حبستها عن خلف **قوله** جمع فيها لان حكمها
 واحد بل من منه حوازان يعطى بغيره البقر في ثلثين جاموسا وفيه نوع من الفقراء وليرفع مثل
 عند الضرر قالوا في زكاة الخيل من العرب انما هي الف زكاة الترك حيث يقبر في العرب الروس
 وفي الركي القيم **قوله** وفيها شاة وفي مائة واحد وعشرين الى مائة بعضهم جمع في هذا البيت
 جمع نصايات الغنم وفي زكاة الشاة اخرج يا اخي المحترم مشكرك راجع ثم قس في
 الغنم فاليوم اشارة الى اربعين والشرين الى شاة واحدة والشاف مع الكاف والالف الى انة
 واحد وعشرين والباء الى ثلثين وهكذا **قوله** لا يلزم هو بالفتحين ايضا كما ترى في زكاة
 الابل **قوله** قال ابو جعفر مقول قال **قوله** لانها تناسل بالخل المستعار فيكون التقدير من باب
 كمن ملك اموال التجارة سها ولم يحرم **قوله** الا بعت اي الا ان يكون معها كبر فانه واجب
 يجعل الكل كبيرا في التقاد بانصاياتها لكثير دون تادية الزكاة به حتى لو كان اربعين
 وفيها مائة واحدة بحياة وسط وان كانت المنة وسطا ووردنا فخذ كذا في الخافي و
 تفصيل على ذكر في الثانية انه ان كان في النصاب سنة يجب فيها ما يجب في الكبار في قوام الا ان
 عندها ما يجب فيها ما يجب على الكبار اذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار
 فان لم يكن يؤخذ الموجود لليرة وتفسيره رجل له مائة وتسعة عشر حملا وستان يجب فيها

ان كان المراد من المورث المورث

خب

في قولهم فان لم يكن الاستة واحدة ومائة وعشرون جملا تؤخذ عند ان خيفة تلك السنة فقط **قوله** في صورة المسئلة نوع اسكال لما يكتفى ان الاسكال انما يرد اذا اعتبر تمام النصاب من اللذان فقط اما اذا اعتبر مع الكبار في اشياء اكول تقيم اليها ويعطى زكوة الكل بناء على الثانية من ان المستفاد في اشياء للول من جنس النصاب يقيم اليه ومن الظاهر انما من جنس الكبار في اعتبار انعقاد النصاب على ما ذكرنا فيما نحن فيه لم يعتبر النسخ من محض اللذان بل من هاهنا والكبار على ما يشعر بقوله لا يتعاقب من اين يرد الاسكال حتى يحتاج الى دفع قوله فيقول في صورتهما رجل اشترى وفي هذا الوجه اعتبار طبقة الخلية والفضيلة يكون بالنظر الى الوايل للول حيث تكون محسوبة مع ما بين الصنفين كما انه في الوجه يكون بالنظر الى اخر ما قد بر **قوله** وعشرين من الفضلاء الفضلاء بضم الفاء جمع فضيل وهو ولد الناقه **قوله** او اثنين من العجا جيل العجا جيل جمع جيل بكسر العين وفتح الجيم وتشديد **قوله** وهو ولد البقر بمعنى العجل بكسر العين **قوله** او اربعين من اللذان بضم اللام مع كون الهم جمع حمل الفتحين وهو ولد الناقة **قوله** جاز دفع التيم لان المقصود من هذه النسخة وهو في القصة اتم **قوله** وكفاية الاتفاق لان الزنة فيه ازالة الفرق وذلك لا يحصل بحد النسخة **قوله** لانه تركته مكره في النسخ الموجودة وقال ولا منه تركه بالواو عطفا على قوله بلا جرم كان انب **قوله** ورد الفضل كان الظاهر ان يقول واسترد الفضل للابن ثم تشكيل الضماير **قوله** فكذلك ان اراد به اي اراد صاحب الهداية بقوله هذا **قوله** اذا سمحت بنفسه عليه يعني اذا رضيت باخذه نفس المزمك **قوله** انه بخار ما هو ارفق اي الظاهر ان يرضى به على نفسه اخذ المصدق ما هو ارفع للغير وضرره في الجملة **قوله** حتى تقول اي حتى يلزم ان تقول الوا في الاربعين **قوله** فالواجب ثلثا بنت لبون وربع سبع بنت لبون فان بنت لبون يعتبر ستة وثلثين لهما ونحوها وربع تسعا وثلثا اربعة وعشرون وربع تسعا واحد فيكون للثلاثة خمسة وعشرين كذا فيما نقله من **قوله** والخراج اي خراج الارض **قوله** وان لم يعرف اي من الزكوة والعشر في حد اي معرفة الشرعي **قوله** ما دلت تحت حياة العاشر فان النعم مع العزم **قوله** فليعلم الاعادة الى استحقاقها فيما بينهم وبين

هذا هو الوجه في قوله
فان لم يكن الاستة واحدة
ومائة وعشرون جملا
تؤخذ عند ان خيفة تلك
السنة فقط

جب

الله كما ان لا يجزئهم الامام على الاعادة **قوله** لان النصاب في حق الواجب اي لان الوا في ضمن النصاب صار حقا **قوله** **قوله** المراد بالمال غير السوايم بخلاف ما في كلام صاحب الوقاية فانه اعم من السوايم **قوله** واللام فيه اي في المال المذكور في قوله باب زكوة المال فلو قال باب زكوة الاموال لكان في رعاية لفظ الحديث في ارادة العهد اظهر **قوله** والدرهم اربعة عشر قرا طالع فيكون المثال مخالفا لما عارف في البلدان فانه فيها درهم ونصف درهم **قوله** اعلم ان الدرهم كانت على عهد عمر رضي الله عنه قال ابن النخاس هذا يخرج في ان يكون الدرهم بهذه الزنة لم يكن في زمنه عليه الصلوة والسلام ولا شك في ثبوت وجوب الزكوة في زمنه وتقديره له واقتضاه حاله اياها من كل ما بين فان كان المعين لوجوب الزكوة في زمانه الصنف اللعالي لم يكن النقص وان كان ما دونه لم يترتب هذه الامتياز زيادة على المقدر فوجب منع الوجوب بعد تحققه لانه على ذلك التقدير يتبعين في ما بين وزن خمسة اوسنة فالقوم بعدم الوجوب ما لم يبلغ وزن ما بين وزن خمسة طروم لما ذكرنا اني اقول يمكن دفعه بان يا فعل عمر رضي الله عنه ليس مخالفا لما ورد في السنة حتى يكون مخالفا وعمل يا فائدة اخذ بالاوسط والاختلاف الاوسط لم يخرج وطريق مسنون **قوله** في باب الزكوة من زكوة وغيره بالورد والنقص فيه وهو قوله عليه الصلوة والسلام لما اخذوا من خزائن اموال الناس اي كراهم واخذوا من حوائشها اي اوقعا لها فاما كانت الدرهم مختلفة في هذه اظهر الناس الجرم في المعاملات فقال قد راسوا سطا بين هذه الثلاثة فاخذوا الثلث في كل منها فحصل وزن السبعة فان مجموع خمسة والسبعة والعشرة احد وعشرون وثلاثة وسبعة والله اعلم بالصواب **قوله** ولذا سمي الدرهم وزن سبعة اي سمي الدرهم العشري **قوله** ولو طين اللذان فيهم الماء وكسر اللام وتشديد الباء جمع طين فحظا وسكون اللام **قوله** وهو ما يتعلق بالغير الى المال المذكور اما ما عاوه في ضمن المال الى هو جمع على ما ذكرنا **قوله** فاشبه ثياب البذلة بكسر الباء وسكون الذال المعجمة ما يتبع من الثياب **قوله** فلا وجه له من الجملة مقابل للذهب والفضة مزارا لشراح الجمع حيث فتح العرض من مائة الف ولكن الحق ان قيل على المعنى الا اعم حتى لا يخرج والارض العشرة الشتراة للجماعة ولم تخرج الدواب المسترة للجماعة والمكليات المسترة الى ايعنا واما دخول الذهب

فيه

الله

والفئة لا يقر لغيره من جهة بقرته المتعاقبة كخرج السوايم من عنوان هذا الباب وهو قوله باب
 زكوة المال بقرته المتعاقبة مع تناول المال لها ايضا **قوله** هذا الكلام منه في غاية الاستيعاد اما اولها
 عرفت من ان حمل العوض على المعنى العام مما لا بد منه لما تقرر في الماشية المقدمة من انه لو لم يحمل
 عليه خرج للحيوانات المستقرة والكليات المستقرة للتجارة والامانة فلا ان ايراد الزكوة على ظاهر كلام
 في شرط وجوب اداء الزكوة من انه لا يكون ثمنه المال والسوم او ثمن التجارة **قوله** اذنية التجارة لا
 تقطع من الارض العشرية فان افعال البيع مع زرعها باقى **قوله** ليعم المستعادي المال المكتسب
 في اثناء العمل **قوله** ولا يظهر الاختلاف عند كل الاجزاء لان قيمة المسحاة متى انتقلت من ارضه الى
 لقائل ان يقول فظهر الاختلاف على هذا التقدير ايضا فانه اذا ملك مائة درهم وعشرة دنانير فحتم
 درهماين ان يكون قيمة تلك المائة عشرين دنانير فيكون المجموع ثلثين دينارا عنده وعند هاتين
 فالاولى في القليل ما في الدرهم اذ كان مائة عشرة دنانير قيمتها خمسون درهما ومائة
 درهم وحيث عليه الزكوة عند كمال النقصان باجر او كذا عنده ايضا لصياط الطهارة **قوله**
العاشر العاشر ما خذ من عشر العامل اذا اخذ العشر فيكون من تسمية الشئ باسم بعض احواله
 قد اخذ من العشر ايضا **قوله** انما من اوجه التصوص المأمور متعلق بتعريف بعد تعينه بكونه على الطريق
 فلا يمتنع من اوجهين بمعنى واحد بما على واحد فان تعلق المأمور في اخذ صدقة التجارة بحس الفعل لم يمتنع
 عند التعيد **قوله** ولا يتبدل منه شئ فيما وراء التضييف اى لا يتبدل شئ من اصل الحق من حيث شرطه
 واحكامه فيما وراء التضييف لانه اذا تبدل شرائطه واحكامه في التضييف يكون تغيره التضييفا
قوله لان غير اهل الذمة لو اتى بقوله لانه ليس له ولاية التعريف كفى **قوله** لانه كونه غير اهل
 لوقال لان اقراره بسبب من فيه صحيح لان جلالة الشان في هذا الاقرار كذا بامية الولد كان وجهها
قوله هكذا امر من الله سبحانه السعادة بغير السنين جميع **قوله** ان علم اخذ منه لو كان
 ما اخذوه بعضا مما اخذوا على ان يكون لو وصليته **قوله** لحفظ اى لحفظ المال كالاصل **قوله**
 ثم قيل للحول ان لم يدخل الحق لوقال ثم قيل للحول لم يشر ان لم يدخل حله كان احسن **قوله**
 لا يؤخذ منه شئ اى لو كان معه مولا او كمن لا يمكن ان يكون هذا المعنى قد علم طاعة صاحب بيان
 شرط وجوب الزكوة وهو كونه فارعا عن الدين لانه اذا كان الدين فانما في الحرار وفي العبيد اولى

هذا الكلام منه في غاية الاستيعاد اما اولها عرفت من ان حمل العوض على المعنى العام مما لا بد منه لما تقرر في الماشية المقدمة من انه لو لم يحمل عليه خرج للحيوانات المستقرة والكليات المستقرة للتجارة والامانة فلا ان ايراد الزكوة على ظاهر كلام في شرط وجوب اداء الزكوة من انه لا يكون ثمنه المال والسوم او ثمن التجارة قوله اذنية التجارة لا تقطع من الارض العشرية فان افعال البيع مع زرعها باقى قوله ليعم المستعادي المال المكتسب في اثناء العمل قوله ولا يظهر الاختلاف عند كل الاجزاء لان قيمة المسحاة متى انتقلت من ارضه الى لقائل ان يقول فظهر الاختلاف على هذا التقدير ايضا فانه اذا ملك مائة درهم وعشرة دنانير فحتم درهماين ان يكون قيمة تلك المائة عشرين دنانير فيكون المجموع ثلثين دينارا عنده وعند هاتين فالاولى في القليل ما في الدرهم اذ كان مائة عشرة دنانير قيمتها خمسون درهما ومائة درهم وحيث عليه الزكوة عند كمال النقصان باجر او كذا عنده ايضا لصياط الطهارة قوله العاشر العاشر ما خذ من عشر العامل اذا اخذ العشر فيكون من تسمية الشئ باسم بعض احواله قد اخذ من العشر ايضا قوله انما من اوجه التصوص المأمور متعلق بتعريف بعد تعينه بكونه على الطريق فلا يمتنع من اوجهين بمعنى واحد بما على واحد فان تعلق المأمور في اخذ صدقة التجارة بحس الفعل لم يمتنع عند التعيد قوله ولا يتبدل منه شئ فيما وراء التضييف اى لا يتبدل شئ من اصل الحق من حيث شرطه واحكامه فيما وراء التضييف لانه اذا تبدل شرائطه واحكامه في التضييف يكون تغيره التضييفا قوله لان غير اهل الذمة لو اتى بقوله لانه ليس له ولاية التعريف كفى قوله لانه كونه غير اهل لوقال لان اقراره بسبب من فيه صحيح لان جلالة الشان في هذا الاقرار كذا بامية الولد كان وجهها قوله هكذا امر من الله سبحانه السعادة بغير السنين جميع قوله ان علم اخذ منه لو كان ما اخذوه بعضا مما اخذوا على ان يكون لو وصليته قوله لحفظ اى لحفظ المال كالاصل قوله ثم قيل للحول ان لم يدخل الحق لوقال ثم قيل للحول لم يشر ان لم يدخل حله كان احسن قوله لا يؤخذ منه شئ اى لو كان معه مولا او كمن لا يمكن ان يكون هذا المعنى قد علم طاعة صاحب بيان شرط وجوب الزكوة وهو كونه فارعا عن الدين لانه اذا كان الدين فانما في الحرار وفي العبيد اولى

هذا الكلام منه في غاية الاستيعاد اما اولها عرفت من ان حمل العوض على المعنى العام مما لا بد منه لما تقرر في الماشية المقدمة من انه لو لم يحمل عليه خرج للحيوانات المستقرة والكليات المستقرة للتجارة والامانة فلا ان ايراد الزكوة على ظاهر كلام في شرط وجوب اداء الزكوة من انه لا يكون ثمنه المال والسوم او ثمن التجارة قوله اذنية التجارة لا تقطع من الارض العشرية فان افعال البيع مع زرعها باقى قوله ليعم المستعادي المال المكتسب في اثناء العمل قوله ولا يظهر الاختلاف عند كل الاجزاء لان قيمة المسحاة متى انتقلت من ارضه الى لقائل ان يقول فظهر الاختلاف على هذا التقدير ايضا فانه اذا ملك مائة درهم وعشرة دنانير فحتم درهماين ان يكون قيمة تلك المائة عشرين دنانير فيكون المجموع ثلثين دينارا عنده وعند هاتين فالاولى في القليل ما في الدرهم اذ كان مائة عشرة دنانير قيمتها خمسون درهما ومائة درهم وحيث عليه الزكوة عند كمال النقصان باجر او كذا عنده ايضا لصياط الطهارة قوله العاشر العاشر ما خذ من عشر العامل اذا اخذ العشر فيكون من تسمية الشئ باسم بعض احواله قد اخذ من العشر ايضا قوله انما من اوجه التصوص المأمور متعلق بتعريف بعد تعينه بكونه على الطريق فلا يمتنع من اوجهين بمعنى واحد بما على واحد فان تعلق المأمور في اخذ صدقة التجارة بحس الفعل لم يمتنع عند التعيد قوله ولا يتبدل منه شئ فيما وراء التضييف اى لا يتبدل شئ من اصل الحق من حيث شرطه واحكامه فيما وراء التضييف لانه اذا تبدل شرائطه واحكامه في التضييف يكون تغيره التضييفا قوله لان غير اهل الذمة لو اتى بقوله لانه ليس له ولاية التعريف كفى قوله لانه كونه غير اهل لوقال لان اقراره بسبب من فيه صحيح لان جلالة الشان في هذا الاقرار كذا بامية الولد كان وجهها قوله هكذا امر من الله سبحانه السعادة بغير السنين جميع قوله ان علم اخذ منه لو كان ما اخذوه بعضا مما اخذوا على ان يكون لو وصليته قوله لحفظ اى لحفظ المال كالاصل قوله ثم قيل للحول ان لم يدخل الحق لوقال ثم قيل للحول لم يشر ان لم يدخل حله كان احسن قوله لا يؤخذ منه شئ اى لو كان معه مولا او كمن لا يمكن ان يكون هذا المعنى قد علم طاعة صاحب بيان شرط وجوب الزكوة وهو كونه فارعا عن الدين لانه اذا كان الدين فانما في الحرار وفي العبيد اولى

قوله يعني اذا مر على عشرة البقاة فعشروه ولما كان عشرة البقاة قايما مقام البقاة في اخذ عشر اورد
 من المخرج وان كان العاشر مفر **باب الركاك** الركاك هو المال الكوز في الارض مخلوقا او غير مخلوق
 فيناول المصنوع والكثرة فيكون قول صاحب الهداية باب الركاك والمعادن من قبيل تنزيل المالك
 والروح **قوله** والحاس الحاس يعني الاول ما يقال له بالقاريس من ان الصنف بقرته كذلك ما يقال
 له روى **قوله** في ارض خراج او عشر اى ليست ملكا للواحد وان وجد في داره وفي ارض
 اى المملوك له سواء كان عشيرة او غير اجمية فكانها من حيث كونها ملكا يكون كالمزارع
 حيث كونه عشيرة او غير اجمية يكون كغير المملوك **قوله** الا المألفة اى لا يعتبر صفة الحرية **قوله**
 ما يحاق للجيل اللججاف الاسرع **قوله** والركاب الركاب بكسر الراء بالفارسية اشترا ان بارك
 الواحد راحلة لا واحد له امة لفظها **قوله** فالصواب ان يقطع وجد عاقيل المملوك يمكن ان يقا
 وجد في عبارة الوقاية على صيغة المرحول على ما قاله باعتبار ان يصل اليها عسكر الاسلام
 وتوجد بعضهم ركازا مستقرا في ارض لم يملك على صيغة المملوك مع الغير فيكون المتاع للركاز
 فكفار اذا وجد بعض من عسكر الاسلام في ارض لم يملكها منها احد فهو مملوك خمس هذا
 وفي عبارة الهداية ايضا كلام فان الظاهر ان المتاع ليس على الاطلاق وكذا قاعل
 وجد ومكان الواجد ان يتقن ان لا يكون على اطلاقها افا الاول فالنوع المتاع لو كان
 متاع اهل السلف فالظاهر انه لا خمس فيه وكذا الاجرة ان اذ لو كان الواجد مستأثرا
 والمكان دار الحرب لا خمس فيه ايضا **قوله** الفرس في الغنم وسكون الراء
 المملوك العظيم من مشك ثور سقى بالبقرة والدالية جنح طويل مركب كركب مدق الارز
 في رارة مفرقة كبيرة يسوقها **قوله** ولا يقطع عنهم العشر المضاعف بالاسلام لان
 صار وظيفه عنده فيقبل الى المسلم بما فيه كالمال **قوله** متعلق بقوله ردت اشارة الى الرد اذا لم يكن
 بتصادم الحاس يكون اقاله بعض والا قاله سوي في حق التملك ولا تعود عشره **قوله** عند حصوله
 في الصبغة من بانصار للملح موضع التمر **قوله** لا يزداد على النصف لان النصف
 من الانصاف **قوله** اى التمر انهم فالمراد بقطع التمر من لا يتبدل على التمر والتمر لانما يقطع من التمر
 ولم يصل الى المالك الذي في وطنة فانه داخل في ابن السبيل **قوله** التي تمتع كل اى نصف **قوله** كان

هذا الكلام منه في غاية الاستيعاد اما اولها عرفت من ان حمل العوض على المعنى العام مما لا بد منه لما تقرر في الماشية المقدمة من انه لو لم يحمل عليه خرج للحيوانات المستقرة والكليات المستقرة للتجارة والامانة فلا ان ايراد الزكوة على ظاهر كلام في شرط وجوب اداء الزكوة من انه لا يكون ثمنه المال والسوم او ثمن التجارة قوله اذنية التجارة لا تقطع من الارض العشرية فان افعال البيع مع زرعها باقى قوله ليعم المستعادي المال المكتسب في اثناء العمل قوله ولا يظهر الاختلاف عند كل الاجزاء لان قيمة المسحاة متى انتقلت من ارضه الى لقائل ان يقول فظهر الاختلاف على هذا التقدير ايضا فانه اذا ملك مائة درهم وعشرة دنانير فحتم درهماين ان يكون قيمة تلك المائة عشرين دنانير فيكون المجموع ثلثين دينارا عنده وعند هاتين فالاولى في القليل ما في الدرهم اذ كان مائة عشرة دنانير قيمتها خمسون درهما ومائة درهم وحيث عليه الزكوة عند كمال النقصان باجر او كذا عنده ايضا لصياط الطهارة قوله العاشر العاشر ما خذ من عشر العامل اذا اخذ العشر فيكون من تسمية الشئ باسم بعض احواله قد اخذ من العشر ايضا قوله انما من اوجه التصوص المأمور متعلق بتعريف بعد تعينه بكونه على الطريق فلا يمتنع من اوجهين بمعنى واحد بما على واحد فان تعلق المأمور في اخذ صدقة التجارة بحس الفعل لم يمتنع عند التعيد قوله ولا يتبدل منه شئ فيما وراء التضييف اى لا يتبدل شئ من اصل الحق من حيث شرطه واحكامه فيما وراء التضييف لانه اذا تبدل شرائطه واحكامه في التضييف يكون تغيره التضييفا قوله لان غير اهل الذمة لو اتى بقوله لانه ليس له ولاية التعريف كفى قوله لانه كونه غير اهل لوقال لان اقراره بسبب من فيه صحيح لان جلالة الشان في هذا الاقرار كذا بامية الولد كان وجهها قوله هكذا امر من الله سبحانه السعادة بغير السنين جميع قوله ان علم اخذ منه لو كان ما اخذوه بعضا مما اخذوا على ان يكون لو وصليته قوله لحفظ اى لحفظ المال كالاصل قوله ثم قيل للحول ان لم يدخل الحق لوقال ثم قيل للحول لم يشر ان لم يدخل حله كان احسن قوله لا يؤخذ منه شئ اى لو كان معه مولا او كمن لا يمكن ان يكون هذا المعنى قد علم طاعة صاحب بيان شرط وجوب الزكوة وهو كونه فارعا عن الدين لانه اذا كان الدين فانما في الحرار وفي العبيد اولى

يصدر على الغريم المدينون وكان المقام مقام الاخر والا انه اظهر احق حاله وبيان الاصل
قوله يكون القابض هو المدين **قوله** حتى ياتي هذا التعليل الذي ذكره في الهداية وهو قوله لا بد من تدوين
قوله ذكرت جواب لما في المكان **قوله** والثانية اي شئ اعنى على صفة المحمول **قوله** لانها ان كان
 حقيقة لو قال لانها ان كانا فقرين لا بعدان يسارا لايب والزوج عنيان كان على التصورين
قوله ومثيل على وزن كرم **قوله** ولو امر بالعادة بمقتضى اذ هو في العادة يحتاج الى اخرى
قوله الى قرابة الوارث في معنى الاقراء خرج في الصحاح **قوله** لما فيه الصلة اي من اعطاء الصلابة للاقراء
 ولما في قوله قوت يومه بيان لما قبله كان قال وندب رفع قوت يومه **باب الفطرة** **قوله**
 وقد مر بيان اي بيان الفاء وحقيقته **قوله** وقد سبق اي في شرح قول المتن ولم يوافق **قوله** بل في
 ماله اي حال الطفل الغني **قوله** فانها لا تجت عليه لم لانه يلزم البناء اي نعت الوجوب لان الفطرة في
 حكم الزكاة **قوله** فصار احدهما اي البائع والمشتري **قوله** ان بيع المملوك الغير المشترك بين اثنين يملك
 في حقه النسخ ولكن الصواب ان يفتى في المملوك الغير المشترك حتى لا يحتاج الى التنازل ان كان
 كان المشترك لا يجزئ الفطرة على قدر **قوله** فعلى من يصير له لاجلها من تقدير في فاعلم من وجوب
 الفطرة وعدمه وجوبها على من يصير للملك فان احد الشركين او كلاهما يجب عليه الفطرة كما مر فانهم
 لو فطر جميعا بالبيع الغير المشترك لم يوجب ذلك التنازل **قوله** المشهور ان الفطر لا يكون بين
 اجزاء الجسم شدة انعام وان لم يوجد الفطر في الصحاح وغيره من اصول اللغة بهذا المعنى **قوله**
 يموت ويل عليه يموت من المؤنة وهي احتمال كل الشدة والكسوة وتخل مشقة الرتبة ويل من الولاية **قوله**
 من نعمة الاموال لو قال من تشوش نعمة الالهي والعيال السلام الحلال من الاحتياج الى التقدير
 برئ من الجنة المقرين من جهة التطويل والتعسير والله اعلم **كتاب الصوم** **قوله** ليس من جنس
 واجب اي واجب من فلا يرد العبادة فانها وان كانت فرضا على ما قالوا الا انها ليست فرض
 عين **قوله** وقوله العام لمخصوص اي في الآية المذكورة في مرتبة الوجوب على ما هو
 مقتضى الخصوص وبطلان اعتقاد الاحتياج على لزوم في الجملة ثابت ولكن طريق ثبوت غير معلوم
 بل هو طريق التواتر وبطريق الشهرة ولئن سلم انه بطريق التواتر ولكن كيفية هذا الاعتقاد ايضا
 غير معلوم بل هو على فرضية او على جوبه ولا لم يثبت تواتر اعتقاد الاحتياج على فرضية بل الوجوب

قوله

هذا هو الوجه في صحة ما ذهب اليه من ان الفطر لا يكون بين اجزاء الجسم
 بل هو طريق التواتر وبطريق الشهرة ولئن سلم انه بطريق التواتر ولكن كيفية هذا الاعتقاد ايضا
 غير معلوم بل هو على فرضية او على جوبه ولا لم يثبت تواتر اعتقاد الاحتياج على فرضية بل الوجوب

في حكمه

في قوله

على ثبوت ويرد على صدر الشريعة ايضا ان مقتضى الخصوص اذا كان الوجوب فقط يكون ثبات
 الفرضية بالاجماع زيادة على النص والزيادة نسخ ولا يجوز نسخ الكتاب بالاجماع على ما مر في الا
 فتدبر واجب عن هذا الاعتراف بان الامر بغير الزمة عما وجب عليه من السبب فان كان السبب
 من الشارع كشره الشهر في رمضان يكون الثابت به فرضا وان كانه العبد يكون واجبا كما في
 المنذور فقا بين ايجاب الرب وعبد ولا يخفى ان هذا لا يكون جوابا عما اوردته العنصر فان
 خلاصة اجتهادنا اثبتت بالكتا فرضية فليزم ان يكون المنذور فرضا فالجواب المطابقة للاصل
 للشهور ان يقال مثبت بالكتاب انما يكون فرضا اذا ثبت بريل قطعي ومنها ليس كذلك فانه
 تخصيص العام خرج عن افاة القطع لان فرقهم بين الفرض والواجب بذلك مع ان ما ذكره يقتضيه
 بفرضية الجواب اذا كان النية ما كان السبب وهو هجوم الكفار من قبل العبد فان ينبغي ان يكون
 واجبا مع انه فرض عين **قوله** فان الاجماع المنقول اي على تقدير ثبوت الاجماع على الفرضية **قوله**
 وبهذا المعنى صفة الفرضية والمراد به الفرض الاعتقادي الذي يكفر به جاحده **قوله** كما في الحديث
 اي كان الحال في الحديث كذلك ان كان متواترا في الطمع والافلاح الصوم اشارة الى قوله عطفها
 متعلق بقوله صوم رمضان على وجه التحديد وفي بعض النسخ هو الثاني وقع من كلام المتن
 في الاحتياج الى التناول حيث لا يتعين في وقت هذا مع في ان المراد بالتعين غير التعيين الذي
 مر **قوله** هو نوعان معين الصوم رمضان او اداء وقضاء فان التعيين في الباقي التعيين
 يجب توجه الخطاب وصوم رمضان فرض عين على كل من دخل تحت الخطاب سواء ادا او قضاه
 واما الكثرة ففرضية ليست بمعنى على كل مخاطب بل على من يشر بها فلا تدافع بين الخطابين
 على ما نوه **قوله** يقع ذلك الواجب ولا يكون تعيين التاخر ما عا لان تعيينه ليس كتحسين
 الشارع حتى يقع ما عينا **قوله** لا تقدموا الشهر بصوم يوم ولا يومين للحديث لقائل ان يقول
 المتبادر من هذا الحديث من التقديم عند تعيين اول الشهر وكلامنا ليس فيه بل في يوم الشك فمن اداه
 يوم الشك وقال نويت ان اصوم آخره وجب على صومه وما ادته بعد على اسلوب آخر ظهر لو ركت
 وقت لا يكون في صوم يوم الشك لا على وجه التطوع اسكال الا ان ثبت ما رواه صاحب الهداية
 من قوله عليه السلام لا يصام اليوم الذي يشك فيه الا تطوعا **قوله** وصوموا الزهوية وافطروا

صوم

لقد ثبت ذكر قوله وافطر والرؤية كونه افر الحديث لان له مدخل في اثبات المدعى على ما لا يخفى
قوله لقوله عليه السلام صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون لا يقال بهذا معارض
 باختلاف الحديث الاول وهو قوله وافطر والرؤية لاننا نقول ان يكون هذا من وجوبه كذا
 الاصطباط في جانب الامسك **قوله** لان القاضي رد شهادته بدليل شرعي فيكون قضاء القاضي
 كالمخبر عن صاحب الشئ وللبر بورت الشهادة فكذلك هذا وانت خبير بان هذا انما يكون دليلا على
 اكل عند رؤية هلال رمضان لا يفتن اكل عند رؤية هلال الفطر فان الشهادة فيه ناشئة من
 رؤية الهلال لما من رد القاضي شهادته مع ان قوله وان افطر في الوقتين قضى فقط بل انما
 لان المأمور به كونه دليلا للصورتين معا وكما شهدا من كلام صاحب الهداية لانه ذكر المسئلة
 الاولى واوردها هذا الدليل ولم يفرق المسئلة الثانية والشايع جمع بين المسئلتين واوردها
 الدليل بعينه ولم يتأمل في انه هل يكون دليلا للمسئلة الثانية او لم يكن **قوله** ولو لكل راي هلال
 رمضان كذا صورة الكتابة في عامة النسخ والصواب راي هلال رمضان لثلاثين
 صورة الهرة المكسورة ولا يلزم القائل بالمصدر **قوله** ويجزى صوم ثلثين يقول عدلين
 حل الفطر الباء متعلق بالصوم ويجزى فلفظه حل قدم عليه اشار المعنى التخصيص
 اي حل الفطر انما يكون اذا وقع صوم ثلثين بقوله العدلين لا يقول عدل واحد **قوله**
 لان الفطر لا يثبت بقول واحد وان وقع صوم ثلثين بقوله خلافا لما قد قيل بقوله ثبت
 الفطر بقول بناء على ثبوت الرخصة كالحق الارث بناء على النيب الثابت بشهادة
 القابلة **قوله** لا يجب لفاقد وقتها كان الظاهر ان يقول بحكمة على كانه قصد الاشعار استغناء
 نوع الوجوب فخصه عنه فاقد وقتها **باب موجب الاقوى** وموجب بكسر الهم في الاقوى
 ففيه في الكا **قوله** من الغيبة بكسر العين قالوا هي ان يكلم خلف انسان مستورا
 بوجه كونه منوم من هذا التفسير ان لا يكون التكلم خلف غير المستور غيبة **قوله** نقل الزيلعي
 من غير انه الاكل كان المناسب ان يذكره بعد قوله فيما لا يخفى في المتن وافطر في اذنه اي
 دمه لان كذا لا يصدق الاصاله وما ذكره بها بالسمع **قوله** ان اكل او شرع او جامع ناسيا قبل ان
 الاكراه والخطا بالنسيان ولنا ان عند النسيان غالب الوجود فانه في قبل منه الحق فلاح

مستوفى

فصل في النسيان

معتبر

التعدية الى الخطا وهو ما لا يغلب وجوده الى المكروه من جهة غير صاحب الحق لا يري
 ان المقيد اصل في قاعدة اللبث يقضي ما صلي عند رفع الفذر والمرجع لا يتقضي ما صلي قاعدا عند
 البركة في الهداية والحق في وجه جهة الناس كلام ان النوم والجنون من قبل الحق فينبغي
 ان لا يعتبر الفطر في وقتها وان كان الفطر في قبل العبد كما ان الفطر لم يعتبر في حق الناس
 وان كان الفطر في قبل العبد غاية الامر ان الفطر في الناس من جهة الناس ومن جهة جهة
 غير ما علم ذلك الغير بانها ما بان فلام ان هذا القدر من الفرق يوجب الافتراق في
 الحكم انتهى وفيه ان ما يكون من قبل العبد له تأثير كما ترى في باب التيمساق فان عدم
 القدرة على الماء ان كان من قبل العبد يعيد المصلي باليتم الصلوة وفي امثلة القيد انما
 وكفى عدم فطر الاحتلام في هذا المعنى فان لم يكن النوم في حكم النسيان يوجب القضاء
 فيه **قوله** او كل ناسيا وطقن انه افطره فاكمل عدا انما قال وطقن انه افطره لانه اذا علم
 الصوم لا يفطر بالكل ناسيا ثم اكل عدا يجب الكفارة عند ما وعده بخلافه لا يجب كذا
قوله او فطره بشدة الماء من التخيذ واما بطن فلم يوجد في هذا المعنى لانه الملائي والواجب
قوله يعني اذ ان رمضان **قوله** في يتكلم رمضان فكذلك فرق السرة **قوله** فكيف كان
 صائمه وهو بخونه فيه انه ان اراد يكون صائمه كونه صائمه صوما فضا في الجنون فهو
 غير منصور فيها سواء توت الصوم من الليل او لم تنو وان اراد كونه صائمه قبل هذه الحاله
 ثم عرض عليها الجنون ففقه النية من الليل غير لازم بل يجوز ان صائمه بالنية قبل الفحوة
 الكبرى ثم يمرض عليها الجنون في او اخر النهار **قوله** حسب ما بلغ وكافر السلم منصوب بدل
 الاخيرين بدل البعض من الكل **قوله** في احد السبلين في وجوب الكفارة بالجماع في الموضع
 المكروه عن ابن حنيفة روايتان في رواية الحسن الكفارة على اعتبار ايامه عنده فانه لم يجعل
 هذا الفعل جنائيا كاملا في ايجاب العقوبة التي تنذر في بالشهاد وهذه عقوبة تنذر في
 بالشهاد كالحذر في رواية ابن يوسف عليها الكفارة وهو الاصح لانه جنائيا متكاملا لقضاء
 الشهوة بل هو اشد جنائيا لان شلته ليس شرعا وعادخل في مثل حرمه الشهوة **قوله**
 وهاهنا بيان من الغيبة **قوله** والخلاف في انه لا يفطر صوم لما جم فيه ان افعال الاطفال

فيه
 اي ارا داهي

في الحاج اقرب لاحتمال وصول شئ من الحج آفة **قوله** او اعاد افطر بالاجماع يمكن في نسخ
 رايها حاله ليس مناسب للفحوى فان المناسب وان عار بالاول **قوله** لو جوا الادغال
 فيه اشارة الى اصل محرم وهو وجود الصنع كما ان بعد الخروج اشارة الى الاصل الى يوسف
قوله استقاء قبل اي عمدا وانت خير ان كان البين للطلب لا يحتاج الى هذه الزيادة واما
 ما في الحديث من قول علي السلام من استسعى لم يكون نصرا بما علم فمما اكبر او اهدى **قوله**
 او اقل منه طه فمما كان في اكثر النسخ ايضا وفي بعضها بالواو فواصب على ان يكون المعنى
 وان استقاء اقل لا يفطر في الصحيح **قوله** لا اطلاق ما رويان وهو قوله عليه الصلوة والسلام
 من استقاء عمدا فليقض **قوله** او اعاد فيه رايها في كل او في هذا العام ايضا كلام فان الا
 ان قال وان اعاد على ما **قوله** وفي لوى يفطر لكثرة الصنع من افر مشهور لانه مناسب اصل
 محمد على ما روت **قوله** بناء على الاختلاف في استقاء الطهارة قال في الدرر كان التماس ان
 لا يبعد التمس الصوم لانه يحس خارج من البدن كما اذا خرج من البدن قبح او دم وانما افسد
 بالخبر فيعمل على الاكل وهو ما يقتض الوضوء وهو ملاء الغم والمخرج ان البس صلى الله عليه وسلم
 على البطان بالفعل وهو الاستقاء لا بما يقتض الوضوء وبما يعلم ان قول الشايع بناء على
 الاختلاف في الاستقاء الطهارة قبله لقول الى يوسف فقط فلا بد من ما قيل ان لا يبعد استقاء
 الطهارة وعدمه في التمس في باب الصوم بل على اطلاق الحديث وقوله من قاء فلا قضاء عليه في
 استقاء عمدا فعليه القضاء ولهذا الحكم ياف في الصوم عارونه ملاء الغم في ان تفرق بين
 وغيره وانتهى **قوله** ولو كان السواك شيئا اي بعد الظلم **قوله** لانه يشرى خلف الغم الخوف
 بهم لئلا يجرى الغم من الصوم **قوله** خافت اي كل واحدة منها على نفسها او لئلا
 سواء كان الولد شيئا او رضاعا **قوله** والغدة نصف مباع منه ونصف الصلح على ما ذكر
 في الفطرة خمسمائة وعشرون درهما **قوله** بقدر ما قدر عليه اي يزوال العذر **قوله** وان صام
 او عمل عند المعطوف على قوله من عذوليه لا على قوله وان تبع لان الكاوان كان اقرب
 لفظا لان الاول انبى **قوله** حتى كان لئلا يتطوع اي قبل ان يتقضى **قوله** يلزم
 فعل شرع في اي يجب هذا اشارة الى انه لا يجب مجرد النية **قوله** وهذا الحكم يشمل الصيام

قوله لو جوا الادغال فيه اشارة الى اصل محرم وهو وجود الصنع كما ان بعد الخروج اشارة الى الاصل الى يوسف

من يعقوب

والصيف اي الصباذ كما انها عذر للصيف كذلك عذر للمصنف ثم اذا كان بنا يدى
 الصيف او المصنف وان كان لا ينادى بل من غير حضوره لا يفطر وانما جاز الا
 اذا وثق من نفسه القضاء وان لم يثق لا يفطر **قوله** ولهذا قال في هذا التعليق كما قلنا
 اذا لم يكن اعم يصح ايضا **قوله** لان السفر لا ينافي وجوب الصوم للمقاتل ان يقول
 لو قدم هذا على قوله واذا كان ذلك وهو ان عليه لقوله صح بان يقال لان السفر لا ينافي اهلية
 وجوب الصوم ولا صحة الشروع وعمل قوله وان كان ذلك في رمضان لعله اعترض بان يقال لا ينافي
 الرخص في وقت النية كما في الهداية كان انسيب واما جعله للاول لوجوه فلا يخلو عن ركاه
 ايضا **قوله** حتى لو كان من شك في اكله في شعبان يمكن في عامة النسخ وكذا في غير ذلك من النسخ
 اللازم ان يكون بل شعبان رمضان كما قال حميد الدين في حاشية الهداية وكذلك اذا كان التمس
 منه كما يقال في رمضان كروا ما اذا جعل في شعبان ظرفا للاعياد على معنى تصيف في شعبان
 باعتبار كمال رمضان فلا تخفى ما فيه **قوله** وجوب السبب وهو شهر رجب **قوله** واهلية نفس الوجوه
 متبدا خبره بالزمة **قوله** احترار عن العصية المجاورة اي المقاربة للعبادة وهو اراء النذر **قوله**
 على وجوه ستة اما ان لا يكون شيئا قبل مهنا اتم ثمة آخر عطية الاول ان ينوى في مهنا
 والى عدم نية النذر مع نية اليقين والثالث عدم نية اليقين مع نية النذر ان لا ينجى ان هذا
 للحرم بالنسبة الى الصور الواقعة في الاستعمال فليقتض اللفظ والذبول عن معية يقع كثيرا
 اما لفظ ونفى معية سماعا وجعل الكلام لفوا محضا فهو غير واقع في مجاورة العقلاء وكذلك ان
 احد المعيين بالقصد ينافي الذبول عن قرينة فتدبر **قوله** وهذا اشكال مشهور لعل الاشكال
 لزم الجميع بين الحقيقة والمجاز فان النذر حقيقة لا يحتاج ثبوتها الى القرينة لكن تقديم قوله لانه
 نذر بصيغة تميمين بموجبه لا يناسب لان احد الاجوبة المذكورة في دفع هذا الاشكال
قوله والصوم شرط من الشافعي ان الصوم ليس شرط لانه عبارة وهو في نفسه
 اصل فلا يكون شرط لغيره لنا قوله عليه الصلوة والسلام لا اعتكاف الا بصوم والقيام
 في مقابلة النص المنقول غير قبول قبله كلامه فانه يمكن ان يكون قوله لا اعتكاف
 الا بالصوم من قبيل قوله عليه الصلوة والسلام لا ياتى الخاشع واللبواب ان يدور هذه

يعقوب

والصيف

سَيُتَوَبُّ بِهَا

الصفة الشرعية ما لم يعلم على خلافه ما عارضه كقوله كما فارقوا ما يتبرع به القرآن في عدم شرطية
الفاحة فتدبر **قوله** فهو ابعد من الكراهة انما قال ابعد لان وجود تحلل الكحل في يوم العيد في
التسمية في الجملة **قوله** ويتقضى اي ذلك اليوم فقط **قوله** حتى لا يتبع كل معنى الخالصة في حين اول
من الخالصة في المجموع **قوله** ففعل فعله لم يحرم الصوم منه عدم الجواز قبل وجود المعلق به اما اذا وجد
ان يجوز التبرع على وقت التذرع انما قال ان جاء فلان فعلى صوم يوم عقيب الغد فصار
في القدر مجيبه في ذلك اليوم فالظاهر من الجواز والله اعلم **باب الاصل** لغة للميث يمكنه
في علمه النسخ والتناسب ان يقال مولفة او الاعكاف لغة على ما هو المشهور في امثالها والميث
فتح اللام وسكون الباء بالفارسي ذكره كرون **قوله** في مسجد جمعة اعم منه ان يصلى فيه الصلوة
للمس او بعضها من الجنيبة انه لا يصح الا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس للعبادة عن
انتظار الصلوات فيحتمل ان يكون يؤدى فيه قبل في الجامع يجوز عزه وان لم يصلى فيه الا في
قوله واختارهما بالرفع معطوف على ظاهر الرواية **قوله** وخص باكل وشرب ونوم لا يحمل
ان يكون البناء في منزله الا افعال داخل على التصور بل في اي المكف يكمل في المسجد دون غيره لعدم
الضرورة الى الخروج ويحتمل ان يكون داخل على التصور اي البيع والشراء في المسجد مخصوص بالمسكن
لا يجوز فيه الصلاة فعلى الاول يكون فيه غير المسجد وعلى الثاني المكف ولكن المفهوم من عبارة
العبادة ان يكون البناء في الاولين داخل على التصور عليه وفي الاخيرين على التصور حتى فصل
للمسكين مما كان فان ثبت ذرعيه اليه ان المراد بالبيع والشراء ما لا بد منه من الطعام وكونه
واما اذا اتخذ ذلك تجارة فغيره وقال الزيلعي الصحيح هذا قيل في قول صاحب الهداية لانه قد يجرى
الى ذلك بان لا يجد من يقوم بجواز لا على هذا وانت تعلم ان البيع للتجارة ايضا من الطوع لمن
لا ينظم مكانه **قوله** والصحت نفع المصاد وسكون الميم من باب نفع **قوله** يتقضى به يومه ان لا
يتم غير المكف الا يجزى في اتمام كلام هذا المحقق من هذه الابدان فانما اذا قيل اكرم الذي هو عالم يكون
الامر اكرم من نصف العلم ولا يلزم من حصر الاكرام على العالم لا يقال هو كقولك اقم عبيدي الذين
سافروا معي فان الاعناق قد تكون بحسب العرف فتصودا على تلك العبيد لا تأتول موثقة
اعتبار النهوم في الروايات وذلك لا يعتبر في النصوص على عرف في موضع **قوله** اي في غيره

تطاهر

قوله

لغة

الفرج سواء كان من قبل او دبر **قوله** حتى يفيد الصوم لا يقال فيكون افراده الاعكاف بوا
استثناء شرط الاعكاف وهو الصوم لا تأتول من الافاذ تحقيق في الليل ايضا فيعلم منه ان الاول
بالذات على ما مر اليه الاشارة **قوله** وان لم ينزل لا يفيد كما لا يفيد الصوم للظاهر ان هذا الكلام
يتناول خارج المسجد ايضا كما اشار اليه بقوله في المسجد او خارجا فيعلم منه كون البيت خارج المسجد
غير منفرد للاعكاف لغير الحاجة الانسانية **قوله** وان حرم الكحل فان قيل ما السر في ان الحرمة تنفذ
ما في دواعي في الاعكاف ولا يفيد في الصوم فلما الوطى في باب الاعكاف فخطور المني
وخطور الشئ يكون بعد تمام الشئ وحقيقة الاعكاف البيت مخصوص بخلاف الصوم فان الوطى
يتاني ركنه فيكون حرمة ثابتة بالضرورة وما يكون ثبوته بالضرورة يتقدر بقدرها **قوله** لزم
بليها بالليال اذا ذكر اليوم بفعل ممتد بزيادة فياض النهار فقط لا تأتول الاستفاضة التي هي هنا
من صيغة الجمع في الايام لانه لفظ اليوم فقط **قوله** وهو في صورتين اي صورتي النسيئة و
الجمع **قوله** نية الشهر يعني جمع النيات كسحاب وتجب حتى لو تركها اي صوم رمضان الذي
ندزمه الاعكاف **قوله** لبقاء الاتصال بصوم الشهر كونه قضاء له بعينه **قوله** لقوله عليه الصلوة
والسلام على المود كما ان قوله الى الكمال متعلق به **كتاب في** **قوله** اخره لانه راجع الى العبادات
للجامع بين العبادة المالية والميدنية قوله للجامع بالرفع متعلق بوجوبه اشارة الى وجه التاميم
على وعلى او الشغل كونه متعلقا بالنظر الى قوله عليه كمال الصلوة والسلام على من اسلم على خمس
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسوله واقام الصلوة وابتدأ الزكوة وصوم شهر رمضان
وحج البيت الا انه غير متعلق بالجمع وان كان خاصا في نفسه فنظر الى ما ذكر في هذا الكتاب واما العقل
فلان العبادات الثلاث الشهادة الصلوة والزكوة والصوم وكل من ابرئيه هو او ماليه صرف
بجلاف الجمع فانه مركب من ابرئيه المركب متاخرة عن البسيط **قوله** بزيارة مكان مخصوص
في زمان مخصوص الى اوقات زيارة مخصوصة معروفة كقوله لان خصوصية الفعل تنفي خصوصية
الزمان وخصوصية المكان الا انه يخرج بها العتقا ما يشانهما **قوله** ولا تعد له والى السبيل
اغاد السبيل بخلاف الزكوة فانه مما يجبره اخرى وان كان المال السابق بعينه لان باعنا
حولان لكونه وجود الغاء حقيقة او تشبها بحصول مغايرة السبب **قوله** بالنور عند ان يكون

فان كان كمال الصلوة والسلام على من اسلم على خمس
والصوم شهر رمضان وحج البيت الا انه غير متعلق بالجمع
والعبادة المالية والميدنية قوله للجامع بالرفع متعلق بوجوبه اشارة الى وجه التاميم

اي انما هو جوب في النذر والوجوب
في النذر والوجوب في النذر والوجوب في النذر

التورع

قال في غاية البيان المأمور لو ادعى في اقل الوقت الممكن يكون مؤديا للواجب فلو لم يؤد
 على كمين واجب وانعزل عن علب باعنا انما يتم اذا كان المراد بالترخي الوجوب في الوقت
 ان لا الاول وليس كذلك كما ان معنى الفور ليس الوجوب في اول الاوقات عسا
 حتى يكون التاخير في قضاء انتهى وفيه ان المراد بالوجوب محتمل ان يكون وجوب الفور
 معنى مراد في اول الوقت اسقط وجوب الفور عن ذمته ومن لم يؤده لم يقطع **قوله**
 لا يأنم احلا في اول مدة حجة وفي كونه **قوله** كما ان آخر الصلوة عن اليرق الاول
 قبل التي فانه لو آخر الصلوة الى آخر الوقت فاقبل خروج الوقت لا يأنم بل جهة للعبا
 مربوط بالنفي السابق من قوله لا يقول **قوله** صحح بغيره انني بقوله صحح كل ولكن انصرف
 به لاختلاف الامامين فانها يقولان لا يأنم اذا وجد منه كفى مؤنة يجب عليه **قوله**
 زاد وراحلة من الحاج من الزاد والراحلة لا يجب عليه كذا في الملازمة **قوله** كما سكت في كان
 حق الترتيب ان يقال كالشباب والسكنى واثاث البيت والحائض **قوله** لا يثبت دفونه اي
 دون امن الطريق فعلى من يكون امن الطريق شرط الوجوب المحقق وهو شرط لا دالة لا
 عليه صلوات الرحمن فستر المستطاع بالزاد والراحلة لا غير وقائدة للخلاف تظهر في وجوب
 الايضاء فعلى القول الاول لا يجب **قوله** ومحرم اذ خرج اختلافنا في ان الرجوع او المحرم
 شرط الوجوب ام شرط الاداء على حسب الاختلاف وامن الطريق وقائدة للخلاف تظهر
 في وجوب الوصية على ما تروى في وجوب نكاح المحرم وراحلة اذا ابى الحج معها الا بالزاد منها
 والراحلة وفي وجوب التزوج عليها بالحج معان لم تجد محرمات من قال انها شرط الوجوب
 قال لا واجب عليها شي منها لان شرط الوجوب لا يجب تحصيله ومنه قال انه شرط الاداء
 قال وجب عليها جميع ذلك وتجدي الصبي البالغ احرامه فان قيل قلنا الصبي قبل البلوغ مع
 ان وضوءه قلنا قبل البلوغ صحح في ادائه ما وجب وقلنا الاحرام وان كان كان شرط
 الا انه يشبه الركن من حيث اتصال الاداء به فاخذنا بالاحتياط هكذا قبل وفيما فان
 الاتصال موجود في الوضوء ايضا فتدبر الان يقال المراد بالاتصال ليس المعارضة في الوجوه
 فقط بل جواز تحلل الافعال المتنافية المتصودة عنه **قوله** موافق الاحرام جميع مبدات و

في

الاحرام شرط فلم
لا يجوز احرام

يا شامة
يقوب

وهو في الاحمل الوقت المحدود والمفروب للفعل ثم استبرأ المكان **قوله** ذو الحليفة بضم الحاء
 المهملة **قوله** وذات عرق بكسر العين وسكون الراء المهملة **قوله** وجحة بضم الجيم و
 سكون اللام المهملة والذات **قوله** ولعلم على وزن سفر جمل ان الحد والنفقة لك عن ابن
 سماعة قلت لمحمد صاحب اليك قال اكسر للابتداء والنفقة للبناء والابتداء اولي من البناء ووجه
 كونه للبناء لانه اذا كانت مفتوحة يكون التقدير لان الحد والنفقة لك ووجه اولوية الابتداء
 لانه شيعر عدم الشر كونه لتحقيق العبودية على الاطلاق **قوله** وعند هاتين الهوام اي في
 يتصل الهوام **قوله** وشده حيان بكسر الحاء وسكون اليم **قوله** على حقوه للفقير والى يكون القاف
 بالنار اي انار وانما كذا بدار يوجد **قوله** وراه للظيم وهو قطع جذارتك للظيم **قوله** وهو الملتزم
 بفتح الزاء **قوله** ان يترأى يرك يقال يترأى بفتح الهمزة **قوله** تحت النخلة اظها للبلادة في المشي
قوله قالوا اضغثتم حمي شرب الاضغاث بالضاد المعجمة الاضغاث شرب من شرب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم **قوله** وبعد اي بقي لكم بعد من الرسول عليه السلام **قوله** على هدية بكسر الهمزة
 وسكون الياء اي على سبيله **قوله** بعد كل سبع اي بعد كل سبع شواط **قوله** عند المقام
 اي مقام ابراهيم عليه السلام **قوله** لانهم يحرون الابل من الاراء ويوبا القارسي ليراب كذا
قوله الابل عن عزة بضم العين وفتح الراء المهملة وبالنون ولو يابا عنفات كذا في
 بعض حواشي شرح الوقاية **قوله** هذا التبرع احسن من تبرع الوقاية وعبارة الوقاية هكذا
 وشرط الامام والاحرام فيها فلا يجوز العمم للمتمرد في احدها ولا لمن من الظاهر بحجة ثم احرم
 الا في وقت انتهى ولا يخفى ان المقصود بيان عدم صحة العمم فقط وهذا لا يتعين ما اختاره
 الشارح من انه لا يجوز ان يحج بين الظلم والعمم فانه يحتمل في بادى الرأي ان لا يصح العمم فقط
 وان لا يصح مع الانعدام للحج في التبرع بالمقصود واختاره صاحب الوقاية اولى **قوله** واما
 بحمد الجهد باليم والفتح الطائفة والسعي **قوله** الا وادى بحسب اليم وفتح اللام المهملة وبكسر الهمزة
 وتشديد ياء موضع مودع عزرا المزدلفة **قوله** عند جبل فرج بضم الفاء وفتح الزاي المعجمة
 ولحاء المهملة غير منفرد للعدل والعلمية مرفوعة الشئ اذا ارتفع **قوله** مناجم المغرب والشمس
 في وقت الشاء بخلاف كمين فان طلع فيه في الوقت المتقدم فذلك احتج من اهل افا

متين

تنبه القوم على اداء الصلوة التي لم يدخل وقتها بعد وهي العصر **قوله** بغسل النعلين
والعينين واليدين الممثلة في الليل تعالى بغسل بالصلوة اذا اتى بها في الغسل **قوله** وهو
ان يضع طرف اللابا على الخد ويقل هو ان ياخذ من السبايق **قوله** وكبر بكل اي بكل رمي ثم
التصغير ان ياخذ من شعر راسه مقدار غلة كذا في بعض شروح الكثرة **قوله** يعلم فيها الغفر بفتح النون
وسكون الفاء والراء الملهة **قوله** لما رمل بالنضين والراء الملهة **قوله** الا فنه اي بالرمل والسعي
قوله ورمل لما رملت ثلاث بل رمل بالنضين **قوله** عدد المصاة في اللابا م كل سبعين سبعة
اليوم الاول واحد وعشرون لليوم الثاني والثالث والرابع كذا في قوله في النهاية **قوله** على سجد
التي تفتح لها الجحش وسكون الهاء اما ان تدبر من غلط الجبل وانع من شيل الماء ومنه مكي مسجد الجحش كذا في
الصحاح **قوله** ان المخرج من منى اي الى مكة في اليوم الثالث في يوم النحر من نزل الحاج فزا اذا خرجوا من
منى يقال يوم النحر الاول وهو يوم الثالث من ايام النحر على ما ذكره ويوم النحر الثاني وهو اخر ايام
وهو اليوم الرابع للنحر الاول ايضا كذا في النهاية **قوله** وكبره ايضا تقديم ثقل هو بالنضين وقدير
بكسر الفاء وفتح القاف مصدر لمن ثقل مثل ضمير من الاول هو الانسب **قوله** نترك بالحصب
بفتح الصاد للماء وتشديد هاء الله ثم الحطاف للمصدر فتح الصاد والذال المهملتين في الاصل
اسم من قولك حب رعن الماء وعن البلاء **قوله** بالانزال **قوله** حتى لو اوجرم بهما في دهريرة
اهل فيه ان الاهل من الميتات موجود في فمنا ايضا فلا يفر كوز شرطا نعم لوجاز الاحرام من
داخل الميتات لكل فكه اتفاقا **قوله** كما مر في المفرد وهو كبر الراد من يقال القارن والتبع
قوله فيه بحث لان تفسير اللفظ لا يمكن دفعه بان مراد صاحب العناية ان تفسير اللفظ لا يجوز
المتقدمون لان المراد بالتفسير التفسير عاده في الجملة وهذا القدر يحصل امتياز التمتع في القرآن
والاذا فلا يجزئ كشرط فيه حتى يحصل الجمع والتمتع على الكمال **قوله** ولم يبق الاضحية
من البياتة **قوله** من قوده القود طلب يقال قار قوده قود اسن باب قال **قوله** المشك بفتح الميم
والهاء المشك قطع عضو **قوله** انما كره ايتاره اي كره ابو حنيفة له كره اختيار الاشعار على الخيل
قوله حل من حرامه اي من اهل الحرم ومن اهل الحرم **قوله** كما انه لم يترق باداء النكسين التيم
والدم تشكر والملاسة في جيل استعارة لصلوة الليل اجازة اهل الاسلام بلا اخرج الصلوة

يوم

الليل

الليل **قوله** بالكتاب **قوله** قوله بنزيت او حل هو فتح الماء اللهم ما يقال بالقارس روعن كنف
قوله ولوله جينا جندة قوله جندة جواب لقوله ولوله جينا وجواب الافعال المقدمة المسماة
منه قوله ان طيب عضو الى قوله او خرج حاجا كذا في قوله وجب دم **قوله** ولا يخفى ما في ذلك
اللفظ عليه السكاف يمكن الاحتراز بان مثل هذه المسلمات اكثر من ان يحصى بناء على ظهور
المراد فان التخييل لا يتصوره معنى صحيح لا يخل بهذا المراد **قوله** الثاني ان العصفوف عليه
الظايرة معطوف على قوله فعليه دم تقديره لا يتصوره على كل حال على تقدير الكلام ان حلق في حل
على او مرة فعليه دم على معترضة من حل **قوله** الثالث ان ظاهره قوله او قبل الخ يدفع هذا التوهم
سوق الكلام وتعطف الافعال الآتية وهي قوله او اخر الخ على او قدم نكاحا على اخر فعلية **قوله**
او صام ثلثة ايام يمكنه في عامة النسخ على صيغة الفعل ولكن لو كان او صام ثلثة ايام على صيغة
المصدر كتبت عطفا على اخويه من قوله دم او تصديق **قوله** اي ليس ان يمارقها الخ يعني ليس
على الزوج ان يمارق زوجته خلافا لما لك فاذ يقول يمارقها اذا فرجها بينهما وعند فرج
اذا افرجها وعند الشاقي اذا افرج المكان الذي واقعا لانهما يتنكران ذلك فيتعان في
المواقعة فان لنا ان المانع هو النكاح بينهما فاقام فلما معنى للافراق قبل الاحرام لا
لاباحة الوقاع والابعد لانهما يتنكران ما لهما من المشقة الشديدة بسبب لذة
يسيرة فيزدادان ندم ما وجزان فلما معنى للافراق **قوله** طعام المسكين بفتح طاء
بسته وخبر المقصود توطئة لبيان ما فصل **قوله** ولا يرضى ان يصير صيدا في بعض حيوان
الهدي تعالى وعلى عرض الوجود اي على مكانه من عرض له ذلك اذا امكنه **قوله** بان صا
مزرعة هي فتح الميم وكسر الذال العجمي يكون البيض فاسدا **قوله** وحكي الجلب الفحين بحى بمعنى
اللبين وبمعنى المصدر ايضا من جلب الناقة يحلبها حلبا منه الباب الاول **قوله** اي لا يصح
ذبح الحلال صيد الحرم يمكنه في عامة النسخ لكنه يحل التصحيف اذا التماس بل الواجب ان
يقول اي لا يصح ذبح الحلال على النحر عشرة اذ صيغة الفعل لا يخرج من الاشكال على الا
قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحتل خلا والمحدث الخلاء بفتح الخاء الجحش وقصر اللان
الربط من الحشيش والاختلاء قطع للخلاء **قوله** لا يعصد شوكا من عضد الشجر من باب ضرب

في خجل

يخفى

تركه اي ترك التصديق قال في الهداية وسحب ان لا يقض الصدقة من الثلث وهكذا في سائر
المتون غير الوقاية فان العبارة فيها ونوب التصديق بثلثها وتركه لذي عيال او سبعة عليهم اشياء
ويمكن التوفيق بينهما بان احتجاب التصديق بالثلث وعدم التقض منه بالنسبة الى من يجب عليه
التفدية واحتجاب ترك التصديق بالنسبة الى من لا يجب عليه التفدية فانه ياراقه الدم بوجوده في
القرية وترك التصديق لا يلزم تقضان شي من نعمة العيال كما قيل في الطلح الاصح ان يرضى من ماله
ويأكل منها ما اسكنه ويبيع بما يفي ما يستغني به عنه ولا يتصدق منه شي بحراب كسرى والراو
للهم لا يقال بالفارسي انبان **قوله** لامتكم كما كالا طمة تمثل للنبي اي ما يتغني به منكم كما سواه
كان دراهم او شيئا اخر كما قيل في **قوله** اذا غلظا كسر اللام **قوله** ولا يقضه لانه وكيل في داخل ذلك قوله لانه
قيد للوكيل فيه شايبة الكسرة على ما نحن **قوله** ولا يحصل ازالة اليد المحقة وانما يحصل ذلك بالزح فيه
منع ظاهرا فان عجز الحار المودع بوجوب القصب على ما قالوا والقصب لا يتحقق بدون ركن وهو ازالة اليد
المحقة فاذا وجد في صورة الاكثار قبل التبرع فيه ازالة اليد في ما نحن فيه اولى فالصواب في دفع
ما اوردته صدر الشريعة ان يقال ان الاجماع وشدة الجدل ايضا من الزح فان مقدمات الشيء قد يكون
منه الشيء كما قالوا ان دعوى الوطى حرام على المختلف لكونها في معنى الوطى والرد لا على فعل الصيد
توجب للثابت على الحرم لكونها في معنى التل على ان الاجماع وشدة الجدل غير لائقين في الزح الحقيقية
القصب لا تخفى الا بالزح قد برك **قوله** **المصدر** **قوله** اوردته بهذا الذكر في كتاب الحج ولو انسته
في الذكر مع اخويه وهما الاصححة والزاوية واقرانه بها في سائر الكتب لمناسبتها في المعنى **قوله**
كفر بلامير كما يستعمل في الدوام المفروضة وكلن اسمه بمعنى مخلوق اسمه **قوله** ولكن يطلب
الزحمة بالقصب معطوف على قوله ان لا يجامر **قوله** ولا يؤكل مما اكل الكلب فيه بحث فان هذه
ان كانت بالنظر الى الاكل قبل العلم فلا حاجة اليها لانها بما قبلها وان كانت بالنظر الى الاكل بعد العلم
فالمشكلة الثانية وهي قوله ولا يؤكل مما يشتركت مرات معصية لانه يكون بدل الواو في قوله ولا يؤكل
فادو يكون هذا انما يعامل باقبلها **قوله** والحز في بيتاى الذي صاده الكلب قبل اكله فاحرز في البيت ثم
يأكل صيده او اعطى من ماله لا يؤكل من هذا الحز منه **قوله** فانك لا تدري الما قبل ارادة التفرغ فام محذوفة
او هو لا بد **قوله** لعل عوام الارض الرعام يشترط الميم جمع فانه وهو ما يسكن في الارض من الموزيات **قوله**

هذا هو الوجه في قوله ولا يؤكل مما يشتركت مرات معصية لانه يكون بدل الواو في قوله ولا يؤكل

فيه

والنهي بالنهي بكون الطاء واللام المهملة بالفارسي لوزن **قوله** وما توفى بطلبة الفوق القرب **قوله**
فخره مسلم الزجر منها يعني السوق يقال زجر البعير اي ساق **قوله** او بتدق تقيلا ذات حدة اي لو كانت
ذات حدة **قوله** وكما ورد في الحديث وهو قوله عليه السلام الا ان تجره وقع في ماء فاكل لا تدري طلبة **قوله**
افقد تبصيرين التذوق القاف وتشديد الال الشق طولا **قوله** ويصاد اي يكون صيدا يؤكل ويصاد غيره
لوقال في تفسير قوله وغيره اي يكون صيدا يؤكل ويصاد غيره كان الكلام على بنين واحد **كتاب الزنا**
قوله وتدخل المتردية والنظر بعد الكلام لا طائل تحته فان بتفسير الترجمة بقوله هي حيوان لا يخرج
السكنى ولا ولد لا يخرج الى الدخال المتردية ونحوها فان قوله الذكوة محل الماكول يعني ان المتردية لا محل
ولا مكانا اوردته بغير المصدر الشرقية ولكنه لم يقرب فان كلام صاحب الوقاية يحتاج هناك الى قول
التوجيه فانه قال حرم فبجته لم يترك لانه بظاهره لا يتناول حرمة المتردية لو اريد المتردية بالفعال
الذي يوجب الذي لم يترك اي يترك اسم التعلية بخلاف ما ذكره بهما فتدبر **قوله** فانه كما تنقيد الحل تنقيد طهارة
الماكول وغيره لوقال فانه انما تنقيد الحل في الماكول قيد الطهارة في غيره كان الكلام خاليا عن ايها م خلاف
الواقع وهو عدم استلزام الحل الطهارة **قوله** ولا عبرة بالعقبة لان في هذا الباب انما رالدم ولا يتعلق له
بها **قوله** والمرئى في الميم وكسر الراء اللهو المتردية في آخر **قوله** والوجدان بالفتحين والحليم الومع وهو
عرف في عنق الانسان معروف **قوله** من منى للثبته الذي يغم الميم والالف المقصورة جمع مدية
بغم الميم وسكون الدال وهي الشرة **قوله** ونحن نخل اي نخل ما رديناه **قوله** فانه الصادر انما يتطهر بغير
المنزوع **قوله** لورد الاثر صحتها وافاقا للمذبح لا يقال فان هذين الزيلين واحد فان المراد بالشر
ايضا ارفاق للمذبح المانقول نعم الا انه موجب شغل من حيث ذاته مع قطع النظر عن معنى الارفاق
قوله وهو بالفارسي حرام من غير ان يشترط حرمة ولم يوجد في الكتب ما يدل عليها **قوله** من فري الاورد
الفرى يتبع الناء وسكون الراء القطع للاصطلاح **قوله** او اقلق قبل انما خرج يذكر الاقلق مع كونه متطهرا
منه قوله او كتابيا احتراز عن قول ابن عباس رضي الله عنهما فانه يقول شهادة الاقلق ويرحمته لا
قوله لا يترط منه القرار **قوله** فاما اذا ذاب بالجراد او النصب فحرم والفرق ان في صورة الرض يكون محذوف
مبتدئا وما بعده خبره فيكون كلاما متقطعا عما قبل بخلاف الاخير **قوله** فوجهها نحو القيل التوجيه
الى القيل يكون بعد الاصحى وعادة فلا ياسب قوله قبل التسمية والاصحى فامل فيه **قوله** ولي بالبلغ

فيه

فيه

فيه

تفتية

والنظر

انتم نحمد الله بالرحمة **قوله** والشهور والذكر الشهور وميتاء خبره نقول وما يتبعها من قوله **قوله** وادانت
 خارج المهر المتعارف انما في البعير نداء **قوله** وان في المهر كذا ان وصليته **قوله** والعيال كالنداد
 بكسر الصاد بالتاء الى حكمة كرون **قوله** لا يتذكر بذكوة امه ما خوذ من قول صاحب المنظومة ان الذين ينفق
 بحكمه **قوله** لا يتذكر بذكوة امه وما قول النجاشي بع وعنده ما اذا تم خلقة تترك بذكوة امه وحل كل اشهر
 او شهر **قوله** والسلفاء من نعم السين المهر وقبح اللام وسكون اللام المهر والناء والالف المهر
 ما يتلوا بالتاء في تلك بيت والسلفاء بالهاء للموت منها ولطم سلاحت كذا في المذهب وفي
 ان السلفاء واحدة منها فيجوز اطلاق على الذكر والموت وما وقع في النسخ من بناء المهر فليس بحكمة
 لان السباق والسباق على الافراد **قوله** والنفاد الغنم الغنم المحجة وتفتت الدال المهر **قوله** لبا كذا ان
 لبا كذا السجل ذلك الشيء **قوله** والحديث وهو كسر الميم والراء وتشديد فاصح من السجل مذكور كذا
 في ترجمه الصحاح وفسره في المذهب وغيره بالراء ما في قوله وهو غير مناسب هنا على ما لا يخفى **قوله** وان
 عدما وصليته نقول عدمت الشيء كذا في الازمنة كذا في الصحاح فهو هنا على صيغة المفعول **قوله** لان النقص
 منها لانه لا على الطبيعة لا يقال فيه فيجوز مخالفة ما فهمت من ان النقص من الذكوة فغير الدم النجس
 من اللحم الظاهر لان نقول هذا اذا كان في البدن دم نجس اما اذا كان جميع البدن النجس في العبد فمحوه
 الى طبيعة اللحم فوقع النجس في هذه الحالة لا يحتاج الى ايراد الدم وتغيير اللحم منه ففسر **كتاب الحائض**
 علينا ان نذكر انما في بيع المهر الدعوة فانه واجبه يقال قوله ثم امر بالعدا الى الدين ثم قوله ثم امر
 القتال ابتداء في بعض الاذهان يوم ان لا يجب الدعوة لاننا نقول فرق بين بيع الدعوة ونفس الدعوة
 والواجب هو الدال على البيع **قوله** جسد من العداى ملايين بالعدا **قوله** فحبب عليهم اي على
 الملة والعبد في وقت صلواتكم او اعتبار الخس والافراد الموجودة تحت **قوله** قال اي فذبح عوم
 لو كان الاول ان يقول قال النبي اي فذبح عوم اليها بلا فصل بين الجار والجور على ما هو المطلوب المشهور
 من ذلك ليس على عوم وكنت تقول كذا وكذا غيرهما طبعين بما يحتمل السقوط على ما خرج في الاصول **قوله**
 جاعلوه وعلو الفلول بنعم العين الجوز **قوله** ومثل من يفرط فيكون الناء المتشبه على ما **قوله**
 اللهم عذروا من قول صاحب قول الله تعالى عليه وسلم على رضى الله عنه ولا تأبوا قولوا حتى يتوجهوا الى السلام
 لان يهدى الله احوال على ركب غير ما طلعت عليه الشمس وغربت ثم انهم قالوا في تقديم الدعوة الى السلام على

في مثل

مسحور

انما يد
 انما يد
 يتقسم

القتال

القتال كان في احوال الاسلام حيث لم ينتشر الاسلام ولم يستغنوا عما انتشر وعرف كل مشترك
 الى ما يدعى على القتال قبل الدعوة ويقوم ظهور الدعوة وشيوع مقام دعوة كل مشترك للراي بل الدعوة
 فيه او الى اي قبائل اولى **قوله** ان اجتمعوا اليه لوقال في الحق وتصلحهم ولو قال ان اجتمعوا اليه لوقال
 للصباح بشمل الصورتين كونه خير المسلمين وكونهم مضطرين فيه **قوله** للحراب وهو كسر اللام المهر
 بعض الحاربة ثم راس نقض الصلح الصلح عند اليهم فاصلح منقول ثمان لراي ونيز جواب لو **قوله** حتى
 يتظروا ان المسلمون في امورهم اي امور المرتدين او امور المسلمين ايضا **قوله** لا يبيع سلاحا
 وكذا لا يبيع الرقيق منهم مسلما كان او كافرا **قوله** بهذا الا ان اي بنديهم الامام لتفرض الامان واقتب
 الامام معطى الامان **باب الغنم** **قوله** والارض ملوكة لهم اي لا عليها **قوله** وحرمت منهم المقتصة
 منافع الى مفعول الى الحق عليهم **قوله** وحرمت عقداية العرق قطع عصب الرجل **قوله** الا انما اي خالف
 النذر **قوله** بخلاف اذا تشبه به وهو مظهر من مسئلة الدابة والسفينة **قوله** وحرمت بيعه او ما قبله من
 قوله وحرمت قسمة مفرق يوم الجباب الا انهم وكله غير ظاهري وكذلك قال في الهداية لا يجوز بيع المخرم **قوله**
 والرد بكسر الراء وسكون الدال المهر **قوله** ولا يبيع او يمولها اي يملكها بعد من المسائل المتفرقة على
 المختلفة فيبيننا وبين الشافعي على اشبه اليه انما **قوله** ولا يعبد ومن قبل ان العبد اذا كان ماذونا بالقتال
 وقيل ينبغي ان يكون له السهم كما قال الشافعي ودفع ظاهره فان اصلهم الكمال ان يكون الرق منصفان
 الى بحال على ان العبد وما في يده مولاه فيلزم زيادة سهم مولاه على سائر الزكاة والخراج وهو متين في معنى
 السلب فلا يلزم منه زيادة سهم **قوله** الرق يبيع المراء وسكون الضاد المحجة والملاء المهر **قوله** او ادل
 الذي على الطريق ذكر الذي انما في فان الظاهر ان الحكم في العبد والعبيد كذلك ايضا **قوله** وقدم فقرأ
 ذو القربى وكذا ذى القربى وكذا ابن السبيل منهم والمراء منهم منوها **قوله** وبما يطلب **قوله**
 للغيرك وقيل بينهم اسم الى الكعبة لما روي انه عليه الصلوة والسلام كان يأخذ منة فحسنة فجعلها
 للكعبة ثم ما بقي **قوله** وهو مندوب اليها لطف مندوب اليها فان الامر في قوله كذا حروف المتولين
 للندب **قوله** لا يبيع الا يستحق الامام النفل كذا في نسخ راينا ما ولكن الظاهر ان يكون في بدل من اي
 لا يستحق الامام في قوله منة انما على كل حال في غير ما قبل من قوله ويستحق الامام في منة على سبيل
 آخره وان كان حتما ان يذكر عقيب قوله له سلب لئلا يكون هو وما يستتبع من قوله وهو لكل حال في خلا

الحل المتعاطفة **باب استيلاء الكفار** قوله تعالى هم الله الغار على ما ترجمه ملكوه خلافا للشافعي فان عند
 لا يملكون ما لا بالاستيلاء لان النهي عن الافعال الحسية يوجب النهي عن التبع لعيه والتبع لعيه لا يفيد حكما شرعيا و
 هو الملك لا يقال انهم ليسوا فاطنين فكيف يصح النهي وثبت الحرمة في حقهم لانهم فاطنين بالحرمة كالزنا
 والربوا فيثبت الحرمة في حقهم كما لم يثبت انما ملكوه لان ما لا ينعصوم في نعمهم لان العصمة انما كانت
 ثابتة مادام حجازا رافقا اذا زال سقطت العصمة كذا قال صدر الشريعة وفيه ما لا يخفى فان قوله في نعمهم يوم
 بناء العصمة في نفس الامر وقوله لان العصمة لما ينفذ استنادا في نفس الامر ايضا **قوله** عزما مؤثرا
 وانه مؤثرا قبل في الذي له قولان وفي المرتبة يملكون اتفاقا كذا في المحققين انتهى **قوله** ففتح ظهوره
 ترتب على قوله وظهرت يده على نفسه **قوله** وملكهم اي ماله الذي سوى المذكورين اي الدين ولم
 الولد والكتاب ولو ادركهم في الملك ايضا لم يبعد لانهم لما كانوا في حكم الحرار بالنسبة الى الموالين
 هناك كذلك **قوله** فمن وجد منا ما له جواب اذا اوضحه جواب خبر ان في قوله ثم ان الكفار **قوله** وقيل
 القصة الملك فيه للعامة ان بعد الاحراز بدارنا والافضل الاحراز لا يملك فيه على اصلنا على عام **قوله**
 ارد ما وقع في الحج وشرحه المصنف ودفع ظاهرا ما عن كلام المصنف فان قوله قبل التهمة ظرف لقوله
 حلت اي اذا ظهر ما عليهم حلت الاملاك لاربابها قبل قسمة ما بيننا واخذ ما الارباب بجهتها بعد القسمة
 واملح كلام الشافعي فان القصة في قوله فوجدوا الموالين راجع الى الارباب وفي قوله ما يديهم الى المسلمين
 الا انه ظهر في ذلك لاربابها وان كان المقام مقام الاضمار لرفع اللبس **قوله** الماله دفع القوة
 بما لا يقتضي هذا التعليق جواز الاخذ بها فان لم يدفع العوض ولكنه ليس كذلك على ما في صورة الريبة
 دفع العوض تقدير اذا المكافاة معصومة في الريبة وان لم يكن بشرط العوض لا يرى ان الواجب الرجوع
 ان لم يكن قبل العوض **قوله** لما تم الفرق بين ما يكون بالعوض حيث يجب من التمس وبين ما يكون بغير
 العوض حيث يجب من القيمة **قوله** لان هذا حق المولى **قوله** لان حقه في العين المستولى عليها ولم يرد
 الاستيلاء على الارث الا انه ورد على ما كان الارش عوضا عنه فالاولى ان يقال لان الضمان لا يعلو على
 شيء من الثمن في الملك الصحيح لان التصود فيه الاصل دون المالية بدل ان قيمة اذا زاد على المسمى لا يجب
 بخلاف الفسب والشراء الفاسد قد يثبت ان ما ذكر في شرح قول الامامين وعندنا يحنفية تأخذ بقيمة اعيان
 لان الظرف بغير مقصود بالتناول فاذا افاضت بعض الاصل سقطت حمدة من القيمة كذا يبين في شرح

قوله تكرارا لا يرد في حق الرهني في مصدر اسرنا كقرب يضرب **قوله** احديهما هذه اي قوله ابتاع مستثنا
 عبد اسلام مع جوابه وهو قوله عني العبد **قوله** اقامة لتباين الدارين مقام الاتفاق لانه اذا زالت
 ولادة الجبر على البيع بدخوله دراهم لم يبق تخليصه طريق سوى اقامة تباين الدارين مقام الاتفاق فاقم
 مقام تخليصه للمسلم عن ذلك الكفار **قوله** او ظهرنا عليهم اي وقد اسلم العبد **قوله** ولا يثبت الولاء من غير
 ولو ثبت لثبت المال لان الاصل في ثبوت عقدهم قوله صلى الله عليه وسلم هم عقدا لله
 كذا ولكن ثبوت الولاء لبيت المال لم يشرع **باب المسألة** لان المسلمين عند شر وطهر اي هو قوه
 عند شر وطهر لا يجرها وزنها **قوله** لانهم ما يكون من اي الكفار لم يملكون لما ترجمه **قوله** والوقت القضاء على
 على المسألة لانه ما التزم له لا يقال هذا لا يقع الطرفين لان المسلم ملتزم فلا يتم الدليل لانا نقول
 يمكن اتعاده بان يقال فاذا لم يتقضى المسألة يجب ان لا يتقضى على المسلم ايضا تسوية للطرفين وتعا
 بين الطرفين **قوله** لا التزمها الاحكام بالاسلام فيه ان ان اراد بالاحكام الاحكام الواحدة بعد
 الاسلام فالامر كذلك وان اراد بتمام منها فنية تأمل لا يخفى **قوله** اي يعطى الرتبة في الاصل مصدره
 ودي يدي ثم تسمى بها المال الذي هو بدل عن النفس لهذا لم يجمع **قوله** على اعتبار رتبة كذا اي
 بناء على اعتبار ترك الصيانة **قوله** وفي الاخيرين المحققان قبل مقتضى اطلاق النص ان رتبة
 ايها قلنا نعم الا انه خص من مسلم لم يجر النيا فخص المتابع فيه بالناس والظاهر كونهما متعاقبين
 في اديهم **قوله** اي لا يدي من قولاك وريت القليل اذ اذ اعطيت دية **قوله** الا انتم مسلم
 تكبروا اسير او في بعض النسخ اذا قل مسلم تاجر اسير وليس يجمع على لا يخفى **قوله** وخص الخطا بالكفا
 اي في المسلم الذي لم يجر النيا على امر انفا **قوله** يقال له ان قتلتني اي للمام ان يتقدر رتبة
 اقل من السنة والامر فيه فقول الله رايه **قوله** فيها وقعت اي فربما هذه المصلحة ونعت المصلحة هذه
قوله قبل تمام السنة اي قبل تمام المدة للصورية بقوله ان قتلتني **قوله** وللمام ان يوقت هذا
 ناظر الى قول المص او شهر **قوله** وضع عليه لغيره المار بوضع المار على يد على ان ارشده اه ليس له الحاجة
 سواء كان بتقدير الامام او بما شرة اسباب الزيادة او غيرها **قوله** سيقطعين كان المحقق
 للمخالفة قولهم صار مال غنيمته لان الدين ليس بالانتهى وفيه ان الدين ايضا مال بدل انهم قدروا
 التركة بانها مال حلتها الميت صافيا عن تعلق حق الغير والدين ايضا تركه فالاولى ان يقال في التعليق

قوله

خب

مقصودنا

لان المبادىء المال المطلق الكامل وهو العين غير الدين **قوله** واخذ الميراث من رهنه ان كل الميراث
اصل ان الوديعه تعبر للمودع لان يده الميراث ولو سعى الميراثى معاته فان لم يوسد بدون الام لا يظهر
فايده البعده بالاب فان حكمه بطلان بتبعية الدار ايضا على ما قرئ في كتاب الصلوة **قوله** لا تحاد الدار
اي لو حدها **قوله** ومعنى قوله اخذه الايام قبل بالمعنى فان جارة الميراث ياخذ على ما قرئنا وكان محل
منه المسئلة وما بعد ما كتاب الديات الا انهم ذكروا ما بهما بملابسة ذكر المستامن **قوله** فظاير ان الله
انفع في هذه الصورة وهذا على الظاهر مشكل فان الفصل قد يكون انفع **باب الوظائف** **قوله** فيكون
بحاز ان يفسر قسمة الشيء باعتبار ما يؤخذ اليه فان المصارف العشرة والميراث ما يقدر للانسان في كل
يوم ويحتمل ان يكون اطلاق الوظيفة على العشر والميراث كونهما نسبة عن معنى التعيين فان اصله في وظيفة
البعد اذا قصر فيه وفي كل تعيين نوع قصره تجاوز الى ما فوق المعين **قوله** او اجلاهم الا امام الاجلا
الاخراج والتعريف **قوله** وصوات احياء الذي قال بعض المحققين الظاهر ان في الضمير لان الموا
مؤث كما يخفى ويؤيد ظاهره فان في لفظ ليس علاما لثانيه وكونه مؤثا سميها غير ثابت
وكونه عبارة عن الارض لا يوجب ذلك **قوله** اذا قال مع المسلمين اهل الحرب اي قال الذي
اهل الحرب بغزة المسلمين اعانهم **قوله** وما احياء مسلم بغير تعبير بل يجب عيشته ما احياء
المسلم وفراجهما تابعة لما قرب من الارض العينية والمراعية وعشرة الارض وخبر اعيانها
للماء **قوله** اذا قلنا عشرة اي ملك الكافر عشرة **قوله** وقد اعتبر الطاعة في ذلك اي اعتبر عزمه
انه يصدق الطاعة في الشوطين حيث اعتبر تارة صلحا ودرها وتارة غير ذلك فمن تعبر فافيد
فيما لم يعبر **قوله** لان النصيب غاية الانصاف والانصاف نصف الدين **قوله** لانشاء
القضاء التقديرى كاستناد في التخذ ام لامة المشراة للتجارة **قوله** واما اذا بقى فلا يسقط اعلم
ان الميراث من الميراث اما اذا ذهب بعضه فان بقى شيء مقدار الميراث وشبهه بان بقى مقدار
درهمين وقصير من الميراث وان بقى اقل من ذلك بحيث تنصيبه لان النصيب عين الانصاف
كما قيل **قوله** لان خراج المعاسم يكرر بكرر الميراث لان تعلق هذا الميراث ببعض الخارج على ما قرئ
انما هو كالعامة في المعنى **قوله** لان سبب العشر الارض التامة لا يتأثر بالجزء منه وهو وجوب
الزكوة عليهم لان سببها المال التام ايضا لاننا نقول لم يجب الزكوة لان فيها معنى العبادة

فلا يتأثر

فلا يتأدى الى الاختيار تحقيا لمعنى الابتداء ولا اختياركم لعدم العقل لا يقال هذا انما يكون
جوابا عن الميراث لان العشر فيه ايضا معنى العبادة حيث قالوا العشر الحق بالمسلم لما فيه من
معنى العبادة على ما قرئ في اوائل هذا الباب لاننا نقول معنى المؤنة غايته العشر لان سببها
باق كالميراث وهو الارض التامة ولهذا لا يسقط بالدين كما يسقط الزكوة **فصل في**
الميراث **قوله** بان ملك عشرة الاف درهم فبقى له وصاحب المال الذي لا يحتاج به الى العمل ولا يمكن
ان يقدر فيه شيء من المال فان ذلك يختلف باختلاف البلدان والاعصار انشئ وهذا اقرب
لان نصيب المتأخر بالبرى لا يكون واما قضاء الزكوة فقد ثبت بحديث معاذ بن ابي سفيان عنه **قوله**
وعلى متوسط ملك ما في درهم وقيل نحو صاحب المال الذي يحتاج معه الى العمل ايضا وقد مر الكلام
المتعلق به **قوله** فان ظهر عليه قوه وطفله في قتل كان الانسب ان يذكر هذا بعد الميراث فان
حكمه ايضا كذلك **قوله** وصبي يعطوف الى قوله وقيمة لا يكتب لان الميراث خلف عن النفقة وعقود
ولا يجب عليهم النفقة بالعيال ولو افاق الجنون وزال المانع من غير قوه قبل وضع اللام لم يرد عليهم
دفعه وبعد وضعها بخلاف الفقة اذا ايسر حيث توضع عليه كذا نقل عن الزيلعي **قوله** لم يقدر اليهود
واسم كان من العبد وهذه الصيغة اشارة الى ما لا يخفى من معنى التكليف في اقل ما لم يكن
كالموتى والمتسيدة **قوله** ولا يعمل بصلاح اي لا يحمله **قوله** ويظهر الكسبي هو بضم الكاف
وسكون السين المراد وكسر الناء المثناة **قوله** كالكاف بكسر الهمزة وخفيفة الكاف
ما يقال له بالفارسي بالان **قوله** على دورهم اي ساكنهم لئلا يستغفر السائل لهم **قوله**
نقص عمره على البناء المجرى **قوله** وظاهره انما في بناء التزم ام اللهم الا ان يراى الميراث والجواب
بعد تسليم بحد ارادة النافخ ان قيامه بدار الاسلام يكذب قوله لا اعطى فلا ينافي مع التزم ام
قوله الحقبة المودة الامن الكرم الله تعالى الحقبة العيب من حيث انه بشر وان خضع بعض اولاده
بالعهدة والكرامة **قوله** والبارى كما منعه عن جميع المعاصي فظاهرا لئلا يكذب فلا يلتفت
الى قوله **قوله** وكونه حق الوفاء لكونه سبب حق الفقة **قوله** حيث يؤخذ من الميراث اي ان كان
كافر **قوله** انما يعمل في حق الصدقة اي في حق حرمه الزكوة **قوله** في هذا الحكم اي في حكم حرمه الصدقة
واما على الفقى فانما لم يكره من الصدقة لان حرمان الفقى لغناه لا شره ولم يوجد الفقى

فمن

في مولاه **قوله** وهو ما يكون مركبا اي لا يكون في اجزائه استقلال كاجزاء المركب في المعاني
بجلا فله فان اجزاءه في شدة بعضها بعض **قوله** امام المسجد اذا رفع الفل وذهب الى
آخر هذا وما يتقيه كل مبيى على كون ما اخذ صدقة واما اذا كان اجرة فالواجب ان يستتر
ويؤتى على الاشهر والايام وهو ارفق في رعاية المائتين ووافق بينه الواحدين خصوصا في
زماننا فانهم ان لا يعطى على الوقت الا لمن ادى ما عسى له من العمل والله اعلم **باب**
المرتد قوله فكان ابتداءه على الكفر لا يثبت ان فيه نوع مخالفة لما ذكر في اول الكلام كان متصف
قوله لا يجوز ابتداء الكفر على الكفر الا مع طرية او الرق ان يقال فوجب ابتداءه مع كونه انفع
للمسلمين من ابتداءه بلا شيء واما حبس المرتدة فليس فيه معنى الابطاء **قوله** قياسا على ما في
الزوج فانه اذا اسلمت وعرض على الزوج الاسلام فاني يكون التفريق بهذا الباب طلاقا
قوله لعدم جليها اي لعدم التمسك قبل الردة **قوله** وقضى دين كل حال من كسبها اي من كسبها
لحال فان الشيء غايته يرتب على كسب الاسلام المدانية في الاسلام وسبب كسب الردة المدانية
في الردة **قوله** لان كون المرتد مينا للحق باطلا يوجب مدح في هذا التعليل فالداعي فانه
يلزم من ان يكون سائر الخلافات محتاجا الى القضاء ايضا وليس كذلك فالصواب ان يقال
انما احتج الى القضاء لقطع الاحتمال لان الخاف الى ادر لم يمس حكم الاحتمال العود فاذا
انقضى القضاء بغير حكم لان الاصل في كل احتمال ان يقع احتمال بقاءه كما في المفقود
وعينه **قوله** لبطان هذه الاحكام اي المعاودة والبيع والشراء **قوله** وان جاء به اي مسلما
بعده وعالمه مع واثرة اخذه اي ذلك اخذ المال لكن هذا الاحتراز انما يكون برضى الوارث او بقبض
قاضي لا دخل في ملك الوارث بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريقه **قوله** وليس على باقضا
سائر العبادات للزوم ملحق لتكرارها وتكرارها بخلاف **قوله** فيجوز على ابتداء لا بعد ان يقال الاصل
في الجبر ليس لكن عدل عنه في الرجال دفعا لشر اللاب ولم يتحقق هذا المعنى في النوان
بقا وهو الاصل وليس **قوله** وكسبا لورثتها لا يقال بكل هذا على قول ابي حنيفة فان
الردة لا يستند الى الاسلام عنده فيكون تورث المسلم من الكفر لا لما تحول لا بغير الردة
على كونه فيجب اما في العمل او ليس فصار وجوده كعدمها لان الرجل زال عصمة ماله كما زال عصمة

مسألة في الردة

نفسه بخلاف المرتد فان العصمة باقية في ماله ما كان اقبيل وفيه ان مدار هذا الحكم ان كان عصمة
ففسد المرأة ايضا في مقصودته على ما نقل الشارح من الزيادة من ان قلنا لا يفسد شيئا مما
قوله يرتد في المسلم اي يرتد الابن في المرتد ان ولد من الزوجة المسلمة **قوله** قطع به اي قطع
بدا المسلم اقبيل اي يرتد في الحال الاسلام فارتد الكلام على ما عدا عن شاربته لتعليل **قوله** حلت خلا
غير معصوم فيه انه ان كان الاعتبار في السرية بزمان الوت فهو معصوم في هذا الزمان لانه
مسلم وان كان الاعتبار بما قبل الموت يلزم ان لا يكون معصوما في المسئلة الاية ايضا فتدبر
قوله طرا كيد لغيره **قوله** ما بلغت منه لفظا ولا كلمة عبارة عن الحكم التوقيفي في الحكم في الجدة
الواقعة منه **قوله** الحكم بالضمين وباسكان اللام ايضا ما يراه التام **باب البقاة قوله**
حل لنا فالحال يدل ان يقال ان يقتلوا من المسلمين شخصا **قوله** لم يقتل ما ذكرنا من قول المرحوم وبيع المولى
قوله اذ لم يجر وبيع الباء والراء **قوله** بخلاف اذ اجر وادنيه احكامهم فانه انقطعت ولاية اهل
العدل ومنهم فلا يجب شيء وان ظهر ناعل تلك المص كذا في الكافي لا يقال انه ينافي ما ذكر في
باب المستامن من الاستامن في دار الحرب اذ اقتل احداهما الاخر يجب الدية لان العصمة الثابتة
بالاخر ازيد من الاسلام لا تبطل بعارض الدخول لانا نقول التبدل في المستامن في عارض
الشخص ويتبدل لا تبطل العصمة الثابتة بدار الاسلام وهي نافية عارض الدار وبطلان العصمة
الثابتة فاق **قوله** فلا يبا طاس لا يعلق **قوله** والارث مستحق بفتح الهمزة **قوله** لا مارق
اي عن هذا الاصل وهو عدم الكراهة **قوله** يخرج من المسلمين اي على وجه البقي **قوله** ان يمينه
اي يميني لهم للعانة في دفع النشئة ان قدر واعليه **كتاب احياء الموات قوله** كما اذا انزرت او
صارت لغيره يقال انزلت الارض اذا صارت ذات نزع كذا نقل في التوفيق لكن الظاهر في الصحاح
ان يقال انزلت من الارض او هو بالفاسي من ايشته ريمين والسجدة فيجوز السين وكسر الباء والحاء
الحجة ريمين شورستان **قوله** بحيث لا يسمع صوت من اقضاه والمروى من اي يوجد انه يقوم
بجعل جهور الصوت من افضى العرانات على مكان عال وينادي باعلى صوته فالوضع الذي يسمع صوته
فيه يكون قريبا من العرانات وان الموضع الذي لا يسمع صوت يكون بعيدا **قوله** من غير ان يتم
المسئلة اي يكون تحريم او ان لم يوجد الا تمام والمسئلة بفتح الميم وتشديد النون ما يقال لها بالتمام

بنداب **قوله** على ان الحجر لا يفيد الملك ولو كان باذن الامام فانه يحقق الاحياء **قوله** للطن
 خبر مقدم لعله اربعون هذا عنده وعند الطن اربعون والناصح ستون وقيل ان التفت
 في العين والبر ما ذكرناه لصلابة ما في ارضه من راحة ويزداد كمالا يحول الماء الى **قوله** خمسة
 ذراع الزراع ست قبضات وهي ذراع العامة **قوله** والتقدير خمسة بالتوقيف اي بالسماح
 فيقبل ان يبلغ للباري **قوله** فلول ان يسته اي يزيل البدر **قوله** وان اخذه بكس ما خضر
 يعني ان شأبه بغيره لما تعرض للثاني وان يأخذه ويأمره بالكس لما كان الكس في التبع بطل
 كبس الهزاي فم طرفة بغيره **قوله** تم كسبه بغيره اي للفر الاول كسبه بغيره بغيره
 التقصان للامانة **قوله** ولما دلالت التوسعة على اي توسعة لزم من الجواب الاربعة **قوله** وقال
 له مسافة النهر من ان يست ان حرمه مقدار نصف بطن النهر من كاجاب ومنه مقدار بطن
 النهر من كل جانب وهذا الفرق بالناس **قوله** فمسافة مبتدأ خبره موصوف لصاحب الارض
 وطلما اذا في واذا لم يكن **فصل قوله** احدهما الشرب وهو كبير الشين وسكون الرأ في المنة
 النصب في الماء وفي الشرب نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراع والدواب كذا في المغرب ويكون
 الشرب اعم من الشفة مطلقا لان الشفة مخصوصة بالحيوانات ثم قيل في بعض حواشي الهداية
 قسم الماء باعتبار الحق دون الملك لان الماء في النهر غير مملوك لاحد والقسمة تارة بحرية باعتبار
 الملك كسب الميراث والمشتري وتارة باعتبار الحق كقسمة الغنمين بين الفاتحين وفيه فان قسم
 الغنمية ايضا فسمي باعتبار الملك فان الفاتحين اذا احرزوا بالدار ملكوا على الحق في باب الغنم
 في شرح قوله وحرم بغيره **قوله** يشرك الكل جملة ابتداء **قوله** كل من النهر الكرى في نوح الكاف وسكون
 الرأ مثل القصر وزياد معنى **قوله** كان فيهم جواب ان في قوله يعني ان كان له **قوله**
 لان الغنم والنظر اي المور فالدار الكبيرة والصغيرة فيه سواء **قوله** لان تنادم الغنم دليل
 الى تنادم الغنم يكون دليلا على ان جملته في حق ان جملته في حق بعد زمان ايضا **قوله** وبسبب شجر الوضوء
 اي من نهر الغنم فانه او شجره **قوله** حمله بجواره لدار كسبهم جميع حجرة منها وهي ما يقال له بالناس
 سب **قوله** على نفسه او ظهره الظاهر في الظاهر **قوله** بمعنى الدابة التي تحملها **قوله** وفي ما ذكره
 على مقدار اي في الماء الذي في ملك الغير بالصلاح وفي الماء الذي في اناثة بغيره بالصلاح

والله اعلم

وايد اعلم **كتاب الكراهية والاحتياط قوله** لان مسائلها تناسب بعضها تناسب التضاد
 لمسائل الاكل والشرب بالنسبة الى الصوم وبعضها تناسب الجائز كسائل الكفر والارتداد
 بالنسبة الى الجحيم **قوله** وعندنا الى الجحيم اقرب وفي حواشي الهداية هذه الرواية شاذة لانه
 ذكر محمد في المبسوط ان ابا يوسف قال لا يبي حنيفة اذا قتل في شئ كراهه فاما ان كان في الجحيم
 ثم ان الكراهية كراهية تنزيه بغيره فكان تركه اولى بوجوب منع عن الفعل وما يقابل له من دواب
 ما كان فعلا اولى بوجوب منع عن تركه **فصل** لم حرم لاني فيه خلاف كالك لوقال المتأخر
 الدلالة بحكمه اولى الا ان يراد بخلاف ملك الاشعار بتعارض الامة ايها **قوله** اقول
 مشاؤه الفهم عن معنى عبارة المشايخ واقول هذه منسقة لادليل تحتها فان المهم المتعارف
 الذهب والفضة اذ الاصل في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم هذا من حرمان على كونه
 حل لانا ثم ولما بين ان المراد من قوله حل لانا ان يكون حلها لهم في ملكها على غيرها سواء كان
 استعمالها بالذات او بالواسطة وسواء كان متعارفا او غير متعارف ولو كان الامر كما قال
 وقع هذه المسئلة في عبارة المشايخ بدون كلام من مع انها وافقة قال قاضي خان ويكره الشرب
 والادمان في آنية الذهب والفضة وكذا الخمار والكحل والدرهم فالاولى ان يحرم على هذه
 الرواية او يحل على حال ابو حنيفة في الآنية المفضضة لانه لا بأس بالشرب في الآنية المفضضة
 والمذمومة اذ اوضع فاه على العود وفي الكرسى والسير فيقعد على العود والخشب دون الفضة والذهب
 انتهى بان يكون الدين غليظا او محمدا او ياخذه بحيث لا يصل يده الى نفس الآنية واسم اعلم
قوله وكذا الاثام المضطرب بالذهب المضطرب بالفضة واصلها محال في اسفل الباب في الحديث
 على هيئة الضرب ثم شاع وانحل في غيره **قوله** فقال ان وضع فاه موضع الفضة ويزم منه ان
 يجب الانتفاء من الخاتم عند شرب الماء بالفضة ايضا لان مراده باطل والمراد ما يحصل في ضمنها
 لقائل ان يقول هذا لا يدفع الا عن عرض من ظاهره كلام صاحب الكفر على ما هو مقصود الرأ في قوله
 من التاويل ياتي مما هو به صاحب الكفر فان عبارة هذه وقيل قول الكافر في الحل والمراد بالحل
 والعبي في الهداية والاذن والباسق في الباطل لاني البيانات فان تقتصر هذا السوق
 ان لا يكون الحل في الحرم في ضمن المعاملة فانه جعل قوله في المعاملة مقابلا له **قوله** والجواب بغيره

فرض الاكل بغير دفع
 المحل لك

فرض ان يكون نطق بغيره

في قوله كراهية

ملات

ما اعترف على وجه عدم جعل في الحاشية السابقة **قوله** قبل قول فذلح لوجعل المسئلة
 السابقة تزيها على هذه المسئلة بان يقول قباله موسى قال اشترت هذا العلم من مسلم في القل و
 محبوس في الخدمة كان احسن **فصل قوله** لما عرفت ان العبرة بالآخر جزئي العارية انما كانت لئلا
 عن النهاية من ان حاصل المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يكون مداه حرير او طمعة غير حرير وهذا لا بأس
 في الرب وغير لان السدي يعبر مستورا بالخدمة حتى ان لو لم يكن مستورا بالخدمة لكانه بكونه والثاني ان يكون
 طمعة حرير او مداه غير حرير وهذا باح في الرب دون غيره والثالث ان يكون كلبه حرير او مداه غير حرير
 ليس في الرب باللائق وهل يخل في الرب عند ان يتيقن الاصل وعند ما يخل انتهى فان محمول ما ذكر
 ان لا يكون الاعتبار للخدمة الا في الاصل على ما يلاحظ على اعتبار السدي وعدمه على ما هو المناسب للاعتبار
 ليس للرب وعدمه **قوله** حتى اذا اطلق الجوان وكذا ذكر الفقهاء لا يقيدها الا الى الذهب والفضة
 فانما نسبة بينهما في سائر المواضع يقتضي ان يكون القصر على احدهما بالنسبة الى الآخر **قوله** ولو سلم
 انه نفع غير محتمل للمساوي الى الابد لا يعارض قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله **قوله** و
 لا يفتي بابين المأخوذ من التفات واما قول الرسول وقوله وعبرة للجامع الصغير المحتمل للاداء
قوله وجاز خرقه لو منعه من نفع الوالو الما الذي على الاعضاء عقيب التوضي **قوله** اذا لم يكن حاجا
 تنا في نفعه من النعات من الحكم مع الغير الى الطاب العام ومنه البيت اذا لم يكن في نفعه
 الغرم والى تبصيل مطالبنا فليست نفعنا عند الرقيم **فصل قوله** اذا اقر الى عذلي ترك سترها
قوله غرض بغير كغرض الغنم والضرر بالحيث الغرم غرضت الشئ اذا كفتة **قوله** صبت
 في هذه الاكل بونفج الهرة والمدونم النون ما يقال له بالفارسي سرب **قوله** تحزاع عن الحرم نفع الراد
 المشددة اي من النظر الحرم **قوله** ومنه يرد تكاخر امرأة بغير علة معطوف على قول كفاش **قوله**
 ان يؤدم بيكيا لادم نفع الهرة وسكون مال الالفة والحجة **قوله** ورجل يراها معطوف على فان
 ايضا **فصل قوله** اذا كان عليه دين مستوف بكمه الراد **قوله** لاحتماله وقوعه في ملك الغير ايضا
 حين ان لفظ ايضا ليست في موقعها بعد بل موجود في الدواعي على ما لا يخفى على من علم **قوله** ويسترها
 شرب بين وخم ايام لان مدة الوقات في الابد وميزان عدة الوقات للماتم على الميت لا تعرف بمدة
 الرقيم بل عليها وجوبها بالاشهر لصاحبه الاقر او وجوبها للتوفات منها زوجه قبل الملوقة

لا يلبس الرجل حرا

فصل

ينظر الرجل الى الرجل
 الا العورة

من ملك امة

وغير ذلك **قوله** كما في اللوم المحدودة اي فيما يكون وطئها حراما على ما سبها او يكون با
 حبسا او امرأة او محبوسا الى غير ذلك **قوله** فان قيل لا ينبغي ان هذا السؤال بعد قوله فان حكم
 الحكم نراي في الجنس لاني كل فرد فيهما لا وجه له **قوله** وبعد انقضاء عدة الوفاة وقبل انقضاء
 عدة الباطن كان اظهر لان عند تمام العدة يكون الوطئ محتملا **قوله** لانا وجرت بعد سببه الظاهر
 ان المراد من السبب منها الملك وقد قال قيل هذا لانا وجدت قبل علة وهي الملك والفرق
 بين العلة والسبب واضح لاسرة في **قوله** اي لا تفتي تلك للبيعة عند ان حنفية خلا فالحما
 بناء على اصلها الذي ذكره قبل حنفية **قوله** وبالثاني ان وطئ لوطا قال وماك ان لم يعلم
 عدم وطئ بايها كان اشمل **قوله** ولا تخاف حال ثبوت الملك يمكن ان يقال طريان ملك
 ملك اليمن على لزوال ملك الكناح فهو مقدم عليه فاما وهذا القدر يكفي في سقوط الاستبراء
 فتدبر **قوله** ان يزوجه البائع قبل القبض او يزوجه المشتري المحتمل كما في نسخ رايها الا ان
 الصواب ان يسقط قوله او يزوجه المشتري قبل القبض من البين فان قوله الا في بعض
 اسطر او يزوجه المشتري قبل القبض من يوثق به من عنه **قوله** باسنة لا يجتمعان كذا
 استيعقان لليلة لا تقع صفة للموعدة الا ان يرد بالصفة الضمنية **قوله** ان يفتي بعضنا بعضا
 الا يجناه بالفارسي دو تاشدن شت **قوله** تحلية الصفح هي بالماء المملح بالفارسي يبراه
 كردن **قوله** وعند ماك والثاني في كرهه قبل فدية تفصيل فان ماك يحرم بقول كل مسجد والثاني
 بقول المسجد الام لورود التهم فيه وقال ماك على النجاسة فيقع حكم **قوله** مغزيا الى شئ
 الاسلام اي ضوبا من غراه بالعين المظهرة والراي الجوهري اذا سبه **قوله** وملتقط اي من
 يرفع اللقط ويبره **قوله** ثم الى وصية اي وصي اب الاب **قوله** في مدة الاجارة قبل
 انقضاء المدة لوقال لو ادرك الصغير والصغيرة قبل انقضاء مدة الاجارة لكتي لماذا كان
 بخلاف ذلك لا يجوز لان النسبة لزم من المال واذا لم يجر الاجارة في المال ففي التفسير اولى
قوله فلما يكون فيها ايضا اي كالا مصار **قوله** امر اذا اي احتياطا عن الباقي والتمرد **قوله**
 يجتمع اليها المزدون المجاهدون الذين يثبون السباب السفول لكن المشهور ان يرب
 التفعيل **قوله** لا يرض قبح نفعها وهو وجوب الضمان على البقال ان ملك **قوله** ولا تترك

فيه

فيه

فيه

فيه

فيه

في كرامة الثانية يمكن ان يقال اطلاق مقعد العرش كناية عن مملوكة له لان
 القعود على السيرة بطريق السلطة يستلزم الملك لفيكون عبارة عن الملك والقدر
 عليه كما قال صاحب الكفا في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى **قوله** وكذا الحق اني
 يحتمل ان يكون الحق مصدرا لا صفة مشبهة فالصحة بحقيقة ركنك فلا منع حينئذ كذا قيل
قوله ومدة الجسد الى جس القوت يعني للقاضي الاقرار من بعد اربعين يوما **قوله** و
 نحو ثمانية الاخفاء وهو المأواه والنفاء بالمفارسي سادة كرسن بروت **فصل قوله**
 الا اذا اراد يتي الشك لمن يقول الحق فيكون مقبيل المراح ويحتمل ان ينوي به لا ادري هل
 هو مقبول عند الله في مستقبل الترات والحقاق الدرجات **قوله** وان اعتقه وصدية وغير
 للماول **قوله** يدع السيد البشر لا يدعها منه تاويل اما يجعله لا من قوله بهذا الدعاء او جزاء بعده
 لقوله فانه سبب العفو ان هذا الدعاء سبب للعصية فلقب يدع السيد البشر او مثل ذلك **قوله**
 لان الكافر اجنبى عن عارف بالله وابتداء اي مبتداء ايمانا وعرفانا لا ايمالا البقاء في نفس الايمان
 دون الرجوع عن العصية فالكافر والمسلم سريان في الابد بالرجوع عن العصية اذ الكافر
 ايضا معصية لانا نقول المسلم عارف بالله وبما انزل ومعتقد بحجته المحرمات وبخبره السابق
 فالبقاء بهذا الاعتبار لا مجرد معرفة الله وتوحيده على ان الدليل السعي الوارد في حق كل
 منها كافر في الفرق بينهما ولكن ان تقول في الفرق ان المقصود من الايمان العمل بمقتضاه
 واطاعة العبد لولاه على ما ينشئ من قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فان وقع في
 رنحان يمكن فيه العمل يكون مقبولا والا فلا يكون مقبولا فقل ايمان الياس شجر غرس في وقت
 لا يمكن فيه النماء وشمل توبه الياس شجر ثابت الثمر في الشتاء عند ملائمة الهواء **فصل قوله**
 من يقر بالتوحيد لا يحدى ما عد اليهودي والنصراني فان حكمه بالحق بعد هذا **قوله** وان مات
 قبل ان يسلم او يعملي كذا في عامة النسخ ولو كان بدل ان يسلم ان يشال اي وان مات
 قبل ان يسلم اي شئ ترتب له كان اظلم ويمكن ان يقال مراده بقوله قبل ان يسلم قبل ان يقول
 اردت به ترك دين النصارى والدخول في دين الاسلام **قوله** قالوا ينبغي ان يعبر مسلما
 الى في كل من الصورتين **قوله** لم يقبل شهادتهما لعل الترفيع وجوب الفصل جدا بسبب ابعاده

واماره

واماره بشهادة الكافرين ولذلك قبلت في المرة لعدم وجوب القتل منه **كتاب**
النكاح قوله اي ان تقوم وتخت فيه ان يحتمل ان يريد به الشارع المعنى الاصطلاحي المتعارف
 تشييعا لفظيا بمن فيها متعلق الزوج يمكنه بل المتبادر من هذا بقرينة ذكر النكاح عقبيه
قوله فلا حاجة الى زيادة قولنا في قولها كما زيد في النهاية يحتمل ان يكون مراد صاحب النكاح
 بزيادة الاشارة الى ما قالوا من انه لا يوجد الا بركعة من اجل مضاف الى المحل اي حكم النكاح وهو ملك
 المتعة لا يوجد الا بركن النكاح وهو الايجاب والقبول للغير عنها بالعتق كما لا يوجد الا بالعاقدين
 المدلول عليهما بذكر العقد الذي هو النسبة بينهما وتخل وهو الذي يقبل ذلك الحكم كما ان الحال في
 سائر العقود كذلك **قوله** وينبغي ما يدعى على اعلم ان بعضهم لما فهم من العقد في تعريف النكاح
 بقدر موضوع العقد المعنوي وظن ان العقد اللفظي اعني الايجاب والقبول الى خارجة عن
 حقيقة النكاح قال صدد الشريعة ذلك المراد بالعقد الارتباط لفظا ومعنى اما الارتباط اللفظي
 فقول العاقدين رزقت وتزوجت المتعنة بالايجاب والقبول اما الارتباط المعنوي فاما
 فالاعطاء والقبول من الجانبين وانما قال كذلك لانهم لم يعبثوا في النكاح بمجرد الاعطاء والقبول
 من الجانبين بل قالوا لا بد من ذلك العقد اللفظي فانه ركن في النكاح لا يتم الا به كما لا يتم السوء بمجرد مبادلة
 المال بالمال في النكاح بل لا بد من ذلك لفظا ومعنى واشترط عند من يقول بالتعاطي فلفظه من
 هذا التحقيق توهم ذلك البعض ما توهم وليس الامر كما توهم هذا خلاصة ما ذكره صدر الشريعة واستدرك
 انه ليس بردي عليه توهمات او ردوها الشارح نعم في عبارة محلان محتان الى نوع تنبيه الاول ان
 المراد بقوله اجزاء التفرع معناه الايجاب والقبول بقرينة قوله فيما بعد هو الايجاب والقبول مع
 ذلك الارتباط فان جعل الارتباط مقابلا للايجاب والقبول مع في ان مراده بربط الاجزاء
 ربطا معنويا والى ان المراد من الارتباط في قوله بربطان ارتباطا حكما الارتباط اللفظي بان
 بذكر لغير اللفظين عقيب الاخر في مجلس واحد بقرينة ترتيب قوله فيحصل معنى شرعي عليه ان لو اراد
 منه الارتباط المعنوي لم يزم ترتيب الشئ على نفسه ولا يحتاج الى تاويل **قوله** ثم فهم من قوله لفظا فهم
 معنى على صيغة المحول منقول لم يسم فاعله وهو قوله بعد سطرين ان يكون النكاح **قوله** ثم فهم
 مبتداه خبره فانه ان يكون متحدين **قوله** التمهيد عن النسبة التي في قوله الموضوع **قوله** في الاشارة

اي ان تعلق الفعل على كونه
 جانب القول على
 النكاح منه

لان النكاح الارتباط في ذاته
 انما هو الارتباط اللفظي
 والقبول من الجانبين
 لا من الجانبين

متعلق بقوله **قوله** او بنى معطوف على قوله **قوله** اي كزوجته من ان كان العامل غير الزوجية
فهذا التعبير اولى مما اختاره الشارح **قوله** يعني الامر فانه موضوع للاستقبال الاول
ان يقبل المستقبل بما يقع الامر وغيره لانه خرج في النهاية بان النكاح يستقبل بان يقول الرجل للمرأة
اتزوجك على ان تصقل المرأة قبلت وكر الامر تمثيل ليس بحكم كالايجب **قوله** اشارة الى ما وضع
للاستقبال ليس من الايجاب والقبول فيه ان عدم كونه ايجابا غير ظاهر فانه قال في المحقق والميراد
بالايجاب ما تقدم من كلام واحد من كلام احد العاقلين نسبه لانه توجب وجود العقد اذا حصل
به القبول وهذا لا يتحقق في كون المستقبل ايجابا بل يوجب ايا كونه توكيلا وانما لا يتحقق كونه ايجابا
على التفسير الذي ذكرناه انما يريد به ما يحكي من قوله نظر لانقضاء المامني والمستقبل ان يقول
الرجل اني اتزوجك فتقول للمرأة زوجت نفسي منك فان التوكيل والاثابة فيغير ظاهر ما هو
زوجتي توكيل فان قيل لو كان توكيلا لما اضم على المجلس قلنا هو توكيل في ضمن الامر بالفعل فيكون
قبولها يحصل الفعل في المجلس اذا قام قبل فقدهم قبل القبول **قوله** ينبغي ان يقول الخطابى من
يخطب المرأة في النكاح **قوله** تضمن اقرارها بذلك اثناء الجار والمجرور متعلق بالاقرار مستوفى
بين الفاعل والتامع والمفعول **قوله** في صيانة الابضاع عن التملك الابضاع جمع بضع
بضم الباء وهو ما يقال بالعارس فيخرج زن والتملك بالثناء اثناء فراق السر والامراء والامانة
قوله كبرية وتملك اعترض عليه بانه كيف يستقبل بلفظ الكبرية والفرقة تقع اذا قال الزوج لامرأته
وهيت نفسك لك واجيب بان مقتضى لفظ الزوج فان النكاح يستقبل بالانفاق مع انه اذا
قال الزوج لامرأته تزوجني ونوى به الطلاق تطلق ثم قال ويمكن للجواب وجود آخر وهو ان
يقال ان الرتبة انما تكون في الطلاق اذا صدرت في الزوج والكلام فيما صدرت في المرأة ثم قيل و
قد جاب بان يقال الكلام فيما اذا كان الموهوب مغاير للموهوب بل الحقيقة وفيما ذكره التامع
ليس كذلك انتهى وفي كل ما ذكره بحث لا يخفى في الصواب في الجواب ان يقال ان الزوج والربة وما
وما يشبهها الفاظ تنسب الى التملك فالتامع نسبة من جاب الزوجية الى جاب الزوج فيكون
نكاحا وان كان جاب الزوج الى جاب الزوج فيكون طلاقا فان اضافة المملوك الى الزوج
ان يكون مائلا بملك واضافته الى نفسه يكون ردافا ومظاما لاسرة منه ثم ان ذكر في جواب

الفاطمة

الفقه ان النكاح يستقبل بالانفاق الموصوفه لملك العين حال ان ذكر المهر والا فبالنية واقرض
عليه بان لا بد للنكاح من الشهور والاطلاق لهم على النيات الا ان يقال لا يستقبل الا بالنكاح بالنية
لكنه بعيد كالايجب او برعي كفاية وجود النية في نفس الامر ولا يشترط علم الشهود بها وهو ايضا
خلاف الظاهر انتهى وهذا كلام غريب فان تملك العين في تمام جاز عن الزوج يعلم جازية
لحال فبعد هذه الترتيب لا يلزم الكلام عن النية وكيف يمكن النية على الشهود **قوله** لانها وصفا للملك
المستفاد حكم من الكرخي انه قال يستقبل بالاجارة لان المملوك بالنكاح يستقبل بالبيع والامارة و
وصفت لملك المستفاد والواجب انه لا يستقبل لان الاجارة ما وصفت لملك المستفاد موقفا والنكاح
لا يستقبل لامرأته ان صحه العقد بهذه اللفاظ عند ائمتنا وعند افاضنا فلا يصح وانقضاء
بلفظ الرتبة يخص النبي عليه السلام وفيه ان امكان المعنى الحقيقي شرط عند ما يوسع لفظ النكاح بحال
فينبغي ان لا يستقبل بلفظ البيع عند ما ايضا لان تيقن المنة كونه زبيبا فيصح بيعها فكان
لم يباح بيعه بغير هذا الاعتبار وفيه ان النبي لا يبيع للمنة وكلامنا في البيع موصوف لانه قال
قوله وشرط سماع كل منهما لفظ الاخر حقيقة او حكما كما اذا كتب رجل وامرأته جارية فامضوا الكتاب
الى المرأة فانه عندم قبلت بلفظ النكاح لان الكتاب كالمطابق عند الغيبة **قوله** فاعاد اليه
صاحبه اي الشاهد الاخر لم يحكم لان السماع من العاقلين لم يوجد معا **قوله** وانما الغاية ثمة
الاداء اي ان وقع النكاح من احد الزوجين لا يقبل بشهادة مؤلدا في حق الاثبات والالزام
فقولوا ان لم يثبت النكاح بهما وان لم يحج الى ذكره بعد ما علم المقصود من المسئلة انما يقوله
لان كلامهم اهل الولاية الا انه ذكره بطلته لقوله ان ادعى الزوج وكذا الحال في قوله كما يجب نكاح
مسلم الى هذا يدفع بانه في حناية ما قيل ان المقصود من الشهادة فقط او الاثبات عند الاحتجاج
او كلاهما معا والاول يوجب ان لا يشترط للمنة والذكورة اصلا والتكليف والاسلام في نكاح
المسلمين والى الثالث يوجب ان عدم الاعتقاد بشهادة المدعيين فالظاهر فيه قول الثاني
وحاصل الرفع ان المقصود الاشهاد مع التعظيم بام النكاح وذلك لا يوجد الا بالاهلية تحل
اصل الشهادة اذ لا تعظيم بحضور جهات من الكفار او النوان فقط **قوله** فان الاب اذا حضر
اشتمل عبارة التوكيل اليه وطالب الفرقين هذه المسئلة وبين ما اذا قل بطلان ان يزوجه عبده

بما
يعقوب

بما
يعقوب

فروجه بشهادة يجعل العبد حاف فانه لا يجوز مع امكان جعل العبد مباشرة للمنفعة كما لو اشترى المولى
 عقد تزوج العبد عند حفرة العبد مع جعل آخر فانه يجوز واجيب بان العبد لم يكن موكلا حتى
 مباشرة المولى بخلاف ما اذا مباشرة المولى بحفرة العبد فان العبد هناك يجعل مباشرة للشكاح نفسه
 والمولى شاملا لاتباع المولى ليس بوكيل عن العبد فكيف يتصل مباشرة اليه لان العقد لا كان فاعلم
 الموكل بخلاف ما اذا كان العبد غائبا لعدم مكانه مباشرة كذا في الضمانية واقترن عليه بانه اذا
 جعل بمنزلة الموكل لكون العقد لا يتم الفرق المذكور والظاهر ان الحق كون المولى موكلا للاتباع في ذلك
 الجعل كما لا يخفى انتهى والجواب ان الفرق المذكور لا يوافقا فاجعل المولى نفسه مباشرة للعقد مستلزم
 عندا جعل عبده موكلا وجعل نفسه وكيلما واذا وكل بجعل آخر ونفسه موكلا ليكون جعل العبد بمنزلة الموكل
 مساويا فيما ذكرنا يعلم كون قوله والظاهر ان الحق كون المولى في غير المنع **قوله** والوكيل مع الرجل و
 المراتين شاملان فاذا وقع التماثل بين الزوجين في هذا المسائل فليباشران بشهده ويقبل شهادتهما
 اذا لم يذكرانه عقده بل قال بهذه امره بمقدحهم وان يتن لا قبل لانه شهادة على فعل نفسه **قوله** وان
 لم توطا الامم هكذا في علته النسخ لان الامم وقعت هو انتم فلم النسخ فان المصواب ان يكون بدلها
 الزوج على ما يشهد به السياق والسباق **قوله** لما تقرر ان وطى اللامهات يحرم البنات فان قيل
 ما لم يفي كفاية النكاح في تحريم اللامهات دون تحريم اللامهات دون تحريم البنات قلنا كان راجع
 الى اصلهم ان تعلق الزوج باصله اقوى من تعلق الاصل بغيره يعني ان سر التعلق من النكاح البنات التي
 اللامهات مثبتة على شدة تعلقت بين عدم سرها من نكاح اللامهات اليها بل يوفقها على طيها
 على عدم شدة بالنسبة الى ذلك **قوله** واصل مسكونة بشهوة ونوسها بما يلين وصل حرارة البدن الى
 يده يثبت حرمة والا فلا ولو مس فانه لا يجوز في الصحيح للاتباع بالانزال انه غير راجع الى الوطى كذا
 نقل من شرح ابن الملك كذا لا يغلو في الاشكال فان دواعي الشئ اذا اقيمت بمقام الشئ يكون في حكمه سواء
 قصت اليه او لم تنقص كدواعي الوطى في اللوامم والاشكال فانها حرام وجعل الوطى او الانزال لو لم
 وكانا نوم فانه ناقص للوضوء خرج الحديث اولم يخرج على ان يلزم منه ان لا يثبت حرمة المصاهرة بين الرجل
 وبنت عمه اذا تمت عنه وانعتق الشهوة في قلبه مع عدم احتمال الوطى **قوله** ايها ما وضعت ذكر اقبل
 ذكر في اللوامم والزنايات ان اللوامم بين الامة وسيدتها جائز لان المراد من حرمة اللوامم ان يكون مؤبدة وهذه

مسائل النكاح

الحرمة مؤقتة بزوال الملك انتهى وفيه ان لا حاجة الى هذا التقيد في هذه الصورة فان حرمة اللوامم مشروطة
 من الطرفين على ما ذكره صاحب القيل قبل كلامه بهذه واذا وضعت السيدة ذكر الا حرم سواه اعتبره ومن
 النكاح اولم يغير اذ النكاح الغير المؤثر لا يحصل الحرمة **قوله** لما لا يحرم تزوج المنظور الى غيرها هكذا في
 النسخ الموجودة لكنه يحتاج الى تبيين مضاف الى الا حرم تزوج اصل المنظور الذي جاء على ما هو الظاهر من سياق
 الكلام وكذا الحال فيما بعد من قوله يحرم من راي يحرم اصله فان الزنا لا يوجب الحرمة في الزوج فكيف في
قوله صح النكاح لصدره من اهل البيت اعلم ان الثبوت في النكاح والوطى حكمان كل واحد في نفسه فان في هذه
 المستدعيين بها فاما لو امكن ان الشئ قد يكون رافعا لشيء وقد افعاله فالوطى الحكمي المحقق في ضمن النكاح
 في معنى الرافع حيث يمنع التماس الحقيقي ولا يقتضي الفرق بخلاف الوطى الحقيقي فانه بمنزلة الرافع
 الفرق بينهما فاذا وجد النكاح مع الامة البوطوة هي ايضا يمنع الوطى كما يمنع الوطى في غير البوطوة
 منكم كانت او محلوكة ولا يوجب الفرق واما اذا اراد الوطى حقيقة في يوجب الفرق عندا في كل المصنفين
 ولما في ملك النكاح فالوطى ان الحكميان فيه لا يجتمعان ايضا كالحقيقيين ثم وبما ذكرنا في دفع
 او رده من مذهبنا ما قيل اذا ثبت حل الوطى وكون النكاح قائما مقام الوطى بعد وجود النكاح لا يصح
 النكاح قبل تحريم الامة للزواج بينهما وطى كيف ولو كان النكاح كالوطى المحقق في جميع الاحكام
 لكان نكاح اللامهات كافي كالوطى المحقق في جميع الاحكام لكان نكاح اللامهات في حرمة المصاهرة
 ولم يتوقف عليها مع انها متوقفة عليه **قوله** لان النكاح موطوءة حكما في مفاضة فان كون
 النكاح وطى حكما يوجب عدم حرمة النكاح ابتداء على ما علمه الاشارة مع نفسها فلا وجه الى
 التبيين لما يرد عليه جواز البيان في الطلاق بينهم **قوله** ولا يجوز تحريم في الزوج لان هذا
 مستدرك بالنسبة الى ما تقدم من قوله ولا وجه الى التبيين لما لا تناقض قوله ولا وجه بالنظر الى
 ابتداء الاحوال وقوله لا يجوز النظر الى عواقبها فثبت **قوله** وهو بعد والى لا يتجاوز الزوج
 اياتنا لا يعارض متنافي دعوى المهر ثالث **قوله** ونصت المهر لوقتها وتساوي مستيهاها اي
 عند تساوي سعيها في الحال بتقدير قد او معطوف على الشرط اي لو كان قبل الوطى و
 كان مهرهما متساويين والكاظم بقرينة قوله وان اختلفا **قوله** لا يتزوج الامة واحدة
 لانه عنده نكاح ضرورة فقصر على الواحدة **قوله** ونسحق النكاح عند الكل كان المتناسان يذكر

مسائل النكاح

مسائل النكاح

ولم يتوقف على طيها

الاختلاف في استحقاق النفقة او لا كما في نظريتها **قوله** اوزنا هذه المسئلة لا يحتاج الى ذكر ما
 لكونها مستقرة من قوله وصلة من زمانا الا ان يكون توطئة لبيان عدم وجوب الاستبراء فكان الا
 ان يكون قوله ولم ان يطأ من الحن ولم يوجد له علامة النسخ **قوله** لان غير المبيع اذا تم
 الى المبيع المراد من غير المبيع الذي لا يكون مالا فان العبد اذا تم الى متبرع المبيع في العبد على ما سيجي
 في كتاب البيع **قوله** اي لا يصح نكاح المولى امته لان تلك المعتقاة للمولى قبل النكاح فتوجب
 الى اثبات الثابت ونكاح المرأة عدها لانه ينفى الى جميع المتنافيين لانها مملوكة له فلا يصح النكاح
 المملوكة ماله او المملوكة مملوكة فاقض عليه ان هذا مناف لما مر جوابه في فصل الكتبة من اذ لو
 اشترى امته يتزوجها احتياطا واجيب بان المقصود منها نفى الجواز مع ثبوت الاحكام كما يترجم
 كلامهم فلا ينافي في مجرد الجواز للاحتياط مع عدم ثبوت الاحكام وهذا الجواب يرد عليه ان كان المراد
 بالنكاح نكاح المولى قبل استبراءها قالوا في الاستبراء هذا النكاح ليس بنكاح السيد لانه
 ليست امته بعد وان كان المراد به نكاحا بعد الاستبراء دفعا شبهة حوتها واحتمالها عن الوقوع
 في الزام فلهذا ليس بنكاح السيد لانه هذه الشبهة ايضا قد بطلت **قوله** ولهذا قيدت الضابطه بها
 بما ذكره قوله الكتاب كما قال قبل لا احتياجا الى هذا التقيد فان قوله عابدة كوكب يفيد كونها مشركه
 قلنا فعمل ان يكون عابدة ماله على وجه التعظيم كجوزنا الى جهة الكعبة على ما اشار اليه الشارح وسجود الملائكة
 لادم عليه السلام على وجه التعظيم لا على وجه العبودية **قوله** او نقول هو في موضع النفي فحينئذ لو لم يكن
 هذا على تقدير صحة عموم المشرك او هو على وجه الحقيقة والجاز وكذا ما مر من حيث ان يقول بعمل النكاح
 على معنى اعم ولك ان تقول في صحة النكاح للمولى لان الغايه من عقد النكاح ذلك فنفى المولى في
 ملك المومن ثبت بدلالة النص **قوله** ازوج لانيث النسب يرد عليه ليس بزوجها وصارت حاملا عقب
 السيد **قوله** فانه ايضا ثابت النسب قبل الحمل مانع في الولد والفراش المصنف مانع في الحمل ايضا فينا
 لوجود المائتين اثني وخمسة ان هذا الكلام يشتركون كل من هذين الشيئين على ما قصده المصنف وليس
 كذلك بل العان الثلاثة له الحمل ولا تان فيه لكونها اشياء مستقلة بل الحكم راجع الى وجه الحمل الثابت بالسبب
 وعدمه فتدبر **قوله** وهو ان يقول الامر ان اتبع بك كذا مدة كذا من المال اما ان كان الغالب ان لا يقيد
 الى ملك المدينه النكاح صحيح لوجود التأييد مع كذا روي الحسن عن ابي يوسف **قوله** لم يقل والموت

كالمال

كالمال صاحب الوفاية ما على طهور المرونة **قوله** وقال فلان قبلتها للربيع النكاح هكذا في نسخ
 رايناها ولكن لفظة النكاح ليست في موقعها بل الصواب ان يقال لا يصح التعليق او يقال لا زائدة
 في لا يصح **باب المولى والكفو** ان على الماصحح البدء الى المولى **قوله** الا في مواقع مخصوصة
 وهي اربعة واربع وعشرون موضعا تقريرا على ما ذكر في الفصول العديدة **قوله** ليظهر رغبته ما فيه من
 رغبته ما عنه يقال رغب فيه اذا طاع اليه ورغب عنه اذا تول وعمل عنه **قوله** لا ينقص عن المهر الا النقص
 فوقه الى فوق النقصان يعني نقص الالب والجد لا يكون الا عند فائدة اعظم مما نقص **قوله** اي اذا
 الزوج البكر البالغة قبل البلوغ لانها لو كانت صغيرة وزوجها المولى ثم بلغت وادعت رد النكاح حين
 بلغت وكذا في الزوج كان القول قوله لان عقد المولى نافذ عليها والظاهر بناءه وهي يدعيها فالحق
 تردى بطلان فلا يقبل قولها بالانحصر وذكر الامام الترمذي انهما ان اقاما البينة فثبتت المولى **قوله** للمولى
 النكاح الصغير والصغيرة اخلف الشيخ في ان مالا يكون جائزا اما اذا قال لبعضهم ان الزيادة والتقصا
 لا يجوز واصل النكاح صحيح لان المانع منها من قبل التسمية وفدا لا يمنع صحة النكاح كما لو تركها
 اصلا او غير وجهها غير او غير **قوله** والنكاح لا يصح وعليه شمس الا في النكاح وفيه الاسلام
 وصاحب الهداية وغيرهم من العلماء ويعلم من هذا ما في المبلغ من انه لو زوجها الالب او المملوكة غير كفو
 او بعين فاحش فانه يكون عذرا حتى يكون لها النسخ بعد العلم بالنكاح واما اذا زوجها الالب او المملوكة
 غير كفو لم يفسخ النكاح لتمام العقد وفور الشقة ولو زوجها غير الالب او المملوكة غير كفو او
 بعين فاحش لم يفسخ النكاح ايضا ولكن ما في النسخ يوافق ما نقل من المبلغ من جواز النكاح الالب بعين
 الفاحش او غير الكفو واما ما وقع في كلام صدر الشريعة في تبيين النكاح بالبعين من انه ان فعل غير
 فلهما ان يفسخ بعد البلوغ فيشترى الى صحة النكاح غير الالب والمملوكة بالبعين الفاحش وهو مخالف للمرويات
 الواقعة في الكتب الا ان يحمل كلامه على النكاح بلا بعين ولكنه بعيد **قوله** والظاهر انهما قصد احما
 بالمقدور وفيه ان العقد لا يستلزم الوقوع واللابق بحال الصغير ربانية الكا دون الاول **قوله** اذا كان
 ذلك العقد غير النكاح او كقولهم الظاهر ان هذا على قول الى حسمه فان عندهما لا يصح النكاح دونهما ثم
 ان المعلوم ما ذكر في الهداية لزوم على الاطلاق فان جازيتها يمكنها لانها كما على الرأي واخره شقة
 فيلزم العقد بما شرتهما كما اذا باشره او برضاها بعد البلوغ وما يؤيده ما قال صاحب البديع اما النكاح

على تقديره قال لا يشترط في النكاح
 اي لا يصح نكاح النكاح ولا الوقت او المكان
 البديع النكاح النكاح النكاح النكاح
 انما النكاح النكاح النكاح النكاح

حل

صعوب

الاب والجد الصغير والصغيرة بالكتابة ليست بشرط لزوم عندنا ج كما انما ليست بشرط الجواز
 عندنا حكم عدم الكفاءة وحكم الفتن واحد في طوق الضرر واجاب الجواب وكذا المفهوم فيما سبق
 من كلام الشارح مطلق للزوم وهو موقوف والصحيح ان الزوج اذا كان بالابا او جدا فذكر الزوج يكون لازما
 عن المهر الا لفرق فوقه وبالجملة لم يوجد مثل يدل على هذا التقييد الذي ذكره الشارح نعم ان المفهوم من
 كلام صدر الشريعة هذا ان باب الاب والجد مطلقا فان صح النكاح بالفتن يستلزم صحة برونه بالطريق
 الاول في قوله وان فعل من هذا ان ينسخ بعد البلوغ بالنظر الى هذا الاطلاق فلا يصح في كلامه ومنه
 تزوج وتزوج **قوله** وفيه الفسخ بالبلوغ هذا اشارة الى الفرق بين خيار المهر والعق لا يفسى بطلاق
 لان بيع بالاشي والاطلاق لها بخلاف الخيرة لان الزوج فلكم بالاشي تظهر في الشيعين الاول
 عدم وجوب نصف المسمى لو فرقت قبل الدخول والكل ملك الزوج بتطبيقات ثلثة ان كان بعد
قوله ان اذا اشترط الفرق بالانقضاء وما بعد من انقضاء بلوغه ولا ورثة الاخر وفي هذا التقرير
 نوح خيرة فان المناسب ان يقال اذا اشترط الفرق بالانقضاء فلو مات احد من قبل انقضاء ورثة
 الآخر اختار اولادهم من قبل الفارة في التفرع عدم تأثير الاختيار قبل انقضاء **قوله** ثم قال
 في المهر يجب للمهر وان مات قبل الدخول وقال في المهر ان مات احد من قبل التفرع ورثة
 الآخر تعليم الزوجية وهذه فرق في طلاق وللمهر عليه ان لم يدخل بها وان كان دخل بها لم يمس
 ومنها مخالفة ظاهرة والاولى ما ذكره الزيلعي مكررا قبل والظاهر قول صاحب المحيط وهذه فرق في طلاق
 كلام متناهي بيان الفرق في الحيوة فالتناهي بين الكلامين غير ظاهرة فتدبر **قوله** فان قالت
 لولده اخترت فني على خيارها يعني ذكر احد لا يكون مانعا للاختيار كما يكون السلام على الشهود
 مانعا على الجميع **قوله** ولا يخفى ان يتركها سدي السدي بضم السين المهملة يقال ابله سدي قاله
 قيل عدم تركهم سدي بان يكلف الاولياء بالتعليم لا بعد عدم معذرية الولي والجواب ان الظاهر
 في حال السلم ان لا يترك امر او اجبا عليه ويخرج التفسير بها على ان المقصود الفرق بين البعيد
 واللاحق في المهر وهذا ان يتعلق الوجوب في الجملة يحصل ذلك **قوله** ولم يوجبهم اذا بلغوا عشرة احوال
 المائدة لا الحديث ان الاكراه على الصلوة والالتزام ما يدل على وجوب تعلم سائر الاحكام ككون
 الكل شريكا في هذا المعنى **قوله** لا يبطل بلامر رضا او دلالة وهذا اظهر من عبارة الوقاية وهي

باب
 صواب
 مقبول
 باب

بلا رضى

بلامر رضا مع او دلالة فانها تحتاج الى التاويل بان يجعل قوله او دلالة بمعنى المقصود ويكمل مقصود
 على قوله **قوله** لم يثبت باثبات الزوج اي ليس كالتمتع في الطلاق كما في اختياره فنك
 ولست بمراسي يبطل اختياره باني يكون **قوله** فان التوقيض هو التفسير عليه اي التوقيض
 هو التفسير على المجلس بضمه وقية لحال اياه ومعنى كون التوقيض مقصدا على المجلس ايا اعتبار تأثير
 القية او كونه بمعنى المقصود فتدبر **قوله** وهو ذكره في جعل المسمى للظاهر ان العصبية منها تناول
 التفسير والبيته على ما اشير اليه وعلى العتاقة قد يكون اشي بقوله ذكره ليزم ان يكون خارجة عن
 التعريف **قوله** ثم وسمي الوصي **قوله** ثم الى الولي بعد العصبية المذكورة المأم ثم الفت
 لاب وام لا يقال بهذا لانه لرواية ما صححان فانه قال والاقرب عندنا ان شقيقة المأم ثم البنت ثم
 الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب
 ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العتات والالاخوال ولما لا اولادهم على هذا الترتيب واذا
 اجتمع القاصد والاخت فعندنا ان شقيقة الولاية لجد انتهي نعم قال في الملاحظة الاخت تقدم على الام
 حال عدم العصبية لانها من قوم الاب لكن في الكلام عليها ايضا بالبنت وبنت الابن فانها من قوم
 الاب مع انها تقدمان في الارث على الاخت لاجتماع الابن وابن الابن لانا نقول بقول
 الكلام في النكاح الصغير والصغيرة ولا يتصور فيه ولاية البنت وولاية بنت الابن ولذا قصر
 الكلام في الشرح على الام والاخت ولعل كلام صاحب الملاحظة ايضا بالنسبة الى تزويج الصفا
قوله ثم السلطان ثم القاضي في مشوره ذلك قبل هذا لا يخلو كما كان حال السلسل
 استبدال الولاية لكل واحد منهم على الترتيب لا بطريق النيابة والامر بين القاضي والسلطان ليس
 كذلك انتهى ويمكن دفعها بان لا نعم ان النيابة في السلسل غير مقبولة فان عصبية العتق ولاية
 بطريق المطلاق على ان قوله ثم لوصيتها ثم ثم مخرج فيما ذكرناه **قوله** وقد حصلت القدرة على
 العمل بعد حصول المقصود بطلت كالصلوة بالتم لانا لا نقاد عند القدرة على الماد وان كان
 الوقت باقيا **قوله** فسلم نفسه اي من ليس له سلم لا يكون كفوا لمن له ذلك ومنه لا اب واحد
 لا يكون كفوا لمن له ابوان ومنه لا ابوان يكون كفوا لمن له اباه **قوله** لان التعريف يقع بالا
 اي التعيين عند اثبات النسب وهذه انما يكون بذكر الاب والجد **قوله** فليس خلق كفوا لصا

كما تحييه

بنت

باب
صواب

منه

او بنت صالح لو اتى الاول لكان احسن لان بنت الصالح اذا كانت فاسقة تكون كفوا وروى
 محمد اذا كان الفاسق محرما سقط عندنا من كل عنوان السلطان يكون كفوا البنات الصالحين قيل
 وعليه الفتوى **قوله** والنقطة والمراد بالنقطة ان يكتب كل يوم مقدار ما يفتى عليها كذا في الكفا وفي
 الذخيرة لو كانت الزوجة صبيحة لا تطيق للجماع فيكون كفوا وان لم يقدر على النقطة **قوله** ليس كفوا لفترة
 فعدم كونه كفوا فنية الطريق الاولى وانما قال كذلك لئلا يتوهم كون الفقرة كفوا فنية مطلقا **قوله**
 اي تصدق بان صينة في وجوه الفرائض **قوله** للجماع هل الفتى لما عرفت ان الفتى غير معتبر لقائل ان يتولى
 فلا يكون ذكره مع العالم الفوقانية فان الجماع ايضا يكون كفوا على هذا التقدير **قوله** كذا في الزوجة
 انه مثال الموضوع للمهمة **قوله** اذا وجب الى الزام كليهما ونحوه الى يوسف اذا لا يصح كالحاح احدهما واليه
 البيان كما لو طلق احده امرأته ومات قبل البيان فالحكم والميراث لهما وعليه قاعدة الوفاة
 المشهور ان يصح النكاح بغير بيان وانه لا يصح بخلاف الطلاق لانه يحتمل التحليل كذا في الكفا
قوله ولا يشترط ان يتكلم بهما بالواحد اذا كان وكيلهما منهما فافترقا اباه كان كافيا فاقبل
 لانه في النكاح من عقد والعقد ارتباط فلا بد من اثنين ليحصل ذلك يتعلق احدهما الآخر فافترقا
 بهما ايضا شيان بحسب المحقق فان قول الوكيل زوجها اباه بمحض زوجهما من جانب
 موكلتي وقيل من جانب موكلتي وكذلك لا يجوز ان كان احد الجانبين فضوليا لان التقدر لانه
 اما صورة او معنى فتدبر **قوله** اذنت امرأة لرجل ان يتزوجها اي يتزوج ذلك الرجل تلك المرأة
قوله فلا يحتاج الى القبول اي من يحاوان وجد منها على امر ولو كانت رجلا يتزوجها اي و
 لم يبين شخصا **باب المهر قوله** اي وزن كل عشرة سبقت شاقيل فذكر البحث المتعلق بوزن
 سبقت شاقيل في باب زكوة المال **قوله** ونقصه اي وجب نصف المسمى بطلاق قبل الوطى والمطلقة
 قال محمد لو اذهب مهرها فمات ثم طلقها قبل الدخول بها والمطلقة كمل المهر لانه يعمل على الوطى فتبا كمل المهر
 وعندهما ينصف بالنقص لانه طلاق قبل الدخول كذا في الكفا وفي **قوله** في الشفاعة كسب الشين و
 البين المحققين والراء للمهر **قوله** فقبل لا يستحق للمهر فوجب مهر المثل **قوله** وترجع على الزوج
 بتقيد خدمته وجه الفرق بين خدمة الزوج وحزم ماخران خدمة الزوج لا تستحق بالعقد للمثل لانه
 طلب الموضوع وهو زوج كونه خادما مع انه محرم لها لان الزوج سلطان امرأته فيلزم مهر المثل

خلاف

بخلاف خدمته فمهرها تستحق بالعقد فيلزم قيمتها **قوله** والمصواب ان سلمها اجماعا
 ولا يلزم طلب الموضوع لان الزوج والمرأة من باب القيام بامور الزوجية وليس من باب المثل
 واليه وان كان كذا **قوله** ولتضمن الزوج عينا كالمهر وصليته اي لا يكون الفتى موجبا للزيادة
 على نصف مهر المثل كما ان العقد لا يكون مستغنيا للنقصان عن النصف اقل المهر **قوله** ما فرض
 بعد العقد او زيد لا ينصف اعلم ان هذا الذي ذكر في بيان ما زاد الزوج واما الزيادة التي ليست
 كذلك فيها فمهرها ينصف وهو وان كانت الزيادة متصلا وحدثت في يد ما بعد القبض لا ينصف الزيادة
 لعدم فرضها او غيرها نصف قيمة الاصل يوم قبضت عند الزوج وفي يوسف وعند محمد ونحوه ينصف
 الاصل والمرادة لانها تاقب الاصل فيظهر التنصيف فيهما معا للاصل بخلاف الزيادة المتصلة كما لو ابد
 فانها تمنع تنصيف الاصل لاجتماع لانها صارت املا لنفسها فلا تنسج غيرها ولو لم يكن التنصيف
 ثبت بالمفروض من هذا العقد والزيادة لم تكن مفروضة عند العقد ولا ينصف وتنصيف الاصل بدو
 لا يمكن فاستغنى املا وان حدثت قبل القبض في يد الزوج ينصف اجماعا سواء كانت متصلة
 او متفصلة لان في القبض جهة العقد فكان المفروض منه مفروض عند العقد فظهر الفرق بين
 الحادثة قبل والمطابقة بعده كذا في الكفا في الوطى على ما سئل بعض المحققين والظاهر ان قوله
 املا يعني استغنى نصف الاصل حال الزيادة حتى لا يناقض قوله فيما سبق عليها ينصف قيمة
 الاصل يوم القبض فتدبر **قوله** فيها بان نسب لها المهر وذكر في مشكلات التدوير انها
 بمسححة فيها لان المهر خلف عن المهر فلا يحتاج ولا سيما **قوله** لانه يعين الواجب بالعقد
 اي التنصيف يعين حصته من الواجب بالعقد والواجب بالعقد وهو مهر المثل منها وفيه قابل
 لذلك التعيين لانه لا ينصف شرعا **قوله** لان المهر بناء حرمها اي مهر المثل حق المرأة في حال النكاح
قوله لا يكون مهرها عاقل ففعل عن حواش العقد ان جارية غير مائة من المملوكة بخلاف جارية بها
 وعن الزخوة ان طلب المملوكة تمنع من المملوكة فيلزم منه ان قول الشارح لا يكون مهرها عاقل ليس
 كما ينبغي واجيب عنه بان ما في الزخوة يمنع من المملوكة وكلام الشارح في منع المملوكة وفيها فرق انتهى
 وانت تعلم ان مملوكة المملوكة بمنع من المملوكة لا يفرق غير ظاهر **قوله** علما بانها امرأته بهذا المثل
 ما في الزخوة من قوله نصف عليه وهو انما هو تحت اولم يعلم وما في الشرح اقرب دراية ومثبه رواية

لان النوم جيفي ان يعدمه الموانع الحسية او الطبيعية **قوله** او صاعق من اي في غير مضاف بغير
 المتأصلة **قوله** وجب العنة في الكل احتيطا وذكر القدوري ان المانع ان كان شرعا يجب العنة
 لبثوث الممكن حقيقة وان كان حقيقيا كاليسر والمرض لا يجب لعدم التمكن حقيقة **قوله** او موزو
 آخر في الدراهم والثمانية **قوله** او عرض المهر اي وجهت العرض الذي هو المهر ولا يبالى
 باختلاف الاسباب عند سلامة المقصود واقرض عليه بان اختلاف الاسباب بمنزلة الاختلاف
 العين ولهذا قالوا لو قل الرجل وبت لي جاريةك فقال المولى لا بل زوجتك لا يحل له وطردوا
 ان اتفاقا على حقه كان القياس ان يرجع نصف المهر واجيب باننا لم نحل لانه لم يثبت الدماء
 واحصوها لانها لا تخر الاخر وعدم النكاح يثبت في عليا ان يلزم منه صحة الزوج اذا كانت اعطيت وقيل لا
 بل وجبتي لانه قبل القبض لم يثبت كل منهما مع انهما في ظاهره فالظاهر في الجواب ان عدم المبالاة
 باختلاف الاسباب انما يكون اذا لم يكن بين كلامها تناقض كعوى المهر في الامة والاختار
 فتبين **قوله** ومنها ما يثبت ان كانتا معتبرا نصف الدين لانه جنس واحد ونصف الدين معتبر
 لانهما ما يتان فجمع ثلثهما ليكمل الخمسة انما هو مجموع الدين وهو ظاهر **قوله** والاول
 صحيح لا كقول الزرق بين هذا وبين هذا وبين ما اذا ازوجها على الاثني ان كانت جميلة و
 على الثالث ان كانت سيئة فالشرطان صحيحان بالاتفاق لانه لا خطرة التسمية الثانية في المصلحة
 الاتفاقية لان المرأة على صفة واحدة اما قبيحة او جميلة لكن الزوج لا يعرف وجهها لا يوجب الخطر
 بخلاف الملاءمة لانه لا بد من ان الزوج يخرج ام لا كذا في الكفاية وبعض الشرح وفي كلامهم
 ان هذا مستقوض بما اذا ازوجها على انها ان كانت حرة الاصل فعلى الزوج وان كانت مولاة
 فعلى الف وتزوجها على العين ان كانت له ام لمة وعلى الف ان لم يكن له ام لمة اذا لم تكن حرة
 مع انها خلافات ان اشئ ويمكن دفعه بان الحسن والقيح وصنات قايما بالمبدل منه ليشك
 ازدياد المهر وعدمه وانما محسوران ليسا في خطر البتة وعدمه هو قولنا وبالفعل للمعتق
 فان عبارة المتن على الثالث **قوله** لاتفاقهما على ان المهر لانه اشتاء الاقامة واشتاء ما لم يثبت
 به للمهر الاقامة معا فاحش **قوله** حكمتم التل هو من باب التفعيل **قوله** اي ظاهرا نصف الاد
 لانه لان نصفه ازيد من النصف عادة ولان المراجعة الى النعمة عند فقدان المسمى وقد وجد **قوله**

معصوم

قوله

اي اللانتم

اي اللانتم هو ان لا يخر المرأة على اخذ القيمة وكذا اذا ذكره مضافا الى نفسه بان قل تزوجتك
 على ثواني كذا ليس له ان يعطى القيمة لان الاضافة كالاشارة والظاهر ان الزوج وغيره
 كالشوب في هذه الاحكام **قوله** ويجوز في النكاح بالوطى واعلم انه اذا وطى في العقد الفاسد
 مرارا فغلبه واحد وكذا الووطى مكاتبه وجارية ابنته لمرارا اما الووطى ابن الابن جارية
 ابنة بنته يجب لكل وطى به لان بنته الملك فيه غير ثابتة وكذا الووطى احد الشريكين للمارة
 المشتركة فعليه لكل وطى نصف مهر **قوله** من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح او عرض
 عليه بان تعيد لان النكاح نفسه ليس يدع الى الووطى ولهذا لا يثبت حرمة المصاهرة بمجرد
 العقد انتهى فحين ان النكاح البناات يحرم الامهات مع ان النسب شيء يحتاج في اثباته
 احباء للولد فيثبت على الثابت في وجهه على ما ذكر في الشرح **قوله** وقد اضاف الى ما قبل
 اي اضاف اللانتم الى ما قبل اللانتم وهو الدين المتعلق بالمهر ان بعض الثمن اي ان
 يكمل **قوله** وهذا يدفع انما له اي قوله بعد وطى او خلوته لدفع توهم عدم صحته سقيا
 الووطى لوجود التسليم فتسلم البعض لا يوجب تسليم الباقي او عرض عليه بان يبيع في باب
 نكاح الرقيق ان الامة تزوجت بغير إذن مولاه فوطى الزوج ثم عتقت بغير نكاح
 ويكون المهر كله للمولى ولو كان للمهر مقابل جميع الوطيات لكان للمهر بين المولى والامة اذا
 بعد العقد ايضا انتهى وللجواب عنه ان بالنكاح بغير إذن المولى يكون المهر كله للمولاه
 الاولى يستحق المولى كل ما يبيع للامة منه شيء كما لا يخفى في تعاقب الوطيات الثانية شيء
 اذا قضى مجموع مهرها **قوله** لان التفرع اقوى من الدلالة وان كانت المولاه
 دلالة الفرق وعن ابي يوسف ان لها ان تمنع نفسها اذا كان كل مؤثلا ايضا وقال
 صدر الشهيد من احسن وبه يفتى والظاهر ان المنع بالقدرة المتعارف ايضا **قوله** لان
 حق الجبسي لا يتبادر دون اتيان بدله وهو المهر **قوله** افش به القيمة ابو الليث لا يقال بهذا
 مخالف النص وهو قوله سبحانه اسكنوهن من حيث كنتم فكيف يفتى به المناقول النص مقيد
 بعدم الامر اربل سباق الآية وهو قوله تعالى ولا تنكروهن وفي النقل الى بلدا اخر ضرر
 ظاهر انتهى وكذلك الامر في السكنى لما صابة النفع لانها من الموانع الانسانية كالنفقة فلم يكن

معصوم

مشتملا على رزق قلب الموضوع **قوله** فيما تقرر فانه تاجيره الى الميسرة او الموت او الظل
 لو اتقوا بذكر الموت والطلاق كان اوفق بالمشهور **قوله** واما اذا انشا على تخيل جميع المهر
 لاجل هذا الذي ذكره وان كان من موهما فابق الا انه ذكره لافادة فائدة زائدة مرتبة عليه
 على ما يتقدم من بيان غاية التاجير واختلاف الاحوال باختلاف الزمان والبلدان وفي ذلك
قوله اقول فيه يجب ان هذه ليست مسئلة النكاح اقول يمكن ان يقال هذه مركبة من
 دعوى النكاح ودعوى المال على اشارة الى صدر الشريعة في كتاب الدعوى بقوله اذا
 ادعت المرأة النكاح وطلبت المال كالمهر والتفقه واكثر الزوج ويخلف فان حمل الزم
 ولا يثبت به الحمل عليه عندنا حجة لان المال ثبت بالتلولك لا الحمل انتهى فالمراد من هذا
 التقرر ان يكون للمسئلة جريتان فان نظر الحاكم الى جهة دعوى النكاح لا يخلو ويحكم
 بعمه المتزوج فان الكلام في الموطوعة وهو المراد من تاجير الانكار وان نظر الى جهة دعوى
 المال يخلو فان حمل حكم بالمهر للسعي لا يثبت به الحمل على اصل وهو المراد في كتاب
 الدعوى فليست **قوله** حكم من التل من التحكيم اي يجعل مهر التل حكما **قوله** لان النية هي التي
 وان كان من تعميم النية منكر **قوله** حكم من التل من التحكيم ايضا **قوله** اي يهر التل لان البيهقي
 اذا تعارضتان استقطبان **قوله** ان شهد له القيمة المستتر ارجع الى المتعة اما ما قيل الحكم للفرع
 من قوله حكم او تاويل المذكور **قوله** الا يرى ان الموقوفة هي بكسر الواو التي روجت بلا ذكر مهر
 وعلى ان لا يهر لها **قوله** هذا كل اذا لم يسم نفسا وفيه ان قوله فيما سبق وان طلقت قبل
 الوطى معطوف على قوله ان قام النكاح فترتبه المتعاقبة تشعر بشمول المعطوف عليه بصورة
 الوطى فيوجد التسليم للحالة **قوله** والتم للشون اشارة الى ان غير المثل المتوى يصح للمهر لانه
 يفر به وبما عاده **قوله** وعلى الاب البينة فيل ان كان الاب غنيا فالظاهر انه ليس عليه
 فلا يقبل قوله الاب البينة وان كان فقيرا يقبل الا ان قيل الحكم بنية **قوله** فان احكام الكلام
 جارية عليهم لانهم التزموا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات وولاية الاثر ام تحققت للحاكم
 الدار كذا في الهداية وسلي الكتب وغيره عليه بان دليلها يقتضي عدم جواز تبايعهم
 بالمهر والتمس لان من المعاملات ما جاز تبايعا انتهى ودفعه ظاهر فان عقد النكاح في حكم

صواب ما
 م

اذا كان لهم كان المهر والتمس به ما لا بالنسبة اليهم وبما ذل المال بالمال كما انه بيع في حقا كذا
 كان بيعا في حقهم وعدم جواز في حقا لم يكن حجة عليهم **قوله** ولا يخفى ان المهر حق
 كما كان احسن لادبهم ان يكون حقا عرفا به كما مع انه ليس كذلك **قوله** يجب مهر التل
 اعراضا عن التتميم كان المناسب ان يقال يجب مهر التل حتى يكون اعراضا عنه لانه في حق
 الظاهر موضع الضميمة انما حتى لا يتوهم رجوع ضميمة الى ايجاب القيمة لا يقال شيك هذا
 بغضب المسلم ختمه الذي فانه يفتى بقيمة وضمان الغائب موجب تحمله لانا نقول الضمان
 لا يوجب التملك في كل مائة بل في الامور المصالح له لا يرى ان التلواء الهالكه يجب ضمانه
 على الغائب مع ان المعلوم غير قابل للتملك **باب نكاح الرقيق والكافر قوله** باذن المولى
 لو قال على ذن المولى كان اوفق بالاستعمال **قوله** احسن في عبارة الكنتروهي لم يخرج نكاح
 العبد ويمكن دفعه بعمه لم يتقدم كما قال صاحب الهداية لا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن
 مولاهما **قوله** ان كان المهر اى وجوب المهر ولو قال ان كان النكاح بغير الاذن كان
 اسلم **قوله** ايجابا له على اى للمولى على المولى ولتأمل ان يقول كان المناسب لتقصي النقص
 ان يجب عليه المال ولو بعد العتق فان الخطاب في قولك قوله ان يتقوا عام للمؤمنين و
 من حكمهم وانما المراد من الاموال اعم من الوجود او المقدرة لا يرى انه اذا تزوج الرقيقان
 شخصين قبل رد المولى نكاحا ما يقع العقد ويلزم المال ولو لم يكونا داخلين في الخطاب
 حين العقد لم يلزم ذلك وبهذا يعلم ان لا وجه لرجوع الشراح هذا القول الاول **قوله** فان
 دينا مقدم على دين المهر الظاهر ان هذا التقدم ثابت في صورة بيع العبد ايضا ولكن لم يتقرر له
 فيما سبق **قوله** او هو اى الرد **قوله** التزم العتق ويقيم العين المملو وكون الغافل مهر المرأة اذا
 وطئت بشبهة **قوله** في مثل هذه الصورة اعراض عن تزويج المولى بامه **قوله** كل يعرف فيه
 صيانة ملك صيانة مبتداه مؤخر وفيه خبره المتقدم والمثل صفة تعرف **قوله** ويسقط المهر بتل
 امته وفي الزيلعي وغاية البيان ان الامة اذا قبلت نفسها فقيدها وايتان **قوله** لو كان حرمان
 المولى من المارث **قوله** كان المناسب ان يقول من المهر فان الامة لا تملك شيئا حتى يكون مال
 منها مية انما علم ان الاصل في كل نكاح ان لا يملك في المال فلهذا التزم المهر في قتل الحرة نفسها قبل الوطى

ف

ف

ف

ف

اذا كان

وقيل الامة نفس كذلك او قيل الفير كذلك او قيل الفير اياها قبل وهذه المنة معلومة بمسئلة لا
احتياج الى بيانها وانما الاحتياج الى الفرق بين قبل المنة نفسها وقبل المولى امته كذا
حيث يجب المهر في الاول ولا يجب في الثاني مع ان كل منهما الملاف المفقود عليه قبل القبض
فلهذا قال صدر الشريعة في كتابهما في الكتابية المهر يجوزي كبرهانه وان كان مقتضى
النكاح وجوب المال بخلاف الاول فانه ليس فيه شايبة ذلك بخلاف قبل المولى الامة بعد طه
الزوج اياها فانه ليس فيه لما وجبه القبض في الجملة لم يوجد الاحتياج الى بيانها **قوله**
واجب في صورتين اي في قبل الامة نفسها وقبل المولى اياها **قوله** وبذلك فانه لم يرد ملك بخلاف
النكاح قبل العقد فان الملك فيه ينقض لان زوجها فيه لا يملكها بثلث تخليتها بثلثين
وبعد العقد يملكها بثلثها **قوله** او وطئ العدة اي بعد العقد فلما قلنا قبل يعني ان يجب المهر
بسيما الاستناد للجواز الى الاصل كما لو تزوجت بان المولى ولم يدخل بها حتى اعتراها قلنا
حكم الاستناد يظهر فيها لا يختلف مستحقا وبها يختلف لان المستحق بزمان البتة اي موت
الاستناد الامة وزمان العقد السيد واذ كان المستحق زمان ثبوت الامة تنوع استناد
منه الاستحقاق الى زمان العقد لانه لو استند هذا الاستحقاق الى زمان العقد بطل هذا الاستحقاق
زمان البتة فبطل الاستناد من حيث ثبت كذا قيل وفيه ان النكاح وقع بغير اذن
المولى وقد اعتراها قبل الاجارة فكيف يستند حق المولى وقت العقد كما اذا باع فضولي عبدا
فاعتقه حواه قبل كونه ببيع لا يستحق الثمن الا بالاولى ان يجب بمصلحة الشرح من ان ملككم
رايه على استناد المنفعة فان كان في ملك المولى فالبدل ان كان في ملك الامة فزولها
خولت منه فادعاه ثبت نسبة منه بشرط ان يكون الاب هو املا حتى لو كان عبدا او كافرا
لا يبيع دعوته **قوله** ثم ان كانت لاقبل منه رتبة اشبه لا يبيع قياسا وبيع احتسابا كذا قيل **قوله** و
ذا يملك جارية اي الصون عن الصباغ لكونه ملك جارية الابن **قوله** لان حاجته ليست
بكاملة اي حاجته المستولدة ليست بكاملة اي لان بقاء ما ليس به او لو كان بتاؤه به بالخبر لابن
على ان يعطى اياه امه ميتا **قوله** لان الوطئ وقع في ملكه قال صدر الشريعة في هذا المقام
ليلا يكون الوطئ حراما لو فرض عليه بان هذا الدليل يقتضي عدم وجوب العقد فيما اذا وطئ الاب جارية

مفهوم ما

مفهوم ما

ابن

ابنه غير متعلق بهم فموجب العقر بل الاول ان يقال في التعليل لصيانة الولد عن
الرقا التي ودفعه ظاهر من نظر الى حقوق كامة فانه قال اوجب ولاية نكاح الاب مالى الابن عند
الحاجة فيكون الوطئ يكون ملكا لكون الوطئ حرما ولا يخفى ان الحاجة لا تكمل الا عند الضرورة
والضرورة لا تحقق الا عند احتياج صبيح جزء الاب فالحاجة لكون الوطئ حرما ولا يصح النسب
به فتدبر **قوله** وعند زفر لابنه النكاح اي في صورتين لكونه بمصلحة كبر التام **قوله** والولاء
له اي للمولى **قوله** لانه من اجل دار الاسلام حكما مع ان لدار الاسلام تاثيرا في اعتبار الصغير مسلما على
ما علم في ملوكة الفانزة **قوله** هذا احسن من قول الكثر والجواب ان صاحب الكثر هو من هذا
ولو سلم زوج الكتابية في نكاحها فاشبه الردة والمطاهرة اي ردة المرأة او مطاهرة المرأة
لابن زوجها **قوله** اسلم زوج الكتابية لم يبن لما يخفى في ذكر هذه المسئلة عقيب كبر من الكثر قال
ما اقتاره صاحب الكثر **قوله** تبين الدارين بسبب الفرق لان مصالح النكاح مع تبين الدارين
لا يتفق فتشبه للحرمية **قوله** وعندنا في سببها السبب لان يتفق منها الملك للمساكن وهو
يستلزم انقطاع ملك النكاح ولو بطل النكاح بهما لا يمنع الصفاء **قوله** فسبح ما جعل في
الفاضة شايخ الخ قالوا ردتا فنفذ النكاح لكتبا يجبر على النكاح بزوجه الاول **قوله** وفيه ما
اي في الوطئة المنقصة من اوطئ قول محمد فان وجوب نصف المهر قبل الوطئ انما يكون في
الطلاق على امر اناس من مسئلة الالباء حيث قال فان كانت الوطئة قبل المهر والافضنة
لان الفرق بينهما طلاق قبل الدخول **قوله** والالباء نظيره ان قيل ان كان المراد بالالباء اباء
الكافر يكون هذا شكرا فان حكمه قد علم من قوله والاباء طلاق لا بالاباء ولا ما هو في هذا الا بالوطئة
وان كان اباء الردة فلا يكون في ذكره فايبة ايضا فان الارادة يقتضي الفسخ العاجل فلا يوجب
في تأخير الحكم الى وقت الالباء قلنا المراد الاول لكن المص اراد به الترخيع على علم ضمنا **قوله** والى ما مضى
اي وان السامعا قبيحان لان خرف الشرط متدر في المعطوف عليه **باب القسم** بزوج النكاح
مصدر قسم وكسرة الحصة **قوله** يجب العدل فيه ولو اقام عند احديهما شهرا في غير السفر ثم حاكمه
الافرى يؤخر بان يعيد بينهما في المستقبل وفيما مضى فهو ركنة اثم ولو عاد الى الجور بعد ما
نياه العاضى غرره **قوله** اظهر الشرف لمرته ولان حل الامة انفس من حل لمرته فلا بد من اظهار

حسن

النقصان في الحقوق كذا في الهداية فصيل في بعض المواضع اما نقصان حكمها فكلان فالحاجة لمرارة منفردة
 وعلى حرة محوزة فالحاجة لمرارة منفردة فيجوز وعلى حرة لا يجوز كذا قيل وفيه شائكة لا يخفى فان
 تعرف الامة بملك اليمين وملك النكاح يجوز ونعرف الحق بملك اليمين لا يجوز وشاويان فكل
 ان يقول حل الامة بملك اليمين في حل الحرة لا يثبت الا يثبت طلقات فتقصان للامتنع من هذه الحجة
 على انهم قالوا الرق ينقض على كل حال **قوله** بمنزلة العارية فان العارية عليك المنافع بغير عوض و
 المنافع تحدث شيئا فشيئا فيكون الاستقاط فيها استقاطا لحق لم يثبت بعد **كتاب**
الرضاع **قوله** اذا امتصه اى مصايدى الشاة **قوله** واستفاد على ان اجزاه فباع اذا
 المدعى لان قوله هو والوالدان يرضعن اولاد من حوايين كالمطبخ تحول عنه ايضا على
 برة استحقات اجز الرضاع **قوله** لان اباحة ضرورية اى اباحة ابن الرضعة ضرورية لصيانة الولد
 عن الضياع **الاحسن** فباعات لقوله عليه السلام لا تحرم المحنة ولا المصنان ولا الاملاجة ولا
 الاملاجات فان لم يوجد المحرم بهذه الاربعة لم يحرم ان يوجد الخامسة **قوله** ما لم يدرى الثاني
 اى المرأة المذكورة من الزوج انك فهو ولدك بالانفاق على ما ذكره بعد منقضى النفس **قوله** اجواز نكاح
 الزوج اى الزوج انك **قوله** للرضعة اى للصبي التي ارضعت من اللبن الذي في الزوج الاصل
قوله فانه يجوز له ذلك الصبي **قوله** واعلمت الربيبة اى غالبا فلا يرد ان المحرم لانه اذا ثبت النسب
 من الاثنين كما في دعوة الشركين وللالة المستركة وكان لكل واحد منهما ابنت من امرأة اخرى
 كانت تلك البنت تحت الابن سباعا لانه ليس بنت ولا ربيبة **قوله** او في ارضته مختلفية
 بان يرضع احدهما في سنة والاخرى بعد سنتين **قوله** بخلاف الشاة قبل لا يخفى ان قوله بخلاف
 الشاة في واقع موقوف فانه غير مناسب ان يذكر من ياتين المسئلتين انتهى اقول ذكره ايضا لما
 يتوهم من شائكة للربيبة بين الرضيعين المحققين على ندى شاة واحدة حتى يروى ان الامام
 البخاري توقف في هذه المسئلة **قوله** ثم يتعدى الى غير هاتين البنتين والبنات والاخوة
 والاعوات **قوله** اذا غلب فيه خلاف الشافعي هو يقول انه موجود فيه حقيقة ولين يقول الغلو
 غير موجود حكما حتى لا يظهر بما لا الغالب كما في اليمين وفي خط ابن اميرتين خلاف محمد وقر
 لان الشئ لا يغير حكمه بخلاف لاقاد المقصود ولا يجنبه وان لم يوجب الحكم بغيره شيئا واحدا

تفتقر الى ما لا يثبت
 من غير ما لا يثبت
 من غير ما لا يثبت

يصح
 من

يصح
 من

في

فيجعل الاقل تابعا للاكثر في بناء الحكم عليه كذا في الهداية والظاهر ان الحرمة في المساويين برحمة
 احتياطيا ولا يذبح من مخلوب فلا يكون معدوما **قوله** وعندنا اذا كان اللبن غالبا ولم تمت
 النار ذكر في الهداية لهما ان العبرة للغالب كما في الماء ولا يحسد ان الطعام اصل اللبن تابع له
 في حق المقصود فصار كالمخلوب وقال صاحب الضاية قوله كالمخلوب ليس بتمام لان المخلوب
 غير موجود حكما اما ما لم يكن مخلوبا يكون كالمخلوب فلا يتم انه ليس بوجود الا ان يجعل الحكم
 زائدة واجيب عنه بان التشبيه في الحكم لا في نفس المخلوبه كما لا يخفى فلما حاجته الى جعل الحكم
 زائدة اشبه وفيه ان ما يرد في التشبيه الاول يرد في التشبيه الثاني ايضا والصواب في الجواب
 ان يقال ان التشبيه يكون لبيان المساواة يقال هذا اللون مثل هذا لى لا فرق بينهما
 على ما ذكر في علم البيان وما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** فكلان الشاة لا يوجد في اى فلان الشاة
 لا يرضع في الرضاع والشاة لا يوجد الا بعد الفداء والفداء لا يوجد الا من الاعلى **قوله** ارضعت
 ضرتهما وقتا فكتة ان لم يغلب الكلبة لانه يزوج الصغيرة لانهما بنت المرأة الغير المدخولة بخلاف
 الكلبة لانهما ام امرأة ولا يشترط فيها الدخول بالبت لانه **قوله** وان تعدت الف وهو
 انما يكون اذا ارضعتا بالماحة وتعلم انهما منكوحه وان الرضاع مفترق فان كانت شيئا
 لا يكون متفرقا فاقول في ذلك قولنا مع غيرها فان قيل الجمل حكم الشاة لا يعتبر في ذلك الاطلاق
 فكيف اعتبره ما قلنا الجمل لم يعتبر لرفع الحكم فانما اعتبره لدفع قصد الفساد الذي به يصير الفعل
 نفيا لانه لا يجز عليه الضمان الا اذا قصد الفساد وقصد الفساد لا يتصور مع الجمل
 بالفساد كذا قيل في رد عليه انه فعل يلزم اطلاق مال الغير فوجب الضمان سواء قصد الاطلاق
 او لم قصد وسواء علم او لم يعلم كمن ام عبد الاخر بالصعود الى شجرة جاهلا بلزوم التقدي
 منه **قوله** لانه كان من الاول على قوله فهو الاول حتى تد **قوله** فغير ذلك اى غير ذلك
 الرجل بوقوع الرضاع بينهما **قوله** لانه اقربا مجرى فيه الغلط قالوا وهذا ليس كالاول
 بالزنا من اذا قال بذه من بنتي ثم رجع واراد ان يزوج شاة لا يصف لانه اقربا
 فعلت به وهو امر غير خفي فلا مجرى فيه الغلط بخلاف الاقارب الرضاع فانه اقربا على
 فعل الغير يجوز ان يقع فيه الغلط ويبر عليهم انه اذا فرقت المرأة بانه ابنه من الرضاع ثم

يصح
 من

يصح
 من

على ما في من قوله اذا كان
 ان هذا المشقة وانما
 قد يرد

رجعت و ارادت ان تترجى تصدق ايضا مع ان مقتضى ذلك القليل ان لا يصدق
وان اقرت به ثم كذبت نفسها بهذه بالنظر الى اقرار المرأة ومطابق كان بالنظر الى اقرار الرجل
فلما ذكر ارجع انما توطئة لقوله وكذا ان يزوجها قبل ان يكذب نفسها **الحول** وشبهه
لا ينافي ارتفاع حكم الكاذب والحكم في الملك كذلك فانه اذا اقر بان ما في يده لرجل ونصا
على ذلك يكون كذلك الرجل ولو كان كاذبا يرفع حكم الاقرار السابق **كتاب الطلاق** اقر
الطلاق في النكاح لان النكاح مقدم عليه طبعيا فاخر عنه وصفا لوافق الوضع الطبع
قوله دفع لغيره ثابت شرعا لا كفي ان قوله شرعا لا حاجة اليه لكون قوله بالنكاح متبعا
فما ثبت بالنكاح لا يكون الا قيد اشريا **قوله** ولهذا زدت تحولي زيدا وكذا ان تقول
المراد بالرفع المضاف الى القيد الرفع لخصوص اى الرفع بالنفاذ مخصوص فلا يتناول
المخصوص الفسخ بغير ما قلنا من تحريم في بعض الكتب حيث قالوا هو في عرف المتكلمين
عبارة عن حكم شرعي يرفع القيد النكاح بالنفاذ مخصوص **قوله** ولو كان ذلك الطلاق
في حيض فيه خلاف زفر فانه يفسد على الموطوءة ونحن نقول ان الرغبة لا تسقط
في غير الموطوءة بالحيض والمحصل مقصوده منها بخلاف الموطوءة فان الرغبة تنفذ بالظهر
قوله انك اخطأت السنة اى خالفتها **قوله** اى تطلق لها النساء اى لهذه العدة
قوله عملا بمقتضى الامر وقوله عليه الصلوة والسلام لعمرى الله عنك فان قيل
لم يرد هذا لا يدل على وجوب الرجعة على ابي قلنا فعل النائب كعمل المنيب اى امر
عمرى الله صلى الله عليه وسلم حيث وجب ويكن ان يقال فليجرعها امرى الله
ثم يجب عليه الرجعة انتهى والحق ان الفاء في فليجرعها فاء تفصيل لا تقييد لقوله والممنوع
من انك وقيل له على السابق ليرجعها فالامر ان ليسا بتفصيل من جهة فليتامل **قوله** يقع
عند كل طهر طهره يحتمل ان يكون هذا بالنظر الى موطوءة ذات حيض ويعلم منه حال ذات
الاشهر المتعاقبة ويحتمل ان يتم الطهر الى الحيض **قوله** ولو ذكرها قبل استدلال صاحب
الكتاب عن طريق الشخصية على وقوع الطلاق جازية الاطلاق الصريح المجنون وفيه كلام وهو ان
الاطلاق يقتضى تطلق التام والمبرم والمدعوش والمخفى عليه مع انه غير جائز فان وجه بانهم

في قوله عليه الصلوة والسلام لعمرى الله عنك فان قيل لم يرد هذا لا يدل على وجوب الرجعة على ابي قلنا فعل النائب كعمل المنيب اى امر عمرى الله صلى الله عليه وسلم حيث وجب ويكن ان يقال فليجرعها امرى الله ثم يجب عليه الرجعة انتهى والحق ان الفاء في فليجرعها فاء تفصيل لا تقييد لقوله والممنوع من انك وقيل له على السابق ليرجعها فالامر ان ليسا بتفصيل من جهة فليتامل قوله يقع عند كل طهر طهره يحتمل ان يكون هذا بالنظر الى موطوءة ذات حيض ويعلم منه حال ذات الاشهر المتعاقبة ويحتمل ان يتم الطهر الى الحيض

يكون

القصد هو

يكون اوصى في تصور القصد بانه يقتضى ان يكون المكره والسكران كذلك لقصور قهرا
ايضا الا ان يقال مقصود الاستدلال بجميع الوجوه لا بكل واحد منها انتهى وانت تعلم ان كلاما
منه ما في النقص من دفع اما الاول فلان المكره اهل للقصد لا اختياره باهون الشرين والسكران
فلان السكران زوال عقل بسبب المعصية فاجرى عليه الحكم زواله على ما احتقوا في موضوعه فلا
يرد هذا السؤال والحاجاج الى ذلك الجواب **قوله** الفاء اى الطلاق ابو يوسف لان الفرقه
وقعت عليك احد الزوجين صاحبه وبيان الدارين فخرجت المرأة منه محلبة الطلاق
وبالعدة لا يثبت المحلبة كما في النكاح الفاسد وقيد بالخبر ولا يخرج لان الطلاق قبلها لغوا
قوله واوقف اى الطلاق بمدة لقيام العدة والعدة محل الطلاق **قوله** لان ازاله الملك لقوى
من القيد اى من ازاله القيد **قوله** وليست الاولى لازمة للثانية فان من ازاله قيد العدة القيد
شاملا لا يلزم عنه وازاله الملك عنه يلزم ازاله القيد اعم بقاء القيد لا عليه **باب ايقاع**
الطلاق **قوله** اى لم يقض لم يستعمل الاقنية اعرض عليه بان مثل قوله انت طالق ثلاثا دخل في
تعريف المرح وقدم حوا ذلك في الكتب المعبره بل هذه الكتاب ناطق بذلك كما جئ في آخر
الباب فالاولى ان تعرض اليه ما يزيده قيد والاقول ويقع به واحد رجعي مطلق يتنقض
بهذا انتهى اقول اقول الثالث في تعريف المرح لا يفهمنا لان سوق الكلام معين للمراد
قوله يقع به واحد رجعي او لا وقوله او نوى وان نوى ثانيا وثالثا يدل على ان المراد بالمرح هنا
بينا المرح الذي لم يتبين العدد **قوله** لانه غير متعدد في ذاته وانما التعدد في التطبيق حيث
فان قيل التطبيق والطلاق كلاما مصدران والكاثر الاول فيبقى ان يكون التعدد في
كما جاز في الاول كالكسر والاكسار فانه متى تعدد الكسر تعدد الاكسار بالامر قلنا هذا اذا
كان التطبيق لمرحيا اما اذا كان مقتضا فلا يبره تعدده لان النائب بالاقضاء ثابت خبره
والضرورة يتقدر بقدر ما على انه لا يعد في قول التطبيق التعدد وعدم قبول الطلاق اياه كما قال ابو
حينئذ الاتصال يقبل الجزى والعق لا يقبل **قوله** لا يستقيم لان الكلام للمرح اجمعه لقوله قول
صاحب الهداية كما ان لا يستقيم خبر لان في قوله ان قول المرح **قوله** واما البواقي اى ما عدا
قوله انت طالق لكن سيذكره في التعليق على تنسي في انت طالق ايضا لانه اخبار استعمل في معنى

الاشياء كذلك بل لا يجد الكلام فيصلا بالمرتب في جميع هذه الصور تحقق هذه الطلاق اقتضاء
 لان كل ما اشاء في صورة الاخبار فيقتضي تحقق مضمون الطلاق في الجملة قبل الاخبار فيلزم منه
 اعتبار انضاف المرأة بالطلاق اقتضاء هو الاقتضاء ضروري بقدر قدره فلا تجاوز الى التعدد
 وكان المناسب ان يذكر هذه الصور كلها في فقرة واحدة الا ان الشارح سعى صاحب الهداية
 وحسن قولان طالق بطلان بغير ما ذكره في الصواب ان يحمل الكلام صاحب الهداية فيما امكن
 على ما ذكر ايضا حتى لا يرد عليه النقض بطلان فان النطق للمضمون منه ليس صفة المرأة بل صفة
 الرجل مع انه لا يصح فيه الاية الواحدة **قوله** انما يصح بطريق الجواز ان يجعل مجموع الثلاث
 واحدا اعتباريا **قوله** لان ظاهر المراء على لقوله اولم ينوشنا كما ان قوله ونية الابانة على لقوله
 سواء نفى واحدا يائنا فقيه الف وتشر لا على التيب **قوله** ونية الابانة قيل قوله ونية عطف
 بحسب المعنى على قوله لانه ظاهر اي ولانه قصدي نية الابانة للحج ونما تعليل لقوله يائنا وقوله كذا
 في الشئ تعليل لقوله او اكثر منه انتهى والظاهر ان يكون الواو في ونية الحال على ان يكون الجمع
 دليلا واحدا بحيث يستعمل على اثبات كل جز من المدعى على ما لا يخفى على من له ذوق سليم **قوله**
 قصد تخير ما علقه الشارح باقتضاء العدة حيث قال تعالى وبعد لهن احق برء من فان المراء
 به الرجعة على ما قالوا **قوله** كما اذا اسلم بر قطع الصلوة وعليه سؤالا حاجة في التنظير لقوله وعليه
 سؤالا لا يخفى **قوله** والمرأة كالتفاضي اي في عدم التصديق لافي جميع ما ذكره هنا فان خبر
 عدل يوجب عند المرأة ولا يوجب عند التفاضي لان الشان التفاضي التفرق وشان المرأة عدم التماثل
 احثيا **قوله** صدق مطلقا ذكر التصديق بهما من باب المشاكلة مع قوله صدق في نية
 التوافق فان التصديق انما يكون في امر غير ظاهر **قوله** وفي نية العمل اي ان نوي
 في قولان طالق طالق عن العمل اي حاله لا يصدق **قوله** يقال يا وجه العرب اي في كلامهم
 واحسنهم **قوله** وقع نصف طلقة في المحيط هذا اذا لم تجاوز عن الجمع اجزاء تطليقة وان
 جاوز كما اذا قال ونصف تطليقة وثلاثا وبرها فالتحتم ان يقع ثنتان لانه زاد على اجزاء تطليقة
 فظاهر ان يكون الزيادة من تطليقة اخرى فيكامل الزيادة وهذا اذا اضيف الاجزاء الى تطليقة واحدة
 ولو قال انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلث لان اضافة

سلك

سيد علي زاده

وجميعهم

طالع

كل جزء الى تطليقة مشكورة فاقصفت كل جزء تطليقة على حدة **قوله** فان الغاية الاولى اي المبدء هو
 الواحدة فصل تحت المعيا اي تحت الحكم وهو الوقوع لا الثانية اي لا تدخل تحت الغاية الثانية
 اعني الثنتين تحت الحكم فانه اذا قيل من شئتين الى سبعين براد بين العديدين وهو اكثر من شئتين و
 اقل من سبعين ولا واسطيين العديدين في قولنا من واحدة الى شئتين فينتهي الغاية الاولى بالزيادة
 لانها داخلية في كل حال وبما ذكرنا يعلم ما في قول ابي الدين ان المراد من قوله الاكثر من الاقل ما اذا كان بينهما
 كما في قوله من واحد ثلث ومن قوله والاعل الاكثر ما اذا لم يكن بينهما ذلك كما في قوله من واحد الى شئتين
 انتهى لان المراد من قوله الاكثر من الاقل العدد الثالث المتوسط بين الطرفين والواحد لانهما ليس بينهما
 الى الآخر وقول صاحب الهداية بعد ذكر الطرفين وهو ما يبينها صريح فيما قلنا ويعلم ايضا في تفسيره قول
 صاحب الهداية ولو نوى واحدة يدين ديانة لاقتضاء حيث قال ولو نوى في قوله واحدة الى شئتين
 او ما بين واحدة الى شئتين واحد يصير ديانة لاقتضاء اذ الصواب كان ان يقول في
 واحدة الى ثلث لان في الشئتين يصدق قضاء وديانة على ما علم بطريق **قوله** وعندنا يدخل الفاتيان
 كما اذا قيل خذ من مالي من واحد الى مائة لا يقال اذا كانت الفاتيان داخلين عندنا ينبغي ان يقع الثلث
 في قوله من واحدة الى شئتين فان الواحدة مع الشئتين يكون ثلثا لما تقول الواحدة الى في ضمن ثلث
 يحمل ان يكون الواحدة التي هي الاولى وتحمل ان يكون غيرهما لا يقع بانك **قوله** وعندنا لا يدخل الفاتيان
 فانه اذا قيل بعثت بهذا المايط الى ذلك المايط يكون للذان حارسين من الحكم **قوله** حتى لا يقع في
 الاولى شئ لانه لم يوجد الواسطتين الفاتيتين فان قيل على اصل الجحيفة اذ لم يوجد الواسطة تعين
 الواحدة فلم لم تعين بهما قلنا لان اقل الفاتيتين داخل على الاصل على ما علم اليه الاشارة لان نصف
 الطلقتين طلقة فثلث ايضا والطلقتين يكون ثلث طلقات **قوله** او نفى الضرب لان عمل الفير
 في تكثير الاجزاء الا في زيادة المهر وبكثير اجزاء التطليقة لا يوجب تعددا وجهه خلافه فقولان
 انه فان عندنا يقع ثنتان وهو قول حسن بن زياد فان عرف طلبا ب على ان اذا ضرب الواحدة في
 شئتين تصير شئتين وهو قول لو نوى الضرب يقع ثنتان عندنا بحسب ايضا لان الشئ الواحد اذا
 جعل مطلقا في طرفين يصير شئتين وبالجملة ان كان المراد بان طالق في شئتين في جزئين من جزئين
 فيجتمع واحدة وان كان المراد به في شئتين على ما يقع ثنتان فعلى هذا يكون تراخ الطرفين شئين بالجمع

اي سواء كان في العدد واحد
 او اكثر من واحد

بل لا يجب عندنا ان يكون
 داخل في الواحدة والواحدة
 قولنا الفاتيان داخلان عندنا
 بخلاف ما لا يوافقنا

مستبين

القليل فمدبر **قوله** فان نوى شيئين فقلت اي اذا قال انت طالق واحدة في شقين ولو نوى شيئين
 يقع ثلث وعينها يعلم ان اذا قال للموطوءة انت واحدة في شقين مع حاجته ثلث بالطريق فلا يحتاج
 الى بيع قول صاحب العناية مثل واحدة وشقين للموطوءة ايضا كما ذكره بعض المحققين حيث قال للظاهر
 ان قوله مثل واحدة وشقين لا حاجة الى تخصيصه بقوله الموطوءة بل هو الموطوءة ايضا انتهى فان لم يعلم
 قوله مثل واحدة وشقين للموطوءة ايضا لبيان وقوع الثلث فيما كان كسرها كافتدبر **قوله** وان نوى
 مع شقين ثلث سواء دخل بها او لم يدخل لان في كل واحد منهما كفاية في جوارحه اي مع
قوله ويقع عن اي قوله انت طالق من هذا الوجه عندنا في عارضة الماشية حيث يقع بين الخوف و
 متعلقها بشئ من التفسير بعيدا في الذكر ثانيا **قوله** لان وصف الطلاق بالطول فان قيل لو
 خرج بذكر طول يقع رجعية عنده فما الفرق اجيب بان اذا قال الى الشام كثر عن الطول والكتابة
 اقوى من المخرج لكونها دعوى شئ يثبت ورد بان هذه خطابية لا كذا في متهم في مقام الاستدلال
 كذا في العناية ويمكن ان يقال انها ليست من الخطابات التي لا تجزى في مقام الاستدلال كثر في غيرها
 والمسألة المسببة عليها انتهى ولا يخفى ان الدلالة القهرية اكثرها طينة وكون الكتابة ابلغ من المخرج
 مما لا ينكر عندنا اذا قيل بركن الراد يكون المخرج في وصف الجود من زير جوار على الطول المستفهم
 قوله الى الشام طول مستقيم وينضم اليه صفة الغرض اذا لم يطلب العلم ان السادة التي بين المحكم
 الشام عن من بلغ كطوله ولعله ما بينهم من الكتابة ليس كما فهم من المخرج مع انهم قالوا في ركنه روايتا
 في بيعه في اشكال **قوله** ولو وصفه بالقيمة هو كسر القاف وفتح الصاد عند الطول **قوله** وقهر حكمه بكونه
 رجعية اي الطلاق لا يحتمل التعمد فيه وقهره حكمه انما يتحقق بكونه رجعية فقرر حكمه عليه **قوله** ومعنى التعمد
 في الكتاب وقوله لا يقع فيه ايضا لان هذه وثباته سواء في المظروف في المالكين وذكر في الكتابي لو قال
 انت طالق في كل يوم بعد دفع واحدة بالخطاف واقترن عليه بان يتكلم به في يوم واحد لم ينفذ
 بين ذكره عنده في مسئلة الكتاب وخرقا في مسئلة الكتابي ويمكن الفرق بان المظروف واحد لا يتعدد اما
 لفظه كل واحد ايضا ولما بالنظر الى لفظ متعدد بالنظر الى معناه فيظهر ان نصبه في ثلث جاب للفظ
 وبخلاف ثلث جاب للمعنى فتدبر **قوله** لان المعلق لا يتبع التجزى الى المخرج كلام واحد ان كان تجزى
 ليكون تعليقا وان كان تعليقا لا يكون تجزى اوله يرجع الى تدبر طلاق آخر كونه خلاف الاصل **قوله**

باب
 في
 م

وذكر اليوم

وذكر اليوم لبيان وقت التعليق وفيه ان اذا كان ظرفا لنفس الطلاق كيف يكون زمانا لوقت التعليق
 الا ان يقال وجب حمل عليه من كل العاقل من الالفاء واقترن بان لم يجعل ظرفا لطلاق آخر
 ليلتصق المعلق في كلام العاقل واجيب بان ابتاع الطلاق فيه ينفي الى كونه وهو ابتاع المطلقين
 دفعة واحدة مع ارتكاب التدبر فتدبر **قوله** وقد مر حكمها من ان متى بيده الطلاق عقيب السكن
 في متى لم اطلق وذكر ان بيده قيل الموت قبل ان يفرج منه قيل ان يتلفظ بالطلاق في كل من طالق
 قوله انت طالق فان هذا الزمان زمان عدم الطلاق **قوله** اعلم ان اليوم اذ هو ان لم يمتد
 تقويمه مع الشاه فيه مصدر الشرية ولكن بحال من الزمان فانهم في هذا المقام ان يقال اليوم اذا
 قرن بفعل عند ياد به النهار واذا قرن بفعل غير عند ياد به مطلق الوقت لان الفعل اذا كان عند
 كالام باليد كان الوقت معيارا اعتمادا عليه وان كان غير عند كوقوع الطلاق كان الوقت
 غير عند ليناسب المظروف ثم ان بعض المشايخ اعتبر المضاف اليه فيما لا يختلف فيه الجواب
 وهو اذا كان المظروف والمضاف اليه مما لا يمتد كالحاصل المقصود وهو استقامته للجواب
 حيث مر حواشي قوله يوم كظم فلاننا ما مر في طالق بان المرفوع هو الكلام والكلام عالا عتد في قوله
 يوم من وجب فانت طالق فترجى لفظا طلقت لان الزوج عالا عتد وللمفرد هو المظروف في هذا الباب
 دون المضاف اليه كذا في العناية وباقي الشرح **قوله** لان اعتاق المولى شرط اخر على بانه
 على هذا التقرير لزم ان يقع طلاق من قال الاجنبية انت طالق مع كذا حكم لانه يكون بمحضه ان
 تتحرك لكن لا يقع واجاب صاحب العناية بان العدول من معنى القران الذي هو حقيقة انما
 كان ضرورة صيانة كلام من يملك التصرف في ذلك تجزى او تعليقا مطلقا وفيما ذكرتم ليس كذلك فانه
 لا يمكن التجزى ولا التعليق الا بالتمسك بقرينة الشرط ولما يلزم من صيانة كلام من ليس كذلك ورفق
 بهذا الجواب بان قضية الصيانة مما لا يتعلق بها بهذا المقام وقيل بل الجواب ان يقال ان الطلاق
 والتمسك متساويان فلا يقع التعليق الا بقرينة الشرط فلا يمكن حمل كلامه على التعليق فيلحقوا انتهى
 وفي كل من تدبره وجواب كلام اما الاول فلان صيانة الكلام انما تكون في مرفقة تعلق حتى وقوله
 انت طالق شقين مع عتق يدك ظاهرا لانه تحت كذا حكم الان بخلاف قوله الاجنبية انت طالق
 مع كذا حكم فانه لم يمتد تعلق حقيقة بالكون كلاما معلوما حتى يحتاج الى تأويله وتوجيهه واما الثاني

قوله

فذلك في غير المنع والحاجة ان لا يجب تعميم كلامه بقول لا رافعة انت طالق مع نكاح ايكي فذلك
مع ان النظام ان وزانه وزان قوله انت طالق شين مع حق سبكي **قوله** لان العتق اسرع وقوا
وذكر في النكاح وجه آخر وهو ان قوله انت طالق شين مع حق سبكي **قوله** لان العتق اسرع وقوا
يوجد بهذين اللفظين في زمان واحد متقدم او متاخر في الوجود وهو قوله انت طالق فصار قفا
وهي حرة فيملك الرجوع على ما قال صاحب الضمان ان قوله في زمان واحد متقدم او
جزمها وليس عليه ان مراد به الزمان الواحد الغد ويغير استدل بها في اول الغد فيما آخرها السين
وعنده تترك حكم طلاقا قص انتهى وفيه ان الواقع عند الغد هنا فقط والآخر يتبعه
اللفظ لان يقال المعلق عند وجود الشرط كالمفوض بغيره **قوله** فانه انقص
المباحات قبل ان يكون الموقوف على ما بان الطلاق عند الحاجة لم يبق بغيرها انتهى وفيه ان النظام
في الطلاق من حيث هو فلا يناسب ما ذكره **قوله** بل تعدى كلفه بالاتفاق كالمناسب ان يشير
في المتن او لا الى الخلاف مع محمد كما فعل صاحب الوقاية ليكون قوله تعدى كلفه اشارة الى الوقاية
مع **قوله** فانه ابطال هكذا في النسخ المتداولة ولكن المناسب ان يقال واذا بطل لانه بمنزلة الكفر
بقوله ان احدهما اذا ملك الآخر **قوله** بعد مقتضى يقع المقدر لا يقال فكذا قوله انت طالق
متعلق به فيلزم تعليق البائين بمتعلق واحد وهو لم يوجد في كلام البلغاء لانا نقول الاول كلاما
والثاني لصاحبه فلا يلزم الحذور على ما مر **قوله** او اشد الطلاق او الغش فان قيل الشرع والفقهاء
والجنيث مع البائين فينتهي ان يكون الواقع بافضل التفسير الثلاث نوى او لم يوفقنا افضل قد
يجزى للفظين الاثبات كقوله سمعته يقول **قوله** او طلاق الشيطان او طلاق البعوضة وغيره
يوسف في قوله انت طالق للبعوضة ان لا يكون باثباته لان البعوضة قد يكون من حيث الاتباع
في حالة الحيض فلا بد من التنية ومنه انه قال اذا قال انت طالق للبعوضة او طلاق الشيطان
بعضا لان هذا الوصف قد يتحقق بالطلاق حاله الحيض فلا يثبت البسوسة بالترك كذا في الهداية
وفيه كلام من هو ان البعوضة من حيث الاتباع من غير ان الاتباع في حاله الحيض فلا حاجة الى زيادة
البعوضة للدلالة على كمالها كما لا يخفى على ان البعوضة من حيث الاتباع ليست بجمل ما قال انت طالق
او طلاق الشيطان في كل موطن فيه فلا يلزم الدليل الا ان يقال لا يجب في محله ان يكون محلا في نفس

لا
عنون
منه

صحة النسخ

الام

الامر وجاية الوقوع فيمكن محبة الارادة من اللفظ غاية ان يكون لغوا انتهى لقابل ان تقول
اذا قال انت طالق بطلاق يكون بدعا ان وقع عند الحيض يكون معصية محبة في ارادة
الرجعي فكيف يكون لغوا **قوله** او طويلة او عريضة ذكر الخسري انه في صورة التقييد
بالطول والعرض لا يقع التثنية وان نوى لان الطول والعرض يكون للشئ الواحد
قوله ليتحقق احد المحتملين اي الرجعي والباين اما الرجعي فظاهر واما البائين فلان الطلاق
في الامم لا يوجب البسوسة في الحال لانه شرع لرفع النكاح الا ان النص ورد بالتأجيل
في مرجع الطلاق فان قلت فعلى هذا يلزم صحة تنية البائين في انت طالق لانه احد محتمليه
قلت انما لم يرد لان وصفه بكونه ذا بسوسة بمنزلة بيان التغيير لما ذكرنا ان الرجعي به مرجع كذا
قيل وفيه تأمل لان فيها اشارة الى الخلاف المذكور بخلافها فان عبارة الوقاية والكنه سكتا
ومن ظنهما ثلثا قبل الوطى وقص ولا يخفى انها يعم قولنا انت طالق ثلثا وقولنا اوقعت عليك
ثلاث تطليقات فكل الخلاف فيهما لا يميز عن محل الوقاية ويمكن دفعه باطلا عما سبق على المعارف
بين الاتناء وتبادلية الافهام فان المتبادر من اتباع التثنية قول القائل انت طالق ثلثا
دون اوقعت عليك ثلث تطليقات مع انه يحتمل ان يكون مقصودا ببيان الفرق بين
اتباع التثنية دفعة وبين الترتي ولا يكون الاشارة الى خلاف الحسن البصري متصورة
لعدم الاتهام به **قوله** لان الوقوع بلفظ اي بلفظ الرجل سواء كان مقارنا بقصد او لا
قوله فلان الواحدة الاولى قل يمكن ان يقال ان المطلق قصد تصحيح الطلقتين معا وطريقه
ان يحمل الثانية على العالمية والواحدة التي قبلها واحدة اخرى تقع على كافي قبلها واحدة
فينبغي ان يحمل اللفظ على احدهما عن اللفظ الا ان يقال لما ادى هذا التصحيح الى اتباع الطلاق
البدعي لم يحمل عليه مجرد الاحراز عن الاتباع بدون اقتضاء مع اللفظ انتهى والصواب
في الجواب ان يقال الكلام في غير الموطوءة فباتباع واحدة يخرج عن محلية الطلاق الا ان
يستلزم وقوع الاخر قبل وقوعه كما في الصورة الآتية واما اعتبار العالمية فلا يفيد هذا المعنى
فانه اذا قال انت طالق واحدة حال كونها قبل واحدة يكون مقرا بقبليتها الاولى فلا تقع ما يرد
وقوعه بعده **قوله** بحرف الكناية وهي كلمة الضمير **قوله** لان المعلق بالشرط كما نتج عن عرض عليه با اذا

وحد الثاني ان جعل محلا للثاني او لا
وجعلت الثانية محلا للثاني
منه

محبوب

قال لا امره التي لم يدخل بها ان دخلت الدافات طالق واحدة لا بل شقين فدخلت الدار
تطلق ثلثا ولو غير هذا اللفظ قبل الدخول لم يقع الا واحدة واجيب بان لا بل لا استدراك
اللفظ باقائه كما مقام الاول وقيل ذلك لبدء المحل بعد ما تعلق الاول بالشرط فتعلق
البيان بالشرط بلا واسطة كالاول فصار كأنه اعاد الشرط في حق الشقين علما بموجب لا بل
بخلاف ما اذا لم يقوله لا بل لانها باتت بالاول ولم يقع الكلام بالثنتين لعدم المحل انتهى خلاصة الجواب
ان التفاوت انما نشأ من المحل لكونها غير مدخول بها لا لعدم كون التعليق كالنسخة يشهد بذلك
عدم التفاوت في المدخول بها فتدبر **قوله** اذ لا يلحق الثاني والثالث لان الكلام في غير الموطوءة
فيكون قوله تعالى غير الموطوءة تقرعا بما علم وتكرار **قوله** لان قوله انت طالق ثلثا اطلاقا لكونه
التفصيل فليست قبل محيد في ذيل قوله لغير الموطوءة عقيب قوله اي الثالث وترك قوله بهما من
من طلق امراته كان اخرى وعن حجة التكرار اعرض **قوله** الا ان ينوي قسمه كل واحد منهما
فتطلق كل واحدة ثلثا لا يخفى ان هذا في قسمه الثلث والاربع الا في ما قبلها **قوله** ولو قال
يكل حسن تطليقات تقع على كل واحدة طلاقان اي لا على نية قسمه كل واحد من علي امر
قوله عوام الماعز الابواب اهل البادية والمراحم من الامم منهم واحد اعزاني وليس الماعز
جمع عرب كذا في المذهب **قوله** ومراحم اي مراد هذه المذكورات **قوله** باين السبا
السبا من فتح السين المهملة يقال له بالفارسي كومان **قوله** واذا وجدت معطوف على قوله
بدون النسبة بحسب المعنى **قوله** ويجعل غيره كما مر في غير الامم بالحق وفي بعض النسخ و
يجعل ان يراى اعتدى نعم الله تعالى او نعمي عليك او اعتدى من النكاح وهو تكرار مستحق عنه **قوله**
فاذا نوى الاعتذار من النكاح زال الابهايم ووقع به الطلاق والطلاق يعقب الرجعة وفي
بعض النسخ معنا ايضا شئ من التكرار والفصح ما ذكرناه هنا **قوله** واحدة رجعية قال
في التلويح والاصل انه لما جاز ارادة المعنى للثبوت جعل اللفظ كناية ولما قدر ذلك جعل
بجازا واقر من عليه بان الكناية لا يتوقف على جواز المعنى الحقيقي بل يقع حيث يمنع كما حقق
في التلويح انتهى الفرق المشهور بين الجاز والكناية بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية
وعدمه في الجاز على ما ذكرناه او لا واما امتناع ارادة المعنى الحقيقي في الكناية في بعض المواد

اولى

فلا لام

فلا لام خارجي فلا لانه كناية وذلك لا يفر على ما عرف في موضعه لانه تفرج بما هو المقصود
من العدد وهو البراءة الرجوع ومعرفة **قوله** فكان بمنزلة اي كان استبرأ بمنزلة اعتدت
وفي بعض النسخ ويجعل الاستبراء ليطلق المحل ولا حاجة اليه هنا على ما عرفت **قوله** واما انت
واحدة فلا يجوز انزال الابهايم بالنية كان فلا على المحل لانها لا يجوز وبالمرح
يعقب الرجعة في بعض النسخ ايضا منها شئ من التكرار المعزوم بمحقق والافصح ما ذكرناه ان
المراد بالموجب في قوله عاظا بموجبية معني البينة كما سيأتي في سائر الفاظ الكليات
فالمنع فاذا زال الابهايم بالنية اي نية المصدر المحذوف صار هذا الكلام دالا على المرح
واستدعي الرجعة ولم يوجب البينة كما في اخواتها **قوله** فان قيل المصدر لما كان محذوف
حاصلا لانه لا يتم ان المرح لا يقع به الا واحدة على الطلاق بل انما كان المصدر مصدرا يصح به نية
الثلث **قوله** قلنا التخصيص على الواحدة بنا في نية الثلث في بحث من وجهين الاول
انه يكون المانع من ارادة الثلث التخصيص على الواحد دون الاضمار كما ان التخصيص
بالواحدة ايضا لا يكون مانعا من ارادة الثلث فان الواحدة الاعتبارية قابلة في الثلث ايضا
فما مل **قوله** ويدل عليه ايضا ان المرح ملحق بالبيان هذا تايد للكلام السابق بطريق آخر زائد على
افادة لمرمة التعليق ثم انه قيل قولهم والبيان الغير المرح ملحق للمرح ينبغي ان لا يكون على الإطلاق لانه
لا يلحق المرح بالبيان لاحتمال المزنة عن الاول والكناية الرجعية مثل ان يقال انت واحدة لا يلحق المرح
البيان لاحتمال المزنة انتهى اما الاول فظاهر واما الثاني فاحتمال ان يرد بالواحدة الثانية فتدبر **قوله**
ومعنى قولهم انت طالق مبتداء خبره انه يفيد لمرمة وحاصل ان قوله انت طالق ثلثا وان افادت
البينة الفليضة كذا يلحق البيان لان مرادهم بقولهم البيان لا يلحق البيان الذي استادفه
الكناية ويجعل الاخبار عن البيان السابق **قوله** هل هو امر اعتدى قبل الدخول وكذا في بعض النسخ وكذا تكرار
وهنا انما ذكره ليكون نوطنة لقوله اقول المحل الا ان المناسب ان يذكر قول ايضا عقيب قوله قال الغير
الموطوءة انت طالق ثلثا على ما قبلت صحايف ونصت محيد **باب التقويص** **قوله** لا امتناع في ذلك
نفسها اي لا امتناع توكيل المرأة في حق نفس المرأة لان تصرف الوكيل نفسه لا يجوز **قوله** فلا يخرج
اي عند القيام عن المجلس لعدم تعيين الشرط كما يخرج في ان شئت بالقيام عنه ليعتد به وبالمرح

شخصه على ما ينبغي من
محل

المام في بيع الجاهل لا اعتبارا لثبته عند لا التعيين ظرفها كما هو متعين الظرفية عندها **قوله**
 ثبت بالصيغة ان ثبت وما ذكره المشية ليست كذلك وانت خير منه لا يكون جوابا
 عن قول زفر فصار كما لو قيل بالبيع اذ قال له ان ثبت فان هذه المشية مشية بالصيغة ايضا
 فالصواب ان يجاب بالفرق بين الطلاق والبيع وان الطلاق استعاط تحتل التعليق بخلاف
 البيع فانه لا تحتل التعليق فان قيل لا تحتل التعليق نفس البيع لا التوكيل وكلامنا في التوكيل فالتا
 اعني التوكيل بالبيع فغير **قوله** لانه فوض اليها المخرج اي المخرج الغير المذكور **قوله** اذ لا يمكن ان يجعل
 حكايته عن تطبيق المخرج لان جعل الانشاء لعدم استعمال المضارع فيه على علم من قبل **قوله** غير متصور ان
 اللفظ كالطلاق والمصلحة فيه للتمسك لان الطلاق متصور لها فكذلك صح نية التمسك في طلاقك فكذا
 البينة في ذكره بعيد قوله كان لطلاق تامل لما يخفى **قوله** ملكها الطلاق من التمسك **قوله** فلتا ملك قبل المشية
 ليرد بالرواية انه يقال رد الوصية مع ان لم يوجد التمسك بالفعل حين رده المايه ان لا ايصاء
 تملك التصرف بعد الموت مع ان الوصي رده عند حضور الموصي على ما قالوا **قوله** جري على موجب التمسك
 انما لان يقول كان المناسب ايضا ذلك عند وجود نية الزوج كما في كتمت **قوله** لان ما حكم
 في العموم الحكم ما حكم المراد بعين احتمال التمسك والتبديل وحكم وجوب العمل به في احتمال **قوله** وفيما
 استشهد به وهو قول القائل كل من طعنا ما شئت **قوله** لدلالة اقلها السهولة اي الجود والسهولة
 الصفة جواب عن استشهادهم بقوله طلق من نسائي من ثبت **قوله** وهي المشية المستندة الى
 كلمة العموم وهي كلمة من في من ثبت **قوله** حتى لو قال من ثبت يكون على هذا الخلاف اي يقع عند
 تطبيق التمسك من النساء مثلا وعنده لا تطبيق البعض منهن لان الشبهة تستند الى خبر الواحد
 فلا نسب للعموم واما نسبتها الى ضمير المفعول فلا يفيد ذلك كونه فصولا وانت تعلم ان مناد هذا
 التفسير ان يكون منشاء العموم حقيقة كمرحمة لا صيغة الشبهة على ما فهم من قوله العموم الصيغة و
 هي المشية **قوله** بخلاف الفرق والسلم فان القيام له عوى شخص كالمشورة او لطلب
 الشئ وبطل فيها **قوله** لانشاء الشرط وهو ذكر كلمة النفس في احد الجانبين ولان قوله لها الخبر
 تحت اختيار الزوج فلا يقع الطلاق ويحتل اختيار النفس فلا يقع بالتك **قوله** قال صاحب النهاية
 اعلم ان المرأة اذا اختارت نفسها بعد ما خيرا زوجها الزوج فالتمسك بها شئ وان نوى الزوج

كما هو صاحب الهداية
 من

الطلاق

الطلاق لان التوقيف اليها انما يقع فيما يملك الزوج مباشرة بنفسه وهو لا يملك اتباع الطلاق
 غير ما بهذا اللفظ حتى لو قال اخترتك من نفسي واخترت نفسي منك لا يقع شئ فلا يملك التوقيف
 اليه بهذا اللفظ ايضا ولكننا انما نحسنه بل جامع الصواب ثم قال اعلم ان الرجل اذا جعل امره بيد
 فحكم فيه كما حكم في النيار في سائر مسائله الا ان هذا صحيح قياسا واحسانا لان الزوج مالك لما
 فانها يملكها بهذا اللفظ وهو موقوف فيفسح منه ويترك حتى لا يملك الرجوع عند اعتبار اتباع الطلاق
 واخر حتى عليه صاحب الضمانية بانه ذكر في الاختيار ان لا يملك الا اتباع بهذا اللفظ وفي الاخر اليد
 كذلك فينبغي ان لا يقع قياسا كما في الاختيار واجيب عنه بان المراد باليد يكون في الطلاق و
 غيره ولهذا صح جوابا بطلت نفسي فاذا نوى الطلاق صار هذا المراد بالتطبيق واما التمسك فليس
 امره بالتطبيق وضعا بل هو امر اختيارا نفسا كما مر في ذلك في الكافي والزوج ملك الا اتباع
 بلفظ التطبيق ولا يملك الاختيار فيتم كلام صاحب النهاية انما يقال ان يقول لصاحب الضمان
 ان يقوم ويقول كما ان قوله امرك بيدك بحسب اللفظة اعم من الطلاق وغيره وبخصوص المقام
 يقوم منه توقيف الطلاق بحسب الفرق كذلك التمسك بحسب المقام اعم منه ومن غيره وبقرينة المقام
 لا يهم منه الا توقيفه فلا فرق بينهما من هذه المحلثة والزاغ مكابرة ثم ان قوله حتى لو قال اخترتك
 من نفسي واخترت نفسي منك كلام ظاهر لا غير مفيد فان كون اختياره توقيفا للطلاق
 كونه في معنى اختياره الطلاق لتسك فلو كان المقصود من اخترتك من نفسي اخترت طلاقك
 من نفسي فالظاهر وقوعه كما ان تعليق الحبيب بقوله ولهذا صح جوابا بطلت متقوض بحجابه
 اختياره فان جوابه ايضا يقع بطلت **قوله** اعلم ان كوني ذكر النفس شرطا اذا لم يصح هذا الوجه
 انها اختارت نفسي اما اذا صدقها فانه يقع الطلاق بتصادقها وان خرج كلاما من منها مجمل
 كذا وقع في حواشي الهداية ايضا فانما ان يقول لا يمكن ان يكون وقوع الطلاق بنفسه تصادقها على
 على اختيار النفس لا بينين الكلامين للبيان كما اذا تصادق على وقوع الطلاق بينهما ولم يسبق
 كلمة الطلاق منه عليها فتدبر **قوله** واختارنا نفسي هو الذي لا يصح ان المراد من ذكر النفس
 كون الكلام منسرا او من الكلام غير ايمان وقوع الاختيار في جانب الطلاق لا في جانب الزوج
 وجانب بقائه النكاح وهذا يحصل بلفظ الاختيار فان اعتبار الواحدة والتقدير ان يكون في

لعمري

بعموم

في جانب الطلاق **ف** ان كان لا يقيد من حيث الترتيب اي من حيث الصفة كالاولوية والاف
 لعدم الترتيب بين الطلاقات في نفس الامر **ف** يفيد من حيث الافراد اي من حيث الوحدة
 فان الاولوية الاولى ان كانت لغوا فوحدة وانفاده محقق في نفسه **ف** والكلام للترتيب
 اي لافادة الترتيب في اصل وصفة الوحدة بآية **ف** لغا في حق التابع وهو الوحدة **ف**
ف لانه صار جوابا لكل ما فرض اليها فيه ان كان هذا بعد كون صفة الانفراد لغوا فالجواب
 هو الجواب الاول وان كان قبل فلام صيرورة جوابا لكل فتدبر **ف** بلانية من الزوج كذا
 قال في الهداية ولا يحتاج الى نية الزوج قبل هذا الخالف ما في البداهة والحيث فان النية شرط فيها
 ويمكن التوفيق بينهما بان مراد صاحب الهداية من عدم الاحتياج الى النية عدم الاحتياج
 الى محض الحكم عن نية الزوج لا عن عدم النية في نفسه فان تكرار اختيار اي عين النية وشيئ
 بما قلنا لتفصيل صاحب الهداية حيث قال لولا التكرار عليه اذ الاختيار في حق الطلاق
 هو الذي يكرر كالان المفهوم من عبارة الشارح ايضا هذا **ف** فقول فيه روايتان هذا هو
 فان لم يل على خط الكاتب في لفظ لا مع تعليل بقوله لان هذا اللفظ يوجب الانطلاق به
 قضاء العدة بعيد جدا **ف** وهذا المحج اي وقوع السنونة المحقة لقوة دليل فان ذكر لفظ المح
 انما يفيد الرجعة اذ الم يقرب بشئ يفيد السنونة وقد نرى بهي ساء وهو الاختيار المفوض اليها
 فان الاختيار يفيد السنونة كقول من قيل الكتابات هذا ولكن لغا في القول افادة الاختيار السنونة
 انما يكون اذ الم يقرب بشئ يدل على الرجعة واما اذا اقرب بشئ يدل على الرجعة كما اذا قال
 لها انك بيديك بنوي ثلثا فقلت اخبرت نفسي بطلقة تتبع واحدة ولا تتبع ثلث وبهذا
 يعلم ايضا ما في قول صاحب الكافي في تعليل هذه المسئلة والزوج ملكها لا اختارى وهو
 في الكتابات يكون التوفيق تنويضا في البابين فكل ما لا ينافي لان المفهوم فيما سبق
 جواز خالفه الزوج لا يثوبه الزوج بارادة الادنى منه والرجوع ادنى فتدبر **ف** فيكون
 الصفة المذكورة في التوفيق وهي السنونة مذكورة في الجواب فان الامر باليد لا يقتضي الا
 السنونة اذ لا معنى لكون امره في يد ما مع جواز الرجعة والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة
 التي تقدمت في انه يقع في الادنى نية الثلث دون الثانية ان الواحدة في الاولى صفة

محسوب بها

للاختيار

للاختيار والاختيار يصلح للثلاث وفي الثانية ان الواحدة صفة للطلقة فاذا انصفت
 الطلقة بالواحدة لا يكون لارادة الثلث بحال **ف** لم يتناول الامر صفة لقوله وقت **ف**
 باختيار الزوج اي باختيار المرأة الزوج دون الطلاق فقوله باختيار الزوج تفسير للرد
 بل انهما **ف** بخلاف المرسلة اي المسئلة التي لم تقع فيها تعليق **ف** والطلاق لا يقع الا
 بمشئة الثلث فلا يضر في وقوعه ان يكون المرأة غير موهوب بها **ف** واما انما اي وقوله
 ولا يقع بملك ايضا يعني اذا قال طلق بنفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلثا **ف** بناء
 على ما تقدم ان ايقاع الثلث اي بناء على ان المشئة الثلث مشئة للواحدة عند ما كما
 ان ايقاع الثلث ايقاع للواحدة عند ما وعند **ف** وايضا في الاتياد بهما فعلا
 من الاتيان يقال اناء بعد المدة بمعنى اني به قال الله تعالى اناء اي ايتنا به **ف**
 بالانصاف اي لايتها **ف** اذ المشئة تنبئ عن الوجود لان اصله من الشئ بمعنى التو
 قيل فعني قوله شئت حصلت اذا وجدت وحصل الطلاق وايجاده بايقاعه بخلاف قوله
 اردت لان الارادة عبارة عن الطلب قال عليه السلام للمي رايد الموت اي طالبيه وفي
 المشئ للكذب الرايد اي طالب الكلاء انتهى ويحتمل ان يكون الرايد في الحديث ايضا
 طالب الكلاء لا الطالب المطلق على ما يشعر تقريره فيكون من قبيل التسمية بالبيع تشبيها
 للمي من يرسل القوم ليتم لهم محلا ومقر لا ثم ان ايجاد الارادة والمشئة بالنسبة الى
 الباري كما على ما قاله المتكلمون لا يستلزم ايجادها في العباد لان ما اراده يكون لا
 محاله هكذا قيل وفيه ان الكينونة الممتدة لا ارادة الله تعالى بعد تعلق ارادته والكلام في
 الارادة والمشئة من حيث هي فخور ان يقتضيه المشئة مطلقا الوجود والارادة بعد تعلق
 للمراد فامل **ف** وكذا الم تعليق بعدوم وفي البسوط لو قال اذا طلقت امرأتى فهي طالق
 ثلثا قبل لا يطلق واذا قال انت طالق لان الجراء واقع عند تحقق الشرط واذا تحقق الجراء
 هو الثلث لا يتحقق الشرط فلا يقع وهي هذا طلاقا دوريا لان تحقق الثلث موقوف على
 تحقق الطلاق الواحد وتحقق الواحد موقوف على عدم وقوع الثلث وهذا مما يجب حفظه
 وما اخره عن علمه بانه ينبغي ان يقع الطلاق لان الزوج لا يبدل الايقاع فيها معني كما اذا

محسوب بها

محسوب بها

ابن ملك

قال لامرأته انت طالق اسس قالوا تطلق في الحال فاذا طلق واسم يقع ثلثين بعده فيطلق
 ثلثا فليس بشئ لان ما نحن فيه تعليق بالحال فهو في قوة قولنا ان وقعت الحال فامرتي طالق
 ثلثا قبل ولا امر في مادة النقص ليس كذلك فان الوقوع في الاسم عبارة تنبئ عن التحقق انما
قوله فانها لو قالت قد ثبت ان كان كذا الامر قد مضى طلقت وفيه انما تجلت قوله فيما سبق من
 ان اتيا بما يعلقه لثقال بما لا يعينها فيوجب خروج الامر بدافان مقتضى هذا الكلام ان يكون
 التعليق ما نفا اي يعلق كان **باب التعليق** **قوله** شرط صحة اي صحة التعليق **قوله** فحينئذ لا يخفى
قوله حتى يخرج الخبر بالفارس فوضعت راد برناهي واشتق **قوله** وفي انما اي الاضافة الى الملك
قوله فلا يطلق تنوع على قوله شرط صحة الملك **قوله** ويطلق بعد الشرط هذا وما بعده اعادة ما ذكر
 في المتن معناه ان الظاهر عدم ما يحدث وهو الملك بعد خروج آخر **قوله** واليهين تقدر اي تقدر
 للمنع في الاشياء كان فركه فالت طالق والحال في النسي كان لم يكن لم افر كمال **قوله** واذا كان المراد
 ما ذكرنا من ان طلقات هذا الملك **قوله** وقد فات اس طلقات هذا الملك **قوله** وهذا
 يعلم ان قول صاحب الوقاية والتخير يطل التعليق لا يخلو عن مسامحة وجه المسامحة ان يبطل التعليق
 ليس كل تخيير بل التخيير الذي يكون بالثلاث ولكن صاحب الوقاية لما قال في جمل هذه مسئلة وزوال
 الملك لا يبطل اليهين اعتمد عليه ولم يقد التخيير منها فتدبر **قوله** فدخلت في العدة ثلث مرات اي عند
 قيام اثر النكاح لعمم الدخول الواقع قبل الشروع في العدة **قوله** وينبغي عدمها بوضع الحائض فعلى
 هذا التعليق ثلثا بولادة فظننا بخبر ابو ابيدة عند الولادة ينبغي ان لا يقع الثلث لان وقوع الشرط
 فيه قارن بحال انقضاء العدة والطلاق لا يقع حال انقضاء العدة كما اذا قال انت طالق **قوله** انقضاء
 عدك فقام فيه **قوله** يستحق بالحال اي بمكانة حال التعليق وبالنسبة اليها **قوله** والحال في بين
 ذلك اي التعليق وبين نزول المراد **قوله** لزمناوه اي بقاء الخلف بحال وهو ذمة الحال **قوله** لان لا
 لادوام لرب الدوام في البث فوك غير الاذغال **قوله** لا يفضل بغير الياء **قوله** والموت يتا في الموجب
 كما في قول الرجل انت طالق واحدة فالت قبل قوله واحدة فالت لا يقع لان الموجب للوقوع هو
 العدد وقد ذكره وهي ميت والموت يتا في صحة الطلاق الموجب لان يتا في الحلية ولا حية للمعرف
 بدون تحله **قوله** لا المبطل لان الابطال لا يحتاج الى محال ثبت فيه حكم التعريف **قوله** ولها ان الموضوع

فيهم

دخان

لارباط

٧٠

لارباط للميتين هو الفاء فاذا اتى اتى الارباط فان قيل الفاء منه في صورة التثنية و
 التاخير معناه ان اقبل انت طالق ان شاء الله وانشاء اسماءت طالق لا يؤتى بالفاء فاذا جرد
 استدل بالفاء قلنا اذا اقبل المراد يكون المقام تمام امر الفاء فيكون تركه مشعر الاستقلال للميتين
 بخلاف ما اذا اقدم الجاء على الشرط فانه ليس دخول الفاء فيه معارفا لارباط المعنوي فيه
 قائم مقام الفاء فتدبر **قوله** اي اضافة المذكورات في المشية وفيها الى العبد تعليق بقدر الكلام
 المتعلق الفرق بين البيع والطلاق في اشكال هذه المواضع في اواخر باب الخوفين **قوله** يقع
 الطلاق في كل حال في الوجوه العشرة يعني ان الاربعة الاولى ان اسقطت بالياء فالباء يكون
 تعليق ان اضيفت اليه ويكون تعليق ان اضيفت الى العبد وان الستة الاخيرة ان اسقطت
 بالياء يكون بمنزلة اضافة اضيفت اليه كما هو الى العبد وان استعمل المخرج باللام يكون بمنزلة اضافة
 الى الله كما هو الى العبد وان استعمل بكلمة في يكون كالتعليق ان اضيفت اليه وان اضيفت
 الى العبد يكون الاربعة منه تعليق والباقي تعليقا **قوله** ولا يلزم القدرة اي لا يلزم الاقرار على علم
 الا في العلم بالقدرة فانها بمنزلة التقديم حتى لو كانت القدرة بمنزلة دائم كالحلم بان يرد بها صفة
 تؤثر على وفق الارادة وجود او عدم يقع في الحال **قوله** يطلق التي معناه امرأة المذكورة **قوله** وهي
 في العدة ان والحال ان المذكورة في العدة **قوله** ولم يوجد اي حال نكاح الاخرى **قوله** لا غير فاما
 اي لا ثلثا ثلثا ولما دونها لان الصواب ليست بميتية في الثلث الباقية بل الصواب هل
 لم تن وتغير من خا الاقرباء والاحياء **باب طلاق الفار** **قوله** من غالب حاله الملاك متبلا وخبر
 والحال قبل الوصول **قوله** فمن يتقيها في البيت وهو يشك فيا يكون فاما يمكن في طاعة النسخ
 وفي نسخة فمن يتقيها في خارج البيت وهو الصواب لان الوجوب للفار ان لا يكون في خا
 البيت قدرة اصل لا القدرة مع الاثنين والاشكال على ما لا يخفى **قوله** وفيه اي في فهم السمع فان
 اخذها الطلق يطلق يقع الطلاق لم تكن اللام وجع الولادة **قوله** فبشر منه مطلقا ان شاء
 كان هذا جرح الطلاق برضا الزوج او بغيره **قوله** فانما السبب للارشاي سبب الارش
 بين الزوجين قيام الزوجية في مرض الموت وقد وجدت لكن كلام الشارح مما لا يخلو عن تشو
 فان قوله فان الزوج قصد ابطاله فرد عليه قصده فيشعر كون قوله لبقاء الزوجية على افعوله ترك

فيه غلط الشارح

في صورة البين وقوله وللهذا نرى ما عاذا مات بخلاف البين بشركة على قوله فترت
منه مطلقا في صورة الرجوع وحمله على الكا السهل من الحمل على الاولى وان كان مقتضى ما في الرضا
واما ان يكون علم للاول فتدبر **قوله** وكذا اي كالثلاث لو طلق واحدة بائنة بل هو اولى
لان اذا لم يشر البيوت الكاملة فعدم تاش القارة **قوله** فان هذا يلحق بفعل ما يقع اذا قال
ان اكلت فانت طالق يكون الرجل فاراد لا يكون صدور طلاق المرأة رضاهما فكل ذلك لا
لا يكون رضاهما لكونها فعلا لا بد منه لرفع العار **قوله** وان كان اليلاء ايضا في المرفق تترت كذا
مرباة انفا فالاشيب ان يقطع هذا في البين ويربط قوله لان اليلاء بقوله تترت المرأة
على ما لا يخفى **قوله** على ان الصحاى على طلاق ثلث في الصحة وعلى معنى العدة **قوله** فلما لا اقل منه
ومن الارث كلمة من يانية وليست صلا لاول على مقتضى القاعدة ويشهد به المعنى والفهم
راجع الى ما قبله وقال لا يصح اقراره لانها لا تصادق في الطلاق ومعنى العدة صارت اجنبية
ولا انه منهم فيه لاحتمال ان يجعل اقراره وسيلة لا يصح ان يقع اكثر من مرة فلا يقبل قول النهم فيجب
عليها العدة من وقت اقراره وعليه الفتوى ثم ما اخذ به حكم اليراث حتى اذا توى بعض الشركة
توى عليها كسيرة الورثة وله حكم الدين حتى كان للورثة ان يعطوا ما من غير الشركة لغيرها ان
لا يقدر ان ياخذ غير الشركة بل للورثة ان يعطوا ما من غير الشركة لغيرها ان
ارث المرأة اما التقدير قبل الزوج او في بطلان حتمها او شبه التقدير ومدار عدم الارث اما عدم
التقدير قبل الزوج او وجود الرضا من قبلها وهذا كله ظاهر سوى شبه التقدير وهو اذا كان الطلاق
في حالة الصحة وكان يفعل الزوج الذي لا بد منه وكان وقوعه في المرض فانه شبهه بالتقدير وان
لم يوجد التقدير حقيقته على **الطريق** اليه الشارح **قوله** من وقت الشرط فيثبت مستند كذا في اكثر
الشرح ولكن الصواب ان يكون من وقت الزوج بدل من وقت الشرط على ما لا يخفى **باب**
الرجعة **قوله** هي الاستدانة القيام في العدة اي طلب دوام النكاح الوجود قبل مضي العدة فتقوله
في العدة مطلق بالاستدانة اذ المعنى تدارك دوام النكاح قبل زواله **قوله** لان الاستدانة
اي استدانة النكاح **قوله** انما يتحقق مادامت العدة باقية اي انما يتحقق وقت بقاء العدة
قوله وبما يوجب حرمة المصاهرة من الوطى وغيره قال الزيلعي او لمسله او نظرت الى فروع شريعة

في صورة البين وقوله وللهذا نرى ما عاذا مات بخلاف البين بشركة على قوله فترت منه مطلقا في صورة الرجوع وحمله على الكا السهل من الحمل على الاولى وان كان مقتضى ما في الرضا واما ان يكون علم للاول فتدبر قوله وكذا اي كالثلاث لو طلق واحدة بائنة بل هو اولى لان اذا لم يشر البيوت الكاملة فعدم تاش القارة قوله فان هذا يلحق بفعل ما يقع اذا قال ان اكلت فانت طالق يكون الرجل فاراد لا يكون صدور طلاق المرأة رضاهما فكل ذلك لا لا يكون رضاهما لكونها فعلا لا بد منه لرفع العار قوله وان كان اليلاء ايضا في المرفق تترت كذا مرباة انفا فالاشيب ان يقطع هذا في البين ويربط قوله لان اليلاء بقوله تترت المرأة على ما لا يخفى قوله على ان الصحاى على طلاق ثلث في الصحة وعلى معنى العدة قوله فلما لا اقل منه ومن الارث كلمة من يانية وليست صلا لاول على مقتضى القاعدة ويشهد به المعنى والفهم راجع الى ما قبله وقال لا يصح اقراره لانها لا تصادق في الطلاق ومعنى العدة صارت اجنبية ولا انه منهم فيه لاحتمال ان يجعل اقراره وسيلة لا يصح ان يقع اكثر من مرة فلا يقبل قول النهم فيجب عليها العدة من وقت اقراره وعليه الفتوى ثم ما اخذ به حكم اليراث حتى اذا توى بعض الشركة توى عليها كسيرة الورثة وله حكم الدين حتى كان للورثة ان يعطوا ما من غير الشركة لغيرها ان لا يقدر ان ياخذ غير الشركة بل للورثة ان يعطوا ما من غير الشركة لغيرها ان ارث المرأة اما التقدير قبل الزوج او في بطلان حتمها او شبه التقدير ومدار عدم الارث اما عدم التقدير قبل الزوج او وجود الرضا من قبلها وهذا كله ظاهر سوى شبه التقدير وهو اذا كان الطلاق في حالة الصحة وكان يفعل الزوج الذي لا بد منه وكان وقوعه في المرض فانه شبهه بالتقدير وان لم يوجد التقدير حقيقته على الطريق اليه الشارح قوله من وقت الشرط فيثبت مستند كذا في اكثر الشرح ولكن الصواب ان يكون من وقت الزوج بدل من وقت الشرط على ما لا يخفى باب الرجعة قوله هي الاستدانة القيام في العدة اي طلب دوام النكاح الوجود قبل مضي العدة فتقوله في العدة مطلق بالاستدانة اذ المعنى تدارك دوام النكاح قبل زواله قوله لان الاستدانة اي استدانة النكاح قوله انما يتحقق مادامت العدة باقية اي انما يتحقق وقت بقاء العدة قوله وبما يوجب حرمة المصاهرة من الوطى وغيره قال الزيلعي او لمسله او نظرت الى فروع شريعة

وعلم الزوج ذلك ونكرها حتى فعلت ذلك فهي رجعة وان كان ذلك اعتصاما بها لا لئلا
فذلك وعنه ابى يوسف ومحمد لا يكون رجعة واختلفوا في الوطى في البين قبل ليس رجعة واليه
اليه اثنا والعشرون والقول على ان رجعة والاول غريب فان المس على النظر بشدة يكون رجعة
فكيف يتأتى ان لا يكون هذا الوطى رجعة وان تزوجها في العدة لا يكون رجعة عندنا في حقه لان
ابدا النكاح في المنكوح باطل فلو اقبل اثبت ما في حقه وعند محمد يكون رجعة وعنه ابى يوسف روايتان
والفتوى على قول محمد كذا في شرح الزيلعي **قوله** فلا يجوز عنده الوطى وكذا ادواعيه وهذا بناء على ان
يحرم الوطى عنده فيكون مشية للحمل ولا يحرم عندنا فيكون استدانة للحمل كذا في الكافي وفيه **قوله**
فقد تركت التثبت فوقع في العصية فيه اشكال فان الزوج مع ظهور الفعل المبعوض من قبله
عليه بان تزوج المرأة بعده زوجها لا يكون الاطلام واجبا عليه ولا يكون موعا صيا بتركه كما قال
في نوب انظارها كيف تكون المرأة بترك الاستدانة عاصية مع ان الظاهر عدم الرجوع اذ العدم
هو الاصل كما قالوا في غزل الوكيل وكان مراد الزيلعي بقوله وهذا مشكل من حيث انه واجبة عليها
السؤال والعصية بالاهل بما ظهر عنده هذا فلا يرد عليه ما قيل من انه ليس تمام لان معصيته لم ترك
التثبت على ما ذكره الشارح **قوله** فيمثل التقدير حال الطوع وعدمه **قوله** لان الناس عرفوه
مطلقا بكسر اللام وتشديد طاء عرفوا الزوج بان قد طلق امراته **قوله** وان لم يشهد مقطوف
على قوله ونوب الاشارة **قوله** تناعيه التنايب بالفارسي ما خفف **قوله** صارت بالناء
قوله حال انقضاء العدة مفعول صارت **قوله** واقره احوال الواو للحال والغير راجع الى
الانقضاء **قوله** حتى لو بقي من الوقت هذا اشارة الى تكميل عشرة ايام لا يلزم ان يكون بمران اليوم
فانه اذا جرى الى يوم مقدار ما ذكرتم مضي ذلك اليوم يحكم بانقضاء العدة هذا ما يفهم من كلام الشارح
ويرد عليه ان يكون الانقطاع لاقبل من عشرة ايام ويكون من قبل الشق كذا في **قوله** والقياس
فيها دون ذلك لانه لم يفعل بالقياس لعدم ظهوره فانه في تمام العضو يتحقق ان لا يبقى الرجعة نظر الى
عمل اكثر الاعضاء وفيها دون العضو يتحقق ان يبقى لعدم تمام الاعتسال حصة ويكون حكمه غير خبر
فعلنا بالاحتياط **قوله** فضا عدا اشارة الى ان التصديق بوجوده كمنزلة الشرح اياه وان كان الواو
في اقل مدة الحمل او في اكثره الا ان المصنف في اقل مدة فعالت فتولدت لاقبل المدة ومنها ما يعلم ان مراد

ان

مقصود

في صورة البين

مفتوح

صدر الشرعة ايضا منى على هذا الاكتفاء فلا يرد ما قبله في كلام فان الحمل يعرف بالولادة باكثر من ستة اشهر
ايضا ولا يحتاج الى الجواب بان هذه المسئلة محمولة على اقرارها بمعنى العدة فتدبر **قوله** فلهذا العدة
احسن من عبارة الوقاية للحاصل المستكين انه لو طلق امرأتين متكررا وطهرها لا يخلو اما ان يكون
طلقاتها قبل الولادة او بعد طهرها كان طلاقها قبل الولادة فلو كان راجعا في مدة الحمل يعلم صحة الرجوع
بعد الولادة لو قوبها في العدة ولا يفرض انكار الوطى لوجوده كذا في شرح اياه لثبوت النسب منه
وان كان الطلاق بعد الولادة فمحوز له ان يرجع قبل انقضاء العدة ولا يفرض ايضا انكار الوطى لوجود
التكذيب في قبل الشئ هكذا لكن لا يخفى وجه ارتكاب صاحب الوقاية ذلك الطريق فانه لا يجمع
في جواب واحد وما للاختصار قال فلهذا الرجعة ليم الجواب لما على معنى له الرجعة الواقعة فيما مضى
وفيما سياتى **قوله** او بعد ما طهرها ظرف لقوله ان طهرها الا في الجمع تفسير لان طهرها السابق مع
مع اعادة التفرغ المعبر عنها بعد **قوله** والوليد في البطن هذه المدة لان اكثر مدة الحمل ستان لقوله
عائشة رضي الله عنها ومن ايها الولد لا يبقى في البطن اكثر من ستين ولو بطل مفعول **قوله** لانها
حامل من ذوات اقراء الحائض بالهرة عند الطهر وفي عامة النسخ الميم والظاهر انه من تعين الكتاب
قوله حتى لو وطئ اي بلا رجوع قبل الوطى **قوله** لا يفرم العرقين والوطى وهو الرجوع عندنا **قوله**
وضع الغير في العدة لاستنباه النسب والاستنباه في حقه قبل الظاهر ان التعديل باستنباه النسب
بيان الحكم وحكمه حكم ترائى في الجنس لاني كل فرد لا يمان العلم لوجود الخلف من كافي الصغيرة والما
وعدة الوقات قبل الدخول ومعدة والحقيقة الثانية والثالثة انتهى وفي قوله وعدة الوقايت يجب
فان الحكم فيها قضاء حق النكاح لا يعرف اذ لو كانت التفرغ المشرعت المدة وهي اربعة اشهر
وعشر في ذوات الاقراء ثم اعترض صاحب الغاية على اصل التعديل بان كون استنباه النسب
عن جواز النكاح في عدة الغير مسلم واما انه يلزم جوازه اذ اعدم هذا المانع فليس يلزم جوازه ان
يكون له مانع آخر وهو جهة التقيد واجيب عنه بان مجرد جواز المانع كقصص التعبد بدون اعتلاء
النوع لا يمنع صحة الشرع كما لا يخفى انتهى اقوال حاصل كلام صاحب الغاية ان لزوم استنباه النسب
ليس علم مطردة فلا يبعد التعديل بعد في صحة تفرغ الزوج مبانيه لما عده لجواز وجود مانع آخر
كقصص التعبد مثلا في جواب الجيب يكون كلاما على السند فتدبر **قوله** مراهما في الرجوع قبل ومن لطايف

مفتوح

مفتوح

مفتوح

مفتوح

مفتوح

الحمل

الحمل تزوجت عبدا صغيرا يترك الله ثم يملك بسبب من الاسباب بعد ما وطئها فيفتح النكاح
بينهما انتهى وفيه ان الظاهر من هذا الكلام ان يترك الله ولكن المذموم من عبارة المبدية وفيه
ان لا يكون بل لا بد من ما في الاستصحاب على ما هو الظاهر من حديث العسيلة والتمسك ام تحرك الالة الاثبات
ممنوع كما يشاهد من الاطفال **قوله** او بمن عدة هذا انتم من قول صاحب المبدية والوقاية
ثم يطلقها او يموت عنها الشبهة عدة الزوجة خسار البلوغ والعقد **قوله** اي حكمة اشارة الى تقدير في الحكم
اي بعد الزوج الثاني حكم ما دون الثلث وهو طهرته الحقيقية على ما يشير اليه الرابع ولك ان قوله
ان الزوج الثاني يدم ما دون الثلث بحيث لا يرجع ان لا يكون جزء الثلث بان يرتب عليه طهنة
وطهنة ولا يخفى ان هذا الاعتبار غير اعتبار للزوجة الحقيقية فتدبر **قوله** وعدم الزوج حكم ما
دون الثلث من الزوجة الحقيقية حتى لو طلق امرأته بتطليقتين فزوجت بزوج آخر فطلقاتها الثاني
ايضا وتزوجت بالزوج الاول فان طلقها بطلقة واحدة لا يحتاج فيه الى التحليل عندنا في حنفية
وابي حنيفة خلافا لهم ثم يقولون الزوج الثاني طهنة للزوجة بالنقض قال الله فان طلقها فلا
تحل له حتى تنكح زوجا غيره من ممتلكها ولا اثباتا قبل ثبوتها ولها قوله علمه السلام لعن الله المحلل
والحلل له وجه الاستدلال بان الزوج الثاني كان محلا في الزوجة الحقيقية فمطلقاتها في الزوجة
الحقيقية اولى فيكون ثبوت عدم ما دون الثلث بدلالة النفس ولا بد عليه ما قبل من انه لم لا يجوز ان
يكون الحديث في الزوجة الحقيقية فان الزوج الثاني كان محلا في الزوجة الحقيقية فقط ويؤيده قول صاحب
المبدية ان فعل الحديث الزوج بالشرط التحليل وكون النكاح مكرها انتهى **قوله** لكون البضع
عند الدخول وهذا يشترط عدم الدخول فيه بحث لا يخفى فان وجوب نصف المهر عند عدم الدخول
يوجب تفرغه مطلقا وانه اعلم **باب الايلاء قوله** خلف على تركه بانها قبل الاولى ان يقال في
تفرغه الايلاء مع النفس من قران المكتوبة اربعة اشهر فضا عدة امتعا مؤكدا بشئ من
وهو يشق عليه حتى لو قال ان اقرنك فلا على ان اعلى ركعتين لا يكون وليا كذا نقل عن الربيعي
وفيها **قوله** مدته اي مدة الايلاء وهي اربعة اشهر على ما جرى **قوله** وحكم طهنة بانية ان يرى
ان لم يقرب اربعة اشهر مثلا وانما كان حكمه كذلك لانه ظمها بمنع عقهار بانية وهو المانع في المدة
بجلازه الشارع بوجوب الطلاق وانما قلنا كذلك لئلا يرد ان حق المرأة قضاء بطلان مهر فليزوم

مفتوح

مرة فيلزم

ان يحكم القاضي بالطلاق ان وقع الايلاء بعد الحج مرة **قوله** والكفارة والايلاء ان
 ان قرب قبل المدة ثم ان الكفارة في اليمين باسم بان قال واسم لا اقر بكل اربعة اشهر والايلاء في
 غير اليمين باسم بان قال ان قر بكل قبل الحج او فصدى حرم على سبيل ما ثم ان القران كناية عن
 بحرى مجرى المهر فلا حاجة الى النية وفي الكناية غير الحارية مجرى المهر كانه نودا لمسى والايلاء
 ونحوها لا يكون مولى الا بالنية كذا نقل في الزيلعي **قوله** وسقط الايلاء اي حكم الايلاء وهو
 البينونة **قوله** فلو كفي ثمانية اشارة الى الطلاق لا يكره ما لم يزوجها لانه لم يوجبه من الحج
 البينونة ذكر صاحب المحيط انها لو كانت بمعنى اربعة اشهر بالايلاء ثم مضت اربعة اشهر اخرى وهي
 في العدة وقعت لغوى ولم يكن خلافا فيه وانما هو عليه بان وقع الطلاق جزاء النظم وليس للبيان
 فلا يكون ظاهرا كما لا يخفى انتهى ودرغ ظاهرا فان العدة بشرط النكاح فالمنع الذي وقع فيها اثر المنع
 السابق على ان قولهم الظاهر ان النظم وهو منع الحج يحتمل ان يكون بيان الحكم ولا يكون بيانا للعلل
 الما يري ان يقع الايلاء فيمن لا يكون قابلا للوطى لغاية صغر ما في الحكم لا يجب الاطراء في الاضرار على
 ما مر تأنيذا في قوله في الرداءة والكافي ابتداء مدة الايلاء بغير من وقت التزوج وذكر في النهاية في
 خاتمة البيان ان تزويجها في العدة بغير ابتداء المدة من وقت وقوع الطلاق الاول ولو تزوجها
 بغير من وقت التزوج وانما هو عليه بان هذا لا يستقيم الا على قول من قال ان الطلاق يكرر قبل
 التزوج وقديمين ما فيه وقد عرفت ايضا جوابا عما على ان الحكم في قوله لا يستقيم الا على قوله
 منه قال يمنع على لا يخفى **قوله** وان وطئها كراى في اليمين باسم وعليه الجواز في غير ما نقوله ان كان
 الخلف بغير طلاق لا يخلو عن مسامحة **قوله** لما عرفت ان تحريم النكاح بطل تعليقا ووقوع التحريم
 حتى لو اجتمع الى التحليل الزوج آخر **قوله** وشهد بعد من الشهرين قبل قوله بعد من الشهرين
 فيه اتفاق لانه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك انتهى ويحتمل ان يكون قوله بعد من الشهرين
 للامتناع بوقوع الشهرين الاخرين عقيب الاولين بلا فصل بينهما وهذا التفسير ليس في قوله
 شهرين وشهرين ثم الاصل في جنس هذه المسائل انه متى عطف من غير اعادة حرف النسخ والتكرار
 اسم الله تعالى يكون يمينا واحدا ولو اعاذ حرف النسخ او كرر اسم الله تعالى يكون يمينين **قوله** لا قوله
 بعد يوم واسم لا اقر بك شهرين كان الظاهر ان يقول لا قوله بعد يوم وشهرين بعد الشهرين الاولين

بان يكون

بان يكون متولى المقول وشهرين وقوله بعد يوم ظرف قال وبعد الشهرين الاولين منه لشهرين يكون
 الكلام سالما عن التكرار **قوله** واسم لا اقر بك سنة الا يوما منها اشكال وهو انه لو قال لغوى واسم
 لا اقر بك سنة الا يوما قالوا ينفرد اليوم الى اخر السنة في انه شئ نكروا يجب عنه صاحب النهاية بان
 الحال له على ذلك اليمين معاينة والمعاينة في المال قايمة فذلك حرف اليوم المستثنى الى اخر السنة
 واعتبر عليه بان الحال على اليمين الايلاء على ما في المال فلا فرق انتهى يمكن دفعه بان امتداد
 الغليظة في الايلاء الى اخر السنة مما لا وجد له فان الشرع قد رتب البينونة بغير اربعة اشهر والمباينة لا وجه
 للغيظة بترك القران مع ما على ان الطلاق يعطى المباحات فلا يجب دفعه منها امكن **قوله** و
 لو البينة ظرف المقول وصحها راجع الى الكوفة **قوله** والمطلقة الرجعية لاحق لها كالمزوج حية
 فان قيل المطلقة الرجعية لاحق لها على زوجها والطلاق في الايلاء جزاء النظم يمنع حتما في الحج
 قلنا ان الحكم في المنصوص مضاف الى النص لا الى المعنى والمطلقة الرجعية منسوبة اليها بالنسبة
 وهو قوله تعالى وبعلون من الحق بردين البعل هو الزوج حتى لو انقضت عده وقبل مضي مدة الا
 بطل الايلاء لعدم المحل كذا قيل وفيه ان الطلاق البعول يحتمل ان يكون باعتبار مكان فلا يدل على المار
 قطعيا مع ان اخره من العدة من تزويجها وهو قوله الطلاق مجازاة النظم وهو لا ينفرد بهذا
 للجواب نعم يلزم منه ان يكون قولهم هذا بيان حكم لا بيان علة كما اشارنا اليه **قوله** لان محله ان
 يكون منسوبا بالنسبة وهو قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر **قوله** ولم يوج
 بعينه ان لم يوجد القران في مدة الايلاء يلزم البينونة وان وجد في الكفر عن عيبه فقوله ولو وطئ
 معطوف على ما قبل بحسب المعنى فاعلم **قوله** فقيده قوله ثبت اليها اي يوجد النسخ بهذا القول
 الا انه لا يلزم الكفارة الا بحقيقة الوطى لان الحث لا يوجد بالقول **قوله** كما لم يتم اذا راي الماء الا
 ان المقصود في التيمم يحصل بمجرد الاداء وان كان بعض الوقت باقيا حين القدر على الاصل
 لا يحصل المقصود الا بالقران مادام الوقت باقيا **قوله** فكان بيانه الى الجمل كبر المهر **قوله**
 فاذا نواه حج لا يحتمل اي لان هذا الكلام لتفسيه للمهر يحتمل الظاهر وفي اكثر النسخ لا يحتمل الا انه
 يحتمل وليس بصواب بل هو من تصحيف الكتاب **قوله** وثالث ان نواه فقوله انت على حرام يحتمل
 خمسة اشياء الا ان الاظهر من بين كونه طلاقا لتبادره بحسب العرف ولذلك كان من هذا مختارا

بمعنى ما

بمعنى ما

بمعنى ما

بمعنى ما

بمعنى ما

للتقوى **قوله** ولهذا لا يخلف به الا الرجال الظاهر انه تأييد لجهان الطلاق فكان الاحسن ان يقال ولهذا لا يخلف به الا في مقام تخليف الطلاق لان الالباء والظلماء من خلفنا الرجال **باب الخلع** الخلع طلاق باين عندنا وفسخ عند الشافعي في قوله القديم دليلنا فيه ان النكاح لا يحل النسخ بعد تمامه الا يرى انه لا يفسخ بالهلاك قبل التسليم اذ الملك الثابت به فوري لا يقدر في حق الفسخ وانما يظهر في حق الاستيفاء والفسخ لعدم الكفاية وخيار الفسخ والبلوغ فسخ قبل تمامه كذا في الكافي واخر من عليه بالفسخ اللازم بالردة فانه انما يطرأ على تمام العقد اثنى ودفعه ظاهر لمن يتأمل في قوله الملك الثابت به فوري الخ اذ مقتضى هذا ان يكون كلامنا بالنظر الى ما يتصور فيه بقاء الملك والمرء ليس كذلك فانه في حكم التثبوت **قوله** بما يصح مهر اثنا لقوله بمال **قوله** ان يكون هو ضا لغير المتقدم وهو الازالة الكاح مهنا **قوله** كادون العشرة فانه لا يكون مهر اعم ان يصح ان يكون به الخلع **قوله** بشرط قبولها اضافة الشرط الى القول ببيانته اي هو تعليق الطلاق بشرط هو قبولها **قوله** فقال الزوج فزوج خيانت لو قال يقع الخلع لكان انسي اذ تكون المسئلة الآتية عقيب هذه المسئلة اتم قاعدة وهي قوله والواقع بالخلع طلاق باين **قوله** وعوض الطلاق فاذا ابطال يكون وجبا والتسوية ان في الخلع معنى الكفاية وفي الطلاق على المال ذكر الطلاق مرجح على سببنا لاننا لم نذكر المتيارين بذكر الطلاق شي بوجوب التسوية اما اذا قلنا بالفرق بين الخلع والطلاق على المال فكل شلا انا قال انت طالق فاشاعلى كذا فانما وقع الثلث حين يطل العوض لانا نحول مقصودهم الفرق في الجملة فالفرق في بعض المواد كالف **قوله** كذا في المحيط وكذا في الهداية **قوله** في شيء من الصور الاربع بحيث ان يكون مجموع السبع والاربع صورة واحدة ويكون الخلع اخل في هذه الصور الاربع حتى لا يشك قوله والاصدق في الخلع والمباراة ويرى عليه اقتضاه على لفظ السبع في قوله ولا يصح في اخذ السبع والطلاق **قوله** بحيث لا يخلف عندها ذلك ان تقول الخلع بمعنى الزوج والمباراة من البراة فاما يحتمل ان قطع المقصود والاربع واما سبب ختمها فلا يدل الا على تخصيص النفس وازالة الملك وكذا الطلاق بمقابل المال ولهذا صار امرين دون اخرها **قوله**

معمود ما

م

فلا ياخذوا

فلا ياخذوا منه اي من القطار شيئا قوله ولا تاحشوا بالاستبدال اي بالطلاق واختاره في التفسير كما في النظم الشريف من قوله ورد على استبدال زوج مع ما فيه رعاية السبع **قوله** لا طلاق المكره واقع في هذا التعليل سهوا لا يخفى فان المكره بمهر المرأة وهي ليست من اهل الطلاق والتوجيه بان فيه تفويض الطلاق الى المرأة ضمنا فانما يتبع بقوله لا يخفى بعد فاته على هذا التقدير كون وكلا من جانب الزوج ورضا الموكل يدفع اكراه الوكيل بالمرته **قوله** والمراد باليد هنا اليد المحسوسة لا اليد بمعنى الملك **قوله** فيبطل بهوان الاشرط دون الخلع فجعل على الشرط عندنا في ح هذا بخلاف ما وقع في المبسوط وكنت الاصول حيث ذكر فيها ان على حقيقة في الشرط عند التقاء وسبب في المعاوضات المحضة بمعنى الباء بحار اجتماعا في هذا كلام وهو انهم قد رويوا بان الشرط ايقاع الثلث والشرط وجوب الالف فكانت اقلت ان يطلق ثلثا فوالالف فكيف يصح بجمع وادخل كلمة الشرط اعني على الالف وهو مقتضى ان يكون الالف شرطاً لشرطية عدم الاشرط في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تشركون بالله شي قول الشارح والطلاق يقع تعليق الشرط به فيمكن ان يجاب بان الزام الالف شرط وقوع الطلاق ولام الالف مشروط بالطلاق فتدبر **قوله** واجزاء الشرط لا تنقسم على اجزاء الشرط فان غلب عضو من اعضاء الموضوع مثل لا تنقسم على اجزاء الصلوة ولا يلزم تقدم الشرط على الشرط في الاعتبار **قوله** الابدالة الحال اي بدل الالف بالهم ليس بمقصود فان قوله ولا دلالة هنا بيا فيه **قوله** والفرق ان الطلاق بمال يمين جنب الزوج كان الاحسن هنا ان يقال الطلاق بالمال يمين من جانبه والقبول شرط للثبوت فالاقرب به ان يكون اقرار بالشرط ويكون المرأة مستأنفة في دعوى تحقق الشرط والزوج منكر او القبول للكره **قوله** ولا صحة لاحد مما يدعى الاخرية فاعلم فان هذا اذا كان مراد القائل بقوله وبعت بنتك بالسبع معك ولكن مراده ليس كذلك بل مراده بلمطت بكلمة الاحباب ولم يصدر عنك القول على ما يشهد به فوق كلامه فان هذا من تلك الملائمة نعم لو ذكر قوله ولم يصح فالا يكون الامر كما ذكرنا من البسار من بيت العقد **قوله** جعل كل منهما زوجا جبراً

لا

المحذوف **قوله** واما نفع العدة فلا سقط الا بالذكر لان المبادأة ابراه لما ثبت ونفذ العدة لم
تثبت بعد **قوله** بان كانت تقبل ان للزوج سالب والتكاح جالب وكان مقتضى هذا المقام ان
يقول تقبل ان للزوج سالب ملك المتعة من جانب الزوج وقبول البذل جالب لملك النفس من جانب
المرأة **قوله** طلقت لوجود الشرط بلا شيء ولا يلزم منه عدم وجوب المال عدم وقوع الطلاق
الا بمرئى ان المخلع بالمرئى به الطلاق ولا يوجب به شيء **قوله** ليست من اهل القرعة ولا
مهر بالانه لم يدخل تحت ولاية الاب بل متى الكل ان دخل بها او النصف ان لم يدخل بها **باب**
الظهار اعلم ان الظهار ما خوذ منه قولهم انت كظهر امي كما ان السلام والتسليم ما خوذ
من قولهم السلام عليك ويان ذلك ان عدمه في الجملة كانا اذا اراد ان يطلق امرأته جعلها
في التحريم على نفس كالمواقع التي لا يطلق عليها من اسم كالتخذ والظهر والبطن والفرج ثم تطروا
فلم يجدوا موضع احسن في الذكر واستمر من الظاهر مواصاة المعنى الذي ارادوه فاستعملوه
دون غيره فالظهار كان طلاقا في الجاهلية فخر الشيخ اعلمه وتدل حكمه الى تحريم موقت الكفارة
غير نيل التكاح والى ذكرنا اشار الجوهري في الصحاح حيث قال والظهار قول الرجل لمرأته
انت على كظهر امي وادعفت هذا فتمت ان لا حاجة الى ما ذكره الشارح في تفصيل معنى
الظهار لانه قد تدبر **قوله** والامن كجها بلا امر ما اذا لا يطلق عليها المتكوجة ما لم يقبل التكاح
وهذا ما خوذ منه قوله تعالى والذين يتظاهرون من نسائهم فان المطلق منصرف الى الكامل **قوله**
من عضو متهرك كيب اضاف في **قوله** وحكيم موطى او ركبة قوله انت كظهر امي او ما يقوم
مما به وشروطه ان تكون المرأة متكوجة والرجل من اهل الكفار حتى لا يصح ظهار الذمي **قوله**
فمجرد وجودها ووجود الحدث ملك اليمين واصابة الزوج السابق في صيغته في فتاواه
اذا ظهر من امرته ثم طلقها لم تنكح ثم رجعا بعد رجوع اخر نظام الاجل له وطى قبل التكويرة وكذا
لو طهر من امرته وهي امه ثم اشترى الاجل له طهرها قبل التكويرة **قوله** في جانب الحرم بفتح الميم و
الراء **قوله** وقد وجد اي الشرطان **قوله** او هو الاخر من الظاهر ان يعطوف على
قوله بان ولد اعم فيكون بشارة الى قسم آخر من الاحكام لكن الاخرية مانع مستعمل لا يكون
للاهمية في متهما امتيا في المانعة **قوله** لانه يكون تجارة لا حاجة الى ذكره لانه المقصود

على ص

بيان اشتاء المخلص وهو تحقيق بالاختصاص في الجملة لمجرد الاختلاف في النية فلا يحتاج
الى بيان كونه تجارة **قوله** او وطى ما الى التي ظاهره من اقبل انما قيد بذلك لانه اذا جامع
غيره فان كان وطى ما قيد الصوم كالمجامع بالتميز عامدا قطع التتابع فيلزم ما لا يستنبأ
بالاتفاق اشئ وهو سوء ظاهره فان مقتضى المقام ان يقال لانه اذا جامع غيره في النهار
ناسيا او في الليل عامدا لا ينقطع التتابع بالاتفاق فتدبر **قوله** ليلا عمدا قيل عمدا انما في فان
العدو والنسيان في الليل على السواء على ما نص عليه في بعض حواشي الهداية وقال
سارح الجمع وقيد الليل بالعدو والنسيان لان لو وطى ليلا ناسيا لا يستأنف
اتفاق ولو وطى نهارا عمدا استأنف اتفاقا لان المستأنف خلافية فتدبر في يوسف لا يستأنف
لانه لا يمنع التتابع اذ لا يفيد الصوم ولها ان الشرط في الصوم ان يكون قبل اليس
وان يكون خاليا عنه ضرورة بالنص ومنه شرط يتقدم به فتأنف ولا يلزم ان يكون
السوان معذورا في عدم لزوم تقدم الوطى لان النص انما ورد في عدم الاطوار فقط
فهذا وانت تعلم ان مقتضى دليلها ان يجب الاستيناف سواء وجد الوطى بالليل عمدا او نسيانا فقوله
شارح الجمع لو وطى ليلا ناسيا لا يستأنف اتفاقا ليس بصحيح ووجه ذكر العمد في الليل والنسيان في النهار
بناء على الاكتفاء في دليل الى يوسف فان عدم الاطوار في ما بين الصورتين مشهور وان العمد بالليل و
النسيان في النهار سواء في عدم النص وما سواهما معلوم للاختصاص الى البيان ثم ان لو صام الشترين
بالاجل اجزاء وان كانا قاصدين كذا في الزلعي ولو صام الظاهر شهرين متتابعين ثم قدر على الاستيناف
في اخر يوم من شهرين فان كان قبل غروب الشمس وجب عليه الصوم ولو صام يوما لا قدره على الاستيناف
على الاصل قبل حصول المقصود باليد كذا في الضاربة ويحيى في الشرح ايضا ولا يخفى ان كفارة القتل و
الافطار ايضا كذلك فليس المراد التحفيض **قوله** ومنه ضرورة كونهما قبل اكلهما عدا ولو وجد الوطى
في استلها لا يوجب القبلة بلامر **قوله** اعلم ان ما خرج بلفظ الاطعام والاطعام جعل الغير طاعما اي
لان حقيقة طعمت الطعام اكلته والهمة للتصدي الى المصنوع الساكن جعلته اكل او اما نحو الهوك كذا
الطعام فانما كان حبة وعليها بقرينة لئلا لا تجعل طاعما فالواو الضابطة انه اذا ذكر المفعول الساكن
فروا التملك والافلا اباحة هذا والمذكور في كتب الفقهاء ان الطعام اعطام الطعام وهو اعم منه

لأن مقتضى القيد الآخر ان لا يخلط
طعامهما فيما امر به عينه وهو في وطى
علم منها في مقابلته فلو التتابع والزوج
الاستيناف فالنكاح سبب عدم القطع
مستعمل

١٠٠

انما اذا لمنا سقط عنه حد القذف وعنه احد الزنا كان احمر واحسن **قوله** الجلف بضم الجيم و
سكون العين المهملة ما يقال بالفارسي بوي زككي **قوله** جماليا جمالي بضم الجيم وتخفيف الميم الشخص
الذي يكون عظيم الملق بلجل **قوله** البرية عن الزنا حال او ماضيا فينتج من رت في كونهما
فانه لا حد في قذفها كما مر به **قوله** وصلى الماداء الشهادة فان قلت يشكل على شكل على هذا
جريان اللعان بين الزوجين الا عيين او الفاسقين كما ذكرنا فيمنان مع انها لا يصح ان
لشهادة قلت انها من اصل الشهادة الا يرى ان القاضي لو قضى بشهادة هؤلاء جازكلا
في النهاية والكافي واعرض عليه بان القاضي لو قضى بشهادة المحدود في القذف ينفذ القضاء
عندنا ايضا ولا يجر اللعان بين المحدودين في القذف انتهى وانت تعلم ان اعلية الشهادة
في الفاسق والاعمى ليس بالمحدود في القذف فان بطلتها في حد ذاتها بآية وعدم القبول
لتممة الكذب وعدم التمييز او المحدود في القذف بعدم قبول شهادة منصوص عليه ونفذ حكم
القاضي بقبول شهادته على تقدير التسليم لا يوجب الابطال التامة او الجواب عند بان الفاسق
اصل الماداء الشهادة عندنا الا انه لا يتقبل في بعض المواضع لتممة الكذب وهذه الشهادة لا ترتب
الكذب لانها مشروطة في مواضع التهمة وكذا الا على اصل الماداء الشهادة الا انه لا يتقبل منه سائر التهم
لانه لا يعقد التمييز ومنها يقدر لانه بين نف وزوجه وانت وانت تقول ما فيه **قوله** كمن يكون
و لا يتقبل للتهمة فيكون قيدا للنفي **قوله** ولا بين كافر ومسلم اي بين كافرة ومسلم وذلك
في صورة اسلام الزوج ووقع القذف قبل عرض الاسلام على الزوج كما سيجي **قوله** ولا بد من شرط اللعان
فيه ما لا يخفى **قوله** فطالب من الحج فقول العدة اسقطه قائم مقام الحج وليس الحج حقيقة حتى يكون معتد
عن تخليف المنكر **قوله** او تصدق اي تصدق المرأة الزوج فيسقط اللعان **قوله** وهو اي النسب
حق الولد **قوله** وبظهر عدم صح قول صدر الشريعة فينتفي ولدان ان كان لهما اولد لصدر الشريعة
بهما وجه يقول وهو ان اذا كذب المرأة على ذكرها في اللعان قول الزوج وخلفت على صدقها في هذا
التكذيب يستفي نسب الولد في صورة التصديق فينتفي ان يستفي بالطريق الاولى واما كون
حق الولد حكما لا يبعد في صورة اللعان كذلك فينتفي ان لا يبعد بهما ايضا **قوله** او متبينة او
مجنونة قيل ذكر كون المرأة صغيرة او مجنونة في الزهراية وفي الكافي مكررا ولم يظهر لي وجه التكرار

المعروف بالاسم

يقول بان كانت صفوة او محفوفة
بوقوله فمن لا يكون انفسا

انتمى اقول وجهه ان ذكر الصغرة والخفة في عبارة الشارع ليس في عبارة المعن ذكره شيلا
 فلا تكرر عبارة يكره وان كان معناه اهل الشهادة وهي امه او كافرة او كاتبة او محدودة
 في فذف او كانت ممن لا يحذف فافلا يحذف عليه ثم قال بعد محذوف فاذا اذنت المرأة وهي صغرة
 او مجنونة فلا لعان بينهما او يدل على ما ذكرنا عبارة القدوري ايضا **قوله** فلا حد عليه وفي النهاية
 انه يعز لا لما في الشين بها **قوله** فانهم على الاختيار الغضب دون اللعن في الخامسة **قوله**
 الشير في العين المراد ما يقال له بالنار في **قوله** وسقطت معطوف على قوله **قوله**
 اللعن **قوله** يكره اللعن من الاختيار **قوله** والمقدمة بامه يفرق القاض بينهما ويقول قد اكرهته ام
 واخرجه من نسب الاب حتى لو لم يزل ذلك لا ينبغي النسب لانه ليس في ضرورة التفريق **قوله** وشروط
 ان يكون العلوق اي يكون العلوق حاصلين جيران اللعان بينهما **قوله** حتى لو علت بكسر اللام
 من العلوق وهو بالنار في استن شدن **قوله** حد لا اقره بوجوب الحد عليه اي حد القذف
 فلا بد ان المرأة اذا صدقت الزوج لا تحذف كيف يحذف الرجل فكيف نفس نعم انهم قالوا ان الصدق
 ليس باقرار قصدا فلا يغير في حق وجوب الحد ويغير في ذمة فيزوج عليهم ان التكذيب ايضا ليس
 باقرار قصدا فينبغي ان لا يغير هو ايضا في وجوب الحد **قوله** وانما لم يقل اوزنت فحدت يمكن ان
 يقال قول فحدت ليس لبيان بوقف سقوط اللعان عليه كافي جانب الرجل بل لبيان بقاء المرأة
 بعد الزنا حتى يمكن الزوج بها كانه قال اوزنت وكان موجب الزنا في الحد دون الرجوع في الزوج
 ان يزوجها **قوله** روى عن الفقيه الكل ان كان يقول زنت بالشديد لا يخفى بعده فالظاهر ان
 يقال ايضا او قد فقت ولا بد ان لم فوت من اعاد الاصل في كل من الجائنين فان جناية الرجل كما
 من جهة القذف فترت هذه الجناية بقذف شخص آخر وجناية المرأة كانت بالنسبة الى الزنا فحققت
 هذه ايضا بالزنا مع الغير **قوله** ومع بعده لا جواب لقوله في فانه قد يزوج الشرط اي لو نفي الخ
 كما في نفي اول التوايين ويجوز ان يكون متبدا وخبر **قوله** كذا لو تزوجها بعد ذلك اي بعد الطلاق
قوله لا يقطع اي اللعان **باب الغيب وغيره** **قوله** ولا يصل الى امرأة واحدة بعينها اي
 لسمها او لخاصة او وان كان يصل الى غير ما من السنوات **قوله** وهي حظيرة الليل للظيرة بالحاء المهملة
 والظاء المعجمة ما يجعل الحفظ الليل او القم **قوله** والفرق في هذا اي في الجيب **قوله** او خصيا يعني اذا

قوله لا يقطع اي اللعان
 قوله لا يقطع اي اللعان

قوله لا يقطع اي اللعان
 قوله لا يقطع اي اللعان

اول لعان

بقر

لم يشر الله فان انشجيت يصل الى النساء فلا خيار لها **قوله** وثلاث عشرة يوم بغير اناء والعين
 فيها ان ثلث العشر في يوم واحد **قوله** وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انه يوجب ستة شمسية وهو
 اخذ بالاحتياط اذ ربما يكون موافقا للعلاج في الايام التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية والقمرية
قوله وذلك في ثلثاته وخمسة وستين يوما وربع يوم وفي الكافي ان الشمسية ثلثا عشرة
 وستون يوما وربع يوم وخمسة وستين يوما وربع يوم والقمرية ثلثا عشرة واربعه وخمسون يوما
 وما في هذا الشرح خالف له فاعلم **قوله** ظهر انه خلق اي من من سواه كان ذاتيا او غارضا قدما
قوله قال وطئ فيها اي في جيبه هذه الحالة **قوله** اي بتفريق القاض بينهما وعن ابي يوسف وغيره
 كما اختارت نفس يقع القذف بينهما باعتبار الجارية بغير الزوج او بغير الشرح **قوله** ويودع الظلم عنها
 اي عن المرأة **قوله** فخير اي بغير الزوجية شيوتا بكارة بشي ادنى **قوله** اجل الزوج سنة فالتام
 يكون موضعين احدهما بعد اقرار الزوج بعدم الوصول والثاني بعدم الوصول لكنها خیرت
 بهما حيث اجل الزوج ثم يقع الواجب بعد مضي سنة التحريم في صورة وجب فيها التام قبل مضيها
قوله واكثر من الزمن والربع كل على وقت واحد **قوله** اذ يمكن للزوج دفع القمار اقرض عليه بان
 يتأكل بصورة تخر الغلام وقت البلوغ عند عده ايضا ويمكن دفعه بان لا فائدة للتحريم الزوج بهما لانه
 طلاق سواء كان بتفريق القاض او بالتمتع بالزوج في الزوجة بخلافه فيما سبق فانه فسخ وليس بطلاق
 وهذا بناء على ان النكاح في الاطلاق بالزام الغير وفي الكيال الزام الزوج واختياره فافترقا **باب العدة**
العدة ملك نكاح تملكه بالموت لا بغيره عالم نيا كذا باحدهما فانما لا يجب فيه العدة وان وجد فيه
 زوال النكاح كما في الطلاق قبل الوطئ **قوله** موطئة غير مستولة لو ترك قوله غير مستولة لكان الظاهر
 فان ام الولد اذا تزوج مولا ما قبل اللعان لا يجب العدة **قوله** لما مر من بقاء النكاح لغير اي انه وقع
 عدة الرجعي والباين **قوله** ووجهه ما مر من بقاء النكاح **قوله** تلك حيض كواهل قال صاحب الكافي
 حمل القراء على الحيض او على العدة لان التثنية اسم خاص لعدة مخصوصة معلوم لا يحتمل غيره والطلاق المستوفى
 في الظاهر فلو جلتا ما على الاطلاق لا تقتضيت العدة بوقوع بعض الثلث واعترض عليه بان يجوز ان يحل
 على الاطلاق ولا يعبره الظاهر الذي وقع فيه الطلاق كما في لو افي صورة الطلاق في الحيض استدل لا لا يعبر
 التامية للتحريم فيوجد العمل بموجب الخاص في اطلاق بدل الدليل المذكور على الاولوية للحمل على الحيض اتم وهذا

معوضا

معوضا

الكلام غريب فان مراد المستدل بحمل ثلثة قريلا كسر مع ابتداء الطلاق على وجه السنة في حال الطهر فان
 اعتبر ذلك الطهر يلزم الكسر بالنقصان وان لم يعتبر يلزم الزيادة وان اعتبر ابتداءه في حال الحيض بعصا علينا
 يلزم ترك السنة وكلامنا في ابتداء الطلاق مع رعاية السنة **وهذا** يتحقق فيها ان في الطلاق
 الفسخ **اي** عشرة ايام فيه اشارة الى ان حق التغيران يقال وعشرة لانها عبارة عن الايام الا ان
 التغيران قالوا كذلك صوابا للتظم الشرع من التغيرين كما بذلك واقعا وقع في النظم كذلك ذابا الى ان
 الليالي الايام داخله بها والاشهر يستعملون فيه التميز ذابا بين الايام تقول تمت عشرة ايام ولو ذكر
 خرجت من كلامهم كذا في الكشاف وقيل السر فيه ان العرب يعتبرون الشهور والقمرية والليل مقدم في هذا
 المعنى لان رؤية الهلال في الليل **وهذا** والكناج يقوم مقامه في موضع التصور جوابا عن سؤال
 وهو ان الكناج لم يكتف في حق العتيق في ثبوت النسب والحال ان المشرقة اذا ولدت من غير وقت
 نسب منه فاجاب عنه بان قيام الكناج مقام الماء في موضع التصور **وهذا** لانها تجتمع مع الشك دون
 الارث دون حال من غير جباي لانها تجتمع مع الشك معارفا للارث في هذه الحالة فصار كالمطلقة
 رجعيها اي حال كونها غير فاربان ظفرا حال العتق رجعيها فان الواجب في قاعدة العتق كذا في التبار
وهذا فعمل من هذه التفرير ان ما وقع في عبارة صدر الشريفة لا يمكن دفعه بان عاكره اشارة الى ان الاستيفان
 انما يكون قبل تفرير حكمه بالاشهر اذا تقرر فلا ان الخلف لا يبطل بعد حصول المقصود به بل يخلو بهما وانما
 في رواية اذ ارات الامة ما بعد العدة بالاشهر حكم بالاستيفان وبما ان الكناج لان العدة بالاشهر بعد
 خمس وخمسين سنة ثبت بالاجتهاد والاعتداد بالحيض ثبت بالنص فاذا وجد ما ثبت بالنص بطل
 ما ثبت بالاجتهاد وفي رواية عن الرواية عن المصدر الشهيدانه يعني بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت
 رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالاشهر كذا نقل عن الكفاية وهذا مع موافقة المسئلة الامة من قوله كاستيفان
 بالاشهر من حاضرت حيضة ثم ايتت لكونها مرجحة في ان الاستيفان فيها قبل تمام العدة يناسب
 اصلهم المذكور من ان الخلف لا يبطل بعد حصول المقصود به كالقوة على التأديع والصلوة بالتيتم فانها
 لا تعاد وان كان الوقت باقيا معها **وهذا** والجواب عن صدر الشريفة ان عبارة الهديت بعد ما وقعت كما
 نقلناه في ذلك ان تقول في دفعه لا عجب فيه فان كلامه بالنظر الى ما يبادر من الاستيفان من عدم
 ايام للحيض واما بالنظر الى ما هم فلا اشكال فان الجمع الحذر وانما يتحقق اذا اعتبر حيضة حيضتان

في قوله لا يخلو بهما وانما
 في قوله كاستيفان
 في قوله لا عجب فيه

في قوله لا يخلو بهما

مخبر

من حيث انها حيض ثم اعتبر بان العدة من ايام الاشهر واما اذا اعتبر ايام الحيض باعتبار ان الشهر ايام خمسة
 ايام ثم ايام الباقي بايام الاشهر فلا يلزم الجمع المذكور لانها تكون كالعدة بالاشهر اذ ارات في بعض اوقاتها دم
 الحيض واما عبارة الهديت فليس فيها ما يؤيد عرض الشارح وهي هذه ولو حاضرت حيضتين ثم ايتت
 فعدتها بالاشهر وبتغير راعى الجمع بين البدل والمبدل من الماحصل مرادهم بالاستيفان في سنة
 الايام دون ذواتها فتدبر **وهذا** وتداخلنا من العتقات فاعرض عليه بان لو جاز التداخل في اقراء عدة
 واحدة يحصل المقصود وتبقى من تطويل العدة فيها واجيب بان المقصود الاصل وان حصل بالحيضة الواحدة
 كعدم الاستيفان لان الواحدة للعرف والثانية لمصلحة الكناج والثالثة لتفصيل الحرمة ولو اكتفى بالواحدة
 لم تحصل هذا المقاصد اشبه وان تعلم بان في هذا الجواب في الضعف فالاول ان يقال وان كان التعريف
 مقصودا اصلها الا ان العمل بالحيض ايضا مقصود بهما امكن فذلك روعي في كل من العتقين اكمال قوله ثلثة
 بتدرا لا يمكن **وهذا** واذا تم العدة الاولى ولم تكمل الثانية مهتا كانه لا يخفى فان انقضى بعض الثانية حلا
 اذا خلا سبب عطف قوله ولم تكمل الثانية على الشرط بل لا صوب ان يقال واذا تم العدة الاولى وانقضى بعض
 الثانية ولم تكمل عليها اكمالها **وهذا** وابتداءها عقيبها هي وان حملت وفيه ان الشهر الثانية مفضية
 عن الاولى **وهذا** لا يخبر بالفرق معطوف على قوله بان يقول لحيض لا يحصل الفرق ولا يتبدل بالعدة غير العدة بل
 للبدن من الاخبار والاعلام سواها كان بصيغة الخطاب او الغيبة لان العدة امر باطن لا يوقف عليه الا بالاجتهاد
وهذا لان في بطنها ولذا ثبت النسب بثبوت نسب الوالد في البطن يمنع جواز الكناج وحل الوطى وعدم
 ثبوت نسب جميع الثاني دون الاول كما مر **وهذا** ان تركهم وما يمتنعون العوا وفيه معنى وهو يحتمل
 العطف **فصل** في الاعداد والحد المنع يقال احدت المدة اذا تركت الزينة **وهذا** وكفاية مؤتمرا على وزن
 القعود فتح التاء الشقل في امر الماشي يمكن في النسخ المتداوله ويحتمل ان يكون العبارة هي ما مؤتمرا في النسخ المتداوله
 ويكون العوا حتى يناسب لفظ صونها يقال ان مؤتمرا اذا احتمل تطويله ويحتمل ان يكون بالفتحين جمع مؤنث
 كونه وروى وهذا الوجه معنى وان ما قيل ان نسب لفظا **وهذا** اذ يفرج فيها رايه الطيب نهال فخرج
 مع المسك فخرج اذا اشترى **وهذا** لدور العتق على ما ذكرنا في النسخ المتداوله والصحيح لدور الرائي وفي ذلك
 سبلان اللين من الضع ثم اطلق على تعاقب الشئ ودوامه **وهذا** او لم يترك البيت بان كان زوجها
 ساكنة فيه بالكرام **وهذا** لا بد من ستمرة هي بضم السين وسكون التاء ما يترتب **وهذا** وبعد ان بعد

صاحب الغنية

في

هو

جنودا **السنة** **قوله** وبينهما وبين مصر فاشتهيا م رجعت وكذا عبارة الهداية والمفهوم من ظاهرها اولوية
 الرجوع سواء كان جانب المقصد اقرب او مساويا او ازيد من استدامة السفر لا محرم ومخرج به صاحب
 النهاية وسائر الشراح فقول صدر الشريعة بعد ما اورد هذه المسئلة في مناقحة ان احدها انما اذا كان في
 كتاب اقل من مسبة السفر ينبغي ان لا يحتاج الى توجيها ذلك ان تقول مراده بالمعنى الذي وقع في علان
 الوقاية والهداية وبالمعنى الذي خبرت بين الرجوع اليه وبين التوجه الى المقصد الذي خرجت منه بعد
 الاقامة فيه انما السنة مؤيدة ان يقال في الاول ليكون الاعتداد في منزلة الزوج دون الكا مع انهم
 مانع للتخير من اعادة ما يمكن ان يقال في توجيه كلامه ولكنه بعيد لا يخفى بعده **قوله** مضمنا الى العدة
 لو كان للحال ان لو كان مضمنا بحيث فاقل ما يصدق فيه المرأة **باب ثبوت النسب** **قوله**
 بطل مغزل بكسر الميم وسكون العين للبحر خشية مستقيمة يقتضيه بتدوير بالخطوط وفي بعض الروايات
 ولو بطل فلك مغزل اي مقدار دونهما لانه اسرع للحركات **قوله** فلا يصير ارجعا بالشك فان قيل ينبغي ان
 يصير ارجعا لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطى **قوله** والاصل في الموارنة ان يضاف الى اقرب الاول
 قلنا الرجعية بالفعل بخلاف السنة وكما لا يظن بالعامل المسلم الاقدام على الحرام لا يظن به الاقدام على
 خلاف السنة كذا في الحاكي والكفاية واعترض عليه بوجوه من الاول انه منقوض بالمسئلة المذكورة في
 فصل الرجعة وهي انه لو قال ان ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدتين يبطنين بحمل الرجعة
 كما لا يخفى انما ان يكون الرجعة بالفعل بخلاف السنة محل بحث على المعنوم من كلامهم في فصل الرجعة كونهما
 سنة عندنا على انه يمكن ان يحتمل انه راجع قولنا ثم وطى كما لا يخفى انتم اقول كل ما لا يفرق بين موضوع اما
 الاول فلان اعتبار الرجعة في مسألة الولدين لفرض ثبوت النسب ولا ضرورة فيما نحن فيه واما
 الثاني فلان النية في جانب القول اظهر مؤيده قوله تعالى واشتهى واذى عدل فتكم قال في دفع القدوة
 وهذا يدل على ان الاشهاد واجب او مندوب انتهى ولا يخفى ان الاشهاد يستلزم المراجعة بالفعل ثم
 ان قوله على انه يمكن ان يحتمل على انه لا ركيب جبا فان المراجعة بالفعل يدل عليها الولد واما المراجعة بالقول
 فلا ينبغي ان يلزمها فيكون مشكوك فيها وكلامنا في انه لا يثبت الرجعة بالشك **قوله** الاستثناء الوفا
 منها فان قلت ههنا وجبا آخر من غير ان يلزم الزنا منها وهو ان يحتمل امر ما على انها ترجعت بعد انعقاد
 عدتها ووجبا لكونها نكحنا ثم كذا لان الحكم بانها النكاح الاول عند الاحتمال السهل من الحكم بانها

منزل الزوج فيه
 وبالمعنى الذي هو
 في كتابه
 في كتابه
 في كتابه
 في كتابه

نكاح آخر فحجب القول بكذا في النهاية اقول هذا جواب سليم ويمكن ان يقال بهذا الاحتمال
 وان لم يكن حلا لمراد على الصلاح اللان يستلزم النكاح بوجه آخر وهو تعيينه نسب الولد بعد ذلك
 بهذا الجواب وجدت ما يوافق في بعض الشرح في **قوله** بلا دعوة المراد بالمتبوتة غير المطلقة
 على مال لان علان من قبل الشبهة في الفعل وفيما لا يثبت النسب على ما استدل في كتاب الحدود لا يتأثر
 المطلقة ثلثا ايضا لا يثبت نسب ولد حالان ولعلنا ايضا في ذلك القليل لانا نقول الكلام في الباقي
 وهو ليس بباقي بل مخرج كما خرج به في بعض الكتب هكذا قيل وفيه بحيث فان الكلام في مقابل
 الرجوع فظاهر ان السنة الثلث البينونة التامة لا الرجعية فكونه لا يجدك منعنا في دفع هذا المحذور
 فالاول ان يقال الكلام في البينونة التي يوجب ثبوت نسب ولد ما على ما يدل عليه عنوان البينونة
 سياق الكلام ولم يقيدها بالاعتقاد على ذلك وتعدى الى محي من بيان احكامها **قوله** وحمل الحمل
 محطوف على حكم **قوله** وقد وقع في عبارة صدر الشريعة الطلاق يكون الاقرار وكأنه سبب في النسخ
 الاول لانه الواقت بعد ثلثة اشهر من وقت الطلاق مثلا بمعنى العدة ثم ولدت الاقل من ستة اشهر
 من وقت الاقرار كانت اشهر ونصف مثلا لا شك ان نسب ولدها يثبت في وقتها او يغيره في ذلك
 في اقرارها لا يقال يمكن ان يوجه كلام صدر الشريعة بطريق آخر وهو ان القصور الاصح هنا
 بيان بطلان اقرار المعتدة بتكذيب الشرح اياها واعلام عدم ضرر هذا الاقرار في ثبوت نسب
 ولدها فلهذا القصور يحصل سو كذا قال في وقت الطلاق او في وقت الاقرار لا نقول بل من هذا
 ان لا يثبت النسب اذا اقرت بمقتضى عدتها في تمام ستة اشهر فولدت في الشهر السابع فانه يصح
 ان يقال ولدت لاكثر من نصف سنة من وقت الطلاق مع انه يثبت النسب فيه بناء على ما خرج به
 في سائر الكتب ثم انه قال في بعض المواضع ولما ما وقع في اكثر نسخ صدر الشريعة من قوله منه وقت
 الطلاق في محله كلام لانه اذا ولدت نصف سنة من وقت الطلاق يعلم بطلاق الاقرار بمعنى العدة
 كما يعلم في صورة الاقل كما لا يخفى الا ان يقال يمكن تصحيح الاقرار على امر ما على الزنا فلا يلزم بطلان
 الواقع في اكثر النسخ كما لا يخفى انتم وفيه انه اذا كان مدة الولادة في نصف سنة او اقل من نصف
 العدة كيف يمكن حمل امر ما على الزنا لا يمكن الولادة في اقل منها حتى يتصور فيها معنى العدة والولادة
 في الزنا معا تلزم فيه **قوله** ولم يكن معها واحد ولا في البيت اي لم يكن فيها احد سواها **قوله** كما يثبت

في الصغيرة من انما ان ولدت اقل من سنة اشهر ثبت نسب ولدها والالا **قوله** وما ثبت
 نسب لا يراد به فيه شرط الاصل فيه ان قولهم ما ثبت بقا لا يراد به فيه شرط الاصل عند
 التبعة ضرورة كما في البعد والجندي ولا ضرورة فيما نحن فيه **قوله** ليلزم كون اللعان اى
 حتى يلزم ثبوت ما يقوم مقامه لا يشهد بها **قوله** ونعم وان مراد القوم بالوجود والوجود الخارجى
 ولك ان تقول في توجيه مراد المستدل ان التعريف المطلق الموجود في ضمن التعريف بالولد
 كاف في لزوم اللعان سواء كان الولد موجودا او لم يكن فلا بد ما اوردته بقولنا انما نسب
 لا حتى يحتاج الى ما ذكره من الجواب **قوله** حتى ثبت في الاركان والشرائط الا ان لا يمكن
 السقوط لتعاقب ان يقول الذي كفى بصدده لا يمكن السقوط ايضا فانه من اللواتم المعتلة
 وفيه اليقين ان لا يتك وجوب الشرط عن وجود الشرط غاية ما في الباب ان هذا الزعم
 باعتبار العمل وذلك لا يفر كما لا يفر كون الايجاب او القبول ركنًا كونها جعليين على الاصح
 او لا لا يفتى اليه لتعاقب ان يقول في قولها سلمنا ان الولادة لا بد من تحقق الكلى في بعض زمانها
 لا بد من جهة فاتها قد يقع مقدمة وقد يقع مؤخره الا ان يقال الكلام في نفس الولادة مع قطع
 النظر عن وقوعها مقدمة او مؤخره فتدبر **قوله** فظننا فاشترى اياها اى ظننا بعد الملاءة على ما يشير
 اليه بقوله لان الولد في الوجه الاول ولد المعتدة وانما فسر ذلك لان قيل للملاءة لا يلزم للولد
 الا ان يحكى لاقول سنة اشهر من فارقها ولو كان الطلاق شين ثبت النسب الى سبعين ثم وقت
 الطلاق لانها حرمت جهة غليظة لا يعمل وظننا بملك اليقين ما لم تزوج نزوج اى كالمرة **قوله**
 الى اقرب وقت وعبارة الهداية بكذا ايضا ولكن المناسب كان ان يقول الى اقرب اوقات فان
 الامر في مثل هذا المقام ان يضاف فعل الخلع او ما معناه **قوله** او لطفل ليس بقيد امر اى
 فان الحكم في الكبر ايضا كذلك اذا كان مثل بوليد من مثله الا ان في الكبر يحتاج الى تعيينه الى ابى
 منه الا ان حركته حتى يثبت منه على انهم من كلامهم فتدبر **قوله** زوج امته من عبده فجات بولده فاعاه
 المولى لا يثبت نسب الظاهر ان عدم ثبوت النسب اذا لم يولد في اقل من سنة اشهر على ما يشير اليه
 قوله لان ثبوت النسب يقتضى فسح وقد ثبت ان النكاح بعد ما حج الى **باب الخصانة قوله**
 وانما حكيت لها الالة عليه هذا يوم عدم ورود النص فيه مع ان قوله عليه الصلوة والسلام

احوى

انت اقول به ما لم تزوج شهور **قوله** بلاخير ما يتعلق بمعنى الاحتصاص المهر من قوله
 وهي للام **قوله** السدس بالنصب يقول في ميراث **قوله** لانها تدل على اذلى الدلو اذا اراد
 والمراد هنا الانتساب كانه يراد نسبة اليه **قوله** ولان حق الخصانة نوع ولاية في هذا
 نوع ضعف لان للزوجة حق خصانة في ولدها المسلم على ما يحكى مع انه ليس للحاكم على المسلم
 ولاية **قوله** وهو يحصل بالانضمام اى التحليم انا يحصل عادة بالانضمام **قوله** اى بالست عنها
 معية المرأة التي تفر الام ولدها من خارج الخصية اقول من الاب ولدها وكان المناسب ان يفر
 الصغير بان يكون راجعا الى الاب كما في قوله والام والحيدة اقول اى بالخصية من الاب كونه
 لما كان احوال دمج فيه الجرم مع الاب ليعلم الكلام مع ظهور المراد **قوله** هذا اذا كان بين المولى
 تفاوت ان يتاخر **قوله** لان الاشتغال في مصر الى قرية يفرقه لما قيل من قوله الا الى قرية من مصر وما
 وقع في بعض النسخ فيما بينها من قوله لان الاشتغال الى قريب بمنزلة الاشتغال من محل الى محل في
 بلدة واحدة فكانت من طقات الاطلام لا يبعد شيئا سوى شوش في الكلام **قوله** الا ان يكون
 وطنها ووقع المقدس احبنا لى من حيث انها كيف يكون ومنها في يجوز من الولد **باب النفقة**
 هي اسم بمعنى الاتفاق وحقيقة جيلة توافقا اى ما كان يقال نفقة الدابة اذا ملكك وذكر الزحشرى
 ان تركيب الكلام على الكلام والذهب فان ما كان فاقه فواتا وعينة فاه فهو دال على ذلك
 لتدويره وفيه انه منقوض بغيره لانه خارج عما ذكره الزحشرى الا ان يؤولى **قوله** هي الطعام
 والكسوة لا يدهنها من تقدير مضاف اى اتفاق الطعام والكسوة او حمل قوله هي اسم بمعنى
 الاتفاق على احد معني النفقة **قوله** حتى لا يلزم الشافى بين سابق كلامه ولا حقه **قوله** انها
 النسب ولان الملايم لما نحن فيه من كتاب الطلاق هو هذه النفقة **قوله** او صغيرة توطأ الو
 منها بمعنى الاستماع ليشمل المنورة المشتهة ولان لم يخل للجام **قوله** ومع قيام المنع من قبلها
 لا تستحق النفقة لان الاصل في الاستيجاب الثمن تسليم المبيع فالتم بوجده التسليم منه لا يجبر المشتري
 على الاداء سواء كان قويا قادرا على القبض او لم يكن فلا بد ما قال صاحب العناية ان الدليل
 على القلب بان يقال المنع من قبله فاية ما في الباب ان يجعل المنع من قبله كالمعصوم **قوله** في اليأس
 والاعسار اى سواء كانا مومنين او مشركين او مختلفين ثم ان متباين الاعسار ايسر ولهم في

كلامهم

ذلك وان لم تزف عالم بوجودها الامتناع بغير حق **قوله** او مرضت في بيت الزوج المراض
 المرض في بيت الزوج المرض بعد التسليم سواء كان حقيقته في بيت الزوج او لم يكن حتى لا يثبت في ما
 سبق انه يجب النفقة وان لم تزف الحديث للبيت زوجها **قوله** ويمنها بقوله اي بين النافذة
 بقوله فرجيت في بيته فيكون فرجيت حصة كاشفة لها وان لم يكن منها بان كانت عاخرة اي
 اثنتي عشر منها غير مما طلة وليست بمقمة في اداء الدين ولكن قوت الاحتباس ليس قبل الزوج
 حتى يجب عليه النفقة **قوله** لا نسخ فيما اى في هذه الصورة وهي عدم ابقاء الغائب مع بقاء
قوله واليه مال جميع من اصحابنا اي من اصحاب الشافعية **قوله** فيكون هذا ترك الاتفاق وترك
 الاتفاق ليس سببا للفسخ فلهذا الكلام شرح المهداية وقد عرفت ما فيه من انه فاقون بالفسخ
 عندهم عدم الاداء مع القدرة اذا كان غائبا لا يقال لو كان ترك الاداء مع القدرة سببا للفسخ
 عندهم كان الامر عند حضور الزوج ايضا كذلك فلهذا يرد على ما قال به شرح المهداية لا نقول
 لهم ان يقولوا عند حضور الزوج بقدر الحاجة على الجير وبه يحصل المقصود واما اذا غاب فلا
 يؤثر بالاستدانة فالوافاة الامر بالاستدانة انما اذا كانت بامر القاضي فليس الدين
 ان يرجع بذلك على الزوج بل ارضاء كما ان يأخذ من المستدينة واما يدون الامر فيرجع على
 المستدينة ترجع على الزوج **قوله** وفاقضى به تقدير نفقة لم يجب فلا يلزم عطايتها وانما هما
 وابطال النكاح السابق لانهما اي النفقة صلة بخروج في تقريرها الى القضاء في حق القاضي
قوله بخلاف المهر فانه عوض عن الملك البضع فلا يحتاج في تقريرها الى القضاء **قوله** من يمينه ان
 عليها نفقة سنة مثلا فياشارة الى ما روى عن محمد بن ابي اذ قضت نفقة الشهر او ما روى لا تستر
 منها بشئ لانه يبرهن في حكم المال **قوله** لانها صلة وقد اتصل بالقاضي لا يقال هذا يشكل نفقة
 القاضي وامثالها فانها يرد اذ اقامت معاتها صلة لانها تقول ولاية القاضي نظرية والنظر في انفا
 القاضي بالاستدانة واما اتفاق الزوج فباحثا به فافترقا **قوله** بخلاف اذا كان الالف على سبب
 آخر كالمهر فانه يباع لاجل مرة ولا يباع اخرى لعدم تجده كالتفقه ولو ذكر المسئلة لا يتبين قوله
 ويبيع في دين غير مارة عتية قوله مرة بعد اخرى لما احتج بقوله بخلاف بالخ فغيره **قوله** والفرق
 ان بين النفقة تجديد وفيما قال فيما تقدم ان اجتماع عليه الف درهم فيبيع بحسب ما يبيع مرة

قوله

قوله

اخرى مع انه لا يجد في النفقة الماضية المتعلقة بذمة العبد **قوله** الا باعدهم استخراهم الى المحلقة
 بينها وبين زوجها فقوله وعدم معطوف على الصيغة المحرورة بلا اعادة جاز وهو جائز تنزهها بالثا
 والعين المحررة من الفراق **قوله** اي اقامة الزوجة البيعة بمكذني شيخ رايها ولكن الصواب ان يكون
 بعد الرها الاسمية بناء فولية بان يقول اي اقامت الزوج على ان يكون مقصرة ايضا فعلا
 وهو قوله فاقامها معطوف على قوله ان لم يترك **قوله** اعلم انه لا يقتضي نفقة في حال الغائب
 هذا بل ان لا يلزم القضاء على الغائب على تقدير العمل بقوله ايضا **قوله** او التفرق لعدم الكفاة
 اعاد ذكره وان كان داخل في التفرق بلا معصية لان في الزوج بلا كفاة لا ينفقه المكاح على
 قول فلا يوجد فيه التفرق على هذا القول فيكون من قبل عطف الخاص على العام اتماما وبهذا
 يندفع ما قيل من انه يرد عليه ان التفرق بعدم الكفاة قسم التفرق بلا معصية فيلزم منه ان
 يجعل قسم الشئ قسما **قوله** لا الموت اخر من عليه بان هذا يخالف للمهر من المهداية ولا يخرج
 به في شرهها والمحيط من ان السكنى واجب لها باي فرقة كانت لانها حق الشرع انتهى اقول ليس
 في المهداية ما يدل على وجوب السكنى بل على كسبه فانه قال لان احتباسها ليس لحق الزوج بل
 لحق النكاح ولان النفقة يجب شيئا فشيئا ولا ملك له بعد الموت فلا يمكن بحاها في تلك الورثة
 وقال مولانا حميد الدين في حاشيته على المهداية فلا يجب نفقتها ولا سكنها ما عليه لانها جزء
 الاحتباس له ولا احتباس واما قول صاحب المهداية ولا نفقة المتوفى عنها زوجها ففي باب
 الاكتفاء فانهم قالوا النفقة والسكنى تؤمان لا ينكح احدنا عن الآخر ولم يجد في المعبرات الموت
 ما يدل على وجوب السكنى في المتوفى عنها زوجها سوى الاصلاح والا يباح فانه قال لا
 المدة الموت المنفي في حقها النفقة خاصة وكلامه بعد تسليم دلالة على يجب السكنى لا يكون دليلا
 كما ان ما نقله المحيط لا يكون دليلا لان مراده من الفرقة مع حيوة الطرفين سواء كانت بمعصية
 او بلامعصية **قوله** ولا نفقة للميتة فاذا ارتدت ولم يجس يبرئها النفقة لرب الوال العارضي
 وهو الجس كذا في المحيط **قوله** كنفقة ابويه وزوجته ومكذاني الوقاية ايضا وفيه ان عدم النفقة
 في نفقة الطفل والغرس فظاهر واما في الابوين اذا كان لهما ابنا من متاويان كيف هو عدم النفقة
 في النفقة بينهما وان ارد عدم الاشتراك بالنسبة الى الجس فالحاصل في كل جسد كوارث اقرب

فـ

كـ

كذلك فما وجه تخصيص عدم الاشتراك بهذا فقط ولم يرد عدم الاشتراك في الابوين في
 الهداية والكثرة وغيرها والحب انما يفرق لم يفرق هو الى ايضا وكانهم حلوا كلامه على ليس ولكن
 ما فيه **قوله** اعني باللفظة لا مولا تفسيره انك انتصاب حرمان الصدقة فيكون عبارة
 تفسير العبارة الشرح **قوله** لعدم تكاثر دون الاول وفيه ان هذا يوجب ان يكون منكموه
 وكذا المرأة للامانة لمن لا يزوجها او غيرها مما لا يجوز تزوجها مع ان لم يتل احد فالاول ان
 يتل صدقوا لك على الاخت رضاعا **قوله** صغرا او انشى الفة او ذكره جازمك في التفسير الشارحة و
 فيه ان المناسب ان يترك علامة النسب عن قوله صغرا او ينصب اليها ايضا وللمن لم على
 الوصفية او البدلية او في تدبير **قوله** هو ادخال عن الموضع وهذه العبارة الى في عبارة الوقاية وهي
 بهذه وثقة كل ذي رحم محرم صغرا او انشى بالفة فقيرة فتدبير **قوله** مشعر بجلية فكان الارث ملية
 الاستحقاق للثقة فيقدر بقدر الارث لان الحاكم ثبت بقدر ملية **قوله** وفي غير الولدين يعني
 غير قرابة الولادة فلا يرث بالتقرب بالبنات وابن الابن فان الثقة على البنات مع الارث بينهما
 نصفين فان ابن العم ليس محرم فلا ثقة عليه فلعل ان يقول يلزم منه اذا كان له اخت
 وابن عم ان يكون الثقة على الاخت فيقدر التقصير به في قولهم يعتبر قدر الميراث في غير الولدين
 واحدة على امرتها حتى لا يجلب الخراج الفاسد ولا الوطى يشتمه فيها علم ان الاحتباس
 من قبل الزوج على اطلاقه لا يكون سببا للثقة بل لا بد مع ذلك في عقد صحيح **قوله** يبيع الاب عرض
 ابنه لا عقاره لثقة كان الاولى ان يقيه الابن بالكبر لان الابن اذا كان صغرا يجوز لاب
 بيع عقاره كما مر في الهداية وسائر الكتب **قوله** ولذلك العقار فانه لا ينظر فيه اعرافه على
 بان على هذا ينبغي ان لا يبيع الاب عقار الصغير لاجل الثقة مع انه يبيع كانه متناه من الهداية وسائر
 الكتب على انه لا ينظر في تلك ماله بل امره انه يبيع ويكون دفعه بان البيع ليس للاطلاق في ابتداء
 الحال بل للحفظ الا ان بيع العقار الكبير لم يرد لوضع الانقطاع بينهما بالبلوغ مع ان ابتداء الاب
 ايضا في جمل ما فيه **قوله** ولا يلزم من كون الاولى اجماعية كون الثانية كذلك ويمكن ان يقال
 جواز بيع الوصي المتعول بالاجماع يدل على ان كون بيع الوصي ومن في حكم المتعول من باب الحفظ
 بالاجماع ايضا لان بيعه ذاك الحفظ لا غير قال قاضيان والوصي ان يبيع غير العقار متحاشا لانه

في العقار

في العقار يخشى عليه التوكل والملت وكان البيع حقا وتحتا ثم قال واذا ملك بيع نصيب الغائب
 يملك بيع نصيب الغائب ايضا في قول ابن حنيفة فذكر الخلاف في المسئلة الأخيرة يدل على الاتفاق في
 الاول **قوله** فالمانع من البيع بالثقة عندها كونه منافيا للحفظ وقد عرفت ان خلافا ليس كذلك
 فان بيع الاب والوصي اذا كانا في الحفظ بالاجماع كيف يكون بين البيع وللقطع منافا عندنا بل خلافا
 لانقطاع الولاية بالبيع كما هو القياس وبالجملة مختار الاما بين القياس الجلي ومختار ابن حنيفة لظني
 اما للعلم هو القياس على العقار فلا يراه في بيعه وانقطاع الولاية بالبيع وفردا بل هو محل
 الاب كونه من الاقارب واما القياس لظني فلا يراه في بيعه وانقطاع الولاية بالبيع وانتر باطن و
 هو ولاية لحفظه قال الغائب اذا عرفت فاعلم ايضا ان مبنى الولاية الاب والوصي النظر للقياس
 والالتصاف فان كان الى اللين احتياج يجوز البيع خصوصا اذا انضم اليه ضرورة الثقة فان
 في اتفاق الاب نظر الملائم بابقاء اصله على السبب واما اداء الدين فلا نظر فيه بل النظر في ما فيه
 نعم ان بيع ضرورة الحفظ ابتداء ثم ظهر خيس حقه لا يكون فيه محذور واما احتياج ثبوت الدين الى
 التصاف فلا يكون وجها للفرق فانه اذا كان الدين مثبتا ومقتضيا به على الابن غيبة فالظاهر
 المسئلة ايضا بحالها وما ذكرنا من تحقيق التام يدفع ما اورد به من الشبهة والا واما
قوله فاذا ابيع المتعول فالثمن من جنس حقه قبل واجيب عن هذا بان لا جاز بيع الحفظ
 حقيقة فيقصده الاتفاق لا يتغير كالحقيقة اذ لا تأثير للفرقة في تغيير الحقيقة اشبه وفي بحث فانه
 لو لم يكن للفرقة تأثير لما اختلف الحكم بين اعطاء الغني بنية الرهينة وبنية اداء الزكوة ثم قبل
 عارض جهة الحفظ جهة الخلاف بالاتفاق واجيب بان الاطلاق بعد وجود الثقة
 وفي الحال ثم يجب فلا يعارض وزيف هذا الجواب يتبع عدم وجوب الثقة في الحال
 انتهى ويمكن دفعه بان المراد بالحال حال البيع بنية المحافظة في هذه الحالة ليس وجوب
 الثقة موجودا في بنية وايضا وجوب الاتفاق انما يتقرر اذا ظهر محسنا ما يحتاج
 اليه وذلك يكون بعد البيع **قوله** باتفاق **قوله** اثبت القوة لو اكتفي بما ذكره المص
 من تفسير الاعتناق واحال بيان معنى الاعتناق على علم في ضمنه لكان كلامه خاليا
 عن شائبة التكرار **قوله** او اذالة الملك مطلقا لا يقال ولا مناسب وقوع كلمة التملك

انما يبيع ما يملكه

في التعريف فان التعريف للشيء في التشكيل بناء في التسمية لانا نقول حاصله تعريف الاعتاق على
 الاحتمالين فانه اثبات القوة بازالة الملك وازالة الملك عنده دون اثبات القوة بازالة
 الملك كما هو كذلك عند ما على كجني تفصيل في باب عتق البعض فلا يلزم التشكيل في مفهوم وبعد
 بان الاعتاق عبارة عن مجموع مفهوم التشكيل فيه **قوله** لان الملوك لا يملك اي لا يتصف
 بالملكية وان اتصف بوقوع الملك عليه **قوله** اشتقت وانا مسمى ذكره استطرادي **قوله** ولهذا لا
 يملكه الوصي والولي عليه كان السائب ان لا يذكره غيره لا يملكه ويكتفى بقبوله وان افكر التوجه بآراء
 الغير في عليه الى المسمى **قوله** بلانية اي تعريجه الكاين بلانية فهو وصف لما قبل او حال منه وان كان
 مستغنيا بقوله يصح يحتاج الى التاويل الذي مر ذكره في تكرار عتق حرف واحد في باب التيمم **قوله** فان
 لفظ الاخبار على لقوله كانت حال قوله او هذا ما يؤول الى على طرية الف والنشر على الترتيب على
قوله بوصف يملك انت اذ اي بقدر احداثه **قوله** كان تحقيقا لذلك الوصف اي يتحقق النداء
 حصول هذا الوصف في النداء كما يتحقق الانتاء في صورة الاخبار ذلك تفصيلا الكلام
 العاقل بقدر الامكان **قوله** كذا راسك عتق في الهداية انه لو قال راسك راس خرا وبك بدع
 او فرج فرج عتق ولعل الوجه فيه ان الاول يحتمل التشبيه كخلف اذالة التشبيه بخلاف الثاني
 كظلمك لي عليك قال في الهداية ولو قال لا يملك لي عليك ونوى به الحرية عتق وان لم ينو
 لا يعتق وكذا كناية العتق انتهى الظاهر ان المراد وكذا في كنايات العتق كما هو في الوفاة و
 الكافي وغيرهما والمفهوم من عتقها عليه عدم كونه من كمالا يخفى **قوله** وان نوى له هذا الوجه انتاء
 الى قوله فان ازال ملك الرقيق **قوله** وباشي بهم البلاد ونشد بالياء وكذا بالينية في تصغير المذكور
 والمؤنث من غير اضافة اذ لا يلائمها ليست بياض مكمل **قوله** وان تولى ان السلطان بهذا الاسماء
 الى النية في المسئلة التي قبلها بانتهى العتق فان مرخ في غاية البيان بان في نحو يا ابي وبافى
 يقع العتق بالنية وذكر في الكافي ان نحو يا سيدي ويا ماعلى يفتى بالنية **قوله** ولونص عليه
 اي بقوله لاجته لي عليك **قوله** بخلاف ما اذا قال هذا ابني لما كبره تسمية او الاصل قبل النجوم من
 كلام صدر الشرع يكون هذا ابني واسطر بين المرح والكنية لان مرخ بعد كونه كناية وعدم كونه
 مرخا منهم من العطف كما لا يخفى من اوزنه الكناية كما هو المفهوم من جميع الكناية كما هو المفهوم من جميع

الكنايات

الكنايات ومرخ الكافي في النية لا يجب في جميع الكنايات بل تقع في بعضها الحكم بلانية بقرينة
 دلالة المعام انتهى ذلك ان تقول هذا ليس يعرج لانه ليس لفظ مخصوص بالعتق والكنية لانه
 لا يحتاج الى نية بل جارح العتق على ما مرخ الشارح فلا يخار على قولهم قال بكونه واسطر بين
 المرح والكنية **قوله** وفيه خلاف الاطهر والثافعي ودليلهما ان ثبوت الحرية بهذا اللفظ
 خلف عن ثبوت النبوة به والاصل مجتمع ومن شرط الخلف امكان الاصل وعدم ثبوت بهارح
 كذا في التوضيح وسائر كتب الاصول واعترض عليه بان هذا المعنى لا يصح بالنسبة الى مذهب
 ابي يوسف لان الكفارة خلف عن البرع انه لا يشترط امكان التبر في الجبابل خلف اعني الكفارة
 باليمين كما يصح به في كتيك الايمان انتهى لقائل ان تقول لانم انه لا يشترط امكان التبر في الجبابل
 خلف عنه لان محل اليمين عنده خبر في المستقبل سواء كان الخالف قادرا عليه او لا كما يبين
 على من السجاء ونحو ذلك هذا ما كان البرع به يتحقق في ذلك وان لم يكن قادرا عليه في نفس الامر
 ومنه مثل قوله لم تجز عتق الصدق والكذب من حيث انه خبر وان كان بعضه محالا بالنظر الى الكمال
 وهذا بناء على ان اليمين لا يتحقق الا للبرص صورة امكان البرع كافي عنده **قوله** يعني محمول النيب
 في مولده اعلم ان هذا قيد زائد على ما بينهم من عبارة الهداية وقاضيان وسائر المعبراته فان
 المفهوم منها مجردولية النسب في وطن المورث ووافق العقل او النقل وارضق للخلق فلا بد
 من الفرق بين ثابت النسب ومعلوم النسب بينهما عموم وخصوص مطلق فان كل معلوم
 النسب ثابت النسب وليس كل ثابت النسب بمعلوم النسب بل هو السببية فانه ثابت النسب
 بدليل عدم صحة نظرها وليس بمعلوم النسب بدليل صحة اقراره ولا يمانه انه نعم قد يستعملون
 ثابت النسب في معنى النسب المعلوم فيشبه الامر على بعض الظاهرين وبما ذكرنا يعلم ضعف
 ما يذكره الشارح من قبيل قوله وانما اعلم كمنه المال **قوله** فاذا ثبت نسب المرح للمرح من دار
 الرب لا تعادل ان يقول كونه ثابت النسب ولم تكن ليس له ابيعتين معروف حتى
 يمنع دعوة الغير نسبة **قوله** لان صحة دعوة المولى باختيار الملك وحاجة الملوك الى النسب
 هذا ما قال صاحب الكافي وهو حق ومؤيد بما ذكرناه آنفا **قوله** والحق في صاحب
 الكناية فغيبه تامل لا يخفى **قوله** ولا موجب لانه الكلمة تنفع للبرم اي لاحكم لها في الملك **قوله**

اذ كانت الطائفة من اهل البيت فافان من
 اهل البيت والذين لا يمانه منه ان يكون
 له ابي مع وقف معلوم تلك النسب حتى
 يمنع صحة الدعوى منه بوجه

في معنى معلوم
 النسب

وقد يراد بها الاخوة في الدين والابوة والامومة ايضا كذلك يقال الاباء من علك ونا
البنى امهات المؤمنين **قوله** قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة يعني ليس البتة من قبيل
الاشتراك بل من قبيل المجاز فيتم المطابقة بين السؤال والجواب قلنا ان يقول الاخوة ايضا
في انما المؤمنون اخوة يجهل ان يكون مجازا لا يعارض ما يراد بها معناه الحقيقي **قوله** اذ لا
موجب له في الملك الا بذكر الغير الرجوع الى الواسطة لكونها عبارة عن الاب **قوله** ذارحم محمد منه
اي من نفسه ونفسه **قوله** اذ ليس له ملك بقدره قوله بقدره من الافعال كذا وجوه في نسخة اليد
مضبوطا بمعنى يعبره قادر على الاعناق وان لم يوجد في عامة الكتب الفتحة الموجودة بقدر
من الافعال والامنة التفعيل هذا المعنى **قوله** اذا تعلق به حق العبدى تعلق بالعتق حتى العبد
قوله فتا به التبعة اي كما يجب على العبيد من التبعة الاب والام وولد المجنون وكل ذي
رحم محرم منها فكذا العتق عند الملك **قوله** ووصف القرية في اللفظ الاول اي في قول اعنته
لوجاسه **قوله** ولا يشترط في الاستحاطة الرضا بهذا الكلام فيتم صحة ابراء المكره مطلقا
مع ان ابراء المكره مدبونه غير صحيح **قوله** اذ ولدت بعد عتقها لاقبل من ستة اشهر او رد علي
بانه لا يخفى ان قوله اذ ولدت بعد عتقها لاقبل من ستة اشهر من التتق لان الحمل يعقب بعتق امه
مطلقا كما خرج به في هذا الكتاب وغيره فتد ان يكتب بالمداد الاسود لكونه من الشرح ولعله
وقع سهوا وقد وقع في نسخة المم هكذا منه الحق انتهى ويمكن توجيهه بان المقصود بيان
عتق الحمل متى الام بدون العكس وهذه المرتبة لا تحصل الا بتمام الحمل عند الاعناق ولا يعلم
القيام الا اذا ولدت في الاقل من ستة اشهر فتنبه **قوله** لان ظاهره مخالفة لعبارة القوم حيث
قالوا لا يخفى ان المراد بالتبعة في عبارة صدر الشريعة غير التبعة في عبارة القوم فلا يخفى
ان المقصود من التبعة في عبارة ما ينقض الى حر الولاء لا العتق بواسطة الام مطلقا كما هو
المقصود من عبارة شبيب **قوله** بل حق العبارة ان يكون هكذا وان كانت بان كله حتى لا يقع فيها
كوتوبها في عبارة صدر الشريعة فان مصيب الافادة في هذه المسئلة والتي بعد ما عتق للحمل اصابة
فدعته بتبعة فلا بد من ذكر الاحالة فان ذكرت في عبارة الشارح بعد قوله بان ولدت لاقبل
يكون ركبا على ولا يخفى وان قدمت يلزم الفصل بين الفاية والحفا وهو ايضا ركيب ثم ان

مسألة في التبعة

هذه المسئلة تشهد بان ام الحمل اذا كانت حرة بالاصالة لا تجز ولاؤه الى جانب الاب ابدا
وان خفي ذلك على بعض العلماء حتى زعم ان الباقي من تحت المال لولي الاب فيمن خلفه
للمرة وموالي امه واسم والى السداد وعليه التوكيد والاعتماد **قوله** لان فيه قلب للموضع الى
خلاف الاصل والام لا تشتمل على يكون واسطة التعريف واول ما يؤخذ من الماسور
كلمة ما عبارة عن الماسر وغيره بكونه في حكم الجداد وسائر الحيوانات حيث يباع ويشترى
وتشبه في هذه الاشياء ومن الماسوريان له ولو قال وقال الماسور قبل الاخراج الى دار
الاسلام يصنف بالرق دون الملك لكان اخضر واظهر **قوله** والملك يوجد في الجداد فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه **قوله** ينزل ملك المالك لا الرق لان الرق ذل قائم بالرق
بالرقين خاصة كما لا يشك عنه مادام رقيقا **قوله** حتى لا يجوز اعتاقها عن الكفارة والملك جملها
يمكن في نسخ رايها ما كان الصواب ان يفرد الغير فيها لكونه راجعا الى ام الولد فقط الا ان
من ذكره الغير ايضا حكما وان لم يذكر مباحا لكونها مشتركتين في عدم جواز كفارة النظر بهما
على ما مر في باب الظهار **قوله** ولا يدخل تحت قوله معطوفة على لوجه بحسب المعنى اي ولعم
دخول الخ **قوله** بالاجماع عليه اي للاجماع على ان الولد يتبع الام في هذه الامور **قوله** ويدخل
في البيوع ناظر الى قوله حكى **قوله** فولد الامة من زوجها ملك لسيدها تعارض المائتين وتمر
جانب الام بامور من الحضنة وفيه نظر لان حق الحضنة انما ثبت بعد الولاء فلا يجوز ان يكون
مرحما لما هو قبلها ومنها ان الولد مادام جنينا فهو بمنزلة العضوة اعضاها كبرياء ورجلها
ال ان يتفصل تحت وشرة عا ما تحت فان نفس نفسها ويتعلق من اشغالها حتى يفرض بالموا
عند انصافها منها واما شرعا فلا يصدق لاعتقاده وفيه نظر لان الكلام في اثبات فلا يستدل
به عليه كذا في الفاية واجيب عن الاول بان الحضنة حتى ثابت للام سواء كانت قبل الو
او بعد فمجرد ان يكون مرجحا لجانب الام والكلام في ترجيح نبي وعكس ان الكلام في
اثبات كون الولد الزوج مملوكا سيد للولدة والاستدلال بصدق الحمل بما عتق الام
فلا اعتبار في الاستدلال انتهى والحق ان المقصود من اثبات مملوكية ولد الزوج ايضا اثبات
كون عتق الولد باعنا عتق امه لان اصل الكلام فيه وايضا كون حق الحضنة للام فزع كونها

مسألة

تأبعا لها من جهة شدة اتصالها بما فيها من حق الفضايلة على ما في كتاب وبالجملة الاصل
في هذا الباب شدة اتصال الولد بأمه والباقي من فروعه لا يقال فيها حكم وان كان رعاية حق الأم
الآن في اضافة الاب لا نقول بعد ثبوت رجحان حق الأم لا بقصر رالاب لانه بالزوج
للأمة فقد رضى بالضرر اللاحق به من هذه الجهة وهذا المقدم يدفع ما قيل من ان العلم يكون
الولد بغيره وانما يكون بعد ثبوت هذا الحكم في الشئ وكلامنا في شرعيته **قوله**
ولدا المورور حر بالقيمة وفيما نفل عنه المراد من القيمة القيمة يوم المصومة **قوله** فله رعاية جانية للقيمة
الاصولية اي الشعية التي هي الاصل بالنظر الى اعدتهم الولد تتبع الام **باب على البعض**
ولا يلزم خلف العلول غير المرفقة اذا وجد باعناق البعض عتق الكل يلزم وجود تمام العلول
بعض عتقه وعين الخلف **قوله** وعلى كل من الاولين يلزم خلف العلول من العلول واما على
الثانية فظاهر واما على الاولى فلما امرنا فان قيل لو اتفق بالشيء الاخير وقال وبما لا يجزئان
بالا اتفاق فكذا الاعناق واللا يلزم تجري العتق لكان اولى لان في قولهم فاما ان ثبت باعناق
البعض اتفاق الكل في يلزم خلف العلول عن العلم ابطال القولهم بعينه فان عتق الكل
باعتناق البعض ثابت عندهم فكيف يلزم الخلف المذكور قلنا ما ثبت عندهم كون الال
غير قابل للتجزئ بحيث كلما وقع اعناق البعض وقع اعناق الكل كما في الطلاق فانه كلما وقع
بعض منه وقع تمام طلاق واحدة واما قولهم هذا يقتضي على الفرض والتقديم يعني اذا فرض
انه لا يلزم من اثبات بعض الاعناق اثبات كل يلزم الخلف المذكور اذا العتق غير متجزئ بالاتفاق
قوله وكل ما هو تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف لا يقال هو منقوض بالطلاق فانه يقع
طلاق تام باطلاع جزء منه على ما نرى اننا نقول ملك النكاح غير قابل للتجزئ ملك المهر
واما انقسام الطلقات بحسب انقسام الارز في طلق ثلثا ثلث الثلث فلا يوجب ملك
على الاخر **قوله** وبه مقلد التحقيق المقلد كبشرهم فيما يقال له بالفارسي كسيرة والجمع المقلد
والقائد وبذلك الياء واثباتها **قوله** لكها المجازية الى الحقيقة لالحاصل ما ذكره الى اخر كلام
انما يحصل للاعناق احتباس ماله بعض العبد عنده لا زالة الرق منه فحق الكلام في انه يمكن
يقال لذلك الاحتباس عتق ام لا فان قيل لا عتق يلزم اتصاف العبد بالعتق الذي لا يجزئ

فثبت قولهم والاتفاق العتق به على وجه لا يلزم اتصاف العبد به كيف يتصور لا بد من
بيانه حتى يتكلم بمقول وباسم التوفيق ان اتصاف العبد بالعتق قد يكون بزوال بعض ما فيه
من الملك مع قيام صفة الرق تمامها كما يقال عتق بواقد يكون بزوال كل ما لم يزل كل ما
لا يتوقف بالقوة الشرعية المستلزقة له الرق فيكون للعتق ميثان زوال بعض الملك مع
بقاء الرق التام وزوال مجموع الملك والرق فيها تعولان اذ لا زال البعض بزوال الجميع لا يلزم
زوال الجميع في هذا الباب زوال الكل كما في الطلاق وهو يقول اذ انزال بعض الملك لا يبرئ ويخرج
كالمكتاتب على ما مر فانه في الباب ان الزائل منها ساقط لا يعود بخلاف المكتاتب لكن يلزم
منه ان يكون عدم التجزئ العتق بالنسبة الى كونه زوال الرق دون كونه زوال الملك فيكون
مالا تجزئ حقيقة الرق دون العتق وبالجملة ان كان المراد العام تجزئ الاعناق تجزئ بغيره على
كونه بمعنى ازالة الملك على ما حقق له به الشراح يكون العتق بهذا المعنى ايضا متجزئ باطلا
لان يقال الاعناق تجزئ وان كان العتق غير متجزئ فان العتق الذي في ضمن الاعناق معنى
ازالة الملك يكون بمعنى زوال الملك بلامه **قوله** فان صدوره عن العبد محال فيه
ان صدوره عن العبد التلغظ بحكمة اعتقت واردة حصول القوة الشرعية بآي طريق كان
كالقتل فان صدوره فيه اياد فعل واردة ارفاق الزوج وان كان خالف المهر فيه
بموسم ففعله اعتقت اذا كان اوجبت القوة الشرعية فيه بآرادة اسه بها وخلقه اياها
فما لم يور في هذا المعنى حتى يتركب الى الجائز مع انه يلزم منه ان يكون جميع الفاظ الالة
يجاز لولا تجزئ فافهم التفسير ان **قوله** احسن ماله بعض العبد عنده اي عند العبد
والاحتباس من الحبس يقال احتبسه اي حبسه واحتبس هو يقدر ويلزم **قوله** لان الالة
الى البعض ان اتصاف العتق الى البعض **قوله** يوجب ثبوت المالكية العبد لنفسه **قوله**
بخلاف الكفاية المقصودة ان المهر لا الفضية كما جازي فيه **قوله** وليس في الطلاق
والعتاق حالة متوسطة فحل توجه عليه من جابها **قوله** في الفقة اي غير المدبرة **قوله**
لو كان العتق موسرا فلو المختار ان الموسر في ضمان العتق من ملك طيبا ووس نصف
المعتق سون القنول ولما دم ومناح البيت وشباب الجسد وبمهر قيمة العبد في الضمان

والساعة يوم الاعتاق كذا الظاهر للمعتق في يساره ومعاره انما يقترن يوم الاعتاق فان قال
اعتقت ولما مضى قال الساكت بخلافه نظر اليه يوم ظلم المعتق كذا في الكفاية **قوله** اوله
اي لشركه ان يضمن لم يقل للمعتق ان يضمن ورجع كما قال في الوقاية لانه يوم تقييد كونه
للمعتق بالرجوع ولا يضمن فاضيه **قوله** سمي للموسر للمعتق كذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ
للموسر والصواب هذا على ما لا يخفى **قوله** فثبت له بالمال الاصل في هذا ان له بالمال ان كان
من الجانبين اعني جانب المقتضى والمقتضى عليه واما اذا تمكنت من جانب واحد لا يمنع **قوله**
عتقت حصته المعتق بها بمعنى زوال الملك لان المعتق الذي بمعنى زوال الرق لا يخفى
بالاعتاق **قوله** اي سواء علم انه ابن شركه او لا وسواء علم يعلق شركه او لا حيث شاركه في
علمه المعتق اما المشاركة في الصورة الاولى وهي اشتراء الرجلين ولدا حدهما فظاهرة واما في
الصورة الثانية وهي اشتراء نصف ولده من مولاه الذي هو احد الشريكين فان اشترى
المولى على وجه الاشتراك او لا لا يخرج عن هذه المشاركة فان المشتري كما هو الاب قائم مقام
المشتري الاول فالحققة من كماله من الاول **قوله** وضمن المدين معتقه ثلثه مدين لان المنافع
ثلثه انواع الوطى والماخذ والبيع وفي الكافي بدل الوطى قضاء الدين بعد موت المولى
وهو اول لان نوع الوطى مختص بالجارية والعموم اول في الكافي ايضا ان الفتوى على ما
قال اليه العبد الشريد وهو ان قيمة المدين نصف قيمة الفق لانه يتبع بعض المملوك ويدل اي
ثمنه وحق الاول في المدينون **قوله** ولا تمنع السعة التي هي نصيب الساكت لان ملكه
ثبت مستند او ثبات من وجه دون وجه فلا يظهر في حق التقيين **قوله** اور وعليه
ان احد الشريكين اذا اعتق وهو موسر يعني الساكت قيمة نصيبه ورجع المعتق على العبد
ان الملك ثبت لاستند او ثبات من وجه دون وجه والوجه الاول ان يقال ان المدين قام
مقام الساكت في ذلك اثبات والساكت لا يملك تقيين المعتق كذا في مقامه اما
قلما قام مقام الساكت باداء الضمان وكان للساكت ولان الاستسما كان للمعتق ايضا
ملك الولاية انتهى فيه ان المراد بقيام المدين مقام الساكت ان كان قبل الضمان فلان ان السا
لا يرجع على المعتق في هذه الحالة وان كان بعد الضمان فالساكت ايضا لا يرجع على العبد

هذا ضمان

بعد ضمان المعتق **قوله** وقال العبد للمدين لان المدين غير مختار عندهما **قوله** لكنه معاقد عن افا
الحرية اي قوله عند الصلوة والسلام لم يفتقر الى سبب معارضة قوله الاخر اياه **قوله** ولا يضمن
في زوال التقوم فيه ان زوال التقوم مقتضى الحرية على ما خرج به فاعارض في حق ثبوت التقي
معارض في حق ثبوت التقي بل لا بد **قوله** بان ولدته ولدا فاداه هكذا في النسخ المتداولة
ولكن الصواب فاداه على صيغة التثنية اذ الكلام في ارضائهما معا وان امكن كما عليه في
منه التكلف فقول بان ولدته متعلق بقوله شرته **قوله** عنداني حنيفه واي يوسف وعند محمد
رجوع من دخل قبل غيبه ان يعتق كل واحد منهم ولا يصح في شيء لان الاعتاق لا يخبر عندهما
قلنا انه يخبر اذا اقام عارفا خلاصهما واما اذا ثبت بطريق التوقيع باعتبار الاحوال فلا
لانه يقتضيه فزوري بالثابت بما يتقدمه انتهى وهو كلام غريب فان ما لا يخبر في حدنا
كيف يقبل الخبر عند الضرورة الا يرى ان الاكل لا يقول بخبره احد عند الضرورة فالجواب الصواب
ان يقال التقي عن جابها باعتاق النصف وغيبها بالانكسار في مال السعة والافهم لحرار
عندهما على الكمال وبلزوم السعة بطريق التوقيع لا يلزم كونهم عتقا بطريق التوقيع ويشهد بما
ذكرنا من مسئلة الطلاق الاتية الواقعة بين ثلث زوجات فان انقضى الامر باليمين لا يوجب
جواز انقضاء الطلاق في نفسه واما ما قيل من انه يمكن ان يجازي الاعتاق لا يخبر عندهما
مطلقا ولا يلزم ما ذكره السائل من عدم السعة اذ العبد اذا لم يخرجوا من الثلث صاروا في
حكم المشترك بسبب خبر في مرض الموت فان حق الورثة يتعلق بالركة فاذا لم يخرجوا لا ينفذ
تصرف الرقيق الا في الثلث واحد الشريكين اذا جاز نصيبه من العبد المشترك لا يستلزم عدم
السعة بل يستلزم الضمان والسعة تقتضي السعة بهما بعدد المخرج من الثلث كما لو قال
معتق خطبة مشتركة مع امرأته لا يلزم عدم السعة عندهما ايضا كما لا يخفى فان خيبة ما خرج
عن مقصود الثالث فان مقصوده ليس الاعتراض بعدم لزوم السعة بل مقصوده القول
بالسعة على هذا المتناول لا يستلزم القول بخبر الاعتاق مع انه خلاف مذهبهما فالجواب الصواب
ما اورده من ان السعة في الثلث والربع ليس بناء على خبر الاعتاق بل بناء على لزوم المال
عليهم بما كانهم او اراد يونون بدين مشترك بينهم فتدبر **قوله** لا يصور في مسئلة قطع اجتماع

ان الساكت ان يضمن المعتق خطبة مشتركة
انما يكون

نصفين وربع قبل النصان والربع يكون خمسة وهي المرتبة الادنى في عول الاربعة فيكون
اكتفاء بالادنى والا فالتعاقب المناسب للمقام يكون باجتماع النصفين وثلاثة ارباع سهام
العق في العيدين **قوله** وعن من دخلت الظاهر ان هذه المسئلة على قول محمد كما في صورة
العق وقيل بالاعتاق فيلزم الفرق بين الطلاق والعقاق **قوله** فما اصاب الايجاب الاول
لا يتبع محلا للايجاب الكفان قيل يلزم اشكال في عوانه اذا قال الثانية والخارجة احد محلا
يفضت الطلاق بينهما والطلاق لا يخرج فيقع لكل منهما طلاقا كما هو قبل الدخول فلا يتبع
محلية الطلاق فكيف يعبر الانقسام بين الداخل والثابت في المرة الثانية قلنا جواز الانقسام
من عدم تعيين المحل فان المطلقة تجوز ان يكون في المرة الاولى للخارجة دون الثانية فتدبر **قوله**
ثم انه اقرض عليه بان مسئلة السقوط لا يتصور في المدخولة لان تمام مهرهن يتأكد بالموت
والمسئلة في الموت بلا بيان والمفهوم من عبارة الشرح جواز فرضها فيما غابته ان يكون
كالعق فيكون وفي بحث ظاهر فليسا ما فيه **قوله** فالوطى دليل على ان الموطوءة اقرض عليه بان
غير الميعين على اصل كما مر جوابه فلا يتم تفرقه كما لا يخفى الا ان يقال المراد من قوله فالوطى ووطى
المسكوة لا مطلق الوطى ووطى المسكوة دليل على ان الموطوءة ليست مرادة بالطلاق
لان المقصود منع الولد وموانعها يحصل بقاء النكاح فوطى دليل على ابتداء صيانة المولد
منه الضابط اشبه ولا يخفى ان قوله الا ان يقال المراد من قوله والوطى ووطى المسكوة مستند
بقوله لم يكن مراده بالطلاق فان ذكر الطلاق يستلزم ان يكون مرادة بالوطى ووطى المسكوة
وهو ظاهر **قوله** اما في الحال وبعد انتضاء العدة الاولى في الطلاق قبل الدخول والباين و
في الطلاق الرجعي **قوله** وجب وصحة مسلمتين ذكر النسيان في العتاق لان التعيين يقع
بالاقدام على تصرف محض بالملك فلا يتوقف على القبض فذلك لم يصح في البيع ولم يفرق بين
البيع المطلق وشرط للباين كذا قيل في بعض شروح الهداية ونص عليه في المحيط والابحار
الا ان يقال التسليم والقبض من تمام الهبة فلا يوجد التصرف التام الا بهذا الاعتبار فيجوز
ان يكون التعيين في كلام المصنف **قوله** فتعين الآخر خبران في قوله فان من حصل
للعق **قوله** ولان العقق لا عليه لقوله ان الملك ثابت بينهما فالحق ان يقول قلنا ان العقق

المهر معلق بالبيان الا ان الوطى بيان لان ووطى المعققة بلا نكاح حر ام والفرق بين كون
الوطى في المنكوة بيانا وفي المعققة غير بيان مع اشتراكهما في الامة في نفسها لا يتلوه اشكال
وما ذكره للفرق لا يخفى عن ضعف وان شئت فراجع الميراث ما مل فيه ثم ان عدم كون الوطى بيانا
في الامة اذ لم يعلق منه بطلان ما اذا علق منه كان بيانا اتفاقا لانها عاصرت ام ولد له و
من ضرورة هو كسمية الولد انتاء العقق المتجرى عنها **قوله** اي لا يكون بيانا في حق بهائم
قيل صدر الشريعة لان الاعتاق لم يوضع لازالة حل الوطى بل حل الوطى انما يزول
ببغية زوال الرق او زوال ملك الرقبة ولم ينزل شيء منهما انتهى اي نه المعين بل من غير
المعين واقرض عليه بان الاعتاق لو فرض كونه لازالة حل الوطى بيانا في هذا الكلام
فيلغون في الخارج ذلك انتهى اقوال مراده ان وضع الاعتاق ليس لازالة حل الوطى
بالذات حتى يكون الوطى معينا فيه كما في الطلاق وانما هو لازالة حل الوطى بالوفاة
والواسطة غير ثابتة وما ذكرنا يعلم ان قول المعترض لو فرض كونه لازالة حل الوطى بيانا
هذا الكلام لم ليس بوجه فانه لو كان لازالة حل الوطى كان وجود الوطى والاعلى
عدمه لان حال الشيء يتكشف بصفته يد اعليه مسئلة الوطى في الطلاق المهر **قوله**
اشبه بزيادة لوفى العبارة الى ان عبارة الوقاية لا تستقيم بدونها ودفعه ظاهر فان
وجبه عدم الاستقامة ان كان دخول الفاء في فانت حر على هو المتبادر من زيادة لو
فانت خير بان البتداء المنكحة اذا انقضت بالجملة العقلية يجوز دخول الفاء في خبره غايه
الامر بقدره من غير عايد البتداء اي اول ولد له منية ابتداء فانت حرة عند ولادته وهذا بقدر
شائع لاخذ وفقيه وان كان الوجه اشهاد ايضا يجوز كونه حال الدلالة على هيئته فاما
عما لا كلام فيه وبالجملة لا بد من بيان وجبه عدم الاستقامة حتى يعلم ان عدم الاستقامة في
اي جانب **قوله** عقق نصف الام ونصف البنت كذا في الهداية وذكر في شرحها ان
نحو ذكر في الكيسانيات هذا الجواب الذي ذكره ليس جواب هذا الفصل بل في هذا
لا يحكم بتقوى واحد منهم ولكن يخلف المولى بان يعلم انه وليت الكلام اول فان نكل عن العتاق
فكون له كفاية فان حلفت فقام ارتقاء وقال صاحب النهاية ما ذكر في الكيسانيات هو الصحيح

لما ان الشرط الذي لم يتحقق في وجوده وهو ما اذا كان في طرف واحد كان القول قول
 انكر وجوده باليمين كما اذا قال لعبد ارفع يدك عن دار غدا فانت حر فمضى العبد ولا يرد
 انه دخل ام لا لا يصدق لانه وقع الشك في شرط العتق فذلك هو ما وقع الشك في شرط العتق
 وهو ولادة الفلام او لا واما اذا كان الشرط مذكورا في طرفي الوجود والعدم كان احدهما
 موجودا لا محالة فيحتاج الى اعتبار الاحوال كما في مسئلة الكلب نيا اشمى وكون الشرط
 مذكورا في طرفي الوجود والعدم كما اذا قال لعبد ان دخل يد الدار غدا فانت حر ولا
 ان لم يدخل زيد الدار فانت حر ولم يعلم دخوله وعدم دخوله بنصف العتق بينهما **قوله**
 فلان الشهادة على منى العبد لا تقبل بلا دعوى العبد اعلم ان الرواية عند منقذة في هذا
 اعني اشترط دعوى العبد في الشهادة على العتق العارض واما في العتق الاصيل فتختلف فيها
 لانه قال بعضهم انها تقبل بدون الدعوى عندنا في حصة مع ايضا لان الشهادة على حرية
 شهادة على حرية امه والشهادة على حرية امه شهادة على حرمة الفرج وذكر صاحب المصنف ان
 الصحيح هو الاشارة عنده في الشهادة على حرية الاصيل ايضا **قوله** ولكن الشهادة على
 البهم مردودة لا يخفى ان هذا الدليل يكون دليلا للصورة الاولى وايضا وهذا بناء على
 ان العتق البهم لا يجزم الفرج عنده فلا يجب الشهادة للوقوع واما عندهما فالبرهان لا يتأثر
 الشهادة فيجب ادائها خصوصا في دفع امر محظور كما في طلاق احد الزوجتين
قوله ليس الا بها اذا شهد في صحة المولى على انه اعتق احد عبده كان المناسب ان يقول
 دبر احد عبدي على ما يقتضيه السياق ثم ان المفهوم من كلام الشارح ان لا يقع هذه الشهادة
 الا بعد موت الموصي لكن نقل في الكفاية اذا ما يجز على البيان اذا انكر لان حق غيره يتعلق
 بحق له جعل مدعيها لئلا يكون دعوى العبد شرطا او جعل مدعى عليه حتى يجز على البيان توفيرا
 للحقين كما لا يخفى انتهى ويندأ بدل بظايره على هذه الشهادة في حياة الموصي اذا
 رجعت الى الوصية **قوله** فانه غير صحيح اما اولاهما لان انكار المولى للو والجواب ان قول
 صاحب الكافي والزميل ايضا يؤي الى كون الموصي مدعيا ومدعى عليه تقبيل الشبهة بذلك
 تعليل بقوله لان وجوب تنفيذ الوصية لمحق المولى فيكون المراد بقوله وانكاره مردودا وكذا

الشهادة

في اشياء دعوى
 العبد في العتق
 العارض متفق
 عليها هو واما
 الاصيل

في فرض موته او انكاره وحلفه بعد موته **قوله** واما ثانيا فلا تحقق الدعوى للو والجواب انه
 ان دعوى الوارث يكون تقديرا من جانب الوارث وان كان هو مسكرا من قبل نفسه
 والدعوى والتقدير لا يكون اقرا كما حققه قبيل هذا **باب حلف بالعتق قوله**
 لعدم الاضافة الى الملك مثل ان ملكك او الى سبه مثل ان اشترت او ورثت هذا الذي
 ذكره الشارح ان لم يكن في كلامه لفظ يومئذ اما اذا كان فكما فهم من كلامه يكون يومئذ
 صفة للملك فيكون المعبر في ذلك اليوم وهو يوم الدخول لا الملك يوم الحلف **قوله**
 حيث يتناول العتق والتدبير ان يتناول هذا الكلام المتضمن للعتق والتدبير **قوله**
 في ملكه معقول يتناول **قوله** فيكون المقصود منها حال الموت فيكون بعد موته بمنزلة
 يومئذ في المسئلة السابقة نظر اللمية وان لم يمكن ان يكون وصفا للملك مثل **باب**
العتق على الجعالة الجعل بضم الجيم وسكون العين المهملة اسم لما يجعل للعامل على العمل
 بما في قوله ما يجعل للامان بالنسبة الى ما نحن فيه المال الذي يعطيه العبد وبالان المولى
 وباشي التا العتق **قوله** فاذن اي عبد ماذون وال بعض المحققين لا يقال ان الماذن
 يكون مقيدا بالجلس في التعليق فيكيف ماذونا بالتمارة في الصورة المذكورة لان الا
 يمكن في المجلس كما لا يخفى فيجوز ان يكون ماذونا بالتمارة ويقسم الاداء على المجلس والقول
 بان الماذن يكون في صورة اذا ادبت ومتى ادبت كما وقع في الغاية تكلف بعبد لا
 اليه اشى اقول للجواب الذي اختاره المحقق مذكور في الغاية ايضا الا انه اقر هذا الجواب
 واورد به بعبارة الترمذي بناء على ندرة وقوعه ولان المثار من كون العبد ماذونا كونه
 ماذونا في علمه النجرات وهذا في المجلس الواحد محال عادة **قوله** لا التكدي لانه حرام
 مذموم ثم انه قيل في تفسير التكملي بالشارح كذا في كردن فيكون مقبلا لمخصوصا باصطلاح
 الفقهاء اذ لم يوجد في كتب اللغة الموجودة التكملي بهذا المعنى **قوله** يعني ان العبد
 اذا احضر المال بحيث يمكن للمولى منه قبضه لعقل اذا احضر المال وخلي بينه وبين المولى بحيث
 يتمكن من قبضه كان اظهر **قوله** ونزله قابضا لنفسه للاجبار وتوضيح له اي يجبر ان
 ينزله منزله القابض **قوله** يرجع به المولى عليه اي بمنزلة كالموازي بمال الاجنبي **قوله**

لم يكن

في حق

والاى ان لم يقبل العبد المالك قال صدر الشريعة اى لا يفتى بالمالك المذكور ثم قال وانما قيدت
 بذلك لئلا يتوهم من قوله والا فلا عدم جواز تفتى باعتاق الوارث نجاشا واعتراض عليه بانه
 يحتمل ان يكون المراد بغيره تمام ان لم يفتى الوارث لا يفتى في القبول بعد الموت فلا حاجة
 الى تقييد الفتى بالمالك المذكور انتهى وانت بان قوله والا مقطوف على قوله ان قبل قوله على
 معنى ان لم يفتى يكون خارجا عن السوق فكانه لهذا المعنى لم يفتى الشارع المذكور
قوله وان جاز ان يفتى الوارث نجاشا ايراد ان الوصلية دفع لما يتوهم من قوله فلا من
 كونه حقه موقفا على ما علقه المولى فلما تحقق صحة الا تحقق مدين القبولين **قوله**
 لا يفتى عالم يفتى الوارث لا يقال ان كان الفتى موقفا على اعتاق الوارث يكون يفتى
 بتصرف الوارث فلا يكون في تعليق المولى فائدة لانا نفور فائدة ان لا يحتاج الى اعادة
 مع الوارث وان احتج الى اجازته فيكون كعقد الفضولي **قوله** واما اذا قال ان حدثني
 كذا امدة فيكون كفتى الفتى باراد المال حيث لا يفتى بالم يؤد على ما **قوله** يجب تحسنة
 عليه اى قيمة العبد يحتمل ان يكون المراد وجوب تمام القيمة فيكون المراد من قوله قبل ما كل
 المدة يعني ان مات المولى من ساعته قبل ان يكتم العبد ويحتمل ان يكون المراد وجوب
 القيمة مطلقا كالا او بعضا وهذا أولى لشمول الصورتين معا واعتراض عليه بانه لم لا يجوز
 ان يسلم المدة الى الخلف الوارث والجواب ان المدة عبارة عن المتفعة لا تورث فلا يمكن
 ابتداء عين المدة بعد موت المولى فهذا كان المعبر قيمة او قيمة المدة على الاختلاف **قوله**
 على ان تزوجنيها الفاعل غير الخاطب والصحيح ان الاخيران مفعولان **قوله** لان اشتراط
 البدل على الاجتناب جازي في الطلاق لا العتاق لان العتاق ازالة مالية العبد عن ملك
 المولى فيسجد البيع واشتراط البدل في البيع على الف لا يوجب كذا في العتق والطلاق ازالة
 ليس على لان ملك النكاح ضروري يظهر في حق الاستفاضة دون التعليك من الغير فلم
 يشبه البيع **قوله** فقد قيل اى الامر **قوله** يكون متوجها فيه اى يكون البيع متوجها
 في العتق **قوله** فلا يلزم فيه شرط اى شرط البيع لان ما ثبت بالافتضاء ثبت في
 وما ثبت ضرورة بعد بقدره فلا يفتى شرط **قوله** ولو كان فاسدا اى لو كان هذا العقد

فاسدا

فاسدا **قوله** وهو ثلث الالف انما كان ثلث الالف لان المنافع ثلثة شفعة البيع
 وشفعة الاستخدام وشفعة الوطى واللائم بشفعة النكاح الاخيرة فقط **قوله** مخصوصا
 بالنكاح بغير مهر اى فخر ايا النكاح بغير مهر **باب التدبير قوله** فاخرج عبده الى
 الى الحرية بعده اى بعد المولى **قوله** ليس فليس اى ليس فيه دليل فليس يرجع الى
 بعدد الوضع **قوله** او موت غيره كما شئت في التدبير المقيد بقول هذا هو ظاهر فان التدبير
 مطلقا في اقام الوصية والتعليق بموت الغير كيف يكون وصية وكان متشاكها هو
 قول صاحب الجمع لو ان مات فلان او انما ماتت حر مع ايراده بغيره المستند في التدبير
 باعتبار الشق الاخيرة اى قوله او انما لا باعتبار كل من الشقين فتدبير **قوله** وينتج
 من التبيين **قوله** فعلم من هذا ان قول الكثر لا اعلم ان التدبير مطلقا ينقسم الى قسمين تدبير
 مطلق وتدبير مقيد فقول صاحب الكثر وصاحب الوقاية في عنوان الباب باب التدبير
 اشارة الى المعنى الاعم المشترك بين القسمين المطلق والمقيد وهذا غير القول بالاشتراك
 المعنوي غاية الامر انهما لم يغير التدبير مطلقا بناء على ظهوره وانها منه في تعريف القسمين
 وتمثيلهما فكان الشارع ذمهم عن الفرق بين مطلق التدبير والتدبير المطلق فقال ما قال
 وليس بعد الحق الا الضلال لا يقال نعم الامر كما ذكره الا ان قول صاحب الوقاية في معنى
 عن تدبير مطلقا يتبادر منه المعنى الاعم فيجوز الكلام ولا يتبين منه المراد لانا نقول
 ايراد قوله عقيب وسع ان قال له ان امت في سفرى هذا يقين ان المراد من قوله من
 اعتق عن تدبير مطلقا المعنى الاخص المقابل للمقيد **قوله** بان يكون ابن ثمانين سنة
 اى حين تكلم بهذا الكلام **قوله** ويسعى في تلبية اعلم ان الشارع حين اختلافوا
 في ان المراد من قيمة التدبير هل هو ما اذا قال بعضهم المراد قيمة قنار وقال بعضهم قيمة مبداء
 والصواب هو الاول فان لو كان المراد قيمة مبداء يلزم اعتبار الوصية مرتين في حالة
 التدبير بان يكون قيمة ثلث قيمة قنار مرة في حالة الاستعداد بان يسقى ثلث قيمة مبداء
 فيلزم زيادة الوصية على الثلث وتوهم انه اذا امكن قيمة العبد قنار تسعة دنانير فيجوز
 مبداء يكون قيمة ثمانية فان كان المعبر في حال السعاية قيمة يسعى في اربعة دنانير

يسقط

فيلزم ان يكون الوصية زائدة على النصف مع ان الوصية الزائدة على الثلث غير نافذة لا
 التدبير الذي يكون في حالة الصحة من تصرفات الصحة فكيف يكون الوصية لنا نقول
 بالموت يوجب كونه وصية لا يرى انه لو لم يكن وصية لما لزمت السعاية في كل القيمة اذا مات
 المولى مدبراً مستقراً فان تقدم الدين انما يكون على الوصية دون تصرف الصحة ثم ان ما
 نقل من ان قاضيتان وتاخران وصاحب النخلة والحيط مرحوبان قيمة التدبير
 ثلثا قيمة التدبير فليس في ما وجدنا في قاضيتان هكذا فان اقر الوارث
 في كتاب الوصية عتق العبد اذا كان يخرج من ثلث ماله ويلزم السعاية فيما زاد على الثلث
 اذا كان على الميت الميت دين يحيط ببقية يتقرب في جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمة
 قال بعضهم قيمة المدبر لو كان قاضيا وقال بعضهم قيمة المدبر ثلثا قيمة لو كان قاضيا وقال بعضهم
 بطلانكم يستخدم مدة عمره من حيث الحز والظن ويجعل قيمة ذلك وقال النقيب ابو الليث
 قيمة المدبر نصف قيمة لو كان قاضيا انتهى ولا يخفى ان قوله ثم اختلفوا الشارة الى الاختلاف
 الواقع في قيمة المدبر في ذاته بالنسبة الى الضمان اللازم من الاطراف مثلا بالنسبة الى
 السابقين من وجوب سعاية المدبر في بعض قيمة او في جميع قيمته فانه يلزم بالنسبة الى
 المولى زيادة الوصية على الثلث على ما مر وبالنسبة الى الثانية تقدم الوصية على الدين
 وهذا ايضا غير جائز فيجب ان يحل اختلافهم هذا على ما ذكرنا وان توهم خلافا **قوله** هذه العيا
 احسن من عبارة الوقاية مما يمكن غالبا وفيه ان عبارة يمكن بمعنى لا يجب بالبا في هذا الا
 ينظم الكلام ويختلف ما ذكره الشارح فانه يحتاج الى كلمة لا لان عدم وقوع عتق بـ
 العتق غالبا في الاشياء المذكورة بالنسبة الى وقوعه وما عدا من النسخ حال غير ما عدا
قوله وصح من الثلث ان وجد الشرط وعبارة الوقاية هكذا وعتق ان وجد الشرط
 كعتق المدبر وامر من عليه بان التدبير اذا كان مطلقا ويلزم السعاية يقوم القيمة مدبر كالمستق
 واذا كان مقيدا يقوم قاضيا في قاض خان حيث قال ولو كان التدبير مقيدا
 تقوم قاضيا يكون عتق المقيد كعتق المطلق كما لا يخفى الا ان يقال التشبيه في مجرد اعتبار
 من الثلث موقوف النظر عن اعتبار القيمة مدبر الوقت لكنه بعيد انتهى وقد علمت ان قيمة

فيكون التدبير في حالة الصحة من تصرفات الصحة فكيف يكون الوصية لنا نقول
 بالموت يوجب كونه وصية لا يرى انه لو لم يكن وصية لما لزمت السعاية في كل القيمة اذا مات

فيكون التدبير في حالة الصحة من تصرفات الصحة فكيف يكون الوصية لنا نقول
 بالموت يوجب كونه وصية لا يرى انه لو لم يكن وصية لما لزمت السعاية في كل القيمة اذا مات

المدبر ايضا ثلث قيمة قضا بعد وفاة المولى والا يلزم زيادة الوصية على الثلث على ما مر
 واما ما نقل من قاضيتان فهو قيم المدبر المقصد في حياته مولاه فانه يجوز ان يساع ويوصي
 في هذه الحالة فكذلك يقوم قاضيا **قوله** بعض يعمل مقيدا لانه لو قال ثلث في مرض
 موته يفتى من ثلث ماله وقال في التجنيس لو اراد ان يتبرع به على وجه يملك يوصي يقول اذا
 مات انا وانت في ملكي انت حر يكون مدبرا مقيدا عليك بعد واذ مات وهو في ملكه عتق
 وفيه ان المناسب ان يكون هذا مدبر مقيدا بصورة ومطلقا من كفا الوافي
 اذا مات الى ان علم فانت حر لان كونه في ملكه موقوف في كل تدبير مطلق كونه مت فانت
 حر فانه في تدبير انت في ملكك على الا يخفى **قوله** لا تنال الولاية بعد يوم اليم وفي قاضيا
 لو قال لا تستر بعد موتى يوم لا يكون مدبرا وله ان يبيع ولو مات المولى وهو في
 ملكه يفتى من ثلث ايام من يوم بعد موته ولا يفتى الا باعاق الوارث انتهى وفيه ان
 قوله موتى يوم يوم بمنزلة ما لو قيل استر بعد موتك ملكا لآخر في ملكه التعرف للوارث او
 للموصي ولا للعاقب اللهم الا ان يكمل كلامه على انه انت جرموني ولنفذ عتاق في هذا من
 يخلصني بعدى بعد يوم من ماني صيانة لكامة عن اللغو اما يمكن **قوله** قيمة المدبر المطلق
 نصف قيمة آه هذا بيان قيمة المدبر على الاطلاق وهو يؤيد ما قلنا في توجيهه ما نقل من
 قاضيتان في الاختلاف في قيمة المدبر **باب الاستيلاء** **قوله** هو لغة طلب الولد وشرط طلب
 المولى الولد من امته بالوطي لو قال ادعاه الولد من امته لكان لخصه وانما **قوله** اي حكم
 المستولد مطلقا **قوله** والمدبرة من ثلث كونها وصية **قوله** حتى يملك اباطال بالزوج اي
 ان يبطل النكاح وهي في ملكه كما هو ممكن في الامة **قوله** فان وطئها وحضنها فاعتق
 عن الغير **قوله** ولو ادعاه المولى لا يثبت اي سواء كانت ام ولده او لا **قوله** وتبرأته
 ام ولدان لم تكن ام ولد قبل هذا **قوله** لما ان السبب وهو العلق لا يخفى ولان الاستيلاء
 من قبيل العتق فلا يخفى مثله **قوله** ونصف عرقها العرق بضم العين وسكون الفاق
 الثلث قبل اخذ الزنا لو كان حلالا **قوله** فيتعقب الملك في تعقب صاحب اي تعقب
 الاستيلاء لذلك لما مل في نصيبه قبل هذا على قول بعض المشايخ والاصل ان تترن العلق

اما اخبرني قاضيا في الاستيلاء
 في الدعوى من المدبر
 في الدعوى من المدبر
 في الدعوى من المدبر

مع حكما على معرف في الاموال **قوله** لانه علق حر الاصل كان الاول ان يقول لانه علق حر حصل
 في ملكه حتى لا يرد الاشكال بولد له حر فانه علق حر الاصل مع انه يجب فيه القيمة **قوله** الاول
 ثابت النسب بينهما وفي المحيط هذا اذا كان الزمان اجنبيين اما اذا كان احدهما ابيا والآخر ابنا
 او كان احدهما مسلما والآخر كافرا في الاب المسلم **قوله** وان المدعى واحدا من ولد الامة الجاهلي
 فانه يكون كالا علق في المشركا وكأنه لا انحراف بان وجوب النصف ليس اطلاق بل عند كون المدعى
 واحدا وحققها متساوية **قوله** وورثته اثنا عشر واحدا من اب واحد من اب واحد من اب واحد
 في جميع اليراث ولا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثة البيت كذا قالوا وفيه كلام وهو انه على
 هذا ينبغي ان يكون امه اتم ولد للباقي فلا يفتقر شي منهما بموت احدهما او لا كما لا يخفى ولم يجد
 التفرع بهذا في الكتب انتهى اقول الولد لا يخلق من المائتين فاعتبار الابوة كان لفروقة عدم
 الرجوع والفروقة يقدّر بقدر ما اذا لم يتجاوز الاثر الابوة الى غيره من الورثة فالظاهر ان المال
 في كونها ام ولد ايضا كذلك ادعى ولد امه ككتابة تركيبة لها في **قوله** وانه كسب كسبه الصغير
 الى الامة بتاويل كسب **قوله** وماله للفق كاف لهما الاستيلاء وهو كونه كسب كسبه **قوله**
 وزوال حق المكاتب بخرور معطوف على محل قوله لان الاثر ارباق **قوله** فان قال اي الوطى محل
 مولى الجارية الى الجارية **قوله** الا ان يصدق فيه اي هذا القول **قوله** وفي ان الولد منه
 معطوف على الصغير للخرور في فيه **قوله** ثم ملكها ابو ما ثبت النسب لشيء المحل وزوال المانع
 كذا قالوا وقبل ينبغي ان يكون امه ام ولد له اذا ملكها لان الامة اذا اولدت من رجل بلا زنا ثم
 ملكها فانها تصير ام ولد له كما هو جوابه ولم يجد التفرع بهذا ايضا انتهى وفيه انه كان المتناسب
 ان يقول اذا اولدت من رجل شيئا وكان الولد ثابت النسب فانه اذا ملك الام قبل
 ان يملك الولد في صورة التكذيب فالظاهر انهما يكون ام ولد له عالم يملك الولد ثم ان
 بلا زنا يشتر ان لا يكون هذا الوطى في حوزة زنا يوجب المعقوف زنا لم يوجب للمد
كتاب المكاتب قوله انما يقال بطل كتابة المكاتب كتاب الكتابة لئلا يسب سائر
 المكاتب واماني سائر **قوله** فكانت امة عن جهة المكارر اللغظي حتى قالوا ان الجنبين عند
 التقديس من البلاء كان غير محبوب ثم ان حق كتاب المكاتب كان ان يذكر عقيب القيد

وكانت الجارية مملوكة

كما ذكره الصدر الشهيد في الكافي كذلك لكنه اورد عقيب الجارة لان الكتابة تخصيص
 منها فمع العبد يمكن من يحصل بدل الكتابة كما ان الجارة بيع المنافع وتخصيصها بالكتابة
 ليس الى مقصوده **قوله** جمع حرية الرقبة فالامع حرية اليد عالا وقيل لانه لا يخلوا عن كسبه
 عادة **قوله** فان ادبت فانت حر وان عثرت فقتل قيل قوله ان ادبت فانت حر لا بد منه لان
 قوله جعلت عليك كمال الكتابة وكما في الامة لان المولى يستبد بحرية عبده فلا يتفق حرية الكتابة الا
 ان ادبت حر خلاف قوله كاشتراك اعدم الاحتمال وقوله وان عثرت فانت رقيق لا يحتاج
 اليه وانما ذكره محمدا للعبد على الاداء عند الخوم انتهى ولكن ان تقول انما قال كذلك لئلا يخل
 العتق على المال فانه فيه بالبحر لا يعود الى الرق **قوله** وان عثرت الى الرق عن ابي يوسف انه يوجب
 بحره قيمته كما اذا كان على عين الغير كغيره قيمة **قوله** عند جواب لوقال الرقيق في الكتابة
 انما لا يفسد بالشروط المفسدة اذا كان شرطه غير داخل في حيل العقد بان كاتب على ان
 لا يخرج من البلاء او على ان يعامل فلان فان الكتابة على هذا الشرط تنسخ ويبطل الشرط واما اذا
 كان الشرط داخل بان كاتب على حر او خيره فانها تنفسد واما كانت كذلك لان الكتابة
 تشبه البيع من حيث ان العبد مال في حق المولى وتشبه النكاح من حيث انه ليس مال في
 حق نفسه فملتا بالشبهة فلهذا ما لم يبيع نفسه اذا كان لنفسه في صلب العقد وشبهها
 بالنكاح لا تبطل بالشرط الزائد وبهذا يدفع التناقض بين قولهم تارة الكتابة تبطل بالشرط و
 بين قولهم تارة لا تبطل ويرد عليه انه يقتضي عدم صحة العقد والجواب عنه ان ما ذكره الرقيق
 متبادر الا ما بين كل منهما ما يشتمل على جهة الثمن فانه قال لهما ان بدل الكتابة مجموع العبد
 ولان هذا العقد يشتمل على بيع وكتابة فيبطل بالثمن والتمن وكذا الكتابة فالظاهر ان في
 الامة لئلا يكونها صنف في صنفه يعقبه لئلا ايضا اذا كانت فاحشة ففي شرطه اطره ومع
 جاز لعدم ملك لئلا وان وجد الصنف في الصنف لان الكتابة مبينة على المسامحة والمصلحة
 وقد اشار اليه الرقيق في آخر كلامه **قوله** وانه مكمل جدا يخالف لعامة روايات الكتب و
 قيل ان لا يفتقر الحر لقيمة العبد واما الضيف الى الحر لادنى ملازمة لانها اتمام لزمت بذكر الحر في
 العقد **قوله** لا تنقص منه وتتراد عليه يعني اذا كانت القيمة ناقصة عن المسمى بكل

نحوه

كما ذكره

الى تمام المسمى وان كانت زائدة على المسمى بقيت على الزيادة ولا ينقص عنها **قوله** لان المولى لم يرض بالنقصان لا يقال ينبغي ان ينقص عن المسمى كما في البيع فان المولى كما لم يرض بما لم يرضه البائع هناك لاننا نقول البيع الفاسد انما صار موجبا للقيمة لانه صار شريفا بالقبض ولهذا لا يجب القيمة عند القبض والهلاك كما في الغصب ولا كذلك عند الكتابة كذا قيل ولك ان نقول لانه يرفع **قوله** والعبد رضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق فانه مرغوب في نفسه ليس كسائر الامور **قوله** ان اسلم للمولى قيمتها قبل ان يثوبه ففي نسخ المداينة على ما سبق اتفاه في هذا التأيد نظر فان القيمة بينهما بعد صحة العقد والاختصاص بالجزء بخلاف ما سبق فافرقا وعتق العبد بقبضه وفي شرح الطحاوي والتمناشي لو ادنى الحر لا يفتق ولو ادنى القيمة يفتق لان الكتابة انقلب على القيمة صحيحا بعد الاسلام وفي كتابة المسلم عبده المسلم على غيره وقع العقد فاسدا بسبب الحر وتبقى فاسدا كذلك في الحر بدلا انتهى **قوله** لانها مبادلة المال بغير المال وهو البضع ابتداء مكذا وقع في النسخ المتدالة ولكن لفظ البضع ليست في محلها فان المقام مقام ان يقال وهو كالحراجة كونه وحمل البضع على الاستناع مطلقا بعيد لا يفتق بغيره **فصل في تفاوت**
المكتبة ولا يملك شيئا منها مضارب وشركى مكذا في النسخ المتدالة ولكن الصحيح من ابدل منها لان مرجع القيمة الاشياء المذكورة من قوله لا الزوج الى آخره **قوله** سعى على نجوم ابويه فان اراد حكم بعتقه وبعثه ابيه قبل فاته على ما جرى في باب الموت والحر **قوله** والولد المشتري يؤدي بدل الكتابة حال لا يشترط انما يفتق بغيره دون ابيه **قوله** والولدان يرقان كما ماتت الكف للمبادرة كما يقال لم يلدوا وصل كما يدخل الوقت رضى عليه في معنى التيسير **قوله** وانما كان كذلك اي انما بقي عقد الكتابة في حق الولد مطلقا دون حق الوالدين **قوله** لان الولد المولود في الكتابة اذ لم يورده قوله المولود في الكتابة وكذا بقوله لان الولد بعتقه كتابة كان احسن ليلا يتوهم اختصاص الحلام بالولد المولود في الكتابة دون الولد المشتري نعم لو قال جنته البعوضة وكفها في حال العقد اقتضى بقاء العقد في حق الولد المولود في الكتابة بعد وفاة ابيه وعدم تحققها في حال العقد

في الولد المشتري اقتضى بقاء العقد في حق الولد في حال العقد في الولد المشتري اقتضى عدم بقاءه في الوالدين كان انبى بقوله فاختلف الاحكام على ما يأتي في آخر هذا الكلام **قوله** فيحقق الوجوب في الولد وهو رتبة الولاد **قوله** لانه لم يملكهم اذ المكاتب نفسه مملوك فممنوع بيعها بعتقه الولد للحديث وانما قال للحديث دفعا لما سيورده من انه غير مقبول لانه قلب الموضوع **قوله** بغيرها اي بغير المكاتبه انما حرة **قوله** اذ لا الشراء لم يقطا ان الشراء سبب سقوط الحد وقوط الحد سبب وجوب العتق فالشراء ليس وجوب العتق **قوله** اقول جوابه اننا سلمنا الخ لو قال وجوابه قد علم من قولنا والفرق ان في الاول اه كلف **قوله** فيكون الاذن بالشراء اذنا بالوطى محل كلام لانه يلزم ان يكون الوطى بشبهة ومنه يقوط الحد كونه ما دون في الوطى وقيل وجوب العتق مبني على قوط الحد وقوطه مبني على الملك والملك مبني على الشراء وهو ما دون فيه فيكون ما دونها فيها يتعلق به كما لا يخفى انتهى وفيه بحث ايضا فان الاذن بالشراء انما يكون اذنا بما يتعلق به اذ كان ما يتعلق به من لوازمه والوطى ليس كذلك فالظاهر ان يقال مستند الوطى في الناقول الشراء وهو من باب التجارة ومستندة في الكنا التكاح وهو ليس منه فافرقا **قوله** لكان الوطى حراما بلا شبهة اي حراما مطلقا بعدم الشبهة الدارئة للحرج **قوله** العتق بعد الاداء خبران وعند ابن يونس ينعى في الناقول اذ لا فائدة في التخيير اعترض عليه بان حكم بدل الكتابة واجلها ان يبقى بعد الموت او لا فعلى الكا يتعين ثلثا القيمة وعلى الاول يظهر فائدة التخيير اذ الزيادة يسرع الاجل من ناقص حاله الجواب ان العتق متحقق لانه غير متجزئ عند ما فاتت اذ هو المستعين لكن ثلثا القيمة انما يتعين ان كان اقل من ثلثي بدل الكتابة واما ان كان ثلثاه اقل فالانتم هو ذلك **قوله** والبيان وعنده في الخبري وعدم خضه محسب بعتق بعضه من الثلث ويسمى الآخر مملوكا فيتخير بين اداء المال الكثير والموت المحجل ان كان قيمة المدين اكثر وبين اداء المال القليل والموت المحجل وعندهما يحصل للمرة المنفعة قسمين الاقل لكن عند محمد المحسوب ثلثا بدل الكتابة لانها لو قارنت بالتبعية صار كالندبة العارضة على الكتابة اذ لو

92
 ثبوت في الخبر وعدم ما بين الخاتمة
 م

خرج العبد من الثالث سقط مجموع بدل الكتابة في كل من الصورتين وعند ان يوصف المحسوب
مجموع بدل الكتابة لان المدبر لا يترجم المال بمقابلته ما يستحق عقبه وهو الثلث فما التزمه لا يتحقق
بمعارضة التقدير **قوله** لانه لا يتبدل على الاول الا بالاداء باعانة الغير نادرو ولا حكم للمنادر
ما قيل ان الاستم اخراجا وبذلك الاعتبار صحيح الكتابة للحالة **قوله** فلا يجوز التأخير في ثلث
هكذا في النسخ الموجودة ولكن الصواب في تلبية على صيغة التسمية لان حاصل دليلها ان
حق الورثة يتعلق بالبدل كما يتعلق بالاصل فلا يجوز تأخير المورث في تلبية البدل وفي الجواب
تأخير ثلث القيمة وذلك لان قيمة اذا كان ثمة دناية فكانت على اثنا عشر دينارا فعند محمد
يحمل في اربعة دناية ويؤخر في الباقية وهي ثمانية دناية وعندنا يحمل في الثمانية ويؤخر في الباقية
وهي اربعة دناية **قوله** في تلبية عقد ياراد القابل بل الى ادمع التعاقب كون عقده معلقا بالاداء
في نفس الامر فلا بد ان الغرض في عدم قوله ان اذيت اليك فهو **قوله** وقبل الماخر الظاهر
لانه لا حاجة اليه بعد قول القابل كاشي بالغرض فان قول القابل هذا فعل الخاطب كافي
الاجاب والقبول يدل عليه كلامه في تصوير المسئلة السابقة **قوله** لجائته الى تلبية
هكذا في النسخ الموجودة والصواب تلبية رهنه كانه يصفى من الكتابة **قوله** وقوله
الغايب لغواذ هو يكون كاجازة المكفول عنه اذا سمع كفا له الاخر عنه بلا امره لكنه يحتاج
الى الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة السابقة فانه قال بما كل ذا قبل العبد صار كتابا فبدر
قوله وان لم يكن مطالبا به وان لم يكن الغايب مطالبا بالبدل **كتاب كتابة العبد**
المشترك قوله احدهم يكره ان يحد الشركين في العبد **قوله** ففايدته اي فايدة الاذن
قوله فيكون له متبرعا في نصيبه على القايض اي يكون متبرعا على العبد بماله من حكمه
بذنه له بالاداء فيكون التبرع حقيقة على العبد **قوله** لما استعمل الاستيلاء فيكون الميم
بمعنى حين استعمال الاستيلاء في بعض النسخ كما بالكاف فيكون للمباذرة على ما قبله **قوله**
وهو ملك بالقيمة اي التملك بالاستيلاء تملك بالقيمة **قوله** وهي نصف قيمته فانه هو قول
ابن الليث فان المنفعة نوعان منفعة البيع ومنفعة الاستخدام على ما ذكره بعضهم عند منفعة

الوطى

الوطى من جملة المنافع فقال قيمة المدبر ثلثا قيمته فانه وكان ابنا لليت عند الوطى ايضا
قبيل الاستخدام **باب الموت والعجز قوله** كما بهما الخصم للدفع اي للمرافعة الى المجلس
الشيخ **قوله** فلا بد من القضاء او الرضاء اي لا بد في قسمي من القضاء **قوله** بركة فيد
والكبرى يكلم بصدق من كذب مع بقدرة احد هو ايا كان كبيرة او صغيرة **قوله** وان لم يترك وفاء
فمن تولد في كتابته او كان في معناه على ما تم اتفاقا **قوله** لانه اخذه عوضا عن العتق زمان
الاخذ زمان منسوب ظرما للاخذ المقيد **قوله** وقد تعذر دفعه اي دفع الكتاب **قوله**
وان كان الارش اكثر من ثلثه ان وصليه **قوله** حتى غر بطلت اي صحة الاقرار **قوله** جازلا بخفا
اذ لو كان على ما به يصير مختار من الغداء **قوله** لكن الكتابة مانعة اعلم ان الكتاب اذا جرح خفا
خطا فانه يسرى في اقل من قيمته ومن ارش الجنانية لان دفعه متعدد كما في جنانية المدبر وام الولد
حيث يجب على المولى اقل من قيمته ومن ارش جنانية ما الحق بكسبها كذا في الغناية **قوله** وبسب
حق المروءة والحرية **قوله** يخافونه اي يظنون الولي **قوله** اي لا يجوز ان يتكلم هكذا في
النسخ المتداولة لكن الظاهر ان يقول ان يطأها وانما قلنا كذلك لانه يمكن ان يحمل الكلام
على معنى الوطى وان كانت الامة تحت حكم الحاكم ايضا كذلك قال الزاوي طلق الامة شيئا
ثم اشترها لا تحل له قبل الزوج بزواج آخر فلا يكون هذا من الاحكام لخصوصية الكتاب **قوله**
فان النكاح يمتد بمحمول على العقد الصحيح في ارتباط هذا الكلام وما بعده نوع خرازة فلو قال
حتى يطأها غيره بنكاح صحيح فان النكاح في الالة محمول على النكاح الصحيح والوطى شرط بحديث
القبيل لكان اسلم **كتاب الولاد قوله** حاصلة من العتق لم يقل من الاعناق مع ان النسخ
عليه في قوله عليه السلام الولاد لمن لم يحن اعنى ذلك لان الاعناق لا يوجد بدون العتق و
العتق قد يوجد بدون كما في عتق القريب الداخل في ملكه اما بالشراء او بالارث او غيرهما فافهم
اختاره التمول على الصورتين معا **قوله** وقال الزيلعي الظاهر ان هذا كلام مسانف
لا يتعلق له للاختلاف السابق **قوله** صورته ان يرد المولى والعيادة بالله تعالى عتق عليه
قال في الهداية وشروحا واذا ادعى الكتاب عتق وولاه للمولى وان عتق موت المولى لانه عتق
عليه بما يشره في السبب وهو الكتابة وقد قرنا في الكتاب وكذا في العبد الموصى بعتقه او بغيره

عقود مودة لأن فعل الوصي بعد مودة كفعله والتمسكه على حكم ملكه وقد وقع العتق في العبد فهو على ملكه
 فيكون ولاؤه له وإن مات المولى عتق مذبذبه وانما مات اولاده وولادهم لم لان العتق حصل
 بالسبب السابق في المولى وموالتدبير او الاستيلاء ولا يخفى انه يعلم في هذا ان جواب الشارح بما
 ذكره قصودا انما كانت خبير بان الصورة التي ذكرها الشارح شبيهة بين العتق، خصوصا ما احتج
 علم الفرائض ولعلم انما احتجوا الى هذا التصور ليعلموا وانما علق الولاء بالمولى حقيقة بلا احتياج
 الى اظهاره في الورثة فان علق الولاء بالميت لم يجازي عبارة عن علقه بورثة فلهذا المعنى
 قال صدر الشريعة في مذبذبه عن ذلك مرتين فلما لم يعل عليه ما قبل على تغيير الاحتياج الى الصورة
 المذكورة لاحاجة منها الى فرض ذلك المرتين بل يكفي ان يذبح ويحق بدار الحرب فيحكم بحرية ثم يخرج ويدير
 الحرية ويموت الاول ثم يموت الثاني فان مقصود الجميع جعلهم في الوجوب اظهر من تحقق الولاء
 حقيقة ودفع الاستبعاد السائل تحققة حقيقة هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية لثقل
 ان يقول بل عبارة احسن فان العبد اذا كان مولى الامة ايضا فلهذا جاز الولاء بحسب الاعتبار
 بعبارة اشمل فلو لاء الولاء بلا هذه المسئلة منصوص عليها في الهداية وغيره فان في
 في ان الامة اذا كانت حرة اصلية لا يخرج الولاء الى جانب اللاب بالطريق الاولى وان حتى هذا
 على بعض العلماء لا يقال المتولد قبل سنة اشهر يعققت متلا ومنه كان كذلك لا يكون ولاؤه الامة
 للعتق بخلاف ولد الحرة فانه ليس له عتق متقل لانا نقول مدار الولاء طرأ في الحرية اما بالذات
 او بالواسطة لان ولاد العتاقة ولقاء النعمة لم لا يكون فيه احتمال طرأ في هذه النعمة بالذات
 ولابالواسطة لا يكون عليه ولاد واحد ولد الحرة الاصلية كذلك لانا استثناءه ان
 لانا استناح ان الاول كان موجودا وقت العتق فاذا تناول الامة فانه تناول الآخر لانها
 لانها تامة من حيثها جلية لعدم تقلل اول حرة للحرية
 قال عجي لوارث من ذوى الارحام لكان اقرب از درجة ذوى الارحام مقدمة على مولى
 الموالة مع ان الخلاف الاتي جار فيهم ايضا وان كان لقوله فيما بعد النسب في حق المصنف
 النسب حتى في العترة فيه الكفاية بان يكون معتق التاجر كموال لمعتق العطار دون
 الدباغ فاعتق في الموالة انما انت الاسباب عن الموالة مطلقا والاب اذا كان

الوارث

كذلك ابى والام معتقة بعد مضي ظرف لتولد او ممن في اصله يرقى معطوف
 على قوله من معتق اي او تولد من امرأة ليست معتقة للغير ولكن في اصله يرقى وان
 المولاء معطوف على قوله ان لفظة حرة الاصل بالعين الثاني اي بالجموع عليه رفق فقط
 وان علق الظاهر ان ابن وصليته او عارضية المراد بالعارضة ان يكون الامة
 معتقة بالذات لا بالواسطة اصلها بقرينة انه جعل الولد اي بقوله وان علق حر الاصل
 اي شحذا فلهذا بقي في صاحب الفروض اي في جميع اصحاب الفروض بهذا القيد وهو الاصل
 فانهم لا يجهلون مع جميع اصحاب الفروض بل احد الزوجين فقط اي ذكر للفرض له فلا
 يدخل في نسبة الالميت انشئ فذكر للفرض له جنسي متناول ذكور ذوى الارحام وقوله
 لا يدخل اه فصل يخرجهم لكن ذوى الارحام كلهم خرجوا من تعريف مطلق العصبية فلما احتج
 الى اخرجهم من تعريف قسامة ايضا فلو قال بهذا العصبية بنفسه الذكر من العصبية كفى
 وقدمت العصبية الى العصبية السببية او جرو لاء معتق من ولادته لنفسه
 مفصول جرو معتق من بالرفع فاعلم بالوجهين اي بصورة الحق بدار الحرب ان بان
 يزد بالولاد ولاد الوارث فلا يخرج بدون ذلك اي بدون العتق والبلوغ فلهذا النسب معتق
 بعد معتق لقوله جرو قد عرفت معنى مجزول النسب في اوائل كتاب العتاق فانفق عن الولاء الظاهر
 ان المراد من الولاء المقتد وهو ولاد الموالة باذن ابيه من هنا بان ذكر محمول النسب
 على سبيل الشرطية اذا ثبت نسبة كذا في نسخ رأينا ولكن ليس في ذكر كذا في الا ان
 يكون تقريرا بعدم اشترطية النسب على ما مر انما وقد اخرج مخرج المضارعة عن
 عليه بان صحة الولاء شرطية منها ان يكون المولى من غير العرب لان العربي له نعمة بنفسه قبلية
 وذلك الاخرة الموالة ومنها ان لا يكون معتقا ومنها ان يشترط الليزات والعقل ومنها ان
 يكون لم يعقل عن غيره ومنها الاسلام على يده عند البعض والصحيح ان اذ ليس شرط كذا في كذا
 وغير ما يعلم في هذا ان قول الشارح فخرج مخرج المضارعة عن تصور انهم لكن لا بد من
 الاعتذار فانه عبارة وقع في كلام من ذهب الى عدم شرطية فان المتن المشتمل على امر الاقوال
 المقصودة عليها مشتملة على هذه العبارة فلهذا يقتضي الاعتذار بكونه خارجا عن العادة

انما يخرج من مضاف في النسب
 على الصحيح في الفرائض

لان الموالاة عندهما فلا يلزم غيرهما كان الاول ان يقول ولم يرد فيه النص حتى لا
 بالزوجين فان وراثتهما وان كانت بالقدر ايضا لانها ثابتة بالنص ^{للاصل النقل}
 عنه الى غيره لان القدر غير لازم كالوصية ثم الوصية لمجتها النسخ فكذا هذا كذا قيل لا يخفى
 ما في المعبر من الاستدراك بخبر من ادعى الا على كذا في النسخ التبدل ولكن ^{الصواب}
 ان يكون الخبر راجعا الى الاصل على ما يشهد به السياق والسياق ^{كتاب}
 الايمان والتعلق بغيره ان يكون معطوفا على ذكر استدراكه ويحتمل ان يكون معطوفا على
 التقوية والاول ان يربط معنى وان اخرج في بعض الصور التي اورد فان قوله ان ذلك
 المدارك فانت طالع يحتاج الى تقدير ان يقال لا اريد دخولك ووجه الانسية رعاية
 المعنى اللغوي وهو القوة على التقدير الاول ولزوم كون كل تعليق يمينا على التقدير
 الثاني مع ان اليمين يتعلق الذي يكون لقوة الخبر اي الايمان التي اعتبرها
 الشرع ورب عليها الاحكام لا يقال اليمين الصادق ايضا بما رتب عليه الحكم لا يقول
 المراد بالحكم المعصية المحتاج الى البيان فلا حاجة الى ان يقال المراد من اعتبارها اعتبارها
 باسم خاص والتسمية بوجوده في الحلف المذكور ويقال المراد بالنص ترتبه للحكم ولا ينص في
 الحلف المذكور فلا حاجة الى تحلف اركبه صدر الشريعة اه ويمكن دفعه بان كلام
 بالنظر الى كلام صاحب الوقاية وهو قد قسم اليمين الى ما يتعلق بالزمان الماضي وما يتعلق
 بالزمان الآتي واعتبار الزمان يستلزم اعتبار الفعل وهذا يندفع ما قيل منه انه لا حاجة الى
 تقدير كل زمان او يكون لان ثبوت الخبر للبدء مفهون فعلى ذلك يجوز ما علم في
 مثل زيد قائم في نفس الامر فلا اشكال انتهى على ان اعتبار الحاضر والاستقبال كذا
 في النسخ المشهورة ولكن الصواب ان يقال على اعتبار الماضي او الاستقبال لان المذكور
 في عبارة صدر الشريعة هذا الزمان ثم ان الجواب عما ذكره ان الحال ان لطيف بين
 الماضي والمستقبل بحيث يكون نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو ليس في الحقيقة زمان
 مستقبل لهذا فمصر صاحب التذرية كلامه عليهما ووجه صدر الشريعة وكفى التحقيق المتعلق به
 تعلقه على شيء آت في المستقبل المفهوم من هذا التعميم ان يكون مثل واثقه لا اموت

ليست

صاحب الوقاية

اولاً تطلع الشمس غير متعقدة مع ان المتبادر من عبارة القوم ان تكون المتعقدة ^{مختصة}
 بفعل المالف كما قال في الهداية المتعقدة ما يخلف على امر متقبل ان يفعله ويكون مذكور
 من قبيل الغفوس على تقديم عدم شرطية كونه ماضيا على ما عليه الشارح بقوله على كذا يتم
 كذا فانه يتم الماضي والمستقبل بل الصواب في الجواب ان يقال لا يخفى بعد هذا الجواب
 فان الظاهر ان الايمان لا تخلو عن الاضمة الثلاثة فهو في الماضي والمستقبل وترك الحال للآية
 منه نكتة فالاول ان يقال الحلف عن فعل حال خالف على التحقيق والحلف على التحقيق غفوس فلما
 الماضي والحال في هذا المعنى اكتفى بالماضي ولم يذكر الحال ويمكن حمل ذكره صدر الشريعة على ما
 قلنا فندبر الحلف بفتح الهاء وكونه التقاء الحرف او اسما او موصفا لتفسير
 بالخطي بشرع عدم الفرق ولكن يمكن ان يفرق بانه ان جرى على اللسان حال كون القلب طاريا
 عازما على ترك الحلف يكون خطأ وان كان حال زهوا القلب عن كونه نبيانا
 فغيب الكفارة بلحنت كيف ما كان لا يقال الكفارة لرفع الذنب والاذنب في اكثر هذه المصنفات
 بل كذا لا نأخذ بقول نعم الا ان الحكم يدور على ليله وهو لنت لا على حقيقة الذنب وهذا اذا
 يكون اذا كان الحلف بما استعاره او اما اذا لم يكن فلا هذا بخلاف ما نسب الى الظاهر من الذنب
 من ان جميع اسامي الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به او لا على ما مر انفا
 وعند البصريين من ادوات القسم فهو عندهم بمعنى اليمين اي يمين الله قسم وليس
 بجميع بقرينة كون بقرينة مفعلة وصل واما الآخرون فعملوا بجمع يمين وقالوا انما وصلوا بقرينة
 تخفيفا لكثرة استعمالها كما يقال لم يكن لم يك ثم قال ولا تقصوا من النقص الصادق
 المعجز وان لم يصف الى اسم الله الظاهر ان عدم الاضافة بالنظر الى ظاهر اللفظ فان
 الاضافة بحسب المعنى لا بد منها اذ اليمين لا تكون يمينا الا بالاضافة الى اسم الله تعالى
 وان فعل كذا فهو كافر قيل انما يكون قسيما لانه لما علق الكفر بذلك الفعل فقد عدم الفعل وتجرم
 الحال يمين واعترض عليه بان هذا يختص بصورة المباح المستقل والمسئلة المباح وغيره
 غيره كما لا يخفى انتهى ويمكن دفعه بان ما ذكره صاحب القيل يان حكمه في كونه من صيغة القسم
 وهذا لا يوجب الاطراد سو كذا خورم بخداي قيل لا يكون يمينا هذا اشارة الى

شرك

ان المسئلة خلافية فيكون قوله قيل في مقام التعليل الى فانه قيل في قوله او اشارة الى
ان لفظ بالخ و يمكن دفعه بان الحكم مجموع قوله سوكته بخداي باطلاق زن فيكون كلمة بالخ
كلام الحكم عنه لانه كلام المص ويظهر منه ان كل جزء ايضا لا يكون يمينا لانه لو كان كل جزء
منه يمينا لم يكن كلمة او بينهما مضرورة لعقد اليمين الا ترى انه اذا قيل واسه او بانه لا فعلان كذا
يكون يمينا ثم لما فرغ عن بيان موجب اليمين الى الفاظ الموجبة لان عقار اليمين
لان اليمين لم يشرع للكفارة بل شرع للبر فاما لم يحصل انتداب اليها ولنا ان الكفارة
تستلزم اليانة هكذا في عامة النسخ ولكن الصواب ان يكون بدلية لتستر الكلام على ما لا يخفى
على ذوي الافهام بخلاف الخ لانه بعض الموت لقائل ان يقول ان كان المراد بالا
ترتب الغض البه على الغض ضرورة فليس في الخ ايضا ذلك وان كان المراد ان يكون له ذلك
في الجملة فليبين ايضا دخل في الجملة اذ لو لم يكن اليمين لم توجب التمت ولم تجب الكفارة
والجواب ان وجود اليمين لا ياسب ان يكون مضميا الى عدمه وهو انفاضة بخلاف
الخ فان الموت ليس عديم ولا املا للكفارة لانها لو اوفيت ان الكلام في الحديث في
حال الاسلام والسلم اهل الكفارة فاعلمه ما ذكره الاول وهو قوله ان الحكم ليس استلزاما
لانهما تعدد لتعظيم الله تعالى من حرمة لا يحرم اي عينه ولا شك في الحرمة لا يجوز
فلا يكون منافيا لقوله وان لم يباح بمذاق قيل ولا يخفى ان المراد في قوله حرم الحرام الاعتبار
ومنه قوله لا يحرم الحرام الشرعي فالمراد بالاستباح طلب لكل الشرعي وظاهر ان للشرعي لا ينافي
الحرمة الاعتبارية الجمالية والتمسك على الاول ظاهر على تقدير كون سبب الشرع
بحرم النفس فان المبادر من كل الحرمة ما يكون في الطعومات والمشروبات فيكون
ما صار من الفعل فمحمية وعرض على التمسك بهذه الآية بانه عليه السلام يحتمل ان ياتي بلفظ
اليمين ونزول الآية بناء على ذلك وهذا يدل على كون كرم الحلال يمينا ونفي الاستفصال
ولو جرد فنية وهي كون ارادة العموم مسكرا لان بعض الافعال المباحة لا يمكن الاستفصال
عنها وارادة البعض الغير اليمين غير مفيدة مع شيوخ الخلف بالطلاق فيما بين الناس
فالعمل على البيضة كان اقرب اي عليه الوفاة في الصورتين اي في التذرع المطلق

والله اعلم

وفي المعلق بشرط يريده ويدعيته قال صدر الشريعة بدله وهو الصحيح المراد
اقول باليمين الصحيحة رواية وهو قولهم لان كلامه نذر بظاهرة يمين بمعناه الى اخره فلا
قاعدة ما قيل من انه ان اراد حكم اليمين فيه حيث الرواية فليس يصحح لانه غير ظاهر الرواية
واراد به حكم ما في حيث الدراية لدفع لتعارض بين الحديثين احدهما قوله عليه السلام
من نذر شي على الوفا بما سمي وانما في قوله عليه الصلوة والسلام كفارة التذرع كفارة
فالدفع يمكن من حيث حمل احدهما على المرسل والاخر المعلق لان اللفظ لما كان تدرا
من وجهه ويمينا من وجهه لزم ان يعلم انه اقترن عليه بان السائل ان التحية يترتب على وقوع
ذلك الفعل الحرام ويلزم ما هو فيه من التحية تخفيف والتخفيف لا يتبع ان يرتب على الحرام ان يترتب
ان عرفه الجيب ان يقول المخزون في كون الحرام موجبا للتخفيف والوجوب له من اليمين في ذلك بل
يكون اللفظ تدرا من وجهه ويمينا من وجهه وهذا معنى هو الواجب احلا لا كانت او حراما ثم ان
قوله لا يفرق ويلزم ما هو فيه من التحية تخفيف من قوله ويلزم ما هو فيه من تحريم رجوع اليه اي
الى هذا الوجه في الشافعي لانه قصده النوع على قوله يمين بمعناه فيقول الى التمتين اه
تفرع على كلامه نذر بظاهرة يمين بمعناه لان التحية تخفيف لقائل ان يقول لو كان كل تحية
تخفيف لما جاز في الكفارة بين الاشياء الثلاثة في مقابل ما يفرق ويحكم من اسم الاله مثلا
فان قيل في الكفارة معنى العبادة فالاستحقاق للتخفيف في هذه اليمين فلنا في ما نحن فيه الامر
كذلك او كفارة اليمين والوفاء للنذر شيان في هذا المعنى لان شرط التناوب في شهر
بعينه لقوله في هذا غير مسلم فانه يقال فلان صائم شعبان وان افطر منه يوما او يومين فيصلي في
يكون لازما مثل هذا المعنى لما روي عن العبادلة الثلاثة العبادة جمع عبادة والمراد بها
عبادة بن عباس وعبادة بن عمر وعبادة بن جعفر رضي الله عنهم موقوفوا ومرفوعا الحديث
الموقوف ما يروي عن الصحابة من اقوالهم وافعالهم ولا يتجاوز الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل
عنه بالانزاع والمرفوع ما اضيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة قوله او فعلا لان
المطلق بكسر اللام وتشديد با فاراد ان يفرق التحية عليه اي يفضيه على نفسه مع الله
ابلغ من قدر ان تخالف جدي كلمة من زاوية وقد رك فاعلم في باب حلف

انما في الحديث من السابعة في هذا المعنى

الفصل وعندنا في حق الحقيقة والظاهر ما اعتاده ائمتنا فان المعنى الذي هو الكثرة خطورا
 بالبيان وانما اعتبارا في هذه الاحوال من دخل من جانب واحد بناء على العلم الاغلب فان
 كون المدخل من الجانبين بان يكون لبنت بياض البياض في معنى البيت ولو قال البيت
 اسم مستقبلي البيت كلفى وقدر بيان معناها بان البيت للنصارى كلفى
 لليهود ولا يكون فوقه بناء ولو كان فوقه بناء لا يقال لها ظلة صغيرة فوقه للظلمة بناويل
 السقف وغيره يقال خامة القامة بالعين المعجمة ضد العارة بالعين المهملة ثم ان في ذلك
 الدليل على المطلوب خفاء فان اسم الدار على الجزية لا يفيد كون الدار اسما للعرصة فقط فانه يجوز ان
 يكون هذا الماطلاق باعتبار مكان الاية انه لا يقال للعرصة قبل البناء الا ان يقال الدار
 اسم للعرصة بعد ما تعلق بها البناء اما اولاهما ان قوله في هذه العلة لا يخفى على احد
 ان صاحب الهداية ان العبارة عن اثبات الوضوء والبناء وصف في الوصف في
 الحاضر لغرض فيما ذكره الشارح من الفرق بين الموقف والمكة لان كون الوصف في الحاضر مقوما
 ليس على اطلاقه فانه على ما تفوه على نوعين وصف لا يكون داعيا الى اليقين ووصف يكون
 اليها فلكونه لغوا في النوع الاول دون الثاني فانه لو حلف لا يأكل من هذا الرطب باكل بعد
 ما صار غير الرطوبة بصلح ان يكون داعيا اليه على ما هو غلط محض ناش من عدم التفرقة
 بين البيت والدار مع ما قيل في الفرق بينهما الدار دار وان زالت حوائطها والبيت ليس بيت
 بعد ما تعلق به قوله على غايته لبيان ان المكان بقوله على وجه من فهو من المكان
 مقام بيان انتفاء البيت بانتفاء البيت والشي لا يتبع بانتفاء غايته لان الدار تطلق
 تطلق على الوضوء للجزية هذا يشعر بان يكون الدار اسما للوضوء بلا ملاحظة البناء وهو ليس كذلك
 فان الدار مشتق من الدور فلا بد من دور البناء اياها معمورة كانت او غير معمورة ولو كان اسما
 للجزية لكان الماطلاق على كل موضع او بناء لكون الدار بياض يجعل عرصة مسقوفة والاما الدار
 ايضا مشتق على بناء مسقف كما يدل عليه قوله كذا الوقوف على سطحها في باب داروا خلق
 كان الاول ان يقول في باب بعضني في باب تلك الدار كعبارة الوقاية لان الدار مرفوعة
 في قول الكلام مستكبر بعبارة غير مناسبة بل غير جارية لا يجوز وجه ثم قوله وعبرة الوقاية الا

لم يثبت

ان يخرج ثم يدخل فالصبر الشريعة هذا استثناء من قبيل الطرف فان قوله الا يخرج معناه الا
 الخروج ثم الصبر معناه جئنا نحو انك حقوق النعم في وقت حقوقه فندبر الكلام لا يثبت في وقت الاوقات
 من وجه ثم دخوله واخره من عليه بان حذف حرف الجر ان وان كثيرة وتقدر الكلام بالبيان يخرج
 وهذا اول ما ذكره الشارح لا يخفى ان في وجه الاستثناء غير ظاهر فان هذا يحتاج الى مثل النية
 غير ظاهري فان هذا يحتاج الى مثل ذلك التقدير ايضا فانه في تقديره لا يثبت بحال الا بالان يخرج فاقابل
 لا بد من خروج بامره هذا اشارة الى ان الحالف لو قال في عيالي غير ولم يكن متاهلا او امرأة
 لا يثبت بترك التمتع هذا اذا كان اليقين بالعمية فان كان بالعارة يمين بدين خانه اندر ربه ياشتم
 يخرج بنفسه بغير ثمن لا يعود ولا يثبت وان خرج بغير ثمن ان يعود يثبت كذا في شرح الهداية
 حتى لو تولى في الوعد والواو وكسر التاء طاعة الله بالعارس في خروج النساء ايضا لغة وذكر في
 ان المشايخ قالوا ان كل التمتع انما يعبر عنه بالحيض اذا كان مما يقصد به السكنى واما اذا لم يكن
 وقطعة فلا يتم انه لو حلف ان لا يزوج ربه سبية السكنى بدلالة العادة الا ان السكنى قد يكون
 وهو ظاهر وقد يكون دلالة بان يكون الدار مكانا يتمكن منه السكنى فيما يثبت بالان
 في دار يكون مكانا فلا بد ان يكون مكانا في مساواة كان غيره ساكن او لا كذا في
 الثانية وذكر في المسألة ان غيره لو كان ساكنا في البيت لا يثبت الانتفاع النسبة بفعل
 غيره والظاهر هذا على ما لا يخفى لان الاشتغال يكون بالامر لا بمجرد الخروج لو قال
 لان الخروج يكون بكونه بالاشتغال الاختيار او بما في حكمه لا بالرضى به كذا
 ثم ان المراد بالاكراه مما مال مصدر منه فعل الخروج واما اذا مدد به غير خرج هو نفسه
 خوفا منه لكونه حيث لوجوه الفصل منه كما لو حلف لا يأكل هذا الطعام فاكل كراحت
 فان اوجر في حلقه لم يثبت كذا في النهاية وكانه ممنوعا من النسخ الا وان يمكن توجيهه
 بان قوله ثم الى امر آخر لا يتعلق بالخروج بل بالتوجه ونحوه مثل علفها شيئا واما باردا الى ثم
 توجه الى آخر ويمثل ان يكون المراد بالخروج من حاله الى حاله اي ثم خرج من حاله الشبع الى حاله
 اخرى وهو الاصح هذا الاختلاف فيما اذا لم يوشى اما اذا نوى فعل فانوى لانه
 محتمل لفظ كذا في الكافي ودين نية الحقيقة وفي بعض النسخ نية الحقيقة وهو

او كان امرأة

فلا يزوج

ايضا صحيح فان التصديق كما ينسب الى المتكلم ينسب الى الكلام فان المراد من قوله في
 نية الحقيقة كما تقرر في الكتب الكلامية فان عدم الوجود لا يستلزم ما لم توجد
 الشرايط ولم يرفع الموانع لا يعادى ولا يتجرأ على ان يهاجمها قد ترك لغوته يوا
 اول شتمها بل يفيض سائر الغيب المحجوب قائم مقام مفعول شرطه كما في نسخ
 التواله والصواب قائم مقام فاعل شرط اذا نواه اي اذا نوى كانه ملك زيد
 صورة وان تعلق به حق الغير وقال محمد بن كيث وان لم ينفه لان التصديق لا يحتاج
 فيه الى النية وبارد هذا الوجه الغرض في الاتفاق وسكون الضاد المعجمة بالنار شئ
 كبقائه في زمان خور دن قبل ان يوضع المستلزم في المنطة المعنية لانه لو عقد بعينه على كل
 غنطة لا بعينها ينبغي ان يكون الجواب على قول المحقق هو الله كالجواب على قولها كذا
 ذكر في الذخيرة واكثر الكتب التي فيها ان ياتي ما قالوا ان اللفظ اذا كان له معنى
 حقيق مستعمل ومعنى مجازي متعارف فابو جعفر رجع المعنى الحقيقي وهو المعنى
 المجازي فان هذه القاعدة لا يكون على الإطلاق اعل من التقدير معنى حقيق مستعمل
 اي في الجملة ان لا يكون مجزورا بالخطية ولا يصح فواحد الشبهة لا يخفى انه قيل
 الاكتمال كما ذكره صدر الشريعة از المراد بقيد بكل غيره وما يشبه ذلك واشكال اكثر من ان
 تعمى فظهر ان قوله لانه انما قيد بعين الى اخره ليس شئ لان التقييد يكون بالنسبة
 الى مجموع الابطال المحفوظ وبالطبع طبع اللزوم وان كل من فرقته بحيث اخبره من غيره
 اللزوم والنسبة في كذا في الهداية ويرى من حيث ما يطرح بلازم لا إطلاق الطرح عليه في هذا
 الزمان عموما لا قبل عند المحقق لان علم الظاهر بولادة الدم فيكون لما حقيقته
 عند ما يتناول علم الظاهر ايضا لوجود خاصية التسميم فيه وهو الذوب بالعار لا
 والرائد لان القاكمة ما توكّل بحد التسمم والحد هذه الثانية تعدي بها كثر
 وعندما الغيب والرائد لان التسمم ما اقوى تعدي ولا يتقصص مع التسمم
 بها استعمالا للتعدي في الجمل وبارد بالثبوت في نفسه وانما قيد بالبر لانه لو خلف لانه
 في هذه البر تنصرف بمبته الى اغتراف ولو خلف وشرب بالكرع اختلف المشايخ في وجه

هذا هو الوجه
 في قوله لا يتقصص مع التسمم

ان لا يثبت لان هذه حقيقة معجزة ولما تنصرف اليه الى الاغتراف سقط الحقيقة كذا في
 شروع الهداية لكن ينبغي ان يكون هذا عند المحقق هو الله واما عند ما قالوا ان
 كذا في سائر اهل البر كذا في قوله في ان تخالف لما قالوا من ان المعبر عنهما المجاز المتعارف
 فاننا ان كان اللفظ اخص في البر المجاز المتعارف كيف بحيث بالكرع من البر فافهم فيه
 فشرع منها باناء لم بحيث لان كلمة من للتبعض وحقيقته في الكرم خلافا لهما لا
 المتعارف او شير از الشير از بكسر الشين للجم والواو في اخره اللين الذي اخرج
 ملوؤه وحرفه كالف لزوج الحاشية فان اعتبار هذه الصورة ينافي اعتبار كون
 ونحوه من اسماء الاجناس فيه منع ظاهر بحيث في الاكل لاني التروية ان التسمم
 بين للفظه يكون وقت الاكل ايضا كذلك اي مغلوبا من حباتها بخلاف الرطب
 والبسر يؤيده ما قيل في ان الخلاف بينهما وبين المحقق اذا لم يذكر عند الاكل وتروية
 واكل بحيث اجماعا كذا في الكافي وسائر الشروح مقام البسر بذكر النون و
 تسمية ما ثبت البسر في النون تذييل في مذهب كذا في الصحاح فيكون
 اطلاق الرطب والبسر في الاخر لا اطلاق المذهب باعتبار ما في ذنبه من اثر النضج
 في الاكل لاجل كبر او كرش الكبد ما يقال له بالفارسي جكر والكرشي ما يقال
 بالفارسي شكنيه قلنا ذلك الماء ليس الماء الذي انقعد عليه اليمين فيه ان اعاد
 اليمين للماء المصبوب ليس اضحية ايجاده بالنسبة الى قدرة اسمها فاستغنى اليمين
 نظر الى المكان تلك الاعادة قلنا شرط اعتقاد السبيل المراد بالسبيل نظر اليمين
 وبالحلف المعنى المصدر وبالاصل البر يكون قوله لعدم المكان البر من قبل وضع الظاهر
 موضع المضمرة لعدم المكان البر لا يقال ان البر متصور في معنى هذه الصورة لانه
 لان اعادة القدرات للمهر امة فكنه مكان مصورا فحين ان كثر عند ما لا نقول
 البر انما يجب في اخر جزء من اخر اجزاء اليوم كمن لا يبع فيه غيره ولا يخفى ان زمان
 اعادة الماء في زمان شربه فلا يتصور ان كان البر كذا قيل لا يخفى ان لو كان
 السائل انظر الى تصور البر مطلقا لا بالنظر الى صورته بعد الوجوب حتى يكون الجواب

هذا هو الوجه
 في قوله لا يتقصص مع التسمم

جوابا قدس به لان التبرجيب عليه اذا فرغ من التكلم اعترض عليه بانه ينبغي ان لا
 حال وقت الازالة لانه يمكن ان يقيد القطرات المبردة فحسب كما نزل في النهاية
 أننا ولا يتأتى الجواب السابق بهذا لان الكلام في غير الوقت كما لا يخفى انتهى وقد عرفت
 ما فيه فظاهر ان من التسخخ الموجودة في الماشية المتسببة الى المعترض بهذا ولكن الالب
 حال وقت الازالة بدل حال وقت الازالة لان الحال بحيث الزمان فلا يتناسب
 الى الوقت لبعض الاخبار جمع خبر بغير الياء المشددة لويرا حينئذ قبل
 بعد احياء اسمه تعالى بخلاف مسألة الكوز فانه اضاف يمينه الى الماء الذي فيه لانه
 فيه ما دولا الى الذي يحده الماء فانه اذا احدها به فيه ماء كان غير ذلك الماء لا محالة
 يكن محل اليمين متصور فلم يعقد اليمين سواء علم ان ليس في الكوز ماء او لم يعلم كذا في
 شروح الهداية واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون المراد لا شرب الماء الذي يحده اسمه تعالى
 احدث والاشارة الى الكوز لا الى الماء فلا يتأتى هذا المعنى كما لا يخفى فينتهي ان يفرق
 بين العلم وعدمه كافي مسألة القتل انتهى وانت بان هذا الاثر من بعد قولهم لا الى الذي
 يحده اسمه تعالى مشكل فانه صرح في ان الكلام على تقدير ان لا يكون المراد الماء احدث بعد
 الاشارة الى الكوز ثم يرد عليه ان في الاشارة الى الجسد لا روح مع العلم بعدم كونه يكون
 الاحداث في الكوز بلا مانع العلم بعدم كونه لا يكون الاحداث ملحوظا لان يقال المراد احدث
 الروح اعادته او هو عين الاول وياحدث الماء الجاهل من كتم العلم ولا اجل ذلك كان
 غير المشار اليه ولم يتصور ان كان البرد في الكوز الذي لم يدخل الماء ظاهرا ولما
 كان ميتا كان ذلك ممتمعا حقيقة لا يقال اذا كان الاحياء ممكنا بالنسبة الى الله تعالى
 لا يكون ذلك ممتمعا لانا نقول الامتناع في ازالة الحياة السابقة على هذا الموت فتدبر
 فعلى اي تخلف يقع لان كان الظاهر ان يقول فيقع الخلف على الالب لا انه قصدان
 لا ينفصل الفصل من عبارة المتن وهو الفاء فاختر هذا الاسلوب وقد مر امثاله
 وذلك بسبب كون ان العزل يخرج عن ملك الزوج فليكن سببا لكونه غير ملكه والى
 عليه حادة ولهذا يجب ان لا يضاف الى سبب الملك بحيث لان القطن لم يذكر

التمية

ملحوظا

اي لم يوجد ذكر القطن ولا تقييد في كلامه هو المقادير الزوج حتى اذا ذكر ولم يقيده بان
 يتناول السبب يقطن غزله على قطن الزوج ايضا محملا على المقادير وفي تعليل الخلف بقوله
 لان القطن لم يذكر نوعه كما ذكره في قوله لان يكون فكر القطن موجبا لعدم الخلف وقد عرفت
 انه اذا ذكره ولم يقيده الى شخص حيث ايضا فلو قال هذا لانه لم يذكر القطن لانه اذا ذكره بان
 الى نفسه الخ كان اسلوب عقد ثلثه وخاتم ذهب على مخرج الماء وسكون الماء يقال
 له بالفارسي يريانه جميعا على الماء وكسر اللام وتشديد الياء اشارة الى ان ما وقع في الماء
 الخ والجواب ان عبارة الهداية بمكة الوخلت لا يجلس على سرير فجلس في على سرير فوقه بباط
 او حصر حيث لانه قد جالس عليه والجلوس على السرير في العادة كذلك بخلاف ما اذا جعل
 فوقه سرير اخر لانه مثل الاول فيقطع النسبة انتهى فمن امعن النظر في كلامه يعلم ما فيه فانه طر
 عزيز واسلوب عجيب فانه مشتمل على المشكلين احدهما عامه والاخرى خاصة فذكر اولها
 بقوله لا يجلس على سرير فان الحكم فيه على السواك السرير او غيره استلحقها الى المسئلة الخاصة اي
 الخلف على السرير لصيق بقوله بخلاف ما اذا جعل فوقه سرير اخر لانه مثل الاول اذ كون الكاشل
 الاول لا يكون الا عند عين الاول فكلما مبني على الجاهل كناية وليس خارج عن نهج الاستدلال
 كما توهمه الشارح فانه من على بعض اسمه تعالى عنه اي فأنشور عن علي ليست يفرق
 مسطورة القرب بعم القاف فتح جمع كونه لكن قوله عليه الصلوة والسلام على المشي
 الى الحرم لو لم يجد الحرم اختلف الاماين لهما ان الحرم شامل على البيت وكذا المسجد
 الحرم ان الزايم الاحرام بهذه العبارة غير متعارف ولكنهما خالف لما تفرق
 الاصول قال صاحب الفتن في فصل المعارضة والاصل في ذلك ان النبي متى عرف به
 معارض الشيت والافلا كالشهادة على الزوج لانه لم يستثن في الطلاق او لم يقل قوله
 النصاري عند قوله المسيح ابن الله لان هذا من حيث علم الشاهد فان قيل ذكر في المبسوط
 ان الشهادة على النبي في الشر وطول هذا الوقت لانه لم يدخل الدار اليوم فانت عرفت
 انه لم يدخل الدار اليوم فيقول ويقتضي بعبارة ما نحن فيه من قبيل الشر وطولت هذا عبارة عن
 امر ثابت متاخر وهو كونه خارج الدار كذا في الكافي واعترض عليه بان الفرق بين عدم الدخول

وبين عدم المصلحة لكل شيء ولا ينبغي ان يقال لا يتبين من نفي تسمية الايقول بالشيء
 على النفي في الشرط كما لا يقول بالشيء الذي لا يخط به علم الشاهد واصل ما يقتضيه
 الظاهر ان المقدم الاخير ايضا من جهة الركنين فندبر عتق الى وفي عبارة الهندية عتق
 الى وعده فاعط وحده اما بيان الواقع او لا حار عا يولد بعد الى ولا يرد ما قيل من ان لفظة
 وعده لا تخلو من ركائز لان الميت ليس محل للرب وكذا شرط القبض ليقرب القضاة ولا
 التمن بقبض البيع وان وجب على المشتري يكون قضاء على الدين ويتحقق به اليه الا انه يجوز
 وقدر بالقبض بشرط لهذا اذا قالوا وفي كلامه وهو ان البر المتحقق لا يتحقق بطلان القبض
 وانشاء القاضية فلا وجه لاشتراط القبض كذا قيل ويمكن ان يقال مرادهم بقوله ان
 القضاة في جميع انواع البيع فان في البيع الفاسد لا يجب التمن بقبض القاضية لا بد من القبض
 ليحصل التملك ويجب التمن على القاضية التمن عن القيمة لانهم الباء تصغير تارة وتارة
 ابر لان المولد ولد كذا في نسخ رأينا ما ولكن النظام ان يقال لان الميت ولد لان
 يقال المراد لان كل مولود ولد حيا كان او ميتا لكن في كلامه ياتي عنه نوع اياه فاعط
 بخلاف جزء الطلاق وجوزة الام على ما ذكرناه من قوله بان ولدت فانت كذا بحيث يولد ميت
 زبوا او بنهجة الزيف ما يرد به بيت المال والبنهرجة ما يرد به التجار ولو كان
 ما قضاه نوقيل السقوة معرب فارسية ته توقيف بمعنى طقات وهو ان يكون
 داخله غاسا وخارجة فضة وهو المراد من البهرجة هذا اذا كان للكل او لا اكثر من ذلك واما اذا
 اقل فلا يثبت لان العدة للغالب كذا ذكره الزيلعي لا اى لا يرد به بنهرج راد من البهرجة
 هذا اذا كان الكل والاكثر كذلك واما انما كان الاقل كذلك فلا يثبت لان البرادة خصوا
 في صورة الرعية حاصلة ثم ان عدم البراعم من تحت وبطلان الميمن في كل الحث بالنظر الى
 السقوة الرصاص ويحل على بطلان الميمن بالنظر الى الرعية لانه اذا وسم له قبل مضي
 اليوم فغيره عن تحقق البر قبل مضي وقت الحث وهو ان اليوم فيبطل الميمن ولا يثبت
 حتى لا يجوز التجوز بهما في العرف والسلم اى قبضهما لا يتم عقد العرف والسلم لا يثبت
 لسانه جنس الفار لم حتى يقوم مقامهما لانه اضاف القبض الى دين عرف

السقوط

هكذا في النسخ الموجودة
 ولكن النظام ان يقول
 اى لا يثبت من البر لانه البرادة

بالاضافة الى حتى لو قال ان قبضت من دين درهما دون درهم حث بقبض البعض
 لان الشرط قبض البعض معوقا فوجد لانه اسم لا لاساق له اذ هو يخرج من منته
 مع اغضاض وادراك بلاساق **باب حلف القول** وكل ذلك لا يتحقق الا بالبيع
 اى كل من الاعلام والوقوع في الاذق لا يحصل الا بالبيع وهذا في الكا ظاهرا والاول
 فبناه على الاعمال الاغلب فان الاعلام قد يكون بالاشارة وقد يكون بالكناية
 فمراد به الذات ان ذات صاحب الثوب وحث في هذا ان يعتد الخ
 ايرادة في باب حلف القول غير مناسب ولكنه ذكره في هذا صاحب الوقاية فان
 باع بعبارة لا يفتى معطوف على قوله فباع على ان بالخيار يفتى وحث بالناسد
 والوقوف وفي بعض النسخ وحث في الفاسد والوقوف والاول اظهر لانه معطوف على
 قوله بالخيار وهو متعلق بقوله ان عقد فندبر لوجود حثه اى حث البيع والاول التملك
 والتملك لا يقال هذا يتناول الرعية ايضا لا تقول هو حاصل للحد لا عينه فانه مبادله المال
 بالمال لا الباطل لانتفاء الحد لان احد الجانبين فيه غير مال فاعتق ودير بعت
 للواقع الفعلي على هذا الملك وقد انتهى من الدين الامر من فلا بد لحقوق التدبر والتدبر به اطلب
 ثم سبها لان الملك بعد البيع غير هذا الملك واما جواز خصها بالقاضي مع التدبر فلهذا في هذا الوجه
 فان القدرة بالغير غير معتبرة كما في المرفق عدم الاستراض بهما شكل اقول لا استراض
 فان الوكيل اذا اضاف الاستراض الى الموكل صح من الموكل قال قاضيان ان وكل بالتمراض
 ان اضاف الوكيل الاستراض الى الموكل فقال ان فلانا بتمراض منك كذا اقول اقرض فلانا
 كذا كان القرض للموكل ومحمدة في الموالف ان الوكيل على ما نحن متويعض التمرق الى الغير
 وهو اعم من التمرق في المال وغيره الاب قاور على التمرق في الولد من حيث التراب والبر
 الا ترى ان القاضي والسلطان وثمان بغير الوكيل في الاول في التقليل وذكر في الهداية
 والكا في وهو ان معظم منقذ ضرب الولد عايدة الى الولد وهو القاديب فلم ينسب فعل الاب
 بخلاف ضرب العبد فان منقذته وهي الاتيما راد المولى عايدة الى المولى فيضاف الفعل
 اليه في حلف البيع والشرع وفي القنية اذا كان شريفا لا يباشره هذه العقود بغيره بحيث

القبول

الان

وان بشرارة فالاعتبار بالقدية وعند الشافعي بحث وهو القياس ولك ان تقول
 وعند الشافعي بحث بناء على الاصل المشهور وهو خروج المعنى على العرف مع وجود هذا
 الاحتمال اي احتمال السهو لغيره قال الله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر يرى
 انه لم يخلق ادم وصورة كان يتقي بين مكة وطابت اربعين سنة لا يرى عاصيه وما يرايه
 الا الله تعالى كان بين تضرعه في الروح فيه اربعون سنة فيصرف الى أقصى ما يذكر بل يفتلج
 واقصى ما يذكر في لفظ الايام عشرة والاعتبار بالخ لا يفتلج ان قوله الاول قد عني
 عن هذا القيد لان المتبادر منه الانفراد فاما ود هذا فيكون ذكره لزيادة الاثبات
 لان الآخر لا بد له من الاول في مناقشته وهي فان الاول والاخر متضايقان فكما لا يكون
 اعتبار الآخر الا بالاول كذلك لا يكون اعتبار الاول الا بالآخر فكيف يصح اعتبار العلق في الاول
 دون الآخر على ما فرغ والجواب ان قوله قول عبد الله بن مسعود يعني عبد الله بن مسعود
 عبد الله بن مسعود يعني عبد الله بن مسعود علق الاخر اتفاقا وهذا يوم لا خلاف في المسئلة
 السابق مع انه لم يعلم فيها خلاف واما كونه نوطا للما خلاف مع الاثبات فيسبغ على الاثبات
 لان الشرط اي شرط صحة الكفارة فان نية الكفارة بعلة العلق وعلة العلق متناقضة انما
 الخ فان العلق عند الشراء يضاف الى العيين السابق وهي قوله ان اشتريت والا
 دليل العلية ولا بد عليه ما قبل الطلق عند ما يمنع العلية فاذا وجد الشرط يصير الطلق
 علق فيكون النية متعارفة لعل العلق لان المنعوع بالعلق العلية وهي ثابته العلية والشرط
 متعارفة ذات العلة ومن ثابته النية لا يفتلج ان يكون العلة علة وجوبه انهم شرطوا لاهلية
 حالة العلق لاحال وجود الشرط حتى لو من حال وجود الشرط بحيث وان تشرى
 التشرى في السيرة بضم السين ونشد بياها وهي الجارية التي للفراش سواء طلب منها الولد والا
 وقبل من التشرى في السرور فقلت اخر الرات ياء كما في تفضي الباري وقبل طلب الولد شرط
 في التشرى حتى لو كان لو غزل عنها لا يكون تشرى قبل هذا قول الى صف كما ان الاول قولها
 ولما ان الملك يصير مذكورا ضرورة التشرى قبل المقصود من التشرى التحق وذلك
 كما يكون ملك العيين يكون ملك النكاح فكان اللانم ملك المتعة وانت خيرة ما فيه فان اللانم

للقيل

المتبادر

المتبادر من التشرى ملك العيين لا غير فالعطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام
 وهو واحد فان قوله هذا في هذا غير هذا غير هذا غير هذا غير هذا غير هذا غير هذا
 ثوبا اي لا جلك مضاه بالفارسي الكفر وختم اربعة تراجم جامعة راكدا على من النهاية
 ضاع ولم يعلم انما لم يكن للعلل عذرا في مثل هذا لانه من الامور التي يكون هو لها جدا
 هذا نظير التعليق بالعين اي قوله ان بعث ثوبا لك متعلق بالطعام معني ان يكون
 صفة على معنى ان كملت طعاما كايضا لك فالمراد بالعلق التعليق المعنوي هذا وفي جعله
 متعلقا بالاكل صورة كلام فانه مما لا يحتاج اليه الا ان يكون لربط آخر الكلام لا قوله وهو
 قوله وان تعلق اللانم بعين او فعل لما يقبل بان فان المتعلق بالمتعلق بالشيء متعلق بذكر
 الشيء **كتاب الحدود** لانه الدال على فعل الحرام لو قال في التعليل لان الشارع رتب
 وجوب الحد على لفظ الزنا في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 اذا وجع بالفعل الحرام وقبل وطئ وطئا حراما ولا يجب الحد لاحتمال وطئه اياها في حال الحيض
 مع كونها في ملكه او ما يفيد معناه معطوف على قوله بلفظ الزنا لا الاسلام اس لم
 يشترط الاسلام لاحتمال كونه في العبي او في حال الجنون نوب تلبية
 رجوع المصدر مضاف الى مفعوله الا او الفاعل من وكل اي نوب تلبية الامام المقرر
 رجوعه فانيهما احصان العذف والشرط فيه العلق عن الزنا سؤله وجد الوطئ بجماع
 صحيح او لا يوجد فان الاحصان يطلق عليها اي على نكاح صحيح ذات الحر
 واشترط انما لقوله عليه السلام الشيب بالثيب دلالة على الدخول في نكاح صحيح لا الخ عن
 تخلف فلو قال المراد بشرط النكاح الصحيح اثبات كمال النية ونحو النكاح لا كمال
 الا بالدخول ككان وجرا على يشير اليه بقوله لان الدخول انما شرط لكونه مشعرا
 اي متوسطا بين المريج هو بكسر الراء المهملة وتشديد با وبالهاء المهملة الشديرا هو لم
 انق الوجوه والمذاكير هي جمع الذكر بمعنى العضو على خلاف القياس وانما جمع كذلك
 للفرق بين جمع وجمع المذكر مقابلا للاثني وانما جمعه مع افراد قرينه لان المراد الذكر وما حوله
 كما يقال شابت ضارقي رأسه كذا في الصحاح فاما حال من الحد ودفعه على رضى الله

أكرهه شتم اربعة تراجم جامعة

عنه

يضرب الرجال في الجور وقيا ما والنساء حقونا **وحق الشيخ ساقط عنه اي في العصى**
 وحاصل رتب لم يخرج عن النصفه يؤخر الرجم والجلد الى ان يستحق فلهذا عنه اذا لم يكن احد
 يقوم بترسيه وان ادعت المرأة انها حبل لا يقبل قولها ولكن القاضي يبرها النساء فان قلن
 انها حبل جسيما الى جولين فان لم يدرجها **باب وجوب الحد المستفاد**
 من قوله تعالى ووجدك عاكفا فاعنى قبل بها كلام وهو انه قد اجمع على ان نسبة الاغتصاب
 مجازية مرفوعة قوله على السلام انت وما لك لا يرك على ان هذا النفس غير متعين كما
 ذكر في كتب التفسير مع انه يحمل المقصود له صلى الله عليه وسلم اشبه وانت خير من هذه
 الامور غير مائة لانه ان الشبهة الدارئة على من ادعى في الكتاف فاعناك مجال خديجة رجم
 استعاضها ان الكنايات رواجع اي ولونوى التلث مظنة لا اعتبار
 خبر لقوله فان احتياج العبيد الى وهي نقيت بالمقد لوقال في المتن وبالمقد فلم
 يحد من وطني محرماتها ولا في وطنها اجنبية رقت اليه عقلن هي حرك وعلمه مهر ما ولا
 من رتبى بمساجدة له ولا الخرفى والحربة ولا في وطني رتبى في دار الحرب
 او كان الزاني غير محلف وفي حكمه حد هو فقط كما يحد من وطني لانه اخيه او امره او اجنبية ووجد
 على فراشه ولو هي اعلى ورجسته في بيته حتى وذي رتبى بحرية لا لاني والحربة كان اولى
 وارجى وعن مجته التكرار لمرى اما الاول فليس المسائل المتجانسة بعضها على بعض ح
 فان المسئلة الاولى والثانية والثالثة من المسائل التي سقط فيها الحد شبهة القصد او بغيره
 فانما سب ان يخرج على ما قبلها في قرن واحد كما فرغ في اقواله من الشبهة في العقل والشبهة
 في العقل واما الكنايات قوله ومحرماتها بعد قوله وفي وطني محرماتها كرا مستحق عنه بالاد
 ينفي تخرج ثم عرف بالنار الى فعله للثلاثة الرجل في بعض الكتب وجه النسخ وضع تولد
 في صورة انتكاد في كل من الوجهين قصور فان الاول يقع العار يمكن بالبيع من المسألة
 وفي الثاني يلزم انه لا يخرج حيوان ليس منه شاة التولد كاليفر مثلا الا ان يقال انها حكمة و
 ليست بعلة مطردة لواني في دير قبل الخلاف في الكلام اما لو طوى امرأة في الموضع المذكور
 بعد خلافه والاصح ان الكل على الخلاف ولو فعل هذا بعد اوامره او سكوحة لا يحد

لكن الكذب

كذا في الكفاية وغيرها فتعذر ان يحد الله بغيره بشان هذه الامور الظاهر ان المراد بالحد ليس
 التعزير المصطلح فانه لا يبلغ مرتبة الحد ثم ان الغنوم من عبارة الهداية وجوب التعزير المصطلح لا التعزير
 بل هذه الامور فان عبارة هذه دلالة ليس بزيادة الاختلاف الصحابة في وجوبه من الاحراق بالنار
 وعدم الجدار والمكيس من مكان مرتفع بافناء الحاجار وغير ذلك ولا هو في حق الزنا لانه ليس فيه
 اضافة الولد اشتباهه بالناس وهذا ما عايناه وقوعه لا يقدم الراعي الى الزنا من الجانبين وما رواه
 نحو اهل السياسة او على المستحيل الا انه يفر عنه لما يتبين ان تركه حرية ليس فيه احد مقدر
 فان ذكر هذه الامور في شفاء دليل على ان ليس فيه حد مقدر لا ليمان وجوب احده
 الامور فتدبر لانها لم تتعد وجبة فلا تلزم موجبة التعزير المصطلح الى الزنا بغير القصاص
 وذلك لان ما لا يوجب العقوبة في الابتداء اولى ان لا يوجبها في الاستئناف ولا ينافيه كلفه
 كالصبي المجنون فانه لا يطالبان بالحرمان فلا يكون جعلهما زنا والتكليف من غير الزنا ليس
 بزيادة **باب شهادة الزنا** ولو اقر به اي بالحد يمكن في اكثر النسخ ولا يخفى فيه
 ان ثبوت بما يوجب الحد في بعض النسخ ولو اقر اي بالسعة وهو ايضا غير صحيح لمخالفة
 سوق الكلام على تقدم من قوله بخلاف الاقرار كما سيأتي اوافق مجته في وقته
 واختلغا في بلدان شهداء بغيرنا في وقت معين واربعه اخرى بغيرنا في ذلك الوقت
 في بلد اخر فلا حد عليهما اما عدم الحد في الاول وهو قوله فان شهدوا كذلك
 لان الواحد لا يكون بطوي او كرها فانه يحتمل ان يكون في او ايله كرها وفي اخره طوعا
 واما السادس من غير الاستلزام في السادس والسابع ولم يأت بكلمة فيهما كما في اخواتهما اشارة
 الى ان مرتبتهما دون مرتبة ما سبق في احتمال الكذب باعتبار التبوت اي باعتبار اهلية
 وهي كفاية اي الشبهة كفاية في درجته الزنا على المشهور عليه وغير كافية في اثبات حد
 على الشهود لان شهادتهم في تلك الحالة قد ردت الى قوله وشهادة في حادثة اذا ردت
 هذا شعرا بان رد شهادة الفروع يكون رد الشهادة الوصول مطلقا لكن ليس كذلك فان
 الوصول في الاموال يكون مقبولا اذا كانوا عدولا لان الاموال لا تندرى بالشبهة
 فخرج به في خواشي الرواية لان الشهود عدل ان لم يجد بعد لان كلامهم

قدف في الاصل هكذا في رايها ولكن الصواب لان كلامهم بقرينة آخر الكلام وهو قوله
 بقى قدفا وجب الدية في مالها قال القائل بهذا موط بقرينة فعل القائل الدية لا بقوله
 بخلاف ما اذا قيل على ما توهم وانما مانعة من الزنا القائل ان يقول ما هذا القائل ان يكون
 الاحصان شرطاً في معنى القول بالنظر الى الرحم لان تكامل العقوبة عند تكامل النية وتكامل
 النية بالاحصان وقوله وهو في المانع غير ما مقول الذي ليس كلامه بالنظر الى الزنا حتى تجبه
 ما قال **باب حشد الشرب** يعني ان يجد شرب الخمر يحتاج فيه الى تقدير خبر لان
 فلو اضمح على قوله ولو كانت قطرة او قال يعني ان وقع مجرد شرب الخمر كان اسهل
 اى لشرب الخمر او الكرم فيم السنين وسكون الكفاف مرة اخر اخرج عن قول الى يوقفه
 يشترط الاقرار مرتين اعتباراً بالشهادة كما في الزنا فثبت ذلك على خلاف القياس
 فلا قياس فلان حد الشرب ثبت باجماع الصحابة وقرض عليه بان من يوم الشرب
 ليس بحجة عند الخليفة واجيب بان اذا كان مشروطاً بوجود الرأفة لا يحكم بعندها فتارة فتدبر
 كما ينبغي هو بالفارسي ما قال له بك كذا في المذهب ولبن الرمال الرمال بكسر الهمزة
 ركة بالفتحين وهو ما قال له بالفارسي اسب ما ريان لان الكفر في باب الاعتقاد
 فان قيل مقتضى هذا الدليل ينبغي ان لا يصح اسلام الكافر قلنا الشك في غلط العقل لا
 لان خبره خال من نوع فينبغي له بدليل توجه الخطاب وهو وقوع طلاقه وعقده وسائر تصرفاته
 ولما كان كذلك اقرنا ذلك في حق اسلامه دون كوفه لان الاسلام يولد ولا يبطل كما في
 ارتداد الكفر واسلامه حيث يصح اسلامه دون كوفه وقرض عليه بان دعوى وجود نوع
 يتميز بوجوب عدم معرفة الكران شيئاً حتى الارض من السماء كما اعتبره ابو حنيفة في السهاد
 في حق وجوبه فثبت لا يخفى انشئ والجواب اعتباراً بحسنه هذا المعنى في الكران ليس
 على اطلاقه فانه انما فسر الكران بالاختيال في رد المدعى او ما في سائر المواد فالظاهر ان قوله
 كقولهم انه الذي يهذي ويخلط كلامه يشهد بذلك عبارة الهداية حيث قال ولما انه
 يؤخذ في اسباب الحدود باقصاها دراهم الحدود نهاية الكران ان يقلب السرور على العقل فيلبي
 التمييز بين شئ وشئ وما دون ذلك لا يعبر عن شبهة الصواب **باب حشد القذف**

هذا هو الوجه في حشد القذف
 وهو ان يثبت القذف بان
 يقرن القذف بالحدود
 لان القذف هو
 القذف بالحدود

هذا هو الوجه في حشد القذف

اخر اخرج عن الكناية بان قال لرجل محسن يازاني فقال الآخر صدقت وكذا الوفا قال جلست فلما
 حراً ما الا اولاً فلما لم يتعال له في العرف قدف واما الكفا فلان الجامع الحرام قد يكون سباحاً قاصداً
 وغيره ولا يشك في قذف المحبوب المحسن والرتقاء المحسنة حيث لا حكمة فيها الاشارة الى تصورنا
 من المقتدوف حتى يظنهما شين ولا يقتذف الرجل المحسن او الامانة المحسنة اذا كانا اخر
 حيث لا يجد قاذفاً لا احتمال التصديق منهما لو كانتا ينطقان فلا يندرج الشبهة كذا في النهاية
 واخرج عن عليه بان عند الاخرى كل شئ اشارة مخصوصة معودة منه فينبغي ان كذا اذا
 طلبه باشارة مخصوصة وردد بان الاخرى يكون اهم غالباً فلا يتدبر ان يسمع قدف
 انقادف بهينه ولو سمع وقد رعل النطق لاحتمال ان يصدق وهذا القدر من البسطة كفي
 للحد والاشارة منه لا تقوم مقام العبارة في جميع الجهات في غيب متعلق بزنا
 فيه نوع مسامحة فان تعلق في غضب بالقول الذي زنا في الجبل مقوله فان التقدير اذا
 قدف بهر كيه او بان يقول زنا في الجبل جيل من الناس بكسر الهمزة طائفة منه
 او ولد بنت معطوف على قوله محمداً لاصل قوله ما لو اورد لان التعليل بقوله فان ذكر الاختلاف
 في غيره يسمع ان بذلك لان الغالب في الحدود عندنا هو حق الله تعالى وقرض عليه بان
 لا يلزم منه ان لا يكون حق العبد غالباً اذا اجمع الحقان اصلاً وهو خلاف الاصول و
 اشقول فان القصاص مما اجمعت عليه وحق العبد غالب بمكة انقل عن الفتاوى ويمكن ان
 يقال في دفعه لما كان الاصل في الحدود الدرد عليهما حق الله تعالى على حق العبد ليقوم بهما
 امكن ولما القصاص لما كان وجوبه لاطراف العين عليهما حق العبد لئلا يتفرق رايه قال
 فتدبر فانه باخذه هكذا في النسخ ولكن الظاهر ان يكون الضمير في فانه من طمحات
 النسخ وان كان فهو راجع الى من يحفره لاجل الجلب حجة من خصوصية حد على صفة الفعل
 بقرينة قوله ووالى بين الحدين ولى هو فكم مصدر مضاف الى مفعوله لان مضافاً
 لا يلبس ان لا يقال يحتمل ان يكون التقدير بالانسان زانية وفي قدف الرجل بلغة الزانية
 لا يلزم للحد لانا نقول صفة التذكير في انت ياتي هذا التقدير لان المطابقة شرط على ان
 هذا الكلام خرج مخرج ابواب الكلام السابق والتذكور فيه يازاني في وجود مثل هذه القرائن

المقرض يقصوب بها

المقرض المولى المزبور

قلنا قيل اليه الطباع والعشرة حد معتبر في الكثرة كما في مسئلة عشرة في عشرة ومثله اكثر مدرة
 الخيض وغير ذلك مع ما فيه من رعاية الجانبين فان قطع عضو شريف من الاعضاء كان
 ككل انما فيه عاللا يستحسنه القبول مع ما فيه من دراهم اسد لانا نقول ان كل من الرغبة بالكثرة
 فندقق في الكثرة في العشرة لو لم يلزم القطع بالنظر للمسلمون في اكثر الاحوال انما
 الاثر جار الملزم من القطع على ان قوله عليه السلام لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم
 القطع في العشرة قطعا فان ذكر الاقل فيه مقابل اكثره يوجب الاتمام بشان الاقل لا الحاشية
 الا ترى انه اذا قيل لا عذاب الا في الكفر او العصيان يلزم بالمعصية استحسان العذاب
 بلامرته فيكون نصاب السرقه حقيقة فيما نحن فيه ذلك الاقل وبهذا يظهر سقوط ما قيل في الحديث
 الذي رواه اصحابنا قوله عليه لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم فبالهم لم يعتبر القيمة
 بالدينار مع تقديم في الذكر والاعتبار في الدرهم فيه اشهد ولم يقووا جسد الذهب بالدينار
 وجنس النقصة بالدرهم وغيرهما باحدهما ايا ما كان لم اقف على وجهه الى الآن في كتبهم
 ولعل مستندهم ان تقديم الجين وقع بالدرهم في الرواية التي اخذوا فيها وفيه تأمل اشبه واماما
 قال بعض شارحي الهداية في ترجيح قولنا ان العمل بمقتضى ما يستلزم العمل بمقتضى
 خفيه ايضا ان من مذهبنا وجوب القطع في الثلثة وفي الظاهر ان القطع في العشرة على وجه
 الوجوب لا يلزم القطع في الثلثة على هذا الوجه لا يستلزم الاباقره من بين لانه احدى الجنتين فهو
 بالاخرى وهي البينة كما في الزنا كما في سائر الحقوق قيد للاقرار والشهادة معا
 ومتى لم يعلم انها متفاداة او في حاله الصغر والجنون ام لا وبهذا يظهر ان السؤال بمقتضى
 هو لان في الاقرار ايضا لا يقال ينبغي ان لا يكون التصادم مانعا من لان الشاهد غير
 منهم بالتاخير لانه لا يتصل بشهادة بدون الدعوى قلنا ان الدعوى شرط للمال لا للثقة انما
 يمنع القطع لا المال ومن سرق لم يعلم انه من ذى رحم محرم قبل هذا مستغن عنه لان
 المسروق منه حافوا والشهود تشهد باليقين منه فلا حاجة الى السؤال عن ذلك وهذا كقول
 يجب فان المراد بهذا السؤال ليس يقين شخص المسروق منه حتى يكون حضوره مفيدا
 بل المراد به العلم بكونه ذاهم محرم على وجه الشاهد ام لا قطعو كان الاولى ان يقول

هذا هو الوجه في قوله لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم
 لان ما في العشرة من الدراهم لا يوجب القطع الا في دينار او عشرة دراهم
 لان ما في العشرة من الدراهم لا يوجب القطع الا في دينار او عشرة دراهم

قطعو

قطعوا ان دخلوا الخزانة حتى لما يقض بما سباني اود خلى سبانا واول من هو خارج البيت
 حيث لا قطع عليها كما وقع في شرح الجمع كذلك كذلك لا تعال وضع المسئلة في الاشياء
 في السرقه ولا تحقق وهذا لا بعد الدخول في الخزانة نقول يقال لعين السارق سارقا
 في العرف سواء دخل الخزانة او لا وسواء اخذ المال او لا على ما قرره الشيخ حتى يقطع
 اي ذوقه وكان خفيقا لا يتقبل على الواحد حمل فانه انما قال كذلك لانه اذا
 كان ثقبلا لا يقصد احرازه وان كان في مكان محرز ومعرفة المقره ينتج للمع وسكون
 العين للجنون فحق ايضا لغة وتم على شبه الظان انه ليس مقطوعا على قوله وفالحاله رطبه
 لعدم كونه مقفلا بسبق الفاعل على قوله ما يفيد سرقة فلو جمع الامور الثلاثة يعني قوله
 على شجر ويطيح وزرع لم يحصد وقال لعدم الاحراز فيها كان احقر ولم ينتج الى زيادة قوله لعدم
 الاحراز اولا وباب سجد سواء كان موضوعا في داخل المسجد او منصوبا على محله
 في الجدار بخلاف ما يوجب من باب الدار فان الحكم في مختلف على ما مر انما فلا تكرار في لوقه الكلام
 على باب الدار لا يفهم حكم باب المسجد منه بالطريق الاول من جهة عدم وجوب القطع
 واخذته يتناول القراءة فيه حال من مصنف فيكون فيه مانعا عن القطع ولو لم يكن
 هذا اللفظ في اكثر النسخ بالبيان ولكن الصواب ان يكون البيا واخره على ما لا يخفى
 ودقائه الحساب لان المقصود ما فيها وهو ليس مال فيه انه يلزم منه ان يكون
 الكسب مطلقا في قبيل المال مع انه ليس كذلك ان المراد فانه متى حاسبها الوتر
 برفاته لا يكون فيها غير صاحبها فمع سواء كان حاسبها ماعنيا او لم يكن كان احسن
 وكما انما خفي به لانه لما لم يكن حاسبه يكون كنفه الاشارة الى المقصود ما فيه لا اوراقه
 لكنه ليس شي لان المقصود مقصود السارق لا مقصود صاحبه والسارق لا يأخذ الا
 لا اوراقه لان نفعه لا يتجاوز صاحبه فلم يتم السرقه من كل واحد قيل لو اسقط لفظ الكل
 وقال فلاتم السرقه من واحد كان احسن في تأدية المقصود لان الغرض اثبات النقصان
 لكل واحد وعدم التمام لكل واحد لا ينافي التمام لو احدث شي خفيه ان معني فلم يتم السرقه
 من كل واحد فاشي تمام السرقه من كل واحد وهذا كلام لا غبار فيه وبالحمل قوله من كل واحد

حتى يقطع

بعض الشيء لا يعني التمام الواقع في حيز النقي والفرق ظاهر اورد على بيان اوله في هو خارج
حيث لا يقطع قال صدر الشريعة بعد اعتدنا واما عند ابن يوسف والثاقبي ان اخرج به واول
مفعية القطع فان ادخل الاخر به واول فاخذ فعليه القطع وفي الوجهين ان وضع فيهما بين
الداخل والخارج فاخذ الاخر لا يقطع وفي رواية قطع بينهما انتهى اعترض عليه بان المضموم في افراد
الغير وتقرير المسئلة كون القطع على اخذ الخارج فقط في صورة ادخال المبرمج ان القطع عليها
في هذه الصورة عند ابن يوسف والثاقبي كما خرج به في جميع الكتب ويمكن ان يقال فرق
بين ما ذكر صدر الشريعة وبين ما في سائر الكتب بان المناولة لا يصلح وذلك قد كلف بالاعطاء
يد ايده وقد يكون بالتسليم بان يضع عجزه بحيث يصل اليه بيده فكلما صدر الشريعة بالتسليم
الساكن في كلام سائر الكتب بالنسبة الى الاول يدل عليه سوق كلامها على ما لا يخفى بل هو
والمراد بانها نفس الكلم بان يوضع الدراع على شيء من الكلم في ربط فان وضعت في خارج
الكلم يكون الربط في الداخل فان وضعت في الداخل يكون الربط في الخارج فان ربطه في
من خارج لا يقطع وان ربطه في الداخل فيقطع كذا قيل **ينعكس الحكم اي وجوب**
القطع لانعكاس علته وهي الاخذ فان الرباط ان كان في الخارج يقع الدراع على
في داخل الكلم فالأخذ منه يكون اخذاً من الخرز وان كان في الداخل يقع في الخارج فالأخذ
منه لا يكون من الخرز او شق الخرز واخذ شيئاً قديراً لانه اذا شق فقط منه شيء فانه
لم يبق منه القطع على ما في هذه الكلفان قبل الجواز ان كانت عند صاحبه يكون الخرز لا
بالجواز والافلاخر في الجواز قلنا انما لم يكن صاحبه عند ما ولكن حيث هو هو يكون خرز
على ان مجرد حضور صاحبه لا يبعد خرز بل يجب معه ان يكون الاخر مقصوداً حتى يكون الخرز
به كالتأيد والسابق على ما تقدمنا او جعل على حافة فانه خارج قديم لانه لو خرج بغير
سوق لا يقطع ولو اتاه في نهر فخرج الماء بقوة حرة الاصح انه يلزمه القطع لان جرى الماء
بسبب القاذرة في النهر فيصير الخارج مضافاً اليه فلم يزل هذه الآثار كاشفاً
الى الآثار المذكورة في كلام الطحاوي فهو متعلق بقوله اصلها كما اذا اصلاً فقولوا لم يزد
ولو صح اي الحديث الذي استدل به الثاقبي حمل على السابقة الا ترى انه قال في المرة الثانية

المقرر من مجموعها

والنقد

وان علافاً فاقطعوه كذا في الكافي جواب هذا الشرط ما قوله الا في لم يقطع هو يقطع
من الشيء الموجودة وتعلقه بقوله اولم يطالب المالك الا انه لم يوجد كذا الا في نسخة
او نقصت فبما في الصواب قبل القطع اي وان وجد القضاء وفي بعض النسخ قبل القبض في الصحيح
هو الاول لان المضموم من العبارة غير مطلوب والمطلوب غير مضموم منها لانها ان كان
كلان فالتين المتقدمتين على ما سيجي وجهه فالعنى اوسق سارقان فادعى احدهما
وهو ليس بمطلوب اقول لا المطلوب هو ذلك فان دعوى المالك كما تقدمت في الدرر في صورة
الاخر تؤثر ايضا في صورة الاثبات بالبيينة فان فعل السرقة واحد فاذا افعل واحد في احد
التين يندرج في الآخر لا يخالف الا في دعوى المالك في صورة الاثبات فمدرج في السابق
الواحد وظاهر ان الحكم لا يختلف اذا كان السابق اثباتاً فالاحسن ما اختاره صاحب
في تعميم الحكم للصورتين فلان الدعوى لا يمكن فلا تعلق السرقة اي من حيث يجب ان
القطع لا يخرج يكون اجنبياً من دعوى القطع والاجنب ليس له الخصومة واما ما يقال في ان له
خصومة في الجاني حق التوفير اي يتك حره ولا يتم هذه الخصومة الا بالاثبات اخذ فانه من حره
فلهذا صرح بهذا السبب وثبت السرقة في كل دفعه بان المال الذي لا يدخل تحت الحكم لا يفيد
اثبات القطع اولم يطالب المالك قال صدر الشريعة اي ان لم يطالب مالك السرقة
اي السروق فلا قطع وان ادعى السارق بالسرقة قبل المضموم من هذا جعل قول الحسن فلا قطع
في المسئلة الاخرى مع ان مراده جعل قبل الجميع السائل المذكورة بعد قوله فان كان بيده السرقة
الح و بهذا كلام عجيب فان قوله فلا قطع جواب للشرطيات المتعاطفة كقولنا كيف يجعل
في الاخر وجعل المعطوف الاخر في صورة الشرط والشرط لا يقتضي كونه قيد الاخر فقط بل
تصحح التفسير في ان الاول منها راجع الى السرقة بمعنى السروق والثاني الى السرقة بمعنى
ولان احتمال دعوى الشبهة ان دعوى المالك بشبهة الشبهة لان تحقق المالك في
نفس الدعوى بشبهة ودعوى المالك لعدم تقييد الشبهة اخرى وصاحب روى المراد بصاحب
الربوا من اخذ بلا معاملة شعبة والتابع على سوء الشبهة يوم يبين الشئ ولم يبعد
العقد ويستضع هو من نقل متاع الغير الى ابيه وبيع منه الى صاحبه

اي موجودة بعد قطع اولم يطالب المالك

التاخر مجموعها

منه صرف منهم على بناء الفاعل **منقول** خصوصية ويقتل ان يكون منقولاً فاما ما تقدم قال
 قطع في الاحتياج الى ذكر السارق في قوله وقطع السارق قد بدى لانه حيث انه مال منقطع
 لما يقال ان انواره او اثاره على الغير لان باقاره يتوجر القطع ويترقرر المولى وحاصل الدفع ان اثاره
 منه حيث انه اذ لم يجمع لانه مقتضى الى اثاره حيث انه يقتصر المولى ليس اثاره بل يتبعها
 اي بدون الاضافة الى شئ من سارق قال في الصحاح يقال سرقه حيا حيث اسره به بالاضافة
 اذ ان مقتضى مقتضى جوارح به اسره به فتصيب البيت وقد ترك في الوقف والكن
 اقوله في ما طريق الاجازة وجوب وجود نصاب السرقه والاخراج من المزرعة او النصاب
 السرقه في وجه القطع علم بالحق وبما سباني من مثله في ان السارق لم يلقه الى السيد
 بذلك **باب قطع الطريق** متعلق بالغير البارز في قصده والتعلق بالغير جائز
 اذا كانت راجعة الى المعنى العقل يجوز ان يكون متعلقا بالحروف الجارية كقوله في معنى
 للبيد في قولهم البياض الثلج ارشد منه في القطر ان في التعلق متعلق بالغير منه ولو
 قيل على معصوم متعلق بالقصد القيد بالقطع لم يعد حتى لو قطع اي قطع الطريق
 لو قال بده حتى لو قصده كان اوفق بالسابق في العلم الضمير في التعليل لو اشدتهم
 او اكثر لو ترك قوله اكثر لجاز وان قيل بلا اخذ في قتل هذا القصاص اقرض عليه
 قالوا اذا خرج او قتل واخذ في المال دون النصاب لا يجب الحد فيلزم من كلامهم ان يكون
 القتل وحده موجبا للحد ولا يكون مع اخذ شئ من المال موجبا مع ان الثاني اعطى الاول
 واجب بان الاعتبار الى المقصود فاذا لم يخذوا شيئا يكون مقصودهم القتل طارفا فلا يشترط
 هذا المقصود يقتلون حدا واذا اخذوا يكون مقصودهم المال دون القتل فاذا لم يبلغ النصاب
 فلا يجب القتل جبايل قصاصا وقولنا طارفا اشارة الى دفع ما يقال من ان قوله فاذا لم يخذوا
 المال عرفا ان مقصودهم القتل بخلافه لانه انما يتم اذا قدر واعلى اخذ المال ولم يخذوه وقيل
 على القتل قطع ثم قتل بعينه للمام احد الامور الاربعة القطع ثم القتل والقطع ثم الصلب
 والقتل فقط والصلب فقط اي يجازون اولياءه اسره كان المناسب ان يقولوا
 او غلوا اسره يوم المذبذب الا ان قوله يجازون اسره ورسوله يقتضي هذا التعبير لكونه

ثم

الاشارة

اشد مناسبة في السناد الفعل الى اسره ورسوله في قوله في تقدير يجازون اولياءه اسره
 من في حكمهم وعلى عهدهم ولان المسافر في البر ليس جمع بربته بالشديد
 والفيافي جمع فيفا وهي بالفارسية بيابان كدرو آب بنود كان قال ان يتلو
 ان قتلوا فيفتح المقرة في الاول وكسوا في الكس ردا لبعض حتى اذا نزل قدامهم انما
 اليهم الرد بكسر اللام وسكون الدال المهملة في المعين ونزل في المثل والاقلام فتح المقرة
 جمع قدام والاعجاز واللاء للملوك والراء للملوك والجمع الما جمع وان خرج فقط الى اورده عليه
 بان يخرج والاختار في وجوب الحد فيقتضي منع الزيادة فيقتضي ان يجب حدا لا اختار اشد
 اقوله مقتضى قولهم فان اخذوا قتل ان ياخذوا لا يقتلوا مع جسيم اللام حتى يحيدوا
 نوبة التورن والجسور والحدود وجد الاختار اولم توجد او قيل على الجديدة انما اورد
 قوله جديدة تمهيد القطة اي للمولى القود على ما سباني ولكن قولهم وجوه وعصا لهم كالسيف
 يقتضي عدم الاحتياج الى هذا القيد كما في عبارة السدادة والوقاية وفيها خلاص
 حتى العبد اي اذا لم يكن فيما حد لا يقطع حتى لان سقوطه في ضمن الحد فلولي القصاص
 ولو قال فلم يرجع القصاص كان اظهر لان المخرج الاحتياج الى تصرف المولى واجبا
 المولى على مقتضى صاحب الحق فيعيد على الا يقتل او العفو في غير ما في غير
 الصورة الاولى في هذا فيزيد ما ذكرنا من ان العلى لا يتصرف في صورة الجرح وان المولى
 ليس محمولا على المقتضى العام مصدر حقه الباب الاول وفيه المال
 شديد النون لانه جمع مؤنث لا يقال هذا مخالف لما سبق من ان القاطع اذا قتل
 لاضمان عليه لان قتلين ليس جبايل قصاصا فيكون قتلين المارة قتل القاصب
 والمقصوب منه فانه يقتل قصاصا ويؤخذ ما نصب ويؤيده عدم قطع السيد والرجل
كتاب الشرب لا ينبغي وجوب مناسبة لكتاب الحدود اقوله قتل هذا كان
 الانسب ان يؤخر حد الشرب على حد السرقة في الذكر حتى يلى كتاب الاشارة باب حد الشرب
 مع اعطاط رتبته في نفسه لعدم ثبوت بعض الكتاب على عام وشبه عام يكره كالتأنيب
 ان يقول في استعمال اهل الشريعة كما قال صاحب النهاية كمالاير والحدود وقوله في مقام

نقطه

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع

ربيع شربا طهورا اعلم ان جميع ما يخرج منه الاشارة اربعة الاولى ترك الحرف في الاربعة
قد يخرج من الين اشارة ايضا في تطويخ التي بكسر النون والهمزة بعد الياء على
وزن السبع خلاف المطويخ وقدف الزيد في الفتحين ما يقال له بالفارسي كيف
وكذا الطلاء ويوكسر الطاء وتثني اللام ومدة الالف وقول في المحيط الطلاء اسم للثلاث
فيكون الترخ في اطلاق لفظ الطلاء فان المصطلح على الحزم والافزون على المباح على
ماجي وعظما فعل في باب الياس وورود الاحاديث المتواترة للفتح
فيه اشارة الى ان التواتر في المعنى كافي في مثل هذه المواضع وان لم يوجد التواتر في اللفظ
وحرم الكسر السكون في الفتحين من قوله الا ان يكون لذي الاستثناء خرج
الامر ان اي علم جواز السبع وعدم الضمان اي حل اتخاذ النسي في الداء هو ضم الال
والباء الواحدة والمد ما يقال له بالفارسي كدو والحتم بالماء المهم والنون على وزن
جعفر والامشاط وهو بالفارسي موسى بن اذ وزن كتاب الخبايات
لا ينبغي في جبهتنا نسبة هذا الكتاب للكتاب المذكور الاشارة امانا نسبة كتاب كدو
فقط واما نسبة الاشارة فلان الشرب منع للنباتات ونباتات الخبايات
والا فاعقل انواع كثيرة كالجرجم والقصاص وقيل الحري والعسل صلحا في حق قطاع
الطريق فيه ان هذه الانواع في غشها غير خاتمة عن الاقام للحننة التي ذكرها ابو بكر
الرازي غير ان هذه السمات لم يترتب عليها القود ولا الدية لكونها بان الشرح بحسب اسبابها
الختلثة والابن في قول الوقاية الح وك ان تقول انما اختاره صاحب الوقاية ليحل
من اول الامر ان الفضل المعنى في هذا الباب ما يكون بالضرر لا بفعل اخر مع سهو انما هو المعنى
التعود لان غير من راجع الى المتحول لولا ان وقع منه تخم ان المراد بالضرر الفضل المعنى الى
ازحاق الروح كهيئة اللبطة بكسر اللام وبالطاء المهمزة القصب بصيغة
جديد الصيغة ما يقال له بالفارسي من يكون المتحول معصوم الدم الظان هذا
ما يكون قبل الحكم وما يكون بعده لان احتمال عقول الاول باق بعد الحكم ايضا يكون معصوم
الدم بالنظر اليه فلا يكون كقطع يارل برق قاعا فيه في كل من الدليلين اشكال

في قوله

الى قوله فخصيص الخطاء بالذكر لا يدل على قصر الدية اقول حاصل الاستدلال ان المراد بالفضل
في آية القصاص للمعد بقره ذكره في مقابلة لفظه وموجبه القصاص فقط لان التخيير بين
القصاص والدية يكون زيادة على الكتاب وهو غير جلية الا انه افتقر على ما ذكره صرح للرد
بسنن هذا الكلام على ان تخصيص الذكر يدل على ان الحكم عامه حتى يوجه عليه فانه
واما ان في القواعد المقررة في الحديث دليل مستقل فانه يان موجب القصد ليس
لخصيص ما في الآية حتى يرد عليه ما ذكره فكانه ظن ان قوله ولانه قال النبي عليه السلام معطوف
على قوله لا يؤصحب الج وليس كذلك بل هو معطوف على قوله ولنا قوله بحسب المعنى
الوجه ان يقال ان الايات التي فيها ان الذي ذكره انما يستقيم لانه كان التخيير بين القصاص والدية
في جانب القاتل ليس كذلك فان التخيير بينهما في جانب اولياء المقتول وهذا لا يفر ذلك الارواح
كما لا يفر احتمال الضعف لوصف الصلح بالمال فتدبر بسبب ترك التثبت التوقف
والسلامة في الطريقة اي اطرف لم تضع فانه فان لم يعلم سلامة كذا كعه وسائر اعضائه
مع ان السلامة شرط في بقية الكفاية الا ان الظاهر السلامة يعني اذا خرج عضو اية
خارجة هكذا في الرشح الموجودة ولكن الظاهر ان يقول بالجملة خارجة لمحقق مع شي
العمد يورده قول صمد الشريعة اي ضرب قصدا بغير ما ذكره فيما دون النفس عند المراد بذكرنا
لحرق الاعضاء مما يراعى فيه على السواء المحمول الى يراعى في الحج كرمية غرضا
بالفتحين ما يقال له بالفارسي فضاة اثير بان يرمى اميا بطنه صيدا فاصاب
غيره فانه الخطاء في القصد لا يكون باصابت الفعول باصابت ما قصده على امر اتفاق قوله
فاما بغيره من النابيل لا يوجد للظلم في القصد فكيف يكون مثلا الاجتماع
فظام لكونه في حكم الخطا وان يكون متساويا معطوف على قوله ان يقصد على
خارجة الطريق اعلاه والمقرب للظلم هكذا في نسخ رايناها ولكن الصواب والحق الخطاء
على الا ينفى ولا يقتل منها لان حقيقة القتل مباشرة فعل يوجب ازهاق الروح ولا
مباشرة كذلك العقل باب ما يوجب القود وعندنا فحق لا يقتل الا باليد
ومما نسب اليه خذوا يد ذاك الغزال فانه ثمان في رسم مصلية على عمد ولا تقتلوه ثمس

فيه خلاف النسخ

الشع لا علم النسخ

انما عده وفي من يبي لا يقبل العبد لان الشافعي يحيد عنه بان تساوت الى النقص
 او قول الزبني بلالة النقص فانه اذا قيل للعبد الجاهل في العبد الجاهل الى
 عند فله ادخ العبد من الذمة لا العبد الشافعي للذمة والامان ولا يقبل تحتنا اي
 لا يقبل المستامن المستامن لقيام بيع الفحل وهو كونه من اهل دار الحرب وكفرهم
 للموالاتي قوله النفس بالنفس ونسالة وعبد ولده العبد ليس للسيد بل الموالاتي
 اي فلول العبد ولده ولو قال ولاد الودة بهم كان الم ولهم لا يستوجب
 النقصان على نفسه ولاد لده عليه ولو قال ولا على الده كان اظهر على ما ذكرنا
 ان النقصان لا يثبت لهما وان اجتمعا قيل هذا قول محمد ومروان بن ابى يوسف وغيرهم
 ان المهر من اموال المهرين فكما فيضاف بكلمة الى هذا من وجه والى ذلك وجه فلا يثبت
 الاستيفاء واذا اجتمعا عليه كعبد الكفاية اذا قيل لا يجب النقصان ان اجتمع الولي والكفاية
 بخلاف المهر حيث يجب اذا اجتمع الموالاتي لان الملك لكل منهما ثابت في النصف
 من كل وجه فيكون النقصان اي النقص كالمثل الصالح في الصولة والحلة والجمع
 او شامع صا لبل المهر من من هذه العبارة ان يشترط كون النقصان المشهور
 حتى يلزم من القبول شيء بخلاف المسئلة ان يقع فلا يلزم ان المسئلة الثانية تفصح عن الاولى
 بنفس صحيح ثبت عينا لا يقال لا فرق بين العليل والكثير في الشهود اذا بلغت
 فما معنى تردد المسئلة وتسمية الاولى بالثبوت عينا لا نقول الما يخرج ثبت عينا الفصل الذي
 وقع بحجر جماعة المسلمين والمالك موجود فيهم او الما قد قيل في المقبول العامل حين قبله بحجر
 المسلمين ويجوز المهر فيهم وتسمية الماهلة الماهلة الماهلة الماهلة الماهلة الماهلة الماهلة الماهلة
 وهو الفارسي ملك كذا في نسخ الا انها تفصح من النسخين انها كذا بالدال والتونين
 قبلها لا باللام والكاف في آخرها مصدر قولك خنته فخرته من الباب الاول على عام
 وقوامها بالنظم والباطن اي وطلال ان قيام التوبة بالظاهر والباطن مضى بالحدود
 من التضييب بالفساد المهر فاحوز من النصب وهو ان يجعل على شيء حدير مثل النصب
 كافي ولاية الانكاح اي كما ان احتمال عدم قبول الولي القرب متقطع او كان في موضع بعيد

الغالب معقول

لانها ان النقصان يتناول القاصصة والعقوبة ورتة على المهر الجاهل بقرينة
 والمهر صفة قود وبوت القاتل عطف على ما قبل من حيث المعنى اي يسقط القود
 الاثني وبوت القاتل في الفصل الاول اي في قول جازم واحد ولنا ان كل واحد منهم اي
 من الاولياء قال اي مستوف حقه على الكمال في قول واحد جازم برفع جازم لان المصدر
 مضاف الى مفعول فقول واحد جازم في عامة النسخ ولكن لو كتب عفا بالالف كان على
 رسم الخط فانها متعلقة عن الوو قال الشافعي واما الثالثة فان كانت عن ياد كتبت ياد
 الا بالالف ومنهم من يكتب الباب كله بالالف اذ عند البعض لا يسقط القصاص لقاتل
 ان يقول اذا كان مجتمعا فيه يكون سببا لدرء القود ولو كان القاتل عالما بالمسئلة فقيده
 لعدم العلم بكون مستدركا ولا يقبل البينة عليه هذا في العود ظاهري وفي الخطا فقيده كلام
 قولهم يكون معتبر في الثالث اذ ثبت الاولياء بالبينة للعامة على ما جرى بعد ورقة ان شاعرا
 وقال اصحاب ابن موهوب رضي الله عنه هذا تأييد لما قبله وقوله وانما كني بالسيف من
 مشول هذا القول واسم اعلم **باب القود فيما دون النفس والماله** وهو الماهلة
 يقال له الفارسي نردني اي يكسر المهر وجبر الكسر وان المناسب ان يقال اي ينقص لسان
 قوله ان كسرت ولما اقال الميراء لو قال انما يرب للميراء فان سرت وجب
 القود الا لا يمكن القود لان الميراء في الجاهل نادى فحجب ان ينقص الى الماله كان اخره واجسن
 بان اخره كينا واحده جانب لا يقال في التقييد بجانب اشعار بان كان في جانب
 كالمثل لا يكتفى بكونه كذلك لانما يقول الميراء من الجانب جانب اليد المقطوعة لا جانب السكين
 بقرينة ما سبكه من مقابلة فان شرطه في المساواة في العصب والعصب امر معنوي
 لا يقبل الزيادة والنقصان على انه ثبت باجماع الصحابة على ما ذكر قلزم بالضرورة اعتبار والية
 الما طرف ليس لهذه الضرورة بل في حكم المال على كل حال وفي هذا فنقد سمي اوردته
 للمسئلة كساعة وان لم يكن من الجانبية فيما وقع النقص كالنقص من القطع عند لو قال
 بفتح ان العفو عن الشبهة لا يكون عفو عن النفس عنه وعند ما يكون كان اوضح
 عن اليد والقطع اي عن موجب اليد وهو الدية او قطع القاطع وانما لم يكتف بما ذكره ولا يكتفى

توطئة لقوله ما يحدث منه فان ترتب حدوث ما يحدث على القطع اظهر وهو عدم وجوبها
 على العاقل بل على العاقل لو كان وجوب الدية على العاقل ابتداءً من كل سنة الوصية فيما جرى
 وهو قوله والمزيد في الاقل وصية لهم ويصح لانهم من الاجانب او على تقدير كون الوجوب على
 العاقل ابتداءً يكون الوصية له ايضا ويوجب جازية فتدبر والعمل على التراجع معطوف على
 قوله حكم فيها كان ينبغي ان يورث حكم القاضي وهو المقطوع غانيا والمقتول المقطوع
 ولم يلحق بطلان حكم الحاكم حتى يورث شبهة فيكون المدعى في حكم المكره للقاضي وهذا الجواب
 ايضا فاسد لانه مبني على السهو المذكور ولانه منقوض بما روي في من ان اذ كانت الشهادة
 على العمد فقبل ثم جاء حيا بغير الورثة تعين الولي الدية لو الشهود فاذ لو كان وجوب الدية
 مشروعا في مثل هذا الموضع لكان المتوجه على المدعى التعاصي دون الضمان لكن لا
 التعاصي اي فصاح اليد على الولي في قطع يد العاقل وانه اعلم باب الشهادة في الفصل واختبار حاكمه
 واعتبار حاله بسبب العقد في حق المورث فيكون خلافا بالنظر الى هذا الاستعداد
 ودر الشارح هو بالتاء المتصلة والتمرة على وزن القاسم الانتقام لان التعاصي ملك
 الفعل في الحبل يمكن ان يقال من جانبها ان ملك التعاصي يجوز ان يثبت للميت بغير
 الاستعداد فانه اذا مات من ذلك الحج يعلم انه ملك التعاصي من وقت الحج كما ان الحاكم في الدية
 وشكك المبيد كذلك فان احصاها فعند التعاصي منها اي فخره عن التعاصي
 واختاره المال للاستقاط للحق بالكلية على كسبيته واما اقرار العاقل اي بكنهه
 التبرك بان ما عني ولم على حق قد بطل تكذيب الشريك اياه بانه مخفي وليس له عليه
 حق والمقول وهو الشريك بل اضاف الوجوب الى غيره فان حاصل تصديقه ان
 قد عفوت وانقلب التعاصي مالا لعاقل ان تقول قول التبرك قد عفوت استقاطه كونه عن
 ذمة العاقل فيكون ساقطا ولا يفره تكذيب العاقل ولا يكون هذا القول منه اقرارا بل في ذمة
 العاقل حتى يخرج من حتى يكون كسيلة الاقرار بالدين ويمكن دفعه بان اخبار الخبرين للاخبار
 بان حرمها قد انقلب مالا وتصدق الشريك لتحقيق ان حرمها قد انقلب مالا كما ذكره هذا عين
 الاقرار بان لها على ذمة العاقل حتى قد تدبر والطلاق ليس على المطلق ما يدل على واحد غير

قوله

مبين

معين كالاسم المنكر الذي يعلم معناه وان كان غير متعين والجمع ما خفي المراد منه بحيث لا
 يدرك نفس اللفظ الا ببيان من الجمل كالاسم المشترك الذي لا يعلم معناه الا بقرينة واهرا
 يقتل بكسرة اياه والول يدعى قبل زيد وبكر معا لان تكذيب المشهود عليه وهو الولي
 لانفس القتل معطوف على شهادة الاصول اعلم ان الاصل ان العبرة لو اکتى يقول اعلم ان
 العبرة الخ لکن مرميا الى غير مرمي مثلا اذا كان قتيلا لم يثأر اذا كان غير مرمي ومائة مرميا
 يكون الضمان في الثمانين لان ضمانه الرامي يكون في الثمانين ويوظف كتاب الديات
 الخلفات يقع الماء وكسرة اللام وبالفاء بمعنى الخواصل بالوقوت الى السماء من جانب
 النسخ وقد ورد هذا اللفظ وحقا الوقوف ما يضاف الى الصحابي في اقول لهم و
 افعالهم والمرفوع ما يضاف الى النبي عليه السلام بلا ذكر الوسايط من الرواة وفيه كل ذي
 عهد في عهده اي مادام على عهده لرجل على رجل اربع ديات فيكون من الغريب التي يثا لها
 وهو انه اي شيء يكون الجارية بالذلة بعضه اعظم من الجارية بالزلة كل وكذا الثغار الصين هي
 جمع شتر يعني الشين المحبة وبالفاء وهي ما يقال له بالفارس جاني شتره الا اذا تجردت عن المنفعة
 ان الاذن يكون خالية عن المنفعة قبل الانفاق كالبذر التي خلت منفعة البطش والاذن الشا
 وهي التي يقال بالفارس من صدره كوش الهاتية بالشين المحبة والعامة عبد الف وتزيد
 الختم الجارية بالجيم والقاء المارسة بالحاء والراء والصاد المهملة كل واحد منهما والياضعة بالياء
 الموحدة والقضاء للمحبة والعين المهملة والسين في بكسرة السين والحاء المهملة ومنه المرو
 مذكورة في الشرح وقال في الاسلام قول الكسري اجمع فكنهه لا يخلو عن عشرة في تفسيره فان
 ما تجاوز منه الموضعي كالمعقوب الجانية ما يتعاضد بها بالياء ضعة والرافعة وغيرهما فتدبر لا يخلو
 عشرة على الفتح والمستحق فعل احداث القول لانه المتعاضد ذلك عشرة الاصبع هكذا في عامة
 النسخ ولكن الاقله تعريف الاصبع وبكرته ذكره كان الظاهر ان يقول وبكرته في التوكه كما هو
 في اخويه الا انه اظهر اليها يومهم حركة العين والانشاء وارش الموضحة يجب بفوات جزئية
 الشعر هذا شروع في اثبات دخول الموضحة في شعر الرأس ولكن فيه كلام وهو انه يلزم من ان لا
 الدية اذا كانت في غير منبت الشعر لم يبرئ ولم يبق ان لا يجب الدية سواء كانت في منبت الشعر

اولا يطلب المدعى البينة ان على ضرب الجاني عين المجني عليه بل في الفصل المذكور
 شرعا فقط في ظاهر هذا الكلام بعد لا يخفى فالصواب ان يحل قوله بادية الفصل وما يتبعه ويصرف قوله
 الى حكومة العدل اي يجب دية الاصبع بلا اعتبار حكومة عدل وبويرة ما ذكرنا في عبارة الماشية المسماة
 بشايعان من عواشي الهداية حيث قال وذكر في الطحاوي والجامع الصغير البراني لغا صفتان انه
 يجب دية الاصبع اذا شل اليما في دية اليد اذا شلت اليد وذكر في الاسلام الزدوي في مبسوطه
 على ان لو قطع مفصلا من اصبع فقل اليما في فانه يجب في الكل الارش ويجوز الجناية واحدة لم في قول
 الشارح لانه مفتر شرا عاين ابا ذكراه لان الملايح ان يقال لانا جناية واحدة
 اذا فأت منفعه الضع هذا القول وعلى هذا في عبارة الخلاصة وان كان عليه في عامة النسخ
 علامة المتن افاد بيمينه نزع رجل من رجل فخرج من نزع لينة من النازع بطريق القعود
 فيستلزم بعد فانه من النازع ان يبرء باليد وهو كغيره الميم ما يقال له بالفارسي سوان
 فالصبي وهو اعذر اولى قوله وهو اعذر جملته مفرقة بين البتة وخبره واعذر للمفصول
 من القواد ولا ذنب لها يستوي في ترك الكفارة **فصل ضرب رجل** وهو ايضا خمسة
 دراهم ونيلها عشر عشرة دية المرأة مع انها خمسة اية ايضا في قيمة الماشية على ما سيجي فتدبر
 ودينان ان الوقت حيا الى القعة الم بعد عاترا حيا عشر قيمة اي قيمة الجنين ولو كان حيا
 مؤخر مطلقا اي لفظا ورتبة لان السيد فاعل وحق الفاعل التقدم مطلقا ويمكن التأويل بان الضمير
 راجع الى الماتة بنا ويل القن الموقوفة مع ان نسخة النافيت ليست باقل من نسخة التذكير
 لا موروثة مملكتا في عامة النسخ والحق انه تصحيف من قوله لا من ورثة ولولدت امرأة
 ففعلت لا يفيض لا يفيض المأمورة النظام ان عدم الضمان بعد ان اذن لها زوجها في الوقط
 على ما يدل عليه سوق كلام صاحب الخلاصة ولا في داء الم لا يكون سببا لسقوط حق الاب
 وهو ظاهر **كتاب الديات** او جرمنا بضم الجيم ويكون الدية المقتلة
 وقسم المصاد المقتل كان موعجا بين فلو قيد بما ذكره في الم في فانه العشر وليس
 في حال اللبس حتى لا يلزم الحج بالنفس بالسلطة بل في حال السقوط لان الاشهاد
 من وجه على اولى هذا النظر الما المشتهر في كسهم الا الاشهاد غير لازم على ما مر انفا فعل عاقل الم

فصل ضرب رجل امرأة
 حرم

باب ما يحدث
 في الطريق

امرأة حرة
 ٢

لا يخل

لا يقال كان المناسب ان لا يلزم على العاقل شئ منها كما لا يلزم في قتل العبد ضابطا بل على قيمة العبد
 لا تافعل الفرق بينهما ظاهر فان السبب القريب في الخطا فعل العبد شتيه وبهنا ليس كذلك فتدبر
 فلم يعرض من يكره عطف على قوله وطلب نقض مسلم الحج وفي ايرادفاء التعقيب اشارة الى
 وجوب السعة بالنقص وعاقلة عطف على غيره فمن خبا هو ظاهر فانه معطوف على
 ذو حايطة في قوله ومن ذو حايطة ما يل الى طريق العامة نقض انفعول فمن القدر فيه
 تأمل فانه ليس من تحصيل ما فيه عاملة حتى يحتاج الى التدبر والتأويل هو من قيل ضرب زيد او كبح
 خالدا في العطف في حكم كغيره العامل معن الما انه لا يقال في ضرب زيد وعلم وان عمر وعامل
 فعل مقدر على ما هو المشهور وقبضه المشتري او لا الظاهر ترك الواو وفي
 بالنسبة الى نسخة كتبت فيها او لا نسخ الكافي وليس في الهداية لفظ او لا على
 هذا يلزم الضمان على البايغ مادام المبيع في قبضه وادباع او لم يبع ولا ضمان على
 المشتري جواب قول من يد باب جناية برة الهمة واخاتة وهو مفتوح اي والحال
 ان باب التصرف مفتوح وفي المباشرة لا يسترط اي لا يسترط التقدي
 برجلها او اذ بها فيكون النسخ مطلقا في الضرب حتى لو اوقتها في الطريق
 لو قال حتى لو وقفها كان احسن لان وقف يعني متعديا يقال وقف فهو موقوف
 وان اوقف لغته روية كذا في المغرب ومما له شيوعة في معنى الملازم وكثرة استعماله
 فيما بينهم اختيار ذلك او اوقتها لذلك معطوف على رأت اي او عطيت بايقا
 له على ان يكون ما مصدرية في بما رأت وعليه اي على الركيب في صورة الا
 لا مطلقا على ما مر انفا ومن حكم المباشرة اي الكفارة لا يكون الا بالمباشرة
 اي يجب نصف الدية في العرفية مخالفة لما سبق من ان العاقلة لا تجل العمد على ما مر في
 مسألة قطع املاة يد رجل عمد اعل وهو المشهور والثابت بالحديث المأثور على قطة
 بسيرة الفعلية صفة لما قبلها فيما يصلح له اي فيما يصلح المكروه ان يكون له المكروه
 ولا دابة متعلقة الانفلات بالقاء للالاص جرح الجاء جبار الجبار بضم الجيم وتحفيف
 الباء الموحدة ونطع الثور وعمر الكلب النطع والقوة كلاهما يفتح للحرف الاول ويكون

عليها

وضمن في قضاء عين شاة القصاب الفقار يكون على وزن القطع فكان مقتضى
الرسم ان يكتب بذا الف مثل خب فلا يعبر فيها التخصيص الا يجب الظاهر ان المراد
بالقصاب ما يشمل التقصان الحاصل بالهزالي من قضاء العين وغيره بقوات احد
في بعض النسخ بقوات احد هما وكل جهة وكان القياس في عين بقر المزارعين الجوز
تمة التقصان كما في الشاة الا انه ترك بناء على ما روى عن علي رضي الله عنه من ان قضى في
عين البقرة والبيزة بالربع والمان ما قد يتبع بها بالجل عليها فلم يكونا في معنى الشاة باب
حماية الرقيق الجانيه ومن الحكم اي حكم ماديون النفس سواء كان عمدا او خطا لم يكون
العهد فيما دون النفس لا يوجب التقصا في العبد بل يوجب المال وان كان المخرج عليه
عبد ايضا حالا ان كايما كل من دفع الى قيده به وان كان المتبادر ذلك لكونه املا
لما يتوهم ان اراد الفداء يكون بالاجل كما في المواقل وهو الدفع اي انه الفعل الحقيقي
وجوب الدفع وفي ذمة المولى قبل الدفع فلا شيء له ان لا قبل اعتناق المولى ولا بعد
وانما يستحق الدية على العاقلة اي ان كان له عاقلة فرضا والا فالعبد المجنى ولا عاقلة له
الا ان يحق عاقلة مولاه عاقلة له ورثا في ان شاء الله تعالى في اخر كتاب العاقلة ما يتعلق
بفراده بقوله قلته قبل عتق عتق اي ان فراده انكار لزوم الضمان لا الجانيه على
المولى منه قيمته ومن الدين بمكنا في عامة النسخ ولكن الصواب ان يقول من قيمة ومن
الدية لانه مختار في دفع الزيادة اي العبد لا يترفع عنه مضطر في دفع الزيادة
هي عشرة الاف درهم اي باعتبار كونه نصف دية المتولين اذ مجموعها عشرة
الف قبل عندهما فيهما وعلى احد هما كان الصواب ان يذكر في صورة المسئلة مثله
صاحب الهداية عن الزيادة استتم ان عبدا قبل مولاه وله ابناء فعلى احدهما ان يتطأ آخر
كلامه باوله فان قوله والمولى لا يستوجب على عبده دية فلا تخلف الورثة بمقتضى ان يكون
المتولى مولى العبد تدبر **فصل** في عباد امة قيمة ولو كانت القيمة اكثر من نقص
من دية الحر عشرة ولو كان قيمة العبد ضعف دية الحر ان حطت الى دية اتم نقصت
منها عشرة والفرق ان البيان للحق والتحقيق ان البيان ان شاء الله وجه لان قوله لحد

كلمة قاهر الدلالة في احد هما بعينه وكل واحد منهما كان عبدا فوقع الشك في عتق كل واحد منهما
بعينه فلا يعنى احد هما بعينه فمن هذا الوجه كان البيان ان شاء الله وجه حيث ان العتق
لا بعدد مكان البيان اظهر او لم يكن وضع الصيغة بحسب الشك في الشاة فاما دام
المحل صالحا للثبات على البيان عليه والا على الماظهر لروان كان المحل قايما والبيان
قائما بوضع الاشياء بينهما ضرورة **فصل** في احوال لولي الجناية اي اذا تيسر للمولى
من القيمة والارش فكان الاصل ان يخرج المولى بهما كما انه يخرج بين الدفع والفداء لكنه لم يخرج لكون
الاقل في النفس الواحد مستعينا لانهما ثبتت عليه اي الجناية تثبت على المولى
يسرى في ممتلئ في تمام قيمته فاما للاستيلاء يد هاء اي يد المولى على العبد
دفعه الى الاول منها لم يوافق فان الصواب ان يقال ودفعه الى الاول ثم يرجع مرة اخرى
الى الفاصب ليكون المراد بقوله فيما بعد وبذلك لا يرجع الرجوع الثاني فان الرجوع
الاول مقرر في كل من الصور قين بقرينة ما يحكي من قوله واذا دفع اليه يرجع في الفصل الاول
على الفاصب وفي الكلا وان اشته عليك المقام فليكن المقام بالرجعة الى الهداية وبغيره
يرجع في الفصل الاول اي فيما جنى عند الفاصب ثم عند المولى فان هناك
استحق النصف اي المولى يستحق منه النصف ولو كانت بصاعقة او شئ من جنه هذا
كان على اطلاقه لا يناسب تعليل بقوله لنقله الى مكان فيه الصواعق والحيات انه يشترط ان
انما يكون اذا كثر فيه هذه الاشياء وان كان مبنيا على الكثرة لا يكون لجعل ما يملكه للمجنى
فان للمجنى ايضا عند كثره وقوعه يكون كالصواعق وفي الفتاوى النزاهة لوجه الى مكان
يكثر فيه للمجنى والورا بان المكان مخصوص بذلك يعني ايضا لاسباب العدوى لان القول
به باطل بل لان المروءة يخلق الله تعالى مؤثرا في بني آدم وغيره كالفداء كما في الصبي اودع
عبد اودع بناء للمجول وعبد مقبول كما في الصبي اودع رجل عبده وبدونه يعني
اي يضمن الصبي المال ان اتلفه لا بداع **باب القسم** من ايمان تقسم على امر الخلة قال
في القسم القسم اليمين يقال قسم بالله اقسم او قولهم حكم القاضي بالقسم اسم منه وضع موضع
الاقسام وعنايه في ان القسم من القسم لان من القسم وان كان مقتضى نحو كلام

اقر مدبرا وام ولد هو

العدد في بعض النسخ اذ لم يكون
منه يورث

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
في سبيل الحق والعدل
والتي هي في سبيل الحق والعدل
والتي هي في سبيل الحق والعدل

الشايح ذلك فما الذي يخرج عنكم اي ان شئ يخرج هذا القليل عن عهدكم
منسوب معطوف على محله ما قلت وما علمت وفي الوقاية ما قلناه وما علمناه
بالنظر الى انفراد الخالف والشافى بالنظر الى اقسام جماعة فان عبارة ما قلناه حلت خمسون رجلا
ما قلناه فيكون بمقابل الجمع بالجمع انما الادوار الى الاحاد بمعنى كلف كل واحد ما قلنا
مع ما فيه من رعاية نظم الحديث حيث قال عليه السلام فجلعون باسم ما قلناه ولا علمنا ايفا
فان قيل ما فائدة ما علمناه مع ان شهادة اهل الحل في مقبول قلنا فائدة تعيين محل
الخصومة فان الولي قد يخرج عن تعيينه وقد يظن غير القائل قائل اذا كان هناك لوث
ويجي تفسير اللوث او ظاه معطوف على قوله علامة القتل كما في سائر الدعاوى
بفتح الدال والواو كالقتال وقرب العهد ان قرب عهد العداوة ولو اقر عهد القتل
فلما اوجب الدين للدين الشافى في قوله الجديد هذا هو الذي في قصة خيرة
وان منهم فلا لا يقال ان الدعوى على اهل الحل شرط في القسامة فاذا كانت الدعوى
على واحد منهم كيف القسامة عليهم لا تكون الدعوى على اهل الحل بانهم يكون القائل والقائل
منهم لانهم قتلوه جميعا حتى يلزم الشافى بدل من اصل حقه بالادلة الممهدة وقوله بهذا
المدعى بالذات المعجزة لما اقر بالقتل ان لما اقر على واحد منهم قتل صار ذلك الواحد خارجا
التحليف وتبين من سواء فيخلق من اجلهم وهو شرط ضمنوا اي ضمن عواقبهم والقسامة عليهم
حتى لو كان برهان بخلافه لما قالوا ان الدار في يده حال ظهور القتل هكذا في الشيخ
المتداوله ولكن الظان يقول حال صدور القتل وهو حال صدور الحج فان ابا حنيفة يغير حال
الظهور وهو حال الصدور الا ان يقال المراد بظهور القتل حدوثه فيكون بمعنى الصدور
بخط خطه جملة فعلية صفة لما قبله وفلما يترجم المشتري ولا حكم للتأدي
او ترجم عنده اي عند اي يوسف لانه يقول لا اشترى بين الملاك والسكان فني
على الرؤس فيكون كالشفقة ايضا الى الرؤس فان الاعتبار في الشفقة على الرؤس
دون الانصيلاء منه الكتاب بضم الراء وتشديد الكاف جموع ارباب والمالك
فمن لو كان في الفلك فلو واحد من الرقاب والافلاش عليه وكذا العجل في التفتيش

ما يقال

ما يقال له بالفارسي كروون لان الفهم بالغنى لانه لو مات عن مال ولا وارث
له فماله لبيت المال في بحث الراية من الرأى والعين المعين في الرفع وهو الميل
بكذا يجب ان يعلم الخ كان دفع ما يتوهم من التناقض بين كلامهم حيث قالوا لو
الدية في الشايح تارة وعنده اخرى ولكن التفسير بفتح الخ وبان مع الاعظم يقع هذا
التناقض في بيان شايح الحل والفرق بينه وبين الشايح الاعظم مما يحتاج اليه
وقيل المراد بان الشايح الاعظم ما يكون ثابتا في خارج جاعة الحال اما الاسواق التي تكون في
الحال فهي محفوظة بحفظ اهل الحل فيكون القامة والدية على اهل الحل وكذا في السوق الثاني
اذا كان من يكتفي في الليالي او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القامة والدية عليه
لانه يلزم صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب التعصير عليه كذا نقل في الترتيب
عن مبوط في الامام اجلوا عن فعل الاجلاء وهو الاكتاف
ولو كان القليل محتسبا بفتح الباء وكسر اللام احتسب يتعدى ويلزم او على
واحد منهم الظان هذا ايضا داخل في الاختلاف المذكور على ما بينت عند عبارة شيخ الجمع
فلو لم يفضل ما قيل وقال بطل بشهادة اهل الحل فيقتل غيره او واحد منهم ثم ذكر الاختلاف
وريل للباينين كان احسن **كتاب المعاقلة** القائل هم الذين يقسم عليهم دية القتل
خطا هذا تعريف بالاعم على ما جوزه القدامة فلما ردت النقض بجماعة قتلوا رجلا خطا ثم
اقر وانه فلان الدية تقسم عليهم مع انهم ليسوا بقاتل ولو قال هم الذين يقسم عليهم دية القتل
خطا وليسوا بقاتل كما كان تعريف بالمساوي كقولنا والليلف الظان المراد بالخلف
ان يخالف القوم على الشار ولباشي امثلة اي أدلة ان شاء الله تعالى
وكانت سرور السائح ويمكن دفع بان الضمير راجع الى ما سبق في قوله القائل اهل الدار
الديوان لمن هو منهم والمعنى ان القائل اهل الديوان ان كان القائل منهم وحى القائل
ان كان من اهل الديوان الا انه اظهر في مقام الاضمار رعاية للنسبية بينه وبين ما سبق
من قوله لمن هو منهم لانه انما يقرب قوة فيه الى القائل انما اقتصر في التبيين والاع
عن الفصل بقوة في نفسه وذلك القوة بصفة المعاقلة فكانوا مقصرين بترك المرافعة في حقه

من اهل غيرة الديوان

فصاعدا للربة اي نصف عشرة الربة اذا كانت خطا على امره ولان الحمل للحرز
 عن الاتصال في العليل بهذا في نسخ رايها والصواب ان يقال لان الحمل للحرز عن
 الاتصال ولا اتصال في العليل كما وقع في عبارة الهداية وهي هذه ولان الحمل للحرز
 عن الاجفاف والاجفاف في العليل لا قاطع لاهل العجم النظم ان العجم ينسب عبارة عن دياره
 كما ان الروم عبارة عن والافلا حاجة لذكر الالهة وكان المراد بالعاقلة العاقلة في حمة العجم
 والافلا العاقلة التي في حمة الديوان تحفة في العجم ايضا واما تخصيص النظم على الاطلاق العجم
 فما لا وجه له بل في ان لا يوجد العصوبة والولاء في العجم لان متباين النظم ايضا
كتاب الايق واعادة منصوب معطوف على احياء ولهذا لا يجوز ان كان
 له منفعا وان كان للمولى في الامار منفعة فان وصية الا ان استعماله بالمال او غيره
 اي القاضى تغيب افعاله كلفه كما ان قوله المولى نفسه لمفعوله وان علم مكانه
 قبل ويغيب ان يكون هذا اذا تغذر ايضا الى ما ذكره وحيث تغذر فان مغفول الغائب لا يساع اذا
 علم مكان الغائب وان لم يعلم له اي وان لم يعلم له قيمة الايق اربعين درهما لان تغيب
 ثبت ثم عابلا تعرض لنقصانه وان لم يخرج فكذا عند ما كان النظم ان يقول وان لم
 فكذا عند كل ما عندهما فلانه حر مديون للعجم واما عنده فلانه مكاتب للعجم باصانة ما
 العبد مكاتب في النسخ العامة ولكن النظم ان باحياء ماله العبد تغدير وان كان مديون
 هذا معطوف على ما قبله بحسب المعنى ان كان العبد مديونا فالحكم كذا وان كان
 مديونا للعجم فعلى اي الجعل افعال فالحكم على المولى كان انسي وقدم امثاله امرا
 احسن بالية الى ماله العبد للمولى وهو ترك النسخ اي النسخ للمانع
 في الرتبة كما يسع وغيره **كتاب المفقود** غائب اي انسان غائب لان الاختلاف
 في نفس القضاء للمدعي في الهداية وجوابها ان يتدف هذا القضاء باعتبار ان الاجل
 في نسب القضاء في البيت عند غيبة المدعي هل يكون بينة ام لا في نفس القضاء كالا
 في قضاء المدعي في الغد فانه اذا حكم المدعي في التدف بشئ لا يتدف حتى يتدف قاض
 كغير لانه يختلف باختلاف البلاد اي لان الموت يختلف باختلاف الاماكن كقوة

المولى او رداشته لان للمولى ثابته كما تغلب من القضاوى الزارية في رفته اوراق
 الطرف متعلق بماله وفيه بحث فان الطرف متعلق بحكم لا بماله بقرينة ما قبله وهو
 قوله في حال غيره من حين فقد فانه متعلق بحكم لا بماله والمعنى بموته يوم تمت المدة
 في حق ماله ويوم فقده في حق ماله الغير واما تقييد المال بكونه ماله اليوم تمام المدة فلا حاجة
 اليه ان هذا المعنى مستفاد من الاضافة في ماله فتدبر الى من يشيئ من اي ماله
 المقصود باعتبار ما وقف له عند موته اي عند موت الفقود وقد حكم بموته في يوم
 التقدير **كتاب اللقيط** وشرا مولود طرجه اهل بنات على الكثرة فانه لقيط ايضا
 اذا فقده ابواه خوفا في العليل نفع العين وسكون الياء العاقلة لان
 فيه اظهار الشفقة الخ على لقوله نرب وهو اي رفع اللقيط عند حقوق المملوك
 فرض كفاية لان باقاة البعض يحصل المقصود لان الماصل في بني آدم الحرية
 كقوتهم او لا ادم عليه السلام والرق امر عارض فالاصح عدمه حتى ان قاده
 اي نسبة ذاته الى الزنا لا يحصل له الزنا لانه يرجع الى قذف امه كما لا يقتضيه دينا
 على شخص ان كما اذا قضى شخص دين شخص امره فانه يرجع الاول على الثاني فكذا امر القاضى
 لان له ولاية عامة فيكون امر القاضى كامر اللقيط فلا يرد ان مقتضى القياس ان يكون
 الرجوع على بيت المال فان القاضى امين من جهانبه فان اي بعد ما قبله
 كان المناسب ان يكون افعاله ما قبله ان وضعه القاضى وقدم امثاله امرا لانه
 للقيط ظاهر فيه ان الظن يكفي للدفع لا للاسحقاق فلو ثبت الملك له بهذا الظاهر كان
 الظاهر حجة مثبتة وليس كذلك فمماثل لتبني المال اي التحصيل امر زيد على المال
 والموجود في كل منهما احدهما اي في كل من اللقيط والام احد من الامر فان في
 الملتقط الرأى دون الشفقة وفي الام الشفقة دون الرأى ولان تخننه
 الحسن بالغا رايه است كردن **كتاب اللقيط** وهو مال يوجد على الارض ولا يعرف
 له مالك وهي على وزن الضمك مما لاقه في الفاعل وهي كقولنا مالا مرغوبا فيه جعلت اخذ
 مجازا لكونها سببا لاخذها رايها كذا في مرجع الجمع ولكن الصحاح الملقط بالفتحين ما سقط عنه

في الشيء ولم يوجبه وفي غيره بضم اللام فتدبر يعني ان ضمن اللفظ لا يرجع على
 لانه ملكه في وقت التصديق فيكون متصفا بملكه وان ضمن القيمة لا يرجع على
 اللفظ لانه عوض ما وصل اليه وبما ياذن دين على صاحبه لا يقال الظاهر في هذا
 الكلام ان يكون ما اتفق على اللفظ دينا على صاحبه ما عجز اذن القاضي مع ان الحال في
 ليس كذلك فانه لا بد من ذلك ان يقول على ان يكون دينا على صاحبه فان عجز اللفظ
 يحتمل ان يكون محث على الثواب وبالا احتمال لا يجب المال على ما قلنا لاننا نقول ما عجز في اللفظ
 معتبر هنا ايضا لاننا لم نخرج به في استبدال كلامه اعني ما عجز من قوله وشهد بالرجوع
 الى قوله وعرف عفاصها العفاص بكسر العين المهملة وبالفاء والصاد المهملة ايضا
 جلد يسهل رأس القارورة والمراد منها العلامة كتاب الوقف الوقف في اللغة التوقف
 بازوالثمن والوقف باز استادن فمن قال يانه لا ياتي على ملكه بل يملكه القول بالرجوع
 المح وفيه ان اذا لم ياتي على ملكه الوقف كيف يلزم ليس عن واين من ان يكون كالمبيع
 او الهبة في حال حيوة ليس شيء في الصحيح فان الاعتبار حكم الحاكم في جعل
 محث فيه لانه المكتوب لان الوصية بالمعروف جائزة لا يقال في هذا
 نوع تأمل لان المقصود بيان لزوم وقفه العين على ما يستدبر قوله فصيح تملكه واد
 والرجوع عنه الا بالقضاء والموت اذا علق به لاننا نقول الاصل في الوقف عند حبس
 العين على ملك الواقف والتصديق بالنفقة فيكون اللزوم في التصديق بالنفقة اجماله
 وفي حبس العين بغير ان يمتنع الكلام في انه اذا كان التعليق بالموت وصية وخرج العين
 من التملك لم يخرج من عن ملكه الواقف كاي الوصايا فان كان الفرق من جهة عدم
 القابض فالمستولي يملكه ويخرج المخرج ايضا كلام يتعلق به فتدبر بل لا يخرج الموت
 لانه يرجع الى الوصية ولا يترتب الوصية الا بالموت فالاذن للناس في شرط الاذنة
 والاذن لان المخلص به لا يكون الا بالتسليم في كل نوع بما يليق به فكل من داخل
 في المخلص به لا يصح ان السابيد شرطه اتفاقا اي نية السابيد شرطه عنده
 فلا بد ان اقام الشرط خيرا على ما عرف في الاصول وكل من اقامه على شرط والتأيد

ان تترتب على الوقف كترتب الملك على البيع فكيف يكون شرطه ولا للعبد معطوف
 على قوله به لانه للمجازاة اي لان القبض للمجازاة وهي بالماء الملهو والترابي المحبة
 للجمع دون الموصى بها لا يقال هذا ما يحتاج الى ذكره فان المقصود بيان ان الوقف
 كالصدقة المجرة والملك لا ينزل فيه بل هو القول بالتسليم واما الموصى بها فقدم زوال
 الملك قبل التسليم ظاهرا فلا حاجة في ذكره لاننا نقول ان الصدقة الموصى بها بعد وفاة الموصي
 هل يدخل في ملك الموصى لانه لا يفتيه اختلاف فقيل يخرج عن ملك الموصى ولا تدخل في ملك
 الموارث ولا في ملك الموصى له فبقي موقوف او قيل يدخل في ملك الموصى له ولكن له الرد ففان
 هذا القيد يظهر بالنسبة الى هذه الرواية فتدبر فانها الى الصدقة المنقذة
 لما في قوله لا استثناء عن ذلك بل لا وقت المقتضى اي وقت القول واللفظ
 بلفظ المات وهو قوله وقفت فان في العقد لا بد لانه الايجاب والقبول والقبول
 بهما الا ان يقال القول التقدير من جانب الموقوف عليه موجود لانه ان
 وجد الشيء اي لانه وان وجد الشيء حال المات لانه لم يوجد وبما يثبت
 المشهور في كتب الفقه ان يكون التها في وقت الثواب وان لم يجر في كتب الفقه
 التي عندنا لما ان القصة تبرز على القول وعند ما يقسم ومع الشيء معطوف
 على قوله في عدم اشتراط اي المسجد عاين سائر الاوقاف في منع الشيء وقفه عند
 ابي يوسف وان جاز وقف سائر المشاع عنده وجاز ايضا جعل الوقف لولا
 هذه المسئلة منهم مما عجز بعد ورقة قبيل قوله ففصل فيما يتعلق بوقف الاولاد وكان الاولاد
 ان يطرح هذه ويكتفى بما سباني فانه يجوز على جهة تقطع القائل ان يقول هذا مخرج
 جواز الوقف بدون التاميد عنده والمفهوم مما سبق لزوم التاميد حيث قالوا في هذه المسئلة
 ويمكن دفعه بان ابي يوسف رواه في رواية اشترط التاميد وفي رواية عدم اشتراطه فذا
 مبني على رواية وذلك على رواية اخرى على ما ذكر في الهداية فلا تدفع والكرية هي تخمين
 جميع اكار كذا في الفروع والاكابر من يقال له بالفارسي بذكر كرم في المتعارف وقضية
 هي بالرفع قائم مقام فاعل المتعارف كالفاسي بفتح الفاء ما يقال بالفارسي بذكر

وله قبول يحتاج

بذكر كرمي منشار يعني فاس
 بالرفع قدوم كرم قدوم كرم
 بفتح كرم

والقدم فتح القاف آله للتجار ويقال له بالفارسي تيشه والمتشابه هو ما يقال له
 بالفارسي آره والقدر وجمع قدر بكسر القاف ومن ما يقال له بالفارسي ديك كني
 والمراد بجمع دجوهي ما يقال له بالفارسي ديك رويين لانه مما يتأيد ولا
 اول الواقفين خليل الرحمن صلوات الله عليه وسلامه فانه وقف الكعبة والكعبة عبارة
 عن الوحدة المعينة شرقا منها وذكر في الاصل جملة جالية لانه بصيغة
 صاعلة اي لان الوقف صاعلة مستحقة للموقوف عليه دون غيره الزيادة فما يفر
 الى الزيادة يكون خارجا عما يعود الى الوقوف عليه فلا يجوز غلبة مستحقة تفرج الحاء
 لرضاه به لرضاه بالبطالان ان اطلق مع وقف غير مستحق الى اجاز الحكم
 ببيع ما وارثه والافلا ووارثه يعلم خلافا في غير خلافة الاعلام
 يتعدى الى ان يتعدى التملك في الكل كالمالكات والمالكات الربط بالكسر الذي
 يربط فيه الدابة والحان الذي يسكن فيه التجار **فصل** في شرط الواقف
 من المتابع بتدبير البناء يعني ان الارض وعلى هذا التفسير كان على المصنف
 يقول بطل قوله وبثلاث سنين في الارض وبعدة زراعة واحدة في الارض فتدبر
 كزيادة واحدة تعنتا التفت طلب النلة ان زادت عند الكل اي زاد
 اي زاد اجارة الوقف عن جميع الناس يموت المورث الى المتولي لان
 القدر لغيره وهو الواقف او الوقوف عليه على ان عليه اي على الساكن احو
 وبيان المصنف مبتدأ خبره من الاصل والموقوف على قوله وبثلاث
 او قال وقف على بتدبير البناء ولو قامت البينة قبلت اي لو قامت البينة
 مع عدم الداعي لسقوط بالتناقض قبلت لكونه حق الله تعالى من اهل الواقف الى
 من اقره وورثته دون الاجاب ولو لم يمتد اي ليس للمالك ثم يرد عبد الوقف
 ولو لم يمتد الواقف فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد وانه ولدته ابنته يكون
 ولد ولده هكذا في التسخ الموجودة لكن الانسب فمن ولدته ابنته بالفاء
 لانه لما ذكر في قوله يستوي فيه بين بكرة الوسايط برفع صفة لخصوصه فيبقى

فصل

فصل

اعتبار

منه في النسخة

اعتبار معنى الانتساب في شمل الكل ثم جاءت الفلة اي حضرت وان حصلت في
 حيوة الميت سهم الذي عينه الواقف لكونه القريب واليهيد سواء
 النصف الى النقر لان الواقف شرط في صرف الفلة الى الاولاد انقرضها معا ولم يرد
 وكل واحدة معطوف على ولد واحد مما اي بين ولد هذا وبين اولاد ذلك يكون
 الاعتبار الى الابان لا الى الاموال وقف بين اخويه مبتدأ خبره يقبل بتدبير الفهم
 اي يقبل البينة فيه ان الوقف مطلق عليك وعليها اي ليس بتقدير بطلان بطلان
 بنية مدعى الوقف بطا بعد بطلان اولى لكونها مشبهة للزيادة **كتاب**
البيع ويبدى الى المفعول كما لا يقال المراد بالمفعول الكسبة ما ذكرنا سابقا والافلا
 فالصير في منه ليس مفعولا تانيا حقيقة فانه عبارة عن المشتري وهو معنى الفاعل
 لانه اخذ معنى الفاعل هو الالبق بان يكون المفعول الاو كما قالوا في اعطيت
 زيدا درهما لا تقول نعم الا ان فيه نوع من جوهية باعتبار اللفظ لكونه بواسطه لطف
 وان كان راجحا باعتبار المعنى ويسمى مقايضة المقايضة بالقاف والاضارحة
 من قايضة مقايضة اذا عارضته ببيع لكونه اشهر الانواع على كسبة بالبيع
 المطلق لان المطلق في حيث انه مطلق يفرق الى الكامل يسمى وضيفة من الوقف
 بمعنى الخط وشه عامباده حال بمال ولو ذكر قوله وانما جمع لكونه انواعا الى
 قوله يسمي وضيفة بعد تفسيره مناه الشرعي كان اقله لان ما جمع منها البيع الشرعي
 دون المفقود فتدبر لم يقل على سبيل التراضي قال في الكافي وفي شرح الهداية
 ان البيع هو مبادلة المال بالمال بالراضى واعترض عليه بان ان اريد بتعريف مطلق
 البيع انما هو الصحيح والفاقد ليس به مع عدم تناوله بيع المكره فانه فاسد وان
 اريد بتعريف البيع الصحيح فليس مانع من دخول كثر البياعات الفاسدة فيه انتهى ويمكن
 دفعه باختيار الشق الثاني بان يقال لانه يقول بالراضى ان لا يمكن انعكاسه عن الرضا
 وفي السوء الفاسدة امكان الانعكاس بان يدعى احد العاقدين في العقد فاعلم
 فلا وجه للاعراض عليه ولك ان تقول عبارة الرضاية تشمل على امرين احدهما

وما كان في معنى

المعارضة المقابلة

فيه ترك الاظهر

المعترض في دعوى ما

الانتقاد بالاجاب والقبول الذين هما صيغتا اختيار وانما كون ذلك بصيغة المضى
 فاشت الاول بقوله لان البيع انشاء تصرف في المثل وانما يثبت انما يقوله فلا ينبغي ان يقبل
 احدهما المستقبل بخلاف الكساح وقد ذكر الفرق هناك فتدبر ^{المستقبل} واراد بلفظ
 صيغة الامر منه تأمل فان المناسب ان يحل المستقبل على ما يدل على الزمان المستقبل
 سواء كان مضارع او امر نعم فيعقد به البيع اذا قارنته النية اي فيعقد بلفظ
 اذا اراد بالاجاب والقبول الحال معا وكون المضارع عند النية حقيقة في الحال لا ينافي
 اعتبار النية بناء على ان يحل النية في المحتملات لا في الموضوعات الاحتمالية لان ذلك
 في ذم البيع والحقيقة الشرعية فيها هو لفظ الماضي والمضارع فيها مجاز فيحتاج الى النية
 اشتمل وهذا كلام غريب فان الاحتياج الى النية في كونها لانه البيع لا يفي كونهما
 للحال حتى يحتاج الى ذلك الاعتذار فقامل اي الماضيين الذين احدهما بقى و
 الآخر اشترى فلا يرد ان رضيت واعطيت ايضا فاصيان لينا في مائة
 من ان البيع لا ينفذ بلفظين احدهما المستقبل وهو الامر ^{القبول} والآخر ^{القبول} اذ لم يتبين اي
 الشركان جمع ما يقضيه الشرية فارجح الى القول الصحيح وان كان القبول
 المتقدرى محتاجا اليه فان الانتقاد لا يد من شين لان حاله فاذا لم علم
 الثمن يعني مقتضى النيابة ان يكون الثمن امانة عند الالب الا انه لا يكون امانة الا
 بهذا الطريق وكذا لو قال بعث منك هذا بدرهم يعني ذكر الاجاب لا يرد
 ذكر القبول فان ترك الطرفين اذا جاز في التعاطي فجاز ترك احدهما اول فيكون
 الانتقاد بالطرفين المتقدرين ويجوز ان يكون من القبول لزوج
 الرد من متعلق بمجموع الضم والنقص لانهم الا ان يرجح تكرار لفظ المتقدر لفظ
 لان قوله في الهدية وتحتل ان يكون ما رواه صاحب الهدية قوله فان عندها لالب
 اعادة بعث على ما سمع في آخر هذا الكلام بدل على انه اعتبر في عبارة المشتري البيع
 ذكر الثمن فيه بحث فان كلام القدرى مبني على تفرق الصنفين وتفرق الصفقة انما يكون
 عند عدم تجديد العقد فحينئذ في ان اعتبر اعادة الاجاب والقبول لا يكون تفرقا للصفقة

انما يرد في الالب لا يكون في
 الواحدة
 وانما يجوز

الواحدة
 وانما يجوز

وان لم يعد به مخدور البيع بالمعقبة كما ذكره القدرى ولما قلت اي لو ورد هذا
 الاخر ارض على نظام كلام القدرى والاحتياج الى التوجيه في دفعه بسببه وانه
 ان بسبب المجلس واحدة منصوب على انه مقبول ثان لغدت وانما لم يكن الخلق
 هو المقبول على الخ اي في صورة التعليق مثل ان يقال ان اشترى الف درهم فانت طالق
 او حر والافق صورة الخ فالتايم انما ايضا يتقيدان بالمجلس بشرط ان يكون قوله انما
 اشتملا على اليقين الى الساعي الى العاقل فيكون كالكامل من جانب الغير لا انما
 لان حقيقة الملك على قوله لا يتقضى فقبل حتى القدرى انما بقبول انما
 فيه ركعة لا يخفى لان ان تاتي على خمسة اوجه للشروط نحو انما تدعو الله الاسماء الخمسة
 ولا تستفهم فلو انكم رادته هذه اياما والموصول نحو لغدت عن من كل شيعة اتم اشترى
 هو اشترى والرد لا على معنى الكمال فلو زيد رجل اي ان رجل ولو قيل له النداء كقوله يا ايها
 الناس والمناسب بهما ما يكون للاستفهام او الموصول وكل منهما لا يصح اللهم
 الا ان يقدر شي بعدها اي بقيام ايها يقوم كما في عبارة القدرى بل كان وجوده
 وعدمه سواء للحنم ان يقول حصول الملك بالخيار فائدة حاصلة بالقبول فوفق
 التملك اذ لا يحتاج الى عقد جديد بوجود التجارة الناشئة عن التراضي للحنم
 ان يقول قيد سجانه وسما التجارة بقوله عن تراض ولا يتم الرضا من الجانبين الا بعد
 تمام خيار المجلس بوقته قوله عليه الصلوة والسلام المتبايعان بالخيار الحديث
 وفي الثالثة حقيقة للحنم ان يقول لا يصح ان يقال انما المتبايعان الا بعد صدر العقد
 فلو بالاجاب تمام الطرفين لا يحصل عند المعنى ^{بمعنى اجراءه او اخره} الماضي
 واول المستقبل كان الظاهر ان يقول بعثت جوه لطيف حاصل في اخر الماضي واول
 المستقبل لا ما قبلها اي قبل المباشرة او كمالها ان يحتمل الحال فنده الجاهل مستقلا
 على قوله حصة في الحال لئلا يلزم ابطال حق الآخر للحنم ان يقول جوه او المستند
 فان قبل الخ قال فاما قبل عنه هذا اخر ارض او رده بعض شرح الهداية ومنشأوه
 القلة عن القاعدة وهذا مبني على قاعدة مفرقة الخ فيه بحث فان كلمة عالم في

في حديث

انما يكون في البيع
 انما يكون في البيع

الحديث

يابى هذا المعنى فان حاصل المعنى ان يقال للموجب بعد اجابه الرجوع عن البيع
 ما لم يختر قابلا اجتماع فان اختر قابلا لاجتماع فلا خيار لهما ولا يكون في فم الركبة هي
 بفتح الراء المهملة وتشديد اللام المشاهدة البئر بخلاف السلم ولو قال بخلاف ما لم يكن
 مشار اليه كافي السلم كان اعم ويشمل ولم يوجها حاصل من المميزين الى والحال انه غير
 معلوم المقدر لهما فانه جائز بالنظر عند البيع مع بقاء خيار الرؤية وما قيل
 فيها اي في الذمة هذه الاشياء المتنوعة والتابعيل في صفات الخفية في الفضة
 لما سبق من ان المطلق هو المعنى من اللزات دون الصفات واما تبين وقت
 الاجل فليس من صفات البيع فيه ان اشتراط معلومية الثمن واشتراط معلومية قدر
 البيع ايضا يكون على النقص بالنظر الى هذا الماطلاق مع ان الجواب الا ان لا يدقه
 لكونها داخلين في البيع فتدبر اي بالنسبة الى هذا الامر وهو تعيين وقت
 الاجل ان يترافعا في التجارة اذ لا يترافعا عند عدم الاختلاف في الكمية
 واما احتمال التراجع بان يطلب البائع الاحادي مثلا لانه لا يكون للضبط او يطلب
 الثاني والثالثي لمصلحة رافا وسلم المشتري خلاف ما طلبه فلا يفتقر ثانيا للمصلحة
 وعدم التفرع من جهة المالكه فليس مصوغا من الذهب والفضة كان المراد
 ان التفرع يقارن به صفة الصياغة فلم يكن هيئة مخصوصة يكون مقصودة
 كالعادة والمنطقة من الذهب والفضة فانه يكون متغيرا والفلوس
 النافقة يقال في البيع اي راجع لانه يقع عليها اي الطعام يطلق على المنطوق
 دقته والمقص بكسر اللام المهملة وقع اليم وتشديدها جزاها بضم الجيم والراء المهملة
 فابيع جائز في القدر المسمى للعسل عند الحقيقة ان كلمة كل متى اضيف الى كل لا يعلم
 مشاهه يتناول ادناها هو الواحد كما لو قالوا فلان على درهم بلزيمه درهم واحد
 عندها هو كذلك فيما لا يكون متناه معلوما بالاشارة اليه وانه من اصل الآية
 الثلاثة بانه اذا قال كل لانه انما فيها في طالق او كل عند اشتريه في وجهه فانه ينصرف
 الى كل امرأة ينزوجه او الى كل عبد يشتريه فيبقى ان لا يجوز هذا على ذلك الاصل

عنه بانه

عنه بانه نحن ذلك فيما لا يجري فيه النزاع وتريف هذا الجواب بان في عدم جريان النزاع في
 صورة النقص كلام عجيب ثانيا بان التكرار في صورة النقص تصنف بصفة عامة وهو
 الزوج والشره فيكون المعنى معلوما باعتبار الصفة بخلاف ما نحن فيه فظهر الفرق انتهى
 ولست تعلم ان هذا الجواب ايضا لا يشق عليه فان البائع اذا قال كل صاع ابيع فوجوه
 بدعي فانظ ان المسئلة بما لها فالجواب الحق ان يقال ان حصول النقص من قبل المشتري
 واليمين فوجوه الطلاق والعناق لوجود الشرط وهو الزوج والاشتراء لا التناول
 اداة للسوية فيما لا يشتمل في الحال في المسئلة ليس كذلك فافرقا كالتة هي
 بفتح التاء المسئلة وتشديد اللام كما يقال بالفارسي كروه والعدل المشتمل
 العدل بكسر العين المهملة وكون الدال المهملة واحدا جازي للحل يعني بدعي
 كجملتين ولم يفصلهما فان باع كان الظاهر ان يترك النماء في قوله فان باع المبيعة فان
 كلمة بعد الواقعة في التفسير عبارة عن معنى النماء فبانم اجتماع المقتضى والمقتضى في
 جهة التفسير ولا يتفاوت الحكم جملة مستأنفة وليس يعطوف على قوله في البيع
 لان صح جزاء شرط اخذ فيه عدم التفصيل وقوله فان باعها بل هو ان الوصف
 كاسيات بعد طور رقيقة صار معلوما من غير مصدر راجع الى التناول واول الجمع
 فيه كاشع ثوبا من احد وخمين هكذا في النسخ المتداولة لكن الظاهر
 ان يقال كانه باع خمسين ثوبا من احد وخمين او كل الحق البائع وان لم يكن
 مقصود بالتناول او كل الشرع كان الظاهر ان يقول او كل المشتري بقرينة
 المتأمله اللهم الا ان يكون الشارع تصحيفا من الناس بمعنى المشتري
 مكان تقا وهو زيادة البيع يشوبها اي يخلط بالضرر وهو لزوم زيادة بائنه
 من تابقة في الحقيقة يحتمل ان يكون طرفا لقوله تابقة كما هو الظاهر ويحتمل ان يكون
 طرفا لقوله وجدا في قوله بنقص البيع حقيقة فاذا عدم اي عدم النزاع عاذا الحكم
 الى الماص وهو كونه وصفا لا يفرقه الفصل اي التفرق كما لا يفرق التفرق في الخوض
 ان قوله ما مفعول لقوله ذكر اذا كان المدا رما فيه ذراع الطمان هذا

ن

اعلم ان ههنا اصول
ص

ليس بحجج الدار في مائة ذراع فانها اذا كانت الف ذراع فاللزام عشرة اذرع من كل مائة منها
ايضا فاذا اريد به شرط جوابه قوله الاتي بطل العقد اي بتقدير في العقد متعلق
بالمعدوم ويقتل بطله بالاشراط ايضا وواظهر **فصل** بالامتناعين بمقتضى
قال في الصحاح يقال لم تعرفت الا بالاخيرة اي اقله بذكر ما لا يذكر الحقوق والمرفق
لا يدخل العلوه ويضم العين وسكون اللام او كسر العين يقتضي التسفل
اذنياتي فيه مرقى السكنى نوع قصور لان المنزل ما يكون في ما يتيان او ثلثة بيوت يتقضى
فيها المتأهل ولا يكون له ما يربط الدواب بباب الدار قيد به لان الظان المتعلق
باب البيت يدخل في بيع البيت ايضا الظلة وهي يضم الظاء المعجمة ما يقال له بالعار
سايه بان والشرب بكسر الشين الموحدة لفظه الماء ويدخل الشجر الذي للدار
لما لا شجار الصغار التي لها فراج والبيع في ايضا في حكم الذبح عملية المشتري الى عملية
المشتري الارض فالمصدر مضاف الى فاعله والمفعول منه متروك فيصح وان كان
مقارنا بالشرط لان هذا الشرط ليس شرط مفسدا لكونه مقتضى العقد لوجود المقتضى
وهو العقد لانه اي البايع بالنظر الى الشريك كالاصل كالمستقل في عدم ترتب البيع
لاخلط ملكها فجاز بيع النصف لانه يكون حتى القلع فيكون كمن باع فادرك
وقت المصاد والارزقة المهمة وضم الميم وتشديد الراء المعجمة والسين بكسر السين
جفتان معوقتان وكذا الجوز واللوز والفسق اللوز يتبع وسكون الواو وبالراء المعجمة
والفسق يضم الفاء والتاء يقال له بالافاركي بادام ويست قاشبه بتراب
الصاعقة الظاهر ان المراد بتراب الصاعقة التراب المختلط بتراب الذهب والفضة حتى
يزيح الزهراء الامرار وائسن العائمة هي بالعين المهملة الالف بمجموع الفاء اي ما يتفاد
من المعنوم اللغوي وهو ما يسمى بمجموع الخالصة المستخرج منها وبين الشاخص كسر الشين
فالدليل على خلاف المدعى ويمكن الجواب عنه بان مقصود المستدل ان الذي يبيده
الاصل وقت الوصف وحتى لا يسقط الحكم عما وراءه فيلزم منه مشروعية ما بعده لانها
التا عند وجوده مدخول حتى قد يبر من قبيل الاشارة الى اشارة النص وهي ما د

من النظم

من النظم بحيث لا يكون الكلام مسوقا له ولا هو متوقفا عليه وشرط اعتبارها على
الشجر حال البيع فيفسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وقيل لانه صفة في صفة وهو اعادة
او اعادة في بيع كذا في الهدية واخر من عليه بانه قد صح فيها بطلان اجارة النخل وفي النهاية
اجارة النخل او رعايته باطل وليست بصفة فلا يتم الدليل انتهى ولعل ان يقول ان اردت
بالصفة في قولك ليست بصفة فهي في حكم وكذا ليست بزيادة وان ردت بها الاثم
فلا تتم انها ليست بصفة فان في العقد لا ياتي في كونه عقدا مع كل وران فادما
لا يبر المستدل بل ينفعه لانه في صدد اثبات العقد فيما عتياه تشديد النون بعد
الياء المشددة وبعد العلم حتى في فتح ذلك الطرف متعلق بقوله حقه وهو مبتدأ
وفي فتح جبهه لانه لو علم عند القبض انها ستفقد كذا في طعة النسخ لكن الصواب
ان يقال انها زهوف لان المذكور بعد قوله ثم علم فقبل الزهوف دون السوقة اللهم الا
ان يحل على البالغة باختيار الشرط والقياس كلاما من قبل اضافة الحكم الى السبب
الخيار الذي سبب الشرط وبملاحظة القياس لا خلاصة والخييار الخلية بكسر الخاء
المعجمة والباء الموحدة المذمومة بالذم على الخيار في البيع والشراء لان ما بيعت في قوله
عليه الصلوة والسلام اذا بايعت للمشاركين الطرفين فهي تدل على الخيار في الشراء
كدلالها على الخيار في البيع عدم جواز القياس الجلي على ما ثبت بخلاف القياس الحق
يكذا في النسخ المتداولة ولكن الظان فقال دون الحق بان يكون بخلاف القياس متعلقا
بيست ثم ان الجلي كحق اليه اللغز والجني ما لا سبق اليه الا فاهم بل يظهر بعد تأمل ما
جواز الحق حكم ثبت على خلاف القياس بغيره لعل ان يقول فيه في الفقه لما سبق من قوله
فيكون ملحقا به بل الواقع ايضا فانما ثبت على خلاف القياس اصل الحق بغيره وليس
ملحقا بالغير الا ان يؤول ويقال المراد بالاشقاق التعدي اي تقدير جواز تعدي حكم ثبت
على خلاف القياس بغيره وكل منهما محتمل بهما اما دلالة النص فظان الخيار مع قبض
الشيء اذ كل من شرع عاقدا للشيء يبيع فمعه عدم الاجل قبض الحق او لا واما القياس
الحق فقد علم من تنزيه الشارع قد يبر على سبيل الشراء اي على وجه الشراء اعلم ان

معمود يا

المقبوض على سؤم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى حتى اذا قال اذهب بهذا
 الثوب فان رضىته اشترته فذهب به في ملك لا يضمن ولو قال ان رضىته اشترته
 على عشرة فذهب به في ملك ضمن قيمة فان الهالك لا يخلو عن مقدمة عيب لو قال
 فان الهالك ورأى العيب وبطل ور العيب بمنع الرد بما لم يملك او لم يكن شاعلا على ملك
 بعتة قوله انما اشترى نظرا للمشتري على ما ورد به حديث جابر بن عبد الله لم يهرام ولد
 للمشتري الى تعميمه ولم يهرام بعد عام للخيار من حين دخوله في ملكه لانه لو دللت في
 يد المشتري الخ لا يقال فدل عليه ابتداء هذا العيب في ملك البائع بالعلوق لما يملكه الخارج
 لان العلوق يحمل ان يسقط ولا يستبقى ما يستتبعه وضع الخ فلا يكون معينا للعلوية
 فتدبر لان الولادة عيب لا يقال الولادة بسبب التعيب والملك مع التعيب
 والولادة سابقة عليه لكونها سببه فتقدم على ما عني الملك فلا يكون الولادة واقعة
 في ملكه فلا نصير ام ولده لانا نقول يستند الملك الى حين العقد فيكون الولادة في ملكه
 وقال ابو يوسف والشافعي قبل الخلاف اذا كان الفسخ بالقول واما اذا كان
 بالتفعل كالاصاق والبيع والوطى وغير ذلك فمخوز بلا علم الا بالانفاق ولا يورى
 عن الفرار لا يخلو عنه تعالى عري يعرى بكسر الراء في المامى وفيها في المضارع
 الى اختيار من يشق برأى الى اختيار من يحتاج الى المشورة فعد ان كان شراؤه لنفسه
 او مطلق او من يشترى لئان كان شراؤه لغيره قائمه بهما الى بعد المزارع
 ووجود الحاجة كالوكالة وفيه انه قياس مع الفارق فان خيار المشتري بين الاجل
 تقسمها الى الثلاث بخلاف وكالة الوكيل فانها الاجل الموعود بالنفس
 كالحجزة اى كالتخيير في تطبيق نفسها با بإحضار الرضى مستقيمة من التعيب
 او الانتقاب وهو تعالى له بالفارس تعاب ببيتين وانقضاءه موجودا كانت
 اخره ان عن ان يكون بيعا للمعدوم عند زعارة الطمان الذرعان جمع اذرع
 لا فيه اقوال فيه بحث اقوال في هذا البحث بحث فان مراد الفقهاء ان الخيار وقت
 بوقت الرؤية فلا يثبت قبله فان انا في الحديث مجرد الوقت وقوله فله الخيار جواب

من اشترى

من اشترى وهو ظاهر لو لم العقد بالرضا الخ ولا يخفى ان هذا الوجه راجع
 الى توقيت الشارع للخيار الى بوقت الرؤية فهو راجع الى اذكرناه انما
 التقى برؤية واحد منها جواب فان لم يتفاوت المجموع جواب فان كان
 علامة ان يرضى بالتبذير مستبدا وخبر والحكمة مقترنة بين الشرط والخيار اى
 علامة عدم التفاوت جواز الرضى بالتبذير والخبر والخبر بالخبرين وقبح الدال للمعجزة
 موجب نموت وكلها الكلف الفخيتى ما يقال له بالفارس ببيتين كفتح
 شاة القيتة هي بكسر القاف وسكون النون من اللغتهاء وهو الاختيار في الخيار
 حصل بالخيار اما اذا كان في باطنه هكذا في عامة النسخ لكن الصواب ان يكون
 اما مصدرة بالواو على ان يكون الواو من المتى اذ لو لم يكن كذلك لا يكون ارتباط عبارة
 المتى من قوله موضع علمه على ما قبل ظاهر اما بالواو فيكون العبارة هكذا وظاهر ثوب
 مطوئ غير معلم وموضع علمه معلما فانها لا يكون رؤية الذهن حقيقة الظاهر انه
 بعد العلم بظهره فان مجرد رؤية اللون لا يكفي الا ان يكون المراد ما بعد السراج والمراد
 جملة حاله عن فاعل اشترته وما نافية ولا عبرة لوقوفه لوجوده وفيه
 وضع المسئلة اى والحال ان وضع المسئلة في القبض بإحضار العيب كالأب
 ولو الى هادون السفر سواء كان من المولى او من رجل كان عنده من اجارة او عارية او وده
 اذا خرج من البلد بخلاف ابا قه من الفاضل الى المولى او غيره ان لم يعرف منزل المولى
 او عرف لكنه لم يقدر الرجوع اليه والسرة سواء كان من المولى او من غيره الا اذا
 سرق من المولى شيئا للمالك فانه لا يكون عيبا فان عاوده المجاورة الرجوع الى الا
 الاول تعالى عاوده الخى فاذا حصل عند البائع في الصف وعنده المشتري في الكسرة
 الخ بينهما مسئلة محببة مذكورة في الكفاية وهي من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في
 الفراش ويعيب عنده بعيب آخر كان له ان يرجع بتقصا العيب فلو رجع بتقصان العيب
 ثم كبر العبد فزال فللبائع ان يسترد ما اعطى من التقصان لزال العيب بالبيع
 لا خلافا فيهما لان لبيها في الصفحت اللعب وضعف المثانة وقلة البالية وفي الكسرة

خبت في الباطن وراء في البطن رايك لا يبطه بكسر الهمزة وسكون الراء وبالطاء
 المهملة ما تعال لما العاريس بغل من الفلام فانها ليست بعيب وذكر في الخلاصة ان
 النحر في الفلام لا عيب من رد المشتري واخذ البائع على ما كان اتمته
 اذ لم ان يتول انا اخذنا بعد الثالث وقسم الخلاء اولت السوق التي الخلط
 الا ان الشريعة تنها عن الرد الفسخ لحصول الربا وفيه ان حرم الربا بالقدر والجنس
 وبما استقودان مما قائل فانه باطل ملك البائع للغيره لا منه في الانهاء فاعل
 كماله قاض لانه استحق ذلك الملك ان المشتري استحق المبيع بوصف السلالة فيخرج
 على البائع ما نقص من وصف السلالة وان عجز الكاتب لم ولو اشترى الكاتب ابا
 او ابنه ثم اطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بالتقصان ولو عجز الكاتب بده مولاه ويؤلا
 العبد لانه هو الذي اشتراه فكان حقوقه اليه وليس التوب فخرق اخرض عليه بانه قد
 سبق ان في صورة القطع يرجع والفرق بين القطع والليس حتى يرق ليس بطاشته ولكن
 الفرق بينهما بان الحرة فعل مضمون بخلاف القطع فانه امر مقادرا عما يشترى للقطع فافترقا
 واما في القتل وما بعده وما في حكمه ولو بالنظر الى الدات لوقال ولو بالنظر
 الى جهة اخرى غير اكل الادمي كان اعم والا اي وان لم يتفق به اصلا فكل الثمن و
 ان كان الفاسد ثمة الا يصح في الكل ويرجع بكل الثمن عند ابي حنيفة في الجمع بين المال وغيره كالمع
 بين الحر والعبد وعندهما يصح في العقد فيما كان صحيحا لان هذا يجمع الثمن المفضل في
 الثمن في نحو الجواز ينقسم على الاجزاء لا على القسمة متعلق بقوله رد بعد ما تعلق
 به قوله عيب المراد من هذا التوجيه دفع لزوم تعلق الحر في بيعه واحد متعلق واحد
 ولم يوجد في كلامهم ذلك حتى قالوا ان في قوله اكلت منه بستانك من العيب لا ابتداء
 في الاول والتبعية في الثاني على ما فعل هذا يمكن ان يحمل الباقي بعيب على البيعة
 وفي بيعه على الملاسة ايضا فتدبر رد على بايعه قيل هذا مسئلة فيما ادعى المشتري
 الثاني على المشتري الاول ان العيب كان في يد البائع الاول في المشتري الاول ان يحاكم
 البائع اذا ادعى ان العيب كان في يد المشتري الاول ليس له ان يحاكم بايعه قال صدر

ليس القدر والجنس
 مختصرا في حصة
 الربا

فم

فيه فطر لا اذا ادعى ان العيب في يد البائع الاول واقام عليه البيعة وقضى على المشتري الاول
 فانه القضاء ليس قضاء على البائع الاول وهذه البيعة لم تقم على البائع الاول ولا على بايعه
 لان ما يدعى على الغائب ليس بما يدعى على الحاضر واجيب عنه بان مراد صاحب العمل المذكور
 ما نقل عن صاحب الحقايق من ان موضع الخلاف دعوى وجود العيب عند البائع الاول
 اذ لو اقام بيعة على ان كان عند المشتري الاول للمشتري الاول ان يحاكم بايعه اتفاقا فانه
 ما جعل مكتوبا في اقراره يكونها البيعة عند البائع اشترى وفيه ان خلاصة اعتراض صدر التبرع
 انكار تعلق الدعوى بان العيب كان في يد البائع فانه على تقدير اقامة البيعة لا يثبت
 من الثبوت واما الاقرار بكونها سليمة عند البائع فهو يقتضي تكذيب الشرح اياه كما يحمل
 اقرار المشتري بكونها سليمة في يده مع ان هذا الاقرار الضمني لدفع الخصم عند الحاجة لا يثبت
 به كما لا يعتد بتقدير زبد عن اثبات دعوى السرقة عليه فتأمل لا يبطل حقه
 الى لان الشارع كذبه بالحكم لمن يدعى الاتصاف فيستغنى القضاء اي القضاء
 بدفع الثمن قد تكفوا في توجيهها فانه يوم جبر المشتري على التسليم عند اقامة
 بيعة العيب مع انه صحيح تقديره لم يجبر المشتري على دفع الثمن بهذا على تقدير نصب
 او تقيم واما تقدير رفعه يكون معطوفا على كواب وهو قوله لم يجبر والمفنى ان اشترى
 عبدا وادعى عيبا لا يجبر على دفع الثمن الى خلف البائع او المشتري ببيع البيعة في هذه الصورة
 فردة هذا التوجيه اخباره صدر الشريعة ولكنه يحتاج الى تقدير قولنا فيه رد فيه توجيه
 آخر على تقدير النصب بما صاحب عند اقامة المشتري البيعة بغيره عدم الجبر في الثمن الواجب
 الواجب بالبائع فان وجوب الثمن اذا اشترى الجبر وعدم الجبر بالنسبة اليه وفيه توجيه
 آخر وهو ان عدم الجبر كناية عن التوقف ولا انتظار فيكون المعنى ينتظر في الحكم حتى يخلص
 البائع او يقيم المشتري البيعة وهذا توجيه غير بعيد لكن ردة بعضهم بان الاشكال بالنظر
 الى من يوم الغاية وليس بملازم اشترى وفيه ان رده بقوله ليس ملازم وان كان عدم لزوم
 من يوم الغاية عند التقاضي وعدم الاحتياج الى دفع الاشكال المبني عليه فانت تعلم كالكه
 بالنظر الى السياق والسباق اما السابق فايده التوجيه المنقول عن الغير فانه يكون

زائدة بالنظر الى هذا المعنى واما السابق فاختياره في آخر كلامه يوضح ما اوردته الشارح يكون
 ايضا غير محتاج اليه مع انه يكون مخالفا لما اوردته في بيع السيد فمن ان مفهوم الغاية متفقا عليه
 وان كان مراده عدم لزوم مفهوم الغاية فلا يتطابق المكنى عند فركته اشهد لان المعنى الثاني
 سابق على الغاية وليس يدخل في جزها حتى يتوهم ذلك لان القول وان كان الخ لو
 قال لان انكار البائع انما يعتبر في كفى الا ان يكون القول قول البائع لما كان موافقا لكتن انكاره
 معتبرا على حاله كذلك الماضي بنفسه وهو سلة البيع ولا ياتى بغيره وسلم وانه
 هذا العيب قبل الا ان يقال فانه هذا العيب قط واقترن عليه بان هذا الاحتمال ثابت في قوله هذا
 ايضا فانه يمكن ان قد ايق عند وجود التسليم الى البيع واجيب بان كلمة قط يتا في هذا المعنى لانها
 موضوعة لعموم السلف في الماضي وذلك المعنى هو سلب العموم ورد هذا الجواب بان يحتمل ان يكون
 عموم السلب بالنظر الى مجموع القيد فلا منافاة انتهى وفيه ان وضع قط للاستغراق قل بان
 ماض ذلك قبله فان وجد شيء من الفعل المنفي في جزء من ذلك الزمان لا يكون مطابقا لوضع
 قط فيلزم منه ان لا يصح ان يقال بان قط في زمان البيع والتسليم لواقع في زمان التسليم
 فان مضاه لا في زمان البيع ولا في زمان التسليم عند قيامه في احد الحالتين اي ليس
 هذا العيب في مجموع الحالتين حال البيع حال التسليم بل في حالة واحدة وهي حال التسليم بان ايق
 بعد البيع قبل التسليم لا بعد قيام العيب اي عند المشتري فلا يمكن اثبات هذا الحلف
 لانه دعوى المانع ان يجمع لزوم الدور فان الخصومة للرد بالعيب القديم موقوف على حلف البائع
 بانه ما يعلم الا باق عند المشتري وحلفه بهذا الطريق لا يتوقف على الخصومة من تلك الحثية بل على
 الخصومة لوجود العيب عند المشتري ثم انه قال صدر الشرع بهما والفرق بين الحلف واقامة البينة
 ان وجود الحلف في زمانه لم يكن خفي ولا وجب الا لزام الضرر عليها لا لاجاب الحلف عليه وهذا
 التفسير يعلم فاد ما قبل من انه اذا كان وجوب الحلف بنفس الضرر كين يكون قوله لا لزام الضرر
 لاجاب الحلف الا ان يحمل على ان الاضافة للبيان لكتن بعيد لا يخفى او يقال وجوب الحلف لزوم
 فتنع الزام الضرر فادارة الضرر وقاية دعوى البائع حتى تقع تخصيص الثمن اي جز البائع بنفع
 تخصيص الثمن بالعيب البيع حين قال المشتري بعينه ووجه يكون ما قبضه البائع ثمن

هذا هو الوجه في صحة الحلف
 وهو ان يثبت الحلف في زمانه
 وهو ان يثبت الحلف في زمانه
 وهو ان يثبت الحلف في زمانه

العيب المعيب فقط ويقع ثمن العيب الاخر في ذمة المشتري ان ثبت الا اذا قضى بالرد على
 البائع ولو ترك هذا الاستثناء وكلف بما تعلق من الخلاصة من قوله قلت بنفس ان يكون هذا
 اذا لم يقض الحلف كان اوقع في الافادة مداواة المعيب الذي يمتد مداواة البيع رضاء
 بالعيب الذي يداويه وشهد العلف في الخلاصة لو حمل علف دابة اخرى عليه فهو رضاء به
 ركبها ولم يركب ولم يعلم اي قول القائل وهو قول محمد في جامع الصغير على ما نقل في حواشي
 الهداية او دبر او ولد لو كان اسود مكان او لم يكن اصوب لان ولد عيب
 جان وقت الولادة ومحمية بعينه استولد على نفسه بثوته غير مشهور فلا
 ثبت عليه اي على الحلف المصوب من قبل الامام من اربعة الاخماس اي من حصه الفراه
 وان كان من الخمس اي من حصه بيت المال **باب البيع الفاسد والنافع**
 ما صح اصلا لا وصفا اعرض عن غير بان ما ذكره فرق بين حكمها كما يفهم من الكتب فلا وجوب
 الفرق بين حثيتها ما بذلك انتهى وانت خبير بان هذا الاعتراض انما يرد على من يدعي الفرق
 بين حثيتها ما بذلك بذاته ما والا لافرق بين الحثيتين بموارضهما لا لا يكره احد فلا يرد
 هذا على الشارع ومن سلك مسلكه فاعتقه بيقين تصق ويحب على المشتري قيمته
 مثل الموقوفة وهي التي ماتت بغيره خشية مثلا ومنه حتى التعلل قال في
 الصحاح يقال تعلل اي علق في مهرا والمراد به ما علق صاحب العلوفه اذا سقط علوه لا يكون
 بيع عقديه لانه ليس بالمال ولا هو حق يعلق بالعين بل هو متعلق بالهواه ويحتمل ما يتعلق به
 على ما يكون من التعلل الواقع في الرحم قبل ان يكون علقة او مضغه كما يصدق عليه اسم الحمل
 وهو جيل الجنين بالحقين تاج النجاس وانت الثانية لان اعتبار الانوثة ثابتة فيها
 ويكرى فيها البذل والنسب اي بذل الثمن لاجل كسبه ومنه بلا بذل الثمن وهذا الظاهر من قوله
 في تفسير المال ما يكرى فيه النسا فوالا يبدال والتقوم كلام مستأنف اوردته للفرق
 بين التقوم والمالية وليسا بغير عدم استلزام الاول كالا ان المتعارف من التقوم كون
 الشيء ذا قيمة على ما ينبغي عنه الاستفاق وهذا المعنى لا يجعل كحد الاستفاق قد يدبر مع كونه محالفا
 لما خرج به في النهاية في مثله بيع الكلب من ان المالية بالملك والتقوم بالقدرة والنجبة مال

لا يتقوم بخلاف الشافعي فان حلال عنده واقوى حجة فيه قوله قل لا اجد فيها او
 التي حرمها في قوله او رما مسفوحا اهل ابيه الله ودليلنا في حرمه قوله لا تأكلوا مما ذكر
 اسم الله عليه والاصل ليس بحلال للملك وهو البيع فكذا البيع وهو الثمن
 وان قولنا تبين ان بيع الثمن قولنا فان كان بيعهم واجازتهم بالراء الملهمة لى بيع
 الباب والوصى والقاضي قال البيع وما كونه بالراء الملهمة فيقيد لا يخفى بعده فقد في الركن
 فيه ان الركن الاجاب والقبول وكون الطرفين لا شرط في المهر على ما اشار اليه صدر الشريعة
 في اوراق البيع ثم تبين من ظاهر تعريف البيع بزيادة المال بالمال ذلك وليس كذلك نظر
 الى سائر العقود وحكمه ان حكم البيع الباطل ان البيع به لا يملك فيه نوع تكرار البيع
 الى الحق من قوله ولا يفيد الملك بوجه يكون ذكر الاول في الشرح استظريا فتقول
 اذهب بهذا فان رخصت به اشتمل به على الافعال الثلاثة التكلم والخطاب
 ووجبت قيمة العرض لا القيمة المرفوعة معطوفة على القيمة وفسد بيعه لم يصدر
 السمك الذي لم يصدر بل قال وكذا الطير في الهواء لانها ليس بالمال بل البيع فيها باطل
 كما مرج بالزهدى ويمكن دفعه بان المال مائة شاة ان يميل الى الطبع ويجرى فيه النيل
 والمنع فيها في حد ذاته اما ان كانها ليسا بمملوكين وعدم الملك لا يقتضي بطلان البيع
 وبعده غير مقدور التسليم ان كان طيرانه في الهواء بعد الاخذ والتملك ففي حال
 كونه في الهواء غير مقدور التسليم فلم يصح اذ يلزم مخالفة الفرع للاصل لاحتمال كونه
 انشاخا او من عليه ياذ على هذا ينبغي ان لا يجوز بيع الشيء للنفوس والوصوف لاذ يمتنع
 ان لا يوجد شيء او وصفا المذكور مع انهم مروجوا بكونه اسم والفرق بينهما واضح فان البيع
 في هذه الصورة معلوم للبايع والمشتري ايضا فان مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال
 على خلاف اللبن فانه غير معلوم للبايع والمشتري معا فالبيع لا يجوز جوار اذا
 باع فيمكن فيه الرجوع وتحقيق المنازعة لو كانت بقوله فيمكن من الرجوع امكن كافيا
 في بيان حق البيع انه يمكن الرجوع شرعا لا يتحقق المنازعة بل ينقطع وضرة
 القاض بالتلف والنون والصاد المهملة ما يقال له بالفارسي تحجير كبر والارابطة

معه

البيد

من الزين

من الزين وهو الرفوع خرصا بفتح الخاء الموحدة وسكون الراء وبالصاد المهملة تبين تقدير
 ما على الخيل وجره فانما يبيع الخيل فعل هذا قوله والملازمة وما قبلها من قوله و
 المزاينة معطوفات على قوله وبيع عرض ويكمل ان يكون معطوفة على المضاف اليه باعيا
 الاضافة البيانية او شيئا اليه بالبيع ان رما فان يبعه لا يجوز عند ان حجة
 قبل تبين ان يجوز بيع دود القردة عند ظهور القر عند ارجح كما في بيع النخل مع الكواكبي وبيان
 علاقة النخل بالكورة ليس كعلاقة الفرب بالدود بعد ظهوره وفي السبعة لا يندرج علاقة بعد
 بهما فاقابل الخش هو نوع الخشب وسكون الحاء المهملة ولا تخرج والمهر بفتح الميم وسكون الراء
 وكذا الفرس هي فدها من ضد الرق ونحو القوة الخي والحياة في اللبن فكذا قال
 ابوح ان مات شاة فخرج من فمها اللبن في وطأه من كل شربة ولا يجزئ نجاسة الوعاء لانه لا
 يحل الموت وقال ابو يوسف ومحمد هو في نفسه ظاهر لا يحل الموت الا انه يجزئ نجاسة الوعاء فلا
 يحل له وشربه كذا في الحدادى الخ زلزلة الخاء الموحدة وسكون الراء المهملة بالفارسية دوق حق
 موزة فان الاسكاف هي جمع السكاف وهو كيس المزة ما يقال له بالفارسية كفسر ك
 وكل صانع اسكاف كذا في المذهب وجله المية قبل الدفغ لما كان حال الاهاب كحال
 الخ وحال الخمر قد علم مما سبق انه اذا كان بالثمن يبطل اذا كان بالعرض فيفسد بعضهما
 اعتمادا على سبق وان كان الكاف في الحقيقة لاختلاف في الثمن بمكة في النسخ المتداول
 ولكن الصواب ان يقال في وفي الحقيقة لاختلاف في الثمن بالنساء المشككة حتى لا يلزم الركابة
 في ارتباط الخاء بالشرط فان المعنى يكون بمكة وان كان الاختلاف في مقدار السمن فهو
 في الحقيقة اختلاف في السمن ولا يخفى ركابته وان كان على الارض لا يخفى ان هذا يكون
 عليه الصورة الاولى ايضا فتدبر ثم ان التيسيل باليايين وفي بعض النسخ بالباء الموحدة
 قبل الياء المتشابهة والاول وفق على الشهادة السياق وهو اول يوم من الربيع
 اي عند اهل النجوم والمصاديق الخاء وكسره واوكسره مطرد في البوادي من الديار
 والقطاف والى جوارز النخ في الخبز اربا ايضا اشارة في الصحاح محتمل في الكفاية لان
 سني الكفاية على السامح لكونها عقد تبرع والجمالة في البيوت متخذ كما اذا اشترى عبيدا

بالف ولم يتم الثمن فمات احدهما قبل القبض فان المني يبيع بغيره ولا يبيعه المقدر بهذا
 وقد وجد ان الشرط بالبيع بالشرط في اي في البيع فكان اي الشرط زيادة مستحقة
 خالية عن العوض وهو من بيع المصاة وسكون الرأه الجلاء وهو فارسي وهو كذا في
 وهو سيرة السيرة في البيع وسكون الياه الذي بعد في الجلاء وقد قالوا بانه
 الوكالة مكرهة في التوكيل من جانب المسلم مكرهة اشكر كرامة تناف بينهما اي بين
 النبي والمشرعية ولهذا لا يفيد لا يفيد اي لا يفيد البيع الفاسد للمالك قبل القبض
 خذ ان تقرر انك بغير المصاة المملو اي خذ ان تقرر انك بغير المصاة المملو لان واجب الدفع
 الى آخره ان النكاح واجب الدفع بالاسترداد بعد ان قبض خذ دفعه قبل ان قبض بالاشارة
 عن المطالبة اولى والنية ليست بما في الجواب عن قول الشافعي وهو انك اذا باع
 بالنية او باع الخمر بالدرهم على امر اتفا وبغير قيمة يوم القبض لانه دخل في ضمان
 بالقبض فلا يعتبر كالمعصوب وقال محمد بن حنفية يوم لم يخلد لانه بالاستملاك تقرر عليه قيمة
 فيغير قيمة واقترض عليه بان قول محمد بن حنفية بغيره غير المثل فان الواجب ثم قيمة المعصوب
 يوم الغصب وفاق مع ان قيمة ثم يغير بغيره ايضا فلا بد من الفرق من طرفه انتهى ويمكن الفرق
 بان يد المشتري بهما يد امانة لانه قبضه برضا المالك بخلاف يد الغاصب لم يخل
 لكل منهما اشارة الى وجوب الفسخ واما قول صاحب الذخيرة وصاحب التجر يد على ما
 سيجي في قول صاحب الهداية وكل واحد من العاقلين في قوله فسخه باللام فلان بيان
 مرتبة الجوار كافي في المقام لان المقام مقام الفرق بين البيع الصحيح والفاسد فكانهم
 قالوا يجوز الفسخ في البيع الفاسد كما لا يجوز في الصحيح لم يقل ان كان الذي في صلب
 العقيد اي لم يورد هذين القيدين كما اورد صاحب الوقاية كل واحد منهما في موضع
 وانما قلنا كذلك لئلا يتوهم كون قبضه ولمن له الشرط معطوف على قوله في صلب العقد كما
 يوجد عبارة الشارح بذكرهما متواليا والكناية والرهن كالبيع اي بهما نظير البيع
 يعني اذا اشترى عبد اشترى الفاسد فكانت له او رده ان ما ذكر لا يفيد التوفيق بين كلام
 الهداية ولا يفي ان حاصل التناقض في كلام صاحب الهداية انه قال فيما سبق الثمن في البيع

في

الفاسد

الفاسد يتعين بالتعيين وفي هذه المسئلة وحاصل دفعه ان التعيين بالتعيين في حاله
 قيام الثمن وعدم التعيين في حاله عدم قيامه ولا يتحقق التناقض الا اذا اختلفا في
 من حيث كون سلامة البيع به ان لا يتقابل مبيعا او تقديرا الثمن به ان كان ثمن
 شبهة متبدا خيره يلق وللمعطوف على قوله فينقلب كما طاب ربح مالي ادعاه
 ففقد اي اذني بلا قضاء بدليل ما لاني في قوله لان الدين واجب بالاقرار ثم انك
 بالتصادق المستحق الدين الثابت في ذمة المدعي عليه وبذلك العين او الثمن المقبوض
 منه فانه ياخذ بالشفقة اعلم ان هذا القول قد انقطع فلا يحتاج فيه الى ذكر الشفقة
 الواقعة في البيع الفاسد من تمامه لا يحتاج فان الكلام في الفرق بين مطلق الشفقة وبين
 البيع الفاسد كما فعله وبيع مال ادى بيع اليا بيع مال نفسه من فاسد عقد
 لزومه ان يسلّم الى المشتري قال في صورة الاجارة ان يسلّم وفي صورة الرهن ان يسلّم
 مع انه لو ائتمنى بالثاني لكانت اشارة الى الخطا ط مرتبة الاجارة لان الرهن يتعلق بعينه
 حق الرهن ويغير مضمونا بخلاف الاجارة لكن يتوقف على اجارة المشتري كلمة
 لكن للاستدراك في قوله لا يفيد لاحتمال قوله لا يفيد الثاني فانه مرتبة على الفاسد ولا من
 للموقف على اجارة المشتري بعد التنازع فيكون لا يفيد بمعنى لا يفيد وان كان
 قبضه في المقبول لا في العقار فعلى الخلاف هكذا في النسخ التي رأيناها ولكن الصواب ان يكون
 قوله في العقار مصدرا بالواو والعاطف اي وان كان في العقار فيكون كلمة لا جواب
 ان كانا والفاء في فعل الخلاف جواب شرط ملحوظ في معطوف بترتبه المعطوف عليه
 وبيع الشيء قيمته لم يكرى يتوقف على البيان فان بين جاز ولا بطل وانما وجهناه بذلك لان
 الكلام في البيع الموقوف فالحكم بعدم الجواز لا يناسب نعم التعليق بالمرأه بشرط ذلك
 وبيع منه خيار المجلس فيه ما لم يطل فان خيار المجلس عندنا في قبول الثمن بعد ايجاب الموجب
 والبيع موقوف يكون بعد تحقق الايجاب والقبول معا فتدبر فيه وان لم يكن
 لم يذكر صورة التحليف لانه علم من قوله ان اقر قيام صاحب المقام البيع بالرجوع الى
 ذكره النجاشي هو فتح النون وسكون الجيم وعناه باذكر في الشرح والمكروه اذ في

١٢
 من حيث كون سلامة البيع
 ان كان مبيعا او تقديرا
 ان كان ثمن

فلا يحتاج فيه الى ذكر الشفقة
 الواقعة في البيع الفاسد

فيه هذا النسخ

من الناس ولكن هو شعب في شعب الناس في السبابة الاساءة وان كان في حكم الصحيح
 فكذلك الحق بالناسد واخره وهو بالغ وجه الابلغية انه اذا كان في صورة النكاح
 اجازة مقتضى وقوع مضمونة في الخارج لانه صدر عن لا يحتمل كذب وهو محتمل النهي
 في الخطبة وكونها ان كون احدهما الى الآخر محتمل للنهي في الخطبة كما ان محتمل الاسباب
 المحلوق بالنصب لكونه مفعول يتلقى اليه متعلق بالمحلوب والضمير المحرور راجع الى
 البديع من الطعام بيان الموضوع واللام في المحلوب قوله وهو بيع من اهل اليد وعلى هذا
 التفسير يكون قول النص بيع الحاضر للبادي بمعنى من البادي فتدبر فيقول الحاضر
 على البادي اي بصير وكيل له قبل البادي ولكن التوكيل هذا المعنى يحتاج الى التعليل اذا لم
 يوجد في كتب اللغة كذلك قوله والتفريق بين صغير وذئب رسم محرم منه قبل حبيبه
 معها حتى ادعت انه ابنها لا يثبت نسبة منها لانه محتمل النسب على الغير ولا يفرق لان قول
 الواحد مقبول في الديات خصوصاً فيما يبنى على الاحتياط كذا نقل عن الكافي اقوال قوله
 لا يثبت نسبة بنتها لثقلهم حتى لو زوج امرأة لبيس معها هو ابن من غيرها وقالت ابني
 من غيره فهو ابنها نعم لا يثبت نسبة من زوج المرأة لثقلها عليها ويروى اردواي
 اردواي اردواي اردواي قل البيع في هذا الحديث يعلم ان المراد من الوالدة والوالد في
 قوله عليه السلام من بين والده وولدهما الحديث اعم فلا يترك في اختصار النص على جوده
 بالاعم ولا يحتاج في دفعه الى التمسك بدلالة النص ولو كان التفريق الظاهر انه
 معطوف على قوله حتى لو كان فكان الانسب ان يقول فيما سبق ولا بد من اجتماعهما في ملكه
 وان يكون بلا موجب حتى يكون ارتباط آخر الكلام باوله احسن لا الاخر ارباب
 النظر في دفع الضرر عن الغير لاني الضرر بالغير فقول لا الاخر ارباب يجمع لا اخره بنفسه
 حذر من الخطا في الحذر عن تقريره واسم اعلم **باب الاقالة** فور من الماشي
 اي على فور من المشتري اقلني قطعة البايع قميصاً من موجبات العقد فتحليم اي
 اي احكام العقد كما اذا اشترى بالدين المؤجل ان بالدين الثابت للمشتري على البايع
 ولا رجوع في الفسخ لان الشرط انما يشترط الربو الان فيه تنعكس لاحد العاقدين وهو

مكتوب

مستحق بعقد المعاوضة خالف عن العوض والاقالة ليس في معنى البيع جميعه بل فيه
 البيع فيكون الشرط فيها البثمة الربو او اياها لان البيع يفسخ بفسخ
 البيع فاذا انفسخ البيع لا يملك المبيع حتى يقدر على ملكه وظاهر هذا ان اشترى البيع اذا قبل
 البايع الهبة ورضى بها اعم للموضوع عن اللغوس بخلاف لفظة الاقالة فانها اعتبر واقية
 معناه الشرط فلا بد ان المفعول الموضوع له في الاقالة ايضا الازالة فلا يعار الماشي و
 المشاركة في هذه الجزئية وانما خصوصها اي يتقضى البيع لو ردد الشرع بذلك لان
 الموهوب له في حق الواهب اي بالنظر الى الواهب كالمشتري من المشتري منه فحينئذ
 راجع الى المشتري الا وان كان الموهوب له مشترياً ذلك المتاع فمن اقاله معه لا يكون
 للواهب حق الرجوع لكونه اجنبياً منه فاشترى او منه قبل نقد ثمنه اي اشترى الثاني
 من المشتري الاول قبل نقد ثمنه باقل من الثمن الاول جاليلولة بيع آخره هو البيع الثاني
 في ضمن الاقالة لانه بيع جديد في حق الثالث وهو الفقير يفسخ بكون عروض
 التجارة مالا آخر باعتبار كونه مشتري بالبعد فلا يكون الهالك في مال النصاب حتى تسقط
 ركوبه لان يملك بعض النصاب بعد انحلال سيطرته على ماله ولو تباين جاز
 الاقالة بعد يملك احد من المتباينين بيع الدين بالدين محل منها مبيع من وجه وثمن
 منه وجه **باب المباح والتولية** والواهب يملك ما يملك المشتري بفسخ المهر
 وان لم يكن فيه شيء لانه وان كان في الحقيقة مبادلة مال بمال الا انه ليس على وجه الا
 الاكساب على ما في تعريف البيع وقال يملك ما قام عليه ولم يملك ثمنه
 الاول لما سياتي ان له ان يقيم اجر القصاص وليس له صورة الفصيص على ما انما
 بزيادة على ما قام عليه اي بيع ما ملكه بشئ زائد على ما قام عليه من المشتري
 اذ الفرض عدمه اذ الكلام في كون العوض قيمياً بسبب من الاسباب مثلاً
 اذ اشترى زبد من غيره فباعه فارد بكسر ان يشتري ذلك الثوب من زبد مراجه لا يمكن
 ذلك لانه لا يقدر ان يعطى عين الغنم لانه ملك الغير ولا مثله لانه ليس بشئ ففقدت
 القيمة وهي جمولة الا ان ان يملك بكر سبب من الاسباب ذلك الغنم من غيره ففقدت

المشاركه

جاز في قوله

زيدا مع زيادة شئ واما اذا اشترى به معطوف على قوله فاشترى به مائة درهم
 معلوم يعني اذا لم يشتر به مائة درهم بل اشترى به مائة درهم فاشترى به مائة درهم
 غير جائز على هذا التقدير ايضا للجملة لان اى بعض النقص وبالكسر مما يصح
 به فعل هذا يكون عطفا على القصار في قبيل علقها بشئ ما يارداى وثمن الصنف
 وكذا الحال في بعض البواقي وبالجملة كل ما يزيد في البيع شيئا اى بالاجرة او بعد الثمن
 لا يعمل البائع لان يكون فيه قبيل اصلاح البيع للتعريف والترجيح ثم انه قيل على هذا
 التفسير لزم ان لا يقع خبر السبيل لانه لا يزيد شيئا في البيع لانه لا يفي بقيمة
 الا ان يقال للسبيل دخل في الاخذ بالاقول فيكون معنى الزيادة في القيمة
 وثققة نفسه اى نقض البائع وان كان البيع اكثر مما طه عليه ان وصلىه وانما بعده
 جواب شرط محذوف اى اذ بقي ذلك العقد اجتمعا بتعويضه وسقط خياره
 خيار المشتري الذي سقط بخيانة البائع بالعقد المتعلق بالمصروفين ان
 البيع الاول كان على شرط الزوال باحتمال رد المشتري عليه بالعيب فمما ذكره البائع
 ان كان حصل به خلافا من اعتبار فيه لم يصح اى لم يصح البيع فضلا عن ان
 يكون مائة درهم على السيد على ما شره العبد فجاز كما علم من شري العبد المديون
 متعلق بقوله ربح هكذا في النسخ المتداولة لكن الظاهر ان يقول بربح على صيغة المضارع
 لان العبد ملكه بالرفع خبر ان اى العبد ملك السيد في الفصل الاول اى
 في صورة شري السيد في الفصل الثاني اى في صورة العكس لان هذا
 البيع الخ خبره قوله فقيته بيمينه العدم وان لم يوجد شرط دخول في الخبر كما هو كذلك
 اى البيع مقدم فيما نحن فيه لان البيع لا يتحقق الا عند البيع للاجنبي لا الرب المال
 الا اذا كان مقصودا بالانكاف اى الا ان يكون المقصود من العقد انكاف
 المراد بقوله يبيعه بيمينه ببيان هكذا في عامة النسخ لكن الظاهر ان يكون كلمة ببيان
 مكررا على الاصح على المثال الا ان يقال احديهما معطوف في الكلام فان قوله المراد بقوله
 يبيعه مائة درهم ان يقال الى قوله ببيان فتدبر لان العذرة هي فتح العين

ان لا يقع خبر

ثبت

الغايه

الغايه

المهمة وسكون الدال المحمدي بالفارسي دولته كي حتى يزداد في البيع اى يجعل
 المبيع في حكم الزيادة بالنظر الى مائة درهم زائد يعني ان كان ولله اياه اى والى المشتري
 المبيع لم يزد على اى قبل العلم **فصل** في بيع العقار قبل قبضه لا المنقول فلا
 قياس على المنقول في بيع على قوله وهو في العقار تارة وقع المعارض بينه وبين
 ما روى الخ فان الحديث الدال على ان البيع مالم يقبض مطلقا يدل على عدم جواز بيع العقار
 قبل القبض وحديث الفرير يدل على جوازه وبينه وبين اول الجواز اى جواز البيع
 وذلك يستلزم الترك اى المعارض يستلزم افعال العمل بالحديث بيع مالم يقبض
 وجعل اى وجعل هذا الحديث معلولا بفرض الانكاف يستلزم الاعمال الى
 مكان التوقيف والاعمال خبره الاعمال بخلاف القدر اى في الكمليات
 وقيد كون الكيل ميسرا معطوف على قوله ذكر الشري وان كان التقييد حينما
 حتى لو كان ابل الوقت بين ابل والبعر ظاهر فان ابل للحاجة والبعر لواحد من مائة
 وجازحط البائع عنه اى عن الثمن سواء قام البيع او لم يتم لخراج البذل
 اى الثمن عما يقابل من الثمن فان ادعى المستحق جرد الزيد عليه واشتبه اخذه بقوله
 بل ياخذ الزيادة معه ايضا فان زيدا واشترى مثله من غيره وعشرة اقربة من غيره ولم
 البيع وغالب جهاده بكونه قال انا المشتري فاعطى ذلك البيع فيله مع زيادة كيله
 زيدا فادعى على بكون المشتري هو ينفق دونه واشتبه عليه ذلك يقضي له البيع مع زيدا
 بحكم التحاقه باصل العقد وكذا الحال في جانب الثمن هذا اذا كان الزيادة عند غيبة
 المشتري واما اذا كان عند حضوره فالامر ظاهر لان حقيقة تعلق بالعقد الاول فان
 قيل هذا اذا تعلق حق الشفع بالعقد الاول يلزم ان لا يعبر بالخط في حقه ايضا مع انه معتبر
 على ما اشار بقوله الشفع ياخذ بالاقول قلنا مدار الاخذ بالشفعة النظر في حق الشفع
 فوجب العمل بما هو اصح لبيع داره من غيره هكذا في عامة النسخ الا ان الانب
 ان يقول عده بدل قوله داره ليعاسب آخر الكلام اوله لانه يصير بيع الدار
 بالدراهم يعني انه معاوضة انتهى في بيع الدار بالدراهم واخاره وصلة ابتداء خط

ووشية كي فرار
 اولى من قوله

فصل

وهو ضمان العبدان اما الرافض وحق الشرع فلا يعمل فيه اصطلاحهم اشم ليس شوي كيف
يكون لهذا الكلام وجه بعد اعتبار الشرع في الربوي الكليل والوزن والعدييات ليست ثبوتاً
منها نعم لم يخرج البيع بثبوت على ما يعلم المقرض كفاية اتحاد الجنس في الحرمة العينية عليه
كان استفع بالعين ورده رده على صيغة الفعل معطوف على الفعل الاول ومن امر معطوف
على جري باب الاستحقاق وكل من الباعه من جميع بايع على وزن فعلة كقولهم
عبيده وخلفاءه في الارض واغرض عليه بان بناء عموم الحرية وفروها على انها حق
يشكل على المحقق لان الحرية عارض حق العبد عنده بلا خلاف المتأخر وليس شرطاً
في الشهادة بتقيد كاصح في جميع الكتب الا ان عموم حكم الحرية وفروها على قولها لا على
قول المحقق كالتقيد بظاهر الكتب اشم اقول ليس شوي كيف لم يوفق بين كلاميه
بعمل الحرية في مشقة عموم حكم الحرية الاصلية وقد قال هذا المقرض في اوائل كلامه ان الحرية الا
حق من حقوق الله لا يشترط فيها الدعوى عنده فتدبر حق الحقيقة منقولة على
المصدر لئلا يجمع ثمان احدها ما اخذه من المشتري الاخر وثانيها ما يرد اخذه
من البايع الاول ثم انه كان حقه ان يذكر عقيب قوله عليه المشتري الاخر ولكنه
طلب اي طلب المشتري من البايع قدفع عليه اي على قوله ثم الرجوع انما يكون الى
لاستقلال بباي لا استقلال الزوج فجزان يطولها ولا تعلم الزوجات وقع
اشكال في اول الامر وفيه ان الاشكال منقوع بقوله الناقض يمنع دعوى الملك للحرية
قبل هذا التعقيب او كان المستحق شقين كشي واحد شقين خبر كان وكشي
صفة شقين كالسيف بالعمد الفخذ بكسر العين المعجزة والميم ما يقال له بالفارسي بيا
شخصية والقوس بالوزن بالفتحين ما يقال له بالفارسي نه كان او صفة
خطة او جملة في الصيغة بضم الصاد المهملة بالفارسي لو كسدم والمجمل بكسر الميم والمهملة وسكون
الميم اي لا يكون مع المشتري من الفاصب بعد اجاز في تعلق الظرف لما قبله كلام
فانه ان تعلق بقوله بيع المشتري لا يبيع لان بيعه قبل اجازة لا بعدا على ما يشهد به السياق
ويدل عليه كلام صدر الشريعة وسواء لو باع المشتري من الفاصب ثم افر البيع الاول

فلا

وكلا المعنومين عبادة الهداية وان تعلق بعدم الجواز يومهم خلافا لما روي الجواز قبل الاجازة
وعدم الجواز بعدا لان المقصود من الجواز هنا التفويض ان هذا الحكم غير مختص بالبيع
الفاصل فتدبر لا سيما اجتماع الملك البات والموقوف في محل البيع بعد ما بطل
لا يلحقه الاجازة فلم يشتري ان يباعه عليه اي يباعه البايع على هذا
الاقرار وانكر المشتري وان قال كذلك لانه لو اقر يؤمر ببيع البناء
فعل بهذا التفويض يعلم ان قوله وادخله المشتري وقع اتفاقا فيمكن ان يقال انما ذكره لان
المشكلة خلافية فان غصب العقار لا يجوز عند المحقق واني يوسف وعند محمد يجوز
والغصب ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله فلحققت معني الغصب قال كذلك لفظه
اثبات اليد وازالة اليد على قول من يراه واسعه علم يا **السلم** ويا جليل للملك
اي يميل يا جليل الدين بعد حلول الاجل ايضا لان محمد بن القزويني العيني المهملة
وتشديد الزاي المعجمة يمكنه ان يري من احدهما **الصحاح** رضي الله عنه فمعه انه يمكن
كونه ثقلًا بمضمون الحديث بالمعنى وشرايع الشيء الاول واوردته في اوائل
الباب قبل قوله اي هذا العقد كان انبى بملين معيني بكسر الميم وفتح الباء
الموحدة ما يقال له بالفارسي قاله خشب غير مقيد بوقت دون وقت اي
من المشهور والايام والافق بوقت وجوده جمع حزمة بضم الحاء وسكون الراء
المعجمة جزء البصر الجم وسكون الراء المهملة والزاي المعجمة بالفارسي كشيته ترواي
قبضه من النبات كسقية ونحسب والسقي بفتح السين وتشديد الياء فيعمل بمعنى
مفعول ونحسب بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المعجمة تسوب الى نحس وهي الارض التي
يسيرها الماء تسببت به لانها منحولة للخط من الماء قبض راس بالفتح الاقراق قتل
راس المال ان من النذور يكون الاقراق عن دين بدين وقد نزل النبي عليه الصلوة و
والسلام عن الكافي الكالي وان عيا فلان السلم اخذ عاجلي لاجل ان لا سلام والاسلاف
بينان عن النجاشي فلا بد من قبض احد الموصيين ليحقق معنى الاسم اشم وفيه ان هذا
الكلام يومهم ان فيه النذور لا يكون دينا مع ما منهم من جوايلن نفس السلم دين على ان

مقيد

لانا الذي علم الجواز
في البيع ما كانت
موسم الجواز

١٢٩

وهو ضمان العبدان اما الرافضون في الشرع فلا يعمل فيه اصطلاحهم اثنى لبيت شوي كيف
 يكون لهذا الكلام وجه بعد اعتبار الشئ في الربوي الكيل والوزن والعدديات ليست شياء
 منها نعم لم تجز البيع شئ على ما علم المقرض لكفاية اتحاد الجنس في الحركة المبينة عليه
 كانه استغنى بالعين ورده رده على صيغة الفعل معطوف على الفعل الاول ومن امر معطوف
 على جري باب **الاستحقاق** وكل من الباعه من جميع بايع على وزن فعلة كقولهم
 عبده وخلفاه في الارض واغرض عليه بان بناء عموم الحرية وفروها على انها حقيقة
 فيشكل على تحسفه لان الحرية عاق عارض حق العبد عنده بلا خلاف المشايخ وليس شرط الا
 في الشهادة بصدق كادج في جميع الكتب الا ان عموم حكم الحرية وفروها على قولها لا على
 قول تحسفه لكنه بعيد من ظاهركت اثنى اقوال لبيت شعور كيف لم يوفق بين كلامه
 بحل الحرية في مسئلة عموم حكم الحرية الاصلية وقد قال هذا المعترض في اوائل كلامه ان الحرية لا
 حق من حقوق الله لا يشترط فيها الدعوى عنده فتدبر حق الحقيقة منصوب على
 المصدره لئلا يقع تخالف احداهما اخذه من المشتري الاخره وانما ما يرد اخذه
 من البايع الاول ثم انه كان حقه ان يذكر عقيب قوله عليه المشتري الاخره ولكنه
 طلب اي طلب المشتري بين البايع قد دفع عليه اي على قوله ثم الرجوع الى ما يكون الخ
 لاستعلامه باني لاستقلال الزوج فجزان يطهرها ولا تعلم به الرجوع وقع
 اشكال في اول الامر وفيه ان الاشكال من دفع مقوله التناقض يمنع دعوى الملك لا الحرية
 قبل هذا التفريع او كان المستحق شيئين كشي واحد شيئين خير كان وكشي واحد
 صفة شيئين كالسيف بالهذه القدر كبر العين المحجوزة واما ما يقال له بالفارسي باني
 شمشير والقوس بالوتر والوتر بالتحسين ما يقال له بالفارسي انه كان لوصفه
 حنطة او حنطة في العبرة بفهم الصادق لله بالفارسي لود كنتم والحمد لله الملهو وسكون
 الميم اي لا يجوز بيع المشتري من الفاضل بعد اجازة في تعلق الخلف لما قبله كلام
 فانه ان تعلق بقوله بيع المشتري لا يبيع لان بيعه قبل اجازة لا بعدا على ما يشهد به السابق
 ويدل عليه كلام صدر الشريعة وهو انه لو باع المشتري من الفاضل بغير البيع الاول

وكذا

وكذا الممنوع من عبادة الهديته وان تعلق بعدم الجواز يومهم خلافا لما روي في الجواز قبل الاجازة
 وعدم الجواز بعد ما لان المقصود من الجواز من النقص ثم ان هذا الحكم غير مختص بالبيع
 الفاضل فتدبر **لا تسأل اجتماع الملك البات والموقوف في محل البيع بعد مطلق**
لا يحمى الاجازة فلو مشتري ان يباعه عليه اي يساعد البايع على هذا
 الاقرار وانكر المشتري وان قال كذلك لانه لو اقر بغيره يقع البناء
 فعل هذا التفريع يعلم ان قوله وادخله المشتري وقع اتفاقا فيمكن ان يقال انما ذكره لان
 المسئلة خلافية فان غصب العقار لا يجوز عند المحسفة وابي يوسف وعند محمد يجوز
 والغصب ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله فلحققت معنى الغصب قال كذلك لفظه
 اثبات اليد وازالة اليد على قول من يراه واسه اعلم يا **السلي** وما جيل بعد الملو
 اي يشمل ما جيل الدين بعد حلول الاجل ايضا لان محمد بن القيس العيني الملهو
 وتشديد الزاى المحجة يمكنه ان يري من احد من **العلماء** رض الله عنهم فيه انه يمكن
 كونه ثلثا بضمون الحديث بالمعنى وشرط بيع الشئ له ولو اوردته في اوائل
 الباب قيل قوله لبي هذا العقد كان انبى بملين معين بكسر الميم وفتح الباء
 الموحدة ما يقال له بالفارسي قاله خشب غير مقيد بوقت دون وقت اي
 من المشهور والايام والاف بوقت وجوده جمع من بعض العلماء وسكون الزاى
 المحجة جزا بفتح الميم وسكون الراء الملهو والزاى المحجة بالفارسي لبيته تراه اي
 قبضه من النبات كسقيه ونجسه والسقي بفتح السين وتشديد الياء فيعمل بمعنى
 منعوا ونجس بفتح الباء الموحدة وسكون اللام المحجة منسوب الى نجس وهي الارض التي
 يسقيها الماء سميت به لانها تنحدر للخط من الماء قبض رأسه بالقبض الاقرا في قتل
 رأس المال ان من العقود يكون الاقرا عن دين بدني وقد نفي النبي عليه الصلوة و
 والسلام عن الكاكي الكالي وان عيا فلان السلم اخذ عاجل اجل انما لا سلام والاسلاف
 بينان عن النجس فلا بد من قبض احد الموصفين ليحقق معنى الاسم اثنى وفيه ان شرط
 الكلام يومهم ان غير العقود لا يكون ديا مع انهم مر حوايلن نفس السلم دين على ان

مقيد

لان الدين علم الجواز
 في البيع مما قاله
 في نسخة
 ١٢٨

عن دليل الشك الثاني في معنى الاول الا ان يقال المذكور نقل ما بينهم ضمنا على ثم ان المأ
 بالتجمل التجمل اللغوي فلا يرد ان التجمل يوجد بالاقول من شدة او من طائفة ايام او من نصف
 يوم على اختلاف الاقوال فلا يقتضي القبض قبل المفارقة فكان المذكور دعوى
 مطلقا حكما اقوال عبارة صاحب الهداية في هذا المقام ايضا كذلك فليت شعري كيف
 يرد عليه ما قيل من ان ما ذكره صاحب الهداية يخالف ما ذكر في النكاح وغيره من كتب
 الاصول من ان المودى في القرض مثل الحق لا عينه بحسب الحقيقة واعتبار الشرع حتى
 لا يكون اداء بل قضاء بمثل معقول انتهى فان ما ذكره صاحب الهداية بالنظر الى كونه
 المأخوذ حكما وما ذكره اهل الاصول بالنظر الى كونه غير حقيقة واعتبار الشرع بعدم البينة
 في بعض الاحكام لا يوجب عدمها في جميع الاحكام من البقاء في الاول وفي صورة
 الاقالة قبل موت الامة والصح في الثانية اي في صورة الاقالة بعد موت الامة
 لعدم علم ما هو المبيع عطف على ضم صناعته في صورة المستمرة واسما علم
سائل ثاني علمت او لا اي سوا كان يده السباع والحواسح معلمة او لا فربما
 الكلام بظاهر يدل على ان بيع الكلب مطلقا صحيح لكن مدلول الحديث ان يبيع منه نكاح
 فقط حيث روي انه عليه السلام نهى عن بيع الكلب صيدا او ماشية ونقل عن الزهري انه
 كلبا في علم اذا كان يقبل التعليم يبيع فان ظاهر هذا الكلام ايضا يدل على عدم جواز بيع
 بعض انواعه على ان بيع الكلب المفقور لا يجوز في رواية عن ابي يوسف كما صح في الهداية
 فاعلم ان ما لم ياتي اخبرهم بان مالهم وكان للكلاب كل من جعل امير العسكر
 وطى زوج البنت اه قبض لانه استيلاء على المال العقل الحسن كما اذا اشترى
 جارية وفضاها او قطع يداها فان يكون قبضا كما في النهاية استبرأ عيدا
 وضع المسئلة في المتقوله لان بيع العتار لا يجوز على الغايب فربما في البيع
 على وجه فان قيل كيف قيل اليه بان بلا ختم وحضور الختم شرط في قبوله قلنا قبول
 البرهان بما لا شك في الحال اولانه يدعى ثبوت ولاية النظر للقاضي في هذا المال
 بسبب غيبه صاحبه فانه اضى فانظر كل من عجز عن النظر لنفسه والحاجة الى النظر هنا

في الاول

بمناجاة ما سألها جميعا اما للمشتري فلان العبد ملكه وهو محتاج الى الثقة واما البائعا
 فلانه يرضى المالك في يده ويملكه بقطع حقه في الثمن فلم يبق قبل البينة كذا في النهاية و
 انت تعلم ان مقتضى هذين الجوابين منع شرطية حضور الختم في البيع البينة ولا يفتي
 ما فيه ولو اجيب بان القاضي يفتي خصما من جانب الغايب فيسمع البينة عليه لم يبعد
 حتى يفتي بغيره ان يورس من التقدير وهو في اصله بمنزلة جرد الدراهم من رقبتهما ثم استعمل
 في معنى الاداء كغير الرهن وهو من يعطى متاعه او ليجعله رهنا عند رابثة
 متقال من الذهب والفضة تصفاه وفي بعض النسخ منصفها حتى لو
 تجوز به اي بحسب الزبوف فيما لا يجوز الاستبدال فيه من بدل المرف السليم لان السيد
 فيها حرام لانه اجاب له عليه اي اجاب ضرر على المدين من رد مثل الزبوف لانه
 نفع عايد له في اخذ الجياد فيما لا يحتاج اليه طرأ ان التجوز بين الناس في مثل نعم لو لم يكن
 فيه التجوز كان لهذا الاجاب وجه على ما ذكره صدر الشريعة وهو تحصيل الجياد بغير الزبوف
 واما النفع الاخرى فليس بمقصود هنا وان توهم الشارع حتى تبعه بعض المحققين
 وقال ان الضرر فيها دينوي والنفع اخروي ولا يجوز للعبد ترك النفع الاخرى و
 كما تم ظنوا ان مراد صدر الشريعة من قوله فان جميع تكاليف الشرع من هذا القبيل
 لانها اجاب ضرر قليل لا جان نفع كثير النفع الاخرى وليس كذلك بل مراده النفع الد
 ايضا لان الحال في التجارات والمعاملات ولقائمة لحدود والعقاص وغير ذلك فتمت به
 حتى يعلم ان الفقه في اي جانب ثم اعترض عليه بان الظاهر من قول ابي يوسف الرد بالاختيار
 ويدل عليه ما وقع في بعض الكتب ان لان يرد مثل الزبوف ويرجع بدراجه كما لو كان
 فانما لان يرد ويرجع بمثل حقه فلا يوجد اجاب عليه فلذلك الموكيل انتهى وفيه ايضا ان الملايكا
 عليه عند طلب الجياد من خصمه لا قبله حتى يقال انه بالاختيار دون الاجاب قتال و
 تكس ظلي التكنس مثل التكنس بالقارسى جاي ساختن آهوخوشتن را ولم كيف
 للحقاي لم يجمع الثوب الذي وقع فيه الشك ثانيا وكذا اذا لم يعد لكن لما وقع فيه شك
 صار بهذا الفعل لقوله كذا اي جميع الثوب جواب لما وقع فيه جواب اذا والمراد بهذا الفعل

فان في الاجاب اقامة الحدود في قبيل
 بالثبوت في الجاهل بالثبوت
 على من يثبت في الحكم من الخصم
 عيونه من الجاهل
 قال الاجاب بشرط بطله منه

الكف اذا غل الخلف في ارضه التعديل الفارسى توشه دادن بانگين و بانگين برود
 لانه عند غل انزاله الانزال في النهر في نزل فيم النون والمراد بالجمع هو ما يقال له الفا
 افرونى كذا في جزى حاصل شود وفيه انزاله راجع الى الارض باو بل المكان بمكانه
 بما لا ارضه بمكانه في النسخ المتقوله لكن الانسب ان يكون فيه كذا بالفاء لان التملك برب
 على عدة الشرح من انزاله فاصل كالشجر الثابت بالنون كمراده من انزل يوم ارود
 استيعاب اعطيت شريك في ثمنك او المال ان اعطاه ايام وانزاعه والمعاينة
 اي المساواة على وجهي فيكون معاوضة حال بمال بمكان في عامة النسخ لكن الصواب
 ان يقول معاوضة حال بمففعة لان مقتضى كونها اجارة عند بيعه كذا في المالكين
 اي في العقود الانشائية والتكليف هو جعل شخص حكما بغيره من الخصمين ليحكم بينهما
 قال الزبيدي الكتاب انما تستند بالشرط كذا في النسخ المتقوله لكن الصواب ان يقال انما تستند
 بكلمة لا على ما يشهد به سوق الكلام قيد الشرط في الاول اي في قوله فانما يتطل بالشروط
 الفاسد دون الثاني اي قوله الكتاب بشرط متعارف وغير متعارف بشرط
 ان يوقت بوقت اذن العبدان في التجارة بشهر او سنة كان يقول ابطت خباري اي
 ان لم ارد عليك اليوم فقد ابطت خباري لو قال اجرتك داري هذه راس كل شهر كذا
 جاز في قولهم في بيان ما ذكر في الهدي الجواز في او او عدمه في اللواتي وعبارتها هذه في
 استاجر دار كل شهر درهم فالفقيد صحيح في شهر واحد فاستدعى بقية الشهر الا ان يسمي بجملة شهر
 معلومة فان سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه لانه تم العقد بغيره مما بالسكنى في الشهر
 كما وقال في قبيل هذه المسئلة الاجارة تنفذ بالشرط كما ينفذ البيع لانه بمنزلة الاثري انه
 عند حال وصح ان يسمي بالثمن من هذا الكلام ان يكون جواز الاجارة في الشهر كما على
 التعاطي كافي البيع ويكون وجه الصحة فيما نقل عن قوادس الظهير الدين بهذا الطريق ايضا وما
 ذكرنا علم حال الفسخ ايضا وعلم عدمه وجهه قوله اذا جاء راس الشهر فقد فسخك وبالمجلة فوق
 بين البيع والاجارة ان وجود البيع يوجب اجارة لازم في البيع بخلاف الاجارة فان المنافع
 يحصل فيها ساعة فاساعة ولما جاز في فسخه جاز الاجارة مضافة هذا وجاز الاجارة في

رسي

الذكر

الآتية في شهر كذا في شهر ثابته بل ما يفهم من الهدي وسائر المعينة استخلافا فافتدبر
 فان تصرف المضارب والوكيل لا يخفى ان هذا الدليل يحرم في سائر العقود وايضا في
 البيع والاجارات فان تصرف المشتري قبل البيع في البيع كان موقوفا بالبيع حصل
 الاسقاط واسه اعلم **باب الفرق** هو لغة بمعنى الفصل ومنه سميت النافذة
 قال النبي صلى الله عليه وسلم اني اغير ايدي لا يقبل اسه منه فراق ولا عدلا اي لا نافذة
 لافضا يحرم النساء دون الفضل على امر في او ايل باب الرضا او اسكا
 اي لم يعطيا المستحق عين ما استحقه بل شدة وقد تقرر في الكل اي تقرر الفساد في
 كل العقد بمعنى في المسئلة السابقة قبل الاقراي لظهور ان الكلف الى
 آخره ومنه قوله يخرج منها اللؤلؤ والمرجان فان المراد بالمرح دون العذب لظهور
 عند امله كذا في الهدي وفيه ان لفظه من نحو ما ياباه الا ان يحل على البيان في
 متبادلة الفقة بمكان في عامة النسخ ولكن المناسب ان يقول في متبادلة الطوق لان الحكم
 في طوق من ذهب على ما خرج به في اول المسئلة بطل العقد في الملكية لا في المال اذا بطل العقد
 في الملكية يلزم بطلان كل العقد كما في بيع الامت مع طوقه فاسية لانا نقول البطلان هنا
 بلفظ الطوق وهو عدم القبض وفيه سبق للفقهاء الاصل وهو اعتبار النسي في اول
 العقد واعلم ان عبارة صدر الشريعة وقعت بالفاسد لانه صح في باب البيع الفاسد
 انما لم يخرج من البيع الربو في فاسد لا باطل وقد خرج في جميع الكتب بان التقابض بشرط في
 الفرق ينبغي ان يبطل بفواته لان الشروط يتقدم بانعدام الشرط ولذلك وقع لفظ البطلان
 في جميع الكتب بمكان قبل الحق ان الباطل لا يكون احد الجانبين فيه مال والاموال الربوية
 لا تسكن في فواتها فالوجه ان يكون البيع فيها فاسدا واما الشرط فالظاهر انه شرط الصحة
 فباشنا نثبت الصحة لاصل العقد فتدبر ودرهني عليه نفع الدين الحق وتشد يد
 الكلام كذا وجه الرواية في الكتب المصححة ويغير فيها اي في الغالب الذهب وغايب
 الفقة ما يقتضي الجواز من حرية الفضل فلا يصح بيع المال ببدل اي بالمال الص كذا
 في جميع النسخ ولكن الصواب ان يقال بالغالب بدل المال الص فان مقتضى التفرغ

ب

ذلك على ما لا يخفى لمن له ذوق سليم
 فليحيط القليل بالرداءة عند نتيجة لما قيل من الدليل لان في ترتيبه نوع قصور
 فان حاصل الدليل هذا لان النقص لا يخرج عن قليل عشي بالرداءة القطرية الخ ان
 كان الخالص اى الخالص من الدراهم مثلا اكثر منه الخالص الذي في ضمن المفضول
 حتى لا يجوز البيع بها القيمة المتساوية بتأويل الاثمان او النقود فان اخذ
 اى اجده في المتساوي بنصف درهم فلو س اى نصف درهم فلو ساء
 او نصف رائق فلو ساء ان كان الرائق معطوفا على درهم ويحتمل ان يكون معطوفا
 على النصف والرائق بقية الدال وكسر النون سدس الدرهم والقيمة نصف الرائق
 ولو كرر اعطى ان قال اعطى الخ الظاهر ان في الكلام مطوية بقاء على ظهور
 المراد اى لو كرر اعطى فاجابه البايع بما يقع به البيع ولا يرد ان قوله اعطى مسا
 تكرارا لا يتكرر البيع فان من قال بيع لا يقع البيع ما لم يقل الا فرائضت واذ كان
 لا يقع بذكر المساومة فكيف يتكرر تكرارا انتهى من تسمية المهر في لزوم التسمية
 تأمل فان كلامهم مطلق في صحة الشكاح لفظ الهبة لان كلامهما عقد مستقل شرعا
 علم الجواب عنه كلام الشيخ التقي حيث قال الهبة في التصرفات للمقاصد والاعادة و
 الانفاذ والباقي فجعل هذا المعاد لازما لمصلحة الناس غاية هذا الكلام يدل على
 على الوفاء وان تركه ولكنه اذا كان بعد العقد فيه تأمل واسد علم بالصواب كتاب
 الشكح سميت بالما فيه من المشقة ولو قال من لغة الفهم وشراعتك العقار الخ كان
 امين وقدم نظيره والقيمة يقع الضاد المعجمة ما يقال له بالفارس زين كاشه
 اى بعد ما سلم يثبت للخليط اى الخ في الشكح والاشك في عين البيع ثم الشك
 في حق البيع ووجه تمام تصويره وان كان طريقا واحدا من تمام الحديث
 بانه في مكة اخرى حيث لا بد لان التبادر منها تغايرها فيه ان عبارة الوقاية يمكن ان
 لا بد من الصق بابه في مكة اخرى كواضع جنح على جابط ولا يخفى على العصف ان التبادر
 من عدم الغاية فان وزان قوله ثم للخليط في حق البيع كاشك في شرب الماء

الا انه خص في التمثيل بذكر وضع الجوز مثلا يتوهم انه من قبل الفليط ويملك بالاخذ بال
 او بقبض القاض الخ ان المراد بالاخذ القبول دون القبض فان القبض في الفسخ غير لازم
 كما قالوا في الرجوع عن الهبة فان قبض الواهب بعد الرجوع غير لازم وحكم الحاكم بالشفعة
 قبض المشتري حكم بالشفعة فالتاسب ان يحمل الاخذ على معنى القبول ليعم الصورتين وهذا
 يظهر صحة مذهبنا بقضاء القاض على قوله باله اضى ويندفع الجوز من كلام صاحب الهداية ثم
 يكون كلام الشارحين تصرفا لانه متعلق بالعلم فيحتاج في تعلق البائين اعني بال
 بالبيع وسبقه يتعلق واحد الى التاويل لما جعل كل منهما دالا على معنى معا صا جدا وجعل
 متعلق الثاني مقيدا بالاول على امر مرارا فان الشفع ثبوت من الوثبة ومن الغاركا
 جستن وانما الاشهاد بالخالف ليجوز ذلك يتدفع بطلب الاشهاد لا يقال يحمل
 ان يكون الحكم طلب المواثبة حين علمه فكان الاشهاد فيه لازما لانا نقول فيه خرج
 ظاهره انه يجب طلبه على فور التمسك وحضور الشهود في هذا المجلس قليل نادر اما اذا خرج
 فيه الاشهاد بشرايط لا يحتاج الى طلب الاشهاد كما يشيهر اليه الشارح او على البطلان
 ان كان الدار في يده هذا اولى من قوله صاحب الهداية والوقاية او على منعه من بيع
 او من مشتة او على من العقار معه فان اليد انما تشر في البايع دون المشتري على ما صرح في
 المهداية وسائر الكتب ويحتمل ان يكون المعنى يشهد الشفع على منعه الشفع هو ان يجر
 وهذا ايضا الخ عن قصور فانه يوم جواز الاشهاد على البايع مطلقا حذرا من تعذر
 جهة الشفع اى خوفا من نقص البيع من جانب الشفع لا يقال هذا التاخير وهو الاضرار بالشر
 لازم على قولنا منته فان الشكح لا يبطل التاخير على قوله لانا نقول لاحد ان من اضر
 الغير واجب ما لم يتضرر ويقتضى بطلان حقه بعد تضرره ذلك فاقول لانه ربما
 يخلف على الماصيل عند الشك في اذ لا شقة تجار عنده فيحتمل ان ينوي مذهبه
 في الهدف على البايع ان ما يترتب على البيع من الاحكام على البايع فيثبت له الخيار
 خيار الرجوع وخيار العيب كما اذا اشترى من اى من البايع واشترى
 على من اخذ منه اى اخذ القيمة بتأويل البطلان من الشفع لانه مستقط من

في

قبل ان يقر البائع فيكون مفزور به الا ان يكون مقصورا بالانفاق الى المال
 يتعلق بالانفاق قصد واختيار وقت الاخذ بالانفاق الى وقت اخذ الشفع وقوله
 بالانفاق متعلق بقوله لا انعدام اذا اخذه المشتري ان قطعه واختاره مجزئ الجيم
 والذال الموحى في بعض النسخ بالجيم والراء المعجمة وان كان لان الاول المطلق القطع والكسر
 والكان خاص بقطع الثمن باب ما يكون في الشفعة اي باب ما يبطل الشفعة
 ما لا يبطلها لا ثبت الشفعة قصد الا في عقار لانها عند مدفع من الشفعة
 اي فيما ثبت فيه الشفعة اذ لا شفعة عنده في الجواز وعند المدفع من الجواز اي
 فيما ثبت فيه شفعة الجواز او في الاشتراك في شفعة التملك ببيع اي البتة والحق قصدا
 بلا شفع فيهما بمكة في عامة النسخ من المتن ولكنه يحتاج الى ايراد فان كان
 المبدية اوردته في اشتداد اثبات الرتبة بموضع بنية ابتداء حيث قال الا ان يكون بموضع
 مشروط لان بيع اشتداد ولا بد من القبض وان لا يكون الموهوب ولا عوضه شيئا لانه جهة
 ابتداء وكلام المتن يشترط ان يكون قوله بلا شفع فيهما قيد للمستند وليس كذلك على
 ما لا يخفى فانما البتة الرتبة في باب المعاوضة المالية حتى يكرى في الشفعة وكذا المصنف
 او جعلت اجرة اي جعلت الدار اجرة لدار اخرى مستأجرة سبيل فسخ
 كان الا نسب ان يقول لانه يجب على كل من التعاقد في شفعة حتى يوافق كلامه في البيع القابل
 ولما اشترى له على صيغة المهور وهو اي ما تم فيه جهة وهو وقع في الوقف
 الادراعا بالنصب كانه من النسخ فيه ان المشتري منه ما استمر في قوله بيع وليس
 في الكلام في فيكون الكلام موجبا تاما وفي مسئلة يجب النصب والرفع على البدلية مخصوصا
 بغير الموجب ولو كان الشارح توهم ان الكلام هنا بالنسبة للمعوض من قوله كذا اي لا ثبت
 الشفعة فيما راجع الادراعا لا يكون موجبا وليس كذلك فان الكلام الاشتداء ما وقع في جهة
 الموصوف فقط لا مع ما قبله الامتداد عرضة لرفع اي عرض ذلك المقدر في رفعه
 جملة اسمية منه لغدار وهذه جملة لا يبطال الخ الى الجملة الاخيرة او كل من الليل الثالث المذكور
 رجع المشتري على البائع بالف هو ثمن الثوب لان بيع الثوب وهو المراد بالعقد الثاني

ر

في

باق على حاله فينصرف به البائع بالدرهم الثمن هو بالجر صفة الدرهم او بدل منها
 بعشرة اي عشرة درين عليه فان الثمن معلوم حال العقد ما بالعددا والاشارة مجموع
 حال الشفعة للشفيع بعد عدم العدول لا يخفى ان هذه الحالة تصور في الدرهم الشخصية
 بخلاف الفلوس بان يشار اليها ثم تضيع الا ان يكون معلومة الثمن مقصودة فيحتاج الى
 الى ضم الفلوس ولا يلزم في الشفع بعد اثبات الشفعة متحت اي طالب
 زل الشفعة لا تحت من الحجة اي على طلب الوثبة لو قال اي على طلب الشفعة كما
 اوفى بما ذكره سابقا من ان الاشهاد في طلب المواثبة غير لازم بمنزلة الزايل عن ملكه
 اتفاقا كذا في بناء على رواية ان الوقف حبس العين على ملك الواقف والا يخلف
 المشتري بان لم يترك او طلب بمكة في عامة النسخ ولكنه ليس بالصواب ان يقال والا
 يخلف الشفع بقرينة السباق والسباق على الا يخفى على ذوي النفاذ يتمك بالظاهر
 ولهذا كان القول لم ولم يكلف باقامة البينة لما منع ان يمنع كون سدين الامر في
 على الظاهر فان سبب كون القول ان امر يعلم من قبله وليس عدم تكليف اقامة البينة
 ما من عدم امكان الاشهاد على حرز الاجتماع غالبا لان الاشهاد كقضايا يكرى في الحكم الشرعي
 طلب الشفعة بدار الا انه انما يخذ بقيمة كلوة قيميا بخلاف الحنطة والشعير ولا يخفى ان لا
 الفصل يكون اسهل بالنسبة الى بعض الاحوال فيح للاب والوصى تسليمها بهذا عند
 المحقق والى يوسف وقال محمد وزفر بن يوسف على شفعة اذ بلغ وعلى هذا الخلاف اذا بلغها شراء
 دار بجواز دار الصبي فلم يطلب المخر وزفر انه حق ثابت للمصغر فلا يمكن ابطال كدية و
 قوله ولانه شفع لرفع الفرض كان ابطاله اقراره قوله وعلى هذا الخلاف تسليم الوكيل بالشفعة
 اقراره بان هو وكيل بكتاب الحبيب لان عدم العوض فان الفرق ظاهر بين المباشرة
 عوض وبين بشرط العوض الا ان مقتضى قوله لا بشرط عوض ان لا يعمل شي شرطا في
 عقد الرتبة وفي الرتبة بشرط العوض ذلك نعم لا يضره العوض بعد العقد لكنه امر آخر كان
 ان يقول الرتبة بالعوض فتدبر ونقلت بالنون والماء المهمل من الباب الثالث
 دل على ان المالك التملك بل على ان المراد الرتبة فان يحتاج الى القبض عقد الرتبة ويصح

يستقضى

١١٣٢

على قول

بالقبض بشئ ذلك فهو للملك الموهوب له يقال حمل الامير فلان على الفرس و
 منه قول القبيضي مثل الامير حمل على الادم في متابة قول الحاج لاجلئك على الادم فان
 المراد من الاول الفرس ومن الثاني القيد فادى لك على الخيل بقى النون على وزن جلي
 العطية اي داري لك حال كونها عطية من حيث السكنى وبم القبيضي لقوله على الادم
 لا يجوز الهمزة المستوفى كذا في الهداية واعترض عليه بان في صحة هذا الحديث بحث فالاد
 ان تمسك في كون القبض ثم طالحديث اني لم يرضى الله عنه ذكره الطحاوي في شرح
 الآثار ولنه قال ما قال بحضرة الصياحة رضي الله عنه ولم يذكر عليه احد فحل محل الاجتماع كذا
 نقل عن غاية البيان انتهى شاغلا الملك الواجب ان يتخبر فيه لا مشغولا
 بيان لا فارغا يتخبر فيه من ملك الواجب في مجور بالحاد الملهة والراء العجوة من حاضر
 الشئ اذا جمعه وقتة الى تبه والمزاد منها المضبوطا من غير ملك الغير وحقه
 وزرع ونخل الخاء المعجمة بخلاف المشاع اي المشاع وما في حكمه في جرابه بويكبه
 الجيم والراء الملهة والباء الموحدة ما يقال له بالناسي ابيان وهذا لان المظروف
 يشغل الظرف الخ ولعل التمه فيه ان المقصود الاصل غالبا المظروف والظرف تابع له
 فهو بالنسبة الى المظروف كالماء الشايع بخلاف العكس وان نقل من الملتقط انه لو
 قال ابن بك جوال كندم تراشكين اللام من جوال فهذا على الخطأ دون الظرف
 ولو قال ابن بك جوال كندم تراشكين اللام من جوال فالهبة على الظرف دون الخطأ
 فلا ينزلم صحة الهبة في الظرف مشغولا بالمظروف وعلى ما لا يخفى بخلاف ما اذا
 التسليم اي سلم الدار بما فيها او لا فانه غير صحيح اذ القبض الذي هو من تمام الهبة وقع مشا
 غير مجوز بخلاف الرهن فان الشئ الطاري يفسد وفي بعض النسخ مفند
 والثاني اوفق شئ صدر الشريعة وان كان الاول الظاهر في معنى المحدث وافرقت
 لان الاحتقاق اذا ظهر بالبيته الخ اقول بهذه مشهورة وليس يحمل
 اشتباهه حتى قال قاضيان في فتاواه وسبب من جعل دارا فاحتق بغيرها بطلت الهبة
 في الباقي فلا بد ان يؤخذ كلام صدر الشريعة بمنزلة ان يقال مراده بالاحتقاق الاحتقاق

الطاري

الطاري كان وسبب بعلامه درهم فاودعه الموهوب له عند جعل له على الموهوب له فمستوفى
 درهما فاذا ظهر منه كبش حقه التحق ان ياخذ مقداره حقه فهذا الاحتقاق لا يبطل الهبة
 الهبة الفاسدة كهيئة المشاع مثلا يفسد الملك للموهوب له بقبضه لكن بعد الزفاف
 يعني بعد تسليمها الى من يجوز تفويض الاب امورا اليه دلالة بخلاف ما قبل الزفاف
 ويملك الزفاف ويملك مع حضرة الاب بخلاف اللتم وكل من يقول بغير ما حيث لا يملك
 الاب بعد موت الاب او عيية غيبية منقطعة في الصحيح لان يعرف هؤلاء الضرورة لاء
 يتفويض الاب ومع حضوره لا ضرورة يمكن في الهداية لا اي عند الحقيقة اما اذا قبضت
 ثبت لها الملك على قول روي يفتح كذا في الزخيرة ويعلم منه ان المراد بقبض الصحة التي
 لا البطلان بتناول قدر درهم منها اي في حكمه او قدر الدرهم الصالح
 لا يملك القسيه فلا يفسد كونه بعضا منها فمخ ظهور بده تملك اي تملك بالملك
 ان دخل الباقي باختياره في دارهم ولو ووجهه الاب لطفلة بغير دخوله في دارهم لم
 يخر ظهور ريد العبد على نفسه بالخروج منه ولو اذ العبارة في علته النسخ بالقاء وهو
 يشتر ان يكون المراد باليد في قوله ظهور بده بالولي وليس كذلك بل المراد باليد العبد فلو
 كانت مملوكة بالواو في قوله ولو ووجهه بالقاء كان احسن فتدبر وكذا يجوز
 بعبية البناء دون الوصية اعلم ان الضابط في هذا المقام ان الموهوب اذا اتصل
 بملك الواهب اتصال خلقه وكل من يفسد لا يجوز هبته ما لم يوجد الاتصال والتسليم
 كما اذا وجب الزرع والتم دون الارض او الشجر او العكس واتصل اتصال مجاورة
 فان كان الموهوب مشغولا بالحق الواجب له كذا انما وجب السج على الدابة لان اتصال
 السج انما يكون للدابة فكانت الواهب عليه يستوفى فوجب قصا في القبض وان
 لم يكن مشغولا اجاز كما اذا وهب دابة مسروقة دون سرجها لان الدابة تستعمل دونها
 ولو وهب الدابة وعليها حمل لم يخر لانها تستعمل بالحمل ولو وهب الحمل على ما دونها جاز لان
 الحمل غير مستقل بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من متاع لم يخر فلو وهب ما فيها او
 سلمها دون جاز كذا في المحيط لان المانع للجواز لا يقال بملك المولى اي بملك

ك

م ١٣

باب الرجوع عن الهبة ولنا ما روي من قول عليه الواجب الحق به بمتقبل
هو كلام على قولنا ان كلام النبي عليه السلام على ما نقل من غاية البيان لا يقال كقولنا ان زيادة
التسليم فلا يكون حجة لنا نقول لا يجوز لان قول الحق يدل على ان لغيره حتى ايضا والحق
لغيره قبل التسليم ولانه يضيف قوله لم يثبت اذ هو الحق قبل وان عوضه انشئ ولكن ان
القبض من تمام الهبة فلا تطلق الهبة الا على المقبوض وفي كلام الشارح اشارة الى ما
فتدبر عالم يثبت عن امانة الالة وهي اعطاء الموض على ان هذا الحكم غير
مخصص فلا يخفى ان يقول المتبادر من قوله عليه السلام الى الولد فيما يثبت لولده جواز
الرجوع من حيث انها هبة يكون في مجموع ما وحب سواء كان قد احتاج الولد او زيدا
عليه وانفذ الولد من مال الولد ايداعا على قدر الاحتياج غير جائز على ما يستخرج به الشارح فكيف
يكون المراد الرجوع الولد فيما وحب لولده بالاستثناء في قوله عليه السلام الى الولد فيما يرب
لولده منقطع اي لكن الوالد يستحق بما وحب لولده عند احتياجه اليه واما ما روي من
الهداية في جعل متصلا بان يقول المتبادر من قولنا في الرجوع واثباته للوالد فانه
يملك الحاجة وذلك سمي رجوعا فتستفي عنه ثم هي في متالبة الحكم طريقا احدها ان
يحل النفي في قوله عليه السلام لا يرجع على الترخيم ويغير الترخيم بالاستثناء كما ذكر في الهداية
اي لا يستقبل اجدل رجوع على احتياج الى القضا او الرضا الى الولد وثانيهما ان يحل النفي على
الكرهية اي يكره الرجوع كقولنا واجب الى الوالد وكان ملزم صدر الشريعة بقوله ان لا يشترط
ان يرجع الوجه الكا وان ظن بعض المحققين خلافا فتدبر رجوع كل هبة قبل هباتها
وهو ان الاصل ان المعروف كالمفوض كما صح في الكافي وفي العرف يعقد التوقيف ولا
يكره قبل يملك وقوله احتياجه فينبغي ان لا يرجع اذ العرف يحمل الاعطاء على التوقيف
انشئ وانت خير بان العرف انما يوجب ذلك اذا كان متصفا فيه او اذا لم يكن متصفا
فيه فلا يؤيد قائلنا ان كل امر تافه يكون عوضا لا مرغوب اذا عين للموضوعة والا
فلا يلزم من اطلاق الاول بل ان يبين الموضوعة كونه عوضا للثاني وبالجملة كذا يتبين
لا يعطى بالشك وكل عقد اذ مقصوده يلزم فيه منع ظاهر وزيادة

مفاد

متصله قال صاحب العناية في اصل ضعف لشبهة على خلاف القياس لكونه تصرفا في ملك الغير
ولذا يبطل بالواقع انشئ والظاهر ان ما ذكره بيان حكمه في بطلان الرجوع للبيان على خلافه
ما قيل ان البطلان لما منع لا يدل على الضعف فان الرد يعيب ليس بضعف مع انه قد يتقيد
لحدوث عيب آخر عند المشتري واما اذا كان الزيادة منفصلة فلا يمنع الرجوع كالولد
لكن لا يرجع حتى يستفي الولد كما نقله صاحب النهاية فان قيل الفرق بين الرد يعيب والرجوع
في الهبة حتى تحت الزيادة المنفصلة الرد لا الرجوع والمتصل على العكس قلنا هو انه لا يكون
رد العين فقط سلامة الزيادة للمشتري مجانا وهو رجاو ولا مع الزيادة قصد العدم و
ورود العقد عليه او الفسخ به وعلى مورد العقد الاستعانة بالولد لا يتبع الا بالامر الانفصال
بخلاف الهبة لعدم الربا فيها والرد في المتصل حصل من حصلت الزيادة على ملكه فكان
حقه برضا بخلاف الرجوع لعدم حصول برضا ذلك فنهى وغرض وسحق
بفتحين مصدر من من باب ضرب بلا متعنى ما ذكره في مختار الصحاح ولكن الضبط في الكتب
الصحة بكسر السين ثم انه نقل في النهاية عن المبسوط ان الزيادة في الشئ لا يمنع لانه الهبة
في العين وعن الذخيرة ان تعلم اللسان والقرآن والكتابة لا يمنع خلافا لما روي عن النجاشي
فانه يمنع لحدوث الزيادة في العين يرجع في الاصل الى الزيادة استثناء منقطع من
الاصل فلتستخرج الرجوع اصلا تميز عن امتناع الرجوع فان تبدل الملك كبدل
العين كما في البيع الفاسد بل حاجب وبطلان الثاني عطف تفسيره للاول اذ المراد
بالاول محجب نقصان والثاني محجب حرمان فكانت شبهة الدعوى بالثان قبل الجازم
ايضا سمي بصيب الهدف يقال خرق السهم خرقا اذا اصابه وتشبه الدعوى بها حسن فخرقة
مرفوعة على انها صفة دمع وان محج مجع خرق اسماء على خرقه لكن الدعوى ايضا جمع دعة
معن وفعل ومفعول والمجوعة دمع ايضا وفي اصل وهما اي في اصل الرجوع
عن الهبة ضعف لانه ثبت بخلاف القياس لكونه تصرفا في ملك الغير وفي القرب وهما جازم
خطاء وانما هو الوحي مصدر من وهي الجبل يهي وهيا بالياء وانما ضعف ولكن عبارة
الهداية بالالف ايضا لان الرجوع في الهبة يختلف من قبل لان الثاني في مخالفة

الاصح

واغرض عليه بان خلافا من خلو كيف بين الحكم المتقدم على ما يتحقق بعد الاولي جملته على اختلاف
 الصيغ رضى الله تعالى عنه لم يثبت اشئ وفيه ان اختلاف الشافعي وان كان متاخرا الا ان
 ما تمسك به المتقدم والاعتبار به على ان اختلاف الشافعي على نعم هذا القابل ليس علم مستقل
 فان عبارة الهمداني هكذا لانه يختلف بين العلماء وفي اصلها وفي حصول المقصود
 وعدمه فخلافا لاختلاف الشافعي في قوله يكون بياننا لما خلافا للمتن على الاصول اه فتدبر
 يوجب الضمان في الامانة لكونها من غصبا لا هبة للواجب كيف والهمزة ترجع
 لا يكون كغير القاضى لانه عقد ترجع والغرور انما يكون سببا للرجوع في ضمن عقد المعا
 واغرض عليه بان المودع يرجع مع ان عقد المعاوضة لم يوجد كذا في غاية البيان واجب
 عنه بان المودع عامل للمالك في حفظها ف يرجع لهذا الغرور واما الموهوب له فغير عامل للواجب
 فالرجوع للغرور والغرور لا يكون سببا للرجوع في غير عقد المعاوضة خلافا لاشكال
 اشئ وهذا انما يتم اذا لم يوجد الغرور في ضمان المودع ولكنه محل طمانه لو علم الوديعة ليست
 للمودع لما اخذه المقتطع واذا انخرت وترت عليه الضمان المستقيم للرجوع بطل العزم في قوله
 الغرور لا يكون سببا للرجوع الا في ضمن عقد المعاوضة وهبت لك هذا الثوب
 بعيدك هذا او بالف درهم كان المناسب ان يقول بان تعوضني هذا العبد او باو تعطيني
 هذا العبد عوضا لما وهبت لك حتى يظهر الفرق بين الطرفين المذكورين كونها تملكا
 بلا شرط عوض لقابل ان يقول ان شرطه التعويض في العقد ياتي كونها تملكا بلا شرط
 عوض وهذا مع ظن بوجه قد خفي على الشارح وقد مر في اول كتاب الهمزة نعم هذا هو
 بلا ذكره في العقد لا ياتي كونها تملكا بلا شرط فقوله الموهوب له يقال بطلان
 الثوب بالتخفيف في باب نفي ردق ويجوز التشديد ايضا كذا تم وهبت هذا
 الموهوب له اغرض عليه بانك في المتعدي لو تعلم الموهوب له من مكن الى مكان بالار
 حتى لاتادت قيمته يرجع عند ان يوسف لان الزيادة لم يحصل في العين ولا يرجع عند
 لان الرجوع يقتضي ابطال حق الموهوب له في الكراه كذا في شرح الجمع ومنه يظهر ان تعليمه
 بقوله الزيادة مستقلة في قيمته الموهوب ليس شئ اشئ وفيه ان ما ذكره الشارح اوفق من

وضحة

يقولهم موافق الهمزة حروف ومع قرينة فان ابطال حق الغير ليس مجرد ودره بل هو في المقصود
 كتمام الصفة في ازدياد القيمة مع انه يلزم مما ذكره المقرض جوار الرجوع او على تكرار
 وهو خلاف الظاهر **فصل** فلا يجوز استثناء اى استثناء الذي هو بمنزلة الشر
 في هبة الام فانما يكون كونه خلافا عقد الهمزة ان يكون الموهوبية مشقولة بملك الواهب
 وهو لا يبيط الشرط ويكون للجمع للموهوب له كما قالوا في هبة الدار على ان يرد ما
 وبهذا التفسير يعلم انهم لو اختلفوا في مسألة الام بطلان الشرط كما في اخواته التي كنهم قصدا
 المتعدي بطلان الاستثناء بتبنيها على ان الاستثناء منها في معنى الشرط وانما بان
 للمالك ان يكون للموهوب له ايضا ثم قبل الهمزة ونحوه لا يبطل الشرط للفاسدة اذا كان
 في الهمزة متعلق بفعل حسي وهو القبض والفعل الحسي لا يبطل الشرط الفاسدة وهو انما
 يؤثر في العقد الشرعية او الحسية اذا وجدت للشرط فلا يمكن ان يجعله عدا اشئ و
 يرد عليه القبض بالرهن فانه من العقود الحسية لا شرط القبض فيه ايضا مع انه يفسد
 بالشرط قال في الهمدانية الكتابية والاجارة والرهن بمنزلة البيع لانها تبطل بالشرط والفا
 فتدبر افوا تختار الشئ الاول اى كون المراد الهمزة بشرط العوض وهو جواب
 مبدع صدر الشرعية وفيه بحث قال اذا وهب بشرط ان يعوض شيئا فالشرط باطل و
 بشرط العوض انما يقع اذا كان معلوما فعلم ان قوله لو يعوضه يرجع الى الهمزة والصحة
 معا اشئ وانما يجوز اذا كان العوض معلوما فيه ان يشترط بان لو كان بعض الدار
 الموهوبة عوضا عن كل ما يكون شرطا صحيحا اذا كان معلوما ولكنه ليس كذلك مع به
 في غاية البيان حيث قال اذا وهب دارا وخمسة دراهم بشرط ان يعوض شيئا معينا
 منها او درهما واحدا من تلك الدار مع الهمزة والشرط فاسد على ان هذا الجواب لا يثبت
 تعليمه كوابن هذه الشروط في العقد كذا على الشارح ايضا وقد علم بعض
 المحققين للردية ايضا بان مقتضى الهمزة ثبوت الملك غير مؤقت فاذا شرط عليه الرجوع او
 شرط ان لا يتعدي به كان باطلا لان المبادر منه ان يكون قلها الشروط كونه في حقه
 العقد الفاسد في نفسه واذا كان الشرط غير معلوم يكون الفاسد في نفس الشرط على

١٣٥
 وهبة الهمزة

على لا يخفى فالصواب ان يجاب بالفرق بين ارد والتعويض فان في الرد معنى العوض
غير محو ظفركا قال وحيثك داري بشرط ان ترد الى بعض ابحاثنا او عوضا عن هبتي
ايك كافي هبتي الجارية على ان يرد عليه فالحق ان يختار الشئ الثاني ويخرج لرد التكرار
اذا عرفت هذا فقد عرفت ان ما قيل ان ليس تكرار محض بالبيان ان الحكم في هذين
المنظمتين واحد لا يتغير تغير هاراجع الى عدم الفرق فيما بينهما لانه تعليق بشرط
محض والتعليق بالشروط يختص بالاستقاطا المحضة التي يخلص بها لطلاق والعتا
فلا يقطعها ولم يرد ان يجعل دارة لأخر مرة عمرى على وزن جيل اسم في
هذا المعنى والاصل فيه قوله عليه السلام في عمر رجلا عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله
حقه وهي لمن عمر ولعقبه قبل الضمير ان الجرح وان لمن صورته ان يقول عمرى لك هذه الدار
فاذا امت عارت الى والى ورثتى انتهى قال بعض علماء الفقه قوله الضمير ان الجرح
ان لمن خطاه فانها لقوله رجلا على ما يد عليه السباق واللاحاق اقول ليس ذلك
بل الحق المتيقن هو ذلك فان قوله عليه السلام له ولعقبه حالان مقدرتان منه فاعلم
والمعنى في عمر رجلا عمرى مقدرا رجوعه لنفسه ولعقبه فقد قطع قوله وهو للمعرو
لعقبه فيكون هذا مرعا فيها ورد هذا الحديث فيه من رد ما جرت عليه العادة للامانة
وذلك ان يجعل عمرى للمعرو ولورثته بعد وفات المعمر له وبالجملة الموجوب لارباع الغيرين
الى امور من ما ذكره من عمر رجلا عمرى في الجاهلية على ما اشار اليه صاحب القيل بقوله و
صورته ان يقول عمرى لك هذه الدار فاذا امت للح وبنها رعاية حسن المقابلة في ذكره ولعقبه
في اول الكلام واخره فان ما حصل من عمر رجلا على ان يعود الى نفسه والعقبه في نفس
المعمر له ولعقبه وظاهر ان هذه المقابلة تقوت على تقدير رجوعه الى رجلا وسما حسن
ارتباط قوله فقطع قوله حقه بما قبله فان بيان استطاع الحق انما يحتاج اليه اذا كان
له ثبوت في الجملة وذلك على تقدير رجوع الضميرين الى من فان حاصله من عمر رجلا بشرط
ان يرد له ولعقبه فقد بطل شرطه وانقطع حقه ومنه ان لو لم يكن له ولعقبه حالين
مقدرين لكان الظاهر ان يقول عليه السلام في عمر رجلا وعقب عمرى وللاصل ان بلاقة

حق

الكلام لا سيما كلام عبد الانام لاخر وان يتضمن مثل هذه النكات ويندرج فيها انواع لطا
الاشارات وهو من الارتقاب ذكر الضمير لكون الرقي عبارة عن الارتقاب
بناء على انه تملك للحال فيكون الانتظار عنده من جانب الواهب الى ان يموت المو
له او يعود ملكه اليه على طريقة العمري ان الانتظار عنده من جانب الواهب له الى ان
يموت الواهب ويملك الواهب له اياه وبهذا يعلم قصور ما قيل ان ملاحظة كون الدار
في يد الواهب يؤيد مذهب الامام رحمه الله **كتاب الاجارة**
لغة فصار في اجرة جرحه في طلب ومزب الخ في لغة ما نقل عن النهاية من انها فعالة من اجرة
يو اجر يجرى الاو كونها اسما كما قال سيبويه في التقييد بالكتب اسم من نقب ينقب و
بالفتح مصدر والاجارة اسم وليست بمصدر فلا ضرورة في ارجاعها الى بالفتح
ثم انه قال بعضهم لا يجازي في كلامهم وقال بعضهم الواجب لا يستعمل الا في موضع قبيح
وكلاهما ليس بشئ اما الاول فلما قال في مختار الصحاح الاجرة الثوب يقال آجره بالمد
اي اراوا ما الثاني فلان استعماله في موضع بواسطة بعض القرائن لا يستلزم عدم
استعماله في معنى آخر على ان في المعبرات كتبت اللغاة لم تعرض للاختصاص بذلك
المعنى القبيح كذلك عين اودين الدين كالتعدين والمكبر والموزون و
العين كالتياب والعبيد قال في الهداية ما جاز ان يكون ثمن في البيع جاز ان يكون
اجرة في الاجارة لان الاجرة من الثمن فيعبر بتمن البيع وما لا يصلح ثمن لا يصلح اجرة
ايضا كالايمان المحضة التي ليست من الثمنيات كالحبوان انتهى ولا يخفى ان الحيوان
لا يصلح ثمن اصله في الا يكون البديل الاخر عين او فيما نحن فيه كملك فان الجانب الاخر
فيه الثمن وهو ظاهر فلما راد ان الايمان لو لم تصلح ثمن في المقابلة بلائح ولا يحتاج
الى الجواب عنه بان المراد يصلح للثمنية فقط بدون اعتبار كونه مبيعا
البيع بيان السنة قال في الهداية لان السنة اذا كانت معلومة كان قدر الثمن فيها
معلوما اذا كانت الثمن لا يتفاوت وفيه اشارة الى ان يتجمل الارض للزراعة الى مدة
معلومة حيث لا يصلح العقد حتى يسمي ما يزرع فيها لان ما يزرع فيها متفاوت كذا قيل اقول

الاماميين

وكذا لابد في الدارين بيان ما يصنع في ما حتى يتبين النفع ولذا اطلق النص كلامه وقال
 اوبان العمل ولا يلزم الاجر العقدي لا يجب على ان المراد في نفس الوجوب لا وجوب
 الا اذا حتى لا يجوز اعتناق عديد من الاجرة بخلاف العقد اي اذا غصبها غاصب
 منه يده يسقط الاجر لان التسليم للمحل انما يتم مقام تسليم المتعة للمتلص حيث الانتفاع فاذا
 فات التمكن فالتسليم وانفسح العقد وقال القسبي وقاضيه ان لا ينفسخ الاجارة
 لكن يسقط الاجرة ما دامت في يد الغاصب كما لو انزلت الدار بكذا نقل لا يقال يمكن
 التوفيق بينهما بان الانفساخ يجوز ان يكون في استيعاب الغصب مدة الاجارة
 وعدمه في عدم استيعابه فان في اخر كلام صاحب الهداية ما ينافيه حيث قال وان
 وجد النص في بعض المدة سقط بقدره اذا انفسخ في بعضها الا ان يقال
 كلامه هذا بالنظر الى استيعاب بقية المدة ايضا والافنى الظاهر ان المراد بالغصب
 ساعة لا يحتاج الى تجديد العقد فذهب لانه اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان
 في قول اصحابنا جميعا نقول هذا على الظاهر مشكل فانه قال في القصولين الاجرة
 ضمن ما جئت به بالاجماع وكذا ما ملك في يده بلا صنعه عندهما لو امكن الخرز
 عنه والافلا وقال ابو حنيفة وزفر والحسن لا يضمن سواء ملك بامر يملك الخرز عنه كونه
 وغصب او لا يمكن كزق غالب او غارة غالبه على كونه في باب الاجرة المشتركة
 بهذا الكتاب ايضا فاذا انهدم النور او منع الجوارحه الاخراج فاحترق كيف يجب الضمان
 على قولنا بحسنه فيمكن التوفيق بين كلام صاحب الوقاية وصاحب غايه البيان
 المراد بالاحترق في الاول ان يكون بصدفه وفي الثاني ان يكون بصدفه كما في قوله
 بالاجماع من ان الاجرة المشتركة يضمن ما تلف بغيره ان كان مراده بقوله بغيره بصدفه
 فوجوب الضمان مسلم ولكن كلاما ليس فيه وان كان ما تلف بغيره بغيره بصدفه
 اختياره كافي النور المضمون فوجوبه غير مسلم بالنسبة الى قولنا بحسنه على ما
 مر به بالعين الملهة والراي المجتهد اي سب صاحب النهاية هذا القول الى الجامع الصغير
 لا يصح القطر القطر كسر التاف والطاء المشددة للملهة ما يقال له بالفارسي

قوله

لانه المقصود اي نقل القطر هو المقصود او وسيلة الى المقصود الذي هو العلم
 بما في القطر لكن الحكم مطلق به اي الاجر مطلق بحصول المقصود وهو النقل
 وقد تضمنت بالقوداي بمر الكتاب بل التسليم الى اهل الميت او من يملك اليه
 فيه صدقة او خادمه وفيه بحث فانه يخالف ما في شرح الجمع فانه قال لو ترك الكتاب بغيره
 ليوصل اليه يستحق تمام الاجر اتفاقا ويمكن التوفيق بان المراد بمن يوصل منه يعينه المستاجر
 بل ان يقول ان كان المكتوب اليه غايه فليوصل الى فلان ليوصل اليه وجب الاجر
 بالذهاب بالاجماع وهو نصف الاجر كان اللاتي بهذا التفران يقول في اول المسئلة
 استاجر رجلا لايصال قطر والانيان يوايه لانه لم يذكر في العقد انما الجواب يجب
 تمام الاجر مرجع في شرح الجمع والراجح اذا انتفعت مدة اي قبل ان يتركه
 كالتفطاط بغير القاد وسكون السين المملوك والطائين الممهلين بيت من الشعر ويجوز
 فيه فسطاط وفساطيت بدالسين فقيت لغات يجوز ضم الفاء وكسر ما فيها او اما
 ما وقع في اكثر النسخ من قوله كلف طار بالمال المملوك فلم يوجد في كتب الكتب المتقدمة
 على وجه ذكره الكرخي الكلف وتشد يد المملوك بالفارسي ذو وزده وسق و
 الوسق شئ صانع كذا في المذهب لا الاخر وفي بعض النسخ لا الاخر بالاضافه
 والثاني اقرب فوجب عليه جميع الضمان اي ضمان الجميع ثم تنقذ التوق
 المملوك بغيره تنقذ الدار في الباب الاول اذا ملكك واوكفه الايجاف بالفارسي
 بالان نهان بترتور اي يضمن ايضا اذا ملكك بملوك طريق لا بملك الناس
 هذا اذا لم يكن بين الطرفين تفاوت في حداثه على ما مر اليه للاشبهه فلا بد ان سلوك
 طريق لا بملك الناس النسخ عن عقد في الظاهر حيث اشتغل الارض اي صارت
 مشغولة بغيره فله قبل مقناه القوط بغيره التاف وسكون المملوك للملهة وضم الطاء
 الملهة والفاء ما يقال له بالفارسي سوس باب الاجارة الفارة اي فنجوز اي بيع المثل
 لحصول المقصود فيه بخلاف الاجارة وجوبه المسمى المتبادر في عطف بني السوس
 الاصل على قوله بالشرط المقتضى لبيع ان لا يكون ما سئذ ذكره في الشرح الاصل مفاد

فيكون اكثر شيئا
 ويضمن صاحبه
 مسئلة

البيع مع ان جباله المستعملة للبيع ايضا فكان اللاب ان مع اول الكلام ويقول بان
 المقصد للبيع ليعمل جباله المستعملة وكذا وعدم التسمية ايضا لكنه انما هو بالذات لغاية حكمه
 لما سواها على ما يجرى بالقضاء ما بلغ حاله فاعل وجب والموصول منقول القاء
 لوجهه وهو العقد الفاسد ووجب الموجب الاصل وهو وجوب القيمة لا بال
 هذا بخلاف قوله لان المنافع لا قيمة له لان المنافع وان لم يكن لها قيمة في نفسها الا ان
 العقد الشبيه بالمقد الصحيح لوجب ذلك ولا ما بين الادنى والكل اي والاما
 سوى الاقرب وهو الشبه الاول لعدم الاولوية فتعين الاقرب وكذا كل
 شئ يمكن في اوله لو قال وكذا في سائر الشهور وكان كلامه خاليا عن شأية التكرار
 لان الزاوي بينهما بالعقد يتم بالسكن فيكون بمنزلة البيع بالتعاطي
 متعلق بالمستلزمين تحلق بالمسئلة الثانية وهي قوله اجرة دار كل شئ كذا صح في
 ظاهره واما متعلق بالمسئلة الاولى ففيه ظاهر وجعل السمية على تعيين كل جزء وتعيين
 المجموع معا بعيد جدا وعبارة الردية هكذا الا ان يسجد على شئ من مملوكة لان الاصل
 ان كل شئ اذا دخلت في النهاية له ينصرف الى الواحد لتعدد العمل العموم انتهى
 بل انه بعض الاجزاء اي بعض اجزاء الاجر لتعارف الناس فلا يفرجهما له
 واعطى اجرة ولو كان الاجارة فاشد لكان الاجر حرما وما لا اعطاه النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم لانه اجارة من اجرت العبي بالجمع والرداء الملهمة
 اذا صيبت الدماء في وسط فقه على الاطلاق جمع فله يقال له بالفارسي دابة
 من ابطال حجة اي ابطال المستبرج في الزوج عن ريشة الشين نفع
 الشين المجرى وكون الباء ضد الزن يقال شانه ريشة او غدة بالعين
 والذال المحييين يقال غدت العبي باللين اذا ريشته فان اجر الارض
 لما كان على الاب كان ترك الارض حرمانا عن الاجر لو كان العبارة هكذا فان ما
 وجب على الاب لما كان اجر الارض كان ترك الارض حرمانا عن الاجر كان ادلى
 فتقولم فان ارضه يكون من قبيل المسئلة وهي ان يذكر الشئ بمقتضيه لوقوعه

في محبة وهذا يشعر بان لا يكون الارض حقيقه في الهام فيكون مخالفا لما ذكره فيما
 سبق في كتاب الرضاع من انه في اللغة من الشئ مطلقا فيكون المعنى اللغوي
 العلم منه معناه الشئ في واعتبار الشاكل بين الاعم والاحص في ظاهره في واقع نعم
 في قول صاحب الرضاية اجار وليس بارضاع اشعار بذلك ولكنه بالنظر الى
 الاصل لا محذور اجار استعارة شئها بالوضع لبن الشاة في فم العبي بوضع الدوا
 فيه فالاصلي ان الاجارة لا يجوز عندنا على الطائفة واقتر من عليه الجمع عن غيره
 لما لم يجد نوبت عن الامر لا عن النافع الصحيح انتهى والجواب انه ثبت بالنص
 على خلاف القياس كحديث الشقيقة وغيره من الآثار الدالة عليه ومقتضى التيسر
 العسب يقع العين وسكون السين الملهمة في كراهية ضرب الفعل التيسر يقع التيسر في
 وسكون الباء التختانية والسين الملهمة يقال له بالفارسي بزر ويجوز الاستدلال
 من الجراي تكلف عليه فان الى كسونه وعلى اللوحة المرسومة اي الموقوفة
 والمعروف كالشروط والحلوة فتح الماء الملهمة من لغة استعملها الهلما وراه المنزع مع
 ان نفع المستأجرة في وقوعها على العمل اي العمل المخصوص اذ لا يستحق الاجر الا به
 من نفع الاجر في وقوعها على المنفعة لانه يستحق الاجر من النفع لان المنفعة عليه
 ح بمنفعة نفسه لكونه اجرا خاصا في الاول يكون المقصود حصول ذلك العمل
 واما وفي الثاني الاستماع بنفسه من هذه الحقيقة سواء تم العمل او لم يتم وبما ذكرنا يعلم
 الفرق بين العمل والمنفعة في هذه المسئلة فهو غير مقدور عبادة بل في نفس
 الامر ايضا لان الاحتقاق بحر تسليم النفس لا يجمع الاحتقاق في مقابل العمل وهذا
 التفرع يعلم ما في قوله الشارح من الضعف ان يشبه اي يكره بالمرتبين اي كبر
 انما را اي يحرق او يسرق اي يجعل على السرقة لان اثر هذه الافعال
 يبقى الى آخره يشير الى انه اذا لم يبق الا ينفذ واقتر من عليه بان الكلام في موضع يخرج
 الارض الزوج بالكرامة فعلى هذا ينبغي ان ينفذ العقد بشرط التسمية سواء بقيت
 بعد المدة او لا لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا ينبغي فيه فانه حجر الشرط الذي لا يقتضيه

العقد لا ينفذ الاجارة اذ لم يكن فيه نفع لاحد المتعاقدين وهو ليس كذلك فندبه
 الاباسي والكرب وهو الرأى المأثور والبناء الموحدة قلب الارض للحرث
 لا ارتفاع للمياه بالزراعه قبل تمام العقد لان تمام مدة الاجارة اذ تمام القبض
 ان الجاهل ارتفع اي عين العمل المقاد والاجر والضمان لا يجتمعان لان يد القاض
 يد ضمان فلا يلزم الماجر والاجر اجتماعهما عن بيع الكال في الكال الكال في الكال
 من كلاء الدين اذا اخرج **باب من الاجارة** او موقفا بلا تخصيص اي بلا تخصيص
 يعمل نفسه على ما يحجج وهي اقامة العمل اي النفعة اقامة العمل في العين بما له
 كالمودع واجبة الواحدة اي الاجرة الخاصة لان يتنفيه العقد عند تمام لان النفعة
 عليه اذ لا يمكن العمل الا به وعنده لا ينفذ ما ذكرنا من ان العين امانة عنده لانه قبضه
 باذن المالك للنفعة من تركه التوثيق اي من ترك احكامه لان ضمان الأدمى لا
 بالعقد بل الجناية ويجب ما يجب على العاقل لا يخفى في هذا الخبر من التشوش والمراد ان ضمان
 الأدمى لا يكون بالعقد بل الجناية ولهذا يحتمل العاقل من الظاهر ان العاقل لا يتحمل ضمان
 المودع لصدور الاذن فيها وفيه ان الاذن في المودع السفيه لا في فعل ترتب عليه
 وجوب الدية في الفعل الخطاء لترك التثبت وهذا المعنى موجود في السفيه
 لم يخرج المقاد اي لم يتجاوز قصد القصد المقاد ولا يعرف ذلك بتف اي
 يعرف الطبع نفع ولا يحمل من الحج كافي البيع اي كافي حيا والتعيين في البيع
 فانه لا يجوز فيما فوق الثلثة وذكر الفد للترفيه وهي من الرفاهية لان هذا
 اشاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي الى النقصان اي لا يغير الباقي لوقال
 على وجه لا يخالف المقاد وكان اظهر وجوب له بالجر معطوف على الصحة وضمان ارجع
 الى المولى في حق المثلث اي القاصب لان يده يد الضمان في العبد وبضمانه لا يلزم
 ضمان المثلث تحريم الجواز اي طلب الصحة العقد ونصح الكلام للصانع وهو
 معطوف على رب التوب لان سكر العقد وجوب الاجارة ويقوم على ان سكر
 هذه الامور والقول فعل التكرار مع ميمه **باب فسخ الاجارة** عيب ينفذ النفع

ولا ينفذ في الحج

المتعاقدين

اي عيب ينفذ النفع او ينفذ النفع واما النفوت فلم يوجد في الكتب المشهورة
 حابطه للحال اي لم ينفذ النفع المقصود منها استخرج هذا
 اي من يملك الحديد ومنه يقال للبحر ان عدادا ايضا لان يملك الحديد من القيود
 الايمن المخرج للحج وان كان محولا على النفعة في المعنى عند الاطلاق في حالة
 العقد وادامته في الدية انما هو بالنظر الى ما يقال بدى له في هذا الامر
 بالمدان في راي كذا في الصحاح **يعمل في العرف اي بخلاف ترك النفعة**
 لصفة العرف اي لبيع الثمن بالثمن لغير العاقل متعلق للملك كالمذكورة مرتين
 مستحقة بالمقد خير بعير لان نقله الى الوارث متعلق بمضمون الجملة السابقة اي انما
 غير المملوكة لان نقل النفعة والاجرة الى الوارث حتى لو مات الموقوف له وهو المولى
 واكتفى بذكر احد المتعاقدين اذ يعلم منه انه لو مات كلامها في الطريق الاولى كالشهادة
 في الكفاح فان بقاء الشاهد ليس شرط في قبلة الكفاح وان كان وجودها شرط في الجدة
سائل ستي اي ارادة الحمل الجاهل بالحج صاحب ليل فصفته فقال بمفحة النسخ
 وسفها في الامر او افاق متعاق فان حق فظاير فان كان الحق فيكون غا
 فالأخرج على الساجد ون القاصب فاني حتى يحمل اي يعطى الامر الاجر محملا
 لا يرجع على الامر كالحمل كان يراى الوكيل فلا يلزم الموكل وخرج بالنفع يد الوكيل من
 ان يكون يد نيابة فخر ما يجوز لغيره اي يجوز اخذ اجرة الكتابة المتقاضى قدر ما يجوز
 اخذه لغير القاضى **كتاب العارية** تملك النفع بلا عوض هذا يخرج من معناه الشيء
 على من يشير اليه لكن كان عليه ان يترد على هذا قيدا آخر وهو بينة رد العين اليه للثابت
 النقص بالوصية بالخدمة وفي الهدية هي من الوصية والى العطية وقبل سميت بالنفع
 عن العوض ويرد على من يدين الوجوب ان تعرفاته من فعل العين لانه مقل للام يقال
 اعادوا شعارا لان يقال اشتاقوا كاشفا جنة في الجذب وهو متعلق فيها ايضا اي ليس
 من قبيل الحقيقة المجردة وان لم يكن له نية حمل على الادنى وهو الاركاب لملك
 العين في العارية اي في كتاب العارية فيكون تملك العين مجازا لفة ضرورة

فلا منافاة وفيه كلام صاحب الهداية ليس بالنسبة الى الفريقيين بل بالنسبة الى اهل اللبس
فقط فان كان الحمل عند حقيقة في الاركان لا يكون مجازا فيه البته وان كان حقيقة في
تملك العين لا يكون مجازا فيه كذلك فلان الحقيقة انما اريد باللفظ بلما فيه هذا كلام غير
مسلم فان الحقيقة في حيث انما حقيقة لا يحتاج الى قرينة كما ان المجاز في حيث انه مجاز يحتاج الى
على ما هو المشهور فيصرف اللام في قوله لك عن افادة الملك لانها مشتقة كغيره
معان متعددة غير التملك لان المنافع تملك شيئا فشيئا يجب حدوثها فلهذا لم توجد
لم تملك في الرجوع بهذا التفسير شيئا لان الرجوع اذا وجد الملك مع ان في الهبة اذا
وجد القبض وجد الملك والرجوع مالم يمنع عنه مانع ولا يقضي اذا ملكك و
لو شرط الضمان بل يبيع فاشاع على الاختلاف فيه كذا في النسخة قال في الخلاصة رجل
قال لاخر لي في ثوبك فان ضاع فاناله ضامن لا يقضي وتعلقه بالتبقي والاربع
اي المستوفى على احد هذا يشعر بان لا يرجع المستوفى على المتاجر مع كون المالك بصحة
ولا يفتي مافيه لانه لم يقره يقال غيره يقره اذا خذله اي سواء اختلف استعماله
كالقدوم والنشأ والاعيد والارض ان لم يبين مستغنا انما يتفق بها
عارة الثمنين والكيل اي المستعار من هذه الاشياء قرض فلا يحتاج الى جعلها بمعنى
الاعارة كما ظن ليظهر بها الميزان اي ليستوى هذه عبارة اشتهرت بين الفقهاء
وان رده للجوهري في كتابه حيث قال تعالى عابروا بينكما بينكم وهو قاعلوا
من العيار ولا نقل غيرهما لا يجوز الترك الابانة قهرا اي لا يقدر صاحب الارض
ابناء باضمان قيمتها اذا طلب المستوفى قلعها وضمن رب الارض ما نقص اي ان
تقرر المستوفى بالقلع قبل وقفا ضمنه رب الارض قال صاحب العناية اي ينظر كم يكون
قيمتها اذا اقبلت الى المدة المحزوبة فيضمن ما نقص من قيمتها يعني اذ كانت قيمة النفس او
البناء الى تلك المدة عشرة دنانير مثلا واذ قلع في الحال يكون قيمة النقص دينارين يرجع
بها واعترض عليه بان القلع ما نقص دينارين بل نقص ثمانية دنانير فينبغي ان يرجع بها انتهى
اقول على ذلك ان من النقص بالمضاد للرجوع بمعنى النقوض وليس كذلك بل هو بالصاد الملهة

ابن سينا على

الشارع على

وقيمة النقص بمعنى بدل النقص لان القيمة في القيام اريد بها البديل لقيامه مقام
المبدل منه كذا في الصحاح انما عرفت بهذا معقوفة انه لا حاجة الى ما قيل في دفعه من انه في
اضافة الموصوف الى الصفة اي القيمة المنقوصة لانه مفور من جهة حيث وقت له
الح فيه اشارة الى دفع ما يقال من ان الموجب للضمان عقد المعاوضة والاعارة ليست
بعقد المعاوضة وحاصل الدفع ان العهد الزام معنى لقيمة النفس ان اخرج قبل المدة
فكانه قال نعم فان لم يتركه في يدك الى مدة كذا فانها ضامن ولو تحول الى صا وكلا
الافتح محي النقص من هذا المعنى لم يوجد في اللغات الموجودة على ما هو لا يجز عليه
لان من شئ في علمه من انبه اي شوي او شابة اي شهر بالاميا ومة اي يوميا لا
في حكم الاجنبي فكانه رويها اي الداية والعبد ضمنى كالحال لان المحجور ضمن
الى آخره وكان الظاهر ان يكون حكم العبد كالحال لان المستوفى عليك الاعارة مطلقا
فيكون تسليمه قبل المالك على المستوفى والمودع كغير الدال لان النسخة
حصلت لهم لا يقال بهذا في الموجز في ظاهرها فان النسخة انما حصلت للمستاجر لانا
لحاصل المستاجر وان كان منفعة لكن الحاصل للموجر عين والمنفعة تابعة للعين قال
النفع للموجر ومنه ما يعلم ان قول صدر الشريعة لان الرد واجب على هؤلاء عند طلب
المالك لا المحجور على التقلب ولك ان تقول على الموجر ايضا الرد ان لم يكن المالك هو
لان الموجرة غير مستلزمة للملكية كتاب الوديع امانة تركت للحفظ وقال صاحب
الكفاية الفرق الفرق بين الوديع والامانة عموم وخصوص فالوديع خاصة والامانة
عامة وحمل العام على الخاص صحيح دون العكس قالوا الوديع على الاحتفاظ بقصد والامانة
ما يقع في يده بغير قصد بان يلقب الرجح مثلا وفي الوديع سرية عن الضمان بالعود الى
الوفاء وفي الامانة لا سرية بعد الخلاف واعترض عليه بانه اذا ائتمن في اميرها القصد
وفي الاخرى عدمه يكون بينهما سبيل للاعموم وخصوصا ولست خبير بان تفسيره بهذا
تفسير المادة الاخرى اقية بعد تحقق معنى العموم على ما يشهد به سوق كلامه لا تشييه معناه
مطلقا ان يعلم من مجموع تفسير الوديع وتفسير المادة الاخرى اقية ان الامانة مال شخص

فالوديع هي الامانة

في شخص قصد حفظه أولا وكنها الاكباب ورجعها كنه العقودون ما تقدم
 من العقود الماضية ليكون توطئة لقوله او عرفا قديرا ويحفظ بانفسه
 عياله وعلمه لانه لا ضمان فيما دفع الى ايدي من امثاله من يوسف في ماله وليس في عياله
 كثره كالكثان وعنده المآذون وعليه الفتوى كذا في النهاية وله اي للمودع قال
 صاحب الفتاوى ان كان الطريق مخوفا فضمن بالاتفاق او امتنا ولا بد من السفر فذلك
 والا فان سافر باهله لم يضمن او ينفى حتى لا يمكن ان يتركها في اهله وقال صاحب
 النهاية ان كان مخوفا وله بد من السفر ضمن بالاتفاق وكذا الاب والوصي والام
 فان سافر باهله لم يضمن ولا يخفى ان عبارة النهاية لغمر واولى ^{بعض} اذا ظهر
 صاحبها فحجده عنده انما قال اذا ظلمه لانه لو لم يظلمه لم يجز له ان يتركها في اهله
 ما حال وديعت عندك فقال ليس لك عندى وديعة لا يضمن كذا في المبسوط فقال
 محمد بن عذرة لانه لو حجده عنده اجنبى لم يضمن على ما ذكره الشارح وذكر في الخلاصة اذا
 حجده بحضرة المالك وحضرة من يخاف منه عليها لا يضمن لانه حفظ ايضا قالوا
 ان ينظر الى جود من يخاف منه وعدمه لا الى حضرة المالك ونهيته كذا قيل وفيه انه
 يلزم منه ان يضمن ان حجده عنده اجنبى اذا لم يحضر من يخاف منه مع انه مخالف للمالوا
 فالاولى ان ينظر الى وجود المودع مع عدمه من يخاف منه فان خلط استلزم المالك
 الحقيقة مطلقا قبل المذكور في الهداية ان هذا التفسير عند الامامين في خلط المال
 بجنبه وذكر قبل ان خلط المودع الوديعة كجسمها رتبة ان شاء الله ان يخلط الدراهم
 البيض بالبيض والسود بالسود والخط بالخط والشعر بالشعر فكل بينهما لا
 لا يمكن الوصول الى الحق في صورة ويكون معنى بالقيمة كان استلزاما من وجه
 فيميل الى التماسه وانت خبير بان هذا المعنى جار في المانع ايضا ووجه التفسير
 فيه يظهر انه انتهى اقوال الظاهر ان المراد بالتفصيل وجوب الضمان او الشك في وجه
 شتر في المانع ايضا عند محمد الا ان صاحب الهداية لم يقرر شيئا الضمان لظهوره و
 اما عند ابى يوسف فالمنع في المانع من تلك صورة ومعنى فيعين الضمان

نعم قول صدر الشريعة وكذا عند ابى يوسف الا اذا خلط بما هو اقل منه فانه لا ينقطع حق
 المالك بالشيء الشركة لا ياتي على اطلاقه بل يخص بما هو غير مانع فان الفعل
 كالحفظ اي فان كل فعل كالحفظ مثلا اذا اضيف الى اثنين في شئ قابل للتجزى لا يكون
 المراد به الا البعض واكلهما المأبأة في التبرع بمسكن للفقراء ان
 ثبت حجتها في المانع فصار منقضا لاصل اي فصار الشرط منقضا لاصل
 الشرط وهو الحفظ لانه قيد لان الدارين مختلفان قال صاحب الخلاصة لو
 كانت مثلها او اقرب لا يضمن ونقل عن خواهر زاده انه يضمن مطلقا وقال
 يضمن ايها شاء وديلمها يعلم في المسئلة الآتية فالالف لم يندم عند ابى حنيفة
 او اقراره عنده لان التناول اقرار على قولها وعليه الف آخره في الموضع
 المساق وقيل لكل منهما الف لان كلا منهما ادعى الفامستقلا وهو اقرار لكل منهما
 عند توكيله في البيع كان الرهن واعلم ان التناول مما ينفارق الاقرار فانه اذا اقر لاحد
 يضمن له ولا يخلف للآخر لان الاقرار حجة بنفسه والتناول اذا يبرح حجة بقضاء القبا
 في زايه القضاة يخلف للثاني حتى اذا انحل لاحدهما وقضى القاضي به فليروا في
 الاسلام يندون يخلف للثاني فان نكل بيمين بينهما لان القضاء وقع في حجة
 فيه لان بعض العلماء قال اذا انحل لاحدهما يضمن له ولا يبرح لخلف للثاني لان التناول
 كالاقرار في الاقرار لا يبرح لخلف للثاني كذا في شرح الوقاية وضاع المودع
 بمكة عبارة التمسح لكن لو قال وضاع الوديعة كان كذا ان ابعده عن اليس
 وشرط عليه الضمان ان يبعد الوديعة اذا جنى وقد وجد الجناية بدفع الى الثالث
 بل ارضاع مالكة وفي هذه المسئلة اختلاف الامامين فصار شايع الجمع فان رتبته في الجمع
 اليه باب الرهن وان اتى او وجد رهنه فانه نظر الى ما قبله من قوله ثم يبعد
 الخلف وتشر على الترتيب وتثيل للدين ظاهر فقط وسياتي تحقيق وجه التسمية
 في اواسط باب ما يصح رهنه بعد قوله اعلم ان الاعيان محوزا بالحاء المهملة والزاى
 المحجمة اي مجموعا ومضبوطا وقد تفسره في كتاب الرهن لان المرتين لم يحجر

بالحاء المثلثة والزاى المحجمة ان لم يحجم ولم يقبضه في المحوز بمقتضى الجمع لقرا عن
 فانه لا يجوز ايضا لا ما قيل ان الاول اقرا عن رهن المشاع والثالث عن رهن
 ثم على شجر هذا على صدر الشريعة وكانه نظرا الى القوة في المانعة وضعتا فاشيوع اقوى
 من الاتصال الخلفي بين الشئيين فلذلك لا يمتنع تقدمه في الذكر واتصال الغرض بالاصل
 وان كان اقوى في عكسه الا ان اشارة الاصل ومحلته اقتضت تقديمها في الجمع
 زيادة منالية ذكر التفرع بل على ما لفظ المحوز في وفي الاصل بمقتضى الجمع ولما كان في قسم
 المشاع معنى الجمع حمله على ما وبالحجة الاعتبار في اشكال هذا المقام الى حسن الترتيب فان
 كان الالفاظ مساعة في الجملة على صدر الشريعة كلام للمص على ما حمل عليه رعاية الجاهل
 الترتيب في زمان يمكن فيه ليس بيانا لمراجع الضمير في قوله فيه فانه راجع الى
 الرهن بل هو بيان لحاصل المعنى قبض ان حكم القبض لما كان القبض
 بمعنى التسليم وكان التسليم مطاوعا للتسليم ولان ماله قال الخلية قبض اي مستلزم
 ولم يقل الخلية تسليم لان الاعتبار في ترتيب الاحكام لقبض المرتين دون تسليم الرهن
 كما في الهداية والاصار ان النصوص يراى وجوده على اكل الجهات لقائل ان يكون
 في التعميم الى الحقيقي والحكمي ايضا رعاية لاجاب القبض المنصوص عليه مما يمكن كما
 في تجميع التسمية عند الدخول الى الحكم في قول الناس رعاية لما يقدره الا ان كان وبهذا الجواب
 يعلم ما في جواب الشارح من خلل فان ذكر التسمية في النص استقلاله مع ان الحكمي
 فيه مقيد بتقديره فالاستيفاء بالعين كما ذهب الشارح الى ان الرهن شرع
 لاستيفاء الرهن كالكفالة وهو انما يتحقق اذا استوفى المرتين الدين من ثمة كاستيفاء
 الدين من ثمة الكفيل فانما يحصل الاستيفاء بحسن الحق الضبط في قوله بحسن في النسخ
 مما يابى ان يكون بانون على ما يشهد به السياق والسياق
 فكان هو ايضا في العين اي حافظ الصورة الرهن كما ليس في ايضا لما بالنظر الى حقيقة
 الاستيفاء وهذا مع قوله على اليد كالكفالة لم يفرق ان على الرهن غرامة الرهن
 من التبعة في حيوة وكفالة بعد مائة والشارح يقول الغرض بمقتضى الرهناك اي على الرهن

ملاك

ملك الرهن لا يصير مضمونا بالدين واول الحدث لا تطلق قوله الرهن لصاحبه غنة وعليه غرم
 والمراد من غنم الرهن رواد الرهن ليطالبونهم كون من الخ لان افعال الاستيفاء لا يابى
 الاشياء الثلاثة في الام التعريف ومن والاخذ وان كان اعادة من قوله ومن الدين
 د افعال هذا النوع فان فرض الشئ الثالث الاخر من القيمة ومن الدين بعيد جدا
 ان لم يعم البينة الظاهر ان كلمة ان وصليته وان كان حق استيفاء بالاول لان كلمة الواو
 في مثل هذا التركيب للعطف على المقدر مثلا اذا قيل زيد يكرمك وان لم يكرمك يكون التقدير
 زيد يكرمك ان كرمته وان لم يكرمك ولجسده اي المرتين ان يجرى الرهن لاداء
 الدين لان هذا هو حق المرتين باق بعد اداء الرهن والجسدية الظاهر مطل
 الدين فابق القبض والدين اي قبض الرهن في يد المرتين والدين في ذمة الرهن
 لتقيام البدل ومن الرهن مقام البدل وهو الرهن المبيع كما في جسد
 المبيع اي لا يجب تسليم المبيع ما بقي من الثمن درهم في ذمة المشتري حتى ان المرأة اي اذا
 كانت المرأة مرتبطة ورغبت ان زوجها لا ينفق وان لم يدرم عليها التبعة
 فان كان ممن قبل المبيع فان تمامه اي تمام الحفظ على المرتين واما مؤن
 رة المؤن بالضمين جمع مؤنفة ومداداة القروح من جمع فرج في الثاني والاولى المعلقة
 والمراد منها شقوق تظهر في البدن ومؤنفة تقية في البقاء وكان صاحبه اي
 صاحب الرهن الامر الاخر بالاداء ويحتمل ان يكون فيه صاحب راجعا الى احد ما يكون
 صاحب بمقتضى المعاصب باب المصير وهو الرهن به او له ملكة بشئ من
 الدين استشكل بعض الشارحين في ان كلمة هذه لا تكون للتبسيط لعدم محتمل في صورة
 يكون الدين مساويا للرهن ولا لبيان لعدم محتمل في صورة يكون الدين اكثر من الرهن
 ولا لما عمنه اذ لا عموم للمشتكرك ولكن لا اشكال في كونه للبيان لانه لا يكون بيا للمثل
 والدين كما يطلق على الكل يطلق على البعض فالثلث سواء كان عبارة عن جميع الدين او عن بعضه
 يعم بيانه بالدين لان حكم الرهن كما عرفت ثبوت يد الاستيفاء ولان القبض في
 الرهن ثبت بالنص وتام القبض لا يمكن في المشاع لان المبيع غير مضمون على

المشتري بل الضمان على البائع فكان من قبيل المشاكلة فيه ان الشاكلة على ما ان يذكر
 الشئ بلفظ غيره لوقوعه في محبة فاعتبارها في الالفاظ الاصطلاحية خصوصاً عند
 عدم ما يصح به جرد مع ان اعتبار معناها الاصل يمكن بان اطلق الضمان على سقوط ملك
 في متاعه يملك ملك الاخر في يده فانهم اذا استموا العين المضمونة بالمثل او القيمة بالمضمونة
 بنفسها استموا ما يكون مضموناً بما استموا به بالمضمونة بغيره ويصح ايضا شئ من عبء
 بان يكون الرهن مضموناً في يد المدين ان رهنه عبده او قال احدهما ان قلنا
 رهن لي عبده بهذا وقبضته وقال الاخر كذلك ان رهنه كل العبدان لم يمتثل
 اي بانه رهنه عبده المذكور وفي بعض النسخ عبده بالنون والاول اولى
باب رهن وضع عقد عدول خلافا لما لك لان يده بدا
 المالك ولهذا يرجع عليه عند الاحتياق فان عدم القبض قال في الكافي قوله فانهم
 يشترطون القبض عند مالك وقد مر في كتاب الرهن انه يلزم بنفس العقد فلو
 على عدم اشتراطه فكان له قولين في اشتراطه وقد جاب بان عدم اشتراط القبض في
 اللزوم لا ينافي اشتراطه في ترتيب الاحكام من كون الرهناك في ضمان المدين انتهى
 وفيه ان جعل عدم القبض على عدم صحة وضع الرهن عند العدل فهذا يوجب اشتراط القبض
 كما قال صاحب الكافي لعلق حق الراهن اي لعلق حقه به من جهة الحق وعلق
 حق المدين من جهة الاستيفاء فمن استحق الرهن قبل الاقباض لم يبق ان يكون
 له تضمين المشتري ايضا لان المشتري بالاختار لا يبيع خاصاً ويمكن دفعه بانه لم يبيع
 اليه لان حكم تضمين العدل قد ذكره بعض من ذكره فبما خلاير مع الرهن على العدل
 يربط هذا بما لا يخفى اليه فان الفرض في او المسئلة على ابتداء شئ من العبد للمدين فبما
 الرهن عقد كيف يناسب الرجوع على العدل حتى يتجوز الرجوع اليه وقد سلم ذلك اي
 سلم للمدين حقه **باب التصرف والحياتة في الرهن** لان التوقف مع المقتضى للسند
 وهو صورة من اهل في محله لان المدين فائدة في البيع بل الفائدة للظرفين فانه
 الرهن ايضا جرد البيع بخلص من ورطة الدين لعدم ما يقطع الضمير للزيادة

بغير

بتأويل الفضل وان بقى الرهن اي رهنية الرهن خلاصة باجادة غيره
 وهو الغاصب بخلاف ما اذا ملك في يد المدين اي في الرهن الصحيح
 واختار المالك تضمين الرهن اي تضمين الراهن المدين وانما قال كذلك لان عنده
 يجب قيمة الرهن ولا يكون مضموناً بالدين على ما وان كان الرهن عارية اي
 في هذه الصورة كما في الصورة الآتية وامام جود بالقيمة قد نظره انفا ولا يحرر
 المدين على تسليم الرهن لان الزيادة امانة عن جانب الراهن فهو بمنزلة الوديعة
 اذا اخطأ بها هذا فاحتمل المسائل السابقة فيكون تفصيلها ونسبة الى غاية البيان
 الاهتمام لان نقصان السوا لا يوجب سقوط الدين حتى لو كان الرهن
 على حاله فنقصه فالراهن بطالب بجميع الرهن عند رد المدين الرهن اليه
 لان الراهن اذا ابدى اذق يبيع قيمة الف درهم بالف درهم او اقل بالرفع
 معطوف على الجدة اي قيمة العبد الف او اقل منه وانما قلنا كذلك ليعبر تحليله الا في قوله
 لان العبد كله مضمون فتدبر رهن الوصي مبتدأ خبره توقف على صيغة الجرد
فصل في قسم الدين على قيمة اي قيمة التماس صورة انه رهن رجل من اخر جارية
 بها وى القاي بالف فولدت ولداً وابو القاي الدين يقسم عليها وعلى الولد نصفين
 نصفه بمقابل كجارية ونصفه بمقابل كجارية ونصفه بمقابل كولد بشرط بناء الولد الى وقت
 النكاح حتى لو نكحت وتوفي الولد الى وقت النكاح لم يملك بها من الدين وذلك من
 خيانة ويحق الولد منها بحسب اية بالشتم الذي ذكرنا يوم النكاح بالبيع والكسرة النكاح
 بفتح الداء وكسرة الفاء فاذا قبضه المشتري وصار مقصوداً بالقبض صار له حصته من
 الثمن حتى اذا وجد عيب يمكن من رد حصته منه وكذا اذا اخذه مستحق يرجع على البائع بحصة
 اذا كان الزيادة في المقود عليه كالبيع والمقود به كالثمن فانه يجب بالقد
 ولا يبقى عبده اي بعد انتهاء العقد بالفسخ ولو قال ولا يبقى عبداً من اخته كان اظهر
 يد الراهن بالقبض وضمان يمكن في النسخ التي رايها فلو كان الصواب ويد الراهن بلافت
 على ما يشهد انسياق الكلام وكلهم الثابت بغير ذات وصفيين العلم منسباً لانهما

مرم

رهن عدول

والمتلون وجوب الضمان والوصفان القبض وكونه في مقابل الدين او شره عينا
 قبل ان شره المرتين ولو استعمل الشراء في معنى البيع ورجع الضمان الى الرهن كافي ساير الضمان
 اولى لا ارتفاع تفكيك الضمان انتهى ويمكن ان يقال المراد شره الرهن عينا المرتين بمقابل الدين
 فلا يحتاج الى حمل الشراء على معنى البيع فتدبر لان نفس الدين لا يقطع بالاستيفاء
 وما يدل عليه انه اذا ابراء الدين المديون بعد ادائه بستره للمديون فاذا اده به على ما قلنا
 المبسوط لانه تعقيب مطالبته بمثل ما عينه الدين عين دينه طلب المديون
 عين ما ادا به الدين فلا يقطع المطالبة من الجانبين كافي الدين المديون مثلاً اذا
 رهن رجل شيئاً عند اخيه لم يقبل له قدره الدوام ذلك الرهن في يد المرتين قبل الاعطاء
 يكون الرهن مضروباً وفي بعض النسخ كافي الدين الموجود وهو من تحريف النسخين
 بخلاف الابراء فتعلق بقوله وقد بقيت للزينة وينتهي منه وجه مقابلة المسائل السابقة
 للابراء من اعدام اصل الدين فلا يتصور تقدم ملك الرهن عليه حتى يكون مضروباً
 بالدين **كتاب الغصب** لان في الاو اوجب اشترطاً ولان اليد في كل منهما يد ضمان
 بلا تفاوت بين اجزائه فيبدي فيه للجهة العقلية صفة لتفاوت لازم مطالب القيمة
 عين غصب اقترض عليه بان يذهب ابن حنيفة في الرد على من يقول ان الغصب على اصله ان
 يعقبه قيمة يوم القضاء كالمثل اذا اشتمل الى القيمة ثم بالقضاء ايضاً واجيب عنه بان غصب
 في الغش لا خلاف من وقت الغصب لعدم التمسك بخلاف المثل اذ بقاء مثله كبقائه فافترقا انتهى
 وفيه ان اعتبار قيمة يوم الغصب ليس مقصوداً على ما يمكن فيه المقصوب فاعتباره
 ما كان مع قيام عينه مثلاً فالاولى ان يقال الاصل ان يعقبه وقت حدوث السبب و
 هو يوم الغصب حتى لا يتضرر المقصوب منه وفي المثل لا يتضرر بالم تقطع الا مثال
 لان المثل في حكم العين بخلاف القيمة فان المقصود فيه التمسك به وتبديله يتضرر المقصوب
 فاجرى الحكم في الاصل بقدر الضرر بهذا اذا كان المقصوب ما كان اما عند بقاءه فالمضر
 تسليم عينه الا لا اعتبار بتبديل الاسعار في الغصب فالرهن ان نقصان السعر عبارة
 عن ضرر رغبات الناس وذلك لا يغير فيه فتدبر مثله في هذا الكتاب في باب الفرق

طلبه

والثانية في الرهن وكفى ايضاً مثله وانما يتحقق فيما يتناول كقول بعض ان ازالة العين
 العين انما يكون بالتحويل عن مكانه فانه كقول عنه يكون كالمثل على ساط الفيزيائية
 قيل في ان اذ ازرع في غير الارض او جلس داره الفارغة يكون الازالة مع فصل في العين
 كان ضامناً بالاتفاق كان وجوب الضمان في هذه الصور لوجود التقابل والتحويل في اصل
 الملك وقيمة صاحب الوقاية هذه العبارة كانت خير بيان بغير صاحب الوقاية
 في موقعه فان الفعل في حد ذاته اعلم من البكس فانه على طريق العطف ولو كان عطف
 الخاص على العام يومه للمقابلة واما ايراد الخاص على وجه التمثيل فخال عن ذلك المحذور ففصح
 عبارة ضمن ما نقص بفعله كما ضمن بكنائه الموهبة مثلاً فلو علم ان السكن
 ان قيدت بالعمل الموعود لم يبق للسبب الا قول اعني العدم تعرض والا لزم كون السكن
 عن العمل الموعود سبباً للضمان اقول من اورد على ما اخبرتم ايضاً فافهم جواباً لكم يكون
 جواباً لصاحب الوقاية وخلاصة الجواب بعد علم ما ذكرناه فتدبر فوالذي اى القاص
 شخص جعل منافع العبد بالالا حتى لو ملك قبل القبض بطل البيع بخلاف ما لا يتبعين
 فان يملكه لا يبطل البيع على ما مر في الفرق فظاهر هذه العبارة يدل على انه اراد
 يرا اذا اشار اليها ونقدتها وفيه بحث فان دلالة هذه العبارة على التقديس باظهارها
 كون الاشارة اليها ملحوظة من افعالها فان يقال اشترى شيئاً بالدرهم الفلاني انما اشترى
 بالتقدم وان لم يكن مثلاً رايه حال التقدم في الجاهلين المضاربة قال فيم تعلق عنه
 الكراد بالمضاربة كتابت المضاربة من البسوط لانه العاقدان الذي جعل المنفعة
 ما لا يبقده بطرحا وشيهاً الشيء تنفع الشين المحم وتشد يد الياء بالنارسي به ان كرون
 فيكون المراد بالفتح ما يملكه الله اعلم المصلحة تنفع اليهم وسكون الصاد المصلحة تشد
 الياء بمحض المشوئية حصة المادة الفاضلة تنفع الحاد وسكون السبن للمصلحة
 بالنارسي دافع كرون كالمحل اي كونه حائزاً وسلم اي وسلم ما غصب عنه الى القاص
فصل عيب اي الغاصب المقصوب عن مثله هذه المقصوب منه الظاهر
 ان ذكر العيب اتفاق بناء على المعتاد لانه مدار الحكم الضمان فقط فلا يكون موجباً

١٤٩

للملك ويمكن ان يقال موجب الملك ليس نفس الغصب بل الضمان الملازم من الغصب والضمين
 امره ومع لانه رضاه بهذا القدر لم يتم اعترض عليه بانه على مقتضى هذا الدليل ينبغي ان
 يتجر الغاصب انفاظهم وقيمة اقل لانه لو لم يتم رضاه انتهى فحينئذ ان اراد بالرضاء في حق
 لو لم يتم رضاه رضاه الغاصب فانت تعلم فافيه فان المراد اخذ بقراره وان اراد رضاه
 منه فعدم رضاه لا يوجب تجر الغاصب مع ان رضاه مستحق فيما اقره الغاصب مع زيادة
 وفيه اي بغير ان النقصان ورد ما وجدنا ذلك فكانت له ملكة عند الغاصب
 واقترع عليه بانه اذا لم يصح الرد وصارت كانه ملكة عند الغاصب ينبغي ان
 قيمتها يوم القبض لا يوم العلوق كما لو ملكته عنده حقيقة لانه لا يغير شيئا فلا وجه
 لقوله ضمن قيمتها يوم علقت واجيب عنه بانه لما سلمها لم يبق فيها شيء الغاصب الا الجبل
 فجعل كان غصبها يوم العلوق وزيف هذا الجواب بانه ينبغي ما ذكر في تقرير الدليل
 من ان الرد لم يصح ففانها ملكة عند الغاصب فصار كما لو جنت عند الغاصب فان
 الملكا عند الغاصب والجماني يجب قيمته يوم غصبه فينبغي ان يكون الولادة كملك
 اشئ ويمكن دفعه بان المراد من عدم صحة الرد عدم صحة تمام الرد ومن ملكه عند القا
 ملكا عنده حالة العلوق فحاصل المعنى فكان له بقرهته وملكته عنده حال حدوث
 الخيانة وهي وقت حدوث العلوق وذلك ظاهر بعد رضاه المالك سواء كان بعد
 النكاح بعد الولادة او بطريق آخر والولد رقيق الى ان يملك صورة غصب المنافع
 ويمكن ان يكون عطف الاطلاق على الغصب للبيان لان اثبات اليد في المنافع لا يكون
 الا بالانطلاق والاطلاق من مانع ضعفه الشيء واضاعته سواء انتفع به او عطل
 ولا شيء للمالك عليه هذا عند المحقق وعندنا اخذه المالك واعطى ما زاد الملح اعترض عليه بانه
 يشترط بانه من اصلها وسواء اذا غيره بملكه حتى نال اسمها واعظم ساقه ملكه شيئا الضمان
 ولعل ذلك لرواى اسم الخمر واعظم ما يتصور بانه الاغراض بغيره والملك ونحوه فينبغي
 ان لا يباخضه ويمكن ان يحلف ويقال كانه غصبه اذ في طبعه ان يحلف بنفسه والملك امره
 لك لا يستتبع بخلاف ذلك هذا ما قيل وخبر ان مثل هذا الاغراض يراد على التحليل بالنظر في الطفل

لا ينفرد

الى الشمس ايضا مع ان المالك يأخذ فيه بلا شيء الا ان يقال ايضا طبيعة الخمر ان تحل ففانها
 من غير صنع ثم اقم قالوا الخمر والخمران مختلفان وخلق الجنبين المختلفين استلزاما لكونه في
 التقدير كانه خلقا للخل نظر الى المال وايضا قالوا اذا غلب القاء شيء من يافان تخلت فيه سائر
 نصير ملكا للحياط لانه صار بها ملكه فاصيف تخللها الى ذلك وان تخلت بعد زمان ايضا
 تخللها الى طبيعة ما غلب بالليلين فصار كانه خلق للخل الجنب في التقدير وقال صاحب الهداية
 وبعض المشايخ اخبروا جواب الكتاب على إطلاقه لان المالك ان يأخذ الخمر في العجوة وكلها بغير
 شيء لان الخمر في بغيره كما في الخمر قلم سبي مقويا وقد كتبت فيه اقوال المشايخ وقد بينا ما في
 كفاية الشئ كالقرض والعقود كذا في السبع المتواولة ولكن الصحيح القرط بالظاهرة
 وهي فتح القاف والمراد الملهة ورق السلم يرفع به والعقود فتح العين المراد وسكون القاف
 والصاد للملهة ثم يدفع بفتح القاف الى الفاسي مازو ورد ما زاد الدفع الى الفاسي مصدر
 لانه لم يلف مال الغيرة لو قال لم يلف مالا مستقويا لكان اظهر فان قلت هذا المعنى
 يتحقق في جلد يرفع بماله فيقول اذا اتقوا بالمد بوجبة في ملكه فمعدا لم يلف مالا مستقويا
 ضمن بكرة المعرف هو بكرة الميم وسكون العين الملهة وقع الرأى المجتعة والغاية بالنار
 ورد ما كانه بغيره والمراد من هذا الى هو مطلقا بعض الخشب النخوت بالنون والماء
 والنساء المشاة ما يقال بالنار كانه يترشح من اي يضيئ الخشب الذي يصح للاستعمال في غير
 اللهو بارأية السكر والمنصف فتح العين الملهة والخاف في الاول ويقيم الميم فتح
 المصار والمهلة وتشديد هاء في الثاني قد مر تفسيرها مفر على ان على الصليب لا يتم
 انما بدلو الجوزة ليكون دماؤهم كدماينا واموالهم كاموالنا سباح فربه في العرس
 هو بفتح العين الملهة وسكون الراء الملهة بالنار في معاني بلوى زن كردن
 كالنكاح النطوح النطج بالطاء والماء الملهة بالنار في سمر زن غير صالحة للمهلة
 الامور الى الاضال التمهية حال في الضمير الجوزة كتاب الامراء فان فيه جعل في الشيء
 فيه لا ويمكن دفعه بان القسم الاول الرضا فقط القسم الثاني الرضا مع الاختيار
 فتقدير كلام صاحب الوقاية هو كقول بوقته بغيره فيقول بقرضه فقط مع اختياره

فيه عند المشايخ

في الفتاوى

فلا يعارض صاحب المتن كما لا قصور في تحقيق الشارح
الى ان في استماع الفاسق غيره يلزم للمحقق الشرع بل العلة اخرى لا يوجد الاكراه
بين مرض وخطورة وخصم المرض كمال الميتة فانه لو صبر على القتل ولم ياكل ثم والخط
قتل مسلم فانه لو صبر على صلف ثياب ولو فعل ما كره عليه من قتل مسلم ثانياً وفي
حالة الضرورة مبنية على ما لا يتبعه والاضطرار اى الاضطرار المحض من قول
لما اذا اضطررتم اليه ولا يخصص بالاول بين الاكراه المباحي ولكن المباح
احتسنا قال في الوقاية ولو زنى بعد الاكراه من سلطان قال الشارح في شرحها
هذا الاختلاف انما هو في تحقق الاكراه من غير السلطان فان عنده التحفيف الاكراه
لا يتحقق من غير السلطان فالزنا لا يكون مع الاكراه فيجوز فاذا كرهه السلطان فزنى لا يجد
لوجود الاكراه وعنده الاكراه يتحقق من السلطان وغيره فلا يجد اشئ مما ذكر في الاكراه
بغيره فلا رجل يجد على ما يجزى بواقع من عليه ما قال الشارح الوقاية بان هذه المسئلة تتحقق عليها
في جميع الروايات وانحصار الاكراه بالسلطان في رواية عن التحفيف فلا ياسب حمل
اقول عند التوجيه متفق من صاحب النهاية ايضاً حيث قال قال ابو حنيفة انكره لمن كان غير
السلطان يجب للثقة ان الاجراء لا يتحقق بالاكراه من غير السلطان للثقة ودفع السلطان
كان اتفق في موضع لا يمكن من ذلك فهو نادر والحكم انما يدار على اصل السبب دون اللحا
اشئ فالظاهر من هذا القول ان يكون هذه الرواية متفقة عليها ايضاً كما ينهم في الملاحقة فاصحها
حيث قال الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول المحقق لم يستطع للثقة زناه
معنا نالت اطلاق كتب طينا ما نعم قال في الثانية كرهت للمرأة على الزنا بقيدا وجس عا
على ما ولم يوجد منه التبرع بالرجل وان فهم بطريق النوم كما في سائر البيوع الفاسدة
فان قيل لكان مع المكره فاسد لم يبع باجارة المالك قلنا البيع المكره بشان شبهة بالبيع الموقوف
وشبهة بالبيع الفاسد فمن حيث انه يشبه الموقوف يبع باجارة المالك فمن حيث انه يشبه الفاسد
يبيد المالك فلا بأس بهين وان قبضه مكرهاً لا ينافي بالانقضاء اى ان قبض الثمن
وسلم البيع مكرهاً لا يبيد ويرجع الى الفاسد على المالك نصف المستحق لقرض عليه بين المالك

بالعقد والطلاق شرط والحكم لا يضاف اليه وايضا سقوطه بالفوق مجرد وهم فلا اعتبار بالآخر
الشرط اذا كان في حكم العلم ايضا فالحكم اليه كغيره بشرط ان يثق بالزوج فان الارض والرق كانا مانعين من
السقوط والمزوج فكان الفوق والشق ازاله المانع فكذلك بقضاء النكاح كان مانعا من طلب المهر
المؤجل فكان الطلاق ازاله له وبهذا التفسير يعلم ان قوله المهر قبيل الدخول في شرط السقوط الفوق
بين الطلاق قبيل الدخول بين الطلاق بعده لا لا يجاب الحكم حتى توجه عليه ان هذا مجرد وهم
وهو من الماتى من من جد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جد من
جد هو منهن جد النكاح والطلاق واليمين والنذر من جنس اليمين واسمها علم كتاب
الحج لا يتحقق في افعال البوارح ان لا مرد للافعال الموجودة حيث لا يقال الاقوال ايضا
موجودة حيث لا يتم بشرط فيه القصد لانا نقول الاقوال الموجودة حيث لا تدل على مدلولها وتختلف
الدلائل عن مدلولها يمكن بخلاف الافعال فان الواقع فيه غمها فلا يمكن التماثل والكان
سفسط اى بلزوم كون الاشياء غير ثابتة في الخارج بل صور الاعتبارية ولو ما مازفة
مجنون مغلوب اغرض عليه بان طلاق المجنون واعتاقه مطلقا فهو صحيح سواء كان مغلوبا او
معتقا فلا وجه لتفسيره بالمغلوب هنا اشئ ويمكن ان يقال المراد بالمغلوب الذي لم يبق اما
ان كان تارة مجنونا وتارة عاقلا فمصرف جائز زمانا فافهم وقيل الشارح شهادة بعض
دون البعض والاقرار شهادة المقر على نفسه معني وفي بعض النسخ وقبل الشرع
ليس فيه ابطال ملك المولى الخ لا يقال برفية ذلك فانه يباع للمهر لانه رهن به حين انقضاء النكاح
فان اقرب من تزويج على قوله لا في حق مولاه وقوله ولو لم يجد معطوف عليه وتوقيع
على قوله واقاره في حقه من قولك ونشر مرتب على الترتيب بخلاف الاتهاب لم يرض عليه
بان الاتهاب وكذا الطلاق واعتاق يخرج بقوله عقد اشئ وانت جدير بان الاتهاب قبول الربهة
وذلك لا يكون بل اعتقد وكذا الطلاق والعقاق فانها قد يحتاجان الى العقد اذا كان على طل
بل مفت ما جنى اى بل يحكم مقت ما جنى الخ وفسق ودين ان طلب الدين حجه
بمعنى التبع متعلق بقوله تجزوي بيان المراد من قوله جازا وعند الشافعي في الدين
ايضا اى هو الرشد في الدين يحجر عليه فسق وخسفس الشافعي في ذلك كرهنا كالف باق من قوله

وعند هذا وعند الشافعي يجوز على الفاسق زجره
 وايضا لا الحق اي الدين الى رب الدين وبسبب عن الدين ولاية الاخذ اي منع
 الدين عند الاخذ لم يبدل بمرأى القاضي احد مما بالآخر **فصل** في منع العلم بالادب
 والاجبال لمكان المقام مقام بيان علامة البلوغ والعلامة ما يكون ظاهر في نفسه والاعلى
 غيره قدم الاحتلام الذي هو عبارة عن الرضا بالخصوص والاحبال على الانزال لظهورها في
 حداتها وكونها وسيلة الى العلم بالانزال فلا بد عليه ان البلوغ حقيقة بالانزال سواء كان بطريق
 الاحتلام او بطريق الاجبال فكان اللاتي ان يقتصر عليا او يقدم عليهما **والجواب**
 بالنقص من بعض الحكم حتى لا يحكم لو فصل الفاء وقال هذا يحكم بالبلوغ حتى يتم فكان حسن
 وقدم امثاله ولما تسعين التفاوت في الحد الاكثر بسعة فكان المناسب في الاقل ايضا
 كذلك الا ان المقادير الشرعية لا تعرف بالرأي واما قوله الا ان الجارية ابرع اذ اراد ان العلم
 فتصونه منه فكله بيان حكمه بقصته بانه بعد ثبوتها بنهاية الشريعة **فجواب** عما
 ضرورة قال في غاية البيان يشترط مع ثبوتها ان لا يكون محال لا يتعلم مثل قدس **كتاب المأذون**
 وشه ما ذكره لو قال وشهها الاعلام بنكاحه كان السبب نهج العلق بين المتيين اللغوي
 والاصطلاحى والوكيل بطريق الوكيل ان تصرف العبد ليس بطريق الوكيل كما هو قول
 الشافعي بل بطريق الاصل فذا ذكره يكون ثمة الخلاف ومنها ان الاذن ببيع يكون اذنا
 بجميع الارواح عند اختلافه واليه اشار بقوله ولا يتوقف ببيع بخلاف ما اذا اشار بشراء
 شيء معين ان اذنا به فان الامر بخدم والاختدام لا يلزم الاستقلال بخلاف ما اذا اراد بيع
 ويشترى مسكت فانه يشترى بقوله الركن والاستقلال فلا بد عليه ان السكوت عند شيء
 معين يكون اذنا والامره لا يكون اذنا مع ان المخرج اقوى من الدلالة **سبب** هذه ملك اليمين
 وفي الهدية الفرق بين ان يبع عينا مملوكة للمولى او للمالكين باذنه او بغير اذنه فحكي ان فاسد هذا
 بخلاف نقل الشارع عن طائفة وهذا الفرق للناس في دفع الغرور عنهم **والجواب** ان اذنا في
 جميع ذلك الشيء الذي رأى بعد اذنا فانه وسيلة الاذن ووسيلة الشيء خارج ذلك
 الشيء فلو اذن العبد مطلقا ببيع مملوكة للمولى لا يقال في هذا شائبة التكرار فان قوله فحكي

حذله

ولا يتوقف

ولا يتوقف ببيع فاذا اذن ببيع اعلم اذنا الا ان يبيع كل ما يد له عليه بالطريق الاول لان ذلك
 هناك لبيان ثمة الخلاف دون بيان الحكم في هذا شيء وهو ان قوله مطلقا مباح يوم ان لا يكون
 الاذن عاما اذ المطلقا فانه يقتضي شيئا بالذات في الروايات على ما علم عامه مع ان الاذن
 على قول الثمنا يعلم سواء قيد بشي او اطلق على عاقرة وان ذلك قيد مصدر الشريعة في شرح الوقاية
 اجماعا ليكون في الحكم معروفا الى الاجماع اي ان وجده الاطلاق في الاذن ببيع الاجماع والالايع على
 قول الثمنا ولكن كلام صدر الشريعة مضطرب في هذا المقام فانه قال بهذا ان التخصص
 بالذكر في الروايات ان دل على ان الحكم في الآخرة بجملة الشك وفي باب المهر والخلاف في ان
 بالذكر في الروايات على ما علم في الحكم في المهر **فجواب** ما قبله اي بالقبالة وهي بفتح القاف بمعنى
 الجرح والرد في الاستقلال في التصرف ويشترك عنانا اي شريكه عنان ويحيى نفسه
 كتاب الشريعة واحترز من شريكه المعاصرة لانها تنفرد على الوكالة والكتابة لا تنفرد تحت الاذن
 ولو فصل ذلك كان عنانا لان في المعاصرة عنانا وزيادة فصح بقدر ما يملك المأذون
 وهو الوكالة ولا يزوج رقيقة وهذا في يوسف يزوج الامة لانه يحصل المال لهما انه
 ليس من التجارة ولهذا لا يملك تزوج العبد كذا في الهدية لا يقال تزوج العبد لا يتحقق فائدة
 بل يستتبع ضرورة كجواب الثقة والمهر وليس الامر في الامة كذلك لاننا نقول لو فرض عدمها
 لا يملك تزوجها ايضا فعلم ان سطح النظر عدم كونه من باب التجارة ولا يثبت لانه
 بدل الكتاب يتبادل كل الحج للمبادلة المال بالمال حتى يكون جناب التجارة الا ان يخرجه ولا يكون
 محبوسا مديونا الصلح لان كسب المأذون خالص ملك المولى وبغير المأذون نايبا ووكيلا
 لا يقال لو كان لا يتوقف على اجازة لا نقول وكالته ليست ابتداء بل استنادا فاعلم محذور
 ولا تشري وان اذن للمعلم المبيع وله هو الملك **فجواب** ان كذا في عامة النسخ
 ولكن الظاهر ان يكتب المهر على صورة ثياب ومنه ودية وغصب وامانة الوفاق بين
 الزوجين فاما مائة فذكر في كتاب الودية كل شهر عشرة دراهم او وكان غلة مثل ذلك
 وكسبه احد عشر درهما يأخذ الفداء ما زاد على المشرقة فقط **فجواب** في طرف مقدم على
 العامل اي بحر الامة المأذون شهده وها في صدر الكتاب من قوله كتاب المأذون

اللام وما شئت من قوله اي اذا استدلنت الامة الماذون في قوله ما ذون لها باللام يوجب
 ان يحمل العاري عن اللام على الحذف والايصال والمحيط به الدين مشغول به اي المال الذي
 احاط به الدين مشغول بحاجة العبد ولا يبيع منه بقصان هذا قول الحق وعندهما يبيع
 ولكن غير المولى بين ازالة الحاجة ونقص البيع لان القرع عن الزمان يرفع يدك وصدر الشريعة
 دليل الحق عن دليلهم واعتراض علي بن ابي طالب عن دليله فكان الاولى بغيره وان
 خيرة بن نظر الى ح من هذا الى دفع الضرر قبل جيلولة فانه لا يبيع مكاروس عنه في الكساح لما ولي
 حيث قال لا ينفذ اذ ليس كل من يبيع في المرافعة الى القاضي ولكن قاضي يبدل فلا يكون
 جوابا عن دليله حتى يرد عليه ذلك ولو باع المولى من بالاكثرة حظ الزايد في العقد كذا في الرد
 ايضا والظاهر من هذا عدم الخلاف في هذه المسئلة لكن وجه فرق الى حصة ليس نظام انتهى
 اقوله ان يكون هذا على قوله فان قال شاع المجمع في شرح قوله اوباع المولى بالمثل او اقل جاز
 قيد بالمثل او بالقل او ان يبيع بالاكثرة لا يجوز عند احمد ويجوز عند مالك والشافعي في بعض حواشي الهداية
 اذ البيع من عبده الماذون شيئا بعين بغير البيع فاسد وقالا يجوز ويحل الحاجة والزم
 المولى لا يتدبر الف ههنا منصوب على التمييز من عند الزم بعد ما نحن البائع وهو المولى
 على ماله الذي هو البائع فيبيع له اذ لم يصل اليه تمام حقه وفي بعض النسخ اذ لم
 يصل اليه والاسباب على ان يكون تعليل البيع وان يملكه علمه اذ يملكه فله ان يبيعه
 عدم النفاذ لعدم علم المشتري وان وفي ثمة بدينه ولا حاجة في البيع فيه ان الثمن اذا
 وفي بالدين لا يكون شرط عدم الحاجة نعم عدم الحاجة في عبارة الردية وصدر الشريعة المذكور
 ان كل منهما في وصول الثمن وعدم وصوله الى الزمان حيث حال للزمان والاية رد البيع اذ لم يصل
 الثمن اليه وان وصل فان لم يكن في البيع حاجة فلا وان كانت فاما ان يرفع الحاجة او ينقص لا
 في وفاء الثمن بالدين وعدم وفاء الوقت واضح لان الظاهر انه ماذون ان في حق نفسه
 لاني حتى المولى ولو استدلت بمنا ايضا بما ذكره لا من تعامل كان وجها وان امكن حمل عليه
 بادي غايه وحكم العباد في بعض النسخ حكم العبيد في التقدير الاول الضمير للغة وعلى
 التقدير الثاني المعتوه نعم القاض اعترض عليه بانه مخالف لما في الخلاصة من ان القاضي

فانما

اذا ذن للصغير والى ابوه بصيرة فاذا خاف ان يستلزم تقدمه على الاب انتهى ويمكن التوفيق بان ماذون
 في الخلاصة اذا كان في الاب نفس وقصور والافه يكون مخالفا لما في عامة الكتب والله
 اعلم **كتاب التوكيل** وهو في اللغة توكيل ولا يخفى ان المعنى المناسب للمعنى الا
 هو المعنى الآتي وتوقيض الامر الى غيره ويرى العين اليسيرة من العين الفاحش او من
 عليه بانهم اتفقوا على ان توكيل العبيد الماقل صحيح وقرق العين الفاحش من العين اليسيرة محال
 لا يطلع احد الا بعد اشتغال بغيره فلا وجه لاشتهائه في توكيل اشئ ولا يخفى دفعه على
 له الا في قية فان الفرق بين العين الفاحش واليسيرة لا يحتاج الى تفسير من ومما وتعرف
 يستتبع بل يحتاج الى تميز اذ هما من الآخر وهذا يقدر عليه عوام التجار بلا اشتغال بعلم الا ترى
 ان كل صحيح محبة يعرف زيارته عموما ومع انه لا يعرف حقيقة شخصياتها بكل ما يقدر
 لان التوكيل يستند لاية التصرف منه ويقدر عليه من قبله من لا يقدر على شيء كيف يقدر
 عليه غيره فلهذا على قول ابي يوسف ومحمد لا على قول ابي حنيفة ان يكون التوكيل حاصلا بما يملكه
 التوكيل وانما يكون التوكيل ما كان للتصرف فليس بشرط حتى لا يجوز عنده توكيل المسلم الذي يشره
 لغيره وتوكيل محمد لطلال ببيع الصيد وقيل لا بد ان يكون ما كان للتصرف نظر الى اصل
 التصرف وان امتنع بعارض وبيع الترخيز للمسلم في الاصل وان امتنع بعارض انتهى في الملبس
 الاستقراض حيث جاز للامان ان يستقرض بقبه والتوكيل باطل لان محل العقد
 شرطه وليس بوجوده في التوكيل بالاستقراض لان الدائم التي يستقرضها التوكيل ملك المقرض
 والامر بالتصرف في ملك الغير باطل ونذا نحن باب الخلاف لما منع وقيد عدم المانع في الاحكام الكلية
 غير لازم ولك ان تقول كفاية يجوز فيه التوكيل يجوز تصرف الموكف فيه بقبه ولا يلزم منه
 كلما يجوز فيه تصرف الموكف يجوز فيه التوكيل وعن ابي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز
 فعلى هذا لا ينقص به على مذهبه وبالمخصوصة هذا عند احمد ومحمد وعند ابي يوسف
 لا يجوز التوكيل باشيأت الخلد الذي فيه حق العبد والخصاص وكذا التوكيل بالجابج عنها وما
 التوكيل باشيأت الخلد لا حق فيه لاحد لا يبيع اذ افاقا ولم يلزم اي التوكيل بالمخصوصة عند
 ابي حنيفة لا يلزم الخلف للصور والجواب بخصومة وعندنا ما وافق وقيل الاختلاف

في الصحيح والبطالان عندنا في حسمه باطل وعندنا صحيح في الهداية اختار الاول او الفقيه ابو الليث
كان يفتي بقوله ما هو قول الشافعي ايضا وقال شمس المائنة الخلو في المفتي مخير في هذه المسئلة
ان شاء افق بقوله وان شاء افق بقوله بل هو صحيح في الفصول العارضة بان الفتنة مخيرة في مسئلة
كان الشافعي معها هذا وقال في فتاوى قاضيان ان المفتي في مسئلة نجا الفضاياه نجا
قوله ان كان اختلافهم اختلاف عصر وان كان اختلاف نظام العدا لا يخذ بقول صاحبه لتغير
اسوال الناس وفي المارة والعامة يختار قوله بالاجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سوي ذلك
تجيز الجيزه ويحل الماقتضى البيارة وقال عبد الله بن البردك ياخذ بقول الحنفية نعم الله في هذا
النظام لا يدل على انه يكون الشافعي معها في فتنة المفتي الا لو كان من بعض لا يمكنه
حضور مجلس الحكم نفسه حتى لو امكنه الحضور كركوب الدابة او اللؤلؤ على ايد الناس يلزم منه التوكيل
ايضا بلارضاهما لان لم يشترط فيه كركوب في الراجح ولم يجر عاداته في الجريان وهذا
يوزن بان حضوره لا ضرورة لجلس الحكم في كونها محذرة فيفتي بهذا حيث يتبين خلافه
اي حتى يتغير فتوى المتصرف او رجوعه هو الضمير وراجع الى الوكيل والرجوع ما كبر منه
حمله لان المصدر مضاف الى فاعله والملك ثبت للموكل ابتداء لكن خلافا عن الوكيل
فان قبل بين ثبوت الملك ابتداء للموكل وبين خلافاه خلاف فان الخلافة لا تكون الا
بعد ثبوت الماخذ وهو الوكيل من هنا قلنا معنى خلافاه عن الوكيل كونه حاصلا بواسطة تصرف
الوكيل خلافا في بوجوه مسئلة حبة العبد فحالة لدفع هذا المحذور قتل الملك ثبت للوكيل ابتداء
لا يقرر فالوكيل امانة لوصيها اي امانة جانب المأو من جانب المأوارة
اراد بقوله يتم الصلح الحق اقول هذا تردد في صحيح وكلام ناش عن عدم فهم مراد صدر الشريعة اما الاول
فلان قوله فلا تفرق فيه بين ان يكون عن اقرار او الكار في الاضافة صريح في اعتبار اللفظ
كيف ودارا عرافة ذلك فلا ياسب هذا التردد واما الثاني فلا يذهبوا انهم قد حققوا
عقد يضيقة الموكل يتعلق بالموكل لا بد مع ان الوكيل في الصلح عن اقرار يضيقة الموكل
كما ضافة في الصلح عن اقرار يتعلق حقوقه الى الوكيل فقد لم يحقق عند يضيقة الموكل
يتعلق بالموكل في صحيح على اطلاقه الا ان يمنع وجوب المصادقة في الصلح عن اقرار لعدم كونه

سفير المحضا فتدبر لان تفويض التصرف في ملك الغيازه يلزم من ان لا يصح التوكيل
في حق قبض الهبة لانه لا يكون ملكا لم يقبض وكذا في قبض العارية والوديع فتدبر
واسمه تعالى اعلم **باب الوكالة بالبيع والشراء** ليصير الفعل الموكلة به مطلقا لا يمكنه
الا بتمام التمام في ليصير يتعلق بقوله لا يدور في ليكنه يتعلق بالبيع فوض المأمور
واشارة الى ان رأت من الراس لانه الرؤية فاشترطه صحيح فان البيع يصير حسيثا وكذا
يقبض الدين يصح عليك الدين بخلاف ما اذا اطلق العبد فان البيع لا يتبع في ذلك
يمكن توكيل البيع فلا يصح عليك الدين لانه كسب عبده اي في صورتين
ويجب على المصدق فيما اذا وقع الشراء له الف اخر كذا في النهاية فان كان العبد
معيافا لو كان حيا قبل للالطف لهذا التردد بعد ما قال فمات اشترى اقول عليك ثمنه
بان قوله بالنسبة الى نعم القابل وقوله فلو كان حيا بالنسبة الى نفس الامر
والجواب نعم الياء الى الخيرة ثم عليك الخيرة استيفاءه فالمراد بالامر الرجوع بالثمن وبالنسبة
الان شاء فالمضاف محذوف اي عليك استيفاء سببه وهو العقد والعبد ان كان
حيا يمكن ان شاء العقد فيه وان كان ميتا لا يمكن لانه انما يكون امينا
كان قابضا للثمن ويمكن ان يقال الامانة فيه تثبت بطريق الاقتضاء فان قوله
للوكيل اشترى هذا العبد بالف بطلان عقد الثمن اليه اقرض لي من مالك الف الفاشترى هذا
العبد لا اجل فيكون الف الف عنده امانة معني كما قالوا في اعتق عبدك عن الف
فتدبر لما يقرر من انعقاد مبادلة حكمية على لقوله لا تجلس المبيع منه اي الوكيل
والموكل فيه كالبائع والمشتري معني حيث تجري الخالف والرد بالعيب بينهما لا يتاخر
بما يقرر قوله ان قال الملك ثبت للوكيل ابتداء لكن لا يقرر لان المبادلة الحكمية تثبت
الملك للموكل في الجملة وبما في قوله ان قال الملك ثبت للموكل ابتداء لا نقول المراد بانقضاء
المبادلة الحكمية من حيث ترتب آثارها لانه حيث تحقق حقيقة الملك فلا منافاة
وسقط اي الثمن فانه اراد حبه عن الامر يقبض الثمن فذلك في يد الوكيل
يكون مضموما على الوكيل ثم اختلف فعندنا في يوسف عصفت ضمان الرهن وعند محمد

وهو قول المحققين في ضمان البيع وعند زفر بن يحيى ضمان الغصب اذ عنده ليس له
 حق الجبس فعند ابي يوسف يعبر القل من قيمة ومن الثمن وعند زفر بن يحيى مثل او قيمة
 بالغة ما بلغت وعندهما يسقط الثمن قليلا او كثيرا لانه مضمون بالجبس للاستيفاء
 بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه ولا منع بغير حق على ما مر ولانه غير ان البايع منه للمباد
 الملكية واقرض عليه بانه لو كان لذلك لزم الضمان جبس او لم جبس لان البيع مضمون
 على البايع وان لم جبس واجاب عنه تاج الشريعة بان الوكيل بايع في حق الحقوق ورسول
 في حق الملك فمن حيث انه بايع اذا جبس بهك مضمونا بالثمن ومن حيث انه رسول
 بهك امانة انا ملكك بل الجبس واقرض عليه بانه على تقدير القول بالمبادلة الملكية لا يكون
 رسولا في حق كما لا يخفى اشترى والجواب عرفت من ان المبادلة الملكية لا ينافي في شبه الرضا
 لانه من حيث ترتيب الاثار في حكم المبادلة ولا يلزم منه حقيقة الملك حتى ينافي في شبه
 الرسالة وليس للوكيل شراء شئ غيره لانه نفسه فان قيل بالفرق بين هذا وبين ما
 اذا وكلتني بكذا او بكذا حيث جاز له ان يتصرف بما قلنا به وان الشكاح الذي ان به
 الوكيل غير الذي امر به لان الامور بالشكاح الذي اضيف الى الامور وهذا اضيف الى
 الوكيل فكما ان الامور في مستثنى فاما امور مطلق الشراء غير مقيد بالاضافة الى احد بكذا
 ولا يخفى ان قوله في مستثنى الامور مطلق الشراء مخرج فان الامور فيها ايضا البيع الذي
 اضيف الى الامور فانه اشترى هذا فكيف يكون هذا امر المطلق الشراء او شراؤه غيره
 بامره بغيره بكذا في غير الوكيل بامره الوكيل عند غيبة الوكيل لانه خالف امر الوكيل على ما
 اما المخالفة في الاول ليس قطعا والاشك في الثاني فان وكيل الوكيل ليس بوكيل وانما قال بغيره لانه
 لو كان بمحضه يكون العاقد نفسه لا شفاء عقد الوكيل اليه كما صرح به بقوله فان حضره فان قيل
 الوكيل بالطلاق والعاق او وكل رجلا اخر فطلق او علق لا يجوز وان كان بمحضه الاول
 فالفرق قلت هو ان الوكيل بالطلاق والعاق اذا لم يكن على مال كالمسرح في ان لا يتجسس
 فيه الى تصرف بل مجرد تسليم الكلام من الوكيل فاذا تصرف فقد خالف لا يفعله الوكيل بالبيع و
 الشراء بمنزلة المالك فلا تصرف او لفعل معطوف على قوله كل اي لا يصح

التوكيل بقبول السلم لانه توكيل ببيع الكرى بعد السلم الخ لو قال اي لا يصح التوكيل بالبيع في عقد
 السلم اذ الوكيل لما كان متخذا لكان احسن واحضرا لان قبول السلم ليس لقبول المشتري اذ كان
 الايجاب من جانب البايع مع انه الوكالة بالاشترى في السلم فجميعه وبنوا يعلم قصور ما قيل من ان لا ينافي
 ان قبول السلم عقد بمثل الموكل فالواجب ان يملك الوكيل حفظ القاعدة ويمكن جعل السلم فيه
 فحذمة الموكل والمال له كما في صورة الشراء لان ملك الموكل ضرورة دفع الحاجة وبالنص على
 خلاف القياس فيقتصر على مورد النص وهو جواز القبول لا الامر به اشبه لان مقتضى
 الاقتصار على المورد ان لا يصح التوكيل بالاشترى في السلم ايضا مع انه يجمع على ما اتفقا
 لانه ليس بمعاقد هذا اذا لم يحضر الوكيل مجلس العقد اما اذا حضر مجلسه بغيره كان الموكل صار نفسه
 ولا يعتبر مفارقة الوكيل كذا في الزمالة فيصح قبضه وان لم يتعلق به الحقوق اي لم يصح
 قبض وكيل الصرف والسلم وان كان مما يتعلق به حقوق العقد كالمعنى والعبد المحجور
 لان الرسالة في العقد لا في القبض وينقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غيره
 العاقد فلم يصح العقد قبض الرسول الا بامره قال في بعض حواشي صدر الشريعة
 في هذا المقام الا ان يسلم للمشتري اليه في كلامه وهو ان جهة الاستثناء مع لفظ جبر
 لم يست بظاهرة ويكفي احدهما انتهى اقول هذا الاستثناء لم يوجد في نسخ صدر الشريعة فان قوله
 هذا لا يأخذه جبر اي ان حقه زيد المشتري انه لم يأمره ولا يأخذه جبر لان اقرار المشتري لزيم
 ارتدبه وانما قال جبر لان المشتري ان سلم الخ وعلى تقدير وجود الاستثناء يكون الاستثناء
 مستقطعا على ان يكون الا بامره لكن لا يأخذ جبر لكن يأخذه عند قبضه بامره فيكون تقريره
 لما سبق وبينا صحة الاعطاء على وجه التعاطي لان المشتري لنتج الرأى اي الذي اشترى
 له واذا سلم واخذ ما ظر الى قوله الا بامره لزم الامر به من ينصفه هذا عند
 التحصيف بغيره بكذا وعند الزمالة من ان بذرهم لان الموكل امره بصرف الدرهم الى الخ من ذوات
 الامتياز كما هو المختار عند صاحب المحيط ولا يتفاوت قيمتها اذ كانت من جنس واحد وجملة
 واحدة فيجوز التوكيل ان يجعل للموكل اي عشرة اشياء بخلاف ذوات القيم فان البيع فيها لا يجوز في
 هذه الصورة عند المحققين لعدم تعيين حق الموكل في اشياء واحدة لكن ينبغي ان يكون عشرة في

في قوله ان عشرة شواهد لا يمين لان الكلام في المتن دون العشرة فهو من النسخ
 فتدبر الغاية اعطاء الفايقال الغاية من الباب الثاني كذا في المصادر
 اي صدق الامر بلا يمين اقوالا ذكره الشارع من قوله بلا يمين يخالف العقل والتعل اما
 العقل فلان القول اذا كان للامر بحكم يبرم العبد على المأمور فهذا الحكم مجرد قول الحكم بلا يمين
 بعيد جدا واما العقل فلانه قال في الهداية وقوله امره ان يشتري له هذا العبد ولم يشتر له
 فاشتراه فقال الامر الشريعة بخبره وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور فالتوا قول
 المأمور مع يمينه انتهى على ان تصديق البائع اذا اتيه الى غلب المأمور فبذلك يكون أولى
 فان قيل حكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر اليمين في الصورة السابقة وتضمن بها
 في هذه الصورة يشعربان لا يجب اليمين فيها كما قال الشارع قلنا لعل سكوتهم في الصورة
 المذكورة بناء على ظهورها واما تضمنهم بها فالتوطئة لبيان الاختلاف الذي بين اليمين
 فقط او يخالف الجائز لا يقال اذا كان الغبن فاحشا لا يلزم العبد على الامر سواء اختلفا
 او لم يختلفا فلا يكون اليمين فائدة ويكون قول الشارع بلا يمين في موقعه لانا نقول
 فائدة بان المأمور قد يتضرر ببقاء العبد عليه ولو اختلف الامر فاحشا ان يقر باشتهر ان
 من خمسة ما يتقارب فيه الناس ويصادق عليه ولا بد من تصديقه من يمين لا يلا
 يعوت عنه مثل هذا الفرض مع ما فيه من رعاية حق وهو كون مقدار الغبن اليسير موقفا
 عن الوكلاء وشمل هذا الاعتراض ببرد على صدر الشريعة ايضا فانه قال واعلم ان هذه
 الواقعة في كلامه ولكن يمكن ان يكون كلامه في كلامه ولكن يمكن ان يكون كلامه في كلامه
 عن بعد اي التصديق في جميع ما ذكر لا يكون قبل الخلف بل بعده وكيف وجوب اليمين
 في بعض الصور المذكورة في المتن محالة لانه في هذه توجبه تنوب باضعف العباد والله
 الهادي الى سبيل الرشاد فيقع ان يتحقق الاشتراء ويلزم الوكيل فيلزم المستر
 ان يلزم عقد العبد المشتري كذا معين لم يبرم له ثمن وان سمي الثمن ثم اختلفا فقال الثمن
 اشترت بالثمن الذي عينت وقال الامر لا بل ينصفه فالتجالف ان لم يعط الثمن الذي
 عينه وان اعطاه تصديق الوكيل لكونه امينا هكذا قيل **فصل** او زوج عرس نكرها

الوكيل بالبيع والاشرا
 لا يعقد مع من ترشدها

ولم يأت بالفيم فيها حذرم اختلاف الفيم بين ولكن لو قال كاحل الوكيل وفرضه وزوجه
 عرس وعبد ومكاتبه وشركه كان احسن واظهر وان كان مثل القيمة لا يجوز
 عنده ولا يجوز عندها وقال صدر الشريعة هذا عند اجتنافه وعند ما يجوز ان كان مثل
 القيمة انتهى ويمكن ان يحمل مثل القيمة على ما يتناول الغبن اليسير فانه ملحق بمثل القيمة فلا
 يتنافى بين ما قاله الشارع وبين ما ذكره صدر الشريعة كما توهم والفرض اي
 بغير التقابن هذا عند اجتنافه وعند ما لا يصح الا بما يتقارب الناس ولا يصح الا بالدر
 والدرانية لان المطلق يعرف الى المعارف لا يقال لم لم يعبه الامام بالمعارف **فصل**
 كالمشروط لاننا نقول البيع بالعين الفاحش متعارف ايضا عند شدة الاحتياج
 وكذا البيع بغير الدراهم فتدبر او توى ما على الكفيل وصورة التوى ان يرفع
 المادة الى قاض يبرئ براءة الاصيل نقل الكفالة كما هو من ذم ما لك بغيره كما في
 براءة الاصيل ثم مات الكفيل مفلسا ومنه ما قيل المراد بالكفالة التولية وقيل بل الكفالة
 على حقيقتها فان تحقق التوى فيها بان مات الكفيل والمكفول عنه مفلسا كذا في شرح
 الهداية وانت خبير بان المقام ثابتي التوجيه الاخير فان الكلام في بيان صحة تصرف
 الوكيل وان كان يلزم منه هلاك المال كحلاكه بملك الرهن ومنه المعلوم ان هلاك
 المكفول عنه مفلسا لا يحصل هذا المقصود فانه ليس من قبيل تصرف الوكيل حتى لا يجوز
 شراؤه بالعين الفاحش بالاجماع والفرق لا يحسنه رضي الله عنه ان الوكيل
 بالشراء يتم لا يتم انه اشتراه لنفسه ولما رأى المنفعة فاسدة نسبها اليه ولا يمكن
 ذلك في البيع فلا يتم ويمكن ان يقال في الفرق ايضا الاشتراء ايضا يكون بالدرا
 غالبا ورغبة الناس الى الدراهم لعموم نفعها اغلب فالجوز في بلا اشتراء يكون اسير
 بالنسبة الى المبيع هذا التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة وقيل ايضا اذا كان وكلا
 بشرا شي معين قال عامة المشايخ يفقد على بلكم لاشياء المهمة لانه لا يمكن ان
 يشتري لنفسه وقال بعضهم يخلف فيه الغبن اليسير لا الفاحش وقال بعضهم لا يخلف فيه
 اليسير ايضا بيته او يكره او اقراره قال الاول ما وقع في الهداية بقبضه

فينبغي ان يكون في المسئلة روايتان انتهى ويمكن التوفيق ايضا بالفرق بين فضولي وفضولي
 فتدبر وامر به اي بالدفع هذه المسئلة ذكرت نظير الما قبل ان ينفذ ولو لمودع لم يدفع
 بالدفع كما ان قوله كذا الوارد على الشراء كذلك وعاصله ان الدفع لا يلزم بتصدق المودع الو
 كما لو صدق المشتري حيث لا يؤثر بالدفع بخلاف ما لو صدق الوارث من حيث انه يؤخر الدفع
 فلا ولا يكون نظير الما الثاني بالقبض فلا بد ما قبل ان هذه المسئلة مذكورة في مسأ
 شتى في كتاب القضاء وهو ما باعتبار الدعوى مع كونه وجها ضعيفا كما ترى ولا بد ايضا ان
 لا مناسبة في ايرادها في باب الوكالة بالخصوص والقبض لانه يكون من التقاير لانه لا
 واعترض عليه ايضا على اصل المسئلة ان فيه اقرا على الغير بالموت فينبغي ان لا يؤثر بالدفع
 بان الامين اذا صدق وارثه يكون تصديقه هذا اقرا بان ليس ذي حق بغيره كمالا في صورة
 الاشتراء والاداء فان التصديق فيها يصح اقرا بوجود ذي حق قبل فلا يؤثر بالدفع بمجرد
 اقرا لانه وكالة ثبت بقوله اخذه رب المال فيبحث فان دعوى اخذت بالمال
 لا يوجب اقرا وكالة واما قول صاحب الهداية لانه وكالة قد ثبت والاستناد لم يثبت فبالنظر
 الى فرض التصديق من الجانبين كما في المسائل السابقة لا بالنظر الى استلزام دعوى اخذ
 رب المال اقرا وكالة فتدبر اذ لا تجري النيابة في اليقين قال صدر الشريعة اقوال
 ان ادعى المدينون انك تعلم ان الموكل قد قبض الدين وانكر الوكيل العلم فينبغي ان يستلزم لانه
 ادعى انه لو لم يبق له العلم بقبض الدين فان انكر يستلزم ان يبين ان ارضاه على العلم
 فان خرج من الوكالة والجواب ان الغريم يدعي حقا على الموكل لا على الوكيل فليفت الوكيل بحاجته
 الوكيل يكون نيابة وهذا الشرح بعد هذا الجواب كما لا يخفى انتهى ولحق ان ما قال زفر في جواب
 العيوب وما ذكره الشرح لا يجاب بهذا الجواب فان الخصم اذا انكر وكالة الوكيل وجب له من ثبات
 لا يكون له حق الخصومة فكذلك انما نحن فيه فان حاصله فان كذبت وكالتك وحق خصومتك
 معي موقوف على ثبوت الدين وانت تعلم ادائي اياه فوكالتك في هذه المارة باطله فان انكرت
 ادائي فالحلف بانه ما تعلم بهذا التقرير يظهر في قوله ان الغريم يدعي حقا على الموكل دون
 من الخلفان الغريم يدعي بطلان وكالة الوكيل وهو يكره فتسوجه عليه اليقين وليس

القامع مقصودا

في مسئلة الدين قضاء بل امر بالتسليم وفيه ان القضاء على ما يحكي في كتاب القضاء الزام
 على الغير بيننا و اقرا وكول ولا يخفى ان الامر بالتسليم عين الزام فانفق عليهم
 عشرة اخرى من مال ولم ينفق العشرة التي هي من مال الموكل في اي العشرة التي
 انفق يكون بمقتضى العشرة قاتل الموكل اخذ الموكل قبل حتى يمتنع جانبه منصوب على
 الظرفية بحق وهو مبتدأ مؤخر جبره للموكل بالجدد صفة اخذ خصما بجاهد ذلك اي
 التوكيل او مقابلاي بالتوكيل وفيه ان الاقرار حجة قاهرة فالظاهر الاحتياج الى البينة
 بعدة مع ان المتبادر من قولهم يسمع ويقر الوكالة فاعضا بعد ذلك عدم الاحتياج الى
 البينة بعد هذا الاقرار **باب عزل الوكيل** لم يكن لذكر الوكيل هنا فائدة
 لان ابطال موت الوكيل تصرف الوكيل ظاهرا فلا فائدة له الا دفع توهم جريان الارث في
 الوكالة وان كان في غاية العبد بكذا فيمكن ان يقال فائدة تظهر في تعليق الوكيل شيئا
 اذا قال العبد الموكل فان جاءه زيد فانت حر فقات الوكيل قبل مجيء فاء لا يعتق في الظاهر لبطلا
 التعليق بموت المولى قبل حلول الشرط فتدبر لا يثبت الاجل الحكم اي لا يوجب حكما الا
 بالقضاء بالحق فموقوفه عند احسنه كسيرة اموال قال صاحب الوقاية وطاعة
 الحرب يكون تصرفاته موقوفه عند احسنه فان عاد مسلما صار كان لم يزل مسلما ويصح نفي
 وان مات او حكم لمحاقة واستمركه تبطل تصرفاته نافذة الا ان يموت او يحكم لمحاقة والوكا
 منه جملة التصرفات فلا وجه لحكمه هنا بطلانها بحجج المحقق عند احسنه نعم انه انتهى اقوال
 اذا مر كذلك الا انهم قد يتماحمون ويكتفون بالحق بدون تعيينه بحكم الحاكم لكون اصل
 السبب للحاق ولكون القضاء لتقرره حتى قال في الهداية في كتاب الرية وما باهوه
 اشارة الى قوله وان مات او قتل او لحق به الحرب بطلت ويؤيد ما قلنا قول صاحب
 الهداية ثم يعبر بكونه وارثا عند طاعة في قول محمد لان الحق هو السبب والقضاء لتقرره
 وقطع الاحتمال او يتي شرة فيه شيان الاول انه معطوف على قوله عاد في اعادة
 وهو ظرف للمودة ولا عودة في صورة بقاء الامر والثاني انه يلزم التكرار بما بقي من قوله
 وتصرفه بنفسه بحيث يخرج الوكيل عن الامتثال الى قوله حتى ان الموكل اذا اطلق ولعدة و

واحدة قائمة الخ لا ان يكون الثاني نصري بما علم منهما ولو كان قوله وتعود الوكالة بالفاء
 بدل الواو وتربعا على قوله ويتصرف بنفسه كان اظهر وان لم يعلم الشرط لان هذا غل
 حكمي والعلم شرط للفعل التصدي به لا الفعل الحكمي على ما عرف واعترض عليه بانهم عللوا اشتراط
 العلم في الفعل التصدي بان في انفراله في غير علم تصرف الوكيل لانه يصير مفرودا فيصرف على زعم
 الوكالة فيصرف والظاهر لا فرق في هذه العلة بين التصدي والحكمي ومجرد عدم الاعتبار في
 الحكمي لعدم كونه مقصودا بعيدا لاجل اتهم اقواله مادة يكون الفعل يصنع الموكول يكون العدة
 عليه فوجب ان يعلم حتى يخرج عن عدة الا فاعلم ان لم يكن يصنفه لا يكون الا فاعلم ان الموكول
 فلا يلزم الاعلام وقد بطل بالبحر اي بطل امر المكاتب بالبحر بايقاد ما وليه الخ
 وله مطالبته اي مطالبته الشيء لا استيفاء حق وجب له او مطالبته الخضم المضموم
 من فحوى الكلام لا يملك منه عن ذلك اي عن الوكيل الاعموم الا فاعلم ان
 يكون وكيل لا يخلو عن الوكالة النجزة الحاصلة من لفظ كلما ولو قال المراد بالوكالة الحلقه
 الوكالة الحاصلة من لفظ كلما بالوكالة النجزة الحاصلة بقوله او لا وكلت بكذا كان اوجه
 واسمه اعلم بالصواب كتاب **الكفالة** لاصحة للا وافضل عن كونه اصح بكذا في الة
 النسخ ولكن الصواب ان يكون الثاني بدل الاول ويكون ختمه كونه راجعا الى الاول
 اي لاصحة للثاني ليكون الاول اصح ثم انه قيل هذا مذكور في الفاية ايضا وجاب عنه
 بان قولهم في الدين مستعمل مجاز بمعنى في الضمان والضمان كالقوم يوجد في قسمي الكفالة معا
 على ما مر جوابه كما لا يخفى على من تتبع في كلامهم وفيه ان تناول الضمان والقوم للكفالة بالتقيد
 غير ظمع كون المجاز مجورا في التعريفات لخروج الكفالة بالنفس عنه واجيب عنه
 بان المطالبة باعتم من ان يكون مطالبته بالدين او بالنفس فلا يخرج الكفالة بالنفس انتهى
 اقوال وقد مر صاحب المدة حيث قال وقد امكن تحقيق معنى الكفالة وهو الضم
 في المطالبة منه اي في تحمل النزاع مع الشاغي وهو الكفالة بالنفس وكان الشاغي انما لم
 يلتفت الى ما قال صاحب المدة لان المتبادر من ضم ذمة الى ذمة في المطالبة ان يكون
 المطالبة بمن جنس ليعرف ان الطالب في الكفالة بالنفس ومنه الاصيل الدين في الكفالة

بالتعريف

بالنفس وبالجملة جمع الكفالتين في تعريف جمع الى جمع الحقيقيين المختلفين في تعريف
 واحد وهو غير مناسب فذلك اوردته الشارح باوالتوبيخية فقال ضم ذمة الى ذمة في
 مطالبته النفس او المال غيره نعم في اعتبار الذمة في الكفالة بالنفس نوع بعد لان الذمة محل
 الدين لا محل الدين وهو الكفالة بتسليم المال كحاشيتي وهو تسليم الامانة وشيئي
 بعد ورقتين ان شاء الله تعالى **مرجا** انما قال مرجا لاحتمال ان يقال الكفالة بتسليم
 المال تابع الكفالة به فذكره معن عن ذكره وانما كان بعيدا كما فيهما نقل عنه وحكمه بالزوم
 المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل وهذا بظاهره يقتضي اتحاد المطالب بمحل ذمتهما مع ان
 في الكفالة بالنفس ليس كذلك فان ما على الكفيل في احضار النفس ما على الاصيل احضار
 المال الا ان يقال احضار المدين احضار المال معن ولا يخفى عليه اذ فائدة الكفالة
 ترجع اليه لعل ان يقول معن الفائدة غير ملحوظة للام في ههنا اي لو كان كذلك لقتل
 في ذمة مكفول عنه كما قالوا في الشهود له والشهود عليه وان تعدد ما كان الا ان
 ان يقول ويجوز التعدد في كل من الكفيل والمكفول عنه وبطلان ما توهم التخصيص بالذكر لخصما
 جواز التعدد بالكفالة بالنفس ويرى بغيره عن ما في عن النفس كالرأس والوجه
 كما يقال فلان القوم ووجه العرب واعترض عليه في بعض الشروح بان الرأس والوجه هناك
 بمعنى السيد لا بمعنى الذات واجيب عنه بان سيد القوم ذات الشخص للرأسه او وجهه
 اشئ ويمكن ان يقال مراد السائل ان الرأس في رأس القوم والوجه في وجه العرب لتمام
 تشبيهه بالعضو الشريف في البدن والنقص وانه شريف القوم وسيدهم وفي كفتل
 عن رأسه وعن وجهه ليس المقصود هذا المعنى على ما لا يخفى كفتل بنصفه او ثلثه
 لان ذكر الجزء الشايع يقتضي ذكر الكل في الكفالة لعدم احتمال تجزئ النفس الواحدة فيها
 وبعلی والى تشديد الباء فيها فان الى يستعمل بمعنى على قال عليه الصلوة والسلام من ترك
 ما لا فائدة منه ومن ترك كلا وعيا لا قال والكل البنية والعيال في بقوله اي يتفق عليه
 يجوز ان يكون عطف تشبيه فيكون المراد بها العيال كذا في الفاية واعترض عليه بان هذا
 مخالف لما سيجر به في بحث الكفالة بالنوايب والقسمية من ان المستعمل في التفسير الواو

مقربا

اشتهى ويمكن التوفيق بان كلامه هناك مبني على الكثرة والشروع على ما يدعيه سوق كلامه
مع ان او قد يحكي بمعنى الواو كما صرح به في معنى اللبيب فهذا الاعتبار يجوز ان يقع للتفسير ايضا
ولو قال فلان اشتاست او اشتاى منست يكون كخلاف نفسه للفرق وقبل لا كذا في الحاشية
وكذا الخلاف اذا قال انما من لفظة او قال اشتاى بر من وصرح في غاية البيان بوقوع
الغشوى على من الغشوين فهذا طريقه مخالف ما ذكره الشارح على ما لا يخفى فانه قال لا ينافي
لفظة بل لا تعرض للخلاف بل قولنا يصبى ويختلف في انما في تعريفه يشتمل الاتفاق فيما على الاشياء
ويكره المدعى عليه باعطاء الكفيل بحمد الدعوى ولو كان المدعى عليه معروفا وعنه غير ذلك
معروفا وهذا اذا كان المدعى عليه من المهر ولو كان غير المهر فان عين وقت التسليم
احضر فيه واذا اصلح على مال على ان يبرأه عن المهر لم يبرأه عن المهر معاوضة فالغرض ان
كذا في الخلافه لكن لا يجنبه اول ما ادعى لان الجنب عقوبة تتوجه على الظالم
ولا يظن ظلمه في اول الوصل فليس قادر لما ادعى لانه عاجز قبل فعل هذا اذا اقبل الى
باب الظالم اليوم ينبغي ان يطالب الكفيل به كذا في شرح القدرى للزاهدى فلو ان ابرار
فتم ليك سال هذا في نسخة النقطه بخط المص ولكن الصواب بالياء اي بدير فتم
اي عن الكفيل في صورة تسليم المأمور نفسه بمكذا في النسخ المتدالة ولكن الصحيح ان يقال
بتسليم المطلوب بدل المأمور على ما يشهد به السياق والبيان المكفول بنفس
اذا سلم نفسه له ما دام الاجنبى نفس المطلوب الى الطالب من كفالة الاصيل لا يحصل
البراءة لان الاجنبى متبرع والطالب لا يرضى لانه للشرع بخلاف المطلوب فانه مطالب
بالخصومة فلا يكون متبرعا في تسليمه كذا خلاصة ما في النهاية ولا يخفى مقصود صاحب
النهاية الفرق بين الاجنبى والمطلوب في وقوع البراءة في تسليم احداهما عن الكفيل دون الآخر
فلا يبرأ عليه انه لا يلزم من انتهاء التبرع وقوعه عن الكفيل بل يبرأ لانه لا يكون التسليم
جبره بنفسه وان لم يلزم على هذا ان يبرأ الكفيل وان لم يقل عن كفالة فلان اذا لم يتصوره الا
بإشباع التبرع على وقوع البراءة حتى يبرأ عليه مذكر وهذا التعليق صحيح لمعامل الناس
الى اخره هذا جواب عن استدلال الشافعي رحمه الله تعالى بان اجاب المال بالشرط فلا

فصل

لال

فلا يجوز كالمبيع فلا يحتاج الى الجواب عنه بان الكفالة عندنا التزام بالمطالبة لا المال مع انه
يرد عليه انه لو لم يكن الكفالة لا التزام المال لما جاز تضييق الكفيل لا يقال يمكن دفعه بان التزام
المطالبة في الكفالة بالذات والزام المال بالواسطة لاننا نقول اعتبار المطالبة في الكفالة
لاجل الكفالة بالنفس لا لكون المطالبة أصلا لان المقصود الاصل منها تحصيل المال لا غير
لا سيما كلامنا مع الشافعي رحمه الله تعالى في الكفالة بالمال فالجواب باعتبار المطالبة ليس
كما ينبغي واذ لم يوافق حتى لزمه المال قال صدر الشريعة وانما يبرأ اذا ادعى المال
لانه لم يبق للمطالب على المكفول عنه شيء فلا فائدة في الكفالة بالنفس واعتراض عليه بان لا
اذا ادعى المال ايضا لانه لا يلزم من البراءة من احد الضامتين البراءة من الآخر فيلزم
احضاره لجواز ان يدعى عليه دين اخر وصرح بهذا في غاية البيان والغاية وسائر
الشروح انتهى والجواب ان كلامه على تقدير عدم شيء عليه على ما يشعرون سوق كلامه كيف
يرد عليه بهذا على انه لكل نفس شخص الاجل مال مخصوص عليه فمن اين يلزم ان يكون كخلاف
بها لاجل كل حتى عليه فان مات المطلوب ضمن الكفيل لان الشرط عدم الموافقة
مطلقا لا عدم الموافقة الممكنة حتى يقال مات المطلوب ولم يوجد عدم الموافقة الممكنة
واعترض عليه بانهم قدموا في كتاب الايمان بان تصور البراءة شرط صحة الخلاف عندنا
لا عند ابي يوسف وقالوا لو قال ان لم اشرب مكر هذا الكوز اليوم فكذا كان فيه ما
فارتقى في اليوم لا حيث عندها وحيث عنده فعل في ما ينبغي في صورة موت المكفول
عنه ان يلزم المال عند ابي يوسف رحمه الله تعالى لا عندنا انتهى فلا يخفى ان المقصود في اليمين
البر في الكفالة حسيانة مال الغير والبر في مثل الكوز غير ممكن لانعدام الماء حسيانة المال
في صورة الكفالة ممكنة تحصيل من الكفيل لا معنى للكفالة ان مات تحصيل من مال المكفول
عنه فعل الكفيل تحصيل من مال نفسه فتدبر ادعى على رجل مائة دينار ولم يسبق له مال
صاحب الوقاية ادعى على رجل مائة دينار او قال صدر الشريعة صورة التمثلية
ادعى رجل مائة دينار فكل من نفسه رجل على اذنان مات ولم يوافق به فكذا عليه
فقلنا لا اى مالا مقدر او مقدر من عليه بانه لا فائدة في تقييد المال بانه مالا مقدر الا

معروف براء

كوز

المسئلة بحال اذا قال له عليك حق ولم يدع عليه بالامتناع كما صحح به الزبلي انتهى اقول انما قال
كذلك بناء على ان رواية المسئلة في الاصل كذلك واشعار بان الجأه في الوصف كحقيقته في
الاختلاف بينهما وبين وان كانت الجأه في القدر والاصل معا في الطريق نعم المنع من
كلام صدر الشرعي في اثناء تقرير دليل مح وهو قوله فلي هذا ان بين كون الكفالة صحيحا ان
يصح الكفالة على قوله بعد البيان ولكن للمنع من عبارة الردية انه اذا كان البيان قبل
الكفالة يصح وان كان بعد لا يصح فيكون في كلامه نوع مسامحة اذ مقصوده فلي هذا
يكون الكفالة صحيحا كون الالف قبل الكفالة ولما قال اي المائة وفيه ان فائدة التوقيف
انما تكون اذا كان المرفوع من رواية المتكلم والمخاطب واما ليس كذلك فان المرفوع فيه
انه لم يبين بعد لانه يدعي الصحة اي المكفول له يدعي صحة الكفالة والكفيل يحكم فلا يخفى
قصود الشارع في الاداء ولما ان مبني الجمل على الداء فلا يجبي في الاستيفاء قبل
في الجمع مسئلة ثانيا في هذا التعليق وهي انه لو رجع على حق بحضرة مولاه بتعذبه فلكم عند احد
بغيره بحسب الزكية للتممة واخذ الكفيل بنفس المولى فالحديث عام على عبده وهو انه فلا يبر
منه حضور مولاه لاقامة الحد فيؤخذ الكفيل لاحضاره وايضا قال في الهداية من آخر كتاب
الوصية ان القصاص يجوز ثبوتة بشبهة انتهى ولو اعطى جاز قبل كان الاول
تقييد لمدا يكون العبدية حق الحد العتق والسرقة لان الجدة الذي لاحق فيه للعبد وجوب
مالا يبيع الكفالة فيه اصلا وان سمحت به نفسه كما صحح به في شروح الهداية انتهى
او عدل بغيره القاضي كذا في الهداية وانما قال كذلك لثلاث توفهم الاحتياج الى اثبات عدل
التم بالعدلين الآخرين فانه موقوف القاضي في ابيح المتعارفة وبين قوله مستورين لان معا
المستور المعروف لا العدل بغيره القاضي فالحصول المتعارفة في الجدة فلا يبر دما قبل للاجته الى
هذا التقييد لانه في متعارفة المستور ففهم منه كونه موقفا للعدالة ولا حبس فيها
وعندما حبس ايضا في رواية اخرى طلبة الحصول الاستيفاء بغيره كما في الهداية
لان الحبس بهذا التهمة يبين ان الحبس لتهمة الذرعة والفتا لا للاستيفاء ولهذا
لا يراود على اشتياك ولو كان للاستيفاء لا يتم الحبس حتى تلجأ فلا يبر السؤال بانه انتم

للاشتياك

فتم لا يكفر في الحدود والقصاص وقد جوزتم الحبس مع ان الحبس اشد من التكفير وبهذا
التقرير يرفع مقال صاحب الهداية ان الحبس للتهمة ينافي الدر الثابت بالحديث
والاجماع ولا يحتاج بان يجاب عنه بان تحمل التهمة على التهمة القاضى بالتماوت
اي اذا لم يحبس لوجود شرط الشهادة اما العتد والعدالة فيتم بالتماوت وفي
يرفع القصاص فيجب انتمى على ان التهمة لو خلت على هذا المعنى لا يبر لان الحبس
بما دفع التهمة على ما لا يخفى اي بعض المشتري من التفتين وما
في هذه الصورة هكذا في عامة النسخ ولكن الصواب ان يكون بدل الصورة
الصورة ثانيا على صيغة الجمع كما لا يخفى الدين الصحيح دين لا يقطع الى اخره
اعترض في هذه المسئلة على صاحب الكفاية بانه قال في صحيح الكفاية بالمال
معلوم كان او مجهولا اذا كان دينا صحيحا مثل ان يقول كفلت عنك كذا عليه
وكذا لو قال كفلت لك بما اصابك من هذه السجدة التي تحك فلان او هي
خطاء يصح بلفظ النفس او لم تبلغ وقدمج نفسه في كتاب الزكوة بان
الدية كيدر الكتابية ليست بدين حقيقة حتى لا تستوفي منه تركه مات من العا
اشي ويمكن التوفيق بينهما بان المراد بالدية المذكورة اولا الدية التي تجب
تجب على الجاني من مال نفسه وبالدية المذكورة ثانيا تجب على العاقلة على ما
صح به لما كان مبنيا على النقرة صيانة لمال القاتل عن الاستقصاء كان
فيه شائبة التفرع فلم يجب بعد الموت ان علفت بخولوقا بشرط
غير ملائم بخوان يقول ان وصيت الرج على ان يكون الباقي بشرط من المقتل كان من
لخوة عن التكرار قال في الهداية لا يصح التعليق بخود الشرط كقول ان وصيت
الرج او جاء المهر وكذا اذا جعل واحدا منها أجلا الا انه يصح الكفالة ويجب المال حالا
انتمى المراد من شرط الشرط الغير الملازم وغيره منها راجع الى بوب الرج وجمي للمطر
ويؤيده ان المصدر الشريد نقل مثل اقول في هذا التاميد نظر لان مراد
من الشرط الغير المتعارف في محل النزاع الشرط الذي لا يلائم معنى الكفالة مثل التعليق

بمقدم اجنبي او هبوب ريح لا لشدة الواقع على سبيل العذرة والصورة التي نقلها صدر الشريعة
من قبيل الثاني دون الاول ثم ان بعض المحققين ايدوا ذكر الزيلعي بان قولهم الكفالة بالمال
بشبه اليد ابتداء باعتبار الالتزام وشبه البيع باعتبار المعاوضة انتهى اذا كان الكفيل يرجع الى المال
بما ادعى عنه فقلنا لا يصح تعليقه بطلق الشرط كحبيب الرخ وكقوله ويصح بشرط ملايم على ما بين
نقضي صحة الرواية المنقولة عن المبسوط ثم قال وايضا ان الكفيل لم يلتزم الكفالة الا بمعلقة فلو
جعل كفلا في المال يلزم ان يملك ما يلتزمه انتهى وفي كل من التايد بين نظرهما في الاول فلو
لا يتحقق في مطلق الكفالة فان الكفالة بالنفس للمعنى لشبهه بالبيع على ان الالتزام منه
على تقدير صحة التعارض لا النجاس لان صاحب الرقابة وغيره يشبهه بالطلاق والطلاق
في عدم فساد بالشرط وغيره يشبهه بالشرط والتدوير بالبيع في ان يلزم الرجحان حتى
يكتمل بعد هذا دون ذلك واما في الثاني فانه منقوض بسائر العقود التي لا تبطل بالشرط
مع ان العاقبة فيها لا يلتزم الا بالشرط كما اذا ذهب بشرط ان يتفق عليه الموهوب له في حال
نفسه مادام حيا فان الرقبة في هذه الصورة هي كشرط باطل فتدبر مستحارة له
اي المحلل لانه اتفق عليه للمل على اية معينة ان اتفق على الكفيل ففعله والكفيل لو اعطى يكون
من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير ثم انه كان الظان يقول ايضا مملوكة للغير فغير تسليم
يتم الدليل وانما من عليه بانه قد مر في جميع الكتب بان الكفالة بتسليم الدابة المعينة المستأجرة
هي كشرط ومقتضى الدليل المذكور عدم جواز المال ان يقال للجواز في صورة يتقدر الكفيل على
تصرفها وعلل بعض الشارحين بان الدابة المعينة لو ملكته لكانت كالكفيل في كل ما عدا ما
عليه بان هذا لا يمنع الصحة ابتداء الكفالة بالنفس وتسليم البيع او العارية لانها تفصح مع انما
تبطل بالموت والهلاك انتهى ويمكن ان يقال الاعتبار في العقود الى المعاني فالتسليم من حيث
اذ تسليم لا ينافي الموت بخلاف المحل والكفالة بالنفس من قبيل الكفالة بالتسليم قريب منها
فصار عارضا ضرورة نتيجة لقوله العجز عن التسليم لانه اذا فسخ الفسخان صاغا
نفسه قال صدر الشريعة لان الثمن امانة عند المضارب والوكيل فالضمان بصير حكم الشئ
لا يقال ان الوكالة بانفرادها مشروعة والكفالة كذلك فيكون هذا لا ينافي حكم شرعي هو الوكالة

الغرض ابن ملك

لما

الى حكم شرعي هو الوكالة لانا نقول باننا جئنا الى الفرع للوكالة لانه اقل بما وجب بما يجوز ان
على وجه يبطل اصلها انتهى والمحقق ان هذا الجواب لا يناسب المقام لان خاص الاستدلال
لزوم تغير الشرع وحاصل الاعتراض عدم لزومه لكونه انتقالا لشيء من شيء الى امر مشروع فلو
عنه لزوم ابطال الماصل لتصح الفرع يكون تغييره للدليل الجواب عن اصل الاعتراض في الوكالة
ان يجب عنه بالانتقال شيئا من مشروع الى امر مشروع وانما يصح اذا كان ذلك الانتقال من
مشروع الى امر مشروع فانه كذلك فانما اعتبره الشارع بامانة الجواز ان يجعل العبد في ضمان غيره
ولاشريك في ولاشريك ولا عن ميت مفلس قال في الغاية والمحقق ان من
قال بان الكفالة ضمن زمة الزمة القولية بطلان الكفالة عن الميت والمفلس لعدم ما يفهم اليه وجا
من اجل حيث لم يثبت من الشرع جعل الزمة العدمية موجودة واعترض عليه بان يكون
الزمة بالموت معدومة بالكلية ممنوع انما يكون ضيقه كما يشبه البيع قول الشارع انتهى
اقول كون الزمة بالموت خيرا لا يسلط على عامة الكتب خصوصا في كتب الفرائض وكذلك
قالوا في نقل الحق الى من التركة نعم برده على صاحب الغاية ان قول ان من قال يكون
الكفالة ضمن الزمة بان يكون لها معنى آخر وهو غير مشهور فان الفصل في ان ضمن الزمة
الى الزمة هل في الدين او في الطالبة وان لم يسم المدين الدين ونحو ذلك في الدين
بما لا يحتاج اليه فان جازم بالزمة بانه ملحق الكفالة على ما رتقا ولم يذوقوا الا يصحح الا اذا
ترك على ما بينهم من قوله لا يمنع صحة الوصية اعني كونه في معنى الوصية الا ان الظاهر ان يكون
هذا اعني قوله لا ينافي الكفاية معطوفا على قوله وان هذا الاول فيكون على لفظه وجه الاحتسان
ان هذه وصية واجمعوا انه اي الكفيل بهذا يؤيد صحة الاول على ما لا يخفى لا
بالبيع لا يقال الكفالة بالتسليم محمولة مطلقا على ما يجزى فلم لا يصح الكفالة بتسليم البيع لانا نقول
المحاطم في الكفالة بالمال فالمراد ان الكفالة بمالية المسع غير محمولة قال صدر الشريعة الكفالة
بتسليم البيع صحيح لكن لو ملك لا تجب على الكفيل شئ وقال بعض المحققين على هذا ينبغي ان يصح
الكفالة بالتمكين في المستأجرة وحال المضاربة والشركة ولكن لم يصر حوا ذلك والموضع
موضع شئ وقال عقيب ذلك وكذا تسليم العارية والمستأجرة ايضا لان التسليم واجب

يعقوب

بهما وقد التزم فعلا واجبا فيجب انتم في زاده بالكفالة بالتمكين ان كان الكفالة بالتسليم لا يصح قوله
 ولكن لم يصح جوابك وان كان غيره يلزم زيادة ضم في الكفالة غير الكفالة بالمال والنفس
 والتسليم ليحقق معنى الضم لا يقال هذا الكلام بشرط ان يكون الكفالة ضم ذمة الى ذمة
 في الدين مع انه قال فيما سبق انه ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لانا نقول ان هذا لا يدخل التسليم
 لكفالة بالنفس والكلام هنا في الكفالة بالمال خلا عما يحتاج اليه في ذلك الاعتبار فيجب
 منسوب معطوف على ما قبله في الاموال الظاهرة والباطنة المراد بالاموال الظاهرة
 ما يكون على الظاهر من اداء الاوقات كالسوايم والباطنة خلافه على ما مر في الزكوة
 لان الواجب فيها فعل ما مور به اعني الاتيان ولهذا لا يؤخذ من تركه بعد موته وهذا
 اظهر مما قبل ولذلك اذا ادعى اداءه الى غيره في مصر صدق مع اليقين لا يجهل ان يكون حاصل
 اليقين فيه راجعا الى انكار الدين ولهذا قيد بعضهم اخرج الزكوة مثلا لمطالبة في قوله لانه
 دين مطالب من جهة العباد بالاطلاق اي دين يطالب مطلقا سواء كان في الحيوة او بعد
 الموت الا ان القية تكون رتبة الى لازما كالمقاطعات الدوائية في كراهية رتبة
 اشهر او سنة فيكون معطفا الخاص على العام وقيل القية هي اجرة القسام وهي مطلوبة شرعا ثم
 ان التاء في القية كونه تاء المصدر لم يراع التانيث في رتبة في بعض النسخ ما يكون رتبة
 فعل هذا لا يحتاج الى التاويل لانها في شبه معنى القية فلا يصح فيها الكفالة كما لا يصح في العدة
 لانا نقول العام يعين معنى القية بل هي القية التي من النوايب ام هي القية الشرعية و
 العدة ليست كذلك اذا الواجب ان يكون الموجب دية يقتضي قيام الدية
 الدية بالدية عنها كما قال به مالك وهذا كلام تحقيق بناء على قولنا انتم في الكفالة بضم ذمة
 الى ذمة والافاضل لا يقول هذا لا يعرف الكفالة لما ذكر اذا قضى القاضي به فعله اذا كان
 الظاهر ان يقول فيما سبق بل قوله بعد مطالبة للآخر بعد قضاء القاضي على الآخر حتى يظهر الفرق بينهما
 وبدونه معطوف على قوله بامره اي ان كانت كفالة الكفيل بامره يرجع الكفيل بامره على
 المكفول عنه والايصال هذا منقوض لم يصح والعبد فان الكفيل اذا ادى لا يرجع على العبد
 وعلى العبد ان يفتى واما من يجب الزكوة فانه لا يرجع عليه ما لم يقل الله على اني خاص من

لان الزكوة

لان المراد بالامر والدين الصحيحين منها فان المخرج من جميع كما ان دين الزكوة كذلك
 لان جميع الكفيل حكم الكفالة الى اخره لو قال بانه لان الضمان واجب عليه فيكون بالاداء كان
 قوله فيما سبق في فانه يرجع بما ادى اذ لا يجب شي حتى يملكه بالاداء احسن ارتباطا بما قبله وأوضح
 بيانا بلا عكس من الاستلزام بتجنية الاصل الفرج وعبارة الرتبة هكذا وان ابراه الكفيل
 لم يبرأ الاصيل لان عليه المطالبة وبقاء الدين على الاصيل بدونه جائز واغرض عليه بان اذا
 كان على الكفيل دين ايضا كما هو قول بعض المشايخ لا يوجب براءة الاصيل لانه فرع وسقوط الفرع
 لا يوجب سقوط الاصل بخلاف ذلك انتهى والجواب ان الدين والدين الكفيل والاصيل في الاصل
 عن هذا يوجب الاستقاطعه في ذلك بلا مبرر بخلاف المطالبة فمدير براءة وان لم يقبل يمكن ان
 النسخ الموجودة بالالف ولكن الصحيح من الرجم برئي بالياء على ما هو الظاهر وهي سقط
 بالابواب بل يقول لانه اضاف الصلح الى الفاضل اضافة الى ما على الاصيل حيث لم يكن على
 الكفيل سوى المطالبة واغرض عليه بانه على مقتضى هذا الدليل ينبغي ان لا يبرأ الاصيل على القول بثبوت
 الدين في ذمة الكفيل ايضا كما هو بعض المشايخ ولم ينقل خلاف ذلك البعض انتهى والجواب ان
 طرد منه قال بثبوت الدين على الكفيل ليس القول بغير الدين بل يجوز ان تحصل من ايهما شاء الا
 ترى ان من قال به لا يقول بعدم براءة الكفيل عند براءة الاصيل فاذا كان واحدا لو كان يعلقه
 بالمكفول عنه بالاصالة وبالكفيل بالفرعية لم يرد في الصلح المضاف الى ما على الاصيل الصلح على الكفيل
 على هذا القول ايضا فلما في ذمة الاصيل فان قيل ان الدين على الاصيل فكيف يملك الكفيل
 لان كليل من غير من عليه الدين لا يبرأ قلنا لما عرفت من جعل الكفالة ضم ذمة الى ذمة في الدين فظاهر
 واما عند الآخرين فان المكفول له اذا ملك الدين في الكفيل اما بالهبة او بالمعاوضة فلا بد
 يجعل باثباتي ذمة الكفيل ضرورة صحة التملك كما قالوا وقيل يملك الدين من غير من عليه الدين يجوز
 توكيل ذلك الغير لبعضه ويجوز ان يعتبر بهما التوكيل الضمني لضرورة صحة التملك بل هذا الاعتبار
 اقرب كما لا يخفى انتهى والذي ذكره الجيب لقرب مما مر في هذا المشيخ نقلا عن الكافي ان هبة الدين
 لغير من عليه الدين تخرج اذا استأط عليه والكفيل مستأط على الدين في الجملة فاذا استأط الكفيل وجب
 في الكفالة فما الحاجة الى اعتبار التوكيل التقديري واركانه صلح الكفيل على موجب الكفالة

مسح على الكتاب

حتى لو صلح الكفيل عشرة دراهم على ان يبرأ عن الباقي ان شاء اخذ جميع الدين منه الاصيل
وان شاء اخذ منه الكفيل عشرة دراهم والاصيل ما بقي ويرجع الكفيل بعشرة على الاصيل ان كان الصلح بآدم
واختلف في براءة المهر في عامة النسخ في صورة المالك وكذا فيما بعده من قوله برأت
ولكن مقتضى الرسم ان يكتب في صورة اليد على ما مر من العجب انها في بعض ما على الاصل وفي
على خلافها وكان من عدم مبالاة الكتاب هو ان عند محله ان البراءة يكون مالا داء
الاب لا فيثبت الادنى وهو الابل وهو المالك في مجموع المسائل الثلاث لصدور
الاجال منه بانك قبضت المال ولم يقبض قبل المدا بالاجال هو الاجال الاصطلاحي وهو ما وجد
فيه المعاني ويحتمل ان يراد به الاجال اللغوي وهو ايراد الامور المتعددة جملة يقال اجل المسكنات
فما ستقاربان معنى وهو انك من التوكل في امانة اي المحل من حيث انه محل الكثرة على
في المانية من التوكل في المانية اي في شئ الجمع لا يثبت الكفيل بتعلق حق الزكاة بعين الزكاة
فتجمل واما في الكفول عنه فتقوم تعلق بالدين فيكون هو جلا على مكان انتهى ولا يخفى ان
هذا التعليل اظهر مما اورده الشارع لان التزام الكفيل التزام تبرع فمن اين يلزم الربو ان
رجوع ورثة ولو لم يلزم ان لم يرجعوا ايضا اذ وادى الدين المطلوب بمجمل بالرجوع للتوكل وتوكل
ما قلنا صحة الطلب في القرض التوكل فانه لكونه عقد تبرع لا يلزم الربو لو استعمل المقرض بعد
ما فرض على اهل ثم ان قوله فلورجعه يحتاج الى اعتبار معنى الجماعة في الوارث اذ
تعلق به حتى على احتمال قضاء الدين قال صدر الشريعة لان الكفالة بامر الكفول عنه انعقدت بسبب
لدينين دين الطالب ودين الكفيل على الكفول عنه مؤجلا الى وقت اداؤه ولو اوجده السبب
ومحل جمع الاداء ملك الكفيل مالا فلا يمسره الكفول عنه وهذا بخلاف ما اذا اداه على وجه الرسالة
لان حاشا امانة في يده واعترض عليه بان مخالف لم يبق فيه ان الكفالة نعم ذمة الى ذمة في المطالبة
وليس في ضرورة تفريق تفرق الاداء اعتبار شئ من الدين للطالب على الكفيل حتى يعتبر لاجل
الضرورة انتهى اقوال لا يخفى ان القصور والنيات وجود السبب حتى ثبت صحة تجهيل الاداء
كما قالوا في اداء الزكاة بعد انتقاد سببه وهذا اولى في الدين والكفالة بالمال نعم ذمة الى ذمة
واعتبار المطالبة لاجل التبرع حتى يشمل التعريف الكفالة بالنفس بوجبه قوله في الحوائج حتى تكل

الدين من ذمة الى ذمة فانما تعاقب الكفالة والشئ يعرف بمقابل فاذا انكر اعتبار حقيقة الدين
لا يكون للاعتبار المطالبة وتبرع له من ذمة الدين وجه فان الكلام في الكفالة بالمال وليس في
المعنى الا ان حتى يحتاج الى اعتبار المطالبة والى ما ذكرناه اشارة في كلام الشارح حيث اعتبر تعلق
الحق بجهة قضاء الدين دون المطالبة ثم ان ما ذكره صدر الشريعة من قوله بخلاف ما اذا اداه
على وجه الرسالة للموافق لما نقله صاحب الكفاية عن ابي الليث وقال صاحب الكفاية
وتبعه صاحب الفناية ان الدفع اذا على وجه الرسالة لا يصير المؤدى كمال الكفيل بل هو امانة
في يده لكن لا يكون المطلوب ان يبرأ منه لانه تعلق بالمؤدى حتى الطالب والمطلوب
بالاستدانة لا يبرأ بابطال ذلك فلا يقدر عليه فان بعض المحققين الظاهر ما قاله صاحب الكفاية
لانه امانة محضة بغير الرسوخ والمراسل وكانه لم يقبضه فلا يعتبر تعلق حتى الطالب انتهى
اقواله قال صاحب الكفاية موافق لما قالوا انه ان القاضى اذا وجد منه مال المديون
لم يجانس الدين ياخذ به لا رضاه ويدفعه الى صاحبه بل الدين نفسه اذا ظهر بجسدي
حقه في مال المديون لا يدفعه اليه وكان اختلافا في هذا يرجع الى اختلافهم في ان حق الكفيل
في الدين امر في المطالبة وهذا اذا قضى الاصيل الدين وهو قول المحقق
يج هذا مع كونه موهبا لما هو ليس بمقصود وهو كون الحج الغير الطيب لم مخصوصا
بصورة قضاء الاصيل نفسه وليس كذلك فانه في تقديره دليل المحقق بانه
فان اصابه على ما ذكره صاحب الهداية يمكن الخشب مع الكفاية لا يمس من الاستدانة
بان يقبضه بنفسه او يادرسى به على اعتبار قضاء الكفيل فكل تقدير قضاءه بنفسه
راضيا به وقال لا يطيب له الرجح لان رجح في ملكه فانه ملكه يقبضه اما اذا قبض على
وجاء الرسالة فيصدق في قوله ما وعنه الى يوجب دله لا واصلا للمودع اذا انصرف في الوقت
ويرجع فانه على الاختلاف بين العينة بكسر العين المهملة السلف قاله العيان الزل
اي الشئ نسبة وقيل هو يرجع اخره كله الربو للماعترض عن ثواب الاقراض و
انما سمى بالعينة لان فيه ميلا من الدين الى بيع العين وخسرته اي خسرته
منه فهو على الخذف والاصح ان هذا اذا كان من خسرته في البيع بكسر السين واما اذا كان

في حصره السبق بمقتضى فلا يحتاج الى ذلك ولكن الاول اظهر
 وهو ان الكفيل الى باجر فيصير هو الكفيل فثبت على خمسة عشر ضابط
 تقدير العشرة ثمن الثوب في الخسران في خمسة لانه اما من يمكن في النسخ
 الشايعه لكن الظاهر ان يقولوا ضابط يحصل حسن المقابلة بقوله يقوم واما توكل
 بالشراء الا ان يكون التوكيل بمقتضى الموكل لان شرط وجوب المال على الكفيل
 التقضاء بالمال قال صاحب الغاية هذا ظاهر اذا لم يلق فقط الماضي على حاله وان جعل
 بمقتضى المستقبل وان بعيد القول اطل الله تعالى والآن القضاء على الغايه
 ليس صحيح فلا يمكن ان جد قضاء القاضي وان فرض عليه بان القضاء على الغايه
 في مثل هذه المسئلة في الفصول العاديه اذا ادعى على رجل انه كفيل عن فلان بما يربو
 له عليه فادعى عليه الكفاله وانكر الحق فاقام المدعي بينة انه ذاب له على فلان كذا
 فانه يقتضي بها في حق الكفيل المأخوذ في حق الغايه جميعا متى لوحظ الغايه وانكرها
 يلتفت الى انكاره انتهى وقد ظهر فان كلام صاحب الغاية في قيد الكفاله يجوز
 بقضاء القاضي او يجب بقضاء القاضي كانه فاكنت بانه ان وجب بقضاء القاضي
 وهذا المعنى لا يتحقق بان قضى به في ضمن القضاء بالكفاله والفرق واضح وعبارة
 الهداية لان الكفول لا يقتضي به من غير ما قلنا ومن لم يفرقه قال ما قال والله اعلم
 بحقيقة الحال وفي الكفاله بالامر رجوع الكفيل الى كلام مورد زيادة الكشف
 اذا توقف في تمام الاستدلال عليه فاصدر الشريعة عندنا وعند زفر لا يرجع عليه
 لانه لما انكر كان زفر ان هذا الحق غير ثابت بل ادعى ظلم فلا يكون له ان يظلم غيره قلنا
 الشرع كذب فارتفع انكاره قبل اعلم ان دعوى الخصم في المأمور التي ثبتت اولها بالبينة
 التي كذبها الشرع بذلك صحيحة لا يغير فيها الشاخص لتكذيب الشرع كما نحن فيه واما
 في المأمور التي يحتاج فيها ثانيا الى الدعوى وامامة البينة فليست بصحيحة كما لو ادعى
 على كونه اشترى منه امته هذه فعالت لست انا بايكم قط فخر من عليه المدعي فوجه
 عياضه من البايع انه باعه ويرى من كل عيب لا يقبل منه البراءة للشاخص فوجه

اداء

بهذا الاتجار معدوم بوجه موجود بوجه ففعل الوجهين فانه غير عديم فيما لا يحتاج
 الى الدعوى ثابتا وادعى وجوده فيما يحتاج اليها انتهى وبالجملة ان لزوم الشاخص
 من قبول الشرع بينة الخصم وان لا يكون بقصده واختياره فلا يكون معقولا
 والا فلا يحفظ الواقعة او واقعة البيع المطلق ولا يلزم منه الاقرار بان لا
 له في البيع والمقرر بالدين ثم ادعى انما ان يقول كذا في الصورة التي
 بان للمطالب حتى المطالبة ثم ادعى حوائف وهو ما غير مرة المطالبة الى شرفه
 واجيب عنه بان الكفاله نوعان حاله ومؤجله وقد ذكر الكفيل بنوع معين فما
 قوله انتهى ويرد عليه التقص بالدين فانه ايضا حال مؤجل مع ان الحكم فيه ليس كذلك
 فالاولى ان يقال عقد الكفاله عقد البيع والاصل فيه الوسعة والتراخي كما ان
 الاصل في الدين المأخوذ في الاول ينكر المأخوذ في الثاني يدعى الاجل فافترقا
 فلا يجب على الكفيل اي حجة يجب على الكفيل اجل النسخ في الدار عند ان النسخ الكثيرة
 وفي بعضها بالدلو وهو الراجح والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 اصلها في حقه فكل الاداء بعقد فاسد على ما ذكره دار والعقد الفاسد عقد الكفاله
 على الوجه المذكور يعبر فيه عن حجة باطل اي الاداء والتسليم على وجه الشرع
 ولانه وقع في النصف على صاحبه بمقتضى عامة النسخ ولكن لو كان بدل الوجه
 في النصف على صاحبه كان اظهر لا وقع في المتن من قوله لم يرجع على شريكه اوفق
 اذ الكفاله بالكفيل جائزة كما ان حواله الخصال عليه الخصال له على مدعيه اخرجنا
 واما اذ الكفيل كل منهما بالنصف ثم كفل الى قال صدر الشريعة وقال صاحب الهداية
 الصحيح ان صورة المسئلة على هذا الوجه اخرجنا اذ الكفاله بالنصف متضمنة على الكفيل
 كل منهما على صاحبه بامره في هذه الصورة لا يرجع على شريكه الا بما زاد على النصف
 فيما هذه الصورة قلنا اذ ادعى بغيره ان يرجع على شريكه لانه لم يكن للمدعي الكفالتين بوجه
 على الاخرى فكلما اداه يكون غير ما يجب ان يرجع بنصف ما اداه بلفظ بين هذه الصورة
 والصورة التي نص بها بالحق الى هذا كلامه ولكن ان يقال ان كان الدين متقسما بان

لقول

هذا كقوله عن خمسة ثمانية ثمن العبد ذاك كقوله عن خمسة ثمانية ثمن المارية مثلاً والجميع
 التعلل المتعلق عنه فهذا الاعتبار يكون لكل نوع أصالة فيما قلناه بالنسبة إلى صاحبه
 فيكون كالمسئلة الأولى لا يقال قول صاحب الهداية ليس اختارنا ذكر كمال حال صدر الشريعة
 (أو) تصحيح الشرح كما صرح به في النهاية والعناية لنا نقول كونه الصحيح التفرع لا ينافي إلا في
 على الوجه المذكور فاعلم أي للشركيين شركة مفروضة وتسمى بتسمية المفارقة في
 كتاب الشركة ولا يرجع حتى يؤدي أكثر من النصف قال صدر الشريعة في هذه المسئلة
 أشكال وهو أن أحد المفادضتين إذا اشترى شيئاً ثم قسمها للمفارقة فالبايع إن طلب
 الثمن من المشتري فلا تعلق لهذه المسئلة بمسئلة الكفالة بالمشتري في النصف أميل
 وفي النصف كالمكيل وكل ما أدى بغيره إن يرجع بصفه على شركة لأنه اشترى صفقة واحدة
 فصار الثمن ديناً عليه وإن طالب البايع الثمن من الشركة يكون ذلك سبباً إلى المفارقة
 بقتل الكفالة فلا يكون كقوله في الأصل إلا أن الكفالة في النصف الذي هو ملك العاقل
 تخصت كقوله في النصف الذي هو ملكه فبالنظر إلى أن حقوق العبد راجعة إلى الوكيل
 يكون الشريك كقوله للثمن فطالبة الثمن يتوجه إليه بحكم الكفالة وبالنظر إلى أن الملك
 في هذا النصف وقع له يكون في أدائه نصف الثمن أميل لما إذا كان يكون راجعاً إلى
 هذا النصف فلا يرجع إلى العاقل وقد فسرنا ما زاد على النصف يرجع انتهى فالحاصل الأشكال أن الكفالة
 في كماله الرجلين وفي هذه الصور ليست كذلك فإن بعضها لا تعلق لها بمسئلة الكفالة
 وبعضها لم لا كقوله في جانب واحد فقط إذا عرفت فقد عرفت أنه لا يرد عليه ما قيل من أنه
 يجوز أن يشترى الشريك من مائة صفقة واحدة مع الأشكال انتهى فانه إذا طلب البايع الثمن
 منها معاً لا يكون في الكفالة في شيء على ما قاله في المشرق الأول وإن طلب في أحدهما فقط يرجع
 إلى الشئ الثاني في استثناء الكفالة في أحد الجانبين وحل لم يفهم هذا المقام على هذا المتناول
 قال ما قاله وأما ما يعلم بحقيقة الحال ولو جاز لكل أولم يرجع بشئ استثنى المساواة
 فيلزم خلاف الفروض وهو تحقق المساواة بينهما ما لا يجب بهما جزمه كالتقسيم
 الكلام ومنها ما انفرد به بطلان الكفالة كما ثبت فلان الكفالة من التبرعات وتبرع

الكاتب

الكاتب غير صحيح وأما الكفالة بيد الكفالة فلم يرد كونه ديناً صحيحاً على ما قرأه الله تعالى
كتاب الحوالة قول نقل الدين من ذمة إلى ذمة هذا عند أبي يوسف وعند محمد بن
 المطالبة من ذمة إلى ذمة فبأية خلاف نظر في المراسن إذا حال المدين بالدين هل يستمر
 الدين فعند أبي يوسف يستمر كما لو أبرأ عن الدين وعند محمد لا يستمر كما لو أبرأ الدين
 بعد الرهن هكذا قيل لكن قول صاحب الهداية صرح في أن الخلاف مع زرقة هو أنه حيث
 قال وإذا تم الحوالة أبرأ المدين من الدين فقال زرقة لا يبرأ ويؤديه قواصم في الخطوات في
باب نظم الأصل لا يبرأ بالحوالة ما ذكره الحكم في الكفالة قول وإنما خصت بالدين
 دون العين يعني تطلق عليه هذه الألفاظ الأربعة هكذا في عامة النسخ إلا أن
 المذكور في ثلثة الفاظ وهي مع هذا غير مطروقة فإن ما وجد في نسخة لا يوافق نسخة أخرى
 والظاهر أن مجموع المحتال والمحال له اثنتان من الأفعال باللام وبدونها واثنتان
 منها لأفعال كذلك يعني يطلق عليه هذان اللفظان أحدهما من الأفعال والآثار
 من الأفعال قد يفتنون أي يحسون من عمل الغير عليهم وقد يستحيون من المديون
 في حاله الغير عليه وقد يكون في تناقض المطالبة لهم على المديون نفع والحيل لا
 يتقرر بل فيه نفع قبل هذا القول للحيل على المحتال عليه دين وأما إذا كان عليه دين
 فقد يتقرر للحيل باستقاطه حق المطالبة منه كما أشار إليه بعض المحققين حيث قال موضع
 ما ذكر القدوري أن يكون للحيل على المحتال عليه دين بقدر ما يميل الحوالة فانه لا يمكن أن يكون استغناء
 لمطالبة الحيل على المحتال عليه دين فلا يصح إلا بغيره فانه يقال بغيره وهو بغير
 أن يحال عليه دين المديون بهلاك الأولى أي الوديعة لا يقال بهذا في قسم
 في جواز الرجوع غير ما عرفت من القوي بموت المحتال عليه مفسداً أو بخلافه منكر أو بحكم الحاكم
 بأفلاسه لا نأخذوا ذلك في الحوالة بغيره وهي الحوالة بالدين لأنها تنقل الدين من ذمة إلى
 ذمة على ما قرأه الأمر في الوديعة ليس كذلك فإن الحوالة فيها توكيل في الحقيقة وبما ذكرنا
 يعلم قصور ما قيل إن يابى في الحوالة المطلقة وبما في المعينة فلا يلزم بطلان الحكم
 لأن الحوالة ما وضعت للتوكيل وقيل لأنه يملك الدين من غير عليه الدين وفيه أن يملك

لا يمكن

الدين من غير علم عليه الدين يجوز اذا وجد التسلط كمالا وان في ذلك المكفول الذي الكفيل بالرب
 التسلط فيما من فيه ومنه مني انا اطلب الى رجع الحال عليه بعد اداء الدين على الجبل مثل
 ما اداء على الاطلاق والاحسن قضاء اي على من يواكف ما لا و احسن اداء
 سقته حتى يفتح السبيل وسكون الفاء بالتاء المشاء ثم ان النص اورد هذه المسئلة بهذا اللفظ
 الخواله من جهة انه يعرف بانهم كمالا عليه لقرع لم في ذلك الا وصدق له بما لا و بهذا يعلم عدم الظاهر
 الاحتياج الى ان يقال اورد هذه المسئلة في هذا الموضوع لانها متعلقة في الدين كمالا و الخواله فانه
 مع الحقائق ايضا في الدين **كتاب المضارب** وجه المناسبة بين الكتابين ظاهر
 وجود نقل المال وجود وجب متبدا عند اي هو وجود نقل المال الا ان نقل المال في الخواله متبدا
 الى ذمتي في المضاربة من يدرب المال الى المضارب او من يد الى بلو على ما ينبغي عند حفظ المضاربة
 وكذلك المستبضع وقد تفسر في كتاب البيع وتسمى ايضا في ذلك الادب
 وغيره من التوكيد والشركة والقضبان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف يكون
 نقائل ان يقولوا اذا كانت عقد شركة كيف يكون غصبا فان قلت كونه غصبا بالنسبة الى
 الخالفة وكونه مضاربة بالنسبة الى الموافقة قلت فيهما من يجوز ان يكون مضاربة بالنسبة
 الى اول الصنود وبمعاقبة في اخره بان اعطى جميع الربح لرب المال وقصر ضا بان اعطى رب المال
 جميع المضارب فتدبر والتبر والنقرة ان تعلم الناس بهما فيما عليه من الدين
 الظاهر ان الضارب يرجع الى المضارب فيلزم ان يكون الذي اقرضه عن المدعي ان المقصود
 بيان شرطية عدم كونه دينيا مطلقا وان كان رجعا الى الدين مطلقا يحصل عموم الدليل
 لكن للخروج عن تكلف **والثالث** تسليمه الى المضارب المتبادر منه تسليم مال المضاربة
 الى المضارب بعد عقد المضاربة فمذا يستلزم كونه عينا فلا يحتاج الى الشرط الكافي من قوله
 والكم عينا لا ريبا فاما ياءه اي ياتي هذا الشرط وهو التسليم والتخليه على
 قدر معين من مال يصح به الشركة في هذا التوصيف اعاده للدين للاهتمام كل شرط
 بوجوب جرمه الى الربح كما قالوا ان نصف الربح او ثلثه اورد في هذه المسئلة نظرا لما لا انط
 لما نحن فيه من وجهين الاول ان ليس فيها شرط موجب والثاني ان هذه الامور

قوله

علا مضرب

مما لا يقتضي فساد المضاربة فالاحسن ان يقال كما شرط للمضارب ان يكون رب
 المال داره لانه جعل نصف الربح عوضا عن ثلث واجرة الدار صارت حصته المأجورة
 فلم يصح اي غير ذلك من الشروط الفاسدة لانفس المضاربة ولك ان تقول
 في هذا الشرط ايضا ليس فساد المضاربة لمقارنة شرط فاسد بالانعدام شرط صحيح او
 هو معلومية الربح ولهذا التفسير ينبغي ما قيل ان في شرط العمل على رب المال مع المضارب
 فساد للعقد ايضا مع انه شرط لا يوجب جهالة الربح فلا يصح المحصر في قوله وغيره لان اقتضا
 شرط العمل على رب المال ليس لكونه شرط فاسد بل لثبته استثناء شرط صحة المضاربة وهو
 تسليم المال الى المضارب ولا يحتاج في دفعه الى ان يقال ما ذكر في الشروط بعد معنى الفضا
 وهو عقد شركة في الربح بما لا يتجول على من آخر وعلى اشتراط العمل على رب المال مع المضارب
 لا يوجب معنى المضاربة انتهى وان بعد تسليم استثناء معنى المضاربة بجرم مثل هذا الجواب في
 الشرط الموجب لجهالة ايضا لان المضاربة عقد شركة محضة في الربح بما لا يتجول على من آخر
 ويجهالة الربح يتبع معنى الشركة ولحق ان جهالة الربح وعلى رب المال مشتركان في هذه المعنى
 سواء اعتبر ما تبين لحقق معنى المضاربة اوجبا لاشياء شرط صحة فينبغي ان يذكر احدا
 الا ان يقال قصر القدر على شرط يوجب جهالة في الربح ايضا بالنسبة الى باعرا مما في الشرط
 الخارجية الفاسدة وتخصيص الذكر لكونه محتاجا الى البيان لان الشيء لا يستتبع
 مثله اذا كان متضمنا ملك غيره وان لم يقتض يستتبع فلا يرد جوار الكناية للحكاية ولان
 المأذون لعبد والاجارة للشاخر والاعارة المستعير كذا قيل ولكن عدم تضمن اذن العبد
 المأذون ملك الغير محل تأمل ولو قيل للشي لا يستتبع مثله اذا كان محتالنا لفر من المالك لم
 يرد الاشكال كنوان يشتري بالكثر من مال المضاربة بان يكون ماله الفاء وهو مشتر
 بالف وخمسائة الظاهر ان المنوع الاستدانة على وجه يستتبع الضرر لرب المال فيقول
 تحت هذا القول اي قوله اعلم انك وقم بما اذا ي بل لا زيادة شيء على الثوب فانه
 اذا كان بزيادة شيء يكون كصنف آخر ويحي وجه لتقيده في الشرح ايضا ولكن قد مرناه وفيما
 للتوهم من اول الوهلة لان الشرع لم يمتنع وجدها ما منسوب على المفعولية اي الشرع

متى وجد منفذ نقد بزيادة قيمته اي قيمة العبد التي بالنصف الى شرط
 تصفية ربحه منها اذا صار اجناسا مختلفة فآمره بخالف الاطلاق صاحب المصلحة و
 صدر الشرع فانها لا ان مال المضاربة اذا كان اعباء كل واحد يساوي ربح المال
 اي هذا باب في المضاربة وظن السامع ان قوله مضارب بلا اذن من عنوان
 باب حتى كسبه بالاجر وليس كذلك فان كانت فاسدة لا يفتقر الاول وان كان
 كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة بان كان الشرط للاول نصت
 الرجوع ومائة مثلا والثاني نصف فظاهر ان على احد من المضاربين لان الاول اجرة المالك
 لا حق له في الربح فلم يفتقر شرط الثاني ولا يجب الضمان لان الضمان انما يجب باثبات الشرع
 ولم يوجد ويكون الربح كله لرب المال والمضارب الاول اجرة مثل لان على الكا وقوعه ولكن
 على الاول شرط شرط لان المضاربة الثانية صحيحة وقد سمي لها شيئا مستحقا للغير فحق
 كذا قيل لا يفتقر لقوله لان المضاربة الثانية صحيحة مع المناقشة بل الواجب للثاني
 وهو ثلث الربح ينصرف الى نصيبه فان قلت فمن اين يلزم السدس للمضارب الاول
 قلت لان المسئلة تكون من ستة لاشتمالها على النصف والثلث فلم يشرط الاول ذلك
 الثلث فقد سوى السهام بينهم فلم يطل التسمية في حق رب المال ولقد نصيب في
 الثلث من الستة وثلث الستة اثنان للمضارب الثاني على ما شرط في حق السدس الاول
 ويطلب له ذلك وان لم يعمل في مال المضارب لانه يكون كسئلة الحياطة المذكورة في
 الشرح لانه جعل ما كان له الاول يكتفي في عامة النسخ ولكن العوالب ان يقال ان
 بدل الاول على الاخير ان يتامل في سياق الكلام اي عبد المالك قيد به مع ان
 الحكم في عبد المضارب وعبد الاجنبي كذلك دفعا لما يتوهم من كونه مثل عبد المالك فانما للمضارب
 كسوله على ما مر ولحقوق المالك بدلا لرب اما وقوا ومسلمة قبل القضاء او بعده كما
 المضاربة كما كانت اما قبل القضاء فظاهر ولما بعده فحق المضارب كذا قيل ولكن ان
 بطلت المضاربة كما استغناء عنها لكونه في حكم الميت وادعاء مسلمة لانه عتيا جارية
 على ما ذكره وان اخذ ما له من الورثة بحسب ما سمع ان تعلق حق المضارب اياه

لانه وكيل

الادفع

لانه وكيل محض ومتبع فلا جرة على المتبع اشارة الى دفع ماله ان ربح المال
 على الوجه الذي قبضه واجب عليه وذلك لانتم الا بالقبض والمال انتم الواجب اليه
 فهو واجب وانه اذا كان متبعه فالحق لا يكون الواجب عليه الا دفعه اليه لا وجوب القبض
 على ان يجعل صاحب المال اي يوكله بان حقيقة الحوالة يحتاج الى رضا المالك عليه
 ورضا الخليل وهذا ليس كذلك كروا عنه وعن احمد بن محمد ان الدواة كما
 في المحضر من ماله وفي السفر من مال المضاربة لانه لم يجس بمال المضاربة على قوله
 نفقة مضارب من ماله وركوبه في الزاد ويحمل الضم فوجب النفقة في ماله لا
 الا يحتاج مقتضى هذا الدليل ان يكون الدواة ايضا كالنفقة على ما روي عن احمد بن محمد
 من اجرة المزارع والقصار والمزرع والسمسار هكذا في عامة النسخ ولكنه لا يجوز
 عن التكرار على ما ترى ولك ان تحمل على التاكيد والاعتناء بان يكون تعديوه من اجرة
 المزارع والسمسار واجرة المزارع والسمسار حتى يكون بينهما على ان اجرة المزارع الى
 القصار واجرة المزارع الى السمسار مستحقة في حجب المراجعة لا يتدخل في اجرة
 القصار وفي اجرة السمسار اي لا يجس نفقة نفسه في سفره يعني لا يجس المراجعة
 ذلك وان كانت محسوبة في المضاربة وتعلق به في المال اي اخراجه القارة
 لقيمة المتاع فلا يجوز بناء المراجعة عليه فبني على ما استأجره به المالك
 بنصف الاول اذا صار عينا واحدا قيد العين بالواحد لان في الاصل
 المتعددة لا يقبض الربح في المضاربة على ما مر ان كان في عين قيمته لا يبره على ذلك
 المال واما في الاخرين كذا في النسخ الموجودة ولكن الظاهر ان يقال
 اما في الاخرى كما قال فيما سبق اما في الاولى او القديم على المضارب اي
 بحصة من الربح لانه يكره دعوى التملك اي تملك العين والربح او تملك العين
 فقط ولو قضا اي عينا وقضا لان الاجرة في حق الاول ولكن ان تقو
 لان صاحب الاول يدعي زيادة ربح في زمان طويل وصاحب الاجرة يكره والقول
 التكرار بمضارب بلا اذن صالة الصايد بكسر الحاء والياء الموحدة يقال

له بالناسي ردام شكار ثم اطلعت على العقد مجاز البيت شوي مالم يوجه الى بيت الله
 على العقد مجاز اقبل صيرورة حقيقة فان النقل من معناه اللغوي الى معناه الوقي كان
 وان كان هذا المعنى بالنسبة الى اهل اللغة مجازا وبالنسبة الى اهل الاصطلاح حقيقة
 بلا اذن شركة اي شركة الاخر وانما قلنا كذلك ليكون قيد الجميع **الاني صورة**
 للخلط والاختلاط واعتبر من يانه ينبغي ان يشير الى اشتباه صورة الشقة ايضا فلما
 لو وثا ايضا لا يجوز ان يبيع احد الوارثين حصته في الارض من غير شركة الا باذن شركة
 انتهى والحق ان هذه الصورة ايضا غير خارجة عن صورة الاختلاط ووجودها
 آخر لا يفرق هي بمعنى المساواة الى آخره قيل لتفادها من التعويض فان كل
 واحد منهما يقوض الامر الى صاحبه في جميع مال التجارة وقيل لتفادها من معنى
 الاشتراك يقال فاض الماء اذا انثر واستفاض اذا انثر فلما كان هذا العقد مينا
 على الاثر والظهور في جميع التفرقات يسمى معاوضة انتهى وفي الوجه الثاني نظرا
 فاض الماء واستفاض في جميع الاجوف الباطني والمعاوضة وادى فكيف يقع اشتراك
 منه وتساوي اي الشريكين معطوف على قوله بقتت قيل الاول ان يذكر
 التساوي في البيع ايضا كما قال في الكافي الا ان يراد من المال اعم من الاصل والربح
 لكن قول الشارح وصاحبه الهداية المراد المساواة في المال الذي يبيع فيه الشركة بالي
 هذا الحل انتهى اقول شركة المعاوضة عبارة عن المساواة في جميع ما يتعلق به الشركة
 يقتضي المساواة في الربح فلما لم يتوضه ابدا وجميع ما يؤيده هذا المعنى في شرح قوله
 فشرى كل واحد على ان الربح ايضا يكون في حال يقع فيه الشركة غالبا وانه
 لا يمكن من التمكن اي لا يمكن في تحصيل استبا معايشه الا بالشراء وكلاهما
 لازم احدهما مبتدأ وخبره ضمته واطلع صورة ما اذا عقدت المرأة عقد معاوضة
 ثم خالعت مع زوجها والتفقه وهذه معطوفة على قوله والخلع اي وكوجوب
 التفقه وظن بعضهم انها معطوفة على ثم عميد بناء على ان التفقه ليست سبب الدين
 بل عين الدين انتهى وقد علمت ما فيه من ان المراد وجوب التفقه لانفسها مع وان

التفقه

التفقه بمعنى الاتفاق وهو ليس عين الدين يؤيده ما قاله من خلب النهاية من
 ان التفقه اسم بمعنى الاتفاق وهو مصمم عبارة عن الاداء على الشيء بما يوجب ذلك
 الشيء **والوصيفة على قدر المال الوصفة بطلان جزء من المال** ولما ان اشرك
 عقد وكيل الاتماني ما في هذا التقرير من شارية الشوش فلو قال ولما ان الشركة
 مستندة الى العقد حتى جاز شركة الوجوه والقبيل هي نفس العقد ان قد يسمى العقد
 شركة والربح يسمى بالعقد كما سيجي بالمال فاذا اشدت الى المقدم بشرط معين المساواة
 والاعجار والخلط كان احسن **الا بالانقيدين اي الدراهم والدنانير لا العود**
 لان الشركة في العود تؤول الى ربح عالم يمين لان راس المال اذا كان عرضا
 صار كل واحد وكيل عن صاحبه يبيع متاعه على ان يكون له بعض ربحه والوكيل ليس
 امين فاذا شرط له جزء من الربح ما يضمن بخلاف النقدين لان ما يشر به اعدما يدخل
 في ملكها وثمنه في ذمته يرجع به على صاحبه بحيث اذ هو لا يضمن فكان ربح ما يضمن واما
 الكيل والوزن والعديد المتقارب بخلل الربح الشركة بها اتفاقا قبل الخلط وان كان خا
 بحت فذلك عند اي يوسف ويكون الخلط بينهما شركة ملك وعند محمد شركة عقد
 فائدة للمالك نظره في اذا شرط الربح لاعدما زيادة على نصيبه فعند اي يوسف
 لا يستحق تلك الزيادة بل الربح لكل منهما بقدر ملكه وعند محمد الربح بينهما على شرطهما
 شركة الاصل اي في مال الشركة من الميسر فلا يسلح ان لرأس مال الشركة
 كان الظاهر ان يقول فلا يسلح على صيغة الافراد الا انه قصد الاستئصال بما وقع في
 الكتابين من مسألة البيع على عدم صلاحية المذكورين للشركة فتدبر ولا يصح
 اي المعاوضة والعنان نصف عرضه بنصف الاخر عرض عليه بان الظاهر من
 كلامه عمل ما في المتى من بيع النصف بالنصف على ما اذا كانت قيمة المتاع متساوية
 ولما اذا كانت متفاوتة فيبيع صاحب الأقل بقدر ما يثبت به الشركة ويخرج بهذا الحل في
 البداية وشروطها ولا يخفى ان هذا الحل غير محتاج اليه لا يجوز ان يبيع كل واحد منهما نصف
 ماله بنصف مال الآخر وان تفاوتت قيمتهما حتى يبيع ماله بينهما نصفين وكذا بالعكس

جائز وهو ما اذا كانت قيمتها متساوية قبلها مع التفاوت بان يباع احد جانبي مال مثلا
 اربع مال الكفر حتى يكون المال بينهما اربعا فيعلم ذلك قوله يباع نصف عرضه بنصف عرض
 الآخر او وقع اتفاقا او قصد اليكون متساويا للمساو وضفة النظام هو هذا كيف يصح بيع
 نصف المتاع مع تفاوت القيمة فان المساواة في المال بالمساوات في البيع شرط في النفا
 وليس في كلام صاحب الهداية ما ينافي في العموم حتى يرد عليه ما ذكره قال بعض شراح الهداية ان
 هذه الشركة شركة ملك وما فيه من العقد فانظروا في هذا الكلام عدم صحة المعاوضة في هذه
 الصورة فان المعاوضة قسم من شركة العقد وما به من هذا الشيخ ومن سائر الكتب ان يكون
 هذه جملته في العوض في صحة شركة العقد معاوضة كانت او عنانا وبالمثل نظام بهذا البيع
 عن اضطراب الاية شركة اي بشرك صاحبه اياه فوجه الاشتراك او الشركة
 لان الشركة قدمت في المشتري فلا يتنقص بملك المال بعد تمامها لا يخفى ان مؤخر هذا
 التعليل قد فهم من قوله لان الملك حين وقع الى آخره فالاولا عن ذلك ان يضع
 اي يعطى المتاع الى الغير ليس بعد ويرد منه وبما فيه لانه عادة التجار ولانه يصح
 ان يشترى الغير للمعاونة في التجار من دون الاجارة اولى بسبب نفاذ تسلطه
 اي بسبب نفوذ قول احد الشره كما بين على الكفر وسبب نفوذ هذا القول لا يستحق الآخر للاجر
 حتى قالوا اذا اقر الخ غايته ما بينهم من قولهم في جري المعاوضة من عدم كونها معاوضة حقيقة
 ولا يستحق بغيرها معطوف على قوله لا يستحق الا بالعلم كما يرد له او توطئة لقوله الا
 به **كتاب الشركة** لان الموكل لا يملكه وغيره لان الشركة يتحقق التوكيل
 والتوكيل اثبات ولاية التصرف فيما هو ثابت للموكل ولا يمكن تحقق هذا المعنى بهذا لان
 التوكيل يملكه بلا اذن الموكل فتوكيله بالاطلاق ابطال التوكيل بطلت الشركة ولعرض عليه
 بعض الافاضل بان هذا يملك التوكيل بالاستعارة فانه يصح مع الوكيل ملك الاستعارة
 بلا اذن موكله انتهى وانت خبير بوجه انفعاله وهو انه اراد بقدرته على الاستعارة قدر
 قبل التوكيل فلم يملكه فيه معتق لان المال في سائر التوكيل كذلك لا يتحقق ان التوكيل
 بالشركة يعيد على الاشياء لنفسه قبل التوكيل وان اراد قدرته على ابد التوكيل فهو محتج

وضفة

كما علم في التوكيل شراء شي بمعيته فتدبر كالمبيع الرابع في المالك المالك يكون الباء
 العين للمصلحة ما يحصل من الارض من الفلوات فيكون فيه ان في شرط التفاضل
 وهو ان الفلوات واجب دفعه وان جعل كماله ان وصليته واشار الى رد قولها فانه
 لا ضمان عندهما ان يمل اداء الاول فكان الثمن واجبا عليه وقدا داه من مال وهذا الاداء
 لاول من اداء صدر الشركة حيث قال عندهما بيع الشركة على المشتري بنصف الثمن لانه
 المشتري ادى نصف دينه من مال الشركة فان ذكر النصف في تقرير الدليل على الاحتياج اليه
 فانه لو قال لان المشتري ادى من مال الشركة لكان احسن **كتاب المزارعة** وهي
 مزارعة الارض على الثلث او المربع خصة بالذكر كبر كما يلفظ الحديث فان البني هل استسقط
 عليه ولم يمسئل عن الجارية قال المزارعة بالثلث او المربع وخص بهما في الحديث بان الثلث
 المتعارف في المزارعة قبل النبي عن كان بهذا القدر وهو الاكثار اي المواكزة بمعاونة الجارية
 بنصف الثلث المسمى بنصف الباء الموحدة ما يقال بالتاريخ من سست والصلوات
 الى يومنا هذا هكذا في الشيخ للوجوده ولكن المناسب للمصالحون بالمع لان
 المقدير على منفعة الارض ان يكون البذر من قبل العامر حاصل الدليل ان المقدير
 على منفعة الارض او على منفعة العامر والمنفعة لا تعرف للحق فاشترطت ان لا يدخل لهما
 في الاستدلال بالحد والكشف والموضع اي بيان من لا ينفك اي بيان نصيب
 من فالصاف مجزوف بين صاحب الارض والعامر انما كذلك مع ان نظام
 ان يقال بين الارض والعامر ليس صورة البذر مع الارض لخصا فالعنه الشايع الخلية
 بين صاحب الارض والعامر سواء كان من جهة الارض فقط او من جهة الارض
 والبذر معا والرفق بنحو الراء المهمة والفاء ان يحمل المصدا الى البذر
 والدوس بنحو الدال والسبين المهمة الفارسي خرج من كوفتين والتدريية بالذل
 الموجه والراء المهمة الفارسي به باراد ان يقال ذريت للخطبة اي طيرة بها وازدحت
 تنها فيند ان كانت الارض للو بيني الجواز والذات ان المزارعة يتقيد بها
 وتتم شركة ونفعها بالمجارة انما هو على منفعة الارض والعامر دون غيرهما لانه

حسن ابراء ذمته على الجواب الثمن و شرط جواز مجلس القاضي فيه مناقشة بان شرط
 الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس القاضي مأخوذ من مفهوم الدعوى حيث قال
 فيما سبق في مطالبة حق عند زلة الخلاص فانه مدعى صورة ومكره على ان شكر للمقاضي
 معنى والاصل عدم الضمان وهو الظاهر واعتراض عليه بان رد الوديعة ليس بظاهر لان الفروع
 ليس باصل بعد الاستحالة ولهذا قلنا اذا ادعى المدينون براءة ذمته يدفع الدين الى دليل ربه
 المال وهو يكره الوكالة فالقول لرب الدين لان المدينون يدعى براءة بعد الشغل فكانت
 عارضة والشغل اصلا انتهى والجواب ان قولكم الفروع ليس بظاهر بعد الاستحالة لسلكنا
 الاشتغال متحققا في الوديعة فانه لا يتعلق بزمه المودع شيء لقبول الوديعة بخلاف مسئلة
 المدينون فان ذمته مشغولة بالدين كذا قيل يمكن ان يقال مراده بالاستحالة اشتغال ذمته
 بوجود الدفع عند طلب المودع لاستحالة ذمته بالدين وايراد مسئلة الدين للتنظير والتأويل
 واعلم ان في ثبوت اليد على العقار شبهة كونه غير مباحث فان ثبوت اليد في
 العقار ليس كغيره بل محل التردد ما زالة اليد عنه الا ترى ان محمدا والشافعي ذهبا الى جواز
 الغصب فيه لتحقيق ثبات اليد المبطلة عليه حتى قالوا في المنقول التي تجوز نقلها كالحركة
 مثلا حضركم عند المالك اي على رواية والا فقله او ذكر حقيقة ان تغذ ربيع عنه ثم انه قد وقع
 في الكناية بان دعوى العين الغايبة كفى التوضيف لان به تعرف القيمة فلا يكون ذكر القيمة
 لازما عند تغذ الاحضار الا ان يغلط اي لا يمكن ذكر الثلث عند الغلط في الرابع
 لان الغلط فيه يورث الشبهة في التعيين بخلاف عدم الذكر كمن يهضم او صاف زيدو
 كنت عن بعضها فانه معين له بخلاف ذكر وصف ليس فيه از هو يورث الشبهة فيه
 كانت واقعة الفتوى اي من المسائل التي تور للفتوى ثم بعد ذلك ان بعد
 صحة استماعه وقضائه وانما جمع قوله بعد ذلك مع قوله ثم ليدل على ان استماعه وقضائه وقع
 في موقعه بمعنى قضاءه اي يتعد الاصل قضاءه ثانياً اذ الحكم بالبيينة بخالف
 الحكم بالاقرار على ما سببناه بخلاف البيينة فان موجب البيينة التحمي وموجب
 الاقرار الامر بالتسليم وبما ذكرنا يعلم ما في تعليقه بقوله لان الاصل في فصل الخصومة البيينة

على الا يخفى بحرف اللام اي بحرف الاختصاص والتقديم الدال على
 اي رغم المدعى في اتواء نفسه ان نفس المدعى عليه باليمين الكاذبة كقولنا في
 اتواء نفسه باليمين ان كان كاذبا لانه غموس كما يزعم وهو اعظم من اتواء المال وانما كان
 صادقا لمحصل الخالف الثواب بذكر الله تعالى وجه التعظيم لكان احسن ومن التكرار اسلم
 به طرش اخرس الطرش فهو الطاء والراء المملتين امون الصيم والتمس بالفتحين بالعاري
 كذا شدة باذ اي باذ المال افراد اليمين او متفرقا على القولين فيترجح
 هذا الجانب على جانب التورج في تكوله هكذا في النسخ المتداولة ولكن الصواب ان يقال على
 جانب الترفع بدل التورج على ما يشهد به الساق اي يترجح جانب البدل او الارتفاع
 على جانب الترفع اذ لا ترفع عن اليمين الصادقة بكوله اي بكوله المدعى عليه
 وحديث الشاهد واليمين غريب والغريب ما يكون اسناده متصلا الى سواه منه
 صلى الله عليه وسلم لكن يرويه واحد من التابعين او من اتباع التابعين او من اتباع
 اتباع التابعين فان التحليف غير غير القاضي لا يعتبر اي بمنزلة اليمين وانما فسرنا
 بذلك لانه لو حمل عدم الاعتبار على عدم التأثير في قطع الخصومة يلزم المصادرة بقوله
 لان المعبر يعني قاطعة للخصومة لا تخليف في المحام هذا وما بعده من المسائل
 الآتية فوالله حسمه على ما رزى اليه فان قلت فيلزم منه ترك الحديث المشهور بالرائي وهو
 قوله عليه صلوات الرحمن بعين علي من تكلمت قوله هذا ليس بناء على ترك العمل
 به بل بناء على عدم فائدة التحليف وقد ترك الواجب عند عدم حصول المقصود به لسقوط
 الصلوة عند عدم القدرة بآراء اركانها وفي ايلاء الغنى بفتح الفاء وسلون الياء بفتح
 على ما مر في باب الابلاء او ولدته ولدا فقات قال صدر الشريعة وادعت الامة على
 مولاها انها ولدت منه ولدا واوارثاها فقات الولد واعتزض عليه بانه قاتل الرعية
 قاتلت الجارية انا تم ولدت لولاي وهذا البني منه فظاهره يشير الى حياة الولد فيعلم ان موت الولد
 ليس بلازم انتهى اقوال العلم موت الولد دفع الاشتباه بدعوى النسب فان الولد اذا
 كان حيا يحتاج الى ثبوت النسب فيكون تحليف المولى في هذه المسئلة راجعا الى

التحليف للنسب على كل الظاهر مع ان المقصود بيان التحليف للاستيلاء ولا
 يتأتى الى التحليف للاستيلاء انه مشتق او مولاه اي بينه وبين ذلك ولا الصفة
 كان مقتضى اقربانه او مقتضى حقه فيكون من قبيل عطف العام على الخاص وفيه لا
 الموالات فيه تفسيره في كتاب الولاء لان فائدة الحلف ظهور الحق بالنكول والتكول
 اقرار كان الظاهر ان بقول فائدة الحلف ظهور الحق والحق يظهر بالنكول اذا النكول اقرار لان
 وهذه حقوق لا يجري فيها البديل فالصدر الشرعي يمكن ان يقال لما لم يكن البديل في هذه
 الاشياء لا يجعل للنكول بدل الا في حق المأقر واجيب عنه بانه يجوز ان يقصد بالنكول البديل
 وان لم يجوز الشئ ان المقصود اظهار الشك في وقوع المأقر وهذه المبررة مخفية فيه ويمكن
 دفعه بان ما لم يجوز الشئ لا يعتد به في نفسه ولا يعتد به شرعا لا يوجب الشك ولا يوجب
 لا يجمع التهمة بخلاف ما يوجب التفرير فانه اذا انكر الخصم فيه يحلف القاضي فان كان عزره
 على كفى لو بخلاف قود الطرف فانه حق العبد ثبت بالشبهة اذا ادعت طلاقا
 الدخول انما قال قبل لنسب ما قبله من مسئلة السرقه في اخذ المار من صاحبه بلا عوف
 فان المدعى عليه يحلف على ما يدعي بالنسب بالاجماع تخصيص هذه المسئلة
 المسئلة بذكر الاجماع يوجب الاختلاف فيما بينهما على الخلاف بينه وبين النسب المحمور
 كان الظاهر ان يتوارى عن على الخلاف الذي وقع في النسب المحمور يستحق عند ما اذا كان
 نسباً ثبت باقراره المحمور فلو ادعى رجل انه ابوه تزوج على قوله بانه ان اقرار الرجل
 بخلاف الانفس فان قيل ينبغي ان لا يحلف فيه عنده بناء على اصله وهو ان البمين
 لا يجري فيما لا يجري فيه البديل قلنا ان القياس هذا الكثرة ترك بمنازل الالة القائمة وفيها
 لو امتنع احد من البمين بحبس حتى يقر او يحلف اذا البمين حتى يقر فيها تعظيماً لامة الدم
 وقد يجاب بان اصل عدم البمين فيما لا يحكم بالنكول والدم ليس كذلك ولا ينبغي تعظيمه
 قبل ويمكن عمله على حاصل الجواب الاول ان معناه ان الاصل عنده وان كان ان لا يحلف
 في كل موضع لا يحكم فيه بالنكول لكن الدم ليس كذلك فان الحلف في مثل ما ثبت من قبل
 الشئ وهو الالة تعظيماً لامة الدم فحسب بهذا الى ان يحلف او يقر كما في التمسك

لا يحلف

لا يحلف اتفاقاً قيد الاتفاق يقتضيه الخلاف في المسئلة السابقة مع الالة المرفوعة له
 ولا بد لتكفيل من قوله بينه اي التكفيل بما يوجب اذ قال لي بينه المحمور ولا يحلف
 جمع طلعت وهي ما يقال له بالفارسي حاد وديو وهر چه بدى ليسر باشد كذا في المرفوعة
 تعاد يا من تشارك مع النقادى بالقاد والادال المملة النجاشي والانس والبقا انما
 فلان من كذا الى كذا لا على السبب عند الحقيقة ومحمد في كلامه فانه لا يحلف
 في النكاح عند المحقق فلا يكون على الماخذ فيه عنده انتهى بقوله لا يبرر دعوى الشارح
 فانه فصل الكلام عما قبل وقال الاصل ان الدعوى وقعت المحمور وانما يبرر دعوى صدر الشرعية
 ولكنه مدفوع عنه ايضا بان المقصود بيان الاصل الكل الثابت عند صاحب البيان الا
 البرائة فاصل قوله انما يجري الحلف فيه يحلف على الماخذ لا على السبب نعم يحتاج قوله
 كذا النكاح الى تخصيص بقول محمد واخره من صدر الشرعية بهما بما صدر ان اللائق
 ان يحلف على السبب ويطلب من المدعى البينة ان ادعى الاقالة فان المدعى عليه
 يكون مدعيها ورد بانه كتم ان يقع الاقالة بلا شهود وللخصم ممن يقدم على البمين
 الكاذبة فنيجى حق المسلم انتهى وفيه ان هذا الاحتمال جار في كل اداة فيلزم ان
 باب التحليف وان لا يحلف بموجب قوله عليه السلام واليمين على من انكر الا ان يقال
 العمل بموجب اصل التحليف على الماخذ وبه يحصل الفتي عن تحليف الآخر فتأمل
 اذ لو حلف على الماخذ بانه ما هو حتى بالشبهة يصدق في عينية في اعتقاده فينبوت
 النظر في حق المدعى لا يقال في الحلف على السبب يثبت النظر في حق المدعى عليه لانه كتم
 ان يسقط الشبهة ان يؤخر طلبه لانه يقول ما يدعيه المدعى مقدم واصل في غاية جاذبية
 وما يدعيه خصمه عارض فلا بد من دليل يدل على المرفوعة بل في مقتضى يدعي عنه
 في اسلامه وانما رايه الشارح بقوله لا يجوز ان يعود الحق مسلماً والمحقق
 على قوله الحق اراد تحليف المدعى بانه ما حلفه في هذه الدعوى عند قاضي بل كذا
 وان وفق وفاقا ان وفق بين كلاميه توفيقاً وخرج على الماخذ عن علي بن
 الاول اسقاط لسط الاول ان يقال خرج عليه انتهى ولكن لا يخفى ان كلام الشارح من

حكام

من قبيل الاكتفاء فإنه ذكر الاختلاف واللفظ على الاول بقوله فالقولان على
 كما يقول ولا يخلط الا اذا صح اللفظ ولم يتعرض لكون الثاني تقريرا على الثاني وعلى انهما
 من الاول الى ما يضمن البائع بنفسه وهو سلامة المبيع واذا ادعى سبق الشراء معطوف
 على ما سبق من قوله فاذا ادعى يكون لفاوشر اهل الترتيب فانه يكون تقريرا على قوله وعلى فعل
 غيره لللفظ على ما صح به الشارح اذا علم القاضى كونه مبرا تابعا للتخفيف على العلم بعد ثبوت الوراء
 باحد هذه الاشياء الثلاثة وان لم يكن واحدا منها يخلط على التبتات ويقضى عليه اذا
 نظر لللفظ فيجب فان الخلف على التبتات اعم من خفاه الخلف على العلم ومنه اشتاء الا ان لم يزم اشتاء
 الاخص بدون العكس فكيف يقضى بالتكول عن الخلف بالتبتات في موضع يجب عليه الخلف
 على العلم فانه بعد هذا التكول يحتمل ان يخلط على العلم في دعواه عليه اي في دعوى الدين
 عليه وفي بعض النسخ في دعواه عليه وهو ظاهر ولكن الشهادة في اضافة الالف المقصورة
 ان تبقى على قدر حاشتها او في نسخ الشرح بالالف الممدودة واسمها علم باب
التخالف لانه تقرر دعواه بالحق وهذا يشوقه البيهقي رحمه الله في قوله البيهقي
 اقوى بشايبه التكرار فتدبر وان لم يرضيا اشارة الى انه معطوف على قوله وان عجز عن حمل
 ان يكون الواو في ولم يرضيا للحال لان المبيع لم يشتري فلا يكون مدعى على شيء
 فيه انه لا يلزم من تسليم المبيع عدم صحة دعوى بيهقي على زعمه لاستوائهما في فائدة التكو
 كان الظاهر ان يقول كقولهم منهما في معنى المشتري في وجوب الثمن عليه فحق فيهما
 مجرول او مبيع مجرول عن ملكه ثم اختلفا في الثمن عند ادعى حليفه لما ذكر ان التخالف بعد
 القبض ثابت بالنقص على خلاف القياس فيقتصر على مورد وهو قيام السعة والسوى
 اسم للمجوع وقال محمد بن الحسن في المحرم فيبيع المقترض فلا تجا لفا في الرها لك ويكون القول
 في ثمة المشتري لان الاقال اسقاط الدين الذي هو بدل رأس المال في ذمة
 من اخذه ويصح القاضى قطعا للمنازعة فان قلت اذا ابقى المقترض التسمية
 وقد لا يوجد تمام الانقضاء والقسط في القضا يكون بعد الاتمام قلت نعم ولكن يجاز
 الى النسخ لانها في التسمية واختلافها في كيفيتها بل حكم من التسل في الحكم

قوله

ج

في يخل

اي يجعل حكما بالفتحين اي حكاما بين الخصمين وحلف المستاجر او الاول
 في الاجرة الى قيام مقتضى قياسه على البيع ان يخلط المستاجر او لا سواء كان
 الاختلاف في الاجرة او في المنفعة لانه المشتري حقيقة وقد رآه يخلط المشتري ابتداء
 سواء اختلف في الثمن او في المبيع كالعامة هي بكسر العين المهملة ما يقال لها بالانفا
 وشار . والتعب هو يفتح القاف ما يقال له بالفارسي جامه والجمع الاقبيه
 والعنوة هي يفتح القاف والقنسية بالياء ما يقال لها بالفارسي كلامه
 الطيلك يفتح الطاء والسين المهملة بالفارسي ان كلمة فخره بيوسته
 النطقة بكسر الميم وبالطاء المهملة والقاف ما يقال لها بالفارسي والدرع بكسر
 الدال المهملة ما يقال له بالفارسي زره وبه يرضى زن والمراد بهما الاول كما ان المراد
 من قوله كالدراج الثاني والمخار ما يقال له بالفارسي سر بوش زنان كالنرس
 بالفتحين جمع فراش وهو بالفارسي مخرج كبره من هذا اذا كانا في الزوج
 وقع في بعض النسخ المحي منها وهو هو في رواية محمد والاعتراف في الحر منها بالراء
 فاعلم ان يقول فيكون التعليل بقوله اذ لا بد للثبوت فثبتت يد لي بلام مضارع لقوله
 كالقيم السابق عليه وعبرة الهداية بكذا وان كان احدهما مملوكا فالمتاع الحر في حال
 الحرية لان يد المرافق وللي بعد لحات لانه لا بد للثبوت فثبتت يد لي عن المعارض انتهى
 فالمراد بالاول والثاني للي بلام اشتاء ولا يقال ليس الكلام بالنظر الى هذا الموضع
 التعليل بالنظر الى ما نقل عن شمس الائمة وقوع هذا التعليل والتعميم مما غير معلوم
 لانا نقول فيكون ابراهه بهما مجرد بيان اختلاف النسخ او اختلاف في كتاب آخر في
 موضع آخر فصيحة كلاما خاليا عن التحصيل والتحقيق وان المراد بيان مدار الحكم فلهذا
 من عامة الكتب ان مدار الحكم للحياة مطلقا اذا مات احدهما سواء كانا حري او احدهما حرا
 والاخر مملوكا وللزوجه من كلام شمس الائمة ان مدار الحكم ليس للحياة مطلقا بل اعتبار
 مداري اذ كانا حري او اما اذا كان احدهما حرا والاخر مملوكا فالاعتبار للحرية فان جاز
 الحرية على هذه الرواية يكون اقوى فان العارث يد الموت لكون الورثة خلفاء بهما

سي

فمن يكون خضعا ومن لا يكون

وجه تقديم ما قبل عن شمس الائمة على المسئلة الآتية وقصور من خالف الخارج بزيادة
فصل في عدم بدعي في جرمه فائدة يشو خلاف ما يدعي يخرج منها اي في
 الخصومة حيث يدفع به الخصومة فيه مسائلة لا تبقى فان المار حيث يدفع الخصومة
 في متابلة هذا القول بان يبرهن ذوا اليد على يد زيد **باب دعوى الرجلين**
 لاستوائهما في الدعوى والوجه على قوله ان شاء الله الرجوع على الباع نصف عنه فان نصفه
 مقبوض مع اليد ان ملع البعد بعد ثمانية فمؤبد كونه ما بينهما عبارة عن
 الغير والبعد عبارة عن القبض ولكن استعمال البعد لا يظفر فيه غير مشهور فلو قال
 ان ما وقع المتأخر متأخرا زمانيا فهو متأخر كان احسن يعني اذا ذكر نسبة الحاج
 نسبة ما يجرى من قوله بلا يد له او لكن ماس هذا المسئلة الى ابد كان اشد
 وان صدق غير ذى برهان اي ان لم يبرهن واحد منهما قصدت احدهما
 بقيت الملك بنفسه اي بلا توقف علم القبض كما مر من قوله بربها اي الخارجان على
 ما في يد آخر قضى به لهما والمرضى بكسر الليم وسكون الراء وكسرة العين المهملتين
 وتشديد الزاي الموحدة وقصر اللام الشرح الخفيف الذي يثبت من ظهر القوي جعل منه الاقصة
 الرقيقة اذا لم يدع الخارج على ذى اليد لم يربط بقوله انما يخرج ومصبب الفقير
 وانما قال في رواية هي من عبارة المتن يتعلق بمعنى الاستثناء في قوله الا اذا
 ادعى الخارج عليه فلا وان لم يكتب في اية النسخ بالاخر وكذا الحديث اي لاية
 الحديث كحديث آخر فمدعى الجميع يأخذ سهمين ومدعى النصف سهم واحد الا
 مدعى الاو كان في السهمين وهو مجموع الدار ومدعى الثاني سهم واحد فيقسم بينهما
 اطلاقا وتصوير الملائمة يتحقق في اثني عشر فانه على قول الاول الجميع منه نصف ومدعى
 النصف ثلاثة وعلى القول الثاني الجميع ثمانية ومدعى النصف اربعة وان خالف
 بينهما الوقتين بطلت البيئات جوب هذا الشرط ليس قوله بطلت البيئات فان ليس
 من عبارة المصنف بقوله بعد خمسة اسطر كانت لهما وانما اورد بطلت البيئات في جنز الجواب
 بالنظر الى ما وقع في سائر الكتب على ما اشار اليه يعني بالوكان المدعيان قبل وقوع في

خط المصنف

في خط المصنف يقتضي به ان المتن مكتوب بالاخر لكن الظاهر انهم الشرح كتب هو بالاخر
 انتهى اقوالهم ان يكون من المتن بان يكون جالا او استثناء فالبيان ان الاستثناء
 لا يكون الا بعد قضاء المعاقبة فمن احد ما بالفتب اي قال عصيته من زيد
 وقال الاخر اودعني زيد لاستوائهما في التصرف مقتضى الدليل السابق ان يكون
 منه في مقدم السراج الحق لكونه اسبق في التصرف اي الركوب لا بطريق القضاء اي
 لا بطريق الالتزام بل بطريق التمسك والقسمة بينهما لا بهدية الهدية بغير الرضاء وكون
 الدال المملوك والبناء الموحدة ما يقال لهما بالفارسي ريشه لان الجلوس لا يدل على
 الملك فيكون بين الجلوس على البساط وبين الجلوس في الدار فرق بوعاها متساويان
 في عدم لزوم النصيب لهما وهي اي ما وضع له الحايطة وضع للزوج عليه
 للملك عليه هو اي جمع هرون بكسر الراء وسكون الراء وفتح الدال المهملة وقصر اللام
 نوع من النبت وقيل نصيب موضع فوق الحايطة جبي بمعنى اي يحكم ويعلم بالقول اي
 يجبر عما في حيزه بالقول وانما قال جبي بغير فانه اذا لم يقبل لا يكون في يده فانه لا يكون
 عبد لصاحب اليد فالصديق الشريف اليد على الانسان ليس له بطلا ظاهرا على الملك
 فان راي انشا في يد آخر يتصرف فيه تصرف المالك لا يجوز ان يشهد انه ملكه
 فان الاصل في الانسان الحرية فيكون العبي الذي لا يعبه عن نفسه عند صاحب
 اليد مملوك يمكن دفعه بان قولهم اليد على الانسان ليس له بطلا ظاهرا على الملك ليس على
 اطلاقه بل بالنظر الى ان ليس في حكم السلفه والعبي الذي لا يعبه عن نفسه في حكمها
 فاليد فيه تدل على الملك واما ما قيل في دفعه من انهم مر حوا في الكتب بان الرجل اذا
 اذ اراد ان يهبها لا يعبه عن نفسه في يد رجل يجوز ان يشهد انه له وعللوا بانه لا يدله
 على نفسه بحسب الشرع فيكون اليد لصاحب اليد فقير ويرج في الشهادة على الملكية
 فان اليد اعم على الاثني **باب دعوى النسب** اعلم ان الدعوة نوعان بفتح الدال
 تستعمل في الطعام وكسرة هاتستعمل في النسب وهي ان لا يكون الطوق
 في ملك المدعي كقوله للمعبد الذي في ملكه هو ابني قوله وبسته والمشتري كل الثمن عندا

فانه قد يطلق على الجور والتصرف ايضا

١٧٠

عند تحصيله وعند ما يرده حصة لان ام الولد غير مستقيمة عنده في العقد والغصب
 بخلاف القتل وعند ما استقومة وصدة المشتري هكذا في كذا النسخ وفي بعضها ولو
 صدق بكلمة الشرط ملحقه في عبارة الشرح وهو الاصح فان جواب لو ولدت صار قوله
 لم يبيع دعوة البايع او كاتب الولد او رهنه او اجره اعلم ان عبارة الرهنه كذلك
 ومنه باع عبدا له عنده وباعه المشتري ثم ارعاه البايع الا وانما يبيعه ويحل البيع لان
 البيع يحل النقص وما لم يمتحى الدعوة لا يحل فينقض البيع لاجله وكذلك اذا كاتب الولد
 او رهنه او اجره او كاتب الام او رهنه او اجره او كاتب الام كانت الدعوة لان هذه العوارض
 تمل النقص فينقض ذلك كله ويصح الدعوة بخلاف الاعناق والتبرير على ما مر قال صدر الشرح
 في كتاب ان كان راجعا الى المشتري وكذا في قوله او كاتب الام بغير تنبيه الكلام ومن
 باع عبدا له عنده وكاتب المشتري الام وهذا صحيح لان المعطوف عليه بيع الولد لا بيع الام
 فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الام وان كان راجعا الى من في قوله ومن باع عبدا له مسئلة
 ان يطل كانت من ولد عنده او رهنه او اجره ثم كاتب الدعوة في لا يحسن قوله بخلاف
 الاعناق لان مسئلة الاعناق التي مر ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق الصحيح ان يكون
 بين اعناق المشتري وكاتبة لابين اعناق المشتري وكاتبة البايع اذا عرفت هذا فصح
 الغير في كاتب الولد المشتري وقى كاتب الام من في من باع انتهى اقول على ان اخرج
 فيهما المشتري لان المعطوف عليه بيع الولد لا بيع الام مدفوع بان المتبادر منه
 مع انه بقرينة سوق الكلام دليل كراية التفرق حديث سيدنا امام عليه الصلوة والسلام
 ثم كان مقتضى ظاهر عبارة الوقاية ان يقال بالنظر الى قوله بعد بيع ثم يرد كتابة الولد
 او رهنه الى غيره ولكنه سهل ثم زوجها كلمة ثم للراخي في الرهنه فان الزوج ليس
 من قبيل البايع ولا مالحق بها بخلاف الاعناق فان اعناق المشتري لا يرد بغيره
 ويحل عقد المشتري للبايع هذا بخلاف قوله فيما سبق في عدم جواب دعوة البايع لعدم
 عدم انتفاء العقد لانا نقول الانتفاء من هنا فان الانتفاء يكون بعد تعلق حق العقد
 ونقرر الحق وليس الامر في هذا المقام كذلك فان تجربة لحد التعاين في نظر حرجه الاخر

بمنه

ويعدم تاثير الاعناق فيه فان قيل الامر في مادودة النقص ايضا كذلك قلنا لا فان
 المقصود من دعوة البايع حصول العقد لا نظر المولد وقد حصل باعناق المشتري و
 المقصود من تاثيره الولد من حصوله ما من ماء واحد حكما لا يجوز ان يكون احدهما
 والاخر عبدا كذلك لا يجوز ان يكون احدهما حرا الصليا والاخر عارضا وبالجملة المقصود
 في كل من الصورتين حصول العقد للمولد في صورة الانفراد حصل هذا المقصود
 باعناق المشتري والرجوع الى اعتبار دعوة البايع بخلاف صورة الاشتراك فان
 اتحاد الماء يقتضي فيها تحويل اعتبار العقد من العارضة الى الاصلية صورة تقدير
 فانه يجري هكذا في عامة النسخ ومقتضى رسم الخط ان يكتب الرهنه على صورة الباء
 وبالحرفي لصبي هو ابن زياد لصبي لا يغير عن نفسه واقا قيدنا ببلانه ان
 كان يغير عن نفسه فالقول قول ايها صدق ثبت نسبة بتصديقه حرجه في الكفاية
 فواجب المولى هكذا في عامة النسخ ولكن الظاهر ان يقول فواجب للمقر
 حق المقر وهو زيد وفي العكس اي في الحكم بكونه عبدا او مسلما بان حصوله الاسلام
 بالتبع يضر الصبي لان حصول الاسلام له لكونه امرا اختياريا مع قيام الدلائل المستد
 للتوحيد سهل من حصول الحرية لان تحصيلها في يد الآخر لا يبال بها المقصد والاشياء
 لا استوائها في دعوة النبوة ونحو المسلم بالاسلام لا شك ان يرجح المسلم
 لحصول الاسلام للصبي فلو قصر الدليل وقال لا استوائها في دعوة النبوة ونحو حصول
 الاسلام للصبي حال كان احسن غير معتبر عند اشعار بان لا يكون عدم التغير
 في المسائل المتعاقبة انه ليس كذلك على ما نقل عن الكفاية لا استوائها في الصبي
 من جهة الدين ولا يخفى ان هذا من غلط عليه اعني قوله وقيام ايديهما عليه
 وقيام الفراش بينهما دليل ظاهر انه منها فيه ان ظاهر هذا الكلام كون الصبي بينهما على
 الاشتراك مع ان المقصود ليس كذلك وعبارة الرهنه في هذا المقام هكذا لان الظاهر
 ان الولد منها القيام ايديهما او قيام الفراش بينهما انتهى يعني ان نسبة الولد اليهما على السواء
 اما القيام اليدهما فيمنع منها بان كان الولد منهما او قيام يد الحاكم وهو الفراش الثابت

فيها ويعلم منه انه على تقدير توجيه كلام الشارح وحمله على الهداية المناسب ان يكون
 كلمة لاجل الواو في وقيام التواش مع ان النسخ متفقة كما في الرجل اي كاشفت
 اقرار الرجل بالنسب على نفسه لانه حرام في حق ابيه لا يقال انه وان كان حرام في
 حق الاب لكنه رقي في حق النسخ لاننا نقول سلمنا انه كذلك لكنه لما عتق على ابيه بالقيمة
 صار رثة لابه لان العصبية السببية اقدم من السببية فان كان الامر في الحرية العارضة
 كذلك ففي الاصلية اولي فلا يضر كونه من القيمة وما قبل من ان اعتبار الرقة كانت الال
 الضرورة والضرورة تقدر بقدرها فلا يخلو وزا الى منع الارث من الاب فير عليه ان هذا
 كان نظير الجانبين فان كان الامر في هذا الجانب ضروري يلزم ان يكون في جانب الآخر
 كذلك فتدبر واختار ابو دية وانما قيد بالخذل لانه لو لم يخذل لايقتضي شيئا
 لعدم صدور المنع منه وان اخذ اقل من قيمة يقتضي بغيره باستيفاء منافعها
 اي باستيفاء منفعة البضع لان القضاء يلو الوجوب اي اراء الدين
 يكون بعد تحقق الدين وكذا الاباء عن الدين يكون بعد تحقق الدين وهو رواية
 دعوى الاصل اي رواية المبسوط في كتاب الدعوى بخلاف الاول وهو ما يكون
 قبل القضاء قد فسد ان يدعى مبتدأ وخبر والمحل جواب الشبهة وادائه محذوف
 اي لو ادعى ميراثا هذا الولد مني ثم قال هذا الولد الى اخره هذه المسئلة وقعت مكررة
 مما ذكره في اقبل ورقة ويمكن توجيهها بوجوب بين الاول ان ذكر ما سبق لبيان ان النسب
 لا ينبغي بعد ثبوته وبما لبيان ان التناقض لا يقتضي عند لزوم ابطال الحق الغير كما
 في المسئلة التي تقدم لزوم ذلك بقرينة سباق المسائل الواردة في هذا الفصل والى ان
 ان يكون توطئة لبيان المحلل الواقع في نسخة الفتاوى الارساء وشبهة والعمادة
 ولو عكس انما قال هذا الولد مني فيكون العكس بالنظر لبعض الكلام السابق لكل على
 ما لا يخفى منافية للصمان لو قال منافية لتعاذ التعريف لكان احسن الان
 يراد بالصمان التعريف المستبعد للضرورة مطلقا ورجع الموصي ولم يعلم انما هو
 لان العلم بالرجوع يستلزم العلم الوصية مع انه انكرها لان الاب يستلزم الشراء

راجع الى الواو

الخ ولو اقتصروا قال لان الاب يستلزم الشراء والصغير لا يعلم له كلفي وانت كليل
 على عتق امره الباء الاول للصغر والثاني للسببية فلا يفرق بينهما بمطلق واحد
 قد نظره كتاب الاقرار والكذب احتمال عتق المحفل هذا كان المناسب ان
 يقولوا في تعريف النسخ ما يدل على الصدق مع احتمال الكذب مع انهم قالوا ما يحتمل الصدق
 والكذب على هو المشهور وكذا اذا اقر هو النظام كقول النسب او اذارة محولة
 النسب بالوالدين او الوالد المحفل النسب لانه اي الاقرار اقواله ان
 الاقرار اخبار بكل الكذب فيجوز بحلف مدلوله في الينا سب ما قبل من قوله لانه ليس
 بناقل للملك المحفل الا كلفي بالنسب ان تعال ان الاقرار اخبار فقتضاه ان يكون كذا
 هو وقع لا التحذير انما لا يمنع فكل اقرار لا يتاثر منه فيكون مؤثرا كقول الحق في
 غالبه والا فلا يكتفي بجمع الاقرار بل يلزم للاقرار بطلاق وعناق مكررة فتدبر
 ذلك اي لصدق في ذلك على نفسه وماله اعلام ما صار في ذلك كذا عبارة
 عن المعقود عليه كالمبيع والمتاجر على كل كس الميم وان لم يبين معطوف
 على قوله ويقال له بين الله وقصور الحجته اي كونه اخبار للمولى واقرارا
 وقد انصباب مفعول معطوف على نصاب وقال اصحان وبهم سنة ان للام
 في لذارها ايضا درهمان على امرج في الذخيرة وفي شرح المختار قبل بلزمة العشرة
 وهو القياس لان كذا ذكر للمعد عرفا وافترا عدل غير مكرر يدكر بعد الدرهم بالتصحيح عنه
 ولو ذكره بالتقص روى عن محمد انه يلزم مائة واقل عدد من كذا من المفكر
 السنين اي ان قال المقر بلا تاريخ وهو دية لكنه اشار الى انه على تقدير كونه كلاما
 مستقلا لا يضر كونه بيانا اذا وجد الوصل لان المضمون عليه للحفظ لو قال لان
 قد يكون من جهة الحفظ والمال على المحفل او مخ او احتك به على زيد من الموالاة
 ولا يحتاج الى الربط اي الى كذا ما سبق معه مثل نعم على كذا صدق بيمينه
 اي صدق بقوله في قوله حال يمينه كونه منك للاجل لمزم مائة درهم ودرهم هكذا
 في عامة النسخ ولكن الصواب مائة درهم بلا الف لكون مائة مفردة على هو المشهور

قسم المحفل
 كذا

لوجود مينا فنه في الماكره
 منه

لان الناس استقلوا الى عدد وان قيل كذا ذكر الدرهم كثر استعماله فمما بينهم
 لا يصح غير الالة لان غير هامة على امرنا لانها لما اقرنت جواب لا يقال
 لان الاسم عليها على قول محمد فان هذه الخاتم اسم للمجموع كما ان الدار للوصة و
 البنان معا وعند ابن يوسف الخاتم اسم للحد كما ان الدار اسم للوصة ولهذا يتق اسم الدار بعد
 زوال السكة واسم الخاتم بعد زوال الفس وفيه انه لا يلزم منه ان لا يكون الدار اسما للمجموع
 نعم يلزم منه كون الوصة جزءا غالبا لها لا ترى ان لفظة زيد اسم للمشتخص من جميع
 اعضائه مع ان زيدا يطلق عليه بعد قطع يده او رجل ثم انه لما ذكرنا يدفع ما قيل من ان
 بين كلام صاحب البداية متافاة حيث قال ههنا اسم الخاتم يشمل الكلام ثم قال في مسئلة
 الاستثناء ان الفس يبطل بعبا فلما يصح الاستثناء انتهى حديد تارة واحدة
 اذا دخلت الافراد برادف منها واذا دخلت على ذات الاجزاء برادف بعض منها فالمراد
 ههنا حديد الذي هو بعض من الحديد وفي بعض النسخ حديدية واقول كحل المسئلة
 بنسخ الماء المزملة وفتح الجيم ايضا ما يقال لها بالفارسي خانه عروسي والاسمة جمع فنة
 السرب والستورة جمع سركس السين يقال بالفارسي برده وبنيته مع
 ادينية القائل معنى كلمة مع لوعاياه بشديد النون اي لوراياه متا
 فلا بد من الخ كما في النسخ المتداولة ولكن الصواب ان يقال المقر باللام
 لان المراد به الجمل على بشهد السباق فوجوده اما حقيق وذلك بان وضعت لاف
 من لثة اشهر او حكمي وذلك باوضعت لكة منها وشار الى الثاني بقول او محملا فهو
 بمعنى فلا بد من وجوده يقينا او محملا لان هذا الاقرار اي المقرب فيكون
 المصدر بمعنى المفعول لا يولي عليه من التولية اي لا يجزى عليه ولان الولي
 واخذ المتفاوضتين اي في شركة المتفاوضة او شهد على البناء للجمهور
 ويشترط عدم مغايرة ما في اخرى اذ بهذا الاشهاد يعظم مغايرة هذا الالف
 التبا واللا يلزم تحصيل الحاصل بل المراد بان الامر بكناية الاقرار اذا حصل حصل الاقرار
 ولك ان تقول الامر بكناية الامر بثبت الاقرار اقتضاء لما فيه من المرافعة

لداوارة

على رواية لزوم ادا جميع الدين من جميع حصته **باب الاستثناء** بهما الشيا بينهما
 الشاء الثلثة وسكون النون وقصر الالف اسم من الاستثناء فان استثنى زيادة
 بحد التفصيل والافقدهم ذلك مما سبق اي غير وزني هكذا في عامة النسخ والصواب
 اي غير وزني وكيل على وفق الغير لان التعليق بمشبه اسم كابطال عند محمد
 واقرض عليه بانه ينبغي ان لا يعمل ابطاله في اقراره لانه رجوع واجيب عنه بان الرجوع
 من الاقرار بعد تمامه لا يصح وقوله ان شاء الله تعالى موصلا ابطال وليس يرجع وبالجملة فرق
 بين قولنا رجعت وبين قولنا ان شاء الله تعالى عقيب قولنا على الف فان الاول
 لا يؤثر في تغير الكلام في الثاني يؤثر فيه عرفا لوجوب الصيغة المنزلة ومن كلف على
 ههنا وان لم يخير لوقال ان كان صدقا فهو واجب العمل وان كان كذبا واجب
 الررسوا غير اوله غير فلا يتغير باختياره وعدم اختياره ككان اقله والخروج بالنظر
 الى البقية حسد فان الاقرار تابع بالنظر الى حقيقة التصديق الاثنتا او ثلثا
 منها وفي بعض النسخ الاستثناء من الظاهر هو الاول فان الثمن وهو المناسب
 لذكر الثلث وفي ذكر الثلث بالاضافة والثمن من اشارته الى جواز التغير بهما
 انما خص الاضافة بالاول ومنه الثاني لكون معنى البعض اشد في الثمن الا
 ترى انه يقال كلمة ولا يقال منه لعدم صحة من التبعض فيه او استوفى
 من موجب منه او بمعنى ثلاث طلقات وهي درهم جوفه نحاس وجانباه فضة
 وقد تفسرها لانه لم يقرب سبب الضمان فانه قال عطية بخلاف المسئلة البقا
 فانه قال فيها اخذت والاخذ سبب للضمان بخلاف الاعطاء ولو ادعى اخذت
 فله فتمت لعل الترتيب حيث قدم الاخذ منه لكونه داخل تحت الاقرار
 بالقرض والتوبل اي او التوبل وقد اخذت اي اخذت هذا اوداكر
 ضمان شلها اي مثل الالف بتاويل الودية **باب اقرار المريض** بين
 صحة مبتدأ ودين مرض معطوف عليه يقدمان خبرها باقراره فيها اي في الصحة
 وعند الشافعي ههنا يساوي الاولين لاسواء السبب قبل كذا في البداية ثم

اقرض

عليه بان هذا الدليل انما يفيد مساواة الدين الثابت بالاقرار في الصحة فلا يطابق قوله
المدعى كما لا يخفى انتهى وفيه كلام من وجهين الاول ان عبارة الهداية هكذا وقال
الثاني دين الصحة ودين المرض يتويان لاستواء سببها وهو الاقرار وليس فيه تعرض
للاقرار المعلوم للاسباب والثاني المتبادر من سببية الاقرار سببا مستقلا وليس
الامر في المعلوم المستبكا كذا اي بقية الفراء وبقية الورثة قبل الاولى ان بقية
البقية بقية الورثة فقط فان التصديق انما يكون في الاخبار وقضاء الدين ليس
من قبيل الاخبار انتهى ويمكن دفعه بان المراد بالتصديق الالزام والقبول فاذا كان
المراد بتصديق الفراء قبولهم تخصيص الالزام ببعض والتصديق الورثة قبولهم اقرار المرض
ببعضهم لا يكون في الكلام عبارة على ان التعرض يجوز لبعض الورثة دون بعض الفراء
عما لا يخفى عن ركائكه ايضا فلان المانع من الجوار كان الارث وقد اتفق وفيه ان الاقرار
للوارث اذا لم يخبر لكونه في حكم الوصية ففيه ايضا كان المناسب ان يكون في حكم الوصية
وان لا يجوز فيما زاد على الثلث معاذ ليس كذلك فاقابل فيه فانه يحكي ما يدفعه ان شاء
الله وباب الاقرار كان مستندا لبقاء الزوجية هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
وبقاء الاقرار كان مفدا لبقاء الزوجية والظاهر ان كلاهما تصحيف النسخ
والصحيح وباب الاقرار كان مفدا لبقاء الزوجية يشهد به عبارة الهداية وان ثبتت
فراجعها بحمل نسبة في مولده وقدم بيان فائدة هذا القيد اقول وقدم فائدة
ايضا كان خلاف ما اختاره الشارع بحيث يلزم في خلد ما حتى صرح به في تعليقاتنا
على الشرح الشرح على التراخي وان راي في بعض الجواشي ما يوافق حديث الله
علم الجواب ومنه المبدأ واليه المآب حيث قال في حاشية النسب من لا يعلم له اب
في بلد على ذكر في شرح تلخيص الجامع لاكل الدين والظاهر ان المراد به بلد موطنه كما
ذكر في النسبة لاسقط راسه كذا ذكر البعض لان المخرج اذا انتقل الى اشرق فوقع عليه
حادث يلزم ان ينسب من نسب في المغرب وفيه الخلل فلا يخفى فليحفظ هذا انتهى
لان المسئلة في غلام يعبر عن نفسه لا يخفى انه لو قلت الكلام وقال لانه في يد نفسه المسئلة

في غلام

في غلام يعبر عن نفسه لكان اظهر فان المقصود اثبات شرعية التصديق والدليل عليه
كون الغلام في يد نفسه على ما لا يخفى لا يعتبر تصديقه اي يثبت النسب بدون
التصديق على ما يحكي وعدم الفداء في غير ما معطوف على قوله تصديق الزوج ان شرط
عدم الفداء في اقرار امراءة ذات الزوج لعدم تعلق الفداء لانهما ماتت زال النكاح
بعلايقه حتى يجوز له ان يزوجه اخوها وعند ما يصحح الطرفين باعتبار ان الحكم النكاح و
هو الارث باق بعد الموت لان الموت يستند الى الاقرار والارث ح معدوم وتعالى
ان يبارض ويقول لا يصح التصديق على اعتبار العدة لانهما معدومة حال الاقامة وانما
يثبت بعد الموت واجاب عن بعضهم بان العدة لازمة للموت عن نكاح بالاجماع محار
ان يعتبر النكاح قائما باعتبار ما قبل الموت واما الارث فليس يلزم له الجواز ان يكون
المراءة كتابية فلم يبق قائما باعتبارها انتهى اقول حاصل ان العدة مستلزمة لشيء موجود
حال الحيوة وهو النكاح وليس الارث مما يعتبر وجوده حال الحيوة على ان الارث ليس
يلزم للتصديق كما في الزوجة الكتابية فلا يرد ما قيل ان السوا اقوى من الجواب انتهى
فالظاهر ان يقال التصديق يستند الى حالة الاقرار وهي تلك الحالة لا يجب الارث
بل هو حكم يجب ويثبت بعد الموت في صحة الاقرار حثنا الاثبات ابتداء ويكون التصديق
واقعا في شيء هو الحال معدوم من كل وجه وهو النكاح واشير اليه في النهاية فلما ارد المعاري
احصا لان وجوب العدة ثابت قبل الموت فلا يكون التصديق واقعا في نكاح
معدوم من كل وجه انتهى وانت خبير بان حاصل ما قال المقرض ليس بخارج عما قال
الحبيب غير انه ظن ان ما اورده الحبيب خلاوة حاصل الجواب وليس كما قال والله
اعلم بحقيقة الحال وحده بقوله حتى لا يبطل المحكي هكذا في النسخ المتداولة ولكن
الظاهر ان يقال فخرج على قوله لاحقه على ما لا يخفى لانه كان للمقرض للمعنى الذي اقر
برقبة نفسه للمقرض او كراي قال حقا او صدقا او يقينا هكذا في عامة النسخ
والظاهر ان يقال او انكر في التنكير على ما يشهد به سباق الكلام كذا في الشواهد
وجب اي يفرض لقوله تعالى ولا يأتى الشهادة اذا ما دعوا وقولهم ولا تكتموا الشهادة

ومن يكتمها فانه اثم قلبه غير انها تكون فريضة كفاية اذا كانوا جماعة فادى بعضهم
قبل شهادتهم لا يجب على الباقيين والواجب وبشيرة الشارح
في الحدود فصل عقلا ونقلا اما الاول فان السوء والكتمان انما يحرم خوفا فوات حق
الحاج الى الاموال وذلك في حقوق العباد واما الحد ودفع الله عنه فانه من
عن العالمين وليس في خوف فوات الحق مني مبيحة من اخيه المسلم ولا شك في
فضا ذلك كذا في شرح الهداية واعترض عليه بان هذا لا يتم في الحدود والغالب فيها
العبد كالتصاق وحد القذف انتهى ويمكن دفعه بان المقصود من السوء السوء بحيث
يندرى الحد ولا يضيغ حق ذي الحق باخذ المال او باخذ الانتقام بالمعززة ونحوه يشهد
قولهم في السرقة يقول الشاهد اخذ دون سرق او كلام هذا مخصوص بما لا يضيغ
فيه حق العبد على ما يشير اليه قولهم فلان السوء والكتمان انما يحرم خوفا فوات الحق والحد
اما الثاني فلقوله عليه السلام للذي شهد عنده على كبري من الاحاديث الواردة في
ذلك قيل الاخبار معارضة لا اطلاق الكتاب واما ما راسخ لا اطلاقه وهو لا يجوز تجزؤا
والجواب ان القدر المشترك مما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واحكامه رضي الله
تعالى عنهم في السر والحد ودر متواتر المعنى فجازت الزيادة كذا في الفتاوى وقد اوجب
بان الآية فيما اذا وجد الدعوى والطلب من المدعى بقرينة قوله تعالى اذا ما دعوا
والمدعى في الحدود ومعلوم فلا يوجد الدعوى والطلب واعترض عليه بان الدعوى
والطلب موجودان فيما فيه حق العبد فلا يتم الجواب انتهى ويمكن ان يقال ان مقصود
المدعى في السرقة القذف مثلا يحصل بالادعاء وكيل عرضه وهذا لا يوجب ان الطلب
في اقامة الحد مخصوص مع ان الحد العقوبة المقدرة حتمية على ما مر به صاحب
الهداية حتى لا يسي القصاص حدا لما انه حق العباد ولا التفريق لعدم التقدير فاذا كان
الحدود عبارة عن حق الله تعالى لا يوجد فيه المدعى من حيث انها حدود مقدرة
ورعاية لجانب المستر مع انه لو لم يسهل لصاحبه حق المالك لان القطع والضمان لا يجان
في موضع لا يطلع عليه الرجال لقوله عليه الصلوة والسلام شهادة النساء

جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه فيزاد به الاقل تبعثه الا ان الاثنين و
والثلاث احوط لما فيه من معنى الالتزام وعند الشافعي بيعة الاربع وعند مالك عشرة
الاثنان وتقبل في الولادة شهادة رجل واحد ايضا لانه اذا جاز شهادة امرأة واحدة
قالوا ولي ان تقبل شهادة رجل كذا في الكفاية واختلافوا فيها اذا تعدت النظر قال بعضهم
تقبل كما في الزنا كذا ذكر الزيلعي كفاية الاموال وتوافقها قال صدر الشريعة انما قال المال
او غيره لان فيه خلاف الشافعي فان غير المال لا تقبل فيه شهادة رجل وامرأتين عنده
بل يشترط بخصوص المال انتهى لان الاصل فيها عدم القبول الا انها قبلت في الاموال
لضرورة كثر وجودها واعترض عليه بان هذا ينحل بما مر به في بعض الشروح من
ان شهادة الاربع من النساء وحدهن تقبل في الرضاع عند الشافعي وليس الرضاع
مما لا يطلع عليه الرجال كما يدل عليه تقرير المتن وسائر الكتب انتهى وفيه انه كان المناس
للسياق ان يقول وليس الرضاع من قبيل الاموال بدل مما لا يطلع عليه الرجال
من الصور الاربع المذكورة وهي شهادة اربع من الرجال وشهادة امرأة واحدة و
شهادة رجلين وشهادة رجل وامرأتين لفظا انتهى ان لفظ الشهادة
وما يشق منها والواقفون لا يشترطون لفظ الشهادة من شهادة النساء فما
لا يطلع عليه الرجال فيجب انما في باب الاخبار لا في باب الشهادة والصحيح ما في الكتاب
لان في باب الشهادة ولم يثبت شرط فيه شريطة الشهادة من الحرية ومجلس الحكم فيها
ومحرمه وهي قبل مخصوصة به لانه محال للاستطاعة الى استقاطه
الحدود وما في معناها في كونه عقوبة فلا بد من قول جائزة الشهادة ويمكن
التوفيق بان الاكتفاء بها يكون السؤال عن عدالتهم فقط واما اذا كان عن
العدالة وجواز الشهادة معا فجميع التعرض بهما والمراد بتعديله ان يتقبل
المدعى عليه الشهود وعند محمد لا بد من ضم آفة اليه لان تريب التزكية عنده
على مراتب الشهادة كما مر به الزيلعي حيث قال قال محمد شريطة في التزكية ما يشترط
في الشهادة من العدد ووصف الزكوة حتى يشترط تزكية الزنا اربعة ذكورا انتهى

فيهم انه لا فرق عند محمد في اشتراط هذه الامور بين تركية المسترويين تركية العلمانية
 فتدبر او عند واحدة جمع صادق ككاتب وكتبة اورا ككاتب في عامة النسخ
 ولكن كان الظاهر ان يكتب بلأبجاء كقاض وكانه اعتمدت الياء فتدبر الطهور في النسخ
 حكم قاض في مطابقة المثال للمثال كلام فان الحكم من قبل الاقوال دون الافعال
 الخ ان يرد بالحكم اثره قائل ان يشهد فاعل قوله يجوز المقدر ولا يجد ان يجعل
 مبتدأ مؤخر او ما قبله خبر مقدم عليه لكن ينبغي للقاضي ان لا يصح له اذا قسمه وفي
 الحواشي لكن ينبغي ان يقبل القاضي اذا قسمه بهذا الوجه ووجه ظاهر لكنه مخالف لما في
 الكتب ولا ينفذ حتى يذكره هذا عند المحققين في الامور وعند ما يجوز بل لا تذكر لا
 ما يكون تحت قسمه يؤمن عليه لليقين كذا في البداية وشه وعمر او اخر من عليه بان هذا
 التعليل ينبغي ان يجوز عندها الشهادة فيما اذا وجد الشاهد وخطه في ديوان القاضي
 ولم يذكر شهادته الا ان يبين الفرق انتهى اقول لا حاجة الى الفرق فان كلامه في القسم
 دون الخط حتى يرد النص عليه بالشهود وليس مسلمين ضم لكالم وضم الشهود
 فرق ظاهر في الخط والصيانة عادة ان هذه الامور تخص بمعية اسبابها نحو
 هذا في جاري الاوقاف الا ان يكون على طريق اللق والنشر ان يكون الاختصاص
 بالخاص بالنظر الى اعدا الاوقاف والبناء في الاعصار بالنظر اليها وعن ابي يوسف
 ان الشهادة جازية بالتسامع في الولاء ايضا كانه يكون الولاء في حكم النسب كما
 يجوز الشهادة بالتسامع في النسب يجوز في الولاء ايضا لان في ابتداء حدة
 النسب خفاء دون الولاء فتدبر انه يشهد بالتسامع مفعول فسرى او
 قال اني اشهد بموت فلان مثلا بالتسامع لا يقبل القاضى ذكر في النهاية انه لو لم يحضر
 الموت الا شخص واحد وادان يشهد بموته عند الحاكم اخبر ذلك رجلا عدلا ثم
 يشهدان بذلك عند الحاكم وهو واجب المسائل سوى الرقيق العبد اذا المعبر
 في بدنه لان الادنى له يد على نفسه وهذا اذا لم يعرفه بيقين وان عرف فكثير الادنى
 وعن ابن حنبله والي يوسف ومحمد ان يحمل ان يشهد فيه بعض جملته اليد ليعلم على الملك

قال ابو يوسف
 في رجل اشهد بموت
 فلان مع رجل واحد
 وادان يشهد بموته
 عند الحاكم

في الخط

في الكل فان فسر للقاضي شهادته بالتسامع او بحكم اليد بطلت قال صمد
 الشريعة هذا يؤكد قول ابي يوسف ان يحكم اليد للكل الشهادته بل يشترط في
 في قلبه انه ملكه واعترض عليه بانه على مقتضى وجه التاكيد الذي ذكره لا يطل شهادته
 اذا قال يشهد بحكم اليد وقعت في قلبه انه له والظاهر من الكتب بطلانها انتهى اقول
 الاصل في هذا الباب قوله ام اذا علمت كالشمس كاشمدا والافدع فاعترض في
 المجلس اذا الشهادته على وجه القطع برعاية لضمون هذا الحديث وان جاز
 للشهود ان يشهدوا بطاروة للمروية في بعض العوار وبما ذكرنا تدفع ما
 قال بعض المحققين في هذا المقام من قبيل واسد اعلم ان لا يدفن الا الميت
 ولا يصح الا عليه لا يخفى عليك في هذا التعديل من القصور اذ كان الظاهر ان يقال
 لان معانية الموت لا يقتضي كل واحد حضور الدفن والصلوة بمنزلة المعانية
 الشهادة بالاجاب شهادة بالقبول ان قيل قد يوجد الاجاب ولا يوجد القبول
 فكيف يمكن الشهادة باحد مادون الآخر قلنا مقصوده اذ ابرأنا من حرجين
 الماداء عن احدهما وسكت عن الآخر في محل ثبوت التقديس ويكون بمنزلة المبر
 الشهادة باخر ايضا لان وقوع العلم باحدهما والشهادة به كاف في الشهادة
 عن الآخر في نفس الامر واسد اعلم باب القبول في عدمه فصار اثنين
 وسبعين فتم على اثنين في الكتب الكلامية من غلاة الروافض بعض المعين
 المجمع قال يقال فلان غلام في الامر اذا جاوز فيه الحد فتمكن الشهادة في شهادتهم
 لا يقال ينبغي ان يقبل شهادتهم اذا بنوا بشهادتهم سببا من الاستصحاب الصحيح للشهادة
 عندنا لا ارتفاع التهمة حيث ذكر في الكتب اطلاق عدم القبول لانا نقول
 مقتضى كونهم متهمين على الاطلاق ان لا يقبل شهادتهم كبر الفسق
 وتقبل من الذي على مثله ياروي انه عليه الصلوة والسلام بجم اليهوديين في
 اربع وان اختلفا ملكه كاليهود والنصارى والمراد من الذي الدين فلا ينافي
 قولهم اكثر كلمة واحدة ثم انه قال في الخط وشهد الكفار بعد لهم المسلمون

فان لم يعرف المسلمون يثا المسلمين عن معد ولم الشركين ثم ثا اويك
 عن اليهود لان الزكيا حدى شطرن ما توقف عليه الشهادة وعن التناو
 الكبري نصراني شهد في حادثة فتنة كيمان ينكر بالامانة في حاله ولسانه ويده وكون
 مع ذلك صاحب حفظ ولذا لا يجري التوارث اقرض عليه بانه على هذا لا
 نقل شهادة الذي على المتسام لان الارث لا يجري بينهما كان الاب ذميا والابن
 متساما ومات احدهما في دار الاسلام فانه لا يرث احدهما عن الاخر انتهى وثبوت
 ان مبنى الشهادة وجود الولاية بين الشاهد والمشهد وعلمه لان الشهادة
 تتضمن الازام ومبنى التوارث التسام فذلك جاز شهادة المسلم على الكافر مع عدم
 حرمان التوارث بينهما فذكر عدم جريان الارث لتباين انقطاع الولاية باختلاف
 الملل لا لكون عدم جريان الارث وليلا على عدم قبول الشهادة فاعلم ان
 اجتناب الكفاية ذكر في بعض الشروح ان الادوية ما قبل ان الكبيرة والصغيرة احسان
 اضافان لا يعرفان بينهما وانما يعرفان بالاضافة وكل ذنب اذا نسبته الى مائة
 فهو كبيرة واذا نسبته الى اقل من مائة فهو صغيرة ولا يخفى ان هذا لا يوافق عندهم في هذا
 المقام فانه يلزم منه ان لا يوجد عادل باعتبار وغير عادل باعتبار آخر ولم يقدر ابو
 حنيفة ان للختان وقتا ميمنا وشهادة الختتين مقبولة هكذا في اكثر النسخ
 وفي بعضها وشهادة البنين والثاني هو الراجح فيجعل المرأة في حق شهادة
 حتى لا يجوز مع رجل ما لم يضم امرأة ولا مع النساء بل ارجل معين مولاة ميمنا
 او موكلة مطوف عليه مسلم خرة وان مسلما وكل كسرة الهرة مطوف على قوله
 فان مسلما وفيه شبهة يمكن التحريم بها جنس اليهود في النعمة بتأويل الصر
 لوفي تسمية النعمة يمكن الاجتزاع بها باية الشهود من الرجال والتشاكيا بر
 شهادة الاصوال للفروع لان دفاع الضرورة باية الشهود ولكن اذا قبل القاضي
 شهادة الاعمى وحكم بما يرضى حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك يقبل شهادة مطلقا
 كالبرص ورجح هذا في الكتب في رواية عن احمد يقبل فيما يجري فيه السامع و

وهو قوارز فروغنداني يوسف والشافعي يقبل اذا كان بصيرا عند التحمل وان غي بعد الاداء
 قبل القضاء لا يقضي القاضي عند احمد ومحمد خلافا لابي يوسف ومالك لا يجوز
 للقاضي ان يقبل شهادة المملوك ويحكم به ولين حكمه لا يصح لانه غير مجتهد فيه
 ومحمد وفي قد في اي لا يقبل شهادة تايضا اذا قيل وحكم به يصح لانه مجتهد فيه
 فاذا حدثت اي الشهادة بتاييد ان يشهد وفي بعض النسخ فاذا حدثت او الظاهر
 واصلة وقوله ولو حكم بهما الى ان لا يقبل لانه ليس بمجتهد فيه بخلاف قبول شهادة
 الزوج والعرس لانه مجتهد فيه وفي الحديث يقبل شهادة لولده من الرضاع
 وسيد لعبد ومكاتبه لا يصح للقاضي قبول الشهادة لانها ليست بمجتهبات فيها
 ومختصة بفعل الردي لا امره على الفسق وقيل المراد بفعل الردي التمكن من
 اللواط كذا في شرح الهداية ويصح للقاضي قبول شهادته لان القاضي ان يقبل
 شهادة القاضي لكونه مجتهدا فيه وانما وجهه ومغنيته واما لو قبل القاضي شهادة
 نفسه حكمه لكونه مجتهدا فيه ما لم يكن الاديان على طريق السكر
 على الله وقيل المراد من الشرب على الله هو مجرد الشرب لا التداوي على اي طريق كان انتهى
 وفيه ان ما ينهم من الكتب انه اذا شرب ولم يظهر لم يكن بذلك خارجا عن العدالة وان
 كان شربا كبيرا على ما روي به الشارع لكن كلامهم هذا في قولهم ويقبل من مسلم ان
 اجتناب الكفاية وقد فسر الشارع فيما سبق بانه مضمرة العدالة فان شربا كبيرا اذا كان
 كبيرا كيف يوجد الاجتناب عن الكفاية والعدالة عند شربها او كان تخصيص
 صاحب القيل الشرب على الله والشرب لا للتداوي من هذه المثلية فتدبر
 عدو بسبب الدنيا قيل لان المعاد اقل اجل الدنيا حرام فمن ارتكبها الايمان من التقوى
 عليه ولا يصح للقاضي قبول شهادته على من يعاديه لانه ليس بمجتهد فيه انتهى وفيه انه يخفى
 لما سيجر به الشارع من قوله واما الرواية المنصوصة فخلافة فانه اذا كان عدلا
 شهادة قال وهو الصحيح وعليه الاعتماد انتهى الا ان يؤاين كلام صاحب القيل بالنسبة
 الى الشهادة على من يعاديه والرواية المنصوصة بالنسبة الى من يعادى بعض الناس

في امر الدنيا ويشهد على من يعاديه ولكنه بعيد خالف ظاهر كلامهم ومنه يلعب
 بالطيور والطيور ولو قبل القاضي شهادتهما وحكم بهانته او بقي للناس قبل
 انما شرط هذا الشرط في جانب الرجل ولم يشترط في الغيبة لانها هي المحترقة بالتعني بين
 الناس فاعني عن ذكر مدة الشرط كذا في بعض شروح الهداية ولهذا الفرق ذكر علم
 المرأة مستقلا والاشيع ان يكتفى بذكر حكم الرجل كما لا يخفى وذكر في بعض شروح المتن
 ان وجه اطلاق الغيبة والتاكية في حق المرأة والتقييد بالتعني في حق الرجال هو ان
 رفع الصوت حرام في حقها بخلاف الرجل وهذا يخالف لما ذكر في الذخيرة من ان المراهبات
 التي تنفوخ في مصيبة غير لها واتخذت ذلك كسب لا التي تنفوخ في مصيبتها لانها
 لا تسقط عدلها انتهى وفيه يجب اما او لا اطلاق لعدم الفهم من قوله لانها هي المحترقة
 بالتعني بين الناس ممنوع وامانا ثانيا فلان الخالف لما ذكر في الذخيرة غير ظاهرة فانه
 يجوز ان يكون رفع الصوت غير مستقط للمعذرة فيمن تنفوخ في مصيبتها لكونها
 فيما فعلت لزيادة اضطرابها وانسلا بغيرها واختيارا لعدم حرمة رفع الصوت
 فيكون في معنى الشرب للتداوي اي نوعان من الكساية الى قوله او ترك
 الصلوة هذه كلها فسق فلو قيل لما حكم بحكم بهانته حكمه على ما في نظائرها او بول
 او ياكل على الطريق لان فيه ترك المروة قبل الظاهر انه لا يبيع للقاضي قبول شهادته
 لانه لم يقل فيه خلاف حتى يكون مجتهدا فيه ولم يصرحوا بكونه فسقا حتى يدخل في حكمه
 انتهى وانت خبير بان الاكل على الطريق والبول فيه ليس اشد من شرب الخمر والزنا وكان
 قلة المروة لكونها ادنى من مراتب الفسق لم تعرضوا نفوذ الحكم في الشرب على الوجه
 الذي بحيث يلعب به المصنفان مع اشتراكه على قلة المروة وكونه كبيرة محضه اذا
 لم يجمع نفوذ الحكم فيما نحن فيه اولى على قصور عقله مروة المروة على وزني
 الفعولة بالنار في مروي كرون ومنه لم يمتنع عنها اي من تركها لا يمتنع عن اللذ
 بخلاف من لا تركها فان قيل قوله بخلاف من لا تركها مستدرك فان الحال في
 جميع الماوصاف المذكورة كذلك قلنا معناه بخلاف من لم يظهر سب السلف فخصمه

لا لعدم

الثاني

الثاني راجع الى الاظهار وتأويل الامانة مؤيد ما قلنا قول صاحب الهداية بخلاف
 من تجلته لكنه يشترط سب السلف اذا لم يظهر لا يكون مستقلا للعدالة مع انهم
 حالوا مطلقا من طعن في علما الامة لا يكون من الامة على الايصاء اي
 نصب الوصي المذكور من قبل الشيخ يستوفيان حقهما اي من مال الميت
 بواسطة القاضي ان كانا دائنين او يبرآن بالدفع اليه ان كانا مديونين فيكون
 الفريم اتم من الدين والمديون والموصي بهما قصدا فيه لف ونشر للمطل المريب
 انها اي الشهادة مطلقا والموت معروف انما قال كذلك لانه اذا لم
 يكن معروفا لا يملك القاضي نصب الوصي الالبته الشهادة فتصير الشهادة
 موجبة على القاضي فيبطل معنى القلمة وهو المنفعة الا في الفريمين للميت عليها
 دين فانه يقبل شهادتهما وان لم يكن الموت ظاهرا لانها يقران على انفسهما فيثبت
 الموت باعترافهما يمكن اذ قيل وفيه انه قد علم بما سبق البراءة بالدفع اليه من باب جبر
 المنفعة ايضا فكيف تقبل بهذه الشهادة فتأمل فيه لانهم كفوا اي الشهود
 صاروا كافين للقاضي في مؤنة تعيين الوصي لان على تعيينه اندفعت عنه
 بشهادتهم فصاروا في حكم التوقد في عدم كونهم حجة بل دافعة مؤنة تعيين
 من الدفع وفي بعض النسخ بل واقعة بالواو والناف مع الغيبة والاول هو الصحيح
 وقدم بطلانها من ان شهادة الفروع الماوصا غير جائزة وفيه ان المعصية
 في الشهادة على الوكيل لا الموكل الماوصى ان المسلم اذا وكل ميا في بيع شئ او شراء
 شئ يجوز شهادة الكافر عليه وكذلك اذا وكل ذمي مسلما لا يجوز شهادة الكافرين
 عليه فتأمل فيه فاجاز ان الشهود فساق نسخ الشرح منها مضطربة و
 الصواب ان المخير في قوله فاجزى مخير مفرد وفي قوله لا سيما اذا اخير مخير ان تشبه على
 ما يشهد به سوق الكلام فاضل هذا التحقيق ما عارض بعض المتصلين
 ويمكن دفعه بان مراد هذا البعض ان الشهادة على جرح مجرد لعدم دخول المشو
 به تحت الحكم ليست شهادة حقيقة سواء كانت قبل التعديل او بعده هو احبنا محض

ويثبت كونه اخبار اعتبار قول الواحد فيه فان لم يكن شهادة لما يكون مما نحن فيه فان كلاً
 في قبول الشهادة وعدم قبولها لا في الاعم منها فالمراد من قوله اذا فرض ان مثل هذه
 الشهادة لا تقبل اي لا بعد شهادة فصيل التعديل لا بعد شهادة ايضا وما ذكرنا من
 ايضا ما قبل ان كان يتقبل حرج المكي للشاهد بعد تعديل آفواه فليت شعري لم لم
 بينة المدعى عليه على الحرج لانه اذا لم يكن بطلب القاضي لما يكون في معنى الزكية
 بل اشاعة للمفاحشة فتدبر وقيل على اقرار المدعى بغيره لان الاقرار بما يدخل
 تحت الحكم وليس فيه مثل السبيل حكايه الشكل بخلاف الشهادة على اقرار الشهود وانهم
 شهدوا بالزور فانها لا تقبل مع انها شهادة على الاقرار بالداخل تحت الحكم لان فيه مثل
 التزويب يثبت الفسق والشهوة لا يثبت بشهادة الفاسق بمكة اقبل فيه
 ان الشهادة على اقرار الشهود يكون حكايه للمثل عن قبلهم ايضا فيكون الثاني
 حكايه دون الاول غير ظاهر الا ان يقال الرتك اقل من سعيه الغير بدون رضاه
 فحق اقرار الشهود على انفسهم لا يوجد الرتك بان لم ينزل الرجح او الكواكن
 بالاول للاستلزام الثاني اياه في الغالب لانهم ربما سمعوا اقراره في بيده
 ان ذلك يطلق لهم الشهادة اي يجوز مع ان تجرد اليد لا يجوز الشهادة بل لا بد
 مع ذلك من البيان بل هو متصرف تصرف الملاك ام لا ويحتمل ان يكون المراد بسماع
 الاقرار سماع من الغير بطريق النقل لا منه بالذات فبحر السماع لا يجوز الشهادة
 الا في صورة متعددة على ما مر او كان مجنوناً معطوف على قوله ثم اقام الزوج
 اي اذا خال امرأته وكان مجنوناً وقت الخصومة الخ لانها ثبت خلاف و
 الاكراه خلاف الظاهر لان الاصل هو الطوع باب الاختلاف في الشهادة
 حيث قال شرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهد من لفظا ومعنى و
 يمكن توجيهه بان معناه شرط موافقة الشهادة الدعوى في الجملة كما شرط اتفاق
 الشاهدين لفظا ومعنى فالنسبية في اشتراط الموافقة في الجملة لا في تمام الموا
 اذ يثبت العقود العتيق فيه لف ونشر غير مرتب بين ثبوت العقد

ورقالة

وزواله اي بين كون العقد مقصودا اصالة وبين كونه مقصودا تبعا فلا يشهد
 من علمه اي لا يشهد بالالف شاهد له علم بقضاء الديون خمسمائة لئلا يكون
 اعانة على الظلم اي ظلم المدعى حيث انكر قضاء خمسمائة والتوضيح يمكن هذا
 ان كان لبيان ان الاختلاف ليس فيه صلب الشهادة فسلم ولكن يؤل الى
 ما ذكر اوله والا فلا يكون لهذا التوقيف فائدة اذا لم يكن المدعى بقوة ملزمة بل لو بين
 الشاهد من القرب من القاصب من الاول الى صلبه لئلا يمكن كما ان الثانية صلبة للز
 او وذا لم يكن اي بقوات وذاك الشيء ملكه اي كلفه في افادة فائدة اي
 فائدة الجبريل هذا يشتر ان لا يكون قوله كان لايه اعلة من قبيل الجبر مع انه قال
 سبق اوقالات وذا في ملكه او بده في حكم بيان الجبر والجواب ان المقصود بل الجبر
 الاضافة مخرجها وذلك ان يكون بالاضافة الى يد مخرجها في صورة الايداع والمعاينة
 وان وجد الاضافة الى ملكه الا انه ليس مخرجها بل ضمنا وان اقر المدعى عليه الخ
 ايراد هذا المسائل لكونها في مقابل قوله لو برهن الخ مع اشتغالها بقوله او اقر ملكه
 يشتر ان لو اقام البرهان بهذا الدفع لا يسمع مع ان الاقرار باليد لا يستلزم الاقرار
 بالملك فتدبر والله اعلم باب الشهادة على الشاهد لان حق للشهود له
 مرفوع معطوف على قوله عبادة بنية اي عبادة بنية وليست هذا للشهود له
 حتى يجرى في ادائه الاتابة والتوكيل وعلم ذلك اي عدم الحقيقة بدليل عدم الاخبار
 ولنا لا قبل اي لوجوه شبهة البدلية لا قبل اي لوجود شبهة البدلية لا قبل فيما يثبت
 بالشهادات كالمحدود ومثلا اصل الشاهد للاضافة بيانته وان ان اقر
 وعن محمد انه يجوز كيف ما كان حتى روى عنه انه اذا كان الاصل في رواية المسجد
 الفرع في رواية اخرى من ذلك المسجد قبل بل كفى شهادة شاهدين عن كل حال
 لا مطلقا بل بانضمام شهادة الآخر اليه لقوله فلا يردان الفرع عن بغيره واحد
 الاصل الواحد اذا شهد عن نفسه وعن اصل آخر لا يجوز فان الاصل الواحد لا يحتمل التعد
 ولان يكون بقوة لنفسه فتدبر وقال في تفسير لقوله شهدني ولعل

منشاء غلط قولهم لان التخييل لا تقابل ان يقول ليس بهنا غلط بل مقصوده التعميم
 فان قولهم لا اصل له في شهادتهم على شهادتنا يحتمل المعنيين بسبب الاشهاد
 فقط وسلب الاشهاد والشهادة معا فاما كان كل من هذين المعنيين مبطلا
 الفرع كان التعميم احسن لتلايهم اختصاص البطلان بالصورة الواحدة ثم
 المراد من بطلان شهادة الفرع عدم قبولها او ابطال الحكم الواقع قبل الانكار فلا يبطل على
 ما هو كذا قيل واحضر المدعى امرأة عند القاضي المكتوب اليه واكرت المرأة
 الى هذا احسن لما قيل فاحضر المدعى فلانة في مجلس القاضي المكتوب اليه ورجع
 الكتاب اليه بقول القاضي المكتوب اليه المدعى مات شاهدين ان التي لعنت
 بهما هي فلانة بنت فلان فان طلب البينة انما يكون بعد انكار الخصم لان التخييل
 الذي هو عبارة عن اسم مخصوص لشخص هو ابواب طائفة مخصوصة من البينة
 كذا شهادتهما اي شهادة الكافرين على النساء كذا في كافر لان المشهود عليه
 من القاضي من القضاء وتكيد اي غيره لغيره يقال كل به تكيد اذا
 جعله كالا وغيره لغيره **وجه وجه السجدة** نعم السين وسكون اللام المثلين
 السواد واسمها علم باب الرجوع عنها **وجه** وشهادة الزور خيانة في مجلس
 الحكم فالتوبة عنها بتقديده لا يخفى فاقى هذا الوجه من الضعف فكان الاول ان
 يقال الرجوع عن الشهادة فسخ للشهادة فيختص بما يختص به الشهادة
 من مجلس الحكم ثم انه اذا قام المشهود عليه ببينة انما رجعا عند القاضي
 او طلبت بيمينه لا يقبل بينته ولا يكلفان بخلاف ما اذا اقر بهما رجعا عند غيره
 القاضي حيث يصح اقرارهما وان اقر بهما رجوع باطل لان اقرارهما يجعل رجوعا
 فيما في المال كذا في شرح الزيلعي وقيل على هذا ينبغي ان يكلفا لانه مفيد خصوصا
 على قولنا قال ان النكول اقرار واجب عنه بين عدم التحليف ليس لعدم كونه
 مفيدا بل لان دعوى الرجوع في غير مجلس الحكم باطلة والتحليف ترتب على دعوى
 صحيحة فلا وجه للقياس على الاقرار بالاختيار انتهى وفيه ان لصاحب القيل ان

وجه

اذا كان

اذا كان النكول اقرار او كان الاقرار في هذا العام مفيدا كيف يقال ان الدعوى
 فيه غير صحيحة فورد الاشكال في هذا المعنى لامن القياس المذكور
 ان رجعت ثمان من رجل وعشرة نسوة اي ان رجعت ثمان نسوة من مجموع
 احد عشر واحد منهم رجل قالوا في نسوة وبق رجل وامرأتان **وجه**
 التسع اي النسوة التسع اذا الباقى ثلثة ارباع نصف للرجل وربع للمرأة و
 في بعض الشروح نقل عن المحيط انه لو رجع الرجل وثمان نسوة فعلى الرجل نصف
 الحق ولا شيء على النسوة وقيل هذا سهو بل يجب ان يكون النصف لثمان ساعده
 وعندنا انصافا وذكر المسيبي ان لو رجع رجل وامرأة كان النصف بينهما اثنا
 ولو كان كما قال لما وجب على المرأة شيء انتهى وفيه انه اذا كان امرأتان وما فوقهما
 في حكم رجل واحد على اصلها لا يطرأ على شهادة النساء نقصان ما بقيت منهن
 امرأتان فذلك قال ولا شيء على النسوة واما ما ذكره المسيبي في صورة رجل
 وامرأتين فاذا رجع رجل وامرأة واحدة لا يبقى ما حكم به رجل واحد ومنه يلزم قيمة
 اثنا عشر ما نحن فيه ليس كذلك والباقي فيه في حكم رجل واحد وهو امرأتان فغير
 وهو خمسة الاسداس هكذا في عامة النسخ ولكن الظاهر ان يقول خمسة
 اسداس بالتكثير فغير على المثلث وهو الشاهد كما ان المثلث الزوج و
 المراد بالتملك المستصرف القابض مطلقا سواء كان القبض على وجه التملك او لا
 فلا يرد ما قيل ان من قال لامرأة ان وطأك فانت طالق ثلثا ثم وطئ فافح
 واولج يجب العتق مع انه لا يملك ولا يحتاج ان يقال العتق في ذكر ليس المقوم بل
 لان الوطئ لا يخرج عن الحد او المال ولما منع الشبهة وجوب الحد اضطر الى المال
 والمال بينات فان وجوب المال عنه استثناء الحد عين الخط فغير **وجه**
 البضع اي العوض من البضع **وجه** الا ما زاد على مهر مثلها اي اذا كان الشراء
 على الزوج فانها اذا كانت على المرأة يكون الزوج راضيا قبل المهر او كثر فيكون الاستثناء
 راجعا الى قوله او عليه **وجه** ان البائع لانهما اتفاه عليه هكذا في عامة النسخ

والظاهر ان لفظه العاسا فقه من اصل النسخ بقرينة ما يحى في الثانية من قوله ايضا
 للمشتري اذ لا انما انلفاه عليه ثم قيل سواء كان البيع بائنا او فيه خيار البايع واخرى
 عليه بان البيع بشرط الخيار لا يزيل ملكه عن البايع وقد كان متحكما من دفع الضرر عن
 نفسه من البيع في المدة فاذا لم يفصل كان راضيا بهذا البيع فينبغي ان لا يفتن الشا
 شيئا واجيب عنه بان زوال الملك وان تاخر الى سقوط الخيار فالسبب هو البيع
 المشهور به ولذا اتفق المشتري المبيع بزوايده فكان الاطلاق حاصلا بشرط ان
 انتهى وفيه ان شهادة الشهود ان كانت قبل انقضاء مدة الخيار فكذا البيع فيه
 عين النسخ وان كانت بعده لا يكون لقوله وقد كان متحكما من دفع الضرر
 بخلاف ما اذا شهد باطلاق بعد الدخول كان مقتضى سياق الكلام ان ي
 بعد الوطى الا ان الدخول يكون اعم من الوطى والخلوة الصحيحة اختاره
 اذ شهد على عتق عبد كذا في اكثر النسخ ولكن المناسب الا فر ا حتى يناسب
 لقوله ثم رجع فمن ثم ان الولاء للولد لان العتق لا يتحول الى الشاهدين
 بضمائهما فلا يتحول الولاء **كتاب الصلح** انما يصار اليه المحصر بناء على الاغلب
 اذ الصلح قد يكون بعد اقامة البينة وان اخر البيدين اى اجله الى اجل
 معلوم في غير هذه اى حق المصلح في حانوته بالماء المملح والنون و
 التاء المشاة الفوقية الدكان لان كلامه اى المدعى والبديل فايها
 اخذ منه اى من المصلح سواء كان مدعى او مدعى عليه فشرط التوقيت
 انما بيان الوقت المعلوم حتى لو قال الى سنين او ابد لا يجوز لانها يشترط
 معطوف على قوله يستحق الدار وزعم المدعى لا يلزمه جواب دخل مقدر
 والاقرار بهما متساويا كذا في عامة النسخ ولكن لو قال وهما مثل الاقرار بهما
 اظهر على معنى ان الصلح عن سكوت وانكار مثل الصلح عن اقرار اذا كان زعم
 المدعى كذلك ورجع بالبديل اى بدعى البديل وهذا اذا كان بدل الصلح
 عيناً ولم تجز به الصلح اما انما جاز او كان غير عين بان يكون شليا لا يخل الصلح بالا

هذان

استحقاق

ولم يستحق

لكنه يرجع لانه بالاستحقاق بطل الاستيعاء فصار كأنه لم يتوف بعد كذا في الكفا
 رجع بعد السطاك الى المدعى فتح العين ولا يخفى وجه تبدل القيليات في جميع حيث
 استعمل تارة بعل وتارة بالى وتارة بالياء فبعض الورثة هكذا في اكثر النسخ
 وفي بعض ما قبل بعض الورثة عن نصيبه بعض الورثة وقالها واحد ولكن
 نقل عن النهاية في تصوير هذه المسئلة ان قال رثت من هذه الدار رثت من
 دعوى في هذه الدار رثت وان قال ابرأ كل عن دعوى او خصومتى يكون باطلا
 وله ان يخاتم في ما بعد ذلك والفرق ان الثاني ابراء من الضمان لا من الدعوى
 والاول براءة من الدعوى انتهى ونقل عن غاية البيان ان الثاني خطاب لواحد
 قل ان يخاتم غيره والاول فاضافة البراءة الى نفسه فيكون هو بريئا ولا يخفى ما في
 هذين الفرقين من الخرافة اما الاول فلان تخصيص الابراء بالضمان انما يلزم
 من نسبة الى غيره الخطاب اما اذا قال ابرأت نفسي من هذه الدعوى فلا يلزم
 فالفرق لا يكون بين نفس البراءة والابراء مع ان المقصود ذلك بل في الاضحية
 واما الثاني فلانه اذا اضاف الابراء الى مجموع من يصلح للخصومة بان يقول ابرأ
 نفسي عن خصوصكم لا يظهر الفرق ايضا ثم انه قيل لو ادعى شاة فصول على صوة
 نطقه للحال يجوز عندى يوسف وعند مال الجوز كما لو صلح على لبيها او ولدها
 وعلى صوف شاة اخرى لا يجوز اتفاقا لهما انه صلح على بعض المدعى ولا يجوز كما
 لو صلح على لبيها وله انه صلح على بعض حقه وهو معلوم ظاهر وترك الثاني فيجوز
 بخلاف اللين والولد فانها باطنان غير معلومين وبخلاف صوف شاة اخرى
 لانه ليس ببعض حقه كذا في شرح الجمع واخرى عليه بانه يرد على ابي يوسف مثل
 الدار حيث لم يجز عنده ايضا انتهى ويمكن الجواب عنه بان الصوف من التليا
 فيكون كالتفود عنده في جواز اخذ البعض وترك الباقي بخلاف الدار ويشبه
 اليه قوله بعض حقه حيث لم يقل بعض ملكه اما اذا اخذ جنسها كما اذا صلح
 عن السكنى مثلا فلا يجوز كذا في شرح الجمع لابن ملك وقال في شرحه للوقاية

لكنه

اذا اوصى الرجل بخدمته عبده سنة ويخرج من الثلث فصله الورثة من خدمته
 على درهم او خدمته عبداً خريفة اشهر فهو جاز ولا يخفى ان بين كتابية مخالفة ظاهرة
 انتهى ويمكن التوفيق بالفرق بين السكنى وخدمة العبد فان السكنى نوع واحد
 عن السكنى على السكنى باطلا على المطلاق بخلاف خدمة العبد فانها جنس تحتها
 انواع مختلفة كرمي الغنم وقطع الشجر وغيرهما فان كان الخدمة المصالح عن ائمة الخدمة
 التي هي البذر يكون باطلا والا فلا ويتبث الولاء ولا يكون رقيقا وكذا في كل موضع
 اقيم البينة بعد الصلح لا يستحق المدعى فلا عوض على الزوج في الفرية فلان
 هذا ليس عوضا عن نكح الفرية بل عن دعوى المهر وغيره من نواحي النكاح لان النكاح
 مستلزم لها وقيل يجوز لانه يجعل كانه زاد في مهرها وفيه اشكال فانه على التمسك
 البتة ان كان فرية فالعوض فيه لم يشتر وان لم يكن فرية فكيف يتصور ان يكون
 خلافا حتى يجري فيه اعتبار اصل المهر وفريه لان حقه في القيمة الحق حتى اني بالقيمة
 يجبر على قبول الا انما لا يقدر القيمة بتقدير المدفوع حتى يرضى احملا للربا لان احد
 التقديرين انما يتعين في القيمة بالاداء كصلوة الجمعة والظفر فان الواجب فيها بالاداء
 لا يتعين الا بالاداء على احد تقديرين وهي فاة من الابل او الف دينار او عشرة
 آلاف درهم واما اذا كان عن انكار فلا يجب البذل على الوكيل بهذا شكل على
 اصلها فان الانكار ان كان مقارنا بالنكاح عن الدين يكون في حكم الاقرار على
 ما مر الا ان يكون الصلح مخصوصا بما لا يتوجه اليه حكم الحاكم فلان دلاله التمسك
 رضى المدعى به كما في عامة النسخ وكان كلمة على من رضى المدعى سقطت
 عن ظلم النسخ بدلا على آخر كلامه وان رده بطل بهذا اختيار بعض المشايخ وقال
 بعضهم بل سعد على المصالح وانما التوقف في قوله صلح فلانا اي في صحة الرجوع على
 المدعى عليه بمقارنة امره بالصلح حيث يقع الرجوع ان قال صلح فلان والا فلا
 الدين به مقيد او غيره اي الدين وقع بسبب ذلك العقد فلان تحريم
 حقيقته اي حقيقة الجبالة ثابوا بان يبادل وجهه البذل بطل بالظاهر

يقول
 ج

لا طلاق

لا حاجة الى ذكر هذه المسئلة لان معلومية البذل شرط صحة الصلح على ما مر
 وانما يصح عوضا عن ذلك فلا سداد يصح ان يكون عوضا صحيحا خوفا عن كونه منسكبا
 ولا يثبت المطلاق بالشك وبالمثل اذا غلب جانب التقيد بان قدم ذكر اداء
 خمسة اشكون الشك في وقوع البراء المطلق فلا يقع الاطلاق بالشك واذا
 غلب جانب المطلاق بان قدم ذكر البراء يكون الشك في تقيد فلا يقع التقيد
 بالشك وبهذا يعلم ان العلم هنا بتقديم ذكر المطلق لا عدم صلاحية على الوضعية
 فمن عارض هذه المسئلة بتعطيل ذكره ابو يوسف في المسئلة الاولى من عدم صلاحيتها
 لم يرد عليه كالم يصيب من قال طاعنا على صدر الشريعة ومنه هذا يعلم ان قول
 الشايع وهذا عجيب عجيب انتهى نعم الجواب المتعارف عنه الواقع في بعض النسخ وهو
 هذا انما جاء من لفظ هذا لان البراء في المال لا يمكن ان يكون مقيدا باعطائه
 مائة مثلا ليس من كلامه بل هو من الملحقات برأه جواب اذا في اذا لم يوقت
 كذا في النسخ الموجودة ولكن يبرئ من الباب الرابع والذي هو من الثالث
 بمعنى البرئ من الرض على لغة اهل الجواز كما نص به في الصحاح لانه اي المدعى
 ليس بمكره على الدين والدين المشترك ان يكون اي اشترك الدين ان
 يكون متحد الخ وهذا مسئلة وان لم يكن مما نحن فيه لكنها ذكرت توطئة للمسئلة
 الآتية لا يملك بيعه مائة قدم نفسه للزوجة في كتاب البيع ومنه يعلم ان في
 الوطى الاوّل بيع للبيع مائة فاذا الزناه دفع ربع الدين ناظر الى قوله الا
 ان يفتن ربع الدين اي الواجب لشريك من صلح عن نفسه على ثوب و
 الابن اما اذا اخذ نصيبه من غريمه او اخذ نصف الثوب لا يخرج ربع الدين من المصالح
 للزوم نضره لان مبني الصلح على المساهلة واعتراض عليه بان النضر ربع لان
 ما دفعه يحول الى ما في ذمة المدعيون من الدين واجيب عنه بان النضر في ان
 ما استوفاه يكون انقص مما استوفاه الشريك المتضمن انتهى وفي هذا الجواب
 تأمل فان الانقصية ثابتة على كل اذ مبني الصلح على المساهلة بل النضر من حيث

الخ

ان في دفع ربح الدين يحتمل ان يضطر الى بيع الثوب باقل من قيمته بان لا يكون له
مال غير مع ان مقصوده من المصالح الخالص والمزج ورطه الدين فاذا تحول الى الدين
فات هذا الغرض عليه فيضرب به ايضا لا يقال في اخذ نصف الثوب بقوت هذا
الغرض ايضا مع انه جائز لاننا نقول نعم الا ان فيه تحصيل ضرر المصالح مع المصالح
وليس في دفع ربح الدين ذلك فتدبر والمشاركة انما ثبت في الاقتضاء
اي المشاركة بين الشريكين عند القبض ولم يوجد ذلك او قضا ونصيب
المصالح منه وعبارة صدر الشرعية هكذا والثاني ان بقية الورثة يؤدون الى الغنا
نفسية نقدا ويكيل لهم حصصه من الدين على الفور وفي هذا الوجه بتضرر بقية الورثة
لان التقدير من النسبة انتهى وفيه ان اداء الورثة دين الفراء ان كان على وجه
لا يصح الا حاط بعد الاداء وان كان اعطاه اياهم على وجه الاداء لا على وجه الاداء
يؤول الى الوجه الثالث من الاقرض من موافق قضية التقدير من النسبة تجري في الغرض
ايضا لان يقال ذلك في الملك والقرض عارة على مادم ومما حصله اخرى وهي ان باعوا
القامر ثم مثلا بمقدار نصيب المصالح من الدين فاحال بالثمن على الفراء اياهم
لتقيام المصالح عنه في يده بقية الورثة فان مالا يحتاج منه الى التسليم يكون
بعدوان لم يعلم مقدار ما قالوا ان من اقرضه غصب من فلان شيئا او اقرضه فلان
او دعه شيئا ثم كان المقرض يري ذلك الشيء من المقرض جاز وان كان لا يعرفه فان مقدار
كتاب القضا ما يشترط لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضاء و
شرط لاهليتها الخ هكذا في عامة النسخ ولكن لو قال فلذلك قال وشرط اهليتها
شرط اهلية كان اخرى وهو عن شائبة التكرار اعني فلم يرض بقضا بدو
حاصل ان تقليد الناس انما يجوز اذا قلده المقرض ورضي به مع علمه بغيره وبما ذكرنا
نيدع ما يقال في قول الفقهاء ابتداء من الاصل في جواز التقليد مع النسق ابتداء
والذي بالنسب الطاري والاجابة بشرط الاولوية وهو موقوف الكتاب ووجوه
معاني ومعرفة الست بطرق لم يتوزعها ووجوه معانيها والاصابة في القياس و

الح
ن

ن

هـ

ومعرفة عرف الناس وقيل ان يكون صاحب فقه له معرفة بالحديث لئلا يتفعل
بالقياس في النصوص عليه وكل الى نفسه بالتخفيف على صيغة المجهول الى
فوض امره الى نفسه ومنه فوض امره الى نفسه كان محذورا لان النفس امانة بالو
فقا غليظا الغلط الغليظ فيكون ما بعده يكرار الله وبيان وخان جماعة
المسلمين اعاد الفعل بها لكون الحاشية في حق المسلمين من جهة الضرر في اموا
وانفسهم وفي الله رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة عدم الاطاعة لما امر به
قد انذره بعض القضاة اي التهمه ممن يسوى شعوه هكذا في عامة
النسخ ولكن لو كان بدله ممن يسوى شعوه من اوسى رأسه اذا حلقه لكان انب
واما باب الموصى هو ما يقال به بالنارسي سترو منه الجائز من الجور
وهو الظلم فاذا لم يظهر خصم اخذ منه كفيلا بنفسه قال في الضمانية وان قال
لا كفيلا الى دلا اعطى كفيلا فانه لم يجب على شيء وتادى عليه شهر ثم خلاه لان طلب
الكفيل كان احتياطا فاذا امتنع لصياحه بوجه اخر فهو يحصل بالنداء عليه وانت
خفيه بان هذا مخالفت لما في النسخ فان النداء بهما بعد فقدان الكفيل وفي الشرح
النداء ثم الكفيل والاول اوفق على الاقضي لان من في يده مال اذا اقرضه لانه
يعمل بها قرار ذي اليد بالتسليم من القاضي يصير بمنزلة ذي اليد وجلس
الحكم في مسجد وفيه خلاف الشافعي فانه قال يكره الجلوس في المسجد للقضاء لانه
يخسر للشرك وهو نجس بالنفس وهي ممنوعة عن دخوله ولنا قوله عليه السلام
وانما بنيت المساجد لذكر الله تعالى والحكم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفصل الحكومة في معتكفة وللفاء الراشدين كانوا يجلسون في المساجد لفصل
الحكومات كذا في الهداية واعترض عليه بان الحكم يحتمل ان يكون بمعنى العلم قال الله
اتيناكم الحكمة وفصل الخطاب اي العلم والقضاء وقال جنابه الحكمة والنبوة اي العلم
على انه خبر واحد مجهول التاريخ فيلزم نسو خاسبا بما لاحقا انتهى والجواب عن
الاول ان المقصود بيان عدم اختصاص المساجد بالعبادات الخصوصية فعلى

تقدير كونه بمعنى العلم يحصل هذا المقصود على ان الحكم الشيء عليه صلوات الرحمن في محله
 يكون قرينة لهذا المعنى وعن الثاني انه لو كان فيه ثابته النسخ لما صدر من الخلفاء
 الراشدين القضاء في المسجد ويجلس معه من كان جلس قبله ويجلس معه كل
 من كان يجلس معه قبل القضاء من جلسائه واحيائه وقيل معناه يجلس من كان
 معه لو جلس في المسجد ولا يخفى بعده اذ لو كانت لكافة الخوفا لكانت لغيره
 يمكنه لانه لا جمل القضاء فيخاطب ما فيه لا الدعوة الخاصة سواء كانت من
 اجنبى او من رجم وقيل لا يجوز الا من دعى رجم محرم ووفق بينهما بان المراد من الاول
 رجم لم يكن الدعوة قبل القضاء عارفة ومنه الثاني كانت الدعوة عامة وفتيان
 الاجنبى ايضا ياربوه في هذا المعنى فلا يكون تخصيص دعى الرجم بالذكر وجبه الا
 ان يقال الدعوة التي لاجل القضاء يكون للمدعى والصلوة يكون بين الحارم غالبا
 ولا يار احد مما لا يكلم سدا لما قال في الكافي متعلق بقوله احسن
 فان التعميم الواقع في عبارة الكافي يدل على حضوره في الوقاية قد يحضر على
 البناء للبراي يحسن من الحكم واداء المقصود بحسب كاشف الكافي في
 المفاجأة وقد نظره فوجد قد رتبته محسنة كتبت هذا بالاحم والظاهر
 انه من الشرح والالزام التكرار بما يحسن لانها بينت على الشيء فيها اذا شهد
 يقولون انه مضيق الحال كثر العيال وبهذا ليس مخي ما لم يأت به يؤيد وقيل
 الحبس والتحمل على اداء يؤيد الفقر وعدم الاستعانة على الاداء فلا يحس ايضا
 جواب ان بل حبس في الاتفاق عليه ما اذا ابى اعترض عليه بان الظاهر المقصود
 من الرتبة وشروطها ان الزوج اذا ادعى النكاح والقول بان اتفاق الروايات لا يحسن
 لتفقه زوجته الا اذا قامت البينة بصدقه فيمن هذا وما ذكر في الكتاب من مخالفتها
 كما لا يخفى انتهى ومنه ان الزوج من الهداية عدم حبس الزوج لتفقه عرسه بل القول
 قول الزوج في الاعتبار بما في يده من رتبة الاعتبار كان القول قول العتق في عدم
 وجوب الضمان اذا اعتق احد الشريكين وكان معصرا وهذا لا يستلزم علم من

اذا ابى عن التفقة ومما يدل عليه بيع القن في تفقة عرسه فانه ينبغي عن الجبر على ظهور
 الرقيق لما مر ان القضاء يستقضى من الشهادة ان مأخذ الثانية من لفان
 القضاء الزام على المحكوم عليه كما ان الشهادة الزام على القاضي والاستفتاء بالقارية
 اب ان حاشا او روى ما فيه من شبهة البدلية قال الله تعالى ان لم يكونا رجلين فربى
 وامرنا بالاية الا ما خالف الكتاب او السنن لا يخفى ان غير خلاف بعض العلماء
 في الصدر الاول لما يصير المحل محل الاجر لا يدل ان لم يستوعب له اجتهاده ذلك يكون
 خلافا لا يعتبر به يكون مخالفا لما جاء ولا يخفى حكم حاكم حكمه خلافا ابن عباس
 منعوا منه فقرأه الصحابة في حال الفاضل في اسوال الربوا فان العلماء لم يسوغوا ذلك
 الاجتهاد حتى قضى قاض بجواز ذلك لم ينفذ قضاؤه اذ لا مزية لاحد الاجتهاد من
 اى من حيث انه اجتهاد بشاهد وبين المدعى اعترض عليه فان في صورة
 الحكم شاهد وبين نفس القضاء مختلف فيه فلا يناسب التمثيل انتهى ومنه ان
 فان الكلام فيما لا ينفذ حكمه قاض آخر فبعد كون الاختلاف في نفس القضاء وكذا
 اختلافه فغير معتبر لانفذه حكمه آخر بشهادة المدعى في القذف وفي النكاح
 والشراء يقدم النكاح والشراء فيقال الشيخ اكمل الدين في حاشيته على الهداية حين
 يقدم النكاح على القضاء بطريق الافتضاء كانه قال انكحك اياه وحكمت بينهما بذلك
 قطعا المنازعة فيقال ان بطا لا يباين في طلب الوطى ثانيا ولما اعترض عليه
 بعض الكليات بان قطع المنازعة لا يخضر في الوطى اذ بالتطبيق يخلص عن المنازعة
 مع البراءة عن الوطى لم يبق محل اجاب عنه الشيخ بانك ان تعد بالطلاق الطلاق الغير
 المشروع فلما اعتداده وان تعد بالطلاق المشروع فهو لا يكون بلا سبق النكاح
 وزيف بعض الفاضل هذا الجواب بما نقل عن غيره وان كان يريد بالطلاق الغير
 المشروع وكونه لا عبرة في كونه طلاقا صحيحا لا يضره اذ لا يثبت بذلك ان قطع المنازعة
 لا يتوقف على التقييد بطا بل تحقيق طريق آخر والتلفظ بلفظ الطلاق انتهى
 اقوال اراء الشيخ انه ان اراد بالطلاق الطلاق المشروع المسبوق بالنكاح ثبت

المدعى وان كان ظاهرا غير مبوق بالنكاح يكون لغوا كما قالوا في ظنك قبل ان
 تزوجك واللفظ لا يقطع النزاع خصوصا بالنظر الى العالم بالمسئلة لا انتع
 من تجديد النكاح لا يقال لا امتناع امير المؤمنين عدم تجديد النكاح لا يقال
 يحتمل ان يكون رعاية جانب القضاء كيدا يكون كالتفويض له يقول مرادة
 ناقصة واعتمادا على سلامها في صيانة امر الدين واختيار الزوج من الجانبين
 بعد رغبة ما اليه لا لعدم الاحتياج اليه في الحقيقة لانا نقول قوله عما يهدى زوجا
 وعدم اشارة الى التدارك بان يقولوا ذلك فيما بينك وبين زوجك مثلا يد على
 تحقق النكاح بينهما وانفاذا القضاء باطنا ثم ان بعض الشارحين قالوا
 الرخصة مشككة جدا فان الحرام المحض كيف يكون سببا للحلل واجاب عنه بان
 الحرام المحض وهو الشهادة الكاذبة من حيث انه اخبار كاذب سببا للحلل بل حكم
 القاضي بماركاته انشاء عقد جديد على ما ذكره هو ليس باطلا هو واجب لان
 القاضي غير عالم بكذب الشهود واخر من عليه بعض المحققين بان هذا الكلام
 ان افادنا فينبذ القاضي معذرة في حكمه واما جعل الانتعاق المقتضى له الفدا
 بوثمة تنفيذ الاحكام باطنا فلا ينفذه هذا الكلام انتهى وهذا ايضا غير موجود
 فان الحل يتعين ليس فيه استكمال المعترض اذ هو قد ثبت فيما سبق برب
 عقل ونقل على استحكاله في وقوع الحرام سببا للحال وقد ارفع بيان كون
 السبب القريب له حكم القاضي نعم يرد عليه ان قضاء القاضي ايضا امر شرعي
 فما هو حرام غير مشروع كيف يكون سببا له فالاولى ان يقال ترتب القضاء على
 ظاهر الشهادة بناء على الحل على الصلح وترتب الحل على انشاء عقد لازم من القضاء
 على ما قالوا نحن نحكم بالظاهر والله تعالى به خير وهذا ولكن يشكك ما ذهب اليه
 الامام بقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتبدلوا بها الى الحرام لتأكلوا
 فربما من اموال الناس بالاثم اي ما يوجب الاثم بشهادة الزور واليمين
 الكاذبة على ما مر في التفسير بقوله عليه الصلوة والسلام المحضين انما انابشر

كون

يجعل

وانتم تختصمون الي ولعل احدكم الحق بحجة فاقض له على ما استمع منه فمن قضيت
 بشئ منها خيه فلا ياخذن بشئ فانما اقضى له قطعة من النار الا ان يقال هذا
 كله يمنع الناس عن طريق التلبس وليبان ان ما اخذه بهذا الطريق لا يكون طيبا
 لهم كما قالوا في الاستباح بالمال المفضوب وبالنفاذ طنانا ان يحل او طنانا
 وحل له التمكين فيما بينهما وبين الله لان الرجل عبيد الله والنساء اماءه و
 للمولى ولاية الجبر على النكاح ارفاهه كذا قال في النسخة وكان المشهور
 زورا في نفس الامر غير مفيد فيما نحن فيه المراد بخلاف الذي خلاف اصل
 المذهب اعلم ان الخلاف المذكور في صورة كون القاضي عتيدا واما اذا لم يكن عتيدا
 كقتلة زمانا وحكم على خلاف مذهبه ناسيا او عامدا لحكم القاضي الحق مثلا يقول
 القاضي فينبذ عند اعتقده واني يوسف وعند محمد ايضا ويدل على هذا التفسير
 كلام صاحب الملاحة حيث قال الحمد اذا قضى على خلاف مذهبه ناسيا فينبذ
 عند اعتقده ولا ينفذ عند ابي يوسف ولما رواه عن محمد قال الحمد اذا حكم على
 خلاف مذهبه ينفذ وعليه الفتوى وقول ابي يوسف معه وما نقل في جامع
 عن الكتب المتعلقة فمن ان القاضي لو لم يكن عتيدا وقضى بتقليد فقيه لم يبين له
 انه خلاف مذهبه ينفذ وله نقضه لا فيه كذا عن محمد وقال ابو يوسف ليس له
 نقض ما ليس له غيره فنفذه واوكان محمد الحكم برأي غيره ناسيا قال ابو حنيفة ينفذ
 وكذا عمده عنده في الصحيح ولم ينفذ له لزمه خطأ ويقولون ما ينبغي وقيل بقوله هذا
 ما قيل ولكن نفوذ احكام قضاة زمانا على خلاف مذهبه لما يبرح اذا كان برهنة
 من جانب القدر اما اذا لم يكن فلما كوفي القاضي قيل وهو كثر من السج
 ويوان ينصب القاضي وكيل عن الغايب لسمع المصنوعة عليه فان فيه اعتقلا
 الرعايتين فانه ذكر في الذخيرة انه اذا نصب القاضي سحر عن الغايب لا يجوز ولو
 حكم عليه لا يجوز حكمه كذا في النهاية والاولى ان يحل على التمثيل لا على الاحتراز لان
 الفتوى عن صحة الحكم على المسحر كما مر في الكتب بان يكون ما يدعى

على الغائب سببا لما يدعى على الماضى يكون سببا موضوعا للحالة وانما فسرنا ذلك
لما اذا كان سببا في وقت دون وقت فان فيه لا يتصحب الماضى خصما من الغائب
كما اذا كان رجلا لامرأة رجل غائب ان زوجها الغائب وكلني ان حملك اليه فقالت كانت
زوجي قد طلقه ثلاثا واقامت على ذلك بينة قبلت بينتها في قصر الوكيل لا في حق
اثبات الطلاق على الغائب لان الطلاق ليس سببا لازما لثبوت ما يدعى على الماضى
وهو قصره فان الطلاق قد لا يوجب قصر اليد بان لم يكن وكيلا بالحل قبل الطلاق و
قد يوجب بان كان فعلنا بالوجوه من فعلنا بثبوت القصر وعدم ثبوت الطلاق
مصلحة اي مصلحة الغائب واليتيم والوقف من جهة بقاء اموالهم محفوظة ومصلحة
بالاقرض حكمه الحكم وهو جعل شخص صالحا للقضاء حكما من صالح مفضل
معنى بالبينه رفع نزاع بينهما بها معنى الحكم بالاقرار للزام على المقر بوجوبه
ان الظاهر في كلماتهم ان لا يكون بين البينة والاقرار فرق في وجوب الحكم بوجوبه
فان قيل في البينة الزام القدر ليس كاف فلا حاجة الى الزام الحاكم فلنا الزام العدلين
على الحاكم بالحكم وعلى المدعى عليه بايضا للحق على ان الاقرار ايضا الزام المقر على نفسه
ورضا بحكم فيبانه ان اراد الرضا الرضا بحكمه قبل الحكم فذلك قد فهم من قوله حكما
صالح وان اراد به الرضا بحكمه بعد قطع النزاع فذلك فيلزم ان لا يوجد معنى الرضا
والالزام في طلب رضى الحاكم عليه ولا يقتضى به اي جهة في غير ما ذكره لئلا يتجاسر
العوام هذا يومهم عدم جواز الاقضاء وبهجة حكم الحاكم مطلقا وليس كذلك فلا بد من
ذكر صدر الشريعة قال وقالوا ووجه في سائر المجتمعات ولا يقتضى به دفعا لتجاسر العوام
وكذا في عبارة الهداية حيث قال قالوا وتخصيص الحدود والعقاص ببلد على جواز
الحكم في سائر المجتمعات كالطلاق والنكاح وهو الصحيح الا انه لا يثبت به ويتناول يحتاج
الى حكم المولى دفعا لتجاسر العوام ثم ان التصور بالحد والحد والولعة حماة تتنا
لان الامام هو المتعين للاستيفار والما في حد للحد والعقاص فقد اختلف
الروايات قال شمس المائنة من اصحابنا من يجوز الحكم فيها كالعاقص المزدلف

يقبل قوله باقرار احد الخصمين وبعد ذلك لا يقبل اذا قال قضيت عليك
للحجب ان يكون بجميع اجزائه شرطا لبقاء ذلك الشيء هكذا في عامة النسخ ولكن
الظاهر ان يقول شرط وجود الشيء للحجب ان يكون اشتاء جميع اجزائه شرطا لاشتاء
ذلك الشيء اذا فائدة في نقضه ثم في احكامه لكون الفعل عبثا في اعدام
الشيء ثم ايجاده فائدة اي هذه فائدة جليظة وكذا لو غاب المدعى
عليه كذا في اكثر النسخ ولكن الصحيح وكذا لو مات المدعى عليه على اي شيء يدعى
سوق الكلام على كتاب الصغير وصيه واسه اعلم باب كتاب القاضى
الى القاضي لان حكم القاضي قد تم على الما والى على الاصل وهو المدعى عليه
بنفسه ولما قيل ان يقول على تقدير كون المار بالمحكم الوكيل لا يحتاج الى كتاب
قاضى الاخر في ثبوت مضمون هذا السجل على وجه المدعى عليه الغائب
لما سياتى انما كتاب القاضي لان فيه شبهة البدلية اي بدلية الكتابات
عن شهادة الشاذة فلهذا في ذلك لى سهل الامر في ارسال الكتاب
يسير للناس او قد يكون الشاهد للماء على خصمه وفي بعض النسخ على حقه
والاول اقرب لان شهادتهم ملزمة للحكم على القاضي فان قيل في استماع
الدعوى شهادة الذي ايضا ملزمة مع انما جازية قلنا ثبوت نقل
الشهادة مخالفة للقياس ففيه ضعف فاثبت شهادة الذي فيه ثبوت
عدم جوازها الا انه قاضى مولى يملك الجمعة على طريقها اي على طريق الشهادة
بان فلانا اشهدني على ان الكتاب المشتمل على كتاب القاضي القاضي وانا
اشهد بذلك فلانها ما يملك بدلها ما كتب نفسه المضمون بدلها ما فعل
انتهى الى من انتهى اي قصدا لانه اليه الشهود للاصول او زوال اجمالية
النصاء عنه بان يرتد العياز بانتهى او يعيد على مثل لا يستخرج مفرطان
هذه الاضاف صفات زائدة على المخرج بدخل تحت الحكم على امر في كتاب الشهادة
ولما عدسك جاز كلمة جاز جواب اذا وبيان الصك معطوف

باب

على قوله في بيان المحضر ان الاشارة الى ايراد الاسم للاشارة بان يقولوا
 هذا الذي حضره وكفه على كجتي معرب اي منقول من الفارسي وان لم يوجد
 الصاد الاصل في اللغة الفارسي على ما قالوا واسمها اعلم بالحال **سائل** شي
 لا يتدخّل الوتر ويخرج الواو وسكون التاء المشناة بالفارسي مخزون
 ولا يتقب كوة الكوة بفتح الكاف وضربا وتشديد الواو ما يداها بالفارسي روا
 لفرق طرفا ما اي اتصال والمراد بغيرها نهاية سعتها وهذا اذا كانت مثل نصف
 دائرة او اقل حتى لو كانت اكثر من ذلك لا يقع فيها الباب والفرق ان الاول
 بصيرباحتة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كان داخلها اوسع من مدخلها يصير
 موضعها اخر غير تابع للاول كذا قيل فلا يحقق الشافعي لا يقال ينبغي ان لا يترك
 في هذه الصورة ايضا لانه ادعى غشاء ما لم يكن بالهيئة وهو باطل لانه لما وجد الهيئة
 فقد فسختها من الاصل وتوقف الفسخ في حق المدعى على رضاه فاذا اقدم على التمسك
 منه فقد رضى بذلك الفسخ فيما بينهما فانفسخت الهيئة بتمسكها واشترى مالا
 يملكه فكان صحيحا انتهى وفيه ان الهيئة لم تثبت لا يثبت الملك وما لا يثبت
 الملك لا يكون الشراء باطلا وايضا الاقدام على الشراء لا يدل على الرضا في كل مو
 فان الشراء قد يكون للراضطراب وبها كذلك كمن اقرب بعض الجياد او حقه
 او الثمن او بالاستئجار اعادة البناء في الاستئجار كبطا هوهم عطف على القضا
 اليه ثم ان في هذه التمسك لا يصدق اذا قال ذلك موصولا واما اذا قال موصو
 صدق بخلاف الاول وهو الاقرار ببعض الجياد وفيه لا يصدق موصولا كان
 او موصولا والفرق ظاهر فان الجورة اذا صرح بها لا يتولى التصديق في دعوى
 مبالغ بخلاف البواقي قال وانكر المدعى عليه البيع فبرهن المشتري عليه غم
 وجديا عينا قديما ولو قدم المساقه وقال ادعى على رجل انه اشترى منه هذه
 الجارية وبها عيب قديم فانكر البيع فاذا اثبت برهن البائع انه برئ من كل عيب
 كان احسن يبرئ اليه من كل عيب هكذا في عامة النسخ والظاهر ان

ضع

لفظ اليه

لفظ اليه ما لا يحتاج اليه الا ان يكون المراد برئ في العيب والتسليم اليه من كل عيب
 اعتبار بفصل الدين يعني اذا قال المدعى عليه عيب دعوى مال مكان على شيء
 قط فاقام المدعى بينة على الف وهو على القضاء او البراءة قبلت هذه خلافا لفرق لان
 القضاء يقتضي سبق حق وكذا البراءة فان المدعى قدير من حق ثابت في زعمه و
 ان لم يكن ثابتا في الحقيقة لان الذكر اي الصك للاستيثاق يعني ان المقصود
 من الصك الاستيثاق ولو صرف الاستثناء الى الكل يفوت هذا المقصود فيصير
 الى ما يليه وبهذا التقدير يعلم ما في قوله لان الاصل ان يصرف الاستثناء الى ما يليه
 بالبرهان فتدبر ثم ان اكثر النسخ لان الذكر للاستثناء والاول هو الصحيح والاصل
 في الحوادث ان يضاف حدوثها الى اقرب الاوقات لا يقال فلم لم يعتبر وايضا الاصل
 في المسئلة الاولى لان العمل بالدفع اول والورثة في هاتين المسئلتين المدافعتان
 للمرأة عن استحقاق الارث ناظر للفتية جمع غايب مبالغة في الاحياء
 اي في احياء الحقوق واحتمار عن اهلها ولان جهالة المكفول له تبطل الكفالة
 ولان حقها ثابت قطعا او ظاهرا فلا يؤخر حتى موته ثم اذا تأخر بعد ثبوت الحق
 ظلم قيل فيه دليل على ان الحق مدخل ويصيب وعلى ان ابا حنيفة برئ عن مذنب الا
 كذا في الكافي وجوبه انه عن الاعن لال ان العمل للعباد واجب على الله عندهم فكان
 صيانة الله عن الجحيم من الخطاء وتقريرهم على الصواب واجبا عليه فيلزم منه
 بهذا ضرورة ان يقال ان كل جحد مصيب فمن سبب الى خيفة الى هذا الاجتهاد الى الظلم
 يعلم عدم قوله به وهذا ظاهر على تقدير صدور الطلاق الظلم عنه ثم انه اعترف على قوله ان
 جهالة المكفول له تبطل الكفالة بانه اذا اقر به يؤخذ الكفيل بالاتفاق وذلك كناية الجحيم
 واجيب عنه بانه اذا اقر به لم يبق له فيه ملك ولم يثبت للمقر له حجة كما انه كان مظنة ان
 ثمة ما كما واول ذلك بيت المال وهو معلوم فكان التكفيل له ونقل الرياشي فيه خلافا
 فلا اشكال كذا في العناية وفيه بيت المال للمالكية ان كان مخيدا فلا يكون المكفول له
 مجهولا في المسئلة السابقة ايضا ولنا ان يحاب العبد معتبر له ولان الظاهر

عذرة لم قبلت

وهذا الركبان ان الاصل ان كان
 فيه الاستثناء الى ما يليه
 فعليه ما اقتضاه العمل
 فكان العبدان يعمل هذا
 الكلام لبيان اجاب فيه

من حال الناذر التزام الصدقة من فاضل ماله لان الحياة منظمة بخلاف
الوصية فكذا ما يوجب العبد على نفسه سواء كان الاجاب بقوله مالى صدقة
او مالى صدقة فلما يرد ان الدليل انما يدل على الاول دون الثاني لا التوكيل
بل اعلم الوكيل والاذن بالتجارة للعبد والصغير بمنزلة التوكيل فلا يثبت الا بعد العلم
كذا قالوا من حيث منع على التصرف اما المتع في الوكيل فظاهر واما في علم
السيد فلانه يمنع عبده للزوم اختيار العلاء واما في الشفع فلانه يمنع من طلب
الشفعة ان سكت واما البكر فلانه يمنع من التصرفات المخالفة لحق الزوج واما
المسلم فلانه يمنع عن افعال احكام الشريعة وهذا الذي ذكر من اشارة العبد في
عند المحسنة وقال لا يشترط شئ من ذلك الا التيمم في الحج توكلا عن غيره
التوكيل بهذا المعنى لم يجد في كتب اللغة الوجود على ما مر مثله ان الثمن هكذا
في النسخ ولكن الصواب الثمن بالمعنى ولو قال اى العبد لكان لحسن وعين
الاتساع اسلم الا في كتاب القاضى الى القاضى للاستئذان مبروط بقوله و
كثير من مشايخنا اخذوا به اذا كان المأخوذ منه مال اى الذى اخذ ماله
بشهادة الظاهر للقاضى الجار متعلق بالشهادة لا بمجرد وقضاء الخصم
لا ينفذ فان قيل توجه اليه في حالة الغفل فيكون الخصومة فيها من ايسر
قضاء الخصم على الخصم قلنا القضاء امر يؤهل الى الخصومة كالقضاء مع الخصومة
وفيه ما لا يخفى مما قال صاحب الهداية هو الاظهر وهو قوله لانه ثبت فعل
في قضاء بالتصديق لا يمين على القضاء حتى كتاب **القسم** لا يخفى
وجه التسمية من كتاب القضاء وكتاب القسم من جنس على القضاء لتمام
قطع المنازعة بها على ما يحكى تميز بين الحقوق الشائعة فتكون القسم
في مضافها للقوى صفة للشركاء وفي مضافها الشرعى صفة للقيام
نفسه ملك برفع الاول لكونه بدلا من ما ونصب الثاني خيرا كان والواو في
ولم يستخذل الحال بطلب القسم يبال القاضى اى بسبب طلب القسم

الوكيل

كتاب القسم

وجه التسمية من كتاب القضاء وكتاب القسم من جنس على القضاء لتمام قطع المنازعة بها على ما يحكى تميز بين الحقوق الشائعة فتكون القسم في مضافها للقوى صفة للشركاء وفي مضافها الشرعى صفة للقيام

نفسه ملك برفع الاول لكونه بدلا من ما ونصب الثاني خيرا كان والواو في ولم يستخذل الحال بطلب القسم يبال القاضى اى بسبب طلب القسم

يطلب من القاضى اى يخصه بالاشغال ويجب كونه عدلا عالما بالحق والعدل
عدلا تامونا عالما بما وقع في الرقعة لان الامانة منه لوازم العدالة انتهى اقول
لكون احتياج القيمة الى الامانة والديانة اشده مع هذا الوصف وان علمنا
اولا اشعار بان العدل لا بد وان يكون مؤتمنا على عدالة غيره قابل للتحويل
ولا يشترك القسام لئلا يتواضعوا على مخالفة الاجريين بالعين للوجه من
العدالة وهو ان العقار معهم قبل عبارة الهداية والذاري ايدىهم هذا هو
والصواب في ايديها حتى لو كان في ايديهم لكان البعض في يد الطفل والغائب
وسياق ان كان كذلك لا يقسم وقال بعض المحققين فعل هذا الصواب
في المتن وهو معها انتهى وفيه انه لم لا يجوز ان يرجع الضمير الى الورثة التي هي غير
الطفل والغائب ويكون العقار معهم بقرينة قوله وينصب قابض لما فانه مع
في ان الطفل والغائب ليسا بقابضين للعقار قبل القسم فيعتد الزا
اى على التراضى اما عند محافظته فان عندهم يقسم الرقيق لا الحاد للجنس
كافي الابل والقم وعند المحسنة لا يقسم لتفاوتها كالجواهر بهما امور ثلثة
الدور والبيوت والمنازل اعلم ان البيت اسم مستوف واحد له دهرية والمنزل اسم
لما اشتمل على بيوت وصحن مستوف ومطبخ يمكنه الرجل عياله والدار اسم لما اشتمل على
بيوت ومنازل وصحن غير مستوف فكان المنزل فوق البيت دون الدار كما ذكر
شمس الامنة السرخسي في كتاب الشفعة والضيق بالفارسى ربيع خاسته
والحائوت الدكان وقد مر الفرق بين الامور الثلثة المتقدمة بزيادة فيه
قوم كل واحدة وقسم بها قوم من القوم وصحبه ما راجع الى القيمة التي في ضمن قوم
عند ظهور الحق كان الاول الاقتصار على قول خلا يواخذ بذلك الاقرار لا
الكلام في اثبات جواز استماع الدعوى وظهور الحق انما يكون بعد الاستماع
لان تفرقه مقيد بالعدل على كونه ولعدم التراضى حقيقة وقيل بنسخ ذكره في
الكافي هذا مخالف لما اختاره قيل هذا من قوله ولو اختلف في التقديم لم يلتفت

ص

اليه مع ما فيه نوع من التكرار لان كلامهم رضى الح كذا في النسخ الموجودة و
 لكن رضى على صيغة المضارع كان انبى على الآخر اذا كانت المداية
 في المكان بان يكن متدافى بيت وهذا في بيت آخر وفي المداية بالزمان
 بان يكن في بيت معين هذا يوما وذاك يوما كتاب الوصايا وما
 امتنع تعريف اللفظ المشترك بين معنيين الخ كانه قصد جمعها في تعريف واحد
 من قال الا بصدا ايجاب بعد الموت وجب الاستبراء عليه للحجارة المو
 هكذا في عامة النسخ ولكن الظاهر ان بقا للحجارة الموصى بها فصرها
 من الوضع وندب باقل منه اى من الثلث وانما كانت هذه مندوبة لان فيها
 صل للورثة وتصدق على الاجاب ولو كانت بتمام الثلث لم يبق على الورثة منه فلو
 ما عدا الثلث تمام حقهم ولولا هذا الى الاغنائم الخ كتب المفسر في عامة
 النسخ ولكن الصواب انه مع ما بعده من قوله فالتركة او ان يكون من الشرح
 التاكيد التكرار بما جرى من قوله كترها لا مع احدهما وانما اوردته في الشرح مع
 التصريح به في المتن ليكون كالعلل للكلام الخ فاحصل المعنى مندوبة الوصية
 بالاقول انما هي عند كونهم اغنياء اذ لو لم يكونوا اغنياء يكون الاول تتركها بالكلية لا
 معنى الصدقة فيهم كالحرج الكاشح اى العدو الذي اعرض وذلك
 كشيء وقبل هو الذي اخبر المداوة في كشيء كترها مع احدهما هكذا في النسخ
 المتداولة ولكن لا يظهر ان كلمة لا ساقطة عن الاصل فان المعنى كترها لا مع
 احدهما بقرينة تفسيره بقوله اى ان لم يكن الورثة اغنياء مما يشهد به سياق الكلام
 لعبد القس وهو انه لا يتوهم ان المراد بالعبد المداية والمكاتب فيعارضها
 ويترادف بها المنفصل اى القس والفقير توفيان للثلث الباقي ويردان ما فضل
 من قيمتهما وما يقع اثره بالمعتق استثناءه لا يقال يرد عليه الاشكال
 بصورة استثناء الخدمة كما لو اوصى بثلث الاخذ منه بطل الاستثناء لا الوصية
 لانها هذه القاعدة مقيدة بعدم منع المانع والمانع فيها ان استثناء الخدمة لو صح

ص

جميع

م

لغات

لكانت ارثا للورثة ولا يجرى الارث بالخدمة حتى يكون الامانة للموصى له ويكون
 الخدمة للوارث الارث لوانه اوصى بما فاته الموصى له لا يرثها ورثة الموصى له
 انتهى ويرد عليه الاشكال بالحكاية على السنة فانه اذا مات مولا قبل انقضاء مد
 تخدم للورثة الى ان يتم مدته او يسقط في بدله فالاول ان يقال الوصية هبة وصدقة
 واستثناء الخدمة يمنع الهبة لكونه مانعا عن تمام التسليم وقدم مثله في كتاب الهبة
 وهو المراكمة ذكر في السير الكبرية وهذا التوفيق انما يتم لو لم يكن في السير ما يدل
 على هذا التقيد اعني كونهم في دارهم ولكنه محل كلام اذا دامت العقلة ان الامانة
 وفي بعض المطلقة بالملم ولا يملك احد اثبات الملك الخ مربوط بقوله لان الوصية
 اثبات ملك جديد ورد على زرقانه بقول الوصية اخذت الهبة اذ كل منهما خالف
 كما ان اسماعيل الارث ثبت بغير قبول فكذا الوصية لولا ان عليه اى الولا
 الشارع على الورثة فصار كشيء قبل قبوله كما في بيع شرط فيه الخيار وضع
 ان البيع بالخيار بعد القبول فيما نحن فيه قبل فكون قياسه على البيع بالخيار
 مع الفارق الا ان يقال فيما يضا قبوله تدريجيا يظهر قبوله اخلصه او يزيده
 معطوف على قوله يقطع كذا كل وصية الخ اى هذا القول ليس برجوع
 وقوله كل وصية الخ وكذا قول الخ فيكون العبد منه كائنها هكذا في النسخ
 المتداولة ولكن لو لم يكن لفظ العبد كان العبد اظهر اذ اوال المستحكة كانت عن التبر
 بعين خبر ان وقول الجواز متعلق بعينه اى كون الموصى له وارثا للورثة وارتب بعبارة
 يوم الموت لا يوم الوصية في حق جواز الوصية وعندها كالحج والركوة و
 اى اذا اجتمع واحد منها بشئ من التبرعات لانه اوصى بالحج بصفة اى
 وجبت عليه من الحج من بدله رابعا وقال لا وهو قواز فرج منه من حيث
 يبلغ هكذا في عامة النسخ ولكنه قام عن بيان الخلاف فان عند من يخرج من حيث
 مات وان لم يبلغ السنة ذلك فمن حيث يبلغ كالحج به صدر الشريعة وانه
 اعلم باب الوصية بالثلث قال في العناية اى لا يحيل بعينه ولا يبر

ل

ض

ت

بلا جعل أخذ من قولهم ضربته ماله بينهما أي جعل مفعول تضرب هنا يكون مخدرا
 أي لا يضرب شيئا لجواز أن يكون لها مال آخر أي اعتبار المال الوهمي كما
 في اعتبار الضرب بقدر سببها بين وارثه جواب لو قيل وهذه المسئلة
 تدل على أن أحد الأفران هو كقولنا إن فلان على دين ولم يبين قدره فمات
 بمحمل لا يحوز ورثة على البيان كما لا يخفى وهو المذكور في الوقاية أي كون
 الوريثة هو المذكور فيها واجبة حكمة مقترنة بين الشرط والجزاء اعني لم يمت
 أو رد هذا السؤال ولم يجب عنه أقول كان مراده ليس كونه عن الجواب
 أو لو كان كذلك لما قال قلت في أثناء جواب ولا يورثه فإدراك الشرط في استلزام
 الآخر اض بل مقصوده الجواب بطريق بليغ واسلوب بديع وهو أن يجعل قول
 المصنف ولو قال سددس مالي مكررا الخ بقولنا لقوله قلت وجوابا لسؤال
 المذكور قبل كون السددس السددس في ضمن الثلث كالسددس المذكور في
 وفي الصريح يلزم السددس الواحد فكذا هنا ويقر من هذه هذه قول
 أهل المعقول وفيه الكلام في دخول الشايع في الشايع والنظام أن في ضم الكل
 إلى الكل ليس المأمور كذلك أن بقول المقصود عدم أقادته شيئا زائدا ولا يخفى
 ما فيه وأيضا يلزم من هذا الذي ذكره أن يلزم سددس واحد إذا ذكر شكر أو قال
 لزيد سددس من مالي ولم يرد سددس منه مع أن الظاهر أنه ليس كذلك
 بل يخفى بالبلاء الموحدة والماء المعجزة أي بلا نقص لأن اثنين أول من
 من الدين كما أن العند خير من الشئ ثم مات أي الموصي نصف بينهما
 لأن الجمع في المعنى الفرع عند ما مر اتقا يتسم الثلث اثنا ثلثا لكون الجمع
 في معنى الاثنين عنده عزل أي الثلث لهما أي للمعولة هكذا في عامة
 النسخ ولكن الصواب الاقتصار على الموصي له بأن يقال عزل أي الثلث له أي
 للموصي كونه على ما وقع في عبارة الهمدية وغيره ما يشهد به سياق الكلام أيضا
 لا يشاركهم فيه صاحب الدين وكذا ما بقي من الثلثين للورثة لا يشاركهم

فله مدين

فيه صاحب الدين أيضا فإذا غلبنا علمنا الخ مربوط بقوله تعالى كل
 صدقة تقي نيران جهنم كلامه نوع ركالة فلو ذكر قوله وفي الغزل فائدة إلى قوله إذا
 ادعاه المضم عقيب قوله فيقدم غزل المعلوم كما وقع في الهمدية كما كان كلامه أحسن
 انتظاما واشد لسانا لأنه يحلف تعقيب الخلف على العلم دون الثبات
 وفي الخي والميت الكل الخ وهذا الحكم قد فهم مما سبق من قوله أو وصي ثلثته
 لزيد وبكر الميت كان لزيد إلا أنه أعاد منها ليشير إلى العرق بين انضمام الوارث
 والميت إلى الموصي له سقط حكمه والقطر لا يقبل الرجوع لأن الساقط
 لا يعود لأنه لم يدخل تحت الوصية قصدا إذا تعلق حق الموصي له إنما يكون بعد
 الموت باب العتق في المهرض تبطل أي الوصية بعقوبة عبده
 فيه إشارة إلى أن الباء في يعق مفعول بالصيغة المستمرة تبطل الرجوع إلى الوصية
 بمعنى إذا وصي بعقوبة عبده لو قال إذا وصي بأن يعق الوريثة عبده بعد
 موته لكان أظهر فإن ما ذكره يتناول من يعق عبده بغير شرط بأن علق عبده عبدا
 مثلا فلا يكون مباحين فيه لأنه يتعلق الملك من جهة أي ولي الجنابة
 الملك من جانب الموصي ومالكه يبقى إلى أن يدفع فحقه تقدم على حق الموصي وهو
 الاعتاق بعد موته وحق الموصي له وهو العتق فلا يكون لرعاية هذين الحقين
 محال للزوم اشتغال من ملك إلى ملك قبل الوديعة أولى لأن الوديعة يتعلق
 الحق بالعين وفي الدين يتعلق بالذمة ثم يتعلق بالعين فما بالذات أقوى بما
 بالواسطة باب الوصية للأقارب وللأقارب وللأقارب وللأقارب وللأقارب
 يدخل في الأقرار ما ذكر أن القريب من يقرب إلى غيره بواسطة غيره وولد الولد
 كذلك وقد فرغ على قوله الأقرب فالأقرب فلو قال وقد فرغ على المذكور
 من قوله وأقراؤه خجاء الأقرب فالأقرب كان أحسن حتى يكون ترتيب
 المسئلة الثانية عليه كلاما أعني قوله وفي غير خالين نصف بينه وبينها
 أخرج كل ذي رحم محرم منها هكذا في النسخ الموجودة ولكن الظاهر عتق

كل ذي رحم محرم منها كما وقع في عبارة الهداية الا ان يؤول المخرج بالخراج
 من الرتبة الى الرتبة ويستوى فيه الموال والعبد الظاهر ان هذا التعميم يجري في
 الجار ايضا العموم الملة اعتبار اللزوم بهذا الجاهل المحرم من قوله لانها
 المراد لغة وعرفا الا ان يراد بلاد والعرف الخاص وبالنسبة الى العرف العام ولو كان
 بدل قوله عرفا وحقيقة لكان اظهر الاقرب والابعد بالمراد من قوله وزنا
 والارامل الرضى بنحو الرضا جمع زمن والارامل جمع ارملة بنحو الميم لكل امرأة فقيرة فارقت
 زوجها بالموت او الطلاق مأخوذ من رمل وهو التراب وقيل المراد ما هو اعلم من
 الذكر والاشي لقوله ذكره وانشاه انتهى وفيه ان هذا لا يكون دليلا على التعميم والى
 ان يكون الارامل اعم من الفقيرة والفقيرة ايضا لقوله فقيرة وغيرهم مع ان الارامل لا يطلق
 على الفتي فالاولى ان يترك الكلام على ظاهره ويحمل قوله ذكره وانشاه على التغليب
 لان بنى الوصية على الرحم ومحل الترحم المرأة المنفارقة عن زوجها لا الرجل المنفارق
 عن زوجته مع دخوله في الفقر او لا يامى بنى فلان هو جمع ايم بنحو الزهرة
 وكسر الياء المشددة وهو ما يقال له بالنارسي سيوه يطلق على الذكر والاشي
 والكلام بحقيقة ان الكلام موضوع لمفاهة الحقيقة اقواله ينظر سر اختياره
 الوقاية اقواله على سوان لفظة بنى فلان على نوعين نوع يكون اسم قبيلة كبنى تميم مثلا
 ونوع لا يكون كذلك كبنى زيد وبنى عمرو بمعنى اولاد ذكور زيد واولاد اختياره
 الوقاية من دخول الاشئ فيه كبنى النوع الاول كما قال صاحب الهداية بخلاف ما
 اذا كان بنو فلان اسم قبيلة او فخذ حيث تبنوا ذكور والانات لانه ليس يراد
 اعيانهم اذ هو مجرد الانساب كبنى ادم وبنو ابراهيم فيها مولى العتاقة والموالات
 ويجوز في كلامه ايضا ما يؤيده ولا قطع في كلام صاحب الوقاية على ارادة الثاني
 حتى يرد عليه الاشكال والعجب ان السارح غفل عن هذا المعنى الواقع على انه يرد
 النقص على القول بعدم الشمول الوصية لا ينام بنى فلان على ما مر في حيث يشمل
 الذكور والانات مع ان كلامهم فيها مطلق يتناول للنوعين اذ لم يتبيدوا لكونه اسم

قبيلة وخلصهم المرار بها معتقوا مولى العتاقة اولادهم اوصى من له
 معتقون ومعتقون بطلت بكذا في عامة النسخ ولكن الصواب ان يقال اوصى
 من له معتقون ومعتقون لمواليه ليصح ما يترتب عليه من قوله لان المولى انظر
 بين معنيين الخ باب الوصية بالخدمة والسكنى ويكون
 محبوسا على ملكه اي ملك الموصى حتى ان الموصى له بالخدمة اذا مات لا يورث
 عنه وقدم ما يتعلق به من الكلام حتى يمتنع تسع سنين لان خدمته تكون
 في كل سنة اربعة اشهر في تسع سنين يتم لها حقها وهو ثلاث سنين
 بخدمته لوجوده وببعض العين ما يتعلق للشيء ولا يستحق بعقد ما دام
 الشئ في يده ما لا يريده للتاكيد لا يستحق هذه الاشياء المهدومة بعقد
 من العقود وعندهما يجوز ان اى وقف المنقوض وصية وذكر النسخ
 اى التفتة المذكورة في ضمن يتفق عليه لقيام مقامه اى مقام الموصى
 الموصى له لو كان حيا كان له التعيين فكذا من يقوم مقامه فصل في
 وصايا الذمى فلا تهاى الوصية معصية وللمتة مشهورة اى للمتة الى
 عين الموصى مثل بناء المسجد او سراج مفوض الى رأى ذلك للقوم المعين
 ان ارادوا صرفوا تلك للمتة وان لم يريدوا لم يصرفوا كجعل داره بيعة فان قيل
 احداث البيعة ممنوع فكيف يجوز هذه الوصية قلنا الكلام في الجواز في مقتضى النظر
 الى اعتقادهم مع ان احداثها في القرى جائز وان لم يخز في الامصار واقا
 ما توأكون للفقراء فيه نوع مخالف للشمس وولان التباين في الوقف لازم
 هذا انما يكون بان يجعل آخره للفقراء فيلزم ان يكون بعد الاغنياء المذكورين للفقر
 وان كان الكلام مبنيا على عدم لزوم الوقف كما هو قول المحقق لا يكون يجعل آخره
 للفقراء وجه ظاهر الباب الثاني في الوصية ايضا بمقتضى جعل الذمى وصيا
 اشارة الى ان لا يصا بمقتضى آخره وانشاء الوصية بالمال على ما مر وذلك ان
 تقول الا ايضا تسليم المال بعد الموت الى شخص فان كان ذلك التسليم بطريق

التملك يقال له الوصي له وان كان بطريق التوكيل والاستخلاف يقال له الوصي
 والوصي اليه **قوله** كاتبات الملك بطريق البيع والهبة فان الملك بينهما لا يحصل
 بلا علم ممن ثبت عليه **قوله** ووصي اي وان اوصى لانه معطوف على شرطية قبل
قوله وان وجد اهل النظر فيكون كشهادة الفاسق فانه وان كان اهل للشهادة
 لا يقبل القاضي **قوله** وليس بمولى عليه اي على التصرف من جهة مولاه الذي
 عليه وهذه المقدمة مما يحتاج اليها في بيان ثبوت الالهية والكلام فيه **قوله**
 ولو ظهر للقاضي عجزه اصلا اي لو علم انه لا يقدر عليها اصلا لا مستقلا ولا بمعين
 لفرق بين تشديد البلاء اي بين الرايين وبين راي واحد **قوله** الا ان يكون عذر
 غير كاف فتم اليه كافيا النسخ منه مضطرة والاظهر ما قلناه **قوله** العدل الكافي
 اي الوصي العدل للميت وانما قيدنا به ليصح ترتيب قوله فاذا انقزل وصي الميت
 ولا يكره كون الكلام في وصي القاضي لان حكمه بينهم بطريق الدلالة وسنشير اليه
قوله لانه مختار للميت على لقوله يقدم وقوله فاذا انقزل مربوط بقوله وينقزل به
 الخ **قوله** فكيف وصي القاضي فمن هذا التعبير نفهم ان وصي القاضي لا ينظر اذا
 كان عدلا كافيا كما هو المقصود **قوله** كالجد فان الجد اذا قام مقام الاب يستقل
 اليه ولاية **قوله** عن ورثة عتيب بضم الفين وتشديد الباء جمع غايب وقدم
قوله واخذ الوصي المال لا يقال كان المناسب ان يذكر القاضي بدل الوصي حتى يظهر
 فائدة افراد هذه المسئلة بالذكرفان رجوع الوصي له في قسمه الوصي مقرر على
 كل لانا نقول ليراد في سائر الكتب لبيان الخلاف فان عندنا في يوسف ان كان
 مستقرا للثلاث لم يرجع بغيره وان يرجع به تمام الثلاث وقال محمد لا يرجع بشي
 نعم كان الشارح ان يشير الى هذا الخلاف ايضا **قوله** كوصي باع حصته الصغير هكذا
 في النسخ الموجودة ولكن المناسب ان يكون بدل حصته الصغير عبد الصغير لكتاب
 قوله فيما بعد فاستحق اي العبد **قوله** لانتفاض القسمة بالتحقق ما ما به فيه
 ان استحقاق شي معين لا يوجب نقص القسمة على ما مر في كتاب القسمة وهذا

قوله

العبد

العبد معين وعلى تقدير نسخه الحصة لا يخرج عن اشكال ايضا فان استحقاق بعض
 يتابع من نصيبه لا يوجب النسخ عند احسبه ايضا بل يكون له الرجوع في نصيبه
 شركه واما احتمال ان يكون الانتفاض من النقصان فيبعده اضافة الى القسمة
 اذ لو كان كذلك لقبل الانتفاض للحصة **قوله** وبضاعة وهو ان يعطى السعة الى الغير
 ليبيعها ويرد ثمنها على ما مر **قوله** لاقته لكونه ذرا للصغير **قوله** لا لنفسه به اي على
 اليتيم **قوله** اذ لا يملكه الاب على الكبير اي عند حضوره فلما يناقض قوله لان الاب
 يلي ما سواه **قوله** اذا لم يكن دين اذا نظرت للمعنى النفل المنه ومنه الاستثناء
قوله اذا كان في المال اي اذا لم يؤد الثلث اليه **قوله** اوصى الى زيد متهما
 اي جعله وصيا معها **قوله** بقضاء دين احدهما اي لو تبرع رجل بقضاء دين على
 الميت لاحد الدائنين لم يكن للدائنين الاخر الشراكة فيه **قوله** لان الشهادة
 توجب شراكة في المشهود به اذ الثلث جزء شايع بوجوده في العبد ايضا **قوله**
 لان وصيته قائم مقامه اي وصي الاب قائم مقام الاب والاب اولى من الجد
 وكذا من يقوم مقامه **قوله** كما في التركة اي تركية الشهود **قوله** اذا اجر
 مستقل الوقت اي وقفا مع الاستقلال وان كان تعليقا بالخطر اي امر
 غير معلوم وهو صدق الوصي بهنا **قوله** فيلزم الوصي ان يكون الوصي كالشريك
 منه بالنظر الى الوصي له فان الاقاله بيع في حق الثالث **قوله** هذا اخر ما يشهد
 الله به بالغة الرباني **قوله** لا ضعف عبادة محمد الواني **قوله** من التعليل
 المتعلقة بدبر الحكام **قوله** في شرح عزرا الاحكام **قوله** الواقع في غرة المحرم الحرام **قوله**
 من شهور سنة خمس وتسعين وتسمائة من الهجرة النبوية **قوله** على ما
 افضل الصلوة واتم التحية **قوله** والمدرسة او لا وخر **قوله** باطنا وظاهرا **قوله** قد تم الكتاب
 بعون الله تعالى الملك الوهاب **قوله** في ليلة الاربعاء بعد العشاء من شهر
 صفر الحضر في سنة احدى وثلاثين والتم من الهجرة النبوية عليه افضل

التحية

رحمه الله تعالى
 نفع الطيبات في فقيه
 واسأل الله تعالى

قال النبي صلى الله عليه وآله من استغفر ولو عار في اليوم سبعين مرة

رواه ابو داود

الاصل هو ما بيني عليه شيء

هذان البيتان مكتوبان على سيف النبي عليه الصلوة والسلام
مع الحرص عن الدنيا وفيها العيش لا تطمع ولا تجمع من المال ولا تدري لمن تجمع
فخير كل ذي حرص غني كل من يقنع

روى عن عائشة رضي الله عنها وعن ابائها لا تنزل النساء الفرف ولا تلمس
الناس على دين ملوكهم
والملوك على دين ملوكهم
المكتوبة وعلموهن الغفرل ووقته
النور صدق

مصدره في حق الغفرل

لان الحاصل بعد الطلب اعز من الميساق بلا تعقب
والاستحسان ترك القياس
التي لم تدخل المسجد ومن المصحف والاخذ بما هو ارفع للناس
من وجوب الماء يكون تحيط اذا كانت لرجل تخلط في ملكه فخرج اغصانها
الى ملك غيره فاد الاخر قطعها له ذلك
تقل من جامع الاحكام

عزك عزك فصار قصار ذلك فاحش فاحش

فعلك فعلك ثمدا ثمدا

حضرت علي رضي الله عنه معاوية به ارسال ابدي كلدي كلام بلاغت بياض در
قال معاوية في جوابه علا قدري علا قدري

عبد الدرعه ١٩٢

عبد الرحيم ٢٣

